

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٨	القياس الصحيح هو الميزان	٢٨	ذكر عذاب القبر	٢٨	يعرض لأمربا باللفاظ التقصير بها من
٢٩	ألا قيسة ثلاثة قياس علة وقياس لالة	٢٩	قوله نعم ومن يشرك بالله فكأنما خر السقاء	٢٩	عومها الخ
٣٠	وقياس شبه	٣٠	قوله نعم يا أيها الناس ضرب مثل	٣٠	الشرط يخرج من الميسر
٣١	قياس العلة وامثلته من القرآن	٣١	فأستعوا له ان الذين تدعون من	٣١	كل ما بين الحق فهو بدنة
٣٢	قياس اللالة وامثلته من القرآن	٣٢	دون الله لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له	٣٢	اصحاب الدار والقياس حملوا معاني النص
٣٣	المراد بالصلب التراب	٣٣	قوله نعم مثل الذين كفروا كمثل الذي ينفق	٣٣	فوق أهلها الشرع واصحاب الالفاظ والنظر
٣٤	قياس الشبهة	٣٤	بما لا يسمع الادعاء ونذر	٣٤	قصير ومعانيها عن مرادها
٣٥	الامثال في القرآن	٣٥	مثل نفقة المخلص للرأى	٣٥	بحث في نقطة وجه المرأة المحرمة بغير النفا
٣٦	ذكر المثاليين الماتى والنارى	٣٦	ان عرض الصدقات المنة وغيرها بطلها	٣٦	كون الخلع فداء وليس بطلاق
٣٧	مثل الحقيقة الدنيا	٣٧	مثل ما ينفق في غير طاعة الله	٣٧	الحقائق لا تتغير بتغير الالفاظ
٣٨	مثل الفرقين كالاعشى الاصم	٣٨	ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء	٣٨	الواجب فيما علق عليه الشرع الاحكام من
٣٩	مثل الذين اتخذوا من الله اولياء	٣٩	ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة فوجروا	٣٩	الالفاظ والمعاني ان لا يتجاوز الالفاظ ولا
٤٠	مثل اعمال الكفار كسر اب او كظلمات	٤٠	امرأة لوط	٤٠	يقصر عما يعطى اللفظ حق وللعنى حقه
٤١	انهم الا كالانعام بل هم اضل سبيلا	٤١	المثان للذان للؤمنين	٤١	اذا تأملت قوله نعم انه لقرآن كريم في كتاب
٤٢	بيان قوله نعم ضرب لكم مثلا من انفسكم	٤٢	بيان الرؤيا وتعبيرها	٤٢	مكنى لا يسمي الا المظهر من وجوه الآيات
٤٣	بيان قوله نعم ضرب الله مثلا عبدا مملوكا	٤٣	كليات التعبير	٤٣	من اظهر الاولة على نبرة النبي صلى الله عليه وآله
٤٤	مثل ضرب الله لنفسه وطايعين	٤٤	اصول التعبير اخذت من القرآن	٤٤	القرآن جاء من عند الله الخ
٤٥	الوصف بالعدل وصف بقاية الكمال	٤٥	ملك الرؤيا	٤٥	قوله نعم لنبيو ما كان الله ليعذبهم وان
٤٦	تشبيهه من اعرض عن كلامه	٤٦	حروف التعليل التي بها يثبت القياس	٤٦	فيهم ينهم منها ان وجود سر النبي والبيان
٤٧	قوله نعم مثل الذين حملوا التوراة	٤٧	ترتيب الخبر على الشرط يعيد العلية	٤٧	به ومحجته ووجود ما جاء به اذا كان في
٤٨	قوله نعم واقل عليهم نهار الذي اثينا اياتنا	٤٨	حديث معاذ بن جبل في الاجتهاد	٤٨	قم او كان في شخص من العذاب عنهم
٤٩	ذكر خبائث الكلب	٤٩	اجتهاد الصحابة رضي الله عنهم	٤٩	بطريق الاولى
٥٠	قوله نعم اوجب احدكم ان ياكل لحم اخيه	٥٠	استعمال القياس	٥٠	فصول نافعة واصول جامعة في تفسير القرآن
٥١	ميتا فكهتم	٥١	الصحابه مثلوا الوقاير بنظائرهم وشبهوا	٥١	والاجتهاد به
٥٢	قوله نعم مثل الذين كفروا بربهم اعالهم كواد	٥٢	بما مثاليها	٥٢	اجماع المسلمين ان الرد الى الله هو الرد الى كتاب
٥٣	قوله نعم الم تركيف ضرب الله مثلا كلمة	٥٣	الالفاظ لم تقصد لنفسها وانما هي مقصودة	٥٣	والرد الى الرسول هو الرد اليه في حياته وإلى
٥٤	طبيعة	٥٤	للمعاني	٥٤	سنته بعد حياته
٥٥	مثل الكلمة الخبيثة	٥٥	العلم بمراد المتكلم في تناقضه	٥٥	الامثال التي ضربها رسول الله صلى الله عليه وآله في
٥٦	ذكر التثبيات والقول الثابت	٥٦	لفظه وتارة من عموم علة	٥٦	الاحاديث

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٢٣	الفرقة الثالثة قورنفوا الحكمة والتعليل والاسباب اقروا بالقياس كالا شعروا	٩٤	يبين فساد القياس تناقض اهله فيه اضطرابهم تاصيلا وقصيرا	٨٨	النفس تاتس بالنظر والاشباه الاخر
١٢٣	ومن تأمل كلام السلف رآه ينكر قول الطائفتين المخرفتين عن الوسط المعترف	١٠١	لخالف للطلاق لا يلزمه الطلاق لاختلاف جمعة بين ما فرق الله وفرقه بين ما جمع الله	٨٨	الامثال والتشبيهات التي تنكر
١٢٣	والجهمية	١٠٥	اشترط العربية في النكاح اخذ	٨٩	بيان كل ما سكنت عنه فهو عفو
١٢٣	الاصواب ورعا عليه الفرق الثلاث و هو ان النصوص محيطية بالحكام المحاور	١٠٦	من تزوج على ان يحجرها	٩٠	لا يجوز لنا فظان زودا تنازعنا فيه الى بائ
١٢٣	كل فرقة من هذه الفرق الثلاث سدا على انفسهم طريقا من طرق الحق	١١٣	تجن في النكاح الاب ابنته البالغة بمن هي	٩٠	ولا قياس لا تقليد امام ولا مناه ولا كشو
١٢٣	اخفا نفاة القياس من اربعة اوجه	١١٣	اشد الناس كراهة له	٩١	ولا الهام ولا حديث قلب الخ
١٢٣	اقسام الاستصحاب مراتبها	١١٣	اذا شرطت الزوجة ان لا يحجرها الزوج من بلدها	٩١	ذكر الاحاديث التي تركوها بالقياس
١٢٣	الاصل بقاء الامر على ما كان عليه	١١٣	كلام على عدم لزوم شرط النادر والواقف في كان غيره افضل منه	٩١	النكاح صلح على محض القياس
١٢٣	استصحاب الوصف للثبوت للحكم حتى يثبت خلافا وهو حجة	١١٥	الوصية تقهر في غير قرابة	٩١	اقول الصحابة في نفى القياس
١٢٣	الاصل في الفروع والتحريم	١١٥	الوقف عقد قرابة يناقض ما يخالفها	٩٢	العلم فلا تكتف بالكتاب فاطق وسنة فاضية ولا ادري
١٢٣	تجاذب اصلين متعارضين	١١٥	بحث متعلق بالشروط	٩٢	ذم التابعين للقياس
١٢٣	اذا شك هل طلق واحدة او ثلاثا	١١٥	رد قول الخفية والشافعية والمالكية انه لا قصاص في اللطمة والضربة	٩٣	كلام مرجع من محمد بن محمد في الخفية في القياس
١٢٣	الفرق بين ارادة التحريم المطلق ومطلق التحريم	١١٥	معنى لفظ القصاص	٩٣	وذلك وبيان فساد
١٢٣	استصحاب حكم الاجماع في محل النزاع و هل هو حجة على قولين	١١٥	جواز فرض الحيوان ورد مثله	٩٣	تعارض القياسة ومعارضة بعضها بعضا
١٢٣	ما يدل على جحيمه	١١٥	حكم واودوسليمان عليهما السلام في الحرث الذي نفشت فيه غنم القوم	٩٣	كون القياس سببا للتفرقة المنهج عنه
١٢٣	الخطا الرابع في اعتقادهم	١١٥	هذا غيض من فيض وقطع من بحر من	٩٣	لوم جماعة من الصحابة على عثمان فسادا
١٢٣	الاصل في العقود والشرط الصحة الا ما بطله الشارع	١١٥	تناقض القياسين	٩٣	ثم صار الاختلاف في زمن علي بالسيف فالاختلاف مناف لما بعث الله به رسوله
١٢٣	ذكر عقود المسلمين وشروطهم	١١٥	كلام المتوسطين بين الفريقين	٩٣	العمل بجهد يث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده
١٢٣	دعوى النسخ فيها باطلة	١١٥	كيفية تقسيم ما لا يتناهي وبيان كيفية دخول افراد كل نوع ما لا يتناهي تحت قضية	٩٣	تفسير جوامع الكلم
١٢٣	خطا اصحاب الرأي من خمسة اوجه	١١٥	كلية وهو مفيد جدا	٩٣	الاسماء التي لها حرد في كلام الله رسول ثلاثة انواع
١٢٣	النصوص مغنية عن القياس في مسائل	١١٥	الفرقة الثانية قابلت هذه الفرق وصالح من خرد عدة ببدعة	٩٣	كون كل مسكر خرا ثابت بالنص
١٢٣		١١٥		٩٣	التباش سارق بالنص
١٢٣		١١٥		٩٣	الشرعية استغنت بالنصوص عن القياس والرأي

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٢٩	دلالة النصوص نوعان حقيقية وأخرى	١٢٩	من اصول احمد ان الكناية مع القرينة كالتحريم	١٢٩	دلالة النصوص نوعان حقيقية وأخرى
١٣٠	جواز المخالفة في الصداق	١٣٠	البحث في بيع المعدوم	١٣٠	جواز المخالفة في الصداق
١٣١	صباحة تتعلق بالفرأرض	١٣١	المستثنى بالشرط أقوى من المستثنى بالغير	١٣١	صباحة تتعلق بالفرأرض
١٣٢	ميراث ولد الأم	١٣٢	كأنه أوسع من المستثنى بالشرع	١٣٢	ميراث ولد الأم
١٣٣	ميراث الأم	١٣٣	الواجب بالنذر وأوسع من الواجب بالشرع	١٣٣	ميراث الأم
١٣٤	ميراث الأخوات مع البنات	١٣٤	يبيع المقاتل والمباخر والمباذجان	١٣٤	ميراث الأخوات مع البنات
١٣٥	بيان قوله نعم ليس له ولد له اخت	١٣٥	البحث في ضمان المحدثين والباقيين	١٣٥	بيان قوله نعم ليس له ولد له اخت
١٣٦	المراد بقوله صلح فلاولى رجل فكر	١٣٦	الكلام على جارة الظئر	١٣٦	المراد بقوله صلح فلاولى رجل فكر
١٣٧	ميراث البنات	١٣٧	الكلام في حل العاقلة الدرية	١٣٧	ميراث البنات
١٣٨	ميراث بنت الأب	١٣٨	حديث المصراة	١٣٨	ميراث بنت الأب
١٣٩	ميراث الجن مع الأحرار	١٣٩	أحكام بال ضمان	١٣٩	ميراث الجن مع الأحرار
١٤٠	يدل على قول الصديق ومن معه من	١٤٠	الصلوة فأن أخلف الصنف	١٤٠	يدل على قول الصديق ومن معه من
١٤١	الصحة القرآن ويصح الوجه	١٤١	قوله مع زوج الأحرار مع ضرورة	١٤١	الصحة القرآن ويصح الوجه
١٤٢	ليس الشريعة بشئ على خلاف القياس	١٤٢	القول في ركوب الرهن وحليته	١٤٢	ليس الشريعة بشئ على خلاف القياس
١٤٣	أحكام الأجر	١٤٣	حديث الواقع على جارية امرأته	١٤٣	أحكام الأجر
١٤٤	الجماعة وهي عقد جائز ليس بلا شرط	١٤٤	ضمان المتلفات بالجنس بحسب المكان	١٤٤	الجماعة وهي عقد جائز ليس بلا شرط
١٤٥	البحث في الحوالة	١٤٥	من مثل بعده عتق عليه	١٤٥	البحث في الحوالة
١٤٦	البحث في القرض	١٤٦	الكلام في الأكره على الوطى	١٤٦	البحث في القرض
١٤٧	البحث في إزالة النجاسة	١٤٧	جلد من اتى جارية امرأته فأنزلها	١٤٧	البحث في إزالة النجاسة
١٤٨	طهارة الحجر بالاستحالة على وفق القياس	١٤٨	له وجهان لم يخلاها	١٤٨	طهارة الحجر بالاستحالة على وفق القياس
١٤٩	الوضوء من كونه لا بل	١٤٩	كون التضرع لا يتقدّم بقدر معلوم بل هو	١٤٩	الوضوء من كونه لا بل
١٥٠	الفطر بالحجامة	١٥٠	بحسب الجرمية في جنسها وصفتها	١٥٠	الفطر بالحجامة
١٥١	حكمناظر أنه على خلاف القياس باب التيمم	١٥١	حديث لا تضرب فوق عشرة إلا في حد	١٥١	حكمناظر أنه على خلاف القياس باب التيمم
١٥٢	كون التيمم في العضوين في غاية الموافقة	١٥٢	الفرق بين الحد وفي لسان الفقهاء	١٥٢	كون التيمم في العضوين في غاية الموافقة
١٥٣	القياس	١٥٣	لسان الشاعر	١٥٣	القياس
١٥٤	البحث في بيع السلم	١٥٤	الحكمة في اللضى في الحج الفاسد	١٥٤	البحث في بيع السلم
١٥٥	البحث في الكفاية	١٥٥	من أكل في صومه ناسياً	١٥٥	البحث في الكفاية
١٥٦	ذكر الأجر	١٥٦	تزوج امرأة المفقود	١٥٦	ذكر الأجر
١٥٧	اعتقاد العقود بأى لفظ عرف بالمتعارفاً	١٥٧	مسئلة التراجيح وسقوط المتراجحين في	١٥٧	اعتقاد العقود بأى لفظ عرف بالمتعارفاً
١٥٨	مقصودهما	١٥٨	البرئ وتسمى مسئلة الزبية	١٥٨	مقصودهما
١٥٩	الشاعر لم يجد لفظاً العقوق حداً	١٥٩		١٥٩	الشاعر لم يجد لفظاً العقوق حداً
١٦٠	لا يختص النكاح بلفظ	١٦٠		١٦٠	لا يختص النكاح بلفظ
١٦١		١٦١		١٦١	
١٦٢		١٦٢		١٦٢	
١٦٣		١٦٣		١٦٣	
١٦٤		١٦٤		١٦٤	
١٦٥		١٦٥		١٦٥	
١٦٦		١٦٦		١٦٦	
١٦٧		١٦٧		١٦٧	
١٦٨		١٦٨		١٦٨	
١٦٩		١٦٩		١٦٩	
١٧٠		١٧٠		١٧٠	
١٧١		١٧١		١٧١	
١٧٢		١٧٢		١٧٢	
١٧٣		١٧٣		١٧٣	
١٧٤		١٧٤		١٧٤	
١٧٥		١٧٥		١٧٥	
١٧٦		١٧٦		١٧٦	
١٧٧		١٧٧		١٧٧	
١٧٨		١٧٨		١٧٨	
١٧٩		١٧٩		١٧٩	
١٨٠		١٨٠		١٨٠	
١٨١		١٨١		١٨١	
١٨٢		١٨٢		١٨٢	
١٨٣		١٨٣		١٨٣	
١٨٤		١٨٤		١٨٤	
١٨٥		١٨٥		١٨٥	
١٨٦		١٨٦		١٨٦	
١٨٧		١٨٧		١٨٧	
١٨٨		١٨٨		١٨٨	
١٨٩		١٨٩		١٨٩	
١٩٠		١٩٠		١٩٠	
١٩١		١٩١		١٩١	
١٩٢		١٩٢		١٩٢	
١٩٣		١٩٣		١٩٣	
١٩٤		١٩٤		١٩٤	
١٩٥		١٩٥		١٩٥	
١٩٦		١٩٦		١٩٦	
١٩٧		١٩٧		١٩٧	
١٩٨		١٩٨		١٩٨	
١٩٩		١٩٩		١٩٩	
٢٠٠		٢٠٠		٢٠٠	

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٩٣	سبب جعل شهادة خزيمة بشهادتين دون	١٨١	أباحة استمتاع الرجل من امته بالوطى	١٤٢	أيجاب حد الزانية على من قد ف غير
١٩٣	سبب تخصيص ابى برقة باجزاء التعصية	١٨١	دون المرأة من كمال الشريعة	١٤٢	بالزنا دون الكفر في غاية المناسبة
١٩٣	بالعناق	١٨١	الفرق بين الطلاقات من حكمه الشرعية	١٤٢	الاكتفاء في القتل بشاهدين دون الزنا
١٩٣	حكمه التفريق بين صلوة الليل والنهار في	١٨١	الفرق بين لحوم الابل وغنمه في نقض الوضوء	١٤٢	في غاية الحكمة
١٩٣	الجمعة والاسراء	١٨١	على وفق الحكمة	١٤٣	جلده قاذف الحرم والعبد
١٩٣	توريث ابن العم وان بعدت درجة ذو	١٨١	الفرق بين الكلب الاسقى وغيره في قطع	١٤٣	البعث في تفريق عدة الموت وعدة الطلاق
١٩٣	الحالة التي هي شقيقة الام من كمال الشريعة	١٨١	الصالح على وفق الحكمة	١٤٣	وعدة الحرة والامة
١٩٣	حكمه وتشريع الشفعة مع ان اخذ مال الغير	١٨٢	الفرق بين ريح الدبر وريح الكسوة في	١٤٣	اجناس العدة خسة
١٩٣	في طيب نفسه حرام	١٨٢	نقض الوضوء من عحاسن الشريعة	١٤٣	البحث في تحليل عقد الطلاق
١٩٣	ان باع الشريك ولم يؤذن شركه فهو حق	١٨٢	أيجاب الزكاة في خمس من الابل اسقاطها	١٤٣	اختلاف الناس في عدة المختلعة
١٩٣	بالمبيع	١٨٢	في آلات من الخيل من عحاسن الشريعة	١٤٣	حكمه تحريم المرأة على الزوج بعد الطلاق
١٩٤	اثبات الشفعة بالجوار	١٨٢	زكوة الذهب والفضة والتجارة ربع العشر	١٤٣	الثلاث
١٩٤	رد من ينفع الشفعة على من يثبتها	١٨٢	وزكوة الزرع والثمار نصف العشر	١٤٣	حكمه ايجاب غسل المواقف التي لم يخرج
١٩٤	القول الوسط الجامع بين الادلة المت	١٨٢	وفي الصدق النجس من مصالح الشريعة	١٤٣	منها الريح الخ
١٩٤	لا يحتل سواه	١٨٣	حكمه قطع يد السارق التي ياربها الجنائية	١٤٣	اعتبار رقبة المحارب قبل القدرة عليه
١٩٤	حكمه تحريم صوم يوم الفطر	١٨٣	دون فريج الزاني	١٤٣	دوغير
١٩٤	حكمه تحريم نكاح بنت الاخ والاخت و	١٨٣	العقوبات المالية	١٤٣	الميزان العادل قبول شهادة العبد فيما
١٩٤	اباحه نكاح بنت اخي الاب وبنت اخ	١٨٣	من تمام حكمته ان لم يأخذ الجناة بغيره	١٤٣	تقبل شهادته المحر
١٩٤	حكمه جعل العاقلة جناية الخطأ في النفوس	١٨٣	ليس مقصود السارح مجرد الامن	١٤٣	أيجاب الشارح الصدقة في السائمة و
١٩٤	دون الاموال	١٨٣	من المعاودة الخ	١٤٣	اسقاطها عن العوامل
١٩٤	حكمه تحريم وطى الحائض اباحه وطى	١٨٣	حكمه جعل حد الرقيق نصفاً من حد الحر	١٤٣	ليس على المرأة التي تلبس تعديده زكوة
١٩٤	المستحاضة	١٨٣	اسقاط الحد باللعان في الزوجة دون	١٤٣	اعتبار الاحتياط في كحد من عحاسن الشريعة
١٩٤	حكمه تحريم بيع مدحضة بمد وحفنة و	١٨٣	الاجنبية من عحاسن الشريعة	١٤٣	حكمه نقض الوضوء بمس الذكر ون سائر
١٩٤	جواز بيعه بقبول شتيير	١٨٣	جواز الفطر القصر للمسافر المترف دون	١٨٣	الاعضاء
١٩٤	الربا نوعان جلي وخفي	١٨٣	المقيم المجهود في غاية المشقة من كمال	١٨٣	أيجاب الحد في القطر الواحدة من الحرم و
١٩٤	تحريم والفضل من باب سد الذرائع	١٨٣	حكمه الشارح	١٨٣	الامراطال الكثيرة من البول من كمال الشريعة
١٩٤	حكمه تحريم ربا الاجناس لاربعة المطعومة	١٨٣	حكمه ايجاب الوفاء بالنذر دون الكفارة	١٨٣	قصر المنكوحات على اربع وعدم قصرها على اربع
١٩٤	اول من ضرب الدائم في الاسلام	١٨٣	وجواز ترك الكفارة بالكفارة	١٨٣	من تمام نعمته
١٩٤		١٨٣	تحريم كل ذي ناب من السباع والضبيع داخل في	١٨٣	اباحه الزنا ورجل الاربع للرجل والمرأة من تمام

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٢٣	فضائل الصحابة	٢١٦	العلم قديس ولا بد ان ليس بمعصوم	٢٠٥	حكمة صنع احد المرأة على امرها فثقت
٢٢٤	ليس احد بعد رسول رسول الله صلعم	٢١٤	فلا يخفى قول كل ما يقوله	٢٠٤	وايمانه عليه ما اذا مات نروجه اربعة
٢٢٥	الا وقد خفي عليه بعض امره	٢١٤	قال علي بن ابي طالب والاسنان بالرجال	٢٠٣	وعشر امره انه خبير
٢٢٨	مع حديث لا تزال طائفة من امتي على الحق	٢١٤	قال بن مسعود لا يقلد احدكم دينه	٢٠٢	حكمة التسوية بين الرجل والمرأة في
٢٢٩	ذكر ما يخفى على الصحابة من المسائل و	٢١٤	رجلان امن امن وان كفر كفرانه لا	٢٠١	العبادات البدنية والمحرمات وجعلها على
٢٣٠	الزام المقلدين بها	٢١٤	السوق في الشر	٢٠٠	النصف منه في الدنيا والشهادة في الآخرة
٢٣١	رد من قال انسق باب الاجتهاد	٢١٤	قال عبد الله بن المعتز لا فرق بين عجمية و	١٩٩	حكمة تخصيص بعض الامور والافادة
٢٣٢	تجرد رأس المال	٢١٤	انسان يقلد	١٩٨	الشرعية جمعت بين المختلفات
٢٣٣	قياس المحدثين	٢١٤	الجمعة على المقلدين	١٩٧	جمع الشريعة بين الحق والباطل في الحكم
٢٣٤	تحريم الا فتاء بما خالف النصوص	٢١٨	حد العلم	١٩٦	في غاية الحكمة
٢٣٥	حتى الشافعي عن التقليد	٢١٨	حر التقليد والاتباع	١٩٥	جمع الشريعة بين المستترة وبين غير الكليات
٢٣٦	كان ابن خزيمة اماماً مستقلاً	٢١٨	تقرير معقول وخطاب لمقلد	١٩٤	في التحريم وبين مودة الصديقين في المحرم
٢٣٧	طائفت اهل الحديث خمسة	٢١٨	تفسير حديث طوبى للغرباء وهم الذين	١٩٣	جمع الشريعة بين الماء والتراب في التطهير
٢٣٨	مسئلة ترفع اليد عن الركوع	٢١٩	يحيون السنة	١٩٢	الرجوع الى شرع باقي كتاب عمر
٢٣٩	رواه ثلاثة عشر رجلاً	٢١٩	حتى الاثني عشر عن تقليد هم	١٩١	شرح قول عمر اياك والغضب والقلق في الشرع
٢٤٠	الآيات الدالة على اتباع الرسول صلعم	٢١٩	الفرق بين التقليد والاتباع	١٩٠	شرح قول عمر من خلعت نيتي في الحق ولو
٢٤١	امثلة من النصوص المحكية بالمشايخ	٢١٩	المناظرة بين مقلد وبين عاصم	١٨٩	على نفس كفاه الله ما بينه وبين الناس
٢٤٢	رد الجمعية النصوص المحكية في الصفات	٢١٩	حجة منقاد الحق حيث كان	١٨٨	من تزين بما ليس فيه شأنه الله
٢٤٣	رد الجمعية النصوص المحكية في الاستواء	٢١٩	ايراد المقلد الدلائل على اثبات التقليد	١٨٧	شرح قول عمر فان الله لا يقبل من العباد
٢٤٤	ذكر هنا مجزئاً وسياتي مفصلاً	٢١٩	جواب صاحب الحجة باحدى ثمانين	١٨٦	الا ما كان خالصاً
٢٤٥	رد القدرية النصوص المحكية في قدر	٢٢١	وجهاً وهي مفيدة جداً	١٨٥	شرح قول عمر فما ظنك بثواب عند الله
٢٤٦	الله على خلقه	٢٢٢	حدثت بعد التقليد في القرن الرابع	١٨٤	في عاجل رقة وخراش رحمة
٢٤٧	رد المجبرية النصوص المحكية في اثبات كونه	٢٢٢	تفسير اهل الذكر	١٨٣	ذكر تحريم الافتاء في دين الله بغير علم
٢٤٨	العبد قادر مختار فاما الاشيتة	٢٢٣	خلاف عمر لا يبي بكر في مسائل	١٨٢	ذكر الاجماع على ان
٢٤٩	رد الخواص والمعتزلة النصوص المحكية	٢٢٣	تفسير اولى الامر	١٨١	اذا سئل عما لا يعلم يقول لا اعلم
٢٥٠	في ثبوت الشفاعة للعصاة وخروجهم	٢٢٣	صنف حديث اصحابي كالنجوم	١٨٠	تفصيل القول في التقليد في الفتا
٢٥١	من النار	٢٢٣	تذييب احمد من ادعى الاجماع	١٧٩	الى ما يحرم القول فيه والى ما يجب
٢٥٢	رد الجمعية النصوص المحكية في رؤية	٢٢٣	اصول الاحكام خمساً حديث وتفاصيلها	١٧٨	الى لا يسوغ من غير ايجاب
٢٥٣	المؤمنين في عرشات القيمة وفي الجنة	٢٢٣	خوارقة الاف	١٧٧	الفرق بين التقليد والاتباع

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٨١	من الحكم فيها جاهلاً أو ناسياً	٢٧٥	بحث الزيادة على القرآن نسخاً	٢٧٠	رد النصوص الدالة على ثبوت الافعال
٢٨٢	رد السنة المحكمة في اشتراط البائع منفعة المبيع مرة معلومة	٢٧٤	الاحاديث الزائدة على القرآن	٢٧٠	الاختيار في الرب سبحانه وقيامها به
٢٨٢	رد السنة المحكمة في تخيير النبي صلى الله عليه وسلم بين ابويه	٢٧٤	حديث الشاهد واليدين	٢٧٠	رد النصوص الدالة على ان الرب انما يفعل ما يفعله الحكمة وغاية محمودة وحر
٢٨٢	رد السنة المحكمة في جلد الزانيين	٢٧٤	الكلام في الزيادة المغيرة	٢٧٠	لام التعليل في شرع اكثر من ان يعد
٢٨٢	الكتابيين	٢٧٤	الجواب باثنين خمسين وجهاً وهي مفيدة جداً	٢٧٠	رد النصوص الدالة على ثبوت الاسباب شرعاً وقد رآ
٢٨٢	رد السنة المحكمة في وجوب الوفاء بالشرط	٢٧٨	كان السلف اذا سمعوا الحديث وجوا تصديقه في القرآن	٢٧١	طرق الناس في الاسباب ثلاث
٢٨٢	رد السنة المحكمة في دفع الارض بالثلث والرابع	٢٧٨	البيان من النبي صلى الله عليه وسلم عشرة اقسام	٢٧١	رد الجممية النصوص الدالة على ان الله تكلم ويحكم ويحكم وقال ويقول
٢٨٢	رد السنة المحكمة في ان المدينة حرم	٢٨٣	رد الحكم الصريح من التسوية بين الاولاد في العطية	٢٧١	اخبار ومخبر الخ
٢٨٣	رد السنة المحكمة في تقدير مضاب المعشرات بخمسة اوسق	٢٨٥	رد الحكم الصريح في مسئلة المصراة	٢٧١	رد الجممية تحكم قول نعم آله الخلق والامر وقوله ولكن حق القول مني وقوله وكلم الله موسى تكليماً
٢٨٣	رد السنة المحكمة في جواز النكاح بما قل من المهر ولو خاتماً من حديد	٢٨٥	رد السنة المحكمة في القسامة	٢٧٢	رد الجممية النصوص المحكمة الدالة على ان الله على خلقه وكونه فوق عباده ذكره ههنا مفصلاً في ثمانية عشر فرعاً
٢٨٣	رد السنة المحكمة فيمن اسلم و تحت اخوان ان يخير في امساك من شاء	٢٨٥	رد الحديث الصحيح الحكم في القسامة	٢٧٢	رد الراضية النصوص الصحيحة في مدح الخلق والثناء عليهم ورضا الله عليهم ومغفرتهم
٢٨٣	رد السنة المحكمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرق بين من اسلم وبين امرأته اذا لم تسلم معه بل متى اسلم الخ	٢٨٥	رد السنة المحكمة في القضاة بالقافة	٢٧٢	رد الحكم الصريح من وجوب الطائفة او توقف اجزاء الصلوة وحضها عليها
٢٨٥	رد السنة المحكمة بان ذكاة الجنين ذكاة	٢٨٥	رد السنة المحكمة الثابتة في جلد الاثني عشر ذكراً النظار التي خالفوا فيها الحق	٢٧٢	رد الحكم الصريح من تعيين التكبير للرد في الصلوة
٢٨٥	رد السنة المحكمة في اشعار الهك	٢٨٥	رد السنة المحكمة في ان من ادرك ركعة من الصبر قبل ان يظلم الشمس فقد ادرك الصبر	٢٧٢	رد النصوص المحكمة في تعيين قراءة فاتحة الكتاب فرضاً
٢٨٥	رد السنة المحكمة في عدم اثم من فقأ عين من اطلع بغير اذن	٢٨٥	رد السنة الثابتة في دفع اللقطة الى من عفاها وعاءها وكاءها	٢٧٢	رد الحكم الصريح من توقف اخروج من الصلوة على التسليم
٢٨٥	رد السنة المحكمة في وجوب الافادة على من صلى خلف الصف وحده	٢٨٥	رد السنة الثابتة المحكمة في صحة صلوة	٢٧٢	رد الحكم الصريح في اشتراط النية لعبادة الوضوء والغسل

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٣٠٠	النجارى يبدأ فى الباب بالاحاديث التى رواها اهل المدينة	٢٩٨	مفصلة	٢٩٨	رد السنة الصحيحة فى جواز الاذان للفقير
٣٠١	ذكر امثلة الامم التى رأى النجاشي	٢٩٩	رد السنة الصحيحة فى النهى عن التنفل	٢٩٩	دخول وقتها
٣٠٢	الناس عليها فلم ينكر عليهم	٢٩٩	اذ اقيمت صلاة الفرض	٢٩٩	رد السنة الصحيحة فى الصلوة على القبر
	ترك النجاشي صلى الله عليه وسلم شيئا	٢٩٩	رد السنة فى صلاة السجدة	٢٩٩	رد السنة الصحيحة فى النهى عن الجلوس على فراش الحرير
	سنة وهما نوعان التصریح بأنه ترك	٢٩٩	رد السنة فى الصلوة عن يمينه وشماله بالسلا	٢٩٩	رد السنة الصحيحة فى خوص الثمار فى الزكاة
	كذا اولم يفعله وتقدم نقلا عن اهل	٢٩٩	عليكم ورحمة الله مرتين	٢٩٩	والعرايا اذ اصابا صلاهما
٣٠٣	فعله لتوفرت همهم على نقله	٢٩٩	بيان ضعف احاديث التسليمة	٢٩٩	رد السنة الصحيحة فى صفة صلاة الكسوف
	جواب ما اعترض عليه بأن عدم النقل	٢٩٩	الواحدة	٢٩٩	وتكرار الركوع فى كل ركعة
	لا يستلزم نقل العدم	٢٩٩	عدم احتجابه على اهل المدينة فى مقابلة	٢٩٩	رد السنة الصحيحة فى الجهر بالتلاوة فى صلاة الكسوف
	تبليغ	٢٩٩	السنة كاشفا من كان	٢٩٩	رد السنة الصحيحة فى الاكتفاء فى بول الغلام
		٢٩٩	حقبة الى هريقة ثلاثة اعوام وبعض	٢٩٩	الذى لم يطعم بالذبح

فهرس الجله الثانى لاعلام الموقعين عن رب العالمين

٩	رد السنة الثابتة فى سجد الشكر	٥	ثلاث ضفائر	٢	نقل الاعيان
	رد السنة الصحيحة فى جواز ركوب المرقن	٥	ترك السنة الصحيحة فى وضع اليمنى	٥	نقل العمل المستقر
	للداية المرفوعة وشرب لبنها بنفقتها	٥	على اليسرى	٥	بحث على اهل المدينة الذى طريقه الذبح
١٠	عليها	٥	تفسير على ردا قوله تعالى فصل لربك وانحر	٥	هل هو حجة ام لا
	اجرى العرف مجرى النطق فى اكثر من مرة	٥	رد السنة الصحيحة فى تعجيل الفجر	٥	مسائل من مذهب مالك يخالف فيها السنة
١٠	موضع	٥	رد السنة الثابتة فى امتداد وقت المغرب	٥	ترفع الميدين فى الصلوة عند الركوع والرفع منه
	من ذبح شاة غيره يموت	٥	رد السنة الثابتة فى وقت العصر اذا اصاب ظل	٥	صلوة الجنائز فى المسجد
	الشرط العرفى كاللفظ	٥	كل شئ مثله	٥	ترك السنة للحكمة الصحيحة فى الجهر بالآمين
١٢	مسئلة الظفر بغير اختيار من عليه الحق	٥	رد السنة الصحيحة فى المنع من تحليل الحرم	٥	فى الصلوة
	حديث لا تخن من خانك	٥	رد السنة الصحيحة فى تسبيح المصلى اذا ناب شئ فى صلوته	٥	ترك القول بالسنة الصحيحة فى اذ الصلوة
١٣	رد السنة الثابتة فى حجة ضمان بر الميت	٥	ناب شئ فى صلوته	٥	الومضى صلوة العصر
	الذى لم يخلف وفاء	٥	رد السنة الثابتة فى اثبات سجرات	٥	ترك السنة الصحيحة فى قول الامام ربنا
	ترك السنة الصحيحة فى حجة التقدير	٥	المفصل والسجدة الاخيرة من سجدة الجح	٥	ولك الحمد
	التأخير بين الصلوات تأييد لا يابى الاضرار	٥	من سمع من ابن لهيعة قبل احتراف	٥	رد السنة الصحيحة فى اشارة المصلى
١٣	رد السنة الصحيحة فى الوتر بمسح متصل وسبع متصل	٥	كتبه	٥	رد السنة الصحيحة فى وضع رأس المرأة الميتة

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٨	بحث الحلالة التي لعن رسول الله صلعم	١٨	قوت بلدكم كأنما مكان	١٨	فصل في تغيير الفتوى اختلافها
٢٨	فاعلمها	١٨	أجزاء الفطر بأخراج طعام مصنوع من	١٨	بحسب تغيير الأزمنة والأمكنة
٣١	نكاح المحلل لم يجر في مائة من الممل قط	١٨	أهل بلد اذ المقصود اغناؤهم في هذا اليوم	١٨	والأحوال والنيات والعوائد هذا
١٨	أذا عرض على البصير مسئلة كون الثلاث	١٨	عن المسئلة	١٨	فصل عظيم النفع جدا
١٨	واحدة ومسئلة الحلالة تبين للتفاوت	١٨	المثال الخامس في أجزاء مرد صاع في المصرا	١٨	المثال الأول ترك انكار المنكر الذي يشترط
٣٢	فما ينبغي به الفتوى لتغير العرف وموجبها	١٨	من قوت البلد ثم كان أو غيره من اليد	١٨	ما هو بتركه
٣٢	الإيمان والأقرار والندور	١٨	أو الأرز أو الزبيب أو التين	١٨	انكار المنكر أربع درجات
٣٣	من تكلم بلا قصد فلا حكم للفظه لعدم	١٨	حكمه مانع عليه الشارع من الإحياء التي	١٨	لا ينهي أهل الفجر عن منكر إذا انتهوا
٣٣	نيتنه	١٨	يقوم غيرها مقامها كنعص على الإحراق في	١٨	عنه تغير عوا الفعل ما هو بتركه
١٨	تفسير الطلاق في الأغلاق بالغضب	١٨	الاستحجار ومن المعلوم أن الحرق وغيرها	١٨	المثال الثاني حتى قطع الأيدي في الغزو
١٨	الغضب عزل العقل يضال كما يضال الخمر	١٨	أولى منها	١٨	في أرض العدو وخشية أن يترتب عليه
١٨	بحث اليمين بالطلاق والعقاق والأفناء	١٨	المثال السادس في جواز طواف الحائض	١٨	ما هو بغض إلى الله
١٨	بالزمام الحالف بها إذا حث بطلاق زوجته	١٨	بالبيت في ضمان يتعذر رقابة الركاب لها	١٨	سقوط الحد عن فعل بعد موجه ما
١٨	حدث بعد انقراض الصحابة	١٨	ويلحق الضرر الفساد في إقامتها وحدها	١٨	بغيره من الحسنات
١٨	أقضاء على رض وغيره في أنه لا يلزم من ذلك	٢١	جواز قراءة القرآن للحائض	١٨	القول بأن الحد ود لا تقام على من تاب
٣٥	شيء	٢١	القول بأن الطهارة خير شرط في الطوا	١٨	قبل القدرة عليه
٣٤	المسألة هي والهازل يقع طلاقها	٢٢	بالبيت	١٨	اعتبار القرآن والأخذ بشي أهله
١٨	عن ربه للمدرك بالكم ولهم بعد الهزل	٢٢	المثال السابع في أن الطلاق الثالث كانت أحده	١٨	الأحوال في النهم
١٨	تحقة التقيد بالنية	٢٢	نهن النبي صلعم والصدوق وثلاث سنين	١٨	الأحكام الظاهرة تابعة للدلالة الظاهرة
١٨	أخلف بالطلاق لصيغتان	٢٢	من خلافة عمر رضي فلما طلقوا على ما شرعه	١٨	من البيئات والأقارب شر أهله الأحوال
١٨	بحث في قوله الحرام يلزم مني لا أفعل كذا	٢٢	الله وركبوا الحقوقة الزمهم ذلك عقوبة	١٨	المثال الثالث في سقوط الحد عن السارق
١٨	المذاهب الخمسة عشر في قوله أنت	٢٢	لهم وكانوا أحقها بها	١٨	عام المجاعة
٣٨	على حرام	٢٢	أقضاء أن الثالث واحدة جرى في كل قرن	١٨	أضعاف الغرم على من درى عنه الحد
١٨	الصحيح مذهب الخوراءها وهو أنه	٢٢	إلى يومنا هذا	١٨	والقود
٣٩	أن أوقع التحريم كان ظهرا ولو نوى به	٢٢	التسخر لا يثبت بالاحتمال ولا ترك الحث	١٨	إذا كان بالسارق ضرورة تدعو إلى
٣٩	الطلاق وإن حلف به كان يمينا مكفرة	٢٢	الصحيح المعصوم بخالفه راويه له	١٨	ما يسد به رفقته وجب على صاحب المال
٣٩	ألفاظ البيعة النبوية	٢٢	والذي ندين الله به أن لا نترك الحديث	١٨	بذل ذلك له جانا لأهله النفس مع
٣٩	إيمان البيعة الحجازية	٢٢	الصحيح بخلاف أحد كأنما كان لا راويه	١٨	القدرة عليه
٣٩	الأقرار بالكناية مع النية ليس بأقرار	٢٨	ولا غيره	١٨	المثال الرابع في صدقة الفطر بصاع من

مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة
من لم يعرف شيئا لم يصح ان ينويه ...	٢١	شرط التعزب والتعزب مضاد لشرع الله	٢١	النية روح العمل ولبه وقيامه وهوتا به	٢١
الاختلاف في الحث بالطلاق ...	٢٢	وسوله ...	٢٢	لها يصح بصحتها ويفسد بقساده ...	٢٢
الاختلاف في الوالحف بايمان المسلمين	٢٢	لواصر البشرية تتقاضها الطباع اتم تقاض	٢٢	لوجا مع اجنبية ينظرها زوجته لم يات بذلك	٢٢
او بالايان اللازمة ...	٢٢	فاذا اسد عنها مشعر عما فحنت له مشوعها	٢٢	ويانتم بعكس ذلك لنيته ...	٢٢
قد يصير الصريح كناية يقتصر الى النية وقه	٢٢	ولا بد ...	٢٢	لا فرق في الخليل على المحرم بين الفعل المحرم	٢٢
تصير الكناية صريحا تستغنى عن النية ...	٢٢	اذا شرط الواقف القراءة على القبر كانت	٢٢	بنفسه وبين الفعل الموضوع لغيره اذا	٢٢
حكم الحلف بالايان المبتدعة التي احدثها	٢٢	القراءة في المسيحية والى واحب الى الله رسول	٢٢	جعل ذريعة له ...	٢٢
الجملة ...	٢٢	وافهم للميت ...	٢٢	لا يتغير الحكم بتغيير الهيئة	٢٢
الا لزامات الخارجية مخبر اليقين انما فيها	٢٢	شروط الواقفين اربعة اقسام ...	٢٢	وتبديل الاسم ...	٢٢
كفارة يمين بالنص القياس	٢٢	حديث من تزوج امرأة بعد ايق ينوي	٢٢	اذا كان في المحرم كله منفعه غير الاكل	٢٢
وتجوب كفارة واحدة ولو تعدد المحل فيه	٢٢	ان لا يزوج يدها فهو زان ومن اذ ان ديننا	٢٢	كان الثمن مقابلة لم يدخل في هذا ...	٢٢
الصلح في الموضع لا يطالب به الا بعت او فقه	٢٢	ينوي ان لا يقضيه فهو سارق ...	٢٢	حديث ياتي على الناس من ان يستحلون	٢٢
رسالة الليث بن سعد الى مالك بن انس	٢٢	لا بد في النكاح من تسمية الموكل لانه	٢٢	الحجر باسم يسومونها اياه والصحى بالهنة	٢٢
المشتملة على مسائل	٢٢	معقود عليه ...	٢٢	والقتل بالرهبة والزنا بالنكاح الربا بالبيع	٢٢
مسئلة من سعى في الصلاة ثم هلك ثمها	٢٢	الاعتراضات بالآيات والا حاديت على	٢٢	الطنبو والعود والربط من الحائض ...	٢٢
فرد في السر السمعة	٢٢	مسئلة القصص في العقود ...	٢٢	تسمية المغن بالهانة والمطرب القول من	٢٢
كتاب ابطال الخليل لشيز الاسلام بن تيمية	٢٢	اجواب عنها والقول العادل فيه ...	٢٢	الحجل ...	٢٢
اذا اتفق في السر على ان ثمن المبيع الفاضل	٢٢	الالفاظ بالنسبة الى مقاصد المتكلمين	٢٢	التقسيم النافع الحجامع في باب القصص في	٢٢
في العلانية ان ثمنه الفان	٢٢	ثلاثة اقسام ...	٢٢	العقد ...	٢٢
اذا اتفق في عقد البيع على ان يتبايعا شيئا	٢٢	احدها ان تظهر مطابقة قصد اللفظ	٢٢	المكروه ياتي باللفظ المقصود المحكوم لم يثبت	٢٢
بشئ ذكره على ان يبيع ثلثه لا حقيقة له	٢٢	الثاني ما يظهر ان المتكلم لم يود معناها ...	٢٢	عليه حكم لكونه غير قاصد له ...	٢٢
اذا اظهر انكاحا ثلثه لا حقيقة له في اخلافه	٢٢	الثالث ما هو ظاهره في معناه ويحمل على	٢٢	طلاق المأزل يقع وكذلك نكاح صحيح	٢٢
حكم حلف الرجل على شئ في الظاهر قصره	٢٢	ارادة المتكلم له ...	٢٢	بالنص ...	٢٢
ونيته خلاف ما حلف عليه هو غير مطلق	٢٢	الواجب حل كلام الله ورسوله وحمل كلام	٢٢	دليل الفرائض من دليل الشبه ...	٢٢
اذا اشترى او استاجر مكرها لم يصح ...	٢٢	المكلف على ظاهره الذي هو ظاهره ...	٢٢	العمل بالقرائن في الاحكام ...	٢٢
اهل الظاهر اعذر من المقلد في الظاهر	٢٢	انما النزاع في الحمل على الظاهر كما بعد ظهور	٢٢	من حكم على الناس بخلاف ما ظهر عليهم	٢٢
افضل من القياس التقليدي ...	٢٢	مراد المتكلم بخلاف ما اظهره ...	٢٢	لم يشك من خلاف التنزيل والسنة ...	٢٢
انما يشك من شرط الواقفين ما كان الله	٢٢	نظا هرت ادلة الشرع على ان القصود	٢٢	اتفق الناس على انه لا يجوز للمحاكم ان يحكم	٢٢
طاعة والمكلف مصلحته ...	٢٢	في العقود معتبرة ...	٢٢	خلاف حجة ان شدة عنده من ذلك العذر ...	٢٢

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٢٣	بيان بطلان التحيل على التقصيل	١٠٣	لا يعرف بل الذي يعرف ولا يعرف بل بريد الخبير	٩٢	فصل في سد الذرائع
٩	أبطال حيلة الوقف على نفسه	١٠٣	الحيلة والمكر والحداثة تنقسم إلى محرم ومعروف	٩٣	ذكر تسعة وتسعين مثالا من الشائع في منع الذرائع للفضية إلى المفاسد
٩	أبطال حيلة الوقف ملكه لبعض من يقيم به ثم يقفه ذلك المالك على محسوب	١٠٣	الحيل التي من الكماثر الحيلة التي حدثت بعد المائة الثالثة	٩٤	فصل في أن يجوز التحيل بناقض سد الذرائع من أفضة ظاهرة
٩	أبطال التحيل على الجار الوقف مائة سنة	١٠٣	وهي تمنع الرجل من التذرع على الطلاق المستة	٩٥	إجماع العلماء على إبطال التحيل
١٢٣	مثلا وقد شرط الواقف أن لا يمر جواكرا من سنتين	١٠٤	ألفهم لا يجمعون على أن الشرائط الشرعية لا يجوز تأخيرها عن الشروط	٩٥	فصل وما يدل على بطلان التحيل بغيرها
٩	ومن التحيل الباطلة ما لو حلف أن لا يفعل شيئا فأمر غيره أن يفعل ذلك	١١٠	صور الدور التي يفرض ثبوتها بالإطالة مسئلة إيقاع طلاق في زمن ماض	٩٦	إن الله تعالى إنما أوجب الواجبات الخ أكثر هذه التحيل لا تفسر على أصول الأئمة
١٢٣	ومن التحيل الباطلة ما لو حلف لا يكل هذا الرغيف فأكل الرغيف وترك لفته	١١١	كلام آخر في هذه المسئلة	٩٦	بل تناقضها أعظم مناقضة
٩	الحيلة الباطلة في إسقاط حضنة الأم	١١٣	أصح واحد من الأحوال المختلفة	٩٦	ذكر الدلائل من إرباب التحيل على تقريرها واشتقاقها من
٩	الحيلة الباطلة في جعل امرأتها محرمة	١١٣	الكلام في تعليق الرجل امرأته الطلاق بسبعة وجوه	٩٦	الكتاب والسنة وأقوال الصحابه وأئمة الاسلام
٩	الميراث	١١٤	الكلام في قوله كل عبد وامته امك فهو	٩٦	الجواب عن المبطلين للتحيل في روح استدلال إرباب التحيل في
١٢٥	بنصف الدينار الجيد	١١٤	أشهر العامة لم تبين على الصور النادرة من التحيل الباطلة الحيلة على التلصص	٩٦	فصول هذه الفصول مفيدة جدا
٩	الحيلة الباطلة في إسقاط حق الشفعة	١١٨	للتأخرون أحد ثواب التحيل لم يصح القول بما عن أحد من الأئمة ونسبوا إلى الأئمة	٩٦	أنجاب عن الاستدلال بقوله تعالى خذ بيدك ضعفًا فأضرب به ولا تخش
١٢٤	الحيلة الباطلة في تصغير الزرعة لمن يعتقد فسادها	١١٨	لا بد من أمرين أحدهما النصيحة لله رسوله وكما به ودينه والثاني معرفة	٩٦	الجواب عن الاستدلال بحديث بع الجمعة بالدرهم
٩	الحيلة الباطلة في منع الابن الأب الرجوع	١١٩	فصل أئمة الاسلام ومراهم أقوال العلماء في ذم التقليد	٩٦	الجواب عن الاستدلال بحجوز المعاريض
٩	فيما وهبه أياه	١٢٠	قال سليمان النيمي أن أخذت به رخصة كل عالم اجتماع فيك الشريعة	٩٦	ليس كل ما يبيح حيلة حراما لقوله تعالى لا يستطيعون حيلة
١٢٤	الحيلة الباطلة في إسقاط بعض الزينة	٩	الرجوع إلى المقصود وهو	٩٦	القلب السليم ليس هو الجاهل بالشريعة
٩	الحيلة الباطلة في إسقاط حرام المساق				

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٣٨	الحيلة الباطلة في اسقاط حذر الزنا	١٣٨	الحيلة الباطلة التي تعنى حيلة العقارب	١٣٨	أذا خاف رب الدار ان يعوقها عليه
١٣٨	الحيلة الباطلة فيما لو حلف لا ياكل	١٣٨	ولها صوت	١٣٨	المستاجر بعد الهدية فيتحيل في امده الخ
١٣٨	من هذا التفسير فيحتمل ويجوز ان ياكل خبزا	١٣٨	الحيلة الباطلة في جواز مسئلة العينة	١٣٨	عشر موزان استيجار الشمس ليشعله لذهبا
١٣٨	الحيلة الباطلة فيما لو حلف انه لا ياكل	١٣٨	الحيلة الباطلة في رد المبيع بغير عيب	١٣٨	عين للمستاجر فالحيلة في تجويز الخ
١٣٨	هذا التفسير فيدعيه ثم ياكله	١٣٨	الحيلة الباطلة في وطى التجارية من غير	١٣٨	اشتراط المرأة دارها وبديلها وان لا
١٣٨	الحيلة الباطلة في نكاح الزمة وهو قاذ	١٣٨	استبراء	١٣٨	يتزوج عليها الخ فالحيلة الخ
١٣٨	على نكاح الكفر	١٣٨	من العجب تجويز قراءة القرآن بالفاظ	١٣٨	أذا خاصمته امرأته وقالت قل كل جائد
١٣٨	الحيلة الباطلة في تجويز تعلية الكافر	١٣٨	ومنهم رواية الحديث بالمعنى	١٣٨	اشترى بها فحيلة الخ
١٣٨	بناءه على بناء المسلم	١٣٨	من العجب التشديد في المياه حتى يجبس	١٣٨	لا تحجر اجارة الارض المشغولة بالزراعة
١٣٨	الحيلة الباطلة في البراعة عن التصيب	١٣٨	القناطر المقنطرة بقطرة بول وقطرة	١٣٨	فان اراد ذلك فله حيلتان الخ
١٣٨	بغير اعلام ومالك للبال	١٣٨	دمر وتجويز الصلوة في ثوب بعد مضى	١٣٨	لا تحجر اجارة الارض على ان يقوم المستاجر
١٣٨	الحيل الباطلة التي يفتي بها من حلف	١٣٨	بالخجاسة فان كانت مغلفة فبقدر	١٣٨	بالخجاسة مع الاجرة والحيلة في جواز الخ
١٣٨	لا يفعل الشيء ثم حلف ليفعله	١٣٨	سراة الكف	١٣٨	لا يصح ان يستاجر الدابة بعلمها لانه
١٣٨	الحيل الباطلة التي تبطل الظاهر و	١٣٨	احتجكم ارباب الحيل بقوله ومن يتق	١٣٨	عجهول والحيلة في جواز الخ
١٣٩	الا يلاء والطلاق	١٣٩	الله يحيل له مخربا والحيل مخارج	١٣٩	أذا استاجر اراولا يدري طر مقله
١٣٩	الحيلة الباطلة في اخذ الدين عن	١٣٩	المضائق والجواب عنه	١٣٩	فان استاجر سنة فقد يحتاج الى التحول
١٣٩	الغريم المفلس باعطاء الزكوة	١٣٩	اتقاء اهل البدع اهل السنة في البدعة	١٣٩	قبلها فالحيلة ان يستاجر كل شهر بكن
١٣٩	الحيلة الباطلة في بيع التمرة قبل بل	١٣٩	بانواع الحيل	١٣٩	وكذا
١٣٩	صلاحها	١٣٩	البحث النفيس في تقسيم الحيل	١٣٩	لو وكله ان يشتري له جارية معينة فلما
١٣٩	الحيلة الباطلة فيما لو حلف لا يبيعه	١٣٩	امثلة الحيل الجائرة	١٣٩	مراها الوكيل اعجبته يجوز له اشتراءها
١٣٩	هذه التجارية ثم اراد ان يبيعها منه	١٣٩	أذا استاجر منه دارا مدة سنين	١٣٩	أذا قال لامرأته الطلاق يلزمه تقوى
١٣٩	الحيلة الباطلة فيما لو حلف لا يبيع هذه	١٣٩	باجرة معلومة فخاف ان يغد بالكفر	١٣٩	لى شيئا الا قلت لك مثله فقالت لا
١٣٩	السلمة بمائة دينار فلم يجد من يشتريها	١٣٩	في اخر المدقة فالحيلة الخ	١٣٩	طابق ثلاثا فالحيلة في التخلص منه الخ
١٣٩	يدل لك الخ	١٣٩	أذا خاف رب الدار غيبة المستاجر	١٣٩	أذا خاف الرجل لضيق الوقت ان يحرم
١٣٩	الحيلة الباطلة في ان يطأ آمنه واذا	١٣٩	ويحتاج الى دارة فلا يسلمها اهل اليه	١٣٩	بالبحر فيفوت فيزومه القضاء ودم الفوان
١٣٩	حبلت منه لم تقهر له ولد الخ	١٣٩	فالحيلة الخ	١٣٩	فالحيلة الخ
١٣٩	الحيلة الباطلة في رد امرأته بعد ان	١٣٩	أذن رب الدار للمستاجر ان يكون في	١٣٩	أذا جاوز الميقات غير مرفق فالحيلة
١٣٩	بانت منه هي لا تشعر بذلك	١٣٩	الدار ما يحتاج اليه وخاف ان لا يقتصر	١٣٩	في سقوط الدر عنه الخ
١٣٩	الحيلة الباطلة في طم الكاتبة جعل الكاتبة	١٣٩	له فالحيلة الخ	١٣٩	أذا سرق له متاع فقال لا امرأته ان لم

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٥٣	عليه بالبيع ثم مضى الى البيت ليأتممه بالمثل فاقترحه ما في يده لولده فلا يصل البائع الى اخذ الثمن فالحيلة الخ	١٣٩	أذا كان له عليه ألف درهم فأراد أن يبيعها على بعضها فلهما ثمان صور فالحيلة الخ أذا وكله في شراء جارية بالف فاشترها الوكيل وقال أذنت لي في شراءها بالفلين	١٣٧	تخبرني من اخذته فانت طالق ثلاثا والمرأة لا تعلم من اخذته فالحيلة الخ أذا ادعت المرأة النفقة والكسوة لمدة ماضية الخ
١٥٣	بالمطالبة الخ فالحيلة الخ	١٥٠	وقد فعلت الخ فالحيلة الخ	١٣٤	لا يعتمد على اصل يكن بها العرف العادة بحث سقوط نفقة الزوجة من غير الزمان أذا اشترى ريويا بمثله فغيب عنه ثم وجد به عيبا فانه لا يمكنه رده فالحيلة
١٥٣	أذا استنبط في ملكه عين ماء ملكه لم يملك بيعه لمن يسوقه الى ارضه لونه بذل ما فضل له ما غيره فالحيلة الخ	١٥١	قبض الوديعه الخ فالحيلة في سقوط الضمان أذا رهن عنده رهنا ولم يثق بامانته وخاف ان يدعى هذا رهنا ويذهب به فالحيلة الخ	١٣٤	أذا البرأ الغريم من دينه في مرض موته ودينه يخرج من الثلث وهو غير وارث فخاف المبرأ ان تقول الورثة لم يخلف ما لا سوى الدين ويطلب البني بثلاثيه فالحيلة الخ
١٥٣	على جواز المعاوضة الخ	١٥١	أذا باع عبدا من رجل ولعرض ان لا يكون الا عبدا وعنده ثاقه فالحيلة الخ	١٣٨	أذا اراد ان يفتي عبدا وخاف ان يحمله الورثة المالم ويرثوا ثلثيه فالحيلة الخ أذا كان لاحد الورثة دين على المورث واجب ان يوفيه اياه ولا يبيته له فاق اقر له به ابطلنا اقراره به وان اعطاه عوضه كان تبرعا في الظاهر فلبا في الورثة مرده فالحيلة الخ
١٥٣	فليعزل له الخ	١٥١	أخلف الناس في العارية هل يوجب الضمان اذا لم يقرط المستعير على اربعة اقوال الخ فالحيلة في سقوط الضمان الخ	١٣٨	أذا اراد ان يفتي عبدا وخاف ان يحمله الورثة المالم ويرثوا ثلثيه فالحيلة الخ أذا كان لاحد الورثة دين على المورث واجب ان يوفيه اياه ولا يبيته له فاق اقر له به ابطلنا اقراره به وان اعطاه عوضه كان تبرعا في الظاهر فلبا في الورثة مرده فالحيلة الخ
١٥٣	أذا اقضى ولس احدى خفيه قبل غسل رجله الاخرى ثم غسل رجله الاخرى وادخلها جازله المسح على اصم القولين	١٥١	أخلف الناس في تأجيل القرض العارية اذا اجلها الخ فالحيلة في لزوم التأجيل الخ أذا رهنه رهنا بدين وقال ان وفست الدين الى كذا او كذا فالدين لك بما عليه صحيح ذلك الخ فالحيلة الخ	١٣٨	أذا اراد ان يفتي عبدا وخاف ان يحمله الورثة المالم ويرثوا ثلثيه فالحيلة الخ أذا كان لاحد الورثة دين على المورث واجب ان يوفيه اياه ولا يبيته له فاق اقر له به ابطلنا اقراره به وان اعطاه عوضه كان تبرعا في الظاهر فلبا في الورثة مرده فالحيلة الخ
١٥٣	في قول لا يجوز فالحيلة الخ	١٥١	أذا استخلف على شيء واجب ان يخلف ولا يحنث فالحيلة الخ	١٣٨	أذا اراد ان يفتي عبدا وخاف ان يحمله الورثة المالم ويرثوا ثلثيه فالحيلة الخ أذا كان لاحد الورثة دين على المورث واجب ان يوفيه اياه ولا يبيته له فاق اقر له به ابطلنا اقراره به وان اعطاه عوضه كان تبرعا في الظاهر فلبا في الورثة مرده فالحيلة الخ
١٥٣	أذا حرك لسانه بالقراءة كان قارئاً ان لم يسمع نفسه	١٥٢	أذا كان عليه دين مؤجل فادعى به صاحبه فاقربه فالصحيح انه لا يؤخذ به قبل اجله الخ فالحيلة الخ	١٣٨	أذا اراد ان يفتي عبدا وخاف ان يحمله الورثة المالم ويرثوا ثلثيه فالحيلة الخ أذا كان لاحد الورثة دين على المورث واجب ان يوفيه اياه ولا يبيته له فاق اقر له به ابطلنا اقراره به وان اعطاه عوضه كان تبرعا في الظاهر فلبا في الورثة مرده فالحيلة الخ
١٥٥	كان بعض السلف يطبق شفتيه ويحرك لسانه بآلة الله الا الله ذاكرا	١٥٣	أذا كان عليه دين فاعسر به فادعى عليه به فان انكوه كان كاذبا الخ فالحيلة الخ اذا ادعى عينا في يد احد هما فهي لصاحب اليد فان اقام الاخر بيينة حكم له ببيئته فان اقام كل واحد منهما بيينة الخ فالحيلة الخ	١٣٨	أذا اراد ان يفتي عبدا وخاف ان يحمله الورثة المالم ويرثوا ثلثيه فالحيلة الخ أذا كان لاحد الورثة دين على المورث واجب ان يوفيه اياه ولا يبيته له فاق اقر له به ابطلنا اقراره به وان اعطاه عوضه كان تبرعا في الظاهر فلبا في الورثة مرده فالحيلة الخ
١٥٥	أذا لاعن امرأته وانتق من ولدها ثم قتل الولد لزومه القصاص فالحيلة الخ وفي جواز هذه الحيلة نظر	١٥٣	أذا كان عليه حق قد برأه منه ولا بيينة ثم عاد فادعاه الخ فالحيلة الخ	١٣٩	أذا اراد ان يفتي عبدا وخاف ان يحمله الورثة المالم ويرثوا ثلثيه فالحيلة الخ أذا كان لاحد الورثة دين على المورث واجب ان يوفيه اياه ولا يبيته له فاق اقر له به ابطلنا اقراره به وان اعطاه عوضه كان تبرعا في الظاهر فلبا في الورثة مرده فالحيلة الخ

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٧٤	عنه وهو استيقا بمأزلة الرهن الخ.....	١٥٨	بأربعة عشر ضرباً من الحيل.....	١٥٥	إذا خاف المضارب ان يسترجع المال سنة المال فقال قد رجعت الفالم يكن الاسترجاع لانه قد صار شركاً في الخ الخ إذا وقت وقتاً وجعل النظر فيه لنفسه مدة حيوته ثم من بعدة لغيره صرحه المجهور فان احتاج الوقت الى ذلك في موضع لا يحكم فيه الا بقول من يبطل هذا الوقت فالحيلة الخ.....
١٧٨	غير معين الخ فالحيلة الخ يجوز بيع المقاش والباذنجان ونحوها ببدل ان يبذل وصلاها فان بلغ عن لا يقول الخ تجوز قسمة الدين المشترك بغير اثار الخ واد من منعها فالحيلة الخ.....	١٥٩	ان اكبر ان تقوم عليه البينة فيحل فالحيلة في ابطال شهادتهم الخ.....	١٥٥	إذا وقف على نفسه ثم على غيره صح في احدى الروايتين الخ.....
١٧٩	يجوز بيع المغيبات في الارض من البصل والثوم والخ وغيرها الخ فان بليت من لا يقول به فالحيلة الخ.....	١٦٠	الحيلة المروية عن ابي حنيفة رحمه الله في امرأة قال لها زوجها انت طالق ان سألتني الخ لم اخلعك وقالت المرأة كل عموك لي حر ان لم أسألك الخ اليوم الخ كتاب الحيل لمحمد رحمه الله.....	١٥٤	لو باع غيرة دار واستثنى منفعة للبيع مدى معلومة تجاز فان خاف ان يرضه الى حاكم يرى بطلان هذا الشرط فالحيلة المطلقة البائنة لا تنفذ لها ولا يسكن بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان خاف المطلق ان ترفضه الى حاكم يرى وجوب النفقة والسكنى فالحيلة الخ.....
١٨٠	يقول به فالحيلة الخ.....	١٦١	الحيلة للمريضة عن ابي حنيفة رحمه الله انه اقامه اخوان قد تزوجا باختين فزفت كل امراة منها الى زوج اختها فدخل بها ولم يعلم شو علم الحال لما احبها فساله الخ فقال الخ.....	١٥٨	إذا اشترى سلعة من رجل غريب ففان ان تظهر معيبة ولا يعرف فالحيلة الخ إذا دفع اليه ما لا يشتري به متاعاً من بلد غير بلده فاشتراه واداد تسليم اليه واقامته في تلك البلدة فان اودعه غير ضمن الخ فالحيلة الخ.....
١٨١	إذا كان له عليه دين ولد وقف من غلة الخ فالحيلة الخ.....	١٦٢	إذا تزوجت المرأة وخافت ان يسافر عنها الزوج ويدعها الخ فالحيلة الخ.....	١٥٨	إذا اشترى سلعة من رجل غريب ففان ان تظهر معيبة ولا يعرف فالحيلة الخ إذا دفع اليه ما لا يشتري به متاعاً من بلد غير بلده فاشتراه واداد تسليم اليه واقامته في تلك البلدة فان اودعه غير ضمن الخ فالحيلة الخ.....
١٨٢	لو غلط المضارب او الشريك وقال رجعت الفأثر اذ الرجوع لم يقبل منه الخ فالحيلة إذا استغرت الدين ماله لم يصح تبرعه بما يضر ارباب الدين فان لم يكن في بلد حاكم يحكم ببطلان هذا التبرع فالحيلة لمن تبرع غريبه الخ.....	١٦٣	إذا سبق لسان بما يؤاخذ به في الظاهر لم يرد معناه الخ فالحيلة في الخاص الخ إذا باع جارية معيبة وخاف من ردها عليه بالعب فليبتلن لمن عيبها الخ اختلف الفقهاء في الضمان هل هو تعدد لحل الحق وقيام للضمين مقام المضمون	١٥٨	إذا اراد الذي ان يسلم وعند آخر ففان ان اسلم يجب عليه اراقته فالحيلة الخ إذا اشترى داراً ففان قد احتج ودون الطرق فلا شفعة فيها فان خاف المشتري ان يرضه الجار الى حاكم يرى الشفعة وان صرفت الطرق فله التحيل على ابطالها

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٤٨	ما اشترها به ولا تسحق نفسه ان يبيعها	١٤٨	فانت طالق ثلاثا فلا تفعل فاقى باحنية	١٤٨	اذا لم تكنه امته من نفسه احق بغيرها
١٤٨	بما اشترها به فالحيلة الخ	١٤٨	فقال الخ وهذا من احسن الحيل	١٤٨	ويزوجها وهو يريد اخراجها عن ملكه
١٤٨	اذا اشترى منه دارا وخاف احتيال	١٤٨	الحيلة المنقولة عن ابى حنيفة رحمه الله	١٤٨	فالحيلة الخ
١٤٨	البائع الخ فالحيلة الخ	١٤٨	في رجل اراد التزوج بامرأة فطلبوا منه	١٤٨	اذا اراد من لا يمكن رده على بيع جارية
١٤٨	اذا اشترى العبد نفسه من سيده	١٤٨	المهر فوق طاقته	١٤٨	منه فالحيلة الخ
١٤٨	يؤديه اليه فادى اليه معظه ثم محمد السيد	١٤٨	اذا كان لرجل على رجل الف درهم فصالحه	١٤٨	اذا اراد ان يبيع الجارية من رجل يعبه
١٤٨	الخ فالحيلة الخ	١٤٨	منها على مائة درهم يؤديه اليه في شقرا	١٤٨	ولم تطب نفسه بان تكون عند غيره
١٤٨	الضمان والكفالة من العقب الاخر	١٤٨	فان لم يفعل واخرها الى شهر اخر فعليه	١٤٨	فالحيل الخ
١٤٨	ولا يمكن الضامن والكفيل ان يتخلص حتى	١٤٨	ما تئان فهو جائز وبطله قوم اخرون الخ	١٤٨	اذا اطلب منه ولد او عبدا ان يزوجه
١٤٨	شاء وطريق التخلص من وجوه الخ	١٤٨	اذا اشترى رجل من رجل دارا بالقبض	١٤٨	وخاف ان يلحقه ضرر بالزوجة يامره
١٤٨	اذا كان له داران فاشترى منها احدهما	١٤٨	فجاء الشفيع يطلب الشفعة فصالحه	١٤٨	بطلاقها فلا يقبل فالحيلة الخ
١٤٨	على ان استحققت فالدار الاخرى بالثمن	١٤٨	المشترى على ان اعطاه نصف الدار ونصف	١٤٨	اذا برعبد جازله ببيع ويطلب ثمنه
١٤٨	فهذه اجازات الخ	١٤٨	الثمن جاز الخ	١٤٨	فان خاف ان يرفع العبد الى حاكم لا
١٤٨	رجل اراد ان يشتري جارية من رجل	١٤٨	يجوز المغارسة عند ناعل شجر الخ	١٤٨	يرى بيع المدير فالحيلة الخ
١٤٨	غريب فالحيلة في التوثيق الخ	١٤٨	بان يضر اليه ارضه ويقول اغرسها	١٤٨	لوان رجلين ضمنا رجل بنفسه فرفض
١٤٨	رجل قال لغيره اشتر هذه الدار وانا	١٤٨	من الاشجار كذا وكذا والغرس بيننا	١٤٨	احدها ان الطالب يرى الذي لم يدفع
١٤٨	ارجح فيم اخاف الخ فالحيلة الخ	١٤٨	نصفين الخ	١٤٨	وربما الرض بعض القضاة فالحيلة الخ
١٤٨	اذا اشترى منه سلعة ثم اطمع على عيب	١٤٨	اذا اخرج المتسابقان في النصال معا	١٤٨	اذا كان لرجلين على امرأة مال وهما
١٤٨	فخاف انكار البائع قبض الثمن الخ	١٤٨	جاز في احوال القولين الخ	١٤٨	شريكان فتزوجها احدهما على نصيبه
١٤٨	اذا كان له عليه مال فابى ان يقبله به	١٤٨	يجوز اشتراط الخيارات في البيع فوق ثلاث	١٤٨	لم يضمن لصاحبه شيئا من المهر وربها
١٤٨	حتى يصالحه على بعضه الخ فالحيلة الخ	١٤٨	على الاصح فان كان الجواز على قول الجيم فالحيل	١٤٨	ضمنه بعض الفقهاء فالحيلة الخ
١٤٨	اختلف هل يملك البائع حبس السلعة	١٤٨	اذا اراد ان يقرض رجلا مالا ياخر منه	١٤٨	لوحلف رجل بالطلاق انه لا يضمن عن
١٤٨	والمختار انه يملك الخ	١٤٨	رهنها فخاف ان يهلك الرهن فيسقط	١٤٨	احد شيئا فخلف اخرا بالطلاق لا بد ان
١٤٨	اقر للمريض لوارثه بدين باطل عند	١٤٨	من دينه بقدره عند حاكم يرى ذلك	١٤٨	تضمن عنى فالحيلة الخ
١٤٨	الجمهور للتممة فلو كان له عليه دين فالحيلة	١٤٨	فالحيل له الخ	١٤٨	شريكان شركة عنان ضمنا على رجل
١٤٨	على وجوه	١٤٨	اذا ابد الصلاح في بعض الشجرة جازيع	١٤٨	مالا باخرة الخ فالحيلة الخ
١٤٨	اذا احواله بدينه على رجل فخاف ان	١٤٨	جميعها وبعضهم قال لا يجوز فالحيلة الخ	١٤٨	لا باس للظلم لان يتحمل على سببه الناس
١٤٨	يتوى ماله على الحال عليه فلا يمكن من	١٤٨	اذا وكله ان يشتري له بضاعة وتلك	١٤٨	ظلمه الخ
١٤٨	الرجوع على الحيل فله ثلاث حيل الخ	١٤٨	عند الوكيل وهي رخصة تساوى اكثر	١٤٨	قال رجل لامرأة ان اطمع المخرج لم يكن

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
	إذا كان له عليه دين حال فافتقار على فاحيلة وخاف أن لا يفي له بالتأجيل فالحيلة في لزومه الخ	١٨٢	الخبر الثاني أن يطلق أو يحلف في حال غضب شديد قد حال بينه وبين كمال فهمه وتصوره فهذا لا يقع طلاق الخ	١٨٨	تجواز الفتنة بالأثر السلفية والفتاوى الصحابية وفتاوى الصحابة الأولى أن يؤخذ بها من فتاوى التابعين وفتاوى التابعين الأولى من فتاوى تبع التابعين هلم جرا
٢١٧	لا يحفظ للصدوق خلاف نص ولا حكم ما أخذ من ضعيف	١٨٩	الخبر الثالث أن يكون مكرها على الطلاق الخ		
٢١٤	أن اشتهم قول الصحابي ولم يحلفه صحابا آخر فالحاكم على أنه إجماع وحجة وإن لم يشتمها ولم يعلم أنه اشتهم أم لا فجهل هو الأمل على أنه حجة	١٩٠	الخبر الرابع أن يستثنى في طلاق الخ	١٩٠	في فصول
٢١٨	الحديث من الزهري بأن	٢٠١	الخبر الخامس أن يفعل المحلف عليه أهلا أو ناسيا أو غنطا أو جاهلا أو مكرها أو متأكلا أو معتقلا أنه لا يصح به تقليد لمن افتاه وذكر لكل واحد فصله على ما		
٢٢٤	قال الشافعي العلم بطبقات الأول الخ قول الصحابي ليس بحجة عند البعض	٢٠٢	الخبر السادس أخذه بقول من يقول أن التزام الطلاق لا يلزم ولا يقرب به طلاق		
٢٢٤	ذكر الأدلة الدالة على وجوب الصحابة فيما ليس فيه نص هي ستة وأربعون وليا الأئمة على الولاية والأمر	٢٠٤	إذا حدث	٢٠٤	الخبر السابع أخذه بقول الشهاب وهو أن الرجل إذا قال لامرأته إن كنت زيدا فانت طالق فكلمت زيدا لقصد
٢٣١	تفسير الصحابي أصوب فيما ليس فيه نص مرفوع	٢٠٥	الطلاق لم يطلق		
٢٣٢	تفسير التابعي إذا لم يحلف صحابا ولا تابعي قول الصحابي أقوى من القياس	٢٠٨	الخبر الثامن أخذه بقول من يقول أن المحلف بالطلاق لا يلزم	٢٠٨	الخبر التاسع أخذه بقول من يقول أن الطلاق المعلق بالشروط لا يقع الخ
٢٣٣	فصل في فوائد تتعلق بالفتنة وهي سبعون	٢٠٩	الخبر العاشر مخبر نوال السبب الخ	٢١١	الخبر الحادي عشر خلع اليمين عند من
٢٣٣	القائمة الأولى في أنواع أسئلة السائلين وهي خمسة والمسئول حالتان	٢١٣	الخبر الثاني عشر أخذه بقول من يقول المحلف بالطلاق من لا يمان الشرعية التي تدخلها الكفارة وذكر فيه شيء الإسلام وحال فيه في هذه المسئلة	٢١٣	الخبر الثاني عشر أخذه بقول من يقول المحلف بالطلاق من لا يمان الشرعية التي تدخلها الكفارة وذكر فيه شيء الإسلام وحال فيه في هذه المسئلة
٢٣٣	يجوز للمفتي أن يعدل عن جواب المستفتي عما سأل عنه إلى ما هو أنفع له منه الخ	٢١٥	لم يزل في الإسلام من عصر الصحابة إلى الآن من يفتي في هذه المسئلة بعدم لزوم		
٢٣٣	يجوز للمفتي أن يجيب السائل أكثر ما سأل عنه من فقه المفتي ونصه إذا سأل المستفتي عن شيء فمنعه منه أن يدل على ما هو عرض منه				
					إذا كان له عليه دين حال فافتقار على فاحيلة وخاف أن لا يفي له بالتأجيل فالحيلة في لزومه الخ
					يجوز للمريض الذي لا وارث له أن يوصي بجميع أمواله في أبواب البر فإن خاف أن يبطل ذلك حاكم لا يراه فالحيلة الخ
					مرجل يكون له الدين وعليه الدين و يتوارى غريمه فالحيلة الخ
					مرجل له على رجل مال فتاب الذي عليه المال فأراد أن يثبت ماله عليه والحق لا يري الحكم على الغائب فالحيلة الخ
					ليس للمرهن أن ينتفع بالرهن إلا بأذن الرهن وله الرجوع فالحيلة أصناف الرجوع إذا كان له على رجل مال وبالمال رهن فادعى صاحب الرهن به عند الحاكم فأنف المهرن أن يقر بالرهن الخ فالحيلة الخ
					إذا قال لامرأته إن كنت طالقك الليلة فانت طالق ثلاثا فقالت إن وطئتني الليلة فامتنع حتى فأنف الخ
					إذا أراد الرجل أن يخالف امرأته الحاط على سكنها وفقهها أجاز ذلك الخ
					إذا وقع الطلاق الثلاث بالمرأة فالحيلة الخ
					مرجل قال أنت طالق إن لم أجمعك اليوم وانت طالق إن اغتسلت منك اليوم فبطل العصر فربما معها الخ
					الخبر السابع من الوقوع في التحليل الكا لعن فاعله والمطلق للحلل له
					الخبر الأول أن يكون للطلق زائل العقل الخ

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٣٧	مات رجل فطلب الاب ميراثه ولم يعلم الورثة غيره كم يعطى الاب فيه تفصيل	٢٣٧	السائل اما ان يكون قصده معرفة حكم الله ورسوله او معرفة ما قال الامام الذي شهره للفتى نفسه بتقليده او معرفة ما تخرج عن ذلك الفتى الخ	٢٣٧	اذا افنى المفتى للسائل بشئ ينبغي ان يتبناه على وجه الاحتراز بما قد يذهب اليه الوهم من خلاف الصواب
٢٣٨	القصود التنبيه على وجوب التفصيل في الجواب اذا كان يجيب السؤال محتملا	٢٣٨	عند ذلك الفتى الخ	٢٣٨	ينبغي للمفتى ان يدل كره دليلا الحكم وما خالفه
٢٣٩	اكثر الناس نظرهم قاصر على الصواب لا يبالون الى الخفايا فهم يحبسون في سجن الانفاذ	٢٣٩	ليحذر المفتى ان يفتر السائل من ذهب فيما يعلم ان من ذهب غرير ارجو واحذر	٢٣٩	اذا كان الحكم مستغربا جاز ما لم تالفه الغشوش اغما الفت خلافة فينبغي للفتى ان يوطئ قبله ما يكون مؤذنا بزيادة عليه
٢٤٠	فتوى شيخ الاسلام في زى اهل الذمة	٢٤٠	لا يجوز للمفتى تحريم السائل والقاعدة في الاشكال	٢٤٠	يجوز للمفتى والمناظر ان يختلف على شئ الحكم عند وان لم يكن حلفه موجبا للثبوت
٢٤١	اكثر الناس انما هم اهل طواجر في الكلام واللباس الاضال واهل القصد منهم	٢٤١	اذا استئل عن مسألة فيها شرط واقف لم يحل له ان يلزمه العمل بدبل ولا يفتى على الاطلاق حتى ينظر الخ	٢٤١	عند السائل المنازع الخ
٢٤٢	الذين يعبرون من الظاهر الى حقيقته لا يلبثون عشر مشاعر غيرهم الخ	٢٤٢	مسائل القبول	٢٤٢	قد كان الصواب يتجملون على الفتوى والرواية
٢٤٣	اذا استئل عن مسألة من الفرائض لم يجب عليه ان يذكر موانع الارث فيقول بشرط ان لا يكون كافرا ولا مرققا ولا قاتلا	٢٤٣	القرابة تصل الى الميت اولا	٢٤٣	ينبغي للمفتى ان يفتى بلفظ المضيق
٢٤٤	اذا استئل عن فريضة فيها اخ وجب عليه ان يقول ان كان لاب فله كذا وان كان لامر فله كذا	٢٤٤	اذا شرط الامام وغيره على القاضي ان لا يقض الا بذهب معين بطل الشرط ولم يجز له التزامه	٢٤٤	يجتنب نفيس
٢٤٥	اذا استئل عن فريضة فيها اخ وجب عليه ان يقول ان كان لاب فله كذا وان كان لامر فله كذا	٢٤٥	مقتضى قول بعضهم بشرط الواقف كمنصوص الشارع	٢٤٥	ينبغي للمفتى الموفق اذا انزلت به المسئلة ان ينبعث من قلبه الا فقارا الى ملهم
٢٤٦	اذا استئل عن فريضة فيها اخ وجب عليه ان يقول ان كان لاب فله كذا وان كان لامر فله كذا	٢٤٦	ليس للمفتى ان يطلق الجواب في مسألة فيها تفصيل الا اذا علم ان السائل غامس	٢٤٦	الصواب ان يلزمه الصواب
٢٤٧	اذا استئل عن فريضة فيها اخ وجب عليه ان يقول ان كان لاب فله كذا وان كان لامر فله كذا	٢٤٧	عن احد تلك الانواع	٢٤٧	اذا انزلت بالحكم او المضى النازلة فاما ان يكون عالما بالحق فيها او خاليا على ظنه اولا وعلى الثاني لم يحل له ان يفتى
٢٤٨	اذا استئل عن فريضة فيها اخ وجب عليه ان يقول ان كان لاب فله كذا وان كان لامر فله كذا	٢٤٨	اذا انكر القصار الثوب ثم اقر هل يستحق اجرة القصار	٢٤٨	المفتى والحاكم والراوى والشاهد متى كتموا الحق عشت بركة دينهم ودينائهم ومتى بنبهوا برك لهم فيها
٢٤٩	اذا استئل عن فريضة فيها اخ وجب عليه ان يقول ان كان لاب فله كذا وان كان لامر فله كذا	٢٤٩	ترجل دعى كحل امرأة فاقرت له هل يقبل اقرارها فيه تفصيل	٢٤٩	لا يجوز للمفتى ان يشهد على الله ورسوله بان احد كذا اوحوه او وجبه او كرهه الا بما يعلم فيه نص الله ورسوله
٢٥٠	اذا استئل عن فريضة فيها اخ وجب عليه ان يقول ان كان لاب فله كذا وان كان لامر فله كذا	٢٥٠	هل يحضر الحاكم فيه تفصيل	٢٥٠	خضر شيخ الاسلام مجلسا فيه القضايا وغيرهم فحكم احدهم بقول فخر قال ما هذا الحكم فقال هذا حكم قال قل هذا حكم فخر
٢٥١	اذا استئل عن فريضة فيها اخ وجب عليه ان يقول ان كان لاب فله كذا وان كان لامر فله كذا	٢٥١	هل يؤخذ من تاجر اهل الذمة القس في تفصيل	٢٥١	
٢٥٢	اذا استئل عن فريضة فيها اخ وجب عليه ان يقول ان كان لاب فله كذا وان كان لامر فله كذا	٢٥٢	ان يفتى به ويسوغ لخيرة تقليد فيه ثلاثة اوجه	٢٥٢	

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٢٢	فهي ثلاث صور أخر	٢٢٩	من أفتى الناس ليس بأهل الفتوى	٢٥٠	حتى يكون فيه خمس خصال
٢٢٣	أذا أفتى في واقعة ثم وقعت مرة أخرى	٢٥٠	فها أنتم عاجزون من إقناع من لا لا الذم	٢٥١	الناس في الأفتاء أربعة أقسام
٢٢٤	وما تغير فيها اجتهد أفتى بها من غير	٢٥١	على ذلك فهو أنتم أيضاً	٢٥٢	تفسير السكينة وهي عامة وخاصة
٢٢٥	نظر ولا اجتهد	٢٥٢	إذا أنزلت بالعامي نازلة وهو في مكان	٢٥٣	كان لسفيان الثوري شيء من مال وكان
٢٢٦	لا يجوز أن ينسب إلى الشافعي ما خالف	٢٥٣	لا يجوز من يسأله عن حكمها فحينه طريقاً	٢٥٤	لا يتهرب في بذله ويقول لولا ذلك
٢٢٧	الحديث لأنه قال إذا أصبح الحديث عن	٢٥٤	للناس أخر	٢٥٥	لتعديل بناهؤلاء
٢٢٨	رسول الله صلى الله عليه وسلم فاضربوا	٢٥٥	الفتيا أو سمع من الحكم والشهادة فيجوز	٢٥٦	في كلمات حفظت عن الإمام محمد في
٢٢٩	بقولي الخاطئ أخر	٢٥٦	فتيا العبد أخر	٢٥٧	أمر الفتيا سراً ما تقدم
٢٣٠	إذا كان عند الرجل الصبيان واحد هما	٢٥٧	لا فرق بين القاضي خيرة في جوانب	٢٥٨	دلالة العالم للمستفتي على غيره وهو
٢٣١	أو كتاب من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٥٨	الافتاء بما تجوز الفتيا به ووجوبها إذا	٢٥٩	موضع خطر جلد أخر
٢٣٢	بأفيه فهل له أن يفتي بما يجزه فيه	٢٥٩	تعدت	٢٦٠	حكم كذا لك المفتي فان علم صواب
٢٣٣	النسخ الواقعة في الأحاديث التي اجتمعت	٢٦٠	فتيا الحاكم ليست حكماً منه فلو حكمه	٢٦١	الجواب فله أن يكن لك أخر
٢٣٤	عليه الأمانة لا يبلغ عشرة أحاديث البتة	٢٦١	إذا سأله المستفتي عما لم يقع فهل يستجاب له	٢٦٢	يجوز للمفتي أن يفتي أباه وابنه ومن
٢٣٥	بل ولا شرطها	٢٦٢	لا يجوز للمفتي تتبع أهل المحنة والكد	٢٦٣	لا تقبل شهادته له أخر
٢٣٦	هل المنتسب إلى تقليد مأمعين	٢٦٣	ترجم المفتي عن فتياه وعلم المستفتي	٢٦٤	يجوز للمفتي أن يفتي نفسه
٢٣٧	أن يفتي بقول غيره أخر	٢٦٤	برجوعه أخر	٢٦٥	لا يجوز للمفتي أن يعمل بما يشاء من الأفعال
٢٣٨	جاء شيخ الأمام بعض الفقهاء من الحنفية	٢٦٥	لوتغير اجتهد المفتي فهل يلزمه إعلاله	٢٦٦	والوجه من غير نظر في الترجيح أخر
٢٣٩	فاستشار في الانتقال من المذهب إلى أخر	٢٦٦	المستفتي أخر	٢٦٧	المفتون الذين نصبوا أنفسهم للفتوى
٢٤٠	هل للمفتي المنتسب إلى مذهب إمام معين	٢٦٧	إذا عمل المستفتي بفتيا مفت في ثلاث	٢٦٨	أربعة أقسام أخر
٢٤١	أن يفتي بمذهب غيره إذا ترجح عند أخر	٢٦٨	نفس أو مال ثم بان خطأ أخر	٢٦٩	إذا كان الرجل مجتهداً في مذهبهم
٢٤٢	إذا اعتدل عند المفتي قولان ولم يتجه له	٢٦٩	ليس للمفتي الفتوى في حال غضب شديد	٢٧٠	ولم يكن مستقلاً بالاجتهاد فهل له أن
٢٤٣	أحدهما على الآخر أخر	٢٧٠	أوجوع مفراط وهم مقول أخر	٢٧١	يفتي بقول ذلك الأمام أخر
٢٤٤	اتباع الأئمة يفتون كثيراً بأقوالهم القليلة	٢٧١	لا يجوز له أن يفتي في الأقاير والأيمان	٢٧٢	هل يجوز للمفتي تقليد الميت والعلم يفتوا
٢٤٥	التي رجوا عنها أخر	٢٧٢	والوصايا وغيرها مما يتعاق بالالفاظ	٢٧٣	من غير اعتبارها بالدريل الموجب لصحة
٢٤٦	يخبر على المفتي أن يفتي بضد لفظ النص	٢٧٣	الابا اعتادوه وعرفوه أخر	٢٧٤	العمل بها
٢٤٧	بعض أمثلة النصوص التي لا	٢٧٤	يخبر عليه إذا جاءته مسألة فيها تحيل	٢٧٥	الاجتهاد حالة تقبل الترجيح الانقسام
٢٤٨	يجوز أن يفتي بضد لها	٢٧٥	على إسقاط واجب أن يعين للمستفتي	٢٧٦	فيكون الرجل مجتهداً في نوع من العلم
٢٤٩	إذا سئل عن تفسير آية أو سنة فلا يبرأ	٢٧٦	في أخر	٢٧٧	مقلده في غيره أخر
٢٥٠	يجزها عن ظاهرها بوجه التأويل والغاسق	٢٧٧	في أخذ الجرة والهدن والرق على الفتوى		

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٤٧	سئل صلعم عن المرأة تزوج الرجلين الثلاث مع من تكون من ثم يوم القيمة	٢٤٨	عل بقوله ثم وقت له مرة ثانية فقال ان يعمل بتلك الفتى الاولى امر يلزمه	٢٤٨	قد اتفقت الائمة الاربعة على عدم الكلام واهلكه
٢٤٤	سئل صلعم عن ميت من اطفال المشركين فتواه صلعم في مسألة الحجرة	٢٤٩	الا يستفتا مرة ثانية فيه وجهان الخ هل يلزم للمستفتي ان يجتهد في اعيان	٢٤٩	لا يجوز له العمل بجود فتوى المفتي اذا لم تطهر نفس و حاله في صدره الخ
٢٤٨	سئل صلعم ساء الدنيا افضل ام الجحيم قراءات الفاتحة وثلاث آيات من سورة البقرة	٢٥٠	المفتين ويسأل الا عنكم والادنين اكمل يلزم ذلك فيه مذهبان	٢٥٠	أذ لم يعرف المفتي لسان السائل فلم يقم المستفتي لسان المفتي اجزا ترجمه واحد
٢٤٩	بعد ختم القرآن لم تثبت عن السلف	٢٥١	البحث في مذهب النعماني وقوله انا شافعي او حنبلي او غير ذلك	٢٥١	بينهما
٢٥٠	سئل صلعم اهل الله من هم	٢٥٢	للنعماني ان يستفتي من شاء من اتباع الائمة وغيرهم ولا يجب عليه ولا على	٢٥٢	اذا كان السؤال احتمالا للصواب عديده فان لم يعلم الصورة المسئول عنها لم يجب
٢٥١	تفسير حديث اشترط لهم الولاء	٢٥٣	للمفتي ان يتقيد بأحد من الائمة الاربعة باجماع الامة لكن ليس له ان يتبع خص	٢٥٣	عن صورة واحدة منها وان علمها فله ان يخصها بالجواب ولكن يقيد
٢٥٢	الامام احمد لا يجوز ان يكون الرجل زوجه ويعضد مذهب بصنعة وعشر وزلايل	٢٥٤	المذاهب اخذ غرضه بل عليه اتباع الحق بحسب الامكان	٢٥٤	ان رأى المفتي خلال السطور بياضا يحتمل ان يلحق به ما يفسد الجواب فيجوز
٢٥٣	فتاويه صلعم في العدة	٢٥٥	ان اختلف المفتيان واكثر فقول بهم باخذ اذا استفتي فافتاه المفتي فهل تصير	٢٥٥	ان كان عند من يشق بعمله ودينه فينبغي ان يشاوره
٢٥٤	فتاويه صلعم في نفقة المعتدة	٢٥٦	فتواه موجبة الخ	٢٥٦	حقيق بالمفتي ان يكثر الدعاء بالحديث الصحيح اللهم صر جابريل الخ
٢٥٥	فتاويه صلعم في الدماء والجنايات	٢٥٧	يجوز له العمل بخط المفتي اذا عرف بالقرائن او الشهادة	٢٥٧	ذكر الادعية التي كان السلف يدعون بها عند الافتاء
٢٥٦	فتاويه صلعم في حزن الزنا	٢٥٨	اذا حدثت حادثة ليس فيها قول لاحد العلماء هل يجوز الجتهاد فيها بالاقتداء	٢٥٨	لا يجوز للمفتي ان يمسك عن الجواب الحق الخالف لغرض السائل ولا ان يبدل
٢٥٧	الكلام على السياسة	٢٥٩	الحكماء لا يجوز الجواب بل الاستتار عند الحاجة واهلية المفتي	٢٥٩	على مفت يكون غرضه عند عاب بعض الناس في كراهة الاستدلال بالفتوى
٢٥٨	الاخذ بالقرائن بيان بعض امثلتها	٢٦٠	للمفتي وان التمس غاية الاستماع لا يفى بوقائه العالم جميعها	٢٦٠	وهذا العيب اولى بالعيب بل جال الفتوى وروحها والدليل
٢٥٩	ذكر طرف من فتاويه صلعم في الاطعمة	٢٦١	فتاوى امام المفتين ورسول رب العلمين هي حرم هذه الكتابي كرها	٢٦١	هل يجوز للمستفتي تقليد الميت اذا علم عدالت وانه مات عليها من غير ان يسأل
٢٦٠	ذكر طرف من فتاويه صلعم في الطيب	٢٦٢	في فضول لا يسمى بهذا الفهرس فند بعضها منها	٢٦٢	الحق فيه وجهان الخ
٢٦١	ذكر طرف من فتاويه صلعم في ابواب متفرقة	٢٦٣	ذكر الكباش	٢٦٣	اذا استفتاه عن حكم حادثة فافتاه و
٢٦٢	ذكر بنية فتاويه صلعم في ابواب متفرقة	٢٦٤	ذكر الكباش	٢٦٤	اذا استفتاه عن حكم حادثة فافتاه و

فَلَا تَعْوِزُونَ عَنْ الْحِكْمِ بَيْنَهُمْ جِدَارٌ لَهُ أَلْسِنٌ أَلْسِنًا فُضِّلُوا

أيّاك خذ علماً علمتنا بتوقيع أهل الحق المبين فوققتنا بطبع سفر كانت الثريا يأوده فضلاً عن الصبرين نعمي كذا

من تأليف الشيخ الإمام الحجة المحافظ للتقن الحوث الفخر المحمّد سيف الله على عناق المبتدع الزاهد
الورع شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي المعروف بابن القيم الجوزية الحنبلي
الدمشقي المتوفى سنة ٧٥١ هـ بامر السيد أبي الليث عبد القدوس بن السيد الشريف إمام
التقنين سيد العارفين قاصم المبتدعين رئيس الموحدين الزاهد المهاجر أبي محمد عبد الله
رحمه الله الغزنوي سلمه القوي في المطبع

الموسى والمطامير والرهائن والنفوس النيرة نصير الدين سيده

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خلق خلقه اطوارا وصرفهم في اطوار التخليق كيف شاء عزق واقتدارا وارسل الرسل الى المكلفين احذارامنهم وانذارا فاقم
منهم على دين الله سبيلهم فعمت السابقة واقام بينهم على نكال من انهم جنته الباطنة فغصب الدليل وانار السبيل واوضح الجلال وقطع المعاد
واقام الحجة واوضح الحجة وقال هذا اصل الحق مستقيما فاتبوه ولا تتبعوا السبل وهؤلاء رسلي مبشرين ومنذرين لعلكم يكون للناس على الله
حجة بعد الرسل فمهم بالحق على السنة رسله حجة منه وعدلا وخص بالهداية من شاء منهم نعمة وفضلا فقبل نعمة الهداية من سبقت له
سابقة السعادة وقلها باليمين وقال رب اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وان اعجل عني الحياتة وادخلني جنتك في عبادة
الصالحين ورق هان غلبت عليه الشقاق ولم يرفع بها راسا بين العالمين فهذا فضل عطاؤه وكان عطاءه ربك محظوظا ولا فضل لمن
وجد اعدله وقضاؤه ولا ينال عما يفعل وهم يسألون **شبهان** من افاض على عباده النعمة وكتب على نفسه الرحمة واودع الكتاب
الذي كتب ان تحته تغلب غضبه **وتبارك** من له في كل شيء على ربوبية وحدايته وعلمه وحكمته اعدل شاهدين ولولم يكن الا ان
فاضل بين عباده في مراتب الكمال حتى عد الالاف للوفقة منهم بالرجل الواحد ذلك ليعلم عباده انه انزل التوفيق منازلهم ووضع الفضل مواضعه
وانه يختص رحمته من شاء وهو الصليم الحكيم وان الفضل بيد الله ينشأه من يشاء والله ذو الفضل العظيم **احمد** والتوفيق للعباد نعمة
واشكروا والتسكركم بالمرزوق من فضله وكرمه وقدره **واستغفروا** والذنوب التي توجب ذوال لعم وحلول نقمة **واشهد**
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له كلمة قامت بها الارض والسموات وفطر الله جليلهم بالجميع المخلوقات وعليها استسنت الملة ونصبت القبلة
ولا يهلها جروت سير في الجهاد وبها امر الله سبحانه جميع العباد فمطر الله التي فطر الناس عليها ومفاتيح عبوديته التي حيا الامم على السن رسله
اليها وهي كلمة الاسلام ومفتاح دار السلام واساس الفرض السنة ومن كان اخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة **واشهد** ان محمدا عبدا
ورسوله وخيرته من خلقه وحجته على عباده وامينه على وجهه ارسله رحمة للعالمين وقدره للعالمين وحجة للمساكين وحجة على المعاندين
وحجة على الكافرين ارسله بالهق ودين الحق بين يدي الساعة بشيرا ونذيرا وادعيا الى الله باذنه وسراجا منيرا وانعمه على اهل ارضه فرفع
لا يستطيعون لها شكورا فامة لا تكلمه المقربين واين بصرة والمؤمنين وانزل عليه كتاب المبين الفارق بين الهدى والضلال والفريقين
والشرك البقين فشره له صدق ووضع عنه وزره ورفعه له ذكره وجعل الالة والصغار على من خالف امره واقمهم بحبوتة في كتابه للبين وقرب
اسمه باسمه فاذا ذكره معكم في الخطب والشهد والتأذين واقرض على العباد طاعته ومحبتة والصبر بحقوقه وسد الطرق كلها اليه والى جنته

التبليغ بالرواية والفتيا الا ان انصف بالعلم والصدق فيكون عالما بغير صدق فيه ويكون مع ذلك حسن الطريقة مرضى السيرة عن في الحق الدو
 اذ لا تشابه للشر العلانية في مخرجه واحواله واذا كان منصب التوقيع عن الملوك بالحل الذي لا ينكر فضله ولا يجعل قدره وهومن اعلى المرتبة
 الستة فكيف بمنصب التوقيع عن رب الارض السموات **فحقيق** عن اقيم في هذا المنصب ان يعد له صرة * وان يتأهب له اهبة * وان يعلم قدر
 المقام الذي في حقيقه * ولا يكون في صدره من قول الحق والصدق به فان الله ناصر وهاديه وكيف وهو المنصب الذي توكاه بنفسه رب الارباب فقال
 يستفتونك في النسخة قل الله يفتيكم فيهن وما ينطق عليكم في الكتابي وكفى بما توكاه الله بنفسه تعال نشأوا وحلالة * اذ يقول في كتابه يستفتونك قل الله يفتيكم
 في الحلاله * وليعلم المفتي عن نبوب في قوله * وليوقر الله مستول خذ ما وقوف بين يدي الله * **فصل** واول من قام بهذا المنصب الشريف سيد المرسلين
 وامام المؤمنين * وخاتم النبيين * عبد الله ورسوله وامينه على حجه * وسفير بينه وبين عباد * فكان يفتي عن الله بوجه المبين * وكان يحكي قاله الحكم كمن
 قل ما اسألكم عليه من راج وما انامن المتكلفين * فكانت فتاويه صلى الله عليه وآله وسلم جوامع الاحكام ومشتقة على فضل الخطاب وهي في وجوب اتباعها
 وتحكيمها والخروج اليها ثمانية الكتاب وليس لاحد من المسلمين العزل عنها ما وجد اليها سبيلا * وقد امر الله عباده بالترتيبها حيث يقول فان تنازعتم في شئ فردوه
 الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير احسن تأويلا **فصل** ثم قام بالفتوى بوجه هركا اسلامه * وعصا به الايمان * وعسكره
 وجند الرحمن * اولئك اصحاب الله صلى الله عليه وآله وسلم انما هم قلوب واعية على اقلها وكفا واحتمل اياها واصدقها ايمانا واعيا نصيحة * وافر بها الى الله صلى
 وكانوا دين مكرها ومقل ومتوسط والذين حفظت عنهم الفتوى من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مائة وثلاثون فما بين رجل وامرأة
 وكان الكثير منهم سبعة عشر من الخطاب على بن ابي طالب وعبد الله بن مسعود وعائشة ام المؤمنين وزياد بن ثابت وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر
 قال ابو محمد بن حزم ويمكن ان يجمع من فتواهم كل واحد منهم سفر ضخم قال قد جمع ابو بكر محمد بن موسى بن يعقوب بن ابي المومنين المأمون فتاوى عبد الله بن عباس
 الله عنها في عشرة كتب وانا ابو بكر محمد المذكور اربعة الاسماء في العلم والحديث قال ابو محمد المتوسطون منهم فيما ترجم عنهم من الفتيا ابو بكر الصديق وام سلمة وانس
 مالك وابو سعيد الخدري والزهري وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمر بن العاص وعبد الله بن الزبير والوليد بن الاشعث وسعد بن ابوقاص وطلحة بن عمار وجابر بن
 عبد الله ومعاذ بن جبل ففوقه ثلثة عشر يمكن ان يجمع من فتيا كل واحد منهم جزء صغير جدا ويضاف اليهم طلحة والزبير عبد الرحمن بن عوف وعمر بن الخطاب
 وابو بكر وعادة بزيادة الصحابة ومعاوية بن ابي سفيان والباقي منهم يقولون في الفتيا لا يروى عن الواحد منهم الا المسئلة والسئلان والزيادة اليسيرة على ذلك
 يمكن ان يجمع من فتيا جميعهم جزء صغير فقط بعد التقصير والبحث وهم ابو الدرداء وابو اليسر ابو سلمة الخضر وعبد الله بن الجراح وسعيد بن زيد والحسن
 الحسين ابنا علي والنعمان بن بشير ابو مسعود وابو بكر وابو ايوب وابو طلحة وابو زوام عطية وصفية ام المؤمنين وحفصة وام حبيبة واسامة بن زيد
 جعفر بن ابي طالب البراء بن عازب وقرظة بن كعب وناظم اخو ابي بكر الامه والمقداد بن الاسود وابو السائب والحارث ووليد بن قانف وابو محن ورة و
 ابو شريح الكعبي وابو هريرة الاسدي واسماء بنت ابي بكر وام شريك والحولا بنت ثويب واسيد بن الحضير والفتح بن قيس حبيب بن مسلمة وعبد الله بن انيس
 حذيفة بن اليمان وثامة بن ثمال وعامر بن ياسر وعمر بن العاص وابو الغادية السلمي وام الررداء الكبرى والضحك بن خليفة المصنف والحكم بن عمر الغفاري وابنة
 ابن معبد الاسدي وعبد الله بن جعفر البرمكي وعوف بن مالك وعبد بن حاتم وعبد الله بن ابي اوفى وعبد الله بن سلام وعمر بن عتبة وعتاب بن اسيد
 عثمان بن ابي العاص عبد الله بن سرج بن عبد الله بن زواحة وعقيل بن ابي طالب عاتق بن عمر وابو قادة عبد الله بن ممر العدوي وعمر بن سعدة وعبد الله
 ابن ابي بكر الصديق وعبد الرحمن اخوه وعاتكة بنت زيد بن عمر وعبد الله بن عوف الزهري وسعد بن معاذ وسعد بن عباد وابو منيف قيس بن سودة
 وعبد الرحمن بن سهل بن سمرق بن حنيفة بن سهل بن سعد السامني وعمر بن مقرن وسويد بن مقرن ومغوية بن الحكم وسهلة بنت سهيل ابو حنيفة بن
 عتبة وسهلة بن الاكوع وزيد بن ارقم وجوزع بن عبد الله الجلي وجابر بن سلمة وجويرية ام المؤمنين حسان بن ثابت حبيب بن جند وقادة بن مطعون وعثمان بن
 مطعون وميمونة ام المؤمنين ومالك بن الحويرث وابو امامة البجلي ومحمد بن مسلمة وخباب بن الارت وخالد بن الوليد وضمر بن الفيض طار
 ابن شهاب وظهير بن رافع ورافع بن خديج وسيدة نساة العالمين فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفاطمة بنت قيس هشام بن

حكيم بن شزام بن بكيم بن شزام وشرحبيل بن السط واملية ودحية بن شلقفة الكلبى وثابت بن قيس بن الشماس وطوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وللخيرة بن شعبة وبريدة بن الحبيب الاسلمى ورويف بن ثابت وابو حنيفة وابو اسيد وفضالة بن عبيد وابو محمد وروينا عنه وجوب التوراة قلت ابو محمد بن مسعود بن اوس الانصاري بخاري بداري وزينب بنت ام سلمة وعتبة بن مسعود وبلال المؤذن وعبدة بن الحارث وسياه بن روح اورهم بن سياه وابو سعيد بن العلى والعباس بن عبد المطلب وبشر بن اوطاة وصهيب بن سنان وامرؤ القيس وامرؤ سيف والغامدية وماعز وابو عبد الله البصري **فهو الامام** من نقلت عنهم الفتوى من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما ادرى باقى طريق عدلهم ابو عبد الله الغامدية وما عزا لعله تخيل ان قد امهم على جاز الاثر ابا زنا من غير استيذان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك هو حقى لانفسهم بما يجوز الاقرار وقد اقر عليهم باقان كان تخيل حل افعالهم من خيال ولعله ظفر عنهم بما يفتوا في نفي من الاحكام **فصل** وكان الصحابة سادة الامامة واثمها وقادتها في حركات الملتفين والعلماء قال الليث عن جاحد العلماء اصحاب عمر بن عبد الله عليه وآله وسلم وقال سعيد بن قتادة في قوله تعالى ويورى الذين اوتوا العلم الذى انزل اليك من ربك هو الحق قالوا اصحاب عمر بن عبد الله عليه وآله وسلم وقال يزيد بن عمار ما حضر عطاء بن جابر الموت قبل ما ابا عبد الرحمن او صبا قال جلس في ان العلم والرجاء مكانهما من يتعلمها وجدها يقول لك ثلاث مرات التمس العلم عند اربعة رهط عند عمر بن كنانة الازدياء وعند سلمان الفارسي وعند عبد الله بن مسعود وعند عبد الله بن سلام وقال مالك بن يخامر ما حضرت معاذ الوفاة نكيت فقال ما يبكيك قلت والله ما ابكى على دنيا كنت اصببها منك ولكن ابكى على العلم والايمان اللذين كنت اقبلهما منك فقال ان العلم والايمان مكانهما من ابتغاهما وجدها اطلب العلم عند اربعة فذكر هؤلاء الاربعة ثم قال فان عجز عنه هؤلاء فساخر اهل الارض عنه اعجز ضلوك بمسالمهم ابراهيم قال فما زلت في مسئلة عجزت عنها الا قلت يا معلم ابراهيم قال بوبكر بن عياش عن الاعشى عن ابي اسحق قال قال عبد الله علماء الارض فلا تفرج بل بالشام واخر باليمن فواخر باليمن فاما ما كان فيسألون الذى بالمدينة والذى بالمدينة لا يسالهما عن شئ وقال الشعبي ثلاثا تدرى استفتى بعضهم من بعض فكان عمر وعبد الله بن عمر ابن ثابت يستفتى بعضهم من بعض وكان على وابى بن كعب وابو موسى الاشعري يستفتى بعضهم من بعض قال لشيباني فقلت للشعبي وكان ابو موسى يذ لك فقال لي عليه قلت فاين معاذ قال جئت قبل ذلك وقال ابو الخضر بن ابي ابي بن ابي طالب عدت عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال عن ابيهم قال عن عبد الله بن مسعود قال قر القرآن وطمس السنة فثانته وكفاه بذلك قال خضر شاعر حنيفة قال اعلم اصحاب عمر بالمناظرة قالوا فابو ذر قال كئيف ملو على ما عجز فيه قالوا فمما قال مؤمن نفي اذا ذكر تدركه لاطال الله الايمان بلجه ودمه ليس فيه نصيب قالوا فابو موسى قال صبيع في العلم صبغة قالوا فاسلمان قال علم العلم الاول والاخر جرح لا يفر من اهل البيت قالوا فخذنا عنك يا امير المؤمنين قال تكلما اردتم كمت اذا استثلت اعطيت واذا استكت ابتديت **وقال** مسلم بن مسروق شامت اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم فوجدت عليهم ينتمى الى ستة الى علي وعبد الله وعمر وزيد بن ثابت وابى الدرهم وابى بن كعب ثم شامت الستة فوجدت عليهم ينتمى الى علي وعبد الله **وقال** مسروق في ايضا جالس اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم فكانوا كالآخاذ الآخاذ يرمى الركب الآخاذ يرمى الركب والآخاذ يرمى العشرة والآخاذ لو نزل به اهل الارض لا صدوهم وان عبد الله من تلك الآخاذ **وقال** الشعبي اذا اختلفت في شئ فخذوا بما قال عمر وقال ابن مسعود انى لا حسب عجزه بسة اعشار العلم **وقال** ايضا لو ان علم وضع في كف الميزان ووضع علم اهل الارض في كف ارم علم عمر قال حذيفة كان علم الناس مع علم عمر في حجر **وقال** الشعبي قضاء هذه الامة عمر بن عبد الله بن مسعود **وقال** سعيد بن المسيب كان عمر يتعق بالله من معضلة ليس لها ابو الحسن **وشهد** رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعبد الله بن مسعود بان عبد الله عليه وسلم وابدى في قر اخذ والقرآن من اربعة من ابن ام عبد ومن ابى بن كعب ومن سألوا مولى الى حذيفة ومن معاذ بن جبل **ولما** ورد اهل الكوفة على عمل جازهم فضئل اهل الشام عليهم في الجائزة فقالوا يا امير المؤمنين تفصل اهل الشام علينا

فقال يا اهل الكوفة اجزعتهم ان فضلت اهل الشام عليكم لبعثت شقتهم وقد اترككم يا بن ام عبد **وقال** عقب بن عمر وما ادى احد العلم والفضل
على محمد صلى الله عليه وآله وسلم من عبد الله فقال ابو موسى ان تقل ذلك فانه كان يميم حين لانهم ويدخل حين لا ندخل **وقال** عبد الله
ما انزلت سورة الا وانا اسلم فيها انزلت ولو اني اعلم ان رجلاً اهل بكتاب الله مني تبغى الابل لا تبغى **وقال** زريد بن وهب كنت جالساً
عند عمر فاقبل عبد الله فداناً منه فأكبت عليه وكلمته بشئ ثم انصرف فقال عمر كيف ملح علينا **وقال** الاعمش عن ابراهيم انه كان لا يعدل
يقول عمر وعبد الله اذا اجتمعوا فاذا اختلفا كان قول عبد الله اعجل ليه لا تكان الطغف **وقال** ابو موسى مجلس كنت اجلسه عبد الله او ثوب نفسه
من عمل سنة **وقال** عبد الله بن بريد في قوله تعالى حتى اذا خرجوا من عندك قالوا للذين اوتوا العلم ماذا قال الانشا قال هو عبد الله بن مسعود
وقيل لمسروق كانت عائشة تحسن الشرائض قال والله لقد رايت الاحبار من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسئلونها عن الشرائض
وقال ابن موسى ما الشك علينا اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم حديث قط فضا لنا عائشة الا وجدنا عند هامنه علماً **وقال** ابن
سيرين كانوا يرون ان اعداهم بالمناكس عثمان بن عفان ثم ابن عمر **وقال** شهر بن حوشب كان اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم
اذا اخذوا وفيهم معاذ لظهور الية هيبه له **وقال** علي ابو ذر راوى عن عياش اوى عليه فلم يخرج منه شيئاً حتى قبض **وقال** مسروق
المدينة فوجدت زيد بن ثابت من الراشدين في العلم **وقال** الجري عن ابي عبيدة قد منا الشام فاذا الناس يجتمعون يطبقون رجل قال قلت
من هذا قالوا هذا افقه من بقى من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا ابو البكال **وقال** سعيد قال بن عباس هو قائم على قبر
زيد بن ثابت هكنا يذهب العلم **وكان** ميهون بن مهران اذ اذكر ابن عباس ابن عمر عندنا يقول بن عمر اورعها وابن عباس علمها
وقال ايضاً ما رايت افقه من ابن عمر لا اعلم من ابن عباس **وكان** ابن سيرين يقول اللهم انقني ما بقيت ابن عمر اقتدى به و
قال ابن عباس ظمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال اللهم علمه الحكمة وقال ايضا دعاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسمي
على ناصيتي وقال اللهم علمه الحكمة وقاويل لكتاب ولما مات ابن عباس قال محمد بن الحنفية مات رتبة هذه الامة **وقال** عبيد الله بن
عبد الله بن عتبة ما رايت احداً اعلم بالسنة ولا اجله رايك ولا انقب نظراً حين ينظر مثل ابن عباس ان كان عمر بن الخطاب ليقول له قد
طرات علينا عظم قضية انت لها ولا مثالا **وقال** عطاء بن ابي رباح ما رايت مجلساً قط اكرم من مجلس ابن عباس كثر فتمها واعظم ان
اصحاب الفقه عندنا واصحاب القرآن واصحاب الشعر عندنا يصدرهم كلهم في واد واسع **وقال** ابن عباس كان عمر بن الخطاب يسألني مع
الاكابر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **وقال** ابن مسعود لوان ابن عباس درك اسنانا ما عظم من اجل **وقال** عجل
قيل ابن عباس في اصبحت هذا العلم قال بل سائر سنول وقل عقول **وقال** مجاهد كان ابن عباس يسمي البحر من كثرة علمه **وقال**
طائوس ادركت نحو من خمسين من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ اذكر ابن عباس شيئاً في الفقه لم يزل يصح حتى يقرهم
قيل لطاوس ادركت اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم ثم انقطعت الى ابن عباس فقال درك سبعين من اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم
والله وسلم اذ اذ اراوا في شئ انتهوا الى قول ابن عباس **وقال** ابن ابي خيثم كان اصحاب ابن عباس يقولون ابن عباس علم من عمر ومن
علي ومن عبد الله ويعدون ناساً فيثبت عليهم الناس فيقولون لا تعجلوا علينا انه لم يكن احداً من هؤلاء الا وعنده من العلم ما ليس عنده
صاحب **وكان** ابن عباس قد جمع كله **وقال** الاعمش كان ابن عباس اذ رايت قلت اجعل لنا سقاً فاذا اكلم قلت افهم الناس فاذا احلثت
قلت لم الناس **وقال** مجاهد كان ابن عباس اذا فسر الشئ رايت عليه النور **فضل** قال لشعبي من سمران ياخذ بالوثيقة في القضاء
فليأخذ بقول عمر **وقال** مجاهد اذا اختلف الناس في شئ فانظروا ما صنع عمر فخذوا به **وقال** ابن المسيب ما اعلم احداً بعد رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم اعلم من عمر بن الخطاب **وقال** ايضاً كان عبد الله يقول لو سالت الناس ادنياً وشعباً وسالت عمر ادنياً وشعباً لسكنت
وادعياً وشعباً **وقال** بعض التابعين دفعت العمدة فاذا الفقهاء عندنا مثل الصبيان قد استعمل عليهم في فقهه وعلوه **وقال** محمد بن جبر

لو يكن احد له اصحاب معروفون حرموا فتياه وملاهبه في الفقه غير ان مسعود وكان يترك مذهبه وقوله لقيل عمر كان لا يكاد
يخالفه في شئ من مذهبهم ويرجع من قوله الى قوله وقال الشعبي كان عبد الله لا يقنت وقال ولو قلت عمر لقنت عبد الله **فصل** وكان
من المفتين عثمان بن عفان قال بن جرير غير انه لو يكن له اصحاب يعرفون وليلغون عن عرفتيه وملاهبه واحكامه في الدين بعد
كانوا اكثر من المبلغين عن عثمان والمثربين عنه **واما علي بن ابي طالب عليه السلام** فانتشرت احكامه وقضاياه فكان
قائل لله الشبهة فانها هند واكثر من علمه بالكذب عليه ولهذا تجد اصحابا لحديث من اهل الصحيح لا يعتمدون من حديثه وقضاياه الا
ما كان من طريق اهل بيته واصحاب عبد الله بن مسعود كعبيدة السلمي وشريح وابي وايل وخزيم وكان رضى الله عنه ذكرهم وصحهم يذكرو
علم حجة العلم الذي اودعه كما قال ان ههنا علما لو اصبحت له حجة **فصل** والدين والفقه والعلم انتشر في الامة عن اصحاب بن مسعود
 واصحاب زيد بن ثابت واصحاب عبد الله بن عمر واصحاب عبد الله بن عباس فعلم الناس عامته عن اصحاب هؤلاء الاربعة فاما اهل
المدينة فعلمهم عن اصحاب زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر واما اهل مكة فعلمهم عن اصحاب عبد الله بن عباس اما اهل العراق فاعلمهم
عن اصحاب عبد الله بن مسعود قال بن جرير وقد قيل ان ابن عمر وجماعة ممن عاش بعد بالمدينة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله
انما كانوا يفتون بهذا زيد بن ثابت وما كانوا يخذلوا عنه حاله يكتفوا حفظوا فيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وقوله لا وقال بن
حدثني موسى بن علي الحنفي عن ابيه ان عمر بن الخطاب خطب الناس بالكجاية فقال من اراد ان يسأل عن الفرائض فليأت زيد بن ثابت من
اراد ان يسأل عن الفقه فليأت معاذ بن جبل ومن اراد المال فليأتني **واما عائشة** فكانت مقدمة في العلم والفرائض والاحكام
الحلال والحرام وكان من الاخذين عنها الذين لا يكادون يتجاوزون قراها للفقهاء بها القاسم بن محمد بن ابي بكر ابن اخيهما وعروة بن الزبير
ابن اخيهما اسماء قل مسروق لقد رايت شيخنا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسألوهم عن الفرائض وقال عروة بن الزبير ما جالست
احدا افطكان اهلهم بقاء ولا يصح بالكجائية ولا اروي للشعر ولا اصول فريضة ولا طب من عائشة **فصل** ثم صارت الفتوى واصحابها
هؤلاء كعبيد بن المسيب وراوية عمر وحامل علمه قال جعفر بن ربيعة قلت لعراك بن مالك من افقه اهل المدينة قال اما افقههم فقها و
اعلمهم بقضا يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقضا يا ابي بكر وقضا يا عمر وقضا يا عثمان واعلمهم بما مضى عليهم الناس سعيد بن
المسيب واما اعزهم حيا فعروة بن الزبير ولا تشاء ان تفجر من عبيد الله بحرا لا تجرفه قال عراك وافقههم عندي ابن شهاب لا ندم عليهم
الى علمه وقال الزهري كنت اطلب العلم من ثلاثة سعيد بن المسيب كان افقه الناس عروة بن الزبير وكان بحرا لا تكدره الدلاء وكنت لا
تشاء ان تجد عند عبيد الله طريقة من علم لا تجد هاعند غيره الا وجرت وقال لا عيش فقهاء المدينة اربعة سعيد بن المسيب وعروة
وقهيرة وعبد الملك وقال عبد الرحمن بن زبير بن اسلم لما مات العبادلة عبد الله بن عباس عبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمر بن
العاص صار الفقه في جميع البلدان الى اموالي فكان فقيه اهل مكة عطاء بن ابي رباح وقهية اهل اليمن طائفة فقيه اهل ليامة يحيى بن
ابن كثير وقهية اهل الكوفة ابراهيم وقهية اهل البصرة الحسن وقهية اهل الشام يحيى وقهية اهل خراسان عطاء الخراساني والامامية
فان الله ختمها بقريش فكان فقيه اهل المدينة سعيد بن المسيب غير مرافق وقال مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال جرت
بعيد الله بن عمر فسلمت عليه ومضيت قال فالتفت الى اصحابه فقال لو راى رسول الله صلى الله عليه وآله هذا لسنه فرجع يديه جدا
واشار يديه الى السماء وكان سعيد بن المسيب صهر ابي هريرة زوجة ابو هريرة ابنته وكان اذراه قال سأل الله ان يجعل بيني وبينك في سوق
الجنة ولهذا اكثر عنه من الرواية **فصل** وكان المفتون بالمدينة من التابعين ابن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد خارجة
ابن زيد وابو بكر بن عبد الرحمن بن حارث بن هشام وسليمان بن يسار وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وهؤلاء هم
الفقهاء وقد نظرهم القائل فقال

الرواية
الرواية
عنه
والرواية
عنه
الرواية
عنه
الرواية
عنه

ج

ابن عباس احدى الروايتين عن علي بن علقمة المتوفى عنها الحال قصى الاجلدين لصحة حديث سبيعة الاسلمية ولم يلتفت الى قول معاذو
مغوية في توريت المسلم من الكافر لصحة الحديث المان من التورث بينهما ولم يلتفت الى قول ابن عباس في الصحة الحديث بخلافه ولا
الى قوله بآباجة نحو المحس كذلك وهذا كثير جدا ولم يكن يقدم على الحديث الصحيح عملا ولا رأيا ولا قياسا ولا قول صاحب لا عدم علمه بالخالف
الذي يسميه كثير من الناس اجماعا ويقدمونه على الحديث الصحيح وقد كتب احمد بن احمي هذا الاجماع ولم يسمع نقدي على الحديث الثابت كذلك
الشافعي ايضا نص في رسالته الجديدة على ان ما لا يعلم فيه بخلاف لا يقال له اجماع ولهظه ما لا يعلم فيه خلاف فليس اجماعا وقال عبد الله بن
احمد بن حنبل سمعت ابي يقول ما ينحى فيه الرجل الاجماع فهو كاذب من ادعى الاجماع فهو كاذب لعلم الناس اختلافوا ما يدريه ولم ينه اليه فليقل
لا يعلم الناس اختلافوا هذه دعوى بشر المريسي والاصم ولكنه يقول لا تعلم الناس اختلافوا ولم يبلغني ذلك هذه القطعة ونصوه في رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم اجل عند الامام احمد وسائر ائمة الحديث من ان يقدموا عليه ما توجه اجماعهم مضمون عدم العلم بالخالف ولو ساءم لتعطلت
النصوص ساءم لكل من لم يعلم تخالف في حكمه مسألة ان يقدم جملة بالخالف على النص هو الذي ذكره الامام احمد الشافعي من دعوى
الاجماع لا ما يظنه بعض الناس انه استبعاد لوجوده **فصل الاصل الثاني** من اصل فتاوى الامام احمد ما افتراه الصحابة فانه اذا وجد
ل بعضهم فتوى لا يعرف له مخالف منهم فيها لم يعد لها الى غير حاو لم يقل ان ذلك اجماع بل من ورعه في العبارة يقول لا علم شيئا يدفعه ويحوي هذا
كما قال في رواية ابي طالب لا علم شيئا يدفعه قول ابن عباس ابن عمر احد عشر من التابعين عطاء وعجاء اهل المدينة على تسريح العبد هكذا
قال نس بن مالك لا علم احد ارث شهادة العبد حكاه عنه الامام احمد واذا وجد الامام احمد هذا النوع عن الصحابة لم يقدم عليه عملا
ولا رأيا ولا قياسا **فصل الاصل الثالث** من اصول اذ اختلف الصحابة بتعيين من اقوالهم معان اقربوا الى الكتاب والسنة ولم
يخرج عن اقوالهم فان لم يتبين له موافقة احد الاقوال حتى يخالف فيها ولم يجرم بقول قال يحيى بن ابراهيم بن هاني في مسائله قيل لابي
عبد الله يكون الرجل في قوم فيسأل عن الشيء فيه اختلاف قال يبقى بها وفق الكتاب والسنة والروايات في الكتاب السنة اسلمت عنه
فيل له ايجاب عليه قيل لا **فصل الاصل الرابع** من اصول الاخذ بالمرسل والحديث الضعيف اذ لم يكن في الباب شيء يدفعه وقص
الذي رجحه على القياس ليس المراد بالضعيف عندنا الباطل ولا المنكر ولا ما في روايته منهم بحيث لا يسوخ الزهاب اليه فالعمل به بل الحديث
الضعيف عندنا فسيره الصحيح وقدم من اقام الحسن ولم يكن يقسم الحديث الى صحيح وحسن وضعيف بل الى صحيح وضعيف والضعيف عندنا
مراتب فاذا لم يجد في الباب اثر يدفعه ولا قول صاحب لا اجماع على خلافه كان العمل به عندنا اولى من القياس ليس احد من الائمة الا وهو
موافقه على هذا الاصل من حيث الجملة فانه ما منهم احد الا وقد قدم الحديث الضعيف على القياس في قولهم ابو حنيفة حديث الفقه فقه
في الصلوة على محض القياس واهم اهل الحديث على ضعفه وقدم حديث الوضوء بنجين القر على القياس اكثر اهل الحديث يضعفه وقدم
حديث اكثر احميض عشرة ايام وهو ضعيف باتفاقهم على محض القياس فلن الذي تراه في اليوم الثالث عشر مسأوفي الحد واستقيمة
والصفة لهم اليوم العاشر وقدم حديث لامر اقل من عشرة دراهم واجمعوا على ضعفه بل بطلانه على محض القياس فان بذل الصداق
معاوضة في مقابلة بذل البضع فمات راضيا عليه جاز قليلا كان او قليلا **وقيل** هم الشافعي خبر تحريم صبيد وجميع مع ضعفه على القياس
وقدم خبره ان الصلوة لمكة في وقت النحر مع ضعفه ومخالفته لقياس غيرهما من البلاد وقدم في احد قوليه حديث من قام او رجع
فليتنظرا وليبين على جلافة على القياس مع ضعف الخبر ارساله واما مالك فانه يقدم الحديث المرسل والمنقطع والبلاغات وقول
الشافعي على القياس فاذ لم يكن عند الامام احمد في المسئلة نص ولا قول الصحابة او واحد منهم ولا اثر مرسل وضعيف عدل الى **الاصول**
الخامسة وهو القياس فاستعمله للضرورة **وقيل** قال في كتاب الخلا قال الشافعي عن القياس فقال لا يابها رالية عند الضرورة واما هذا
معناه فهذه الاصول الخمسة من اصول فتاويه وعليها ما دلحوا وقد بقيت في النفس في تعارض ادلة عندنا ولا خلافت الصحابة فيها ولعدم اطلاعنا

فيما على إثرا قول حماد بن الصغابة والتابعين وكان شديد الكراهة وللنعم للافتاء بمسئلة ليس فيها اثر عن السلف كما قال لبعض اصحابه اياك ان تتكلم
في مسئلة ليس لك فيها امام فكان يستقم استفقاء فتها الحديث واصحاب مالك ويدل عليهم ويمنع من استفقاء من يعرض عن الحديث ولا يدين طريقه
عليه ولا يستقم لعمل بقوله قال ابن هاشم سألت ابا عبد الله عن الذي جاء في الحديث اجركم على الفتيا اجركم على النار قال ابن عبد الله رحمه الله يعني بما
لهم مع قال وسألت عن من اتفق بقيا فيهم فيها قال فاتها على من اتفاهها قلت على اي وجه يعني حتى يعلم ما فيها قال يعني بالبحث لا يدعي شيئا اصلها
وقال ابو داود في مسائلة ما اوصى ما سمعت احسن سئل عن كثير مما فيه الاختلاف في العلم فيقول لا ادري قال وسمعت يقول ما رايت مثله ابدا عينة
في الفتيا احسن فتيا منه كان اصول عليه ان يقول لا ادري وقال عبد الله بن احمد في مسائلة سمعت ابي يقول وقال عبد الرحمن بن محمد سال رجل
من اهل العرب مالك بن انس عن مسئلة فقال لا ادري فقال يا ابا عبد الله تقول لا ادري قال نعم فابلق من ورواه ابي لا ادري وقال عبد الله
كنت اسمع ابي كثير يسأل عن المسائل فيقول لا ادري يقول اذا كانت مسئلة فيها اختلاف وكثيرا ما كان يقول سل عيري فان قيل له من سأل قال
سلوا العلماء ولا يكاد يبيح جلاعيته قال وسمعت ابي يقول ان ابن عبيدة لا يفتي في الطلاق ويقول من يحسن هذا **فصل** وكان السلف من
الصغابة والتابعين يكرهون التشرع في الفتوى ويؤيد كل واحد منهم ان يكفيه اياها غيره فاذا راى انها قد بلغت عليه بذل جهته في معرفتها حكمها
من الكتاب والسنة او قل في الخلاف الراشد بن ثم اتفق وقال عبد الله بن المبارك حدثنا سفبان عن عطاء بن السائب عن عبد الرحمن بن ابي ليلى
قال ادركت عشرين وصافته من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ اذ قال في السجود فما كان منهم محدث الا وقات اخاه كفاه الحديث
ولا مضى الا وقات اخاه كفاه الفتيا وقال الامام احمد حدثنا جريح عن عطاء بن السائب عن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال ادركت عشرين وصافته من
الاصحاب من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما منهم رجل يسأل عن شيء الا ودان اخاه كفاه ولا يحدث حديثا الا ودان اخاه كفاه
وقال مالك عن يحيى بن سعيد ان بكير بن الازهر اخبره عن معاوية بن ابي عبيد الله ان كانوا يسألون عبد الله بن الزبير وعاصم بن عمر بن حماد هيا
محمد بن اياس بن البكير فقال ان رجلا من اهل البادية طلق امرأته ثلاثا فذا تراتيان فقال عبد الله بن الزبير ان هذا الامر صانعا فيقول فاذ هلك
عبد الله بن عباس بن ابي هريرة فاني تركتها عند عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم اتنا فاحبرنا فنهبت فساتمها فقال ابن عباس
لا يهرق افته يا ابا هريرة فقد جاءتك معضلة فقال ابو هريرة الواحدة بينهما الثلاث خرم في الحثي تنكح رجلا غيره وقال مالك عن يحيى بن
سعيد قال قال ابن عباس ان كل من اتفق الناس في كل ما يسألونه عنه نجون قال مالك وبلغني عن ابن مسعود متلف لك رواه ابن وضاح عن
يوسف بن صدى عن سعيد بن حميد عن الاعشى عن شقيق عن عبد الله بن الزبير عن ابي ثابت عن ابي وائل عن عبد الله وقال يحيى بن
سعيد اجسر الناس على الفتيا اقلهم علما يكون عند الرجل الباب الواحد من العلم يظن ان الحق كله فيه **قلت** الجراحة على الفتية تكون من
قلة العلم ومن غلظ ربه وسعته فاذا قل علمه اتفق عن كل ما يسأل عنه فغير علم واذا اشبه علمه اشعب فتية ولهذا كان ابن عباس من اوسع
الصغابة فتيا وقد تقدم ان فتاواه جمعت عشرين سفرا وكان سعيد بن المسيب ايضا واسم الفتيا وكانوا يسمونها كما ذكر ابن وهب عن محمد بن
سليمان اللاحدي عن ابي اسحق قال كنت ادري الرجل في ذلك الزمان وان لم يلد خل يسأل عن الشيء فيدفعه الناس عن مجلس الى مجلس حتى يفي
الى مجلس سعيد بن المسيب كراهية الفتيا قال وكانوا يدعون سعيد بن المسيب الجرحي وقال يحيى بن ابي اسحق لا يحفظ مسائل منها ما فيه ثمانية
اقوال من ثمانية ائمة من العلماء فكيف ينبغي ان اجعل بالجواب قبل الجرح فلو الامر على حبس الجواب وقال ابن وهب حدثنا اهل بيته
عن عبد الله بن عون عن ابن سيرين قال قال حذيفة انما يفتي الناس احد ثلاثة من يعلم ما منهم من القرآن او اهل الاجل او اهل الحق
متكلم قال محمد بن ابي اسحق قال بن سيرين فليست بواحد من هذين ولا احب ان اكون الثالث **قلت** مراده ومراد عاة السلف بالناسخ والمنسوخ في
الحكم مجتمعة تارة وهو اصطلاح المتأخرين ورفعه دلالة العام والمطلق والظاهر وغيره تارة اما بتخصيص او تقييد او حمل مطلق على مفيد و
تفسيره وتبيينه حتى انهم ليسمون الاستثناء والشرط والصفة فتية النظم ذلك رفعه دلالة الظاهر وبيان المراد فالشيخ عند هم وفي مسائلهم

ج

حتى آخر

هو بيان المراد بغير ذلك اللفظ بل بأمر غير غيره ومن تأمل كلامه رأى من ذلك فيه ما لا يحصى ونزل عنه بدلائل كالات أو سبحانه كل كلامهم على
الاصطلاح الحادث المتأخر وقال هشام بن حسان عن حماد بن سبيرة قال قال حذيفة إنما يفتي الناس أحد ثلاث رجل يعلم فاسخ القرآن ومشق
وامر لا يجزئاً وأحق متكلف قال بن سبيرة فأنالست أحد هذين ورجل لا يكون أحق متكلفاً وقال أبو عمر بن عبد البر في كتاب جامع فضله
العلم عند شاذل بن القاسم ثنا يحيى بن الربيع ثنا حماد المصيصي ثنا إبراهيم بن واقد ثنا المطلب بن زياد قال حدثني جعفر بن حسين
أما من قال رليت أبا حنيفة في النوم فقلت ما فعل الله بك يا أبا حنيفة قال غفرت لي فقلت له بالعلم فقال ما أضرت الفتيا على أهلها فقلت فبدر
قال بقي للناس في ما لم يعلم الله أنه منى قال أبو عمر وقال بعضون يوماً أنا لله ما أشتى المفتي والحاكم ثم قال ها أنا ذا أيتعلم منى ما تضرب به
الرقاب وقوطاه العزيم ويتخذ به الحق ما كنت عن هذا غنياً قال أبو عمر وقال أبو عثمان الحاراد القاضى أسير ما شأنا وأقرب إلى السارقة من
الفتية يريد المفتي لأن القبط من شأنه أصد أرماء عليه من سلكه بما حضر من القول والقاضى شأنه الأمانة والتفتيت من تأني وتثبت تهيأته
الصواب ما لا يتهيأ الصاحب البديهة انتهى وقال غريق المفتي أقرب إلى السلامة من القاضى لأنه لا يلزم يقوؤه وإنما يجبرهما من استقفاه فأ
شأن قبل قوله وإن شاء ترك وأما القاضى فإنه يلزم بقوله فنيشترك هو المفتي في الأخبار عن الحكم ويميز القاضى بالألزام والقضاء فوضو
هذا الوجه خطر أشد **ولهذا** جاء في القاضى من الوعيد والتخيف ما لم يأت نظير في المفتي كما مره أبو داود الطيالسي حديث عائشة
رضي الله عنها أنها ذكرت عندها القضاء فقالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يؤتى بالقاضى العدل يوم القيمة فيلقى
من شدة الحساب ما يقضى أنه لم يقض بين اثنين في مرة قط وروى الشعبي عن مسروق عن عبد الله بن مسعود ما من حاكم يحكم بين الناس إلا
دكل به ملك أخذ بهفاه حتى يقف به على شفير جهنم فيرأسه إلى الله فإن امرق أن يقدره قن فمضى مهوى أربعين خريفاً وفي السنن
من حديث ابن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القضاء ثلاثة أثنان في النار وواحد في الجنة رجل عرف
الحق ففضى به فهو في الجنة ورجل قضى بين الناس بالجهل فهو في النار ورجل عرف الحق ففأر فهو في النار وقال عمر بن الخطاب رضي الله
عنه ويل لذيان من في الأرض من ديان من في السماء يوم يلقونه إلا من أمر بالعدل وقضى بالحق ولم يقض على هوى ولا على قرابة ولا
على رغب ولا رهيب وجعل كتاب الله مرة بين عينيه وفي سنن أبي داود من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
طلب قضاء المسلمين حتى يناله ثم غضب عدله جوع فله الجنة ومن غضب جوعه عدله فله النار وفي سنن البيهقي من حديث ابن جريج
عن عطاء عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الله مع القاضى ما لم يجز فأجاز به رضى الله عنه ولزمه الشيطان وفيه من
حديث حسين المعلم عن الشيباني عن ابن أبي أوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الله مع القاضى ما لم يجز فأجاز به رضى الله عنه
إلى نفسه وفي السنن الأربعة من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من تعد قاضياً بين المسلمين فقد ذبح نفسه بغير سكين
وفي سنن البيهقي من حديث أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ويل للأمرء وويل للعرفاء وويل للأمناء يمتدحون
أقراء يوم القيمة إن نواصيرهم كانت معلقة بالأثري يتجملون بين السماء والأرض وأنهم لم يلوأعلا **وأما المفتي** ففي سنن أبي داود
من حديث مسلم بن يسار قال سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال على ما أفل فليتبوأ بيتاً في جهنم
ومن أفتى بغير علم كان الله على من أفتاه ومن أشار على أخيه بأمر يعلم الرشد في غيره فقد خأنه فكل خطر على المفتي فهو على القاضى عليه
من زيادة الخطر ما يختص به ولكن خطر المفتي أعظم من جهة أخرى فأن فقهه شريعة عامة تتعلق بالمستفتى وغيره وأما الحاكم فمكة جزية
خاص لا يتعدى إلى غير المحكوم عليه وله بالمفتي يفتي حكماً عاماً كلياً من فضل كذا ارتب عليه كذا ومن قال كذا الرمة كذا والقاضى يقض قضاء
معينة على شخص معين ففضله خاص مازود وفتوى العالم عامة غير مازودة فكلها أجر عظيم وخطره كبير **فصل** وقد حرم الله
سبحانه القول عليه بغير علم في الفتيا والقضاء وجعله من أعظم المحرمات بل جعله في المرتبة العليا منها فقال تعالى قل إنما حرم من الفحش

ما ظهر منها وما بطن ولا شيء البغي غير الحق وان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله ما لا تعلمون فرب اله المحرمات اديهم مراتب
 وادب ابا سهلها وهو القوي حبش ثم ثنى بما هو اشد شتمها منه وهو الاثم والظلم ثم ثلث بما هو اعظم شتمها منها وهو الشك بيمينه ثم رابع
 بما هو اشد شتمها من ذلك كله وهو القول عليه بلا علم وهذا يعم القول عليه بيمينه بلا علم في امائه وصفاته وافضاله وفي دينه وشريعته
 وقال تعالى ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا احرام لتفتروا على الله الكذب ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون
 مما هم قليل ولهم عذاب اليم فقد علم اليهم سبحانه بالوعيد على الكذب عليه في احكامه وقولهم ما لم يشعروا هذا احرام وما لم يحمله هذا احلال
 وهذا ابيان منه سبحانه انه لا يخفى العبد ان يقول هذا حلال وهذا احرام الا بما علم ان الله سبحانه احله وحرمه وقال بعض السلف ليقولوا
 ان يقول احل لله كذا وحرم كذا فيقول الله له كذبت لم احل كذا ولم احرم كذا فلا ينبغي ان يقول لما لا يعلم وزعم الهمين بتجليله
 وشتمه احل لله وحرم الله لعجز التقليد او بالناسيل وقد غنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح امير المؤمنين ان لا يزل حلالا
 اذا احصاهم على حكم الله وقال فانك لا تدري انصيب حكم الله فيهم ام لا ولكن انزلهم على حكمك وحكم اصحابك فتأمل كيف خرق بين حكم الله
 وحكم امير المؤمنين وفي ان يسمي حكم المجتهد من حكم الله ومن هذا المأكلت الكاتب بين يدي امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 حكما حكمه فقال هذا ما ارى الله امير المؤمنين عمر فقال لا تغفل هكذا ولكن قل هذا ما ارى امير المؤمنين عمر بن الخطاب وقال ابن وهب
 سمعت ما حكما يقول لم يكن من امر الناس الا من مضى من سلفنا او اذركت احدا اقتدى به يقول في شيء هذا حلال وهذا احرام ما كانوا
 يجتهدون على ذلك وانما كانوا يقولون نكح كذا وزنى هذا احسا فنبغي هذا ولا نرى هذا ورواه عنه عتيق بن يعقوب نرادوا يقولون
 حلال ولا احرام اما سمعت قول الله تعالى قل افرأيتم ما انزل الله لكم من رزق فجعلنا منه حراما وحلالا قل الله اذن لكم ان الله تعالى
 الحلال ما احله الله ورسوله والحرام ما حرمه الله ورسوله قلنا وقد غلط كثير من المتأخرين من اتباع الائمة على ائمتهم بسبب ذلك
 حيث تورع الائمة عن اطلاق لفظ التحريم واطلقوا لفظ الكراهة ففي المتأخرين التحريم مما اطلق عليه الائمة الكراهة ثم سهل عليهم لفظ
 الكراهة وخفت مؤنته عليهم فعمل بعضهم على التنزيه وتجاوز به اخرون الى كراهة ترك الاولي وهذا كثير يصل الى في تصرفاتهم فحصل بسببه
 غلط عظيم على الشريعة وصلى الائمة وقد قال الامام احمد في الجمع بين الاختين بملك اليمين اكرهه ولا أقول هو حرام ومذهبنا تحريمه وانما
 تورع عن اطلاق لفظ التحريم لاجل قول عثمان وقال ابو القاسم المحرقي فيما نقله عن ابي عبد الله ويكره ان يتوضأ في انية الذهب الفضة
 ومن ههنا انه لا يجوز وقال في رواية ابي داود يستحب ان لا يدخل الحمام الا يميز له وهذا استحباب جوب وقال في زنا ابنة اختي بن منصور اذا
 كان اكثر من رجل حراما فلا يجزئ ان يوكل ماله وهذا على سبيل التحريم وقال في رواية ابنه عبد الله لا يجزئ اكل ما ذبح للزهرة ولا
 الكواكب ولا الكنيسة وكل شيء ذبح لغير الله قال الله عز وجل حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل لغير الله به فامل كيف قال لا
 يجزئ فيما فصل الله سبحانه على تحريمه واجتبهوا ايضا تحريم الله له في كتابه وقال في رواية اكثر نحو الحلاله والبانها وقد صرح بالتحريم في
 رواية حنبل وخبر وقال في رواية ابنه عبد الله اكره اكل لحم الحية والعقرب لان الحية لها ناب والعقرب لها حية ولا يختلف مذهب في
 تحريمه وقال في رواية حرب اذا صاد الكلب من غير ان يرسل فلا يجزئ لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا ارسلت كلبك وسميت
 فقد اطلق لفظه لا يجزئ على ما هو حرام عنده وقال في رواية جعفر بن محمد ان النسي لا يجزئ المكحلة والمرد يعنى من الفضة وقد صرح بالخبر
 في عدة مواضع وهو مذهب بل اخلاف وقال جعفر بن محمد ايضا سمعت ابا عبد الله سئل عن رجل قال لامرأة كل امرأة اقربها او جارية
 اشتريها للوطى انت حية فالجارية حرة والمرأة طالق قال ان تزوج لم امره ان يفارقها والعق اقضى ان يلزمه لانه عا لفت بالطلاق قبل
 له بهب له رجل جارية قال هذا طريق الحيلة وكرهه من ان مذهب تحريم الحبل وانها لا تخلص من الايمان ورض على كراهة البطنة من
 جلود الحمر وقال تكون ذكية ولا يختلف مذهب في التحريم وسئل عن شعر الخنزير فقال لا يجزئ هذا على التحريم وقال يكره القذة من جلود

له بالكتاب والسنن والرواية
 المجلد الثاني من كتابه

هذا الكتاب من كتابه
 عن طريقه من كتابه

ج

عن الامام احمد والبيهقي
 من القاسم والاصحاح
 البقرة راس الحنف بالاسان
 فاقول
 السدي في حله في

من الهوى وقال تعالى يا اود ان جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب فقسم سبحانه طريق الحكم بين اناس الى الحق وهو الوحي الذي انزله الله على رسوله الى الحق وهو مخالفه وقال تعالى المنتبى صلهم فجعلناك على شريعة من الامم فاتبعها ولا تتبع هوا الذين لا يعلمون انهم لن يغنوا عنك من الله شيئا وان الظالمين بعضهم اولياء بعض الله والى المتقين فقسم الامم بين الشريعة التي جعله هو سبحانه عليها ووحى اليه العمل بها وامر الله بها وبين اتباع هوا الذين لا يعلمون فامر بالعدل وحق عن الثاني وقال تعالى تبصروا انزل ليكمون ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء قليلا ما تذكرون فامر باتباع المنزل منه خاصة واعلم ان من اتبع غير فقد اتبع من دونه اولياء وقال تعالى لا يها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول اولى الاوامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن تأويلا فامر تعالى بطاعته وطاعة رسوله وانما الفعل اعلاما بان طاعة الرسول يجب استقلاله من غير عرض ما امر به على الكتاب بل اذا امر وجبت طاعته مطلقا سواء كان امر به في الكتاب او لم يكن فيه فانه اولى الكتاب مثل معه ولم يامر بطاعة اولى الامر استقلاله بل حدث الفعل وجعل طاعتهم في ضمن طاعة الرسول بلذا بانهم انما يطاعون تبع طاعة الرسول فمن امر منهم بطاعة الرسول وجبت طاعته ومن امر بخلاف ما جاء به الرسول فلا سمعه ولا طاعته ولا طاعة الله عليه وسلم انه قال لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وقال انما الطاعة في العروف وقال في وكلاء الامور من امركم منهم بمعصية الله فلا سمعه ولا طاعة وقد اخبر صلى الله عليه وآله وسلم عن الذين ارادوا دخول النار انما امرهم اميرهم يدخلونها لهم ليدخلوا الماخروج منها مع انهم انما كانوا يدرسونها طاعة لا ميره وظمان ذلك واجب عليهم ولكن لما قصروا في الاجتهاد وبادروا الى طاعته من امر بمعصية الله وحملوا عموم الامر بالطاعة بما لم يرد به الامر صلى الله عليه وآله وسلم وما قد علمون دينه ارادة خلافه فقصروا في الاجتهاد وادقوا على تعذيب انفسهم واهلكوا من غير تثبيت وتبيين هل ذلك طاعة لله ورسوله ام لا فاما الظن بمن اطاع غيره في صريح مخالفة ما بعث الله به رسوله فامر تعالى به ما تنازع فيه المؤمنون الى الله ورسوله ان كانوا مؤمنين واخبرهم ان ذلك خير ليري في العاجل واحسن تأويلا في العاقبة **وقد تضمن هذا الموضع** منها ان اهل الايمان قد يبتازعون في بعض الاحكام ولا يخرجون بذلك عن الايمان وقد تنازع الصواب في كثير من مسائل الاحكام وهم سادات المؤمنين واجل الامة ايماننا ولكن بحمل الله لم يبتازعوا في مسألة واحدة من مسائل الاسماء والصفات والافعال بل كلهم على اثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة من اولهم الى اخرهم لم يسووها تأويلا ولم يخرجوها عن مواضعها تبديلا ولم يبدوا الشئ منها الباطل ولا ضربوا لها امثالا ولم يدعوا في صدد ردها واجازها ولم يقل احد منهم يجب صحتها عن حقائقها وحملها على مجازها بل تلقوها بالتقويل والتسليم قالوها بالايان والتعظيم وجعلوا الامر فيها امرا واحدا واجروها على سائر واحد ولم يفعلوا كما فعل اهل الهوى والبدع حيث جعلوها عصبين واقروا ببعضها وانكروا ببعضها من غير فرق بين مبين مع ان الامر لهم فيما انكروا كالامر فيما اقرروا به والنتيجة **والمقصود** ان اهل الايمان لا يخرجهم تنازعهم في بعض مسائل الاحكام عن حقيقة الايمان اذ اردوا ما تنازعوا فيه الى الله ورسوله كما شرطه الله عليهم بقوله فرده الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ولا رهيب ان الحكم المعلق على شرط ينتفي عند انتقائه ومنه ان قوله فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول في سياق الشرطية كل ما تنازع فيه المؤمنون من مسائل الدين دونه وجبه جليته وخفيه ولولم يكن في كتاب الله ورسوله بيان حكمه ما تنازعوا فيه ولم يكن كما في المايم بالمر الى الله اذ من الممتنع ان يامر قائل بالمر عند التزام الى من لا يجوز عنده فصل النزاع **ومنها** ان الناس اجمعون ان الر الى الله سبحانه هو الر الى كتابه والمر الى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم هو الر الى نفسه في حياته والى سنته بعد وفاته **ومنها** انه جعل هذا الدين موجبات الايمان ولوازمه فاذا انتفى هذا الر انتفى الايمان ضرورة انتفاء المزمور لا انتفاء لانه ولا سيما التلازم بين هذين الامرين فانه من الطرفين وكل منهما ينتفي بانتفاء الآخر ثم اخبرهم ان هذا الر خير لهم وان عاقبته احسن عاقبة ثم اخبر سبحانه ان من تخاكم او حاكم الى غير ما جاء به الرسول فقد حكم الطاغوت وتخاكم اليه والطاغوت كل ما تجاوز به العبد حده من معبود او متبوع او مطاع

فما أغرت كل قوم من يخافون إليه فخر الله ورسوله أو يعبدونه من دون الله أو يدعونه على غير بصيرة من الله أو يطيعونه فيما لا يعلى انطاعوا
 لله فنهبطوا غيت العالم اذا تأملتها وقامت احوال الناس معها رايت أكثرهم من عبادة الله الى عبادة الطائفت وعن الخاتم الى الله والى رسول
 الى الخاتم الى الطائفت وعن طائفة ومتابعة رسول الى طائفة الطائفت ومتابعته وهو لا يسلوك طريق المناجين الفائزين من خذل
 الأمانة وهم الصورية ومن تبعهم ولا قصدوا قصدهم بل خالفهم في الطريق والقصد معاً ثم أخبروا عن هؤلاء بانهم اذا قبل لهم تعالوا
 الى ما أنزل الله والى الرسول اعرضوا عن ذلك ولم يستجيبوا للداعي ورضوا بحكم غيره ثم قودهم بانهم اذا اصابتهم مصيبة في عقولهم
 ادبائهم ويصابتهم وابدانهم واموالهم بسبب اعراضهم عما جاء به الرسول وتخليهم عنه والخاتم اليه كما قال تعالى فان قولوا فاعلم انهم يد
 الله ان يصيبهم ببعض نوبهم اعتدوا بانهم انما قصدوا الانسان والتوفيق ان يفعل ما يرضى الفريقين ويوفق بينهم كما يفعل من يرضى
 التوفيق بين ما جاء به الرسول وبين ما خالفه ويرغم ان يذل لك محسن فاصبر الاصلح والتوفيق والايمان انما يقضي الفاء الحرف بيننا
 للرسول بين كل ما خالفه من طريقة وحقيقة وعقيدة وسياسة وراي فخص الايمان في هذا الحرف لا في التوفيق وبالله التوفيق ثم
القسمة سبباً انه بنفسه على نفي الايمان عن العباد حتى يحكموا رسوله في كل ما شجر بينهم من الدقيق والجليل ولم يكف في ايمانهم بهذا
 الحكم غير دونه حتى ينتفى عن صدورهم الحرج والضيق عن قضائه وحكمه ولم يكف منهم ايضا بذل حتى يسلموا شديداً وينقادوا لفتاوى
 تعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امراً ان يكون لهم الخيرة من امرهم فاخبر سبحانه انه ليس لمؤمن ان يختار بين قضائه
 وقضائه رسول الله ومن تخير بعد ذلك فقد ضل ضلالاً مبيناً وقال تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتدوا بين يدي الله ورسوله واتقوا الله ان الله
 سميع عليم لا تقولوا حتى يقول ولا تأمروا حتى يأمر ولا تنقضوا حتى يفيق ولا تقطعوا امراً حتى يكون هو الذي يحكم فيه ويعصيه روي عن
 ابى طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما لا تقولوا خلاف الكتاب السنة وروي العوفي عنه قال هو ان يتركوا بين يدي كلامه **والقول**
 الجامع في معنى الآية لا تجلوا بقول ولا تفعل قبل ان تقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويفعل وقال تعالى يا ايها الذين امنوا لا ترفعوا
 اصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا به بالقول كجهر بعضكم لبعض تخيط اعمالكم وانتم لا تشعرون فاذا كان رفع اصواتهم فوق صوت سبباً
 محبوب اعمالهم فكيف تقدم ادائهم وعقولهم واذا وافقهم وسياساتهم ومعارفهم على ما جاء به ودرهمها عليه اليس هذا الا ان يكون محبطاً
 لا محالهم وقال تعالى انما المؤمنون الذين امنوا بالله ورسوله واذا كانوا معاً على امر جامع لم يذنبوا حتى يستأذنه فاذا اجل من لوازم الايمان
 انهم لا يذنبون مذهباً اذا كانوا معاً الا باستئذان الله فاولى ان يكون من لوازمه ان لا يذنبوا الى قول ولا مذهب على الا بعد استئذان الله
 واذا نهى عن بدلالة ما جاء به على انه اذن فيه وفي صحيح البخاري من حديث ابى الاسود عن عروة بن الزبير قال سجد علينا عبد الله بن عمر بن
 العاص فسمعته يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله لا يرفع العلم بعد اذ اعطاكموه انتم انما ولكن يرفعهم مع فضل
 العلماء بعلمهم فيبقى ناس جلال يستفتون فيفتون برأهم فيضلون ويضلون وقال وكيع حدثنا هشام بن عروة عن ابيه عن عبد الله بن
 عمر بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرفع العلم من صدر الرجال ولكن يرفع العلم بعون العلماء فاذا
 لم يبق عالماً اتخن الناس رؤساً جحلاً فقالوا بالراي فضلوا واضلوا وفي الصحيحين من حديث عروة بن الزبير قال قالت عائشة يا ابن اخت
 بلقي ان عبد الله بن عمر جاء بنا الى الحج فالتقه فاسأله فانه قد جمل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم علماً كثيراً قال فقلت فاسأله عن شيء
 يذكره عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال عروة فكان فيما ذكر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله لا يرفع العلم من الناس
 انتم انما ولكن يقبل العلماء فيرفع العلم معهم ويبقى في الناس رؤس جهال يفتونهم بغير علم فيضلون ويضلون قال عروة فلما حدثت عائشة
 بن لك اعظمت ذلك وانكرته قال احذرك انهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول هذا قال عروة نعم حتى اذا كان عام قابل
 قالت لي ان ابن عمر قد قدم فالتقه ثم فاتحني حتى سألته عن الحديث الذي ذكره لك في العلم قال فلقيته فسألته فذكر لي نحو ما حدثني

من

ج

في المرة الاولى قال عروة فلما اخبرتهما بذلك قالت ما احسبه الا قد صدق اراده لم يزد فيه شيئا ولم ينقص وقال البخاري في بعض طرقه
يفتقون برأيهم فيضبطون ويضبطون وقال فقالت عائشة والله لقد حفظ عبد الله وقال نعيم بن حماد ثنا ابن المبارك ثنا عيسى بن عوف عن جابر
ابن عثمان السجستاني ثنا عبد الرحمن بن جابر بن نفيذ عن ابيه عن عوف بن مالك الاشجعي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تفرق
امتي على بضعة وسبعين فرقة اعظمها فتنه قوم يقيسون الدين برأيهم يحرمون به ما احل الله ويجعلون ما حرم الله قال ابو عمر بن عبد البر هذا
هو القياس على غير اصل والكلام في الدين بالخير من الظن لا ترى الى قوله في الحديث يجعلون الحرام محرمين والحلال معلوم ان الحلال ما
في كتاب الله وسنة رسوله بخلافه والحرام ما في كتاب الله وسنة رسوله بخلافه فمن جهل ذلك وقال فيما سئل عنه بغير علم وقاس
برأيه ما يخرج منه عن السنة فقد انزل الذي قاسه الامور برأيه فضل واضل ومن رد الفروع الى اصولها قلتم يقل برأيه وقالت طائفة من اهل
العلم من اذا اجتهاده الى رأيي رآه ولم يفرقه عليه حجة فيه بعد فليس هو مؤابلا هو معدو خالفنا كان او سالفنا ومن قامت عليه الحجة فحاز
تصادى على الفتيا برأيي انسان بعينه فهو الذي يلحقه الوعيد وقدر وينا في مسند عبيد بن حميد ثنا عبد الرزاق ثنا سفيان الثوري عن
عبد الرحمن بن اسيد بن جابر عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال في القرآن برأيه فليتبوا مقعده من النار
فصل فيما روى عن صديق الامة واعلمها من انكار الرأي وينافى عن عبد بن حميد ثنا ابو اسامة عن نافع عن عمر الجمحي عن ابن ابي
مليكة قال قال ابو بكر رضي الله عنه اتى ارض تغلقني اى سماء تظلمني ان قلت في اية من كتاب الله برأى وبها اعلم وذكر الحسن بن علي
الحلو في ثنا عاصم عن حماد بن زيد عن سعيد بن ابى مريم عن ابن سيرين قال لم يكن احدا هيب بما لا يعلم من لى تكبر رضى الله عنه و
لم يكن احدا بعد ابى بكر هيب بما لا يعلم من عمر رضى الله عنه وان ابابكر نزلت به قضية فلم يجز في كتاب الله منها اصلا ولا في السنة اثرا
فاجتهد برأيه ثم قال هذا رأي فان يكن صوابا فمن الله وان يكن خطأ فنحن واستغفر الله **فصل** في المنقول من ذلك عن عمر بن
الخطاب رضى الله عنه قال ابن وهب ثنا يونس بن يزيد عن ابن شهاب ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال وهو على المنبر يأمم الناس ان
الرأي انما كان من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مصيبا ان الله كان يرريه وانما هو من الظن والشك فقلت مراد عمر رضى الله عنه قوله فقال
انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله فلم يكن له رأى خيرا اراده الله اياه واما رأى غيره فظن وتكلف قال سفيان الثوري
ثنا ابو اسحق الشيباني عن ابى الضحى عن مسروق قال كتب كاتب لعمر بن الخطاب هذا ما رأى الله ورأى عمر فقال بشرف قلت قل هذا ما رأى عمر فان
يكن صوابا فمن الله وان يكن خطأ فمن عمر وقال بن وهب اخبرني ابن لهيعة عن عبد الله بن ابى جعفر قال قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه
السنة ما سنه الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجعلوا خطأ الراى سنة لامة قال بن وهب واخبرني ابن لهيعة عن ابى الزناد عن محمد
ابن ابراهيم التيمي ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال صبر اهل الراى اعداء السنن اعيتهم ان يعوها ونقلت منهم ان يرووها فاستبقوها
بالراى قال بن وهب واخبرني عبد الله بن عباس عن محمد بن عجلان عن عبيد الله بن عمران عن عمر بن الخطاب قال نقول الراى في دينكم
وذكر ابن عجلان عن صدقة بن ابى عبد الله ان عمر بن الخطاب كان يقول اصحاب الراى اعداء السنن اعيتهم الا حاديث ان يحفظوها وتقلت
منهم ان يعوها واستحيوا حين سئلوا ان يقولوا لا نعلم فاضوا السنن برأيهم فاياكم واياهم وذكر ابن الهادي عن محمد بن ابراهيم التيمي قال
قال عمر بن الخطاب اياكم والراى فان اصحاب الراى اعداء السنن اعيتهم الا حاديث ان يعوها وتقلت منهم ان يحفظوها فقالوا لى الذين برأيهم
وقال الشعبي عن عمر بن الخطاب قال قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه اياكم واصحاب الراى فانهم اعداء السنن اعيتهم الا حاديث ان يحفظوها فقالوا
بالراى فضملوا واضلوا واسانيد هذه الآثار عن عمر في غاية الصحة وقال حجر بن عبد السلام الخشفي ثنا جابر بن بشار ثنا يونس بن عبيد العمري
ثنا مبارك بن فضالة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب انه قال يا ايها الناس اتقوا الراى في الدين فقلتم رايتنى و
الى لا رد امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برأى فاجتهدوا ولا الواو ذلك يوم ابى جندل والكتاب يكتب قال كتبوا بسم الله الرحمن الرحيم

ثنا الحسن بن عمر والفقهي عن ابي فزارة قال قال ابن عباس فما هو كتاب الله ومنته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمن قال بعد ذلك برأيه
 فلا ادرى افي حسنة يجد ذلك ام في سيئة وقال عبد بن حميد ثنا حسين بن علي الجعفي عن زائدة عن ليث عن بكر عن سعيد بن مسهر عن ابن
 عباس قال من قال في القرآن برأيه فليتبأ مقعده من النار **قول سهل بن حنيف** رضي الله عنه قال البخاري حدثنا موسى بن اسمعيل
 ثنا ابو عوانة عن الاعمش عن ابي وائل قال قال سهل بن حنيف ما بال الناس يعمولون اتيكم عن ديكوكي لقد رايتني يوم ابي جندل ولو استطعت ان اودع
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لردته **قول عبد الله بن عمر** رضي الله عنه قال ابن وهب اخبرني عمر بن الخطاب ان عمر بن الخطاب
 قال اخبرني طاووس عن عبد الله بن عمر انه كان اذا لم يجد في الامر يسال عنه شيئا قال ان شئت اخبرتك بما بالظن وقال البخاري قال لم صدقة
 عن الفضل بن موسى عن موسى بن عقبة عن الخلاء عن جابر بن زيد قال لقيني ابن عمر فقال يا جابر انك من فقهائنا البصرة وسننك في
 تقنين الكتاب ناطق او سنة ماضية وقال مالك عن نافع عن العلم ثلاث كتاب الله الناطق وسنة ماضية ولا ادرى **قول زيد بن**
ثابت رضي الله عنه قال البخاري حدثنا اسد بن داود ثنا يحيى بن زكريا مولى ابن ابي زائدة عن اسمعيل بن خالد عن الشعبي قال قال ابن زيد
 ابن ثابت قوم فسألوه عن اشيء فاخبرهم بما فكتبوها قالوا لو اخبرناه قال فأتوه فاخبروه فقال اعز العلم كل شئ حدثكم خطأ انما اجتمعت
 لكم برأى **قول معاذ بن جبل** رضي الله عنه قال حماد بن سلمة ثنا ابو بصير السخيتي عن ابي فزارة عن ابن عمر عن معاذ بن جبل
 قال تكون فتن فيكم ثلث في المال وفيكم فقر ان حتى يقره الرجل والمرأة والصغير والكبير والمنافق والمؤمن فقراء الرجل فلا يبيع فيقول والله
 لا قرأته علانية فقراءه علانية فلا يبيع فيختار مبعرا ويبيد كلاما ليس من كتاب الله ولا من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله والرواية فاما كروا
 فانه بدعة وضلالة قاله معاذ ثلاث مرات **قول ابي موسى الاشعري** قال البغوي ثنا يحيى بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن
 حميد عن ابي رجاء العطاردى قال قال ابو موسى الاشعري من كان عندك علم فليعلمه الناس ان لم يعلمه فلا يقول ما ليس له به علم فيكون من
 المتكلمين ويترك من الدين **قول مغوية بن ابي سفيان** قال البخاري حدثنا ابو الهيثم ثنا شعيب عن الزهري قال كان محمد
 ابن جبير بن مطعم يحدث انه كان عند مغوية في وفد من قريش فقام مغوية فحمد الله واثنى عليه بما هو اهله ثم قال اما بعد فانه قد بلغني ان
 رجلا فيكم يتحدثون باحاديث ليست في كتاب الله ولا تؤخر عن رسول الله صلى الله عليه وآله ورسوله فاذا انكرها انكم في هؤلاء من الصحابة يكرهون
 للصدوق وغيره من الخطباء عثمان بن عفان وعمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس عبد الله بن عمر بن زيد بن ثابت وسهل بن حنيف
 ومعاذ بن جبل ومغوية بن خال لمؤمنين وابو موسى الاشعري رضي الله عنهم فخرجون الرأي عن العلم وبينهم وبين روضته وبينهم وبين الفتيا
 به ومن اضطر منهم اليه اخبر ان ظن انه ليس على ثقة منه وان يجوز ان يكون منه ومن الشيطان وان الله ورسوله يرى منه وان غايته
 ان يسوغ الاخذ به عند الضرورة من غير لزوم لا اتباع ولا العمل به فهل يجزئ من اهلهم قطانه جعل رأى رجل بعينه دينا ترك له السنن
 عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويبدع ويضل من خالفه الى اقبام السنن فهو كاهنك الاسلام وعصاة الايمان وائمة الهدى و
 مضايك الدين والنجس الائمة الائمة واعلمهم بالاحكام وادلتها وافقههم في دين الله واعلمهم علما واقلمهم تكلفا وعلمهم دارات الفتيا وعلمهم انتشار
 العلم واصحابهم هم فقهاء الامة ومنهم من كان مقيما بالكوكة كعلي بن ابي طالب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر بن زيد بن ثابت وابو بصير
 كابي موسى الاشعري وبالشام كمعاذ بن جبل ومغوية بن ابي سفيان وعبد الله بن عباس ومبصر بن عبد الله بن عمر بن العاص وعن
 هذه الامصار انتشر العلم في الافاق واكثر من روى عنه التحذير من الرأي من كان بالكوكة ارضا بين يدي ما علم الله سبحانه انه جليل
 فيها بعدهم **فصل** قال اهل الرأي وهو له الصلابة ومن بعدهم من التابعين والائمة وان ذموا الرأي وحذروا منه وهو عن الفتيا والقضاء
 واخرجوه من جملة العلم فقد روى عن كثير منهم الفتيا والقضاء والادلة عليه والاستدلال به كقول عبد الله بن مسعود في المقوضة من اتقى
 فيها رأيي وقول عمر بن الخطاب لكاثبه قل هذا ما راي عمر بن الخطاب وقول عثمان بن عفان في امر باخر ابا العرقم عن الجراحا ما راي رايه

الترمذي حرموا اقتوا فراسة المؤمن فانه ينظر بنور الله ثم قرآن في ذلك لايت للمؤمنين وقال ابو عمر ثنا عبد الوارث بن سفيان ثنا
 قاسم بن اصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الحنفي ثنا ابراهيم بن ابي الفياض البرقي الشيخ الصالح ثنا سليمان بن بزيغ الاسكندراني ثنا مالك بن
 عن يحيى بن سعيد الانصاري عن سعيد بن المسيب عن علي قال قلت يا رسول الله ألا مريزل بنالم يزل فيه القرآن ولم تمض فيه منك سنة
 قال اجعلوا له العالمين اذ قال العابدون من المؤمنين فاجعلوا شوقك بينكم ولا تقضوا فيه برأي واحد وهذا غريب جدا من حديث مالك
 وابراهيم البرقي وسليمان ليسا من يحتج بهما وقال غير علي وزيد لولا انكما لا اجتمعت رأيي ورأيي اني بكر كيف يكون ابني ولا اكون اباه يعني الجذ
 وعن عمر انه لقي رجلا فقال ما صنعت قال قضى على وزيد بكذا قال لو كنت انال قضيت بكذا اقال فما صنعت والا مريال قال لو كنت اردك الى
 كتاب الله او الى سنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم لفعلت ولكني اردك الى رأيي والرأي مشترك فلم ينقض ما قال علي وزيد وذكر الامام احمد
 عن عبد الله بن مسعود انه قال ان الله اطعم في قلوب العباد فرأى قلب محمد صلى الله عليه وآله وسلم خير قلوب العباد فاختره لرسالته ثم
 اطعم في قلوب العباد بعده فرأى قلوب اصحابه خير قلوب العباد فاخترهم لخصته فما رآه للمؤمنين حيا فهو عند الله حيا وما رآه للمؤمنين ميتا فهو عند
 الله ميتا وقال البر وهب عن ابن ابي عمير عن عبد العزيز بن ربيعة عن عروة بن محمد السعدي عن علي بن ابي حمزة عن ابي عمير ان كعب بن ابي عمير سئل عن شيء
 من امر القضاء فكتب عليه عمر بن الخطاب ما انا بالشئيط على الفياض ما وجدت منها بياضا وما جعلت لك الا لتكفيني وقد جعلت لك ذلك فافض فيه برأيك
 وقال محمد بن سعد اخبرني روح بن عباد ثنا حماد بن سلمة عن ابي حمزة عن ابي اسلمة بن عبد الرحمن قال للحسن اريدت ما تقى به الناس شيئا
 سمعته ام برأيك فقال الحسن لا والله ما كل ما تقى به سمعناه ولكن رأينا لهم خيرا من رأيهم لانفسهم وقال محمد بن الحسن من كان عالما
 بالكتاب والسنة ويقول اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبما استحسن فقهاء المسلمين وسعه ان يجتهد برأيه فيما اقبل له ويقتضي
 به ويعضيه في صلاته وصيامه وحجه وحججه ما من وفي عنه فاذا اجتهد ونظر وقاس على ما اشبه ولم يأل وسعه العمل بذلك وان خطئ
 الذي ينبغي ان يقول به فخطئ ولا تعارض محمد بن الله بين هذه الآثار عن السادة الاخبار بل كلها حق وكل منها له وجه وهذا انما يشبه بالحق
 بين الرأي الباطل الذي ليس من الدين والرأي الحق الذي لا مندوحة عنه لخير من المجتهدين فبقول وبالله المستعان الرأي في
 الاصل مصدر رأى الشئ يراه رأيا ثم غلب استعماله على المرئى نفسه من باب استعمال المصدر في المفعول كالتوق في الابل مصدر هو به هجوا
 هوى ثم استعمال في الشئ الذي هو فيقال هذا هو فلان والعرب تفرق بين مصدر فعل الرؤية بحسب حالها فتقول رأى كذا في النور رأيا
 ورأه في البقطة رؤية ومراى كذا ما يعلم بالقلب ولا يرى بالعين رأيا ولكنهم خصوه بما رآه القلب بعد فكر وتامل وطلب لمعرفة والحق
 مما تتعارض فيه الامارات فلا يقال لمن رأى بقلبه امرًا غائبا عنه مما يحسن به انه رآه ولا يقال ايضا الامر المعقول الذي لا يختلف فيه العقول
 ولا تتعارض فيه الامارات انه رأى وان احتاج الى فكر وتامل كذا قال الحسب غيرها واذا عرف هذا فالرأي ثلاثة اقسام
 رأى باطل بلا ريب ورأي صحيح ورأي هو موضع الاشتباه والاقسام الثلاثة قد اشار اليها السلف فاستعملوا الرأي الصحيح وعلموا به وافقوا به
 وسوغوا القول به وضموا الباطل ومنعوا من العمل والفتيا والقضاء به واطلقوا السننهم بزمه وذهم اهله والقسم الثالث سوغوا
 العمل والفتيا والقضاء به عند الاضطرار اليه حيث لا يوجد موصل العمل به ولم يجزوا موصل الفقه ولا جعلوا مخالفة مخالفا
 للمدين بل غابته انهم خيروا بين قبول ورده فهو بمنزلة ما يبيح للمضطر من الطعام والشراب الذي يحرم عند عدم الضرورة اليه كما قال
 الامام احمد سالت الشافعي عن القياس فقال لي عند الضرورة وكان استعمالهم لهذا النوع بقدر الضرورة لم يفرطوا فيه ويفرط هو ويولد
 ويوسع كما صنع المتأخرون بحيث اعتاضوا به عن النصوص وكذا تاروا وكان اسمهم عليهم من حفظها كما يوجد كثير من الناس يضبط قواعده
 الا فتاء لصعوبة النقل عليه ويقتصر حفظه فلم يتعدوا في استعماله قدر الضرورة ولم يبعوا بالعدل اليه مع تمكنهم من النصوص والآثار
 كما قال تعالى في المضطر الى الطعام المحرم اضطر غيبا يراهم ولا عاد فلا اثم عليه ان الله غفور رحيم فالباغي الذي ينبغي الميعة مع

قد رتبنا الى التوصل الى الملوك والعمادى الذى يتعدى قدر الحاجة باكلها **والرأى الباطل انواع** احدها **الرأى الخالف للنص** هذا ما
يعلمه بالاضطرار من دين الاسلام فسادا وبطلانا ولاختلاف القضاة وان وقع فيه من وقع يوقع تأويل تفصيل **النوع الثانى** هو الكلام
فى الدين بالخبر والظن مع التعريف والتقصير فى معرفة النصوص وفهمها واستنباط الاحكام منها فان من جعلها وقاس برأيه فما سئل عنه
بغير علم بل مجرد قدر رجاى بين الشيعين الحق احدها بالآخر ويجرد قدر فارق يراه بينهما يفرق بينهما فى الحكم من غير نظر الى النصوص والآثار
فقد وقع فى الرأى للذم **الباطل فصل** واصل **النوع الثالث** الرأى المتضمن لتبديل اسماء الرب وصفاته وفعاله بالمقاييس الباطلة
التي وضعها اهل البدع والضلال من الجهمية والمعتزلة والقرمطية ومن ضاهاهم حيث استعمل هذه قياساتهم الفاسدة وأراءهم الباطلة وشيئهم
الراحمية فى رد النصوص الصحيحة الصريحة فرددوا كلامها الفاظ النصوص التي وجدوا السبيل الى تكذيب رواياتهم وشططتهم ومعاني النصوص
التي لم يجدوا الى رد الفاظها سبيلا فتأجلوا النوع الاول بالتكذيب والنوع الثانى بالتحريف والتأويل فانكروا ذلك روية المؤمنين لم يفهموا فى ذلك
وانكروا كلامه وتكليمه لعباده وانكروا ما بينه للعالم واستواءه على عرشه وطلوعه على المخلوقات وعموم قدرته على كل شئ بل خرجوا الخلق عن
من الملكة والانبيا والجن والانس عن تدليق قدرته ومشيئته وتكونه لها ونفى الاجلها حقائق ما اخبر به عن نفسه واخبر به رسوله من صفاته
كحاله ونفوت جلالة **وحرفوا** اجلها النصوص عن مواضعها واخرجوها عن معانيها وحقائقها بالرواى المجرى الذى حقيقته انه زبالة لا ذهان
تخاله الافكار وعقائد الارواح وسواس النصوص وفنائه بها لا ورث سوادا والقلوب شكونا والعالم فسادا وكل من له مسكة من عقل يعلم انه
فساد العالم وخرابه انما نشأ من تقديم الرأى على الوحى والهوى على العقل وما استحكم حذر الانصاف الفاسدان فى قلبه لا استحكم هلاكه
وفى امة الا وفسد امرها اثم فساد فلا اله الا الله كم نفى به هذه الزيادة من حق واثبت بها ما يواطىء ما من هوى واجبى بها من ضلالة
وكم جدم بها من معتل الايمان وعمر بها من دين الشيطان واكثر اخطاب الخبيثين اهل هذه الآراء الذين لا سمع لهم ولا عقل بل هم شر من الخمر
الذين يقولون يوم القيمة لو كنا نسمع او نعقل ما كنا فى اصحاب السعير **النوع الرابع** الرأى الذى احدثت به البدع وتغيرت به السنن ونعم
به البلاد وتربى عليها الصغير وهو فيه الكبر فحذر الانواع الاربعة من الرأى الذى اتفق سلف الامة واقامتها على ذمته واخرجهم من الدين
النوع الخامس ما ذكره ابو عمر بن عبد البر عن جمهور اهل العلم ان الرأى الذى فى هذه الآراء عن النبي صلى الله عليه واله وسلم
وعن اصحابه والتابعين رضى الله عنهم انه القول فى احكام شرائع الدين بالاحتسان والظنون والاستشغال بحفظ المعضلات والاضطرابات
وردد الفروع بعضها على بعض قياسا دون ردها على اصولها والنظر فى حلها واعتبارها فاستعمل فيها الرأى قبل ان ينزل وفرغت وشقت قبل ان
تقع وتكلم فيها قبل ان تكون بالرأى المضمار للظن قالوا وفى الاشتغال بهذا والاستغراق فيه تطويل السنن والبعث على جعلها وقولوا الوقوف
على ما يلزم الوقوف عليها منها ومن كتاب الله عز وجل ومعانيه اجترأ على ما ذهبوا اليه باشيء ثم ذكر من طريق اسدين موسى شاشريك عن
ليث عن طاووس عن ابن عمر قال لا تسألوا عما لم يكن فاني سمعت عمر بن الخطاب يقول من يسأل عما لم يكن فهو كمن يسأل عن ما لم يكن
الرازي ثنا عيسى بن يونس عن الاوزاعي عن عبد الله بن سعد عن الصنائع عن معاوية بن ابي سفيان عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال لا تسألوا عما لم يكن
ابو بكر بن ابي شيبة ثنا عيسى بن يونس عن الاوزاعي باسناده مثله وقال شريك الاوزاعي يعنى صعبا للمسائل وقال الوليد بن مسلم عن الاوزاعي
عن عبد الله بن سعد عن عباد بن قيس الصنائع عن معاوية بن ابي سفيان انهم ذكروا المسائل عنده فقال تعلقوا ان رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم يحكى عن بعض المسائل قال ابو عمر واجتنبوا ايضا حديث سهل وغيره ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ذكر المسائل وعابها وبأنه
صلى الله عليه واله وسلم قال ان الله يكلمكم لكم قيل وقال وكثرة السؤال قال ابن ابي خيثمة ثنا شريك عن عبد الرحمن بن مهدي ثنا مالك بن
الزهرى عن عن سهل بن سعد قال لعن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم المسائل وعابها قال ابو بكر هكذا ذكره احمد بن زهير بهذا
الاسناد وخوخلات لفظ الموطا قال ابو عمر فى سماعه اشهب سئل مالك عن قول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انما كره قيل

عصا ردة

ج

وقال وكثرة السؤال فقال لما كثرة السؤال فلا أدري أهو ما انت فيه فها انما ذكر عنه من كثرة المسائل فقد ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
المسائل وعابها وقال الله عز وجل لا تسالوا عن اشياء ان تبدلكم بشئ غير ما تسالون فلا أدري أهو هذا ام السؤال في مسألة الناس في الاستعطاء وقال الأوزاعي
عن عبد بن أبي ثابة وددت ان حظي من اهل هذا الزمان ان لا اسألهم عن شئ ولا يسألوني بيئاتهم عن المسائل كما يتكاثرون بها اهل الدارهم
بالدراهم قال واحتج ايضا بما رواه ابن شهاب عن عامر بن سعد بن ابى وقاص انه سمع اباة يقول قال رسول الله عليه وآله وسلم اعظم المسلمين
في المسلمين جرما من سأل عن شئ لم يحرم على المسلمين خسر عليهم من اجل مسألتهم وروى ابن وهب ايضا قال حدثني ابن الهيثم عن ابي حنيفة
عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من سألني عن شئ لم يحرم على المسلمين خسر عليهم من اجل مسألتهم وروى ابن وهب ايضا قال حدثني ابن الهيثم عن ابي حنيفة
عن شئ فاجتنبه واذا امرتكم بشئ فخذوا منه ما استطعتم وقال سفيان بن عيينة عن عمر بن طاروس قال قال عمر بن الخطاب هو على المنابر
احترج بالله على كل امرئ سأل عن شئ لم يكن فان الله قد بين ما هو كائن وقال ابو عمرو بن العباس عن جابر بن عبد الحميد وعمر بن فضال عن عطاء بن رباح
عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال ما ليت قوما خيرا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما سألوه الا عن ثلاث عشرة مسألة
حتى قبض صلى الله عليه وآله وسلم كما هي في القرآن يسألونك عن الحيف يسألونك عن الشهر الحرام يسألونك عن اليتامى ما كانوا يسألون الا عن
ينفعهم قال ابو عمرو بن العباس في الحديث من الثلاث عشرة مسألة الا ثلاث **قل** وروى ابن عباس يقول ما سألوه الا عن ثلاث عشرة مسألة
المسائل التي يحاكمها الله في القرآن عني ما سألوه عنها ويترى لهم احكامها بالسنة لا تكاد تضيى ولكن انما كانوا يسألون عما ينفعهم
من الواحات ولم يكونوا يسألون عن المقدرات والاعلوطات وعصل المسائل ولم يكونوا يشتغلون بتفريع المسائل وقوليلها بل كانت لهم
مقصودة على تفهيم ما امرهم به فاذا وقع بهم امر سألوا عنه فاجابهم وقد قال تعالى يا ايها الذين امنوا لا تسالوا عن اشياء ان تبدلكم بشئ غير ما
تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبدلكم عفا الله عنها والله غفور رحيم قد سألها قوم من قبلكم ثم اصبحوا بها كافرين وقد اختلف في هذا الاشياء
المسئول عنها هل هي احكام قدرية واحكام شرعية على قولين فبطل هذا احكام شرعية عفا الله عنها اي سكت عن تحريمها فيكون سवालهم عنها
سبب تحريمها ولو لم يسألوا لكانت عفا الله عنها صلى الله عليه وآله وسلم وقد سئل عن الحج افي كل عام فقال لو قلت نعم لوجبت ذروني ما
تركتم فانما ذلك مكان قبل كثرة مسائلهم واختلافهم على نبيائهم وقيل على هذا التاويل حديث ابي ثعلبة المزني عن اعظم المسلمين في
المسلمين جرما الحديث ومنه الحديث الاخر ان الله فرض فرائض فلا تضيعوها وحدودا فلا تقنطروها وحرمات شتى فلا تنتهكوها وسكت
عن اشياء رجة لكم من غير ضيقان فلا تبحثوا عنها وفترت بقولهم عن اشياء من الاحكام القد رية كقول عبد الله بن حذافة من ابي الله
وقول اخر ان ابي يارسول الله قال في النار والتحقيق ان الآية تعم النبي عن النوعين وعلى هذا فقولنا تعالى ان تبدلكم بشئ غير ما تسالون اما في احكام
الحاق والقدر فانما يسألونهم ان يبين لهم ما يكرهون ما سألوا عنه وآما في احكام التكليف فانما يسألونهم ان يبين لهم ما يشق عليه تكليفه ما سألوا عنه
وقوله تعالى وان تسالوا عنها حين ينزل القرآن تبدلكم بشئ غير ما تسالون فانما يسألونهم ان يبين لهم ما يشق عليه تكليفه ما سألوا عنه
وعلمها ايديكم ويدين لكم ولا تدينكم في الزوال ضمنه المتصل به لا الوقت المقارن للنزول وكان في هذا اذا تسالوا عن تفصيل
المتزل ومعرفة بعد نزوله ففيه رخص لقوم المنع من السؤال عن الاشياء مطلقا **والقول الثاني** انه من باب التهديد والتحذير اي
ما سألتم عنها في وقت نزول الوحي جاءكم بيان ما سألتم عنه ما يسئركم والمعنى لا تعرضوا للسؤال عما يسئركم بآية وان تعرضتم له في زمن الوحي
ادري لكم وقوله عفا الله عنها اي عن بيانها خبرا وامرا بل طوى بيانها عنكم رجة ومغفرة وحلم والله غفور رحيم **القول الاول** عفا الله
عن التكليف بما توعد عليكم وعلى القول الثاني عفا الله عن بيانها لا يسئركم بآية وقوله قد سألها قوم من قبلكم ثم اصبحوا بها كافرين
اراد نوم تلك المسائل لا اعيانها اي قد تعرض قوم من قبلكم لا مثال هذه المسائل فلما بينت لهم كفرهم بها فاحذروا مشابهمتهم والتعرضوا لقول
له ولم ينقطع حكم هذه الآية بل لا ينبغي للعبد ان يتعرض للسؤال عما ان بدله ساءة بل يستعفف ما امكنه ويأخذ بعفو الله ومن هاهنا قال عمر

واشأخا وقرروا الاحتجاج بذلك السند ودلالته كدلالة ذلك او اقوى منه في خلاف
 قولهم دفع ولم يقبلوه وسند كرم هذا ان شاء الله طرفا عند ذكر عائلة التقليد وفساده والفرق بينه وبين الاتباع وقال بقي بن
 نضلة ثنا الحسن بن الحارث بن مسكين عن القسّم عن مالك انه كان يكثر ان يقول ان نظن الاطنا وما نحن مستيقين وقال لقعبه دخلت
 على مالك بن انس في مرضه الذي مات فيه فسلمت عليه ثم جلست فرائته يبكي فقلت له يا ابا عبد الله ما الذي يبكيك فقال لي يا ابن
 قعب ومالي لا يبكي ومن احق بالبكاء مني والله لو ددت اني ضربت بكل مسألة افيت فيها بالرأي سوطا وقد كانت لي السعة فيما قد سقت
 اليه وليتني لم اُفِت بالرأي وقال ابن ابي داود ثنا احمد بن سنان قال سمعت الشافعي يقول مثل الذي ينظر في الرأي فثوب منه مثل
 الخسوف الذي عولج حتى يترأ فاعقل ما يكون قد هاجر به وقال ابن ابي داود ثنا عبد الله بن احمد بن حنبل قال سمعت ابي يقول لا تكاد ترى
 احدا انظر في الرأي الا وفي قلبه دغل وقال عبد الله بن احمد ايضاً سمعت ابي يقول الحديث الضعيف احب الي من الرأي فقال عبد الله ثنا
 ابي عن الرجل يكون مبدلاً لا يجد فيه الا صاحب حويث لا يعرف صحيحه من سقيمه واحباب راي فتدل به النازلة فقال ابي يسأل احب
 الحديث ولا يسأل احباب الرأي ضعيف الحديث اقوى من الرأي واحباب لي حنفية رحمة الله محمد بن علي ان مذهب ابي حنيفة ان ضعيف
 الحديث عند اولى من القياس في الرأي وعلى ذلك مذهبهم كما قدم حديث الفقهة مع ضعفه على القياس في الرأي وقدم حديث الموضوع
 بنسب التمر في السفرهم ضعفه على الرأي والقياس منه قطع السارق بصفة اقل من عشرة دراهم والحديث فيه ضعف وجعل اكثر المحققين
 ايام والحديث فيه ضعيف وقسط في اقامة الجمعة المصير والحديث فيه كذلك وترك القياس للحض في مسائل لا بارأها غير مرفوعة
 فتقدم الحديث الضعيف وانما القياس على القياس في الرأي قوله وقول الامام احمد وليس المراد بالحديث الضعيف في اصطلاح السلف هو
 الضعيف في اصطلاح المتأخرين بل ما يسميه المتأخرين حسناً قديسيه المتقدمون ضعيفاً كما تقدم بيانه والمقصود ان السلف جميعهم علم
 ذم الرأي والقياس المخالف للكتاب والسنة وانه لا يعمل العمل به لا ضابطاً ولا قضياً وان الرأي الذي لا يعلمه الفتنة للكتاب السنة ولا مواظبة
 فعالية ان يسوغ العمل به عند الحاجة اليه من غير الزام ولا انكار على من خالفه قال ابو عمر بن عبد البر ثنا عبد الرحمن بن يحيى ثنا احمد بن سعيد
 ابن سحر ثنا عبد الله بن يحيى بن يحيى عن ابيه انه كان ياتي ابن وهب فيقول له من اين فيقول له من عند ابن القسّم فيقول له ابن وهب
 اتق الله فان اكثر هذه المسائل رأي وقال الحافظ ابو جهم ثنا عبد الرحمن بن سلمة ثنا احمد بن خليل ثنا خالد بن سعيد اخبرني محمد بن
 عمر بن كنانة ثنا ابان بن عيسى بن دينار قال كان ابي قد اجمع على ترك الفتيا بالرأي واحب الفتيا بما روى من الحديث فاجلته المنية عن ذلك
 وقال ابو عمرو بن الحسن بن واصل انه قال نعم اهلك من كان قبلك حين تشعبت بهم السبل وحادوا عن الطريق وتركوا الآثار وقالوا في
 الدين هراهم فضلوا واضلوا قال ابو عمرو وذكر فيه بن حاد عن ابي معوية عن الاعمش عن مسلم عن مسروق عن ابي عن ابي عن ابي
 يضل فذكر ابن وهب قال اخبرني بكر بن نصر عن رجل من قرش انه سمع ابن شهاب يقول وهو يذكر ما وقع فيه الناس من هذا الرأي
 وتركهم السنن فقال ان اليهود والنصارى انما السلف من العلم الذي كان بايديهم حين اشتقوا الرأي واخذوا فيه وذكر ابن جرير في كتاب
 تذيب الآثار له عن مالك قال قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد تم هذا الامر واستكمل فانما ينبغي ان يقيم انما رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ولا يتبع الرأي فانه من اتبع الرأي جاءه رجل اخر اقوى منه في الرأي فاتبعه فانت كلما جاءه رجل غلبك اتبعته وقال نعيم بن
 حاد ثنا ابن المبارك عن عبد الله بن وهب ان رجلاً جاءه الى القسّم بن جهم فسأله عن شيء فاجابه فلما اوى الى الرجل دعاه فقال له لا تقل في القسّم
 نعم ان هذا هو الحق ولكن اذا اضطررت اليه عملت به وقال ابو عمر قال ابن وهب قال لي مالك بن انس هو يكثر كثرة الجواب للمسائل يا ابا
 عبد الله ما علمته فقل به ودل عليه وما لم تعلمه فاسكت واياك ان تتقلد للناس قلادة سوء قال ابو عمر ذكر محمد بن حازم في اسد الخصال
 انه قال ابو عبد الله محمد بن عباس النخاس قال سمعت ابا عثمان سعيد بن محمد الحارث يقول سمعت محمد بن يحيى بن سعيد يقول ما اذكر من هذا الرأي

عن
الحضر

سفلت به الدماء وامتلأت به الفروج واستحققت به المحقوق غير اننا انما نصلها كما فقلناه وقال سلمة بن شبيب سمعت احمد يقول ان
 الشافعي رأى مالك ورأى ابي حنيفة كآلة عندي رأى وهو عندي سواء وانما الحجة في الآثار قال ابو عمر بن عبد البر انشدني عبد الله
 ابن يحيى انشدنا ابو علي الحسن بن الحضر الاسيوطي بكاة انشدنا يحيى بن جعفر انشدنا عبد الله بن احمد بن حنبل عن ابيه

دين النبي محمدي اناؤ لا تخد عنق عن الحديث اهله ولربما جهل الفتى طرق الهدى	نعم المطية للفتى اخبار فالرأي ليل والحديث نهار والشمس طالعة لها انوار
ولبعض أهل العلم	
العلم قال الله قال رسوله ما العلم فضيلته للخلافة كلا ولا نصب للخلاف جهالة كلا ولا ردة النصوص تعديا حاشي النصوص من الكبريت	قال الصحابة ليس خلف فيه بين النصوص وبين رأي سفيه بين الرسول وبين رأي فتية حد رامن الخسيسم والتشبيه من فرقة التعطيل والمقوية

فصل في الرأي المحمود وهو انواع النوع الاول رأى فقه الاممة وابر لامة قلوبا واعينهم علما واقالهم تكلفا واجتهادهم فطرا
 واكملهم فطرة وانسبهم ادراكا واصفاهم اذها قال الذين شاهدوا التنزيل وعرفوا التأويل وفهموا مقاصد الرسول فنسبة ادانهم وعلمهم
 وقصودهم الى ما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كنسبتهم الى حجة الله عليهم وآله وسلم بعد فهم في ذلك كالفرد بينهم وبينهم
 الفضل فنسبة رأى من بعدهم الى رأيهم كنسبة قد مر الى قد مره قال الشافعي رحمه الله في رسالته البغدادية التي رواها عنه الحسن بن
 محمد الزعفراني وهذا القطة وقد انقضى الله تبارك وتعالى على احباب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القرآن والتوراة والانجيل تسعين
 لهم على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الفضل ليس لجد بعد فهم فرجهم الله وهما هم بما آتاهم من ذلك ينلوا اعلى
 منازل الصديقين والشهداء والصالحين ادوا اليها سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشاهدوه والرحى ينزل عليه فعلموا ما
 اودر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عما وخصا وعرضا وارشادا وعرفوا من سنته ما عرفوا وادخلنا وهم فوقنا في كل علم واجتهاد
 وورع وعقل وامر استدرت به علم واستنيط به وادارهم لنا اهل واولي بنا من رايته عند انفسنا ومن ادر كنا ممن يرضى او يحكى لنا عند هذا
 صابروا فيما لم يعلموا الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه سلة الى قولهم ان اجتمعوا او قول بعضهم ان تفرقوا وهكذا نقول ولم
 نخبر عن اقاويلهم وان قال احدهم ولم يخالفه غيره اخذنا بقوله ولما كان رأى الصحابة عند الشافعي بوجه الثابتة قال في الجديد في
 كتاب الفرائض في مبررات الجرد والاخرة وهذا امذهب تلقينا عن زيد بن ثابت وعنه اخذنا اكثر الفرائض وقال ولا قياس عندى قيل
 الراهب لولا ما جاء عن ابى بكر رضي الله عنه فترك صريح القياس لقول الصديق وقال في رواية الربيع عنه والبدعة ما خالف كتابا او سنة
 او اثر اعز بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجعل ما خالف قول الصحابي بدعة وسيأتي ان شاء الله تعالى اشياء الكلام في
 المسئلة وذكر نصوص الشافعي عند ذكر خريم الفتوى بخلاف ما اتفق به الصحابة وجوب اتباعهم في فتاويهم وان لا يخرج من جملة
 اقوالهم فان الامة متفقون على ذلك **والمقصود** ان اهل من بعدهم لا يساوونهم في رأيهم كيف يساوونهم في ذلك ان اهل من رأيهم في
 القرآن بما فقهه كما رأى عمر في اسارى بنذر ان تضرب اعناقهم فاذل القرآن بما فقهته ورأى ان يحجب سناء النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فاذل القرآن بما فقهته ورأى ان يتخذ من مقام اميراهم مضربا فاذل القرآن بما فقهته وقال لثناء النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما اجتمعوا في

ج

الغير عليه عسى ربه ان يهلكن ان يبطله ارواحا خيرا منكم مسلمات مؤمنات فلول القرآن بموافقة ولما توفي عبد الله بن ابي قحافة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصب عليه فقام عمر فاخذ بشو به فقال يا رسول الله انه منافق فضلى عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانزل الله عليه ولا تفصل على احد منهم مات ابنا ولا تقم على قبر وقد قال سعد بن معاذ لما حكمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بني قريظة اني ارى ان تقتل مقاتلتهم وتسبي ذريتهم وتغزو اموالهم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبع سموات ولما اختلفوا الى ابن مسعود شقرا في المضونة قال اقول فيها امر اى فان يكن صوابا فمن الله وان يكن خطأ فمني ومن الشيطان الله ورسوله برى منه ارى ان لها مهرنسا ثمنا لا وكسرا لا شططا ولها الميراث وعليها العدة فقام ناس من اشيخهم فقالوا انهم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى في امرأة منا يقال لها بروج بنت واشق مثل ما قضيت به فيما فرهم ابن مسعود بشئ بعد الاسلام فرجه بدين لك **وحقيق** من كانت ارواحهم بهذه المنزلة ان يكون رأيهم لتأخيرهم رأينا لانفسنا وكيف لا وهو الراى الصاوم من قلوب محتلة نورا وايمانا وحكمة وعلماء ومعرفة وفهما عن الله ورسوله ونصيحة للامة وقلوبهم على قلب بينهم ولا واسطه بينهم وبينه وهم يتقنون العلم والايمان من مشكاة النبوة عظاما لا يشبه اشكال ولم يشبه اختلاف ولم تدرسه معارضة فقياس راى غيرهم بآرائهم من اسند القياس **فصل النوع الثانى من الراى المحقق** الراى الذى يفسر النصوص بين وجه الكلالة منها ويقررها ويوضحها سائما ويحيل طريق الاستنباط منها كما قال عبد الله بن مسعود سمعت عبد الله بن المبارك يقول ليكن الذى تعتمد عليه الاثر وخذ من الراى ما يفسر لك الحديث وهذا هو الفهم الذى يختص الله سبحانه به من يشاء من عباده ومثال هذا راى الصحابة رضى الله عنهم في القول في الفرائض عند تراضهم الفرض ذرايعهم في مسئلة زوج والابوين وامرأة وابوين ان الاثر ثلث ما بقى بعد فرض الزوجين وذرأيتهم في فرض اللوات وذرأيتهم في مسئلة جرائد ذرايعهم في الحكم بيقع على هذه بفساد حجة وجوب المضى فيه والقضاء والهدى من قابض ذرايعهم في الحامل والمرضع اذا خافا على ولديهما اضطرا وقضيتا وطعنا اكل يوم مسكينا ذرايعهم في الحائض تظهر قبل طلوع الفجر تصلى المغرب والعشاء وان طهرت قبل المغرب صلت الظهر والعصر وذرأيتهم في الكلالة وغير ذلك قال الامام احمد شافى يدين هرون انا عاصم بن النخعي عن الشعبي قال سئل بوبكر عن الكلالة فقال انى سا قول فيها برأى فان يكن صوابا فمن الله وان يكن خطأ فمني ومن الشيطان الله ما خلا الوالد والولد فان قيل كيف يجتمع هذا مع صحه عن من قوله انى سماء تظلمنى وانى ارض تغفلنى ان قلت في كتاب الله برأى وكيف يجتمع هذا الحديث الذى تقدم من قال في القرآن برأيه فليتبوا مقتده من النار **فالجواب** ان الراى نوعان احدهما رأى مجرد كدليل عليه بل هو خرس وتخمين فهو الذى اخذ الله الصديق والصحابة منه **والثانى** رأى مستند الى اسند لال واستنباط من النص وحده او من نص اخر معه فمن امن الطف فهمه النصوص اذ قد ومنه رأيه في الكلالة انها ما على الوالد والولد فان الله سبحانه ذكر الكلالة في موضعين من القرآن ففى احد الموضعين ورث معها الاخ والاخت من الام ولا ريب ان هذه الكلالة ما خلا الوالد والولد والوليد والموضع الثانى معها ولدا لابوين او اكلاب النصف والثلاثين فاختلف الناس في هذه الكلالة والصحيح فيها قول الصديق الذى لا قول سواه وهو الموافق للغة العرب كما قال **هـ** ورث ثمرة قنات الجدة عن كلاله + عن ابني مناف عبد شمس وهاشم + اى انما ورثوها عن الابهاء والجدات عن حماتى النسب وعلى هذا فلا يرث ولد الاب والابوين كهم اب ولا مع جد كالميراث مع الابين ولا ابنة وانما ورثوا مع البنات لانهم عصبة فانهم ما فضل عن الفرض **فصل النوع الثالث من الراى المحقق** الراى الذى تواطأت عليه الامة وتلقاه خلفهم عن سلفهم فانما تواطؤوا عليه من الراى لا يكون الا صوابا كما تواطؤوا عليه من الرواية والروايات وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تصابوا به وقد تعلمت منهم روى ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان ادى رؤياكم قد تواطأت في السبع الاواخر فاعتبر صلى الله عليه وآله وسلم تواطؤ رؤيا منين فالامة معصومة فيما تواطأت عليه من روايتها ورؤياها ولهذا كان من سواد الراى واصابته ان يكون شورى بين اهل ولا

والثقة فيه **وقال** له الفضل فريضه محكمة وسنة متبعة مررب به ان ما يحكم به الحاكم فوعان احدهما فرض محكم غير منشوك الحكم الكلية التي احكم بها الله في كتابه والثاني احكام سنما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا ان النعمان كما كان كوران في حديث عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم العلم ثلاثة فباسم ذلك فهو فضل آية محكمة وسنة قائمة وفريضة عادلة ورواه ابن وهب عن عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن سرافع عنه ورواه بقبية عن ابن جريح عن عطاء عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل المسجد فرأى جمعا من الناس على رجل فقال ما هذا قالوا يا رسول الله رجل علامة قال وما العلامة قالوا اهل العلم للناس بانساب العلم واعلم الناس بعربية واعلم الناس بشعر واعلم الناس بما اختلف فيه العرب فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا علم لا ينفك وجل لا يضيئ وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العلم ثلاثة وما خلا فهو فضل علم آية محكمة وسنة قائمة وفريضة عادلة **وقال** فافهموا اذا دلى اليك حجة الفهم وحسن القصد من اعظم نعم الله التي انعم بها على عبده بل ما اعطى عبد عطاء بعد الاسلام افضل ولا اجل منها بل فاسا قالا السلام وقيامه عليهم وبما يامر من العبد طريق للغضوب عليهم الذين فسد قصدهم وطريق الضالين الذين فسدت ففهمهم ويصبر من المنعم عليهم الذين حسنت افهامهم وقصودهم وهم اهل الصراط المستقيم الذين امر الله ان تسأل الله عن ينصر اطهرهم في كل صلاة وصحة الفهم فترى يقذف الله في قلب العبد يارب بين الصبيح والمفاسد والحق والباطل والهدى والضلال والغنى والرشاد وعبد حسن القصد وشقى الحق وتقوى الرب في السر والعلانية ويقطع ما دثره اتباع الهوى وابتاع الدنيا وطلب محبة الخلق وترك التقوى ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق الا بتوطين من الفهم احدهما فم الواقع والفقه فيه واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والامارات والعلامات حتى يبيط به علما والنوع الثاني فهم الواجب الواقع وهو فهم حكم الله الذي احكم به في كتابه او على لسان رسوله في هذا الواقع ثم يطبق احدهما على الآخر فمن بذل جهده واستفرغ وسعه في ذلك لم يعد ملحقا بغيره او جازا فالعلم من يتوصل بمعرفة الواقع والتفقه فيه الى معرفة حكم الله ورسوله فكأنه حصل شاهد بولس بشق القبيص من دبر الى معرفة براءته وحده وكما يتوصل سليمان صلى الله عليه وآله عليه بقوله ايتوني بالمسكين حتى انشق الولد بينكما الى معرفة عين الاثر وكما يتوصل ابراهيم المومنين على علمه السلام بقوله للمرأة التي حملت كتاب حاطب لما انكرته لتخرج الكتاب او ليجردك الى استخراج الكتاب منها وكما يتوصل الزبير بن العوام بتعريب احد ابني ابي الحقيق بامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى دلهم على كنز جوي لما ظهروا له كنز به في دعوى ذهابه بكا لنفاق بقوله المالك كثير العهد اقرب من ذلك وكما يتوصل النعمان بن بشير بضرب المتهمين بالسرقه الى ظهور المالك المشرق عندهم فان ظهروا الاضرب من اثمهم كما ضربهم واخبر ان هذا احكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **وهن تامل** الشريعة وقضايا الصحابة وجعلها طائفة جزا ومن سلك غير هذا اضلهم على الناس حقوقهم ونسبه الى الشريعة التي بعث الله بها رسوله **وقال** له فنادى اليك الى ما يتوصل به اليك من الكلام الذي يحكم به بين الخصوم ومنه قولهم ادلى فلان بحجته وادلى بنسبه ومنه قوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام اي تضيفوا ذلك الى الحكم وتوصلوا بحكمهم الى اكلها فان قيل لو اريد هذا المعنى لقليل وتدلوا بها بالحكام اليها واما الادلاء بها الى الحكم فهو المتوصل بالبرطيل بها اليهم فترشوا الحاكم لتوصلوا بهر شوته الى الاكل بالباطل **قيل** الآية تتناول النوعين فكل منهما ادلاء الى الحكم بسميها فاللهي عنهما **وقال** له فانه لا ينفع تكلم حتى لا تفادله ولاية الحق نفوذها فاذا لم ينفذ كان ذلك عزلا عن ولايته فهو ازالة العول الى العدل الذي في قلوبهم مصالحة العباد في معاشهم ومعادهم فاذا عزل عن ولايته لم ينفع ومراعاة ذلك التحريض على تنفيذ الحق اذا فرضه الحاكم ولا ينفع تكلم به ان لم يكن له قوق لا تنفيذ فهو تحريض منه على العلم بالحق والقوة على تنفيذ وقدم الله سبحانه ادلى التقوى في امره والبصائر في دينه فقال واذا ذكر عبادنا ابراهيم واسحق ويعقوب ادلى الايدي والابصار فالايدي التي تنفذ امر الله والابصار البصائر في دينه **وقال** له داس الناس مجتمعا وفي رجعت قضائيات

حق لا يطبع شريف في حيفك ولا يأس ضعيف من عدلك في هذا اذا عدل الحاكم في هذا بين الخصمين فهو عنوان عدله في الحكومة
فتنقص احد الخصمين بملأ خول عليه التقيام له او بصل الجلس الاقبال عليه والبشاشة له والنظر اليه كان عنوان حيفه وظلمه قد رأت
في بعض التواريخ القديمة ان احرق قضاة العدل في بني اسرائيل وصاهموا اذ دفنوا ان يمشوا قبر بعد مدة فينظر اهل قعره من شوق ام لا وقال
ان لم اجر قط في حكمه ولم احب اليه غير ان دخل على خصمان كان احدهما صديقا لي فجلت اصغى اليه باننى اكثر من اصغى الى الآخر ففعلوا
ما اصاهم به فراوا الله قد اكلمه التراب ولم يغير جسده وفي خصميهما احد الخصمين بجليل او اقبال او اكرام مفسد فان احدهما طمعه ان
تكون الحكومة له فيقرى قلبه وجنانه والثانية ان الاخر يراس من عدله ويضعف قلبه وتكسر حجته **وقوله** البيعة على المدعى
واليمين على من انكر البيعة في كلام الله ورسوله وكلام الصالحين اسم لكل ما يمين الحق فدى اعم من البيعة في اصطلاح الفقهاء حيث خضعوا
بالشاهدين او الشاهد واليمين ولا يجوز في الاصطلاح ما لم يتضمن حمل كلام الله ورسوله عليه فيقسم بذلك الغلط في فهم النصوص من حملها
على غير مراد للتكلم فيها وقد حصل بذلك المتأخرين اغلاط شديدة في فهم النصوص من ذلك مثلا واحدا وهو ما نحن فيه لفظ
البيعة فانها في كتاب الله اسم لكل ما يمين الحق كما قال تعالى لقد ارسلنا رسلنا بالبينات وقال وما ارسلنا من قبلك الا رجلا يوحى اليهم
فامثلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بالبينات وقال وما تقرق الذين اوعدوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم البيعة وقال قل بل على بيعة
من دى وقال فمن كان على بيعة من دى وقال امرنا هم كتابا فهم على بينات منه وقال ولما تاتهم بيعة مآلى الصحف الاولى وهذا كثير
لم يختص لفظ البيعة بالشاهدين بل ولا استعمل في الكتاب فيما البيعة اذا عرف هذا افضل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لهدى الى تلك البيعة
وقال عمر البيعة على المدعى وان كان هذا اقدر روى مرفوعا للرد به الك ما يمين الحق من شهود او دالة فان الشاك في جميع المواضع يقصده
ظهور الحق بما يمكن ظهري به من البينات التي هي ادلة عليه وشواهد له ولا يرد حقا قد ظهر له ليله ابا فيضيتهم حقوق الله وعبادة بطلانها
ولا يفت ظهري الحق على امر معين لا فائدة في خصميهما به مع مساواة غيره في ظهري الحق او رجحانه عليه ترجيحا لا يمكن حجة ودفعه كترجيح شاهد
الحال على مجرد اليد في صورة من على راسه عامة وببيرة عامة واخر خلفه مكشوف الرأس جوارحه ولا دالة له بكشف راسه فيبيته الحال دلالة
هنا نقصد من ظهور جسد المدعى اضعاف ما يفيد مجرد اليد عند كل احد فالشاهد لا يعمل مثل هذه البيعة والدلالة ويضبط حقا يعامل كل احد على
وحجته بل لما ظن عدل من ظنه ضيعوا طريق الحكم فضايق كثير من الحق لتوقف ثبوت ما عندهم على طرفي معين وصار للظالم الفاجر مكانا
من ظلمه ونجوى فيفعل ما يريد ويقول لا يقوم على ذلك شاهدان اثبات فضاعت حقوق كثير من الله ولعبادة وحديث اخرجه الله
امر الحكم العدمي ايدى بهم وادخل فيه من امر الامارة والسياسة ما يحفظ به الحق تارة ويضيع به اخرى ويحصل به العدل وان تارة والعدل
اخرى ولعرف ما جاء به الرسول على وجهه لكان فيه تمام للصحة المغنية عن التفريط والعدوان وقد ذكر الله سبحانه رضاب الشهادة في القرآن
في خمسة مواضع فمن رضاب شهادة الزنا اربعة في سورة النساء وسورة النساء وسورة النور وما في غير الزنا فاذا كر شهادة الرجلين والرجل والمرأتين
في الاموال فقال في آية للذين واستشهدوا شهادتين من رجلان فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فهذا في العمل والوثيقة التي
يحفظ بها صاحب المال حقه في طريق الحكم وما يحكم به الحاكم فان هذا الشئ وهذا الشئ وامر في الرجعة يشاهد من عدلين وامر في الشهادة
على الوصية في السفر استشهدا عدلين من المسلمين او احران من غيرهم وغير المؤمنين هم الكفار والذين صريحة في قول شهادة الكافرين
على وصية في السفر عند عدم الشاهدين المسلمين وقد حكم به النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصحابا بعدة وطريقا بعد ما لم يسمعوا فان الله
من اخر القرآن نورا وليس فيها منسوخ وليس لهذه الاية معارض البتة ولا يعجز ان يكون المراد بقوله من غيركم من غير قبيلكم فان الله
سبحانه مخاطب بها للمؤمنين كافة بقوله يا ايها الذين امنوا شهادة بينكم اذا حضر احدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم او اثنان من
غيركم ولم يخاطب بذلك قبيلة معينة حتى يكون قوله من غيركم ايها القبيلة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفهم هذا من الآية

من الله تعالى وقال القائلين
حاله على آية وحكيه
منه من حال الله
فما حصل الحق والعدالة
الحج
نقضى لهم ان يتركوا
الوجه والباقي نائبا
الحكماء
فانهم انما هم
ويعقبوا وانهم
والباقي دية من

بل انما ذم منها ما هي حرجية فيه وكذلك احواله من بدعة وهو سبحانه ذكر ما يحفظ به الحق من الشهوة ولم يكن ان الحكم لا يحكون ولا
 بن لك فليس في القرآن في الحكم بشايد وعين ولا بالنكول ولا باليمن المردودة ولا بايمان تقسامة ولا بايمان اللعان وغير ذلك مما ليس
 الحق ويظهره ويدل عليه وقد اتفق المسلمون على انه يقبل في الاموال رجل وامرأتان وكذلك توابعها من البيع والا جمل فيه والخياف فيه
 والرجل والوصية للمعطين وحبة الرقعة عليه وضمان المال واتلافه ودعوى رقبته للنسب وتسمية للمهر وتسمية عوف الحكم قبل ذلك
 رجل وامرأتان وتنازعا في العتق والوكالة في المال ولا يصح عليه فيه ودعوى قتل الكافر لا يستحق سلبه ودعوى الاستيلاء لا سلام السابق
 لمنعه رقبته وجناية الخطأ والعذر التي لا تقضي فيها والنكاح والرجعة هل يقبل فيها رجل وامرأتان ام لا بد من رجلين على قولين وهما رايان عن احمد
 فالاول قول ابي حنيفة والثاني قول مالك والشافعي والذين قالوا لا يقبل الا رجلان قالوا انما ذكر الله الرجل والمرأتين في الاموال دون
 الرجعة والوصية وما معها فقال لهم الاخرون ولم يذكر سبحانه وصف الايمان في الرقبة الا في كفارة القتل ولم يذكر فيها اطعام مسكينين ولا قلم
 خطي المطلق على المعيد اما يائسا واما قاسا وقالوا ايضا فذكر سبحانه نفا قال واشهد واذوى عدل منكم وفي الآية الاخرى اثنا عشر عدل منكم او
 اخرون من غيركم بخلاف آية الدآين فانه قال واستشهدوا شاهدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من
 الشهداء وفي الموضوعين الاخرين لم يلق رجلان لم يقبل فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فان قيل اللفظ مذكر فلا يتناول الاثنا
قيل قد استقر في عرف الشافعي ان الاحكام المذكورة بصيغة المذكرين اذا اطلقت ولم تقتصر بالمؤنث فانها تتناول الرجل والنساء لانه
 يغلب المذكر عند الاحتكام كقوله فان كان له اخوة فلا له السدق وقوله ولا ياب الشهداء اذا ما دعوا وقوله يا ايها الذين امنوا كتب عليكم
 الصيام وما مثاله ذلك وعلى هذا اقله واشهد واذوى عدل منكم يتناول المصنفين لكن قد استقرت الشريعة على ان شهادة المرأة نصف
 شهادة الرجل فالمرأتان في الشهادة كالرجل الواحد بل هذا هو في حضي النساء عند الرجعة ايسر من حضيهن عند كتابة الوثائق بالدينين
 وكذلك حضيهن عند الوصية وقت الموت فاذا جئنا الشافعي استشهد به النساء في وثائق الدين التي كتبتها الرجال مع انها انما كتبت بالدينين جميع
 الرجال فلان يستوعب ذلك فيما شهد النساء كنبيرا كالوصية والرجعة اولى بوجوه انه قد شرع في الوصية استشهد به اذخرين من غير المسلمين عند
 الحاجة فلان يجزي استشهد به رجل وامرأتين بطريق الاولى والاخرى بخلاف الدين فان لم يامر فيها باستشهد به اذخرين من غيرنا اذ كانت
 ملينة المسلمين تكون بينهم وشهودهم حاضرون والوصية في السفر قد لا يشهد بها الا اهل للزمة وكذلك المبيت قد لا يشهد بها الا النساء وايضا
 فانما امر في الرجعة باستشهد به اذوى عدل لان المستشهد هو المشهود عليه بالرجعة وهو الرجع لئلا يكمها فامر بان يستشهد به اهل النصاب ولا
 يلزم اذا لم يشهد هذا الاكمل ان يقبل عيده شهادة النصاب الا نقص فان طرق الحكم اعم من طرق حفظ الحقوق وقد امر النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم الملقظ ان يشهد عليه اذوى عدل ولا يكتفى ولا يغيب لو شهد عليه باللقطة رجل وامرأتان قبل بالاتفاق بل يحكم عليه بمجرده
 صاحبها لها وقال تعالى في شهادة المال من ترضون من الشهداء وقال في الوصية والرجعة اذوى عدل منكم لان المستشهد هناك صاحب
 الحق فهو ياتي بمن يرضاه لحفظ حقه فان لم يكن عدل كان هو المصنف بحقه وهذا المستشهد يستشهد به حتى ثابت عندنا فلا يكفي رضاه
 بل لا بد ان يكون عدل في نفسه وايضا فان الله سبحانه وتعالى قال هذا من ترضون من الشهداء لان صاحب الحق هو الذي يحفظه الله
 بمن يرضاه واذا قال من عليه الحق ان اراض بشهادة هذا اقل في قبوله نزاع والائتمار على انه يقبل بخلاف الرجعة والطلاق فان فيها
 حقا لله وكذلك الوصية فيها حق لغائب **وما يبيح** ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في المرأة التي شهدها بانه نصف شاهد
 الرجل فاطلق ولم يقيده ويوضحه ايضا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للرجل هذا قال هذا اعصيني ارضى فقال شاهدك او عيینه
 وقد عرفت انه لو اتى برجل وامرأتين حكمه فاعلم ان هذا ايقى مقام الشاهدين وان قوله شاهدك او عيینه اشارة الى الحق الشرعية
 التي شعارها الشاهدان فاما ان يقال لفظ شاهدين مضاه دليلان يشهدان واما ان يقال رجلان او ما يقوم مقامهما والمرأتان

دليل بمنزلة الشاهد **يوضحه** انه لو رأت المدعى حجة حلفت للمدعى عليه فيبينة كتمها مدة الخرفضار معه دليلان يشهدان احدهما للاداة
والثاني اليه وان نكل عن اليمين فمن قضى عليه بالنكول قال النكول اقرارا او يدل وهذا جبر اذا كان المدعى عليه هو الذي يعرض الحق دون
المدعى قال عثمان لا ين عمر حلفت انك بعته وما به عينه فبغله فلما ارى حلف قضى عليه واما الاكثر من دفع قولن اذا نكل فرد اليمين على المدعى ولو
نكل النكول دليلان يمين للمدعى دليلان ثانيا فصار الحكم بين اليمين بشاهد ويمين والشامع انما جعل الحكم في الخصم بشاهد يمين لان المدعى لا يحكم
له بغير قس له والحكم منكر وقد حلف ايضه فكان اصل الشاهد يمين بقاوم الخصم المنكوف انكاره ويمينه كشاهد ويقع الشاهد الاخر خبر على لا
معارض له فهو حجة شرعية لا معارض لها وفي الرواية انما يقبل خبر الواحد اذا لم يعارضه اقوى منه فاطرد والقياس الاعتبار في الحكم لولا
يوضحه ايضه ان المقتضى بالشهادة ان لا يعلم بها ثبوت المشهور به وانحق وصدق فانها خبر عنه وهذا لا يختلف يكون المشهور به ما لا
اوطلاقا وعنفاء ووصية بل من صدق في هذا امر في هذا اذا كان الرجل مع امرأتين كالرجلين يصرفان في الاموال فكان لك صدقهما في هذا
وقد ذكر الله سبحانه حكمة تعدد الاتيان في الشهادة وهي ان المرأة قد تنسى الشهادة وتضل عنها فتذكرها الاخرى ومعلوم ان تذكيرها لها بالرجوع
والطلاء والوصية مثل تذكيرها لها بالدين والولى وهو سبحانه امرها بشهاد امرأتين لتأكيد الحفظ لان عقل المرأة يفرغ وحفظها ما يقوم مقام عقل
رجل وحفظه ولهذا جعلت على المنصرف من الرجل في الميراث والدية والعقيقة والعنق فعتق امرأتين يقوم مقام عتق رجل كما صح
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من اعتق امرأ مسلما اعتق الله بكل عضو منه عضوا منه من النار ومن اعتق امرأتين مسلمتين
اعتق الله بكل عضو منهما عضوا منه من النار ولا ريب ان هذه الحكمة في التعدد هي في التحيل فاما اذا عقلت المرأة وحفظت وكانت عن يمين
بدينها فان المقصود حاصل خبرها كما يحصل باخبار الديانات ولهذا تقبل شهادتها بوجدها في مواضع ويجوز بشهادة امرأتين ويمين الطالبي
احد القولين وهو قول مالك واحد الوجهين في مذهب احمد قال شيخنا قدس سره (رحمه الله) يقل يحكم بشهادة امرأة ويمين الطالب كالحكم
متوجها قال لان المرأتين انما اقيمتا مقام الرجل في التحيل لثلاث تنسب لحد لها بخلاف الاداء فانه ليس في الكتاب ولا في السنة انه لا يحكم
الا بشهادة امرأتين ولا يلزم من الامر باستنماء المرأتين وقت التحيل ان لا يحكم باقل منهما فانه سبحانه امرها باستنماء امرأتين في الدين
فان لم يكن امرأتين فرجل وامرأتان ومع هذا فيحكم بشاهد واحد ويمين الطالب ويحكم بالنكول والرح وغير ذلك الطرق التي يحكم بها
الحاكم واسم من الطرق التي ارشد الله صاحب الحق الى ان يحفظ حقه بها وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه سأل عمة
ابن الحريث فقال اني تزوجت امرأة فجاءت امه سوداء فقالت انها ارضعتنا فامره بفرق امرته فقال انها كاذبة فقال عمةا عتقني هذا في قوله شهادته
الواحدة وان كانت امه وشهادتها على فعل نفسها وهو اصل في شهادة القاسم والخارج والكيل على فعل نفسه **فصل** وهذا
اصل عظيم فيجب ان يعرف غلط فيه كثير من الناس فان الله سبحانه امر بما يحفظ الحق فلا يحتاج معه الى يمين صاحبه هو الكتاب والشهود
لثلاثي الحنفي وايضا يحتاج صاحبه الى تذكير من لم يذكر كما يجوز او ما نسبنا فالا يلزم من ذلك انه اذا كان هناك ما يدل على الحق لم يقبل
الا هذه الطريق التي امره ان يحفظ حقه بها **فصل** وانما امر الله سبحانه بالعرف في شهود الزنا لانه ما مولى فيه بالستر ولهذا غلط فيه النصارى
فانه ليس هناك حق يضيم وانما اصل وعقوبة والعقوبات تدبر بالشبهات بخلاف حقوق الله وحقوق عباد التي تضيم اذ لم يقبل فيه قول
الصناديق ومعلوم ان شهادة العدل رجلا كان وامرأة اقوى من استصحاب الحال فان استصحاب الحال من اضعف البينات ولهذا
يرفع بالنكول تأخر وباليامين المرددة وبالشاهدين واليمين ودلالة الحال وهو نظير رفع استصحاب الحال في الادلة الشرعية بالعزم واليقين
والقياس فيرفع باضعف الادلة فهكذا في الاحكام يرفع باحق النصاب ولهذا قدم خبر الواحد في اخبار الديانة على الاستصحاب مع انه يدل
جسيم المكلفين فكيف لا يقدم عليه فيما هو دونه وهذا كان الصحيح الذي دل عليه السنة التي لا معارض لها ان اللفظة اذا وصفتها باضعف حجة
تدل على صدق دعوت اليه بجود الوصف فقام وصفها مقام الشاهدين بل وصفها بينة تبين صدق دعوتها فان البينة اسم

له فان دفع كل من
المدعى اليه يمين على المدعى
اليمين وقال في النكول
فلا يرفع فيه خبره من غير حجة
تدفع بين

ج

عليه فلو كان في ذلك
دفعوا راضيا بالملحق
فلما ابتعدوا في الحساب
فامس

لما بين الحق وقد اتفق العلماء على ان مواضع الحجج يقبل فيها من الشهادات ما لا يقبل في غيرها من حيث الجملة وان تنازعوا في بعض
 التفاصيل وقد امر الله سبحانه بالحل بشهادة شاهدين من غير المسلمين عند الحاجة في الوصية في السفر منها بابل على نظيره وما هو اولى
 منه كقبول شهادة النساء من غيرات في الاعراس والحجرات والمواضع التي تفرغ النساء بالخصوة فيها ولا ريب ان قبول شهادة من هذا اهل
 من قبول شهادة الكفار على الوصية في السفر وكذلك على العجوبة وفقهاء المدينة بشهادة الصبيان على تجاحر بعضهم بعضا فان الرجال
 لا يحضرون معهم في لعبهم ولولم يقبل شهادة ائمتهم وشهادة النساء من غيرات لضاغت الحق وتقطعت واحلت مع غلبة الظن والاعتقاد بغيرهم
 ولا سيما اذا اجازوا اجتماعين قبل تفرقهم ورجوعهم الى بيوتهم وتواطؤوا على خبر واحد ورفقوا وقت الاداء واقفقت كلمتهم فان الظن بالحكم
 حينئذ من شهادتهم اقوى بكثير من الظن بالحاصل من شهادة رجلين وهذا مما لا يمكن دفعه وحده فلا نظن بالشرعية الكاملة الفاضلة المنتظمة
 لمصالح العباد في المعاش والمعاد انها تمثل مثل هذا الحق وتضيق مع ظهور روائته وقوتها وتقليدها مع الدليل الذي هو من ذلك **وقد روى**
 ابو داود في سننه في قضية اليه في بين اللذين زنيا فلما شهدا ربيعة من اليه في جيلها امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم برجميها وقد تقدم حكم
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم بشهادة الامة الواحدة في فصل نفسها وهويتهم بشهادة العبد وقد حكى الامام احمد عن اس بن مالك اجماع
 الصحابة على شهادة نذ فقال ما علمت احدا رد بشهادة العبد وهذا هو الصواب فان اذا قبلت شهادة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حكم
 يلزم الامة فلا تقبل شهادة تدعى واحد من الامة في حكم جزئ اولى واخرى واذا قبلت شهادة تدعى على حكم الله ورسوله في الفرج والبيعة
 والا سوال في الفتوى فلا تقبل شهادة تدعى واحد من الناس الى واخرى كيف وهو داخل في قوله واشهد واذا دوى عدل منك فانه متاوه
 هو عدل وقد صدق له النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقوله يحل هذا العلم من كل خلف عدوله وعدلته الامة في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم والفتوى وهو من رجالنا فيدخل في قوله واستشهد واشهدين من رجالكم وهو مسلم فيدخل في قول عمر بن الخطاب المسلمين
 عدول بعضهم على بعض وهو صادق فيجب العمل بخبره وان لا يرد فان الشريعة لا تروى خبر الصادق بل تعمل به وليس بفاسق فلا يذهب الثبوت
 في خبره وشهادته وهذا اكله من تمام رجة الله وعنايته بعباده واحكام دينهم لهم واتمام نعمته عليهم بشر يعته لتلا نصيبه حقوق الله وحقوق
 عباده مع ظهور الحق بشهادة الصادق لكن اذا اسكن حفظ الحقوق باعلى الطريقين فهو اولى كما امر بالكتاب الشهور لا نابل في حفظ الحقوق
فان قيل امر الاموال اسمها فانه يحكم فيها بالانكول واليمين المردود والشاهد واليمين بخلاف الرجعة والطلاق قبل هذا فيه نزاع والنجدة
 انما تكون بنص او اجماع واما الشاهد واليمين فالحديث الذي في صحيح مسلم عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالثأر
 واليمين ليس فيه انه في الاموال وانما هو قول عمر بن دينار ولو كان مرفوعا عن ابن عباس فليس فيه اختصاص بالحكم بذلك في الاموال وحده
 فانه لم يخبر عن شريع عام شرعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الاموال وكذلك سائر ما روى من حكمه بذلك انما هو في قضايا معينة
 تخص فيها بالشاهد واليمين وهذا كما لا يدع على اختصاص حكمه بتلك القضايا لا يقتضي اختصاصه بالاموال كما انه اذا حكم بذلك في الدين لم يدل
 على ان الاعيان ليست كذلك بل هذا يحتاج الى تنقيح للناس فينظر ما حكم لاجله ان وجد في غير محل حكمه عدى اليه وفي حديث عمر بن شعيب
 عن ابيهم عن جرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان المرأة اذا قامت شاهدا واحدا على الطلاق فان حلف الزوج انه لم يطلق لم يقض عليه
 وان لم يحلف حلفت المرأة ويقضى عليه وقر اجتهاد الامة الاربعة والفقهاء قاطبة بصحيفة عمر بن شعيب عن ابيه عن جده ولا يعرف
 ائمة الفتوى الا من احتج اليها واجتهادها وانما طعن فيها من لم يتجمل عباءة الفقه والفتوى كابي حاتم البستي وابن خزيمة وغيرهما وفي هذه
 الحكومة انه يقضى في الطلاق بشاهد وما يقوم مقام شاهد اخر من النكاح بين المرأة بخلاف ما اذا قامت شاهدا واحدا وحلف الزوج
 انه لم يطلق فيعين الزوج عارضا بشهادة الشاهد وترجح جانبه يكون الاصل معه وما اذا اكل الزوج فانه يجعل نكوله مع يمين المرأة كذا
 اخر ولكن هذا لم يقض بالشاهد ويعين المرأة ابتدأ لان الرجل علم بنفسه هل طلق ام لا وهو احفظ لما وقع منه فاذا اكل والشاهد الواحد

وحلفت المرأة كان ذلك دليلا ظاهرا جازما على صدق المرأة **فان قيل** فحق الاموال اذا قام شاهد واحد للمدعى حكمه ولا تعرض اليه
 على المدعى عليه وفي حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لو كان بين رجل وامرأة شاهد واحد وحلف الزوج انه لم يوطئها لم يحكم عليه **قيل** هذا من تمام حكمة هذه الشريعة
 وجلالتها ان الزوج لما كان اعلم بنفسه هل طلق ام لا وكان احفظ لما وقع منه واعقل له واعلم بدينه وقد يكون تكلم بلفظ مجمل او بلفظ مفيد
 الشاهد طلاقا وليس بطلاق والشاهد يشهد بما سمع والزوج اعلم بقصد ومراعاة جعل الشارع عمن الزوج معارضة لشهادة الشاهد الواحد
 ويقوى جانبه الاصل واستصحاب النكاح فكان الظن المستفاد من ذلك اقوى من الظن المستفاد من مجرد الشاهد الواحد فاذا نكل قولى
 في صدق الشاهد فصار ما في جانب الزوج فوقاه الشارع بين المرأة اذا حلفت مع شاهد واحد وكول الزوج قولى جانبه باجدا فلا شئ احسن
 ابين ولا اعدل من هذه الحكومة ولما المال للشهود يبرهان المدعى اذا قال اقضىته او بعتة او اعترت او قال غضبني او خذ ذلك هذا الامر
 يختص بمعرفة المطلوب ولا يتعلق بمسئلة وقصد وليس مع المدعى عليه من شواهد صدقه ما مع الزوج من بقاء عصمة النكاح وانما مع غيره
 براءة الذمة وقد عهد كثرة اشتغالها بالمعاملات فتقوى الشاهد الواحد والنكول ويمين الطالب على فسخ النكاح فله اكله ما يتبين حكمته
 الشارع وان يقضى بالبينة التي يتبين الحق وهي الدليل الذي يدل عليه والشاهد الذي يشهد به بحسب الامكان بل الحق ان الشاهد الواحد
 اذا ظهر صدق حكمه بشهادة واحدة وقدر اجاز النبي صلى الله عليه وآله وسلم شهادة الشاهد الواحد في قتلة المشتك ودفع اليه سلمه
 بشهادة واحدة ولم يحلف باقادة فجعله بينة قامة واجاز شهادة خزيمة بن ثابت وحده بمبايعته للاعرابي وجعل شهادة اثنين لقتل
 استندت الى تصديقه صلى الله عليه وآله وسلم والرسالة المتضمنة تصديقه في كل ما يخبر به فاذا شهد المسلمون بانه صادق في خبر وعرض الله
 في طريق الاولى يشهدون انه صادق عن رجل من امته ولهذا كان من تراجم بعض الائمة على حديثه الحكم بشهادة الشاهد الواحد اذا عرف
 صدق **فصل** والذي جاء به الشريعة ان البين تشرع من جهة اقوى المتداعيين فاي الخصمين ترجح جانب جعلت اليه من جهة
 وهذا من ذهب الجمهور كاهل المدينة ومضايا الحديث كالا مام احمد والشافعي ومالك وغيرهم واما اهل العراق فلا يشكفون الا المدعى عليه وحده
 فلا يحلون اليه الا من جانبه فقط وهذا قول ابي حنيفة واصحابه والجمهور يقولون قربت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قضى
 بالشاهد واليمين وتبت عنه انه عرض الايمان في القسامة على المدعين اولا فلما ابوا جعلها من جانب المدعى عليه وقد جعل الله سبحانه
 ايمان اللعان من جانب الزوج اولا فاذا نكلت المرأة عن معارضة ايمانها بيمينها وجعلها العذاب بالحد وهو العذاب المذكور في قوله تعالى
 عن اهلها ما طائفة من المؤمنين فان المدعى بما ترجح جانبه بالشاهد الواحد شرحت اليه من جهة وكذلك اولياء الدم ترجح جانبهم باللفظ فشرحت
 اليه من جهتهم واكدت بالعرض فظلم الخطر النفس كذلك الزوج في اللعان جانبه ارجح من جانب المرأة قطعاً فان اقدمه على اطلاق فرأى
 ربهما بالفاحشة على رؤس الاشهاد وقرع بين نفسه لتقوية الدنيا والاخرة وفضيحه اهلها ونفسه على رؤس الاشهاد كما ياباه طابع العقاد
 وتنفرد بنفوسهم لولا ان الزوجة اضطرت بمראה وتيقنه منها الى ذلك فجانبه اقوى من جانب المرأة قطعاً فشرحت اليه من جانبه ولهذا
 كان القتل في القسامة واللعان وهو قول اهل المدينة فاما فقه العراق فلا يقتلون الا بهن اولا ولا بهن اواحد يقتل بالقسامة دون اللعان
 والشافعي يقتل باللعان دون القسامة وليس شئ من هذا ما يعارض الحديث الصحيح وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لو يعطى الناس
 بدعواه لم يدرى قروم دماء قروم واموالهم ولكن اليه على المدعى عليه فان هذا اذا لم يكن مع المدعى الا بحجة الدعوى فانه لا يقضى له بحجة المدعى
 فاما اذا ترجح جانبه بشاهد واحد ولو ان غيره لم يقض له بحجة دعواه بل بالشاهد المجتمع من ترجيح جانبه ومن اليه وقد حكم سليمان بن داود عليه
 السلام لاحكام المراتين بالولد ليرجع جانبه بالشقيقة على الولد وايتارها بحياته ورضي لآخرى بقتله ولم يلتفت الى قرارها لآخرى به وقولها
 هو ابنها ولهذا كان من تراجم الائمة على هذا الحديث التوسعة للحاكم ان يقول المشئ الذي لا يفعله افضل ليسبب اليه الحق ثم ترجح عليه ترجح
 اخرى احسن من هذه وافقه فقال الحكم خلاف ما يعترف به المحكوم له اذ ابين الحاكم ان الحق غير ما اعترف به فيمكن ان يكون فهم الائمة

ج

النصوص استنباط الاحكام التي تشهد العقول والنفوس بها ومنها وعلم الله ان هذا هو العلم النائي لا يخص الآراء وتخمين المظنون فان قيل فحق
القسامة تقبل مجرد ايمان المدعىين ولا تجعل ايمان المدعى عليهم بجدا بما فهم دافعة للقتل وفي اللعان ليس كذلك بل اذ حلف الزوج مكنته
المرأة ان تدفع عن نفسها بايمانها ولم تقبل مجرد ايمان الزوج في الفرق قيل هذا من كمال الشريعة وتام عدلها ونجاستها فان للخلوف عليه في
القسامة حق الزوجه وهو استحقاق الدم وقد جعلت الايمان للمكرمة بيعة تامة مع اللوث فاذا قامت البيعة لم يلتفت الى ايمان المدعى عليه
وفي اللعان المخلوف عليه حقه الله وهو حر الزنا ولم يشهد به اربعة شهود وانما جعل الزوج ان يحلف ايماناً مكرمة ومؤكدة بالعنة انما جنت
على فراشه واهلته فليس له شاهد الا نفسه وهي شهادة ضعيفة فكنت المرأة ان تعارضها بايمان مكرمة مثلاً فاذا انكبت ولم تعارضها
صارت ايمان الزوج مع نكولها بيعة قوية لا معارض لها ولهذا كانت الايمان اربعة لتقوم مقام الشهود الاربعة واكدت بالحامسة هي
الدلالة على نفسه بالعنة ان كان كاذباً ففي القسامة جعل اللوث وهو الامانة الظاهرة الدالة على ان المدعى عليهم قبله شاهد واحد
الحسين يميناً شأ هذا الخبر وفي اللعان جعلت ايمان الزوج كشاهد ونكولها كشاهد آخر والمقصود ان الشارع لم يقف الحكم في حفظ الحقوق
البيعة على شهادة ذكرين لاقى المرأة ولا في الاموال ولا في الفروج ولا في الحدود بل قد صد الخلفاء الراشدون والصحابه رضي الله عنهم
في الزنا بالحمل وفي الحنك بالرائحة والقي وكذلك اذا وجد مسروق عند المسارق كان اولى بانعز من ظهور الحمل والرائحة في الحجر وكل ما
يمكن ان يقال في ظهور المسروق امكن ان يقال في تحصيل والرائحة بل اولى فان الشبهة التي تعرض في الحمل من الاكراه ووطئ الشبهة وفي
الرائحة لا تعرض مثلاً في ظهور العين المسروقة والخلفاء الراشدون والصحابه رضي الله عنهم لم يلتفتوا الى هذه الشبهة التي تجوز غلط
الشاهد وهمه وكذب اظهر منها بكثير فلو عطل الحمل ما كان نفي طيله بالشبهة التي تكفي شهادة الشاهدين اولى فهذا اعرض الفقه والاعتبار
ومصالح العباد وهو من اعظم الدلالة على جلالة فقه الصحابة وعظمته ومطابقتها لمصالح العباد وحكمة الرب وشهره وان المناوئ
الذي بين اقوالهم واقوال من بعدهم كالنفاوت الذي بين القائلين والمقصود ان الشاهد صلالة الله وسلامه عليه وعلى آله لم يترخص
العدل قط لا في رواية ولا في شهادة بل قبل خبر العدل الواحد في كل وضع اخبر به كما قبل شهادة له في قيادة بالقتيل وقبل شهادة خزية
وحدة وقبل شهادة الاخرى وحده على رواية هلال رمضان وقبل شهادة الامه السوداء وحدها على الرضاة وقبل خبر قبيح وحده وخبر
عن امر حسي شاهد ورأه فقبله ودواه عنه ولا فرق بينه وبين الشهادة فان كلاً منهما عن امر مستند الى الحس والمشاهدة فمجرد شهد بما
رأه وعائنه واخبر به النبي صلى الله عليه وسلم فصدقه وقبل خبره فاي فرق بين ان يشهد العدل الواحد على امر رآه وعائنه يتعلو بخبر
له وعليه وبين ان يخبر بما رآه وعائنه مما يتعلق بالعموم وقد ارحم المسامحة على قبول الاذان المؤمن الواحد وهو شهادة منه بدخول
الوقت وخبر عنه يتعلق بالخبر وغيره وكذلك اجمع على قبول فتوى الفتى الواحد وهي خبر عن حكم شرعي نعم المستفتى وغيره وسر
المصالح ان لا يلزم من الامر بالتعدد في جانب القتل وحفظ الحقوق الامر بالتعدد في جانب الحكم والشبوت فالحكم الصادق لا تأتي
المشريعة برده ابداً وقد رخص الله في كتابه من كذب بالحق ورد الخبر الصادق تكذيب بالحق وكذلك الدلالة الظاهرة لا تدر الامام هو مثلاً او
اقوى منها والله سبحانه لم يأمر بخبر الفاسق بل بالتبثيث والتبئين فان ظهرت الدلالة على صدقه قبل خبره وان ظهرت الدلالة على كذب
رد خبره وان لم يتبين واحد من الامرين وقف خبره وقد قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم خبر الدليل المشترك الذي استأجره ليراه
على طريق المدنية في هجرة لما ظهر له صدقه وامانته فعلى المسلم ان يتبع هدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قبول الحق من جاء به بقرينة
وعدو وصديق وبغيره وبغيره وبغيره الباطل على من قاله كما يئامن كان قال عبد الله بن صالح ثنا الليث بن سعد عن ابن عجلان عن
ابن شهاب ان معاذ بن جبل كان يقول في مجلسه كل يوم فلما يخطئه ان يقول لك الله كبر فسطح ذلك المرتابون ان وراءكم فستأ
يكثروا المال وينتم في القرآن حتى يقرأه المؤمن والمناق والمراة والصبي السرد والامر في سلك اخرهم ان يقول قرأت القرآن فما اظن

الى الصلح بين الطائفتين في الدماء فقال وان طائفتين من المؤمنين اقتتلوا فاصالحى بينهما وندب الزوجين الى الصلح عند التنازع في حقهما فقال وان امرأة خافت من بعلها فشوقا او اعراضا فلا جناح عليهما ان يتصالحا بينهما صلحا والصلح خير وقال تعالى لا خير في كثير من نجواهم الا من امر بصدقة او معروف او اصلاح بين الناس صلح الله عليه وسلم بين بني عمرو بن عوف بما وقع بينهم ولما تنازع كعب بن مالك وابن ابي حذاف في ديرة ابن ابي حذاف صلح الله عليه وسلم وان استوفى من دين كعب الشطر غير بقضاء الشطر وقال لرجلين اختصما عنده اذهبا فاقسمته ثم توخيا الحق شتم اسمهما فله لئلا كل منك صاحبه وقال من كانت عنده مظنة لاختيه من عرض او شئ فليتحلله منه ايئى قبل ان لا يكون دينار ولا درهم وان كان له عمل صالح اخذ منه بقدر مظنته وان لم يكن له حسنات اخذ من سيئات صاحبه فحل عليه وتجرى في دم العمد ان ياخذ اولياء القتل ما صوروا عليه ولما استشهد بدين عبد الله بن حرام الا نصبا على والد جابر وكان عليه دين فسال النبي صلى الله عليه وسلم غرامة ان يقبلوا ثم جأته ويحللوا اياه وقال عطاء بن ابي عباس انه كان لا يرى بأسا بالخارجة يعنى الصلح في الميراث وتسميت الخارجة لان الوارث يعطى ما يصالح عليه ويخرج نفسه من الميراث وتصوحت امرأة عبد الرحمن بن عوف من نهيها من ربع الثمن على ثمانين الفا **وقد روى** مسعر عن ابيه عن عمار قال قال عمر بن الخطاب حتى يصطلح فان فصل القضاء يحدث بين القوم الصغائر وقال عمر ايضا روى النخعي لعنه من يصطلح فانه اثم لصلح واقل للخيانة وقال عمر ايضا روى النخعي لصلح فان فصل القضاء يورث بينهم الشئان **وفصل** والحقوق نوعان حق الله وحق الادهي حق لا يدخل الصلح فيه كالحود والركنات والكفارات ونحوها وانما الصلح بين العبد وبين ربه في اقامته لا في اهلها وهذا لا يقبل بالحق واداب بلغت السلطان فلعن الله الشافع والمشفع وامحقوق الا ذميين ففيه تقبل الصلح والاستسقاط والمعاوضة صلحا والصلح العادل هو الذي امر الله به ورسوله صلى الله عليه وسلم والصلح بيننا بالعدل والصلح الجائر هو الظلم بعينه وكثير من الناس لا يعتمد العدل في الصلح بل يصطلحون ظالما جائرا فيصالح بين الغريمين على دين الطغيان من حق احدهما والصلح صلى الله عليه وآله وسلم صلح بين كعب بن عوف وعنه وصالح احد الصلح فامره ان ياخذ الشطر ويدع الشطر فكذلك لما عزم على طلاق سودة مرضيت بان غلب له ليلتها وتبقى على حقها من النفقة والكسوة فهذا احد الصلح فان الله سبحانه اباح للرجل ان يطلق زوجته ويستبدل بها غيرها فاذا مرضيت بترك بعض حقها واخذ بعضه وان يسكتها كان هذا من الصلح العادل وكذا ان ارشد الخصمين الله كانت بينهما الموارث بان يتوخيا الحق بحسب الامكان ثم يحلل كل منهما صاحبه وقد امر الله سبحانه بالاصلاح بين الطائفتين المستقرين او لان بعت احداها على الاخرى فحينئذ امر بقتال الباغية لا بالصلح فانها ظالمة ففي الاصلاح مع ظالمها هضم الحق الطائفة المظلمة وكثير من الظلمة المصلحين يصطلحون بين الظالم والظالم والظالم الضعيف المظلوم بما يرضى به القادر صاحب الجاه ويكون له فيه الخطو يكون الانحياز الخيف فيه على الضعيف ويظن انه قد اصلح ولا يمكن المظلوم من اخذ حقه وهذا ظلم بل يمكن المظلوم من استيفاء حقه ثم يطلب اليه برضا ان يترك بعض حقه بغير عاوبة لصاحب الجاه ولا يشتب بالاكراه للاخر بالمعاودة ونحوها **فصل** والصلح الذي يحل الحرام ويحرم الحلال كالصلح الذي يقضي خريم بضم حلال واحل بضم حرام وارقاق حرا ونقل نيب او لا عن محل العمل او كل ربا ادا سقاط واجب او تعطيل حرا وظلم ثالث وما اشبه ذلك فكل هذا صلح جائر مردود فالصلح الجائر بين المسلمين هو الذي يعتمد فيه رضوان الله سبحانه ورضى الخصمين فهذا احد الصلح واحقه وهو يعتمد العلم والعدل فيكون المصلح عالما بالواقعة عارفا بالواجب قاصدا للعدل في درجة هذا افضل من درجة الصائم القائم كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا انبشركم بافضل من درجة الصائم والقائم قالوا بل يا رسول الله قال صلاح ذات البين فان هدايات البين الخالفة اما في الاقل بخلق الشعر ولكن بخلق الدين وقد جاء في ان الصلح بين المؤمنين يوم القيمة وقد قال تعالى انما المؤمنون اخوة فالصلح بين

من ائمة القضاة
عليه السلام
قال في
الصلح العادل
والظلم بعينه
الصلح الجائر
والظلم بعينه
الصلح الجائر
والظلم بعينه

يتمن

فصل وقوله من ادعى حقاً فأبى وبينه فاضرب له امراً

لغيركم واتقوا الله علكم ترجعون **فصل وقوله من ادعى حقاً فأبى وبينه فاضرب له امراً** بنى اليه هذا من قوله العدا فان لم يكن قد نكح تحتها وبينته ثابتة فلو عمل عليه بالحكم بطل حقه فاذا اسأل مدعى الحق فيه فاجبت له ولا يقيد ذلك بثلاثة ايام بل بحسب الحاجة فان ظهر عاوده ومدا فضته الحاكم لم يضرب له امراً بل يفصل الحكومة فان ضرب هذا الامر لما كان لتمام العدا فاذا كان فيه البطل للعدل لموجب اليه الخصم **وقوله ولا يمنع قضاء قضيت به اليوم** فاجعت فيه رأيك وهديت فيه لرشدك ان تراجع فيه الحق فان الحق قديم ولا يبطله شئ ومراجعة الحق غير القادى في الباطل يريد انك اذا اجتهدت في حكمه ثم وقعت لك قرعة اخرى فلا يمنعك الاجتهاد الاول من اعادته فان الاجتهاد قد يتغير ولا يكون الاجتهاد الاول مانعاً من العمل بالثاني اذا ظهر انه الحق فان الحق اولى بالثبات لا قد قديم سابق على الباطل فان كان الاجتهاد الاول قد سبق الثاني والثاني هو الحق فهو اسبق من الاجتهاد الاول لا قد قديم سابق على ما سواه ولا يبطله وقوع الاجتهاد الاول على خلافه بل المرجع اليه اولى من القادى على الاجتهاد الاول قال عبد الله بن مسعود عن سمك بن الفضل عن وهب بن منبه عن الحكم بن مسعود الثقفي قال قضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في امرأة توفيت وتكرت زوجها وامها واخوها وامها واخوها وامها وامها عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الثالثة فقال له رجل انك لم تشرك بينهم عامك اذ اكد اقال عمر ذلك على ما قضينا يومئذ ومنه على ما قضينا اليوم فاخذ امير المؤمنين في كلا الاجتهادين بما ظهر له انه الحق ولم يمنع القضاء الاول من الرجوع الى الثاني ولم يقض الاول بالثبات فخرى اثمة الاسلام بعده على هذين الاصلين **وقوله والمسلمون عدل بعضهم على بعض** الاشارة عليه شهادة زور او حيلولة في حق او ظنيها في ولا او قرابة لما جعل الله سبحانه هذه الامة وسطا ليكونوا شهداء على الناس والوسط العدل الخيار كانوا عدل بعضهم على بعض الامن قام به ما نعم الله به من شهادة الزور فالزور بعد ذلك بشهادة او من جلد في حد لان الله سبحانه في قبول شهادته او شهادته وان يحضر الى نفسه نفعاً من الشبهة له كشهادة السيد لعقيقه بما له او شهادة العقيق لسيدة اذا كان في عياله او منقطعاً اليه يناله نفعه وكذلك شهادة القريب لقريبه لا تقبل صم النجاة وتقبل يد ونها هذا هو الصحيح وقد اختلف الفقهاء في ذلك فمنهم من جوز شهادة القريب لقريبه مطلقاً كالاجنبي ولم يجعل القرابة مانعة من الشهادة بحال كما يقول ابو محمد بن خزيمة وغيره من اهل الظاهر وهو لا يوجب بالعمومات التي لا تفرق بين اجنبي قريب وهو لا اسعد بالعمومات ومنعت طائفة شهادة الاصول للفرع والفرع للأصول خاصة وجوزت شهادة سائر الاقارب بعضهم لبعض هذا من مذهب الشافعي ومحمد وليس مع هؤلاء نص صحيح بل من واجبه الشافعي بان لا يثبت شهادة الاب لابنه لو كانت شهادة منه لنفسه لانه منه وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما فاطمة بضعة مني يريدني ما رايها ويريدني ما اذاها قالوا وكذلك بنو البنات فقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحسن ان ابني هذا سيد قال الشافعي فاذا شهد له فانهما يشهد لشيء منه قال وبنوه هم منه فكان يشهد لبعضه قالوا والشهادة تدباً للتهمة والوالد منهم في ولد فهو ظنين في قريته قالوا وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الاولاد انكم لتبينون وتجبون وانكم لم تر رجلاً من الله وفي اثر اخر الولد بمنزلة الجنحة قالوا وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان مالك لا يملك فاذا كان مال الابن لا يملكه فاذا شهد له الاب بمال كان قد شهد بنفسه قالوا وقد قال ابو عبيد شاجر عن معوية عن يزيد بن جهم عن سنان قال لزهري عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ظنين في ولا او قرابة ولا حيلولة قالوا وان بيننا من البعضية والجزئية ما يمنع قبول الشهادة كما منع من اعطاه من الزكوة ومن قبله بالولد وحده بقدره قالوا ولما لا يثبت له في ذمته دين عند جماعة من اهل العلم ولا يطالب به ولا يحبس من اجله قالوا وقد قال تعالى ليس على الاعرج حرج ولا على المريض حرج ولا على انفسكم ان تاكلوا من بيوتكم اوبى ان اباكم اوبى انما لكم وبيوتكم انما لكم ولم يذكر بيوت الابناء لانها داخل في بيوتهم انفسهم فاكثرت بذكرها واما الاولاد فليسوا اقرب من بيوتهم من ذكر في الآية قالوا وقد قال تعالى وجعلوا له من عباده جزءاً اي ولداً فالولد جزء فلا يقبل شهادة الرجل في جزئه قالوا وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم

ج

ان اطيب ما اكل الرجل من كسبه وان ولد من كسبه فكيف ينهد الرجل لكسبه قائلوا والانسان منهم في ولد مفتون به كما قال تعالى فما اسوا كبيرا
اولا ذكر فتنة فكيف تقبل شهادة المرء من قبل مفتوق تأبه والفتنة محل التهمة **فصل** قال الاخر من قال الله تعالى وما كان الله ليعضل
قوماً ما كانا زهدا هم حتى يبين لهم ما يتقون وقال تعالى وازلنا اليك الكتاب نبيا ناكل شئ وقد قال تعالى واشهد اخوتي عدل منك وقد قال تعالى
واستشهدوا واشهدوا من رجاكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان من ترضى من الشهادة وقال يا ايها الذين امنوا شهادتكم بينكم اذا حضركم
للموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم **ولا سريب** في حقه الابد والابناء والا قارب في هذا اللفظ كقول الاجانب وتناوها الجميع يتناول واحد
من اهل الامكن دعه ولم يستثن الله سبحانه ولا رسوله من ذلك ابا ولا ولدا ولا اخا ولا قرابة ولا اجمع المسلمين على استثناء احد من هؤلاء فتنزه الحق
باجلهم **وقد** ذكر عبد الرزاق عن ابى بكر بن ابي شبرة عن ابى الزناد عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه تجوز
شهادة الولد للوالد والولد للوالدة والاخ لاخته وعن عمر بن سيدي الزرق عن سعيد بن المسيب مثل هذا وقال به زهير ثنا يونس عن الزهري قال
لم يكن بينهم سلف المسلمين الصالحين في شهادة الولد للوالد والاخ لاخته ولا الزوج لامرأته ثم دخل الناس بعد ذلك فظنهم منهم
امل حلت البوالة على انما هم فركت شهادة من يهدا اذا كانت من قرابة وصار ذلك من الولد والوالدة والاخ والزوج والمرأة لم يهدا الا هو في
الحال الزمان وقال ابو عبيد حنبل في الحسن بن عازب عن جده شبيب بن خرققة قال كنت جالسا عند شريح فانه على بن كاهل وامرأة وضمت فشهدا
على بن كاهل وهو زوجها وشهد بها ابوها فاجاز شريح شهادتهما فقال اخضعهن ابوها وهذا زوجها فقال له شريح تعلم شيئا بشرح به شهادتهما
كل مسلم شهدا تدعائنه وقال عبد الرزاق ثنا سفيان بن عيينة عن شبيب بن خرققة قال سمعت شريحا اجاب امرأة شهادتها ابوها وزوجها فقال
له الرجل نذا ابوها وزوجها وقال شريح فمن شهد المرأة ابوها وزوجها وقال ابو بكر بن ابي شبرة ثنا شعبة عن ابن ابي عمير عن سليمان قال
شهدت لاهي عند ابى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فنفى شهادتي وقال عبد الرزاق ثنا معمر بن عبد الرحمن بن عبد الله الاضمر قال جاز عن
عبد العزيز شهادة الابن لابيه اذا كان عدلا **قالوا** اخذوا عن ابن عمر بن الخطاب وجميع السلف وشريح وعمر بن عبد العزيز وابو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم
يجوزون شهادة الابن لابيه والاب لابنه قال ابن حزم وهو يقول يا بن مغوية وعثمان بن اسحاق وداود وابو ثور المزني وابو سليمان
وجميع اصحابنا يعنى داود بن علي واصحابه وقد ذكر الزهري ان الذين ردوا شهادته الابن لابيه والاخ لاخته هم المتأخرون وان السلف الصالح لم يكونوا
يردون ما قالوا وما يحتكمروا على المنع فمدارها على شيئين احدهما البعضية التي بين الاب وابنه وانما توجب ان تكون شهادة اصلها الاخر شهادة لنفسه
وهذه حجة ضعيفة فان هذه البعضية لا توجب ان تكون كعضية في الاحكام لا في احكام الدنيا ولا في احكام الثواب والعقاب فلا يلزم وجوب شئ على
احدهما او تحريم وجوبه على الآخر وسخر به من حجة كونه بعضه ولا من وجوب الحق على احدهما وجوب على الآخر وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لا يجزى والار على ولد فلا يجزى عليه ولا يعاقب بذنبه ولا يثاب بحسناته ولا يجب عليه الزكوة ولا الحج بغنا الاخر ثم قد اجمع الناس على حجة بيعه عنه و
اجارته ومضايرته ومشاركته فلو امتنعت شهادته لم تكن حجة فيكون شاهد لنفسه لا تمتنع هذه العقوة اذ يجوز عاقر الها مع نفسه **فان**
قلتم هو من شهادته له بخلاف هذه العقوة فانه لا يتم فيها مع **قيل** هذا عود منكم للمأخذ الثاني وهو مأخذ التهمة فيقال التهمة
وحدوها مستقلة بالعلم سواء كان قريبا او اجنبيا كرهيب ان تهمة الانسان في صدقيه وعشيرته ومن بعضه موته ومحبتة اعظم من قنينة
في ابيه وابنه والوارثه شاهد بذلك وكثير من الناس يجازى صدقيه وعشيرته وذو ارحم اعظم ما يجازى اياه وابنه **فان قلتم** الاعتبار بالفتنة
وهي التي تنضب بخلاف الحكمة فانها لا تنتشر اوعدم انضباطها لا يمكن التعليل بما قيل هذا صحيح في الاوصاف التي شهد لها الشرع بالا اعتبارا وعلق
بها الاحكام دون مغالمة فاين على الشارح عدم قبول الشهادة بوصف الابو قول البنوق والاخوة والتابعون انما نظر والى التهمة في الوصف المتر في الحكم
فيجب تقليد الحكم به وجودا وعلما ولا تأخير بخصوص القرابة ولا عمومها بل قد توجب القرابة حيث لا تهمة وتوجب التهمة حيث لا قرابة والشارح
انما علق قبول الشهادة بالعدالة وكون الشاهد مرضيا وعلق عدم قبولها بالفسق ولم يعلق القبول والرد باجنبي ولا قرابة **قالوا** وما قولكم انتم

عن زهير بن ريسان
عن ابن ابي عمير

عن زهير بن ريسان
عن ابن ابي عمير

شهادتهم معه في تلك العقوبة فليس كذلك بل هو متمم معنى الحأابة ومع ذلك فلا يوجب ذلك ابطالها وهذا هو الباعث في عرض متى ولم يجاب له
 يبطل البيوع ولو جأ به بطل في قدر الحأابة ضلوق البطان بالثقة لا عظمتها **قالوا** واما قولنا صلى الله عليه وآله وسلم انت وما لك لا ييك فانه
 شهادة الا بركا ليه فان اكله ليس هو وما له لا ييك ولا يدل الحديث على قبول شهادة احد لها لا شر والذى دل عليه الحديث أكثر من اننا نعلم اننا لا نقول
 به بل عندهم ان مال الا برك حقيقة وحكما وان اكله لا يملك عليه منه شيء والذي لم يدل عليه الحديث حمل قوله اياه والذي دل عليه لم تقبلوا به
 ونحن نتلقى احاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلها بالقبول والتسليم ونستعملها في وجوبها ولودل قوله انت وما لك لا ييك
 على ان لا تقبل شهادة الولد لوالده ولا الوالد لولده وكذا اول ذهاب الى ذلك وما سبقه من تأليه فإين موضع الدلالة واللام في الحديث ليس كذلك
 قطعا واكثر ذكره يقول ولا الاباحة اذ لا ييك مال الابن لا ييه ولهذا فرق بعض السلف فقال لا تقبل شهادة الابن لا ييه ولا تقبل شهادة الاب لا ييه
 وهو اصل الروايتين عن الحسن والشعبي ونصر عليه احمد في رواية عنه ومن يقول هي الاباحة اسعد بالحديث ولا تعطلت فائدة وقد دلالة
 ولا يلزم من اباحة اخر ما شاء من ماله ان لا تقبل شهادة تراه بحال مع القطع او ظني انتفاء التهمة كما لو شهد بنكاح واحد او مالا لحقه به
 تهمة قالوا واما كون لا يعظم من زكوة ولا يقاد به ولا يحس به ولا يثبت الخ في ذمته دين ولا يحسب به فالاستدلال انما يكون بما ثبت بنحو واضح
 وليس بمعروف من ذلك فهذه مسائل نزاع لا مسائل اجماع ولو سلمت ثبوت الحكم فيما ادعى بعضهم ما لم يلزم منه عدم قبول شهادة احد لها لا شرحت
 تنفي التهمة ولا تلازم من قبول الشهادة وجريان القصاص وثبوت الدين له في ذمته لا عقلا ولا شرعا فان تلك الاحكام اقتضت بها الابوة التي تمنع
 من سوائه لا الجحيم فحده بوقادته منه وحسبه بدينه فان نصب ابوة فذلك وقبحه يكون في فطر الناس وماراه المسلمون حسنا فصر على
 حسن وماراه قبيحا فمن عند الله قيمه واما الشهادة فهي خبر يعتمد الصدوق والعدالة فاذا كان الخبر به صادقا مبررا في العدالة خبرتهم في الكفاية
 فليس قبول قوله قبيحا عند المسلمين ولا نافي للشرعية به خبر الخبر به وانما هو ما قالوا او الشريعة منها على تصديق الصادق وقبول خبره وتكرار كافي
 والتوقف في خبر الناس المتهم فهو لا يرد خطا ولا تقبل باطلا **قالوا** واما حديث عائشة فلو ثبت لم يكن فيه دليل فانه لا يبيد على عدم قبول
 شهادة المنهية في قرابة او ذى ولاية ونحن لا نقبل فيها فتر اذا ظهرت تهمة ثم منازعون لا يقولون بالحديث فانهم لا يردون شهادة كل قرابة
 والحديث ليس فيه تخصيص لقرابة الايراد بالمنع وانما فيه تعليق للمنع بتهمة القرابة والغيمة وصف التهمة وخصصته وصف القرابة بغير منها
 فكنا نحن اسعد بالحديث منك وبالله التوفيق وقد قال محمد بن الحكم ان اصحاب مالك يحجزون شهادة الاب والابن والابن والابن والابن والابن
 فلا ولا يحجزون شهادة من ان فلانا ناكله لان الذي يوكل لا ييمان عليه في شيء واما شهادة الاخ لا ييه فالحجج في حججهم وانما هو ان في القرضين
 من روايتي القسم عن مالك ان ان تكون في عياله وقال بعض المالكية لا تجوز الا على شرط ثم اختلف هؤلاء فقال بعضهم هو ان يكون مبررا في
 العدالة وقال بعضهم اذ لم تنله صلبته وقال الشهاب بن جعفر في السيد دون الكثير فان كان مبررا جاز في الكثير قال بعضهم تقبل مطلقا الا فيما
 خص فيه التهمة مثل ان يشهد له بما يكسب به الشاهد شيئا وجاها **والصحيح** انه تقبل شهادة الابن لا ييه والاب لا ييه كما لا ييه في ذمته فيمنع
 عليه اجماع فنه في المسئلة ثلاث روايات المنع والقبول فيا لا ييه فيه والتفريق بين شهادة الابن لا ييه فقبول وشهادة الاب لا ييه فلا تقبل
 واختار ابن المنذر القبول لا لا ييه واما شهادة احد على الآخر فصر الامام محمد على قبولها وقد دل عليه القرآن في قوله تعالى كونوا قرامين
 بالقسط فمدا والله ولوعا الفسكو والوالدين والاقرين وقد حكى بعض اصحاب احمد عنه رواية ثالثة انها لا تقبل قال صاحب الغفر ولم
 اجل في الجملة يعجز جامع الخلال خلافا عن احمد انها تقبل وقال بعض الشافعية لا تقبل شهادة الابن لا ييه وفيصا من لا حرق في قال
 لا يقتل بقتله ولا يحل بقرضه وهذا ايسر ضعيف جدا فان الحرق يقتل في صورة المنع تكون المستحق هو الدين وهذا السبقي اجنبه وتعميل
 على ان احتمال التهمة يبرر الولد والد لا يمنع قبول الشهادة ان شهادة الوارث ولو شجاعة يا مال وخبيث ومعلوم ان تطرق التهمة اليه مثل
 تطرقها الى الولد والوالد وكان لك شهادة الا بركين على ما بطلت ضرورة انها جائرة مع انفسها شهادة الام وميتو فخرها من الميراث ويحلها

وجه الزوج ولم تر هذه الشهادة باحتمال التهمة فتهامة الولد لوالده وعكسه بحيث لا تهمه هناك او بالقبول وهذا هو القول المنزى
 الله به وبالله التوفيق **فصل وقوله** لا يحرجكم عليه شهادة زور بعد ان على الزمرة الواحدة من شهادة الزور تستقل به الشهادة وقدر
 الله سبحانه في كتابه بين الاشراك وقول الزور وقال تعالى واجتنبوا قول الزور وخفاء الله غير مشركين به وفي الصحيحين ايضاً عن النبي صلى
 عليه وآله وسلم الا انبئكم باكبر اكباثر قلنا بلى يا رسول الله قال الشراك بالله ثم عقوبت الوالدين وكان منكثاً فليسثم قال لا وقول الزور
 الا وقول الزور فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت وفي الصحيحين عن انس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اكبر اكباثر الا شراك بالله و
 قتل النفس وعقوبت الوالدين وقول الزور ولا خلاف بين المسلمين ان شهادة الزور من الكباثر واختلف الفقهاء في الكذب في غير الشهادة هل
 من الضغائن او من الكباثر على قولين هما روايتان عن الامام احمد حاكم ابو الحسن في قامه واحج من محله من الكباثر بان الله سبحانه جعل في
 كتابه من صفات شر البرية وهم الكفار ولما افقر في لم يصف به الا كافر او منافقاً وجعل علم اهل النار وشعاعهم وجعل الصدق علم اهل الجنة
 وشعاعهم وفي الصحيحين حديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليكم بالصدق فانه يهدي الى البر وان البر يهدي الى
 الجنة وان الرجل ليصدق حتى يكتب عند الله صديقاً وياكم والكذب فان الكذب يهدي الى الفجور وان الفجور يهدي الى النار وان الرجل ليكذب
 حتى يكتب عند الله كذاباً وفي الصحيحين مرفوعاً ايضاً لما في ثلاث اذا حدثت كذب واذا وعد اخلف واذا اقرض خان وقال عمر بن الخطاب
 ابن ابي مليكة عن عائشة رضي الله عنها قالت ما كان خلق ايعض الى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من الكذب ولقد كان الرجل يكذب
 عنده الكذبة فما نزل في نفسه حتى يعلم انه قد احدث منها ثوبه وقال مروان الطاطري ثنا محمد بن مسلم ثنا ايوب عن ابن ابي مليكة عن عائشة
 قالت ما كان شيء ايعض الى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من الكذب وما جرب على احد كذباً فرجع اليه ما كان حتى يعرف منه ثوبه حتى
 حسن رواه الحاكم في المستدرک من طريق ابن وهب عن محمد بن مسلم عن ايوب عن ابن سيرين عن عائشة رضي الله عنها تدعى عبد الرزاق
 عن معمر عن موسى بن ابي شعبة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابطل شهادة رجل في كذبه كذبها وهو مرسل قد اجمع بها احد في احد
 الروايتين عنه وقال قيس بن ابي حازم سمعت ابا بكر الصديق رضي الله عنه يقول ياكم والكذب فان الكذب عجايب لا يمان بها موقوفاً
 ومرفوعاً وفي شعبة عن سلمة بن كهيل عن مصعب بن سعد عن ابيه قال قال المسلم يطعم على كل طبيعة غير اخيانه والكذب ويركفوعاً ايضاً
 وفي المسند والترمذي من حديث خريم بن فاتك الاسدي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلح الصبي فلما انصرف قام قائماً
 قال عدلت شهادة الزور الشراك بالله ثلاث مرات ثم تلا هذه الآية واجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وخفاء الله غير مشركين
 به وفي المسند من حديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يذنب في الساعة تسليماً واحدة وفشوا التجارة حتى تبار
 المرأة زوجهما على التجارة وقطع الاحرام وشهادة الزور وكتمان شهادة الحق وقال الحسن بن زياد اللؤلؤي ثنا ابو حنيفة قال كنا عند عمار بن
 دثار فقدم اليه رجلان فادعى احدهما على الاخر ما لا يخفى المدعى عليه فضاله البينة فجاء رجل فشهد عليه فقال المشهود عليه لا والله
 الذي لا اله الا هو ما شهد على حق وما كتمت له الا مرأياً ما لا يخفى هذه الزلة فانه ضل هذا المحقق كان في قلبه على وكان محارباً متكثراً فاستمر
 جالساً ثم قال ياذا الرجل سمعت ابن عمر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لما تبار على الناس من شتيب الولدان
 وقضهم الحوامل ما في بطونهم واضرب الطير ما في ابطونهم واضربهم ما في بطونهم من شدة ذلك اليوم ولا ذنب عليها وان شاهد الزور كالتقارقره
 على الارض حتى يقدرب في النار فان كنت شهدت بحق فائق الله واقم على شهادتك وان كنت شهدت بباطل فائق الله وعظما اساء
 اخبر من ذلك الباب قال عبد الملك بن عمار كنت في مجلس عمار بن دينار وهو في قضائه حتى تقدم اليه رجلان فادعى احدهما على الاخر فقال
 فانكرو فقال لك بينة فقال نعم ادع فلانا فقال المدعى عليه انا لله وانا اليه راجعون والله ان شهد على ابي محمد بن مروان سألني عنه
 لا كيتبه فلما جاء الشاهد قال عمار بن دينار حدثني عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الطير لتضرب بمن اقربها

له الطائفة من الكباثر
 من ضغائنهم وقريب

ج
 في كتابه ما لا يمان بها
 مصرع من القرآن
 والفقير

سكلام

وتقدت ما في حواصلها وشركه اذ نجاها من حول يوم القيمة وان شأها الزور لا تقاقد ما على الارض حتى يقذف به في النار ثم قال الرجل
 بما تمهد قال كنت اشهدت على شهادة وقد سميت بالاصم فأتذكرها فانصرف ولم يشهد عليه بشئ ورواه ابو يعلى الموصلي في مسنده فقال ثنا محمد
 بكنا ثنا اضر عن ابو علي قال كنت عند حمار بن دثار فاختصم اليه رجلان فشهد على احدهما شاهد فقال الرجل لقد شهد على يزور لئن
 سئلت عنه ليركبن وكان حمارب متكئا فجلس ثم قال سمعت عبد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تزول قدمي
 شاهد الزور من مكانها حتى يوجب الله له النار وللحديث طرق الى حمارب **فصل** واقوى الاسباب في رد الشهادة والغتيا والرواية الكاذبة
 فساد في نفس الة الشهادة والغتيا والرواية فهو ثبات الشهادة الاعبر على رقية الهلال وشهادة الاصم التي لا يسمع على اقرار المقر فان اللسان الكاذب
 بمنزلة العضو المكسور لا يقبل بفعله بل هو شرمه فشهد ما في المرء لسا كاذوب ولهذا يجعل الله سبحانه شعار الكاذب عليه يوم القيمة وشعار الحق
 على رسول الله صلى الله عليه وآله والكذب له تأنيذ عجب في سواد الوجه ويسوء برقامن المقت يراه كل صادق فسادا فسادا في وجهه يتأكد عليه من
 له عينان والصادق يزرقه الله حلاوة ومها بة فمرواها بواجبه والكاذب يزرقه محانة ومقتا فمن رآه مقتدا واحقرة وبالله التوفيق
فصل وقول امير المؤمنين رضي الله عنه في كتابه وحواله في جمل المراد به القاذف اذا حاد للقدف لم تقبل شهادته بعد ذلك وهذا
 متفق عليه بين الامة قبل التوبة والقرآن رضي فيه واما اذا تاب فمقبول شهادته قولان مشهوران للعلماء أحدهما لا تقبل وهو قول ابو حنيفة
 واحصا به واهل العراق والثاني تقبل وهو قول الشافعي واحمد ومالك وقال ابو جريح عن عطاء الخراساني عن ابراهيم بن شهادة الفاسق لا
 تجوز وإن تاب وقال القاضي السمعيل ثنا ابو الوليد ثنا قيس عن سالم عن قيس بن عاصم قال كان ابو بكر اذا اتاه رجل يشهد قال أشهد
 غيره فان المسلمين قد تشقوني وهذا ثابت عن حماد وعكرمة والحسن ومسروق والشعب في احاد الروايتين عنهم وهو قول **شريح** **واحد**
 ارجب هذا القول بان الله سبحانه ابد المنع من قبول شهادتهم بقوله ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً وحكم عليهم بالعسوق ثم استثنى التائبين
 من الفاسقين وفي المنع من قبول الشهادة على اطلاقه وتأنيده قالوا وقد روى ابو جعفر الرازي عن آدم بن خالد عن عمر بن شعيب عن ابيه
 عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا محدود في الاسلام ولا محدودة ولا ذي غم على اخيه ولا
 طريقه ورواه ابن ماجه من طريق حماد بن اوطاة عن عمر ورواه البيهقي من طريق المشي بن الصبيح عن عمرو قالوا وروى يزيد بن
 ابي زياد الدمشقي عن الزهري عن عروة عن عائشة ترخصه لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا محدود ولا ذي غم على اخيه ولا عور عليه
 شهادة زور ولا ظنين في ولاه وقرأ أبو وروى عن سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صر سدا قالوا لان المنع من قبول شهادته
 جعل من عام عقوبته وهذا لا يثبت المنع الا بعد الحد فلو قذف ولم يجد له ثم شهدته ومعلوم ان الحد انما اذنه طهره ونقض عنه اثم القذف ان
 رخصه فهو بعد الحد خير منه قبله ومع هذا فانما ترشده بعد الحد فمما من عام عقوبته وحده وما كان من الحد ودولوا منها فانه لا يقبل التوبة و
 هذه الروايات القاذف لم تنع عقوبته اقامة الحد عليه فكل ذلك شهادة وقال سعيد بن جبير تقبل توبته فيما بينه وبين الله من العذاب العظيم ولا تقبل
 شهادته وقال شريح لا تجوز شهادته ابداً وتوبته فيما بينه وبينه **وسر المسئلة** ان رده شهادته جعل عقوبته هذا الذنب فلا يقبل على حال
 الاخرين واللفظ للشافعي واقتنا في سياق الكلام على اول الكلام واخره في جميع ما يذهب اليه اهل الفقه لان يفرق بين ذلك واما انما يعينية
 قال سمعت الزهري يقول نعم اهل العراق ان شهادة المحرور لا تجوز واشهد لا خبر في فلان ان ابن عمر قال لا يكره ان تقبل شهادتك قال سفيان
 ثبت اسم الذي حدث الزهري فلما قمنا سالت من حضر فقال لي عمر بن قيس هو سعيد بن المسيب فقلت لسفيان فهل تسكتك فيما قال قال لا اكره
 سعيد غير منك قال الشافعي وكثير ما سمعته يحدث فيسعد سعيد او كثيرا ما سمعته يقول عن سعيد انشاء الله واخره في من اتق بعض اهل المدن
 عن ابن شهاب عن ابن المسيب ان عمر اجماله الثلاثة استتابهم فخرج اثنان فقبل شهادتهما واى ابو بكر ان يرحم فممن شهدته ورواه سليمان بن كثير
 عن الزهري عن ابن المسيب ان عمر قال لا يكره وشبل وناضر من قارب منكرو قبلت شهادته وقال عبد الرزاق شايع بن مسلم عن ابراهيم بن مسيرة

ج

عن ابن السيبان عن عبد الله بن محمد بن علي المغيرة ثوبوا لقبيل شهادته فمات منهم اثنا عشر وبنو بكره ان بنو بكره فقال عمر لا يقبل شهادته
قالوا بالاستثناء عائد على جميع ما تقدم سوى الحد فان المسلمين مجمعون على انه لا يسقط عن القاذف بالتوبة وقد قال امية اللغة ان الاستثناء لا يرفع
لما تقدمه كله قال ابو عبيد في كتاب القضاء وجماعة اهل الحجاز ومكة على قول شهادته وانما اهل العراق فباحون بالقبول الاول ولا يقبل ابدًا
وكلا الفريقين انما اتوا بالقرآن فيما يرى والذين لا يقبلونها يدينون الى ان المعنى انقطع من عند قوله ولا تقبلوا ليم شهادة ابدًا انما استأنف فقال
واولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا فجعلوا الاستثناء من الفسق خاصة دون الشهادة وامام الاخر فثبتا ولو ان الكلام يتم ببعضه بعضا على نسق
واحد فقال ولا تقبلوا ليم شهادة ابدًا واولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا فانقطع الاستثناء كل ما كان قبله قال ابو عبيد وهذا عندكم
هو القول المعقول ببلان من قال بذكره وهو اصح في النظر ولا يكون القول بالشئ اكثر من الفعل وليس يختلف المسلمون في الزاني للجلاذ انما يقبل
اذا تاب **قالوا** واما ما ذكره عن ابن عباس فقد قال الشافعي بلغني عن ابن عباس انه كان يحذر شهادة القاذف اذا تاب وقال علي بن ابي حمزة عن
في قوله تعالى ولا تقبلوا ليم شهادة ابدًا ثم قال الا الذين تابوا فمن تاب اصله فشهداته في كتاب الله تقبل وقال شريك عن ابن عباس عن
الشعبي يقبل لله توبته ولا يقبلون شهادته وقال مطرف عنه اذا فرغ من خبره فأكذب نفسه ورجع عن قوله قبلت شهادته قالوا واما ذلك الاثنا
التي رويها ففيها ضعف فان اعمين ابو فائد غير معروف ورواه عن غيرهما ثقات وضعفاء والثقات لم يذكر احد منهم او جملوه في حديث
واما ذكر الضعفاء كالمثنى في الصحيح وادوم والحليج وحديث عائشة فيه يزيد وهو ضعيف ولو وصحت الاحاديث لحلت على غير الثابت في الثابت
من التوبة كن لا ذنب له وقد قبل شهادته بعد التوبة عن ابن عباس ولا يعلمها في الصحابة مخالف قالوا اعظم موافق الشهادة الكفر والسحر و
القتل وعقوق الوالدين والربا ولو تاب من هذه الاشياء قبلت شهادته اتفاقا قال الثابت من القذف او بالقبول قالوا وارجانية قتله من قذفه
قالوا والمحدث يد راعنه عقوبة الاخرة وهو طهرة له فان الحد ودطهرة لا علمها فكيف تقبل شهادته اذا لم يظهر بالحد ويرد اظهر ما يكون قوله بالحد
والتوبة قد يظهر طهرًا كما ملأ قالوا وارج الشهادة بالقذف انما هو مستند الى العلة التي ذكرها الله عقيب هذا الحكم وهي الفسق وقد ارتفع الفسق
بالتوبة وهو سبب الرجوع فوجب ارتفاع ما ترتب عليه وهو المنع قالوا والقاذف فاسق بقذفه حد اولم يحذف فكيف تقبل شهادته في حال فسقه وتوب
شهادته بعد زوال فسقه قالوا ولا عهد لنا في الشرعيتين بن واحد بلا ثياب منه ويبقى اثره المترتب عليه من رج الشهادة وهل هذا الاخلال
المعهود منها اذ خلافت قوله صلى الله عليه وآله وسلم التائب من الذنب كمن لا ذنب له وعند هذا فيقال توبته من القذف تنزله منزلة من لم
يقذف فوجب قبول شهادته او كما قالوا **قال المانعون القذف** متضمن للجناية على حق الله وحق الادعي وهو من او كبرائم فاسق تليظ
النزور والشهادة من اقرب اسباب الرجوع اليه من ايلام القلب التكاية في النفس وهو عزل كولا يترسانه الذي استطال به على عرض اخيه و
ابطال طائفة عقوبة في حق الجناية فان الجناية تحصلت بلسانه فكان اول بالعقوبة فيه وقد راي الشارح قد اعتبر من اجتمعت قطع يد بالسارق
فانه حد شروع في حق الجناية ولا ينقص هذا بانه لا يحمل عقوبة الزاني بقطع العضو الذي جنى لوجه احرها انه عضو مخفى مستور لا تراه العيون
فلا يحصل الاعتراف للقضوي من الحد بقطعه الثاني ان ذلك يقتضي ابطال الالات التناسل انقطاع النوع الانساني الثالث ان لذة البدن جميع
بالزنا كذمة العضو المخصوص الذي نال القذف من اللذة العامة ليس مثل ما نال الفرج ولهذا كان حد الحر على جميع البدن الرابع ان قطع هذا
العضو مفقود الى الهلاك وغير الحصن لا يستوجب جرميته الهلاك والحصن انما ياسب جرميته اشنع القتل ولا يناسبها قطع بعض اعضائه
فاخرقا قالوا واما قبول شهادته قبل الحد ورجحها بعد هذا التقدم ان الشهادة جعل من تمام الحد ومكناة فهو الصفة والتمتة للحد فلا يتقدم
عليه ولا زقامة الحد عليه يتقرر حاله عند الناس قتل حر منه وهو قبل اقامة الحد قالوا المحرمة غير ممتكها قالوا واما الثابت من الزنا والكفر
والقتل فانما قبلنا شهادته لان ذنبا كان نتيجة النفس وقيل لا بخلاف مسئلتنا فانما قد يتيان ردها من تيمم الحد فافترقا **قال لقائلون**
تقليظ الزجر لا ضابط له وقد حصلت مصلحة الزجر بالحد وكذلك سائر الجرائم جعل الشارع مصلحة الزجر عليه بالحد والا فلا تطلق نساؤه ولا

لكن كذا في اصول الفقه
مقتضاها والله اعلم

ج

الاولى في الامكان وجعل النشأة الاولى اصلاً والثانية فرعاً عليها وقاس حجة الاموات بعد الموت على حجة الارض بعد موتها بالبنات وقاس
الحق المجربين الذي انكروا اعداءه على خلق السموات والارض وحله من قياسه على ما جعل قياس النشأة الثانية على اعداءه على ما قاس الاول قاس
الحق بعد الموت على البقظة بعد النوم وتدريب الامثال وصرفها في الانواع المختلفة وكلها اقيسة عقلية يدبته بالعبادة على احكام الشئ
حكم مثله فان الامثال كلها قياسات يعلم منها حكم الممثل من الممثل به وقد اشتمل القرآن على بضعة واربعين مثلاً تضمن تشبيه الشئ بغيره
والتسوية بينهما في الحكم وقال تعالى وتلك الامثال نضرب للناس ما يعقلها الا العالمون فالقياس في ضرب الامثال من خاصية العقل وقد جعل
الله في فطر الناس وعقولهم التسوية بين المتماثلين وانكار التفريق بينهما او الفرق بين المختلفين وانكار الحكم بينهما قالوا ومدار الاستدلال جميعه على
التسوية بين المتماثلين والفرق بين المختلفين فانه ما استدل به معين على معين او بعين على عام او بعين على معين او بعين على عام فذلك الدية
هي حجة صروب الاستدلال فالاستدلال بالمعين على المعين هو الاستدلال بالملزوم على لازمه فكل ملزوم دليل على لازمه فان كان التلازم
من الجانبين كان كل منهما دليل على الآخر ومدلوله وهذا النوع ثلاثة اقسام **احدها** الاستدلال بالموثوق على الاثر **والثاني** الاستدلال
بالاثر على الموثوق **والثالث** الاستدلال باحد الاثرين على الآخر قالوا الاستدلال بالثاني على المحقق والثاني كالاستدلال بالحرق على النار
والثالث كالاستدلال بالحرق على الدخان وقد ايد ذلك على التلازم والتسوية بين المتماثلين هو الاستدلال بثبوت احد الاثرين على الآخر وقاس
الفرق هو استدلال بانتفاء احد الاثرين على انتفاء الآخر او بانتفاء الاثرين على انتفاء ملزومه فلو جاز التفريق بين المتماثلين لاستدلوا على اشتراك
وغلقت ابواب الاستدلال بالمعين على العام فلا يترك الاستدلال بالتسوية بين المتماثلين اذ لو جاز الفرق لما كان هذا المعين دليل على الآخر كما
المشترك بين الاثرين ومن هذا اداة القرآن بتعذيب المعينين الذين عذبهم على تكذيب رسوله وعصيان امره على ان هذا الحكم عام شامل على
سلك سبيلهم وانصف بصفتهم وهو سبحانه قد نبه عباده على نفس هذا الاستدلال وتعدية هذا الخصوص الى العموم كما قال تعالى عقيب اخبارك
من عقوبات الامم المكة لرسولهم وما حل بهم اكفاركم خير من ان انكم امم كافرين في الزيادة في بعض تعدية الحكم الى من عد المذكون
بعوم العلة والافلو لم يكن حكم الشئ حكم مثله لما الرمت التعدية ولا تمت الحجة ومثل هذا قوله تعالى عقيب اخبارك عن عقوبة قوم عاد
حين راوا العارض في السماء فقالوا هذا عارض مطر فقال تعالى بل هو ما استعجلتم به ريح فيها عذاب اليوم تدرك كل شئ باصرها فاصبر الى الاثر
الاسما كنتم كمن لا يخبر القوم بالحج من ثم قال ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وجعلنا لهم سمعاً وابصاراً واغفلة فافهم سمعهم ولا ابصارهم
ولا اغفلةم من شئ اذا كانوا يحجون بآيات الله وحقاً في صومك انوابهم يستهزئون فتأمل قوله ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه كيف تخذل المعين
حكمهم حكمهم وانما اذا كنا قد اهلكناهم بعصية رسلنا ولم يدع عنهم ما مكناهم فيه من اسباب العيش وانتم كذلك تشقون بين المتماثلين
ان هذا بعض عدل الله بعباده ومن ذلك قوله تعالى اف لم يسير في الارض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم ودر الله عليهم لملكاً ف
امثالها فاحذر ان حكم الشئ حكم مثله وكذلك كل موضع امر الله سبحانه فيه بالسيرة في الارض سواء كان السيرة المحسنة على الاقدام والذات السيرة
المعنى بالتفكر والاعتبار وكان اللفظ يعمها وهو الصواب فانه يدل على الاعتبار والحذر ان يحل بالخاطئين ما حل بالصابرين ولهذا امر سبحانه
اولى الابصار بالاعتبار ما حل بالمكنين بين وكذا ان حكم النظير حكم نظيره حتى قبل العقول منه اليه لما حصل الاعتبار وقيل نفي الله سبحانه عن
حكمه وحكمته التسوية بين المختلفين في الحكم فقال تعالى افجعل المسلمين كالمجرمين ما لكم كيف تحكمون فاحذر ان هذا حكم باطل في اللفظ
والعقول لا يتلوق نسبت اليه سبحانه وقال تعالى احسب الذين اجترحوا السيئات ان يحضرهم كذا الذين امنوا واصلوا الصلوات سوا عظام
وماتهم ساء ما يحكمون وقال تعالى امر جعل الذين امنوا واصلوا الصلوات كالمفسدين في الارض امر جعل المؤمنين كالمجرمين كيف ذكر
العقول ونبي الفطر بما اوجع فيها من اعطاء النظير حكم نظيره وعدم التسوية بين الشئ ومخالفة في الحكم وكل هذا من الميزان الذي انزل الله
مع كتابه وجعله قرينة ووزيرة فقال تعالى الذي انزل الكتاب بالحق والميزان وقال لقد ارسلنا رسلنا بالبينات وانزلنا معهم الكتاب

لما في ما هو من قوله
او بعين على معين او بعين على عام او بعين على معين او بعين على عام
فذلك الدية هي حجة صروب الاستدلال
فانما استدل به معين على معين او بعين على عام او بعين على معين او بعين على عام
فذلك الدية هي حجة صروب الاستدلال

ج

وللميزان ليقوم الناس بالقسط وقال تعالى الرحمن علم القرآن هذا الكتاب ثم قال ولله الميزان والميزان يراه به العدل
والآلة التي يعرف بها العدل وما يفاده والقياس العجيب هو للميزان فالا على تسميته بالاسم الذي سماه الله به فانه يدل على العدل وهو اسم
مدح واجب على كل واحد في كل حال بحسب الامكان بخلاف اسم القياس فانه ينقسم الى حق وباطل ومدح ومذموم ولهذا المعنى في القرآن
مدح ولا فقه ولا ازمه ولا التبرع عنه فانه مورد تقدير العجيب وفاسل **الصحيح** هو الميزان الذي انزل مع كتابه **والفاسل** ايضا
كقياس الذين قاسوا البسم على الراي جامع ما يشتركان فيه من التراضي بالعاوضة المالية وقياس الذين قاسوا الميمنة على الذكي وجوا
اكلها جامع ما يشتركان فيه من اذواق الروح هذا بسبب من الامميين وهذا بفعل الله ولقد ايجز في كلام السلف ذم القياس لندليس
من الذين وغد في كلامهم استعماله والاستدلال به وهذا حق وكاسديينه انشاء الله تعالى **والاقيسة** المستعمله
الاستدلال ثلاثه قياس علة وقياس كالة وقياس شبه وقد وردت كلها في القرآن فاما **قياس العلة** فقد جاء في كتاب الله عز
وجل في مواضع منها قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون فاجبر تعالى ان عيسى نظيره في التكوين
بجامع ما يشتركان فيه من العفة الذي تعلق به وجود سائر المخلوقات وهو عجزها طوعا ومشيقته وتكوينه فكيف يستنكر وجود عيسى من غير
اب من يقرب وجود آدم من غير اب ولا امر ووجوه هو من غير امر فادع وعيسى نظير ان جميع المعنى الذي يصح تعليل الاجاد والخلق به
وقتها قوله تعالى فدخلت من قبلكم سنان فسيروا في الارض فانظروا كيف كان عاقبة للذين بين اي قد كان من قبلكم اسم مثلكم فانظروا
الى عواقبهم السيئة واعلموا ان سبب ذلك ما كان من تكذيبهم بايات الله ورسوله وهم الاصل وانتم الفرع والعلة الجامعة التمكن بين
الحكم الهلاك ومنها قوله تعالى المزمع واكرم اهلكنا من قبلهم من قرن منكم في الارض ما لم تكن لكم وارسلنا السماء عليهم مدررا وجعلنا
الانهار تجري من تحته فاهلكناهم بربوبهم وانما من بعدهم قرنا اخرين فذكر سبحانه اهلاك من قبلنا من القرون وبيّن ان ذلك كان
لمعنى القياس هو ذنبهم فهم الاصل وبخلاف الفرع والذنب العلة الجامعة والحكم الهلاك فهذا محض قياس العلة وقد اكد به سبحانه بعض
من الاولى وهو ان من قبلنا كانوا اقوى منا فلم تدفع عنهم قوتهم وشدهم ما حل بهم ومنه قوله تعالى كالذين من قبلكم كانوا اشد منكم
قوة واكثر اموالا واولادافاستمتعوا بخلافهم فاستمتعوا بخلافهم فاستمتعوا بخلافهم وخضعوا لذي خاضوا واولئك
اعمالهم في الدنيا والاخرة واولئك هم الخاسرون وقد اختلف في محل هذا الكاف وما يتعلق به فقيل هو رفع خبر صبت لحدوف اي انتم
كالذين من قبلكم وقيل نصب بفعل محذوف تقديره فعلكم كفعل الذين من قبلكم والتشبيه على هذين القولين في اعمال الذين من قبل
وقيل في التشبيه في العذاب ثم قيل العامل محذوف اي لعنهم وعد بهم كلعن الذين من قبل وقيل بل العامل ما تقدم اي وعد الله التنا
كوع الذين من قبلكم ولعنهم كالعنهم ولم يعد عذاب مقيد بالعذاب لكن لهم وللصواب انه سبحانه اخطهم بهم الوعيد سببهم فيه
كما نسا واولي الاعمال وكونهم كانوا اشد منهم قوة واكثر اموالا واولادافاخر غير صغر خلق الحكم بالوصف الجامع المؤثر والمعنى الوصف
ثم نبه على ان مشاركتهم في الاعمال اقتضت مشاركتهم في الجزاء فقال فاستمتعوا بخلافهم فاستمتعوا بخلافهم استمتع الذين من
قبلكم بخلافهم وخضعوا لذي خاضوا فهذه هي العلة المؤثرة والوصف الجامع وقوله اولئك حطت اعمالهم هو الحكم والذين من قبلهم
الاصل والمخاطبة الفرع قال عبد الرزاق في تفسيره انا مع عن الحسن في قوله فاستمتعوا بخلافهم قال بن منهم ويرى عن ابي هريرة
وقال ابن عباس استمتعوا بنصيبهم من الاخرة في الدنيا وقال اخرون بنصيبهم من الدنيا وحقيقة الامران الخلاق هو النصيب
والخطا كانه الذي خلق الانسان وقوله كما يقال فتم له ونصيبه التي نصيب له اي اثبت وخطا ذلك فقل له اي قطع ومنه
قوله تعالى وماله في الاخرة من خلاق وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم اغنايكم في الدنيا من لا خلاق له في الاخرة والاش
تناول ما ذكره السلف كله فانه سبحانه قال كانوا اشد منكم قوة فبتلك القوة التي كانت فيهم كانوا يستطيعون ان يعملوا الدنيا والاخرة

له من يفتقره وسطا واودع الشرايى من يفتقره
ج

الاصنام من الاعضاء التي ختمها اليدين كما هي صور عاظمة عن حقاقتها او صفاتها لان الخلق المرام المختص بالرجل هو مشيها وهو معد في هذه الرجل والمعنى المختص باليد هو بطشها وهو معد في هذه اليد والمراد بالعين البصارتها وهو معد في هذه العين ومن لا ينسبها وهو معد فيهما والصواب في ذلك كله ثابتة موجبة وكلها فارغة خالية عن الاوصاف والمعاني فاستوفوا وحقها وعدتها وعن اكله من ضر لقياس الشبه الخالي عن العلة المؤثرة والوصف المقتضى للحكم والله اعلم **فصل** ومن هذا ما وقع في القرآن من الامثال التي لا يعقلها الا العالمون فانها تشبه شئ بشئ في حكمه وتقريب المعقول من الحسوس وواحد المحسوس من الاخر واعتبار احدهما بالآخر **كقوله تعالى** في حق المنافقين مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فلما اضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون صم بكبر عما فيهم من الحق او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت الى قوله ان الله على كل شئ قدير فخصب للناس اثنين بحسب اوصافهم مثل ما نارا ومثلا ما نارا في النار والماء من الاضاءة والاشراق والحلوة فان النار صادقة النية والماء صادقة الريق وقد جعل الله سبحانه الوحي الذي انزل من السماء متضمنا لحقوة القلوب واستنارة احوالها واولها اسماءها روحا ونورا وجعل قابلية احوالها في النور من لم يرهم بها اسما مواتا في الظلمات واخبر عن حال المنافقين بالنسبة الى مظهر من الوحي وانهم بانزلة من استوقد نارا المتقن له وينتفع بها وهذا لانهم دخلوا في الاسلام فاستضاءوا به وانتفعوا به وامرنا به وخالفوا المسلمين ولكن لما لم يكن لصحبة هم مادة من قلوبهم من نور الاسلام طغى عنهم وذهب الله بنورهم ولم يقل بنارهم فان النار فيها الاضاءة والاشراق فذهب الله بما فيها من الاضاءة والبقع عليهم ما فيها من الاشراق وتركهم في ظلمات لا يبصرون فصار حال من البصر ثم عجز عن انكره دخل في الاسلام ثم فارق قلبه فهو لا يرجع اليه ولهذا قال فيهم لا يبصرون ثم ذكر حالهم بالنسبة الى المثال الداعي فشبهم بهم يا احباب صيب وهو المطر الذي يصبوب اي ينزل من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق فان ضعف بصائرهم وعقولهم اشتدت عليهم زواج القرآن وعيده وتهديده واوامره ونواهييه وخطابه الذي يشبه الصواعق فحالهم كحال من اصاب به مطر فيه ظلمة ورعد وبرق فظلم بضعفه وخوفه جعل اصبعيه في اذنيه وعض عينيه خشية من صاعقه تصيبه وقد شاهدنا نحن وغيرنا كثيرا من مخايب تلاميذ الجهمية والمبشرين اذا سمعوا شيئا من آيات الصفات واحاديث الصفات النافية لبدنهم رايتهم عنهم ما عجزت عن وصفهم مستنفرة فرت من فسوة وتقول يخشونهم سدا وعنادا هذا الباب اقر اشيا غير هذا وترى قلوبهم مولية وهم يحسون ثقل معرفة الرب سبحانه وتعالى واسما وصفاته على عقولهم وقلوبهم وكن لك المشركون على اختلاف شركهم اذا جردوا التوحيد وتليت عليهم النصيحة المبطلات لشركهم انما نزلت قلوبهم وثقلت عليهم ولو وجب السبيل الى سدا انهم لفعلوا وكن لك بخلاف احوال اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا سمعوا انصوح الشناعة على الخلفاء الراشدين وصحابته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك عليهم حل وانكرت قلوبهم وهذا اكله شبه ظاهر ومثل يحقق من اخوانهم من المنافقين في المثل الذي نرى به الله لهم بالماء فانهم لما انشأ قلوبهم تشابهت احوالهم **فصل** وقد ذكر الله المثلين الماء والنار في سورة الرعد وتكون في حق المؤمنين فقال تعالى انزل من السماء ماء فسال اودية بقدرها فاحمل السيل زبدا رابيا وما توقدون عليه في النار لئلا تنبت حلية او متاعا زيدا مثله كن لك يضرب الله الحق فاما الزبد فينزعجا واما ما ينفع الناس فيمكت في الارض كن لك يضرب الله الامثال تشبه الوحي الذي انزله لحقوة القلوب والاسماء والالوان بالماء الذي انزله لحقوة الارض بالنبات وشبه القلوب بالادوية فقلب كبير يسمي صلا عظيما كواكب كبير يسمي ماء كثير وقلب صغير انما يسمي بحسبه كالوادى الصغير فسال اودية بقدرها واحتملت قلوب من الهدى والعدا بقدرها وكما ان السيل اذا خالط الارض ومزج عليها اجعل غشاء وزبدان كن لك الحق والعدل اذا خالط العيوب انما هو ما فيها من الشهوات والنقص ما تليق لها كوين منها كما يذير الدمار وقت يشربه من البدن اصلاحه فيذكر رجلا شامرا به رطوبتي من نساء ونفوس الرءا واذ ان سرها لم يذهب بها فانه لا يجتمعها ولا يسكنها وهكذا يضرب الله الحق والباطل ثم ذكر ان مثل الماء الحق والعدل اذا خالط العيوب انما هو ما فيها من الشهوات والنقص ما تليق لها كوين منها كما يذير الدمار وقت يشربه من البدن اصلاحه فيذكر رجلا شامرا به رطوبتي من نساء ونفوس الرءا واذ ان سرها لم يذهب بها فانه لا يجتمعها ولا يسكنها وهكذا يضرب الله

الحج

والفضة والنحاس الحديد فخرجه النار وقيرة وتفصله عن الجوهر الذي ينتفع به فيرى ويطرح ويلهب جفاً فكذا ان الشهبوات و
 الشهبوات يرميها قلب المؤمن ويطرحها ويحرقها كما يطرح السيل والنار ذلك الزبد والغذاء والخبث ويستقر في قرار الوادى الماء الصافي
 الذي يسبق منه الناس يزعمون ويسبقون انفسهم كذلك يستقر في قرار القلب وجبزة الايمان الخالص الصافي الذي ينتفع صاحبه و
 ينتفع به غيره ومن لم يبقه هذين المثاليين ولم يدرها ويعرف مايراد منها فليس من اهلها والله الموفق **فصل ومنها قوله تعالى**
انما مثل الحيوة الدنيا كما انزلنا من السماء فاختلط به نبات الارض مما ياكل الناس الا نؤخر حتى اذا اخذت الارض خرفها وارزيت
اهلها انفسهم قادرين عليها انما امرنا لئلا يادبوا فنجعلنا لها حصيداً كان لم تمنع بالامس كذلك بفضل الايات لقوم يتفكرون شبه يشق
 الحيوة الدنيا في الخلق في حلالها وطوفانها في زينة ما تقيمه فيميل اليها ويهاها اغتراراً منبهها حتى اذا طرأ ما لك لها قادر على
 سلبها ابغضه احب ما كان اليها وحيل بينه وبينها فتنهها بالارض التي يزل الغيث عليها فتنشرب يحسن نباتها ويروق منظرها لناظر فيتر
 به ويظن انه قادر على ما مالك لها فياتها امر الله فتدارك نباتها الافة بغثة فصبر كان لم تمنع قبل فيضيب ظنه وتصميم يده صفر منها
 فهكيا حال الدنيا والواقع بها سواته وهذا من ابلغ التشبيه والقياس **وما كانت الدنيا عرضة لهذه الافات والحجبة سليمة** متها قال
 والله يدير عوالي دار السلافة فمهاها هنا دار السلافة سلافتها من هذه الافات التي ذكرها في الدنيا نعم بالدرعوق اليها وحسن لهداية من
 يشاء فذلك عدله وهذا فضله **فصل ومنها بقوله تعالى** مثل الفريقين كالاعشى والاصم والبصير والسميع هل يستويان **مثلاً**
 اقل ان ذكرهم فانه سبحانه ذكر الكفار ووصفهم بانهم ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون ثم ذكر المؤمنين ووصفهم بالايمان
 والعمل الصالح والახبات الخ بهم فوصفهم بعبودية الظاهر والباطن جلال احد الفريقين كالاعشى والاصم من حيث كان قلبه اعشى عن رؤية
 الحق اصم عن سماعه فشبهمه بمن بهر عن اعشى عن رؤية الاشياء وسمعه اصم عن سماع الاصوات والفريق الاخر بصير القلب سميعه كبصير العين
 وسميع الاذن فضمنت الامة قياسية وقشيلين للفريقين ثم نفى التسوية عن الفريقين بقوله هل يستويان **مثلاً ومنها قوله تعالى**
مثل الذين اتخذا من دون الله اولياء كمثل العنكبوت اتخذا بيتاً وان اوهن البيوت لبيت العنكبوت لو كانوا يعلمون فذكر سبحانه انهم
 ضعفاء وان الذين اتخذوا اولياءهم اضعف منهم ففهم في ضعفهم وما قصدوه من اتخاذ اولياءهم كالعنكبوت اتخذا بيتاً وهو اوهن
 البيوت اضعفها ومثت هذا المثال هؤلاء المشركين اضعف ما كانوا يحين اتخذوا من دون الله اولياء فلم يستفيدوا من اتخذاهم اولياء
 الا ضعفاء كما قال تعالى واتخذوا من دون الله الهة لئلا يكونوا همداً الا لا يسكتون بعبادتهم ويكونون عليه همداً وقال تعالى واتخذوا
 من دون الله الهة لعلهم يبصرون لا يستطيعون نصرهم وهم جند محضون وقال بعد ان ذكر اهلاك الاصنام المشركين وما ظلمناهم
 ولكن ظلموا انفسهم فما ائتمنت عنهم الهتهم التي يدعون من دون الله من شئ لما جاء امر ربك وما زادهم غير تنقيب **فصل**
 اربعة مواضع في القرآن تدل على اتخذا من دون الله ولياً يتغزبه ويتكبره ويستنصر به لم يحصل له به الاخذ مقصودة وفي القرآن
 اكثر من ذلك وهذا من احسن الامثال وادها على بطلان الشرك وخساق صاحبه وصحولة على ضد مقصودة فان قيل فهم يعلمون ان
 البيوت بيت العنكبوت فكيف نفى عنهم علم ذلك بقوله لو كانوا يعلمون فالجواب انه سبحانه لم ينفع عنهم علمهم بعون بيت العنكبوت و
 نفى عنهم علمهم بان اتخذاهم اولياء من دون الله كالعنكبوت اتخذا بيتاً فلو علموا ذلك لما فعلوه ولكن ظنوا ان اتخذاهم اولياء من دونه
 يفيدهم عزاً وقدرة فكان الامر بخلاف ما ظنوا **فصل ومنها قوله تعالى** والذين كفروا اعلمهم عذاب نقيعة يصحبه الظلمات
 ما حتى اذا جاءه لم يجزئ شيئاً ووجل الله عنده فوفاه حساباً والله سميع عليم الحساب او كظلمات في بحر لحي يشكاه صوح من فوق موج من
 فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يراها ومن لم يجعل الله له نورا فلا له نور ذكر سبحانه للكافرين مثلاً **مثلاً**
 بالسرب ومثلاً بالظلمات المتراكمة وذلك لان المعرضين عن الهدى والحق نوحان اصلها من يظن انه على شئ فيتبين له عند

سبحانه والى الذين امنوا يخرجهم من الظلمات الى النور وفي المسند من حديث عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان
 خلق خلقه في ظلمة والى عليه من نور فصارا به من ذلك النور اهتدوا ومن اخطاه ضل فذللك اقول جفت القلم على علم الله فانه سبحانه
 خلق الخلق في ظلمة من الادهاد اية جعل نوراً وجوياً يحيط به قلبه وروحاً يحيط به بدن بالروح التي ينطقها فيه فمما كما كان حياة البدن بالروح
 وحياة الروح والقلب بالنور ولهذا سمي سبحانه الوحي روحاً لتوقف الحقيقة الحقيقية عليه كما قال تعالى ياتزل الملائكة بالروح من امره على من يشاء
 من عباده وقال يلقى الروح من امره على من يشاء من عباده وقال وكذا لك اوجين اليك روحاً من امرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان ولكن
 جعلناه نوراً نهدى به من شاء من عباده فجعل وجه روحاً ونوراً فمن لم يحيط به بدن الروح فهو ميت ومن لم يجعل له نوراً منه فهو في الظلمات
 من نور فضل ومنها قوله تعالى ام تحسب ان اكثرهم يسمعون او يعقلون ان هم الا كالا نعام بل هم اضل سبيلاً فاشبه اكثر
 الناس بالانعام والجامع بين النوعين التشابه في عدم قبول الهوى والاقتياد له وجعل اكثر من اضل سبيلاً من الانعام لان الهيمية بعد بها
 سائقها فتتبدى وتنبم الطريق فلا تخفى عن ايمانها ولا تشاء الا والاكثر من يدعوهم الرسل وغيرهم السبيل فلا يستجيبون ولا يعتدرون
 ولا يفرقون بين ما يضرهم وبين ما ينفعهم والا نعام تفرق بين ما يضرها من النبات والطريق فيجتنبه وما ينفعها فتقتري والله تعالى لم يخلق
 للانعام قلوباً تعقل بها ولا السنة تتقرب بها واعطى ذلك هؤلاء ليرحمهم فيتعلموا مما جعل لهم من العقول والقلوب والاسنان والاسماء والاهمال
 فهم اضل من الهيات فان من لا يعتدلى الى الرشيد والى الطريق مع الدليل اليه اضل واسوأ حالاً من لا يعتدلى حيث لا دليل معه **فصل**
ومنها قوله تعالى ضرب لكم مثلا من انفسكم هل لكم من ما مملكت ايمانكم من شركاء فيكم فاذنوا فيه سواء تخافونهم كخيفة
 انفسكم كذلك تفصل الايات لقوم يعقلون وهذا ادليل قياس احوال الله على المشركين حيث جعلوا له من عباده ومملكه شركاء فافادهم
 حجة يعرفون صحتها من نفوسهم لا يحتاجون فيها الى غيرهم ومن ابلغ الحجج ان ياخذ الانسان من نفسه ويحتم عليه بما هو نفسه مقرب عندها
 معلوم لها فقال هل لكم من ما مملكت ايمانكم من عبديكم وامانتكم شركاء في المال والاهل الى هل يشاركونكم عبديكم في اموالكم واهليكم في
 وهر في ذلك سواء تخافون ان يقاسمكم اموالكم ويشاطركم اباها وبيتا تشارون بعضهم عليكم كما يخاف الشريك شركه وقال ابن عباس شفا في
 ان يبرئكم كما يبرئ بعضهم بعضاً والخير هل شيء احد منكم ان يكون عبده شريكه في ماله واهله حتى يساوي في التصرف في ذلك فهو يخاف
 ان ينفر في ماله بما يرتصرف فيه كما يخاف غيره من الشركاء والاحرار فاذا لم ترضوا ذلك لانفسكم فلم عدلتم في من خلقه من مخلوق فان كان
 هذا الحكم باطلا في ظنكم وعقولكم مع انه جائز عليكم ممكن في حكمه اذ ليس عبديكم ملكا لكم حقيقة وانما هم اخوانكم جعلهم الله تحت ايدىكم
 وانتم وهر عباده فكيف تستبزون مثل هذا الحكم في حق مع ان جعلتموهم في شركاء عبديكم ومملكتكم وخلقهم فهذا ان يكون تفصيل الايات لاولى
 العقل **فصل ومنها قوله تعالى ضرب الله مثلا عبداً مملوكاً لا يقدر على شئ ومن رزقناه منازراً حساناً فهو ينفق منه**
 سراً وجهراً هل يستترون الحمد لله بل اكثرهم لا يعلمون وضرب الله مثلاً رجلين احدهما اكبر لا يقدر على شئ وهو كل على مولاه ايتا ايقضه
 لايات خبير هل يستوى هو ومن يامر بالعدل وهو على صراط مستقيم هذا ان مثلاً من مضمناً قياسين من قياس العكس هو نفي الحكم
 لنفي علتة وموجبه فان القياس نوجان قياس طرف يقتضي اثبات الحكم في الطرف لثبوت علته الاصل فيه وقياس عكس يقتضي نفي الحكم عن الطرف
 لنفي علته الحكم فيه **فالمثال الاول** ما ضرب الله سبحانه لنفسه ولا واثان فانه سبحانه هو المالك لكل شئ ينفق كيف يشاء على عبده سراً
 وجهراً وليلاً ونهاراً لا يغنيها نفقة سماء الليل والنهار ولا واثان مملوكه عاجز لا تقدر على كل شئ فكيف يجعلونها شركاء على
 ويعبدونها من دوني مع هذا التناوت العظيم والفرق المبين هذا اقول بجاهد وخير وقال ابن عباس هو مثل ضربه الله للمؤمن والكاافر
 المؤمن في الخير الله عنده ثم رزقه منه رزقاً حسناً فهو ينفق منه على نفسه وعلى غيره سراً وجهراً والكاافر يمانع عبداً مملوكاً عاجز لا يقدر على
 شئ لانه لا خير عنده فهل يستحق الرجلان عند احد من العقلاء والقول الاول شبه بالمراد فانه اظهر في بطلان الشرك واوضح عند المختار

واعظم في اقامة الحجة واقرب نسباً لقبوله ويعبد من مودن الله مالا يملك له من رزق مما من السموات والارض شيئاً ولا يستطيعون فلا تروا
 الله الا مثال ان الله يعلم وانهم لا تعلمون ثم قال ضرب الله مثلاً عبداً لمولاه لا يقدر على شيء ومن لو اقر هذا المثل واحكاماً ان يكون للمؤمن
 للموحد كمن رزق منه من رزقاً حسناً والكافر المشرك كالعبد المملوك الذي لا يقدر على شيء فهذا ما كتبه عليه للمثل وارشد اليه فذكر ابن عباس
 منها على ارادته ان الآية اخضعت به فاعلمه فانك تجد كثيراً في كلام ابن عباس وغيره من السلف في فهم القرآن فيظن الظان ان ذلك
 هو معنى الآية التي لا معنى لها غير ان يحكيه قوله **فصل واما المثل الثاني** فهو مثل ضرب به الله سبحانه وتعالى لنفسه ولما يعبد من
 من دونه ايضاً فالصمد الذي يعبد من دونه هازله رجل ابكر لا يعقل لا ينطق بل هو ابكر القلب واللسان قد علم النطق القلب واللسان في
 هذا فهو عاجز لا يقدر على شيء البتة وعلى هذا فافهم الرسالة لا يا ثيلاً بخير ولا يقضى لك حاجة والله سبحانه على قدرته تكلم يا مريد بالعدل وهو
 على صراط مستقيم وهذا اوصاف له بغاية الكمال والجمال فان امره بالعدل وهو الحق يتضمن ان سبحانه عالم به صانع له راض به امره بما دبر
 يحب لا يلهي ولا يامر بما يراه بل تنزه عن ضده الذي هو الجور والظلم والسفاهة والباطل بل امره وشره عدل كله واهل العدل هم اولياؤه
 واجباؤه وهم المحببون له عند يمينه على منابر من نور وامره بالعدل يتناول الامر الشرعي الذي والامر القدسي الكوني وكل اهلها
 عدل لا جور فيه بوجه كما في الحديث العظيم اللهم اني عبدك ابن عبدك ابن امة لك ناصيتي بيدك ما خفي في حكمك عدل في خضعت لك ففعلت
 هو امره الكوني فاعلم ان لا اراد شيئاً ان يقول له كن فيكون فلا يامر الا بالحق وعدل وقضاؤه وقدره القائم به حق وعدل وان كان
 في المقصود للمقدّر ما هو جود وظلم فالقضاء غير المقصود والقدر غير المقدّر ثم اخبر سبحانه انه على صراط مستقيم وهذا نظير قول رسول
 شعيب اني توكلت على الله ربي وربكم ما من دابة الا هو اخذ بناصيتها ان ربي على صراط مستقيم وقوله ما من دابة الا هو اخذ بناصيتها
 نظير في له ناصيته بيدك وقوله ان ربي على صراط مستقيم نظير قوله عدل في قضاؤك فالاول ملكه والثاني حقه وهو سبحانه له الملك وال
 الحمد وكونه سبحانه على صراط مستقيم يقتضي انه لا يقول الا الحق ولا يامر الا بالعدل ولا يفعل الا ما هو مصلحة ورحمة وحكمة وعدل فهو على الحق
 في اقله وافعله فلا يقضى على العبد ما يكون ظالماً به ولا ياحزنه بغير ذنبه ولا ينقصه من حسناته شيئاً ولا يحمل عليه من سيئات غيره التزم
 يعملها ولم يتسبب اليها شيئاً ولا يواخذ احد اذن بغيره ولا يفعل قط ولا يحمل عليه ويثني به عليه ويكون له فيه العواقب الحسنة والعاقبات
 المطلوبة فان كونه على صراط مستقيم ياتي لتكمله قال محمد بن جرير الطبري وقوله ان ربي على صراط مستقيم يقول ان ربي على طريق الحق
 الحسن من خلقه بحسنة له والحق باسائه لا يظلم احداً منهم ولا يقبل منهم الا الاصله والحق انهم هم كمن يجاهد من طريق شبل بن ابي نجيم عنه انه
 روي عن صراط مستقيم قال الحق وكذا الت رواة ابن جرير عنه وقالت فرقة هي مثل قوله ان ربك لبالمرصاد وهذا اختلاف عبارة فان
 كونه بالمرصاد هو مجازاة الحسن بالحسن وبإساءة السيئة بالسيئة وقالت فرقة في الكلام حذف تقدير ان ربي يحثكم على صراط مستقيم ويحذركم
 عليه وهو كذا ان اراد وان هذا معنى الآية التي اراد بها فليس كما زعموا ولا دليل على هذا المقدر وقد فرق سبحانه بين كونه امراً بالعدل
 بين كونه على صراط مستقيم وان ارادوا ان يحضروا على الصراط المستقيم من جملة كونه على صراط مستقيم فقد اصابوا وقالت فرقة اخرى معنى
 كونه على صراط مستقيم ان مرد العباد والامم كلها الى الله لا يفوته شيء منها وهو كذا ان ارادوا ان هذا معنى الآية فليس كذلك وان ارادوا ان
 هذا من لوازم كونه على صراط مستقيم ومن مقتضاه وموجبه فهو حق وقالت فرقة اخرى كنهها كل شيء تحت قدرته وقهره وفي ملكه وقبضته
 وهذا وان كان محالاً فليس هو معنى الآية وقد فرق شعيب بين قوله ما من دابة الا هو اخذ بناصيتها وبين قوله ان ربي على صراط مستقيم فاما
 معنيان مستقلان فالقول قول مجاهد وهو قول ثمة التفسير ولا تختم العربية غيره الا على استكراه وقال جرير بن عمار عن عبد العزيز
 امير المؤمنين على صراط اذا اعجز العوارض مستقيم وقول قال تعالى من يشأ الله يضلله ومن يشأ الله يجعله على صراط مستقيم ولذا
 كان سبحانه هو الذي جعل رساله واتباعهم على الصراط المستقيم في اقلهم وافعالهم فهو سبحانه احق بان يكون على صراط مستقيم في

قوله وفعله وان كان صراط الرسل واتباعهم هو موافقة امره فصار له الذي هو سبحانه عليه هو ما يقتضيه حقه وكما له وحده
من قول الحق وفعله وبالله التوفيق **فصل** وفي الآية قول تارة مثل الآية الاولى سواك انتم مثل ضرب الله للكافرين وقد تقدم
ما في هذا القول وبالله التوفيق **فصل** ومنها قوله تعالى في تشبيهه من اعرض عن كلامه وتدبره فالله عن التذكرة صريح
كانهم جهل مستغفرون فرب من قسورهم يشبههم في اعراضهم ونفوقهم عن القرآن بحجرات الاسد والرواة ففرت منه وهذا من بديع القياس
والتشثيل فان القوم في جهلهم مما بعث الله به رسوله كالجمهر وهي لا تقبل شيئا فاذا سمعت صوت الاسد او الراعي ففرت منه اشد النفق
وهذا اغاية الذم لولا فاعلمهم نغروا عن الهدى الذي فيه سعادتهم وجباة نفوق الجموع من ما يهلكها ويعقرها ونحت المستغفرون معنى
من النافرة فانها لشدة نفورها قدر استغفروا بعضها بعضا وحققه على النفوق فان في الاستغفال من الطلب قدرا زائدا على الفعل المتجوز كما
تواصت بالنفوق وتواطأت عليه من قرأها بغير الغاء فالمعنى ان القسورة استغفروا عنها على النفوق بآسائه وشدة **فصل**
منها قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا لبس مثل القوم الذين كن بوابايات الله والله
لا يهدي القوم الظالمين قفاس من حمله سبحانه كتابه ليقوس به ويتدبره ويعمل به ويدعو اليه ثم خالف ذلك ولم يحمله الا على ظم قلب
فقراءته بغير تدبر ولا تفهم ولا انبأ له وتحكيم له وعمل بموجبه كالحمار على ظهره زاملة اسفارا لا يرى ما فيها وحظه منها حمله على ظم ليس
الا فخطئه من كتاب الله كخط هذا الحمار من انكتب النقي على ظهره ففقد الشئ وان كان قد ضرب لليدعي فهو متنازل من حيث للمعنى لمن حمل
القرآن فترك العمل به ولم يؤم حقه ولم يرعه حق رعايته **فصل** ومنها قوله تعالى وانزل عليهم نبأ الذي آتيناهم آياتنا فاسلم
منها فاتبع الشيطان فكان من الغاوين ولونشتا لرفعناهما ولكن الله اخلا الى الارض واتبع هواه ففشل كمثل الكلب ان تخجل عليه يهت
او تتركه يلهث ذلك مثل القوم الذين كن بواباياتنا فاقصص القصص لعالمهم يتفكرون تشبه سبحانه من اتاه كتابه وعلمه العالم الذي
منعه غيره فان ترك العمل به واتبع هواه وانقض الله على رضاه ودينه على اخرته وللخلق على الخالق كالكلب الذي هو من اخذ الحيوات
واوضعها قدرا واختمها لنفسا وهمة لا تتعدى بطنه واشدها حرمها ومن حرصه انه لا يمشى الا وخطه في الارض يفتشم ويرجح
وشرها ولا يزال يشم ديرة ووزن اخر اجرائه واذا رصيت اليه يحجر بجم اليه ليعضه من فرط هيمته وهو من امهت الحيوانات واحملها للهوا
وارضاها بالذنايا والخييف القنرة المروحة احب اليه من اللحم الطري والعزقة احب اليه من الخلق واذا ظفر بميتة تكفه اذ كالمجد
كلها يتناول معه منها شيئا الا هز عليه وهز كجره وبخله وشربه ومن عجيب امره وحرصه انه اذا ارى ذاهيته رثة وثياب دنية وصال
رثته ينجح وحمل عليه كانه يصوم مشاركنه له ومنارعتة في قوته واذا ارى ذاهيته حسنة وثياب جميلة ومرياسة وضع له خطمه بالذ
وخضع له ولم يرفع اليه رأسه وفي تشبيهه من اذل الدنيا واعاجلها على الله والدار الآخرة مع وضع علمه بالكلب في حال لهته ستر بديع وهو
ان هذا الذي حاله ما ذكر الله من اسلاخه من آياته واتباعه هواه انما كان لشدة هيمته على الدنيا لا لانتظام قلبه عن الله والدار الآخرة فهو
شديد الهمف عليها ولطف نظير لطف الكلب الدائم في حال ازعاجه وتركه واللهمف والهمف شقيقان واخوان في اللفظ والمعنى قال ابن جريج
الكلب منقطع الفؤاد لا حيله ان تخجل عليه يلهث وان تتركه يلهث فهو مثل الذي يترك الهدى لا فؤاده انما فؤاده منقطع قلت مراد
بالفؤاد فؤاد الله ليس له فؤاد يحمله على الصبر ويترك الله هكذا الذكر اسلم من آيات الله لم يبق معه فؤاد يحمله على الصبر عن الدنيا
وترك الهمف عليها فحين ايلهمف على الدنيا من قلة صبره عليها وهذا يلهث من قلة صبره عن الماء والكلب من اقل الحيوانات صبرا
عن الماء واذا عطش اكل الترى من العطش وان كان فيه صبر على الجمع وعلى كل حال فهو من اشد الحيوانات همتا يلهث قائما وقائما
وما شيا وافتقار ذلك لشدة حرصه بحرارة الحرص في كبره فوجب له دوام الهمف فكم كما مشبهه شدة الحرص الشهوة في قلبه فوجله
دوام الهمف فان حملت عليه بالمعظة والنصيحة فهو يلهث وان تركته ولم تعظه فهو يلهث قال حجاج بن اسيد ذلك مثل الذي اوتي الكتاب

اي الاصل
الهمف في النجس والذم
الهمف في العباد والذم
الهمف في الشهوة والذم
الهمف في الشهوة والذم

ج

ولم يعمل به وقال ابن عباس ان محمدا عليه الحكمة لم يجهل وان تركته لم يجهل الى خبير كالكلب ان كان رابضا لهث وان طلع طفت وقال الحسن
هو لنا نافع لا يثبت على الحق دعي او لم يدع وعظا ولم يوعظ كالكلب يلهث طردا وتركه وقال عطاء بن رباح ان حملت حليبه او لم تحمل عليه وقال
ابو محمد بن قتيبة كل شئ يلهث فانما يلهث من اعياء او عطش الا الكلب فانه يلهث في حال الكلال وحال الراحة وحال الصحة وحال المرض
والعطش فضربه الله مثلامن كذب باياته وقال ان وعظته هو ضال وان تركته فهو ضال كالكلب ان طردته لهث وان تركته على حاله
طفت وتظلم قوله سبحانه وان تدعوه الى الهلك لا يتبعوك سواء عليكم ادعوتهم ام ادرتكم صامتون وتأمل ما في هذا المثل من الحكم
واللعن فبينما هو له اثينا دايا ثينا فاخبر سبحانه انه هو الذي اذاه اياته فانها نعمة والله هو الذي انعم بها عليه فاضافها الى نفسه ثم قال فاسلم
منها اي خبر منها كما تسلم الحية من جلدها وفارقها فراق الجمل يسلم عن الجملة لم يقل فاسلمها منها لانه هو الذي تسبب الى اسلافها منها
باتها من هذه ومنها قوله سبحانه فاستجبه الشيطان اي سمعته وادركه كما قال في قوله عز وجل فالتبعهم مشركين وكان محفوظا محروشا بايات الله
سبحى الجاني بها من الشيطان لا ينال منه شيئا الا على غرة وخطفة فلما اسلم من ايات الله طفر به الشيطان طفر الاسد بغير يسيرة فكان من
الغادين العاملين بخلاف علمهم الذين يعرفون الحق ويعلمون بخلاف كماله السوء ومنها انه سبحانه قال ولوشئنا الرضاه بها فاخبر سبحانه ان
الرضعة عنده ليست بمجدد العلم فان كان من العلماء وانما هي باتها من الحق واينارة وقصد مرضاة الله فان هذا كان من اعلى اهل
المرحلة ولم يرضه الله بعلمه ولم ينفعه به فعرض بالله من حله لا ينعم واخبر سبحانه انه هو الذي يرضه الله اذ شاء بما اناه من العلم وان لم يرضه
فهو موضوع لا يرض احد به رسا فان الخاضع الواض سجد خضعة ولم يرضه وللعنى لوشئنا فضله وشرفه ورفعه قدره ومنزلته
بالايات التي اثيناها قال ابن عباس لو شئنا لرضناه بعلمه بها وقالت طائفة الضمير في قوله لرضناه حاكم على الكفر والمعنى لوشئنا لرضناه
عنه الكفر بما معه من اياته قال عجا هد وعطاء لرضناه عنه الكفر بالايمان وعصمناه وهذا المعنى حق والاول هو مراد
الآية وهذا من لوازمه للرد وقد تقدم ان السلف كثيرا ما ينفون على الارض معنى الآية فيظن الظان ان ذلك هو المراد منها وقوله
ولكنه اخذ الى الارض قال سعيد بن جبيرة ركن الى الارض وقال عجا هد سكن وقال مقاتل رضى بالدين وقال ابو عبيدة لرضناه وابطاه
للخلة من الرجال هو الذي يبط مشيئته ومن الذاب التي تبقى ثنياه الى ان يجهر بها عيشته وقال الزجاج خلق خلقا من الخلق وهو الذي
ولقبه يقال اخذ فلان بالمكان اذا قام به قال مالك بن نويرة ما بناه حي من قبائل مالك وعمر بن يربوع اقاموا فاخلدوا فقلت
ومنه قوله تعالى يطوف عليهم ولدان مخلدون اي قد خلقوا للبقاء لذلك لا يغيرون ولا يكبرون وهم على سن واحد ابدا وقيل هم المقطوعون
في اذانهم والمستقرون في ابدانهم واصحاب هذا القول فسر اللفظة ببعض لوازمها وذلك اشارته الى التحذير على ذلك السن فلا تافى بين
القولين وقوله واتبع هواه قال الكلبي اتبع مسافل الامم وترك معايلها وقال ابو روق اخذ الدنيا على الاخرى وقال عطاء اراد الدنيا و
اطاع شيطانها وقال ابن زبير كان هواه مع القوم يعنى الذين حاربوا موسى وقوله وقال يمان اتبع امرأته لانها هي التي جعلته على ما فعل
فان قيل الاستدراك بلكن يقتضون ان يثبت بعد هاتين ما قبلها او ينفي ما اثبت كما تقول لوشئت لا عطيتك لكني لم اعطه ولو شئت
لما فعلت كذا لكني فعلته فالاستدراك يقتضى لوشئنا لرضناه بها ولكنك لم تشا او فليرضه ولكنه اخذ فكيف استدراك بقوله ولكنه اخذ
الى الارض بعد قوله ولوشئنا لرضناه بها قيل هذا من الكلام المحسوف في جانب المعنى المعدول فيه عن مراعاة الالفاظ الى المعاني
ذلك ان مضمون قوله ولوشئنا لرضناه بها انه لم يتفطا لاسباب التي يقتضيه رغبته بالايات من ايتا رالله ورضائه على هواه ولكنه اتى الى
واخذ الى الارض واتبع هواه وقال الزجاج شى المعنى ولولم يرنا لرضناه بها فذكر المشيئة والمراد ما هي تابعة له ومسيبة عنه كما قيل لو لم
لرضناه بها قال الآثرى الى قوله ولكنه اخذ فاستدرك المشيئة باخلاده الذي هو فعله فوجب ان يكون ولوشئنا في معنى ما هو فعله ولو
كان الكلام عظاما لربك لقال ولوشئنا لرضناه ولكنك لم تشا فلهذا منه شئنة تعرفها من قدر شئنا المشيئة العامة بعد الضمير في حمل

ح

الشيئة بالكلية والعبادة هو طاعت

كلام الله معتزليا قدريا فإن قوله ولو شئنا من قوله ولو لمعها ثم إذا كان اللزوم لها هو قوا على مشيئة الله وهو الحق بطلان صوابه وقوله ان
 مشيئة الله تابعة للزومه الأيات من انفس الكلام وبطله بل لزومه لا يات تابع لمشية الله خشية الله سبحانه منبى عن لا تابعة وسبب
 مسبب وموجب مقتضى لا مقتضى فما شاء الله وحجب وجوده وما لم يشأ امتنع وجوه **فصل ومنها قوله تعالى يا ايها الذين**
امنوا اجتنبوا كثير من الظن ان بعض الظن اثم ولا تحسسوا ولا يغتاب بعضكم بعضا ايحى احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فكره حق ونقوا
 الله ان الله ثواب رحيم وهذا من احسن القياس التمثيل فانه شبه قمر يوق عرض اخيه بمزق عرض اخيه في
 غيبته كان بمنزلة من يقطع لحمه في حال غيبته مروحة عنه بالموت ولما كان للغتاب عجزا عن دمه عن نفسه بكونه غائبا عن دمه كان
 بمنزلة الميت الذي يقطع لحمه ولا يستطيع ان يدفع عن نفسه ولما كان مقتضى الاخوة التراحم والتواصل والتناصر فلو علموا ان مقتضى
 مقتضاها من الذم والعيب والظن كان ذلك نظير تقطيع لحم اخيه والاخره تقطعه حفظه وصيانته والذم عنه ولما كان الغتاب مقتضا
 بعرض اخيه متفقها بعينته وذمه متخليا بآثاره كونه للغتاب مجبئا لذلك مجبئا به شبه بين يجب اكل لحم
 اخيه ميتا ومحبته لذلك قدر زائد على مجرد اكله كما ان اكله قدر زائد على قربه **فما مل** هذا التشبيه والتشبيه وحسن مقص ومطابقة
 المعقول فيه المحسوس تامل خبارة عنهم بكرة اكل لحم اخيه ميتا وروضهم بذلك في اخر الآية ولا تكرار عليه في اولها ان يجب احدهم ذلك
 فكما ان هذا مكرره في طبعهم فكيف يجب ما هو مثله ونظيره فاجترع عليهم ما كرهوه على ما اوجب وشبه طم ما يحب بما كرهه حتى اليهم وهو
 اشده شئ نفرة عنه فلما اوجب العقل والفترة والحكمة ان يكونوا الشد شئ نفرة عما هو نظيره ومشيئته وبالله التوفيق **فصل ومنها**
قوله تعالى مثل الذين كفروا يرفعوا عما لهم كبروا واشتدت لديهم في يوم ما كسبوا على شئ ذلك هو الضلال للبهية
 فشبه تعالى اعمال الكفار في بطلانها وصدوم الانتقام بما برأ ومرت عليه ربح شديدا في يوم عاصف فشبه سبحانه اعمالهم في جحوظها وذاهبها
 كالبهائم المشوق لكونها على غير اساس من الايمان والاحسان وكونها الغير الله عز وجل وعلى غير امر بهما وطيرة الرحيم العاصف فلا يقبل صاحب
 على شئ منه وقت شدة حاجته فذلك قال لا يقدر من ما كسبوا على شئ لا تقدر يوم القيمة ما كسبوا من اعمالهم على شئ فلا يرون له اثرا
 من ثواب ولا فائدة ناعمة فان الله لا يقبل من العمل الا ما كان خالصا لوجهه موافقا لشريعته والاعمال اربعة فاحد مقبول وثلاثة من دونه فالمقبول
 الخالص الصواب فلما الصواب ان يكون لله لا لغيره والصواب ان يكون في شريعة الله على لسان رسوله وللثلاثة من دونه ما خالف ذلك وفي شريعته
 بالرماد سر يدعي وذلك للتشابه الذي بين اعمالهم وبين الرماد في احراق النار واذعابها لاصل هذا وهذا افكافا لغير الله وعلى غير مراده
 طعة للنار بهما تستعر النار على صاحبها وينشئ الله سبحانه لهم اعمالهم للباطلة نارا وعل اياك لا ينشئ لاهل الاعمال الموافقة لامره التي هي الصالحة
 لوجه من اعمالهم فبما ورجا فارت النار في اعماله ولذلك حتى جعلها رماذا فاعمالهم واعمالهم وما يعبدون من دون الله وقبح النافذ **فصل ومنها**
قوله تعالى الم تر كيف ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتى اكلها كل حين ابدا زرعها ونضرب الله
الامثال للناس لعلهم يتذكرون فنبه سبحانه ان الكلمة الطيبة بالشجرة الطيبة لان الكلمة الطيبة تتم العمل الصالح والشجرة الطيبة تتم الثمر النافع
 وهذا ظاهر على قول جمهور المفسرين للذين يقولون الكلمة الطيبة هي شهادة ان لا اله الا الله فامثلة لتمام جميع الاعمال الصالحة الظاهرة والباطنة
 فكل عمل صالح فرضى الله ثمرة هذه الكلمة وفي تفسير علي بن ابي طلحة عن ابراهيم قال كلمة طيبة شهادة ان لا اله الا الله كشجرة طيبة وهو المؤمن
 اصلها ثابت قول لا اله الا الله في قلب المؤمن وفرعها في السماء يقول من فاعمل المؤمن الى السماء وقال الربيع بن انس كلمة طيبة هذا امثل
 الايمان فالايان الشجرة الطيبة واصلها الثابت الذي لا يزول الاخلاص فيه وفرعه في السماء خشية الله والتشبيه على هذا القول احسن
 واظهر واحسن فانه سبحانه شبه شجرة التوحيد في القلب بالشجرة الطيبة الثابتة الباسقة الفرع في السماء علوا التي لا تنزل قوتها
 ثم تراها كل حين واذا قاملت هذا التشبيه رائيته مطابقا للشجرة التوحيد الثابتة الراسخة في القلب التي فروجها من الاعمال الصالحة

صاعدة الى السماء ولا تنزل هذه الشجرة تفر الاعمال الصالحة كل وقت بحسب ثباتها في القلب وحجة القلب لها واخرها صديقتها ومعرفتها
بحقيقتها وقيامه بصحتها ومراعاتها حتى رأتها حين رجعت هذه الكلمة في قلبه بحقيقتها التي هي حقيقتها وانصرف قلبه بها وانصرف بها بمسيرة
الله التي لا احسن صبغة منها ففوت حقيقة الاثنية التي بينها قلبه لله وشهد بها لسانه ويصدق بها لسانه وتنفى تلك الحقيقة ولو انصاع كل
ما سوى الله وواطأ قلبه لسانه في هذا النقي والاثبات وانقاد جوارحه لمن شهد له بالوجودانية طائفة سالكة سبيل ربه فلا غيرنا كية
عنها ولا باعية سواها بل لا كمالا يتقن القلب سوى معبوده الحق بذكره فلا ريب ان هذه الكلمة من هذا القلب على هذا اللسان لا تنزل
شجرة من الدليل الصالح الصاعد الى الله كل وقت فهذه الكلمة الطيبة هي التي رفعت هذا العمل الصالح الى الرب تعالى وهذه الكلمة الطيبة
تفر كلما ذكرنا اصابا يقارن عمل صالح في هذا العمل الصالح الكلمة الطيبة كما قال تعالى اليه يصعد الحكم الطيب والعمل الصالح من فقه فآخيه سبحانه
ان العمل الصالح يرفع الحكم الطيب واخبر ان الكلمة الطيبة تفر لسانها عما اصابها كل وقت وللقصص ان كلمة التوحيد اذا شهد بها المؤمن
عارفاً بمعناها وحقيقتها فنياً وانها قائماً قلبه ولسانه وجوارحه بشهادته فهذه الكلمة من هذا الشاهد اصلها ثابت واسمها في
قلبه وفروعها متصلة بالسماء وهي مخرجة لثمرتها كل وقت ومن السلف من قال ان الشجرة الطيبة هي الخلة ويدل عليه حديث ابن عمر
العصيري ومنهم من قال هي المؤمن نفسه كما قال محمد بن سعد حدثني ابي حنيفة عن ابي عبد الله عن ابن عباس قوله لم تركب ضرس الله
مثلاً كلمة طيبة كشجرة طيبة يعني بالشجرة الطيبة المؤمن ويعني بالاصل الثابت في الارض الفروع في السماء يكون المؤمن يعمل في الارض
ويتكلم فيعلم عمله وقيل السماء وهو في الارض وقال عطية التقي قوله ضرب الله مثلاً كلمة طيبة كشجرة طيبة قال ذلك مثل المؤمن لا يزال يحضر
منه كلام طيب وعمل صالح يصعد الى الله وقال الربيع بن انس اصلها ثابت وفروعها في السماء قال ذلك المؤمن ضرب مثله في الاصل لله وحده
وعبادته وحده لا شريك له اصلها ثابت قال اصل عمله ثابت في الارض فروعها في السماء قال ذكره في السماء ولا اختلاف بين القولين والقصص
بالمثل المؤمن والخلة مشبهة به وهو مشبه بها واذا كانت الخلة شجرة طيبة فالمؤمن المشبه بها اولى ان يكون كذلك ومن قال من السلف
انها شجرة في الجنة فالخلة من الشرف اشجار الجنة وفي هذا المثل من الاسرار والعلوم والمعارف ما يليق به ويقتضيه علم الله تعالى بحكمته
فمن ذلك ان الشجر لا بد لها من حروق وورق وشعر فكذلك شجرة الايمان والاسرار لطايف المشبه المشبه به ففهمها العلم والمعرفة والمؤمنين
وساقها الاخلاص وفروعها الاعمال وفروعها ما توجب الاعمال الصالحة من الآثار الحميدة والصفات الممثلة والاخلاق الزكية والسمات الصالحة
والهدى والدال للفرح فيستدل على غرس هذه الشجرة في القلب وثبوتها فيه بهذه الامور فاذا كان العلم صحيحاً مطابقاً لمعلوماً الذي انزل الله
كتاباً به والاعتقاد مطابقاً لما اخبر عن نفسه واخبرت به عنه ورسوله والاخلاص قائم في القلب الاعمال موافقة الامر والحد والدليل والعمل
مشابه لهذه الاصول مناسب لها كالحل في شجرة الايمان في القلب اصلها ثابت وفروعها في السماء واذا كان الامر بالعكس علم الغايب بالقلب
هو الشجرة الحبيثة التي اجثت من فوق الارض ما لها من قرار ومنها ان الشجرة لا تبقى حية الا بعملة تسقيها وتغنيها فاذا قطع عنها السقي او شكت ان
تيسر فهلك الشجرة الاسلام في القلب ان لم يتعاهد صاحبها بسقيها كل وقت بالعلم النافذ والعمل الصالح والعق بالنزك على التفكير والتفكير
على التذكر واذا وشك ان تيسر في مسند الامام احمد من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان الايمان يخالف في
القلب كما يخالف الثوب في دوايا كثر وتلحجة فالغرس ان لم يتعاهد صاحبها او شكت ان يهلك ومن هنا يعلم شدة حاجة العباد الى امر الله
به من العبادات على تعاقب الاوقات وعظيم رحمة وتمام نعمته واحسانه الى عبادته بان يضعهم احليهم وجعلها مادة لفسخ غراس التوحيد لان
غرسه في قلوبهم تمنها ان الغرس والزهر النافذ قد اجري الله سبحانه العادة انه لا يخالفه دخل ونبت غريب ليس من جنسه فان تعاهد ربه
ونفاه وقطعه كل الغرس الزهر واستوى ونزله وكان او فزهرته واطيب وانكى وان تركه او شكت ان يغلب على الغراس الزهر ويكون الحكم
له او يصفى الاصل ويجعل الزهر ذميمة باقصة بحسب كثرة وقلة ومن لم يكن له فقه نفس في هذا ومعرفة فقه فانه يقول ربه كبير وهو

يشتر المومن دائما سعيه في شيتين سقى هذه الشقين وتنقية ما حرمها فبقية ما تبقى وتدوم وببقية ما حرمها تكمل وتم والله المستعان عليه
 التكلان فهذا بعض تضمنه هذا المثل العظيم الجليل من الاسرار والحكم ولعلها قطرة من بحر عجيب اذ هاننا الواقعة وقلوبنا الخبيطة وعلو منا
 الفاضل واعمالنا التي توجب التوبة والاستغفار والافلو طهرت منا القلوب صفت الادهان وتكرت النفوس وخلصت الاعمال وتجردت
 الهمم للتيقن عن الله ورسوله لشاهد ثامن معاني كلام الله واسراره وحكمه ما فضل عنده العلوم وقتلا شئ عنده معارف الخلق ويجل بعض
 قدر علوم الصلابة ومعارفهم وان التفاوت الذي بين علومهم وعلومهم من بعدهم كالتفاوت الذي بينهم في الفضل والله اعلم حيث يحصل
 مواقع فضله ومن يختص برحمته **فصل** ثم ذكر سبحانه مثل الكلمة الخبيثة فشبها بالشجرة الخبيثة التي اجثت من فوق الارض ما لم يكن
 من قرار فلا تحرق ثابت ولا فرع عال ولا مثمرة زكية ولا ظل ولا جنا ولا ساق قائم ولا عرق في الارض ثابت فلا اسفلها معدني ولا اعلاها مو
 ولا جناها ولا تغول تلعل واذا نامل اللبيب اكثر كلام هذا الخلق في خطابهم وجدته كذلك فالحسرة ان كل الحسرة ان الوقوف معه الاشتغال
 به عن افضل الكلام والنعمة قال الضحك ضرب الله مثلا للكاذب شجرة اجثت من فوق الارض ما لها من قرار يقول ليس لها اصل ولا فرع
 وليس لها ثمرة ولا فيها منفعة كذلك الكافر ليس يعمل خيرا الاذ يقول ولا يجعل لله فيه بركة ولا منفعة وقال ابن عباس ومثل كلمة خبيثة
 وهي الشك كشيء خبيث يعني الكافر اجثت من فوق الارض ما لها من قرار يقول الشك ليس له اصل ياخذ به الكافر ولا يرهان ولا يقبل الله
 مع الشك عملا فلا يقبل عمل الشك ولا يبعد الله فليس له اصل ثابت في الارض ولا فرع في السماء يقول ليس له عمل بها في الدنيا والآخرة
 وقال الربيع بن انس مثل الشجرة الخبيثة مثل الكافر وليس لقوله ولا لعله اصل ولا فرع ولا يستقر قوله ولا عمله على الارض ولا يصعد
 الى السماء وقال سعيد بن قيس في هذه الآية ان رجلا لقي رجلا من اهل العلم فقال له ما تقول في الكلمة الخبيثة قال ما علمها في الارض
 مستقرة ولا في السماء مصعد الا ان يلزم عنق صاحبها حتى توافي بها القيمة **وقوله** اجثت اي استوصلت من فوق الارض ثم اخبر سبحانه
 عن فضله وصله في الفريقين اصحاب الكلام الطيب والكلمة الخبيث فاحذر ان يثبت الذين امنوا بايمانهم بالقول الثابت لوجه ما يكونون
 اليه في الدنيا والآخرة وانه يضل الظالمين وهم للشركون عن القول الثابت فاضل هؤلاء بعد له لظلمهم وثبت للمؤمنين بفضلهم لايمانهم
 وتحت قوله يثبت الله الذين امنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا والآخرة كزر عظيم من وفق لظننه واحسن استخراجه واقتناه وانفق منه
 فقل غلهم ومن حرمه فقد حرم وذلك ان العبد لا يستغنى عن تثبيت الله له طرفه عين فان لم يشبهه والازالت سماء ايمانه وارضه عن مكانه
 وقد قال تعالى لا كرم خلقه عليه عبدة فريسه ولولا ان تشبكت لقد كنت تركن اليهم شيئا قليلا وقال تعالى لا كرم خلقه اذ يوحى ربك الى
 الملائكة اني معكم فثبتوا الذين امنوا وفي الصحيحين في حديث الجحش قال وهو يساهم ويثبتهم وقال تعالى لرسوله وكذا نقص عليك من انباء
 الرسل ما نثبت به فؤادك فالخلق كله هم فثمان موقوف بالتثبيت وحذر من تلك التثبيت مائة التثبيت فطهره من التثبات وفعل ما امر به
 العبد فيها يثبت الله عبده فكل من كان اثبت قوله واحسن فعلا كان اعظم تثبيتا قال تعالى ولواهم غلوا ما يعطون به لكان خيرا لهم
 واشد تشبها فان ثبت الناس قلبا ابتهم ثولا والقول الثابت هو القول المحق والصدق وهو ضد القول الباطل الكذب فالقول نوعان ثابت له
 حقيقة وباطل لا حقيقة له واثبت القول كلمة التوحيد ولوازمها فهي اعظم ما يثبت الله بها عبده في الدنيا والآخرة ولهذا ترى الصادق
 من اثبت الناس الفهم قلبا والكاذب من اهن الناس اخبهم واكثرهم ثولا وافهم ثباتا واهل الدراسة يعرفون صدق الصادق من ثبات
 قلبه وقت الاختيار وشجاعة وصداقته ويعرفون كذب الكاذب بصدق ذلك ولا يخفى ذلك الاعلى ضعيف البصيرة وسئل بعضهم عن
 كلام سمعه من متكلمي فقال والله ما فهمت منه شيئا الا اني رايت كلامه صولة ليست بصولة مبطل فها هو الحق من صفة
 القول الثابت وسئل اهل القول الثابت ثم ندر احوح ما يكون فوز الله في قبولهم ويوم وعادهم كما في صحيح مسلم من حديث البراء بن عازب
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان هذه الآية نزلت في حباب القبر وقرجاء هذا مبيتا في احاديث صحيحهم فها هي للسند من حديث

الشيء الذي لا يخلو
 حجة

لج

اذ اذ بن ابي هند عن ابي نصر عن ابي سعيد قال كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة فقال يا ايها الناس ان هذه الامة
 تبتلى في قبورها فاذا لا انسان دُفن وتفرغ عنه اصابه جأوة ملك بيده مطرقة فاقعده فقال ما تقول في هذا الرجل فان كان مؤمنا قال
 اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله فيقول له صدقت فيفخر له باب الى النار فيقال له هذا امر الله
 لو كبرت بربك فاما اذا امنت فان الله ابد لك به هذا ثم يفخر له باب الى الجنة فيريد ان ينهض له فيقال له اسكن ثم يفسره له في قبر
 واما الكافر والمنافق فيقال له ما تقول في هذا الرجل فيقول لا ادري فيقال لا ادري ولا تهديت ثم يفخر له باب الى الجنة فيقال له
 هذا امر الله لو امنت بربك فاما ان كبرت فان الله ابد لك به هذا ثم يفخر له باب الى النار ثم يقيم الملك بالمطرق فتعده ليمعده غلغله
 كلهم الا الثقلين قال بعض اصحابه يا رسول الله ما من احد يقرب على راسه ملك بيده مطرقة الا هيل عند ذلك فقال رسول الله صلى الله
 الله عليه وآله وسلم ثبت الله الذين امنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا والاخرة ويضلل الله الظالمين ويعمل الله ما يشاء ولا اله الا هو
 عن محمد بن البراء بن عازب وروى المنهال بن عمرو عن زاذان عن البراء قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذكر قبض
 روح المؤمن فقال يا بنية ايت يعني في قبر فيقول من ربك وما دينك ومن نبيك فيقول بى الله ودينى الاسلام ونبي محمد صلى الله
 عليه وآله وسلم قال فينهره فيقول ما ربك ما دينك وما نبيك فيخرفه تعرض على المؤمن فذ لك حين يقول الله يثبت الله الذين امنوا
 بالقول الثابت في الحياة الدنيا والاخرة فيقول بى الله ودينى الاسلام ونبي محمد فيقال له صدقت وهذا حديث صحيح وقال حماد بن سلمة
 عن محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يثبت الله الذين امنوا بالقول الثابت في
 الحياة الدنيا وفي الاخرة ويضلل الله الظالمين قال زاذان قال في القبر من ربك وما دينك فيقول بى الله ودينى الاسلام ونبي محمد
 جاءوا بالبينات من عند الله فامنت به وصدقت فيقال له صدقت على هذا اعشيت وعليه مت وعليه تبع وقال لا عرش عن المنهال
 ابن عمر وعن زاذان عن البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذكر قبض روح المؤمن قال فيرجع روضه في
 حصره ويبعث اليه ملكان شديدا لا ينتهرا فيجلسانه وينهرانه ويقولان من ربك فيقول الله وما دينك فيقول الاسلام فيقولان له ما
 هذا الرجل والنبي الذي بعث فيكم فيقول محمد رسول الله فيقولان له وما يدريك قال فيقول قرأت كتاب الله فامنت به وصدقت
 فذ لك قول الله تبارك وتعالى يثبت الله الذين امنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الاخرة مرواه ابن حبان في صحيحه والامام احمد
 وفي صحيحه ايضا من حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال ان الميت ليسم خفق نعاله حين يولوز عنه مديرين فاذا كان مؤمنا كانت الصلوة
 عند راسه والزكاة عن يمينه وكان الصلوات من الصلوة والمعروف والاحسان الى الناس الى الناس عند
 رجليه فيؤتى من عند راسه فتقول الصلوة ما قبل مدخل فيؤتى عن يمينه فتقول الزكاة ما قبل مدخل فيؤتى عن يساره فيقول الصلوة
 ما قبل مدخل فيؤتى من عند رجليه فيقول فعل الخيرات من الصلوة والمعروف والاحسان الى الناس ما قبل مدخل
 له اجلس فيجلس قد مثلت الشمس قد مثلت الفرب فيقال له اخبرنا عن ما نسالك عنه فيقول دعوني حتى اصل فيقال لك ستفعل فاخبرنا
 عن ما نسالك فيقول وعي تسالوني فيقال له اريت هذا الرجل الذي كان فيكم ماذا تقول فيه وماذا اقمتم به عليه فيقول ان محمدا صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم فيقول نعم فيقول اشهد انه رسول الله وانه جاء يا ايها الناس من عند الله فصدقناه فيقال له على لك حديث وعلى لك مت وعلى
 ذلك تبعث ان شاء الله ثم يشحله في قبر سبعون ذراعا ويورثه فيه ثم يفخر له باب الى الجنة فيقال له انظر الى ما اعد الله لك فيها فيراد غبطة
 وسرورا ثم يجعل نعمته في النعم الطيب وهي طير خضر تعلق بشجرة الجنة وهذا الجسد الذي ما ابد منه من اللزاق قول الله تعالى يثبت الله الذين
 امنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الاخرة ولا تستطيل هذا الفصل للعرض في المعنى والشاهد والحكم بل وكل مسلم اشد ضرورة
 اليه من الطعام والشراب والتفريق بالله التفرقة **فصل** ومنها قوله تعالى فاجنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور حنفا لله غير

مشاركين به ومن يشرك بالله فكما خرم السماء فخطفه الطير وقوى به الريح في مكان بحيث قنامل هذا الشئ ومطابقته لحال من اشرك بالله
وتعلق بغيره ويجوز لك في هذا التشبيه امران احدهما ان تجعله تشبيهاً مركباً ويكون قد شبه من اشرك بالله وغيره غيره برجل قد سب
الى حلات نفسه هلاكاً لا يرجي معه نجاة فمضى حاله بصورة حال من خرم السماء فخطفته الطير في الهوى فتزق من قافي حواصلها او عصف
به الريح حتى هربت بنى بعض المطامير البعيدة وعلى هذا لا ينظر الى كل فرد من افراد المشبه ومقابلته من المشبه به والثاني ان يكون من
التشبيه المفرق فقابل كل واحد من اجزاء المثل بالمثل وعلى هذا فيكون قد شبه الايمان والتوحيد في علوه وسعته وشرفه بالسماء التي هي
مصعدة ومهبطه فنهيا يعطى الى الارض اليها يصعد وشبه تارك الايمان والتوحيد بالساقط من السماء الى اسفل ساقطين بحيث لا يتصديق
الشديد والالزام المتركة والطير الذي يخطف اعضاءه وتزقة كل منق بالشيء طين التي يرسلها الله سبحانه ونقالي عليه نوره اذا وترجعه
ونقلته الى مكان هلاكه فكل شيطان له مزعة من دينه وقلبه كما ان لكل طير مزعة من لحمه واعضائه والريح التي تقوى به في مكان بحيث
هب هواء الذي يحمل على الفكة نفسه في اسفل مكان وابعد من السماء **فصل ومنها قوله تعالى يا ايها الناس ضرب مثلاً قواماً**
له ان الذين آمنوا من دون الله لئ يخلقوا ذباباً ولولا اجتماعه وان يسلبهم الذباب شيئاً لا يستنقذوه منه ضعف الطالب والمطلوب وقوله
الله حق قدره ان الله لقوى عزيز حقيق على كل عبد ان يستمع قلبه لهذا المثل يتدبره حتى تدبره فانه يقطع مواد الشرك من قلبه وذلك ان
المعنى اقل درجاته ان يقدر على ايجاد ما ينفع عابده واعلام ما يضره والالهة التي يعبد ها المشركون من دون الله لن تقدر على خلق ذباب
ولولا اجتماعها كالمخلقة فكيف ما هو اكبر منه ولا يقدر على الانتصار من الذباب اذا سلبهم شيئاً مما عليه من طيب وخير فيستنقذ
منه فلا هم قادرين على خلق الذباب الذي هو من اضعف الحيوانات ولا على الانتصار منه واسترجاع ما لا يسلبهم اياه فلا اعجز من هذه
الالهة ولا اضعف منها فكيف يستحسن عاقل عبادتها من دون الله وهذا المثل من ابلغ ما انزل الله سبحانه في بطلان الشرك وتجييل اهله
وتقبيح عقولهم والشهادة على ان الشيطان قد تلاعب بهم اعظم من تلاعب الصبيان بالكرة حيث اعطوا الالهة التي من بعض لوازمها
القدرة على جميع المقدورات والاحاطة بجميع المعلومات والغلبة عن جميع المخلوقات وان يصعد الى الرب في جميع الحاجات وتقرير الكربات
واغاثة اللفهات واجابة الدعوات فاعطوها صوراً واثاثاً يتنعم عليها القدرة على مخلوقات الاله الحق واذلها واصغرها واضرارها ولو اجتمعت
لذلك ونفادوا عليه وادل من ذلك على عجزهم وبقاؤه الهية ان هذا الخلق الاقل الاذل العجز الضعيف لو اخطف منهم شيئاً واستلب
فاجتمعوا على ان يستنقذوه منه لعجز واعين ذلك ولم يقدر واعليه ثم سوى بين العابد والمعبود والجبر بقوله ضعف الطالب
المطلوب قيل الطالب العابد والمطلوب المعبود فهو عاجز متعلق بعجز وقيل هو تسوية بين السالك المسلوب وهو تسوية بين الاله والذباب
في الضعف والجبر وعلى هذا ان قيل الطالب الاله الماطل والمطلوب الذباب يطلب منه ما استلبه منه وقيل الطالب الذباب والمطلوب
الاله فالذباب يطلب منه ما ياحزه ما عليه واليهج ان اللفظ يتناول الجميع فضعف العابد والمعبود والمستلب فمن جعل هذا الها مع
القوى العزيز فاقدره حتى قدره ولا عجز في معرفته ولا عظمة حتى تعظمه **فصل ومنها قوله تعالى** ومثل الذين كفروا
كمثل الشجر الذي لا يثمر الا اوراقه لا يسمع الادعاء ونداءهم كهمهم لا يعقلون فتضمن هذا المثل ناعقاً اي معبوتاً بالغنى وغناها ومنعوقاً به
وهو الدواب فقيل الناقع العابد وهو الداعي الصمد والصمد هو المنعوق به الدعون ان حال الكافر في دعائه كحال من يتعوق بالايه
هذا قول طائفة منهم عبد الرحمن بن زيد وضمير واستشكل صاحب الكشف وجماعة معه هذا القول وقالوا قوله الادعاء ونداءهم
يساعد عليه لان الاصنام لا تسمع دعاء ولا نداء وقد اوجب عن هذا الاشكال ثلاث اجوبة احدها ان الاثر نداء المعنى بالايه دعاء
ونداء قالوا وقد ذكر ذلك الاصمعي في قول الشاعر حراجه ما تنفك الا مناخاة اي ما تنفك مناخاة وهذا جواب فاسد فان الاثر نداء
في الكلام الجواب الثاني ان التشبيه وقع في مطلق الدعاء لا في خصوصيات الدعاء **الثاني** ان المعنى ان مثل هؤلاء في دعائهم انهم

لا تفقه دعاءهم كمثل الناقى بغته فلا يتلفح نبيقه يشي غير الله هو في دعاءه ونداءه وكذا المشرقة ليس الصن دعائه وعبد الله
وقبل لعنى ومثل الذين كفروا كالموتى لا تفقه ما يقول الراعى اكثر من الصوت فالراعى هو اى الكفار والكفا وهم اليهم اتم المنعوق
بها تال سبويه المعنى ومثلك يا محسن ومثل الذين كفروا الناقى والمنعوق به وعلى قوله فيكون المعنى ومثل الذين كفروا او ادعيهم كمثل
الغنم والناحق بها وان تامل تجعل هذا من التشبيه للركب وان تجعله من التشبيه المفرق فان جعلته من المركب كان تشبيها للكفار في
عدم فقههم وانفادهم بالغلط الذى ينطق بها الراعى فلا تفقه من قوله شيئا غير الصوت للجرد لان هوال دعاء والنداء وان جعلته من
التشبيه المفرق فالذين كفروا بمنزلة اليهم اتم ودعائهم الى الطريق والهدى بمنزلة النعيق وادراكهم مجرد الرعاة والنداء كادراك اليهم اتم
صوت الناقى والله اعلم **فصل ومنها قوله تعالى** مثل الذين ينفقون اموالهم في سبيل الله كمثل حبة انبتت سبع
سنابل في كل سنبله مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم شبه سبحانه تفقه المنفق في سبيله سواء كان للراء الجهاد او
جميع سبل الخير من كل بر بن بذر بل انبتت كل حبة منه سبع سنابل اشبهت كل سنبله على مائة حبة والله يضاعف ذلك بحسب
حال المنفق واما انه واخلصه واحسانه ونفع نفقته وقدرها ووقوعها وموقعها فان ثواب الانفاق يتفاوت بحسب ما يقوم به القلب من
اليمان والاخلاص والتثبيت عند النفقة وهو اخراج المال بقلب ثابت قد اشرحه صدره بخرجه ويحتج به نفسه وخبره من قلبه قبل
خروجه من بيده فهو ثابت القلب عند اخرجه غير مخرج ولا هلم ولا متعبه نفسه ترجف يده وتؤاذه ويتفاوت بحسب نفع الانفاق ونفع
بواقعه وبحسب طيب المنفق وزكاته وتحت هذا المثل من الفقه انه سبحانه شبه الانفاق بالهدى فالمنفق ماله الطيب لله لا لغيره باذر
ماله في ارض ركية فمغله بحسب بذر وطيب ارضه ونفعا للهدى بالسقى ونفى الدغل والنبات الغريب عنه فاذا اجتمعت هذه
الامور ولم تحرك الزرع نازولا لحقته جاذبة جاذبة استال الجبال وكان مثله كمثل حبة بريرة وهى المكان المرتفع الذى تكون الجنة فيه
نصب الشمس الرياح فيرتب الا شجر هناك اتم تربية فالزاد عليها من السماء مطر عظيم القطر متتابع فرواها ونماها فانت اكلها اضغ
ما يوقته غير ما يسبب ذلك الوابل فان لم يصيبها وابل فطل مطر صغير القطر يكتفيها كثر منبتها يزكو على الطل وينبى عليه مع ان في ذكر
نوعى الوابل والطل اشارة الى نوعى الانفاق الكثير والقليل فمن الناس من يكون انفاقه وابل ومنهم من يكون انفاقه طلالا والله لا يضيع
مثقال ذرة فاعرف بهذا العامل ما يعرف اعماله ويبطل حسنة كان بمنزلة رجل له جنة من خيول واعناب تجري من تحتها الانهار له فيها
من كل الثمرات واصابه الكبر وله ذرية ضعفاء فاصابها اعصابا فيه نار فاحترقت فاذا كان يوم استيفاء الاعمال واحراز الاجور وجل
العامل عمله قد اصابه ما اصاب صاحب هذه الجنة تخسرته حينئذ اشد من حسرة هذا اعلم جنته فهذا مثل ضرب الله سبحانه في الحق
لسلب النعمة عند شدة الحاجة اليها مع عظم قدرها ومنفعتيها والذى ذهبت عنه قد اصابه الكبر والضعف فهو اوجب مكان لا نعمته
ومع هذا افله ذرية ضعفاء لا يقدر ان ينفعه والقيام صالحه بل هو في عياله في اجته الى نعمته حينئذ اشد ما كانت الضعفة في
ذريته وكيف يكون حال هذا اذا كان له بستان عظيم فيه من جميع الفواكه والتمر وسلاطان ثمره اجل الفواكه وانفعا وهو ثمرة الخيول و
الاعناب فمغله يقوم بكفايته وكفاية ذريته فاحسب يوما وقد وجد عتقا فاكله كالصريم فاعلم من حسرة قال ابن عباس
هذا مثل الذى ينجته بالفساد في اخر عمره وقال عجا هذا مثل المفراطى طاعة الله حتى يموت وقال السكند هذا مثل المرائى في
نفقته الذى ينفق لغير الله ينقطع عنه نفعا اخرج ما يكون اليه وسأل عمر بن الخطاب الصحابة يوما عن هذه الآية فقالوا الله اعلم
فتعجب عمر وقال قل لا اله الا الله فقال ابن عباس في نفسه منها شئ يا امير المؤمنين قال قل يا ابن ابي ولا تحقر نفسك قال
ضرب مثل لعل قال لا اله الا الله فقال ابن عباس في نفسه منها شئ يا امير المؤمنين قال قل يا ابن ابي ولا تحقر نفسك قال
مثل قل والله من يوقله من الناس شيخ كبير ضعيف جسمه وكثر صبيبا فافقر ما كان الى جنته وان احل الله افر ما يكون الى عمله

ج

إذا انقطعت عنه الدنيا **فصل** فان عرض هذه الاعمال من الصبرقات ما يبطلها من المن والاذى والرياء فالرياء يمنع انتقالها سبيلاً للثواب والمن والاذى يبطل الثواب الذي كانت سبيلاً له فمثل صاحبها وبطلان عمله كمثل صفوان وهو الحرج الملس عليه ثوابه بابل وهو المظهر الشديدي فتركه صلباً لا شئ عليه وتأمل اجزاء هذا النثل البليغ والظواهر على اجزاء المثل به تعرف عظمة القرآن وجلالته فان الحرج في مقابلة قلب هذا المرائي والمات والمؤذى فقلبه في قسوة عن الايمان والاخلاص بمنزلة الحرج والعزل الذي عمل لغير الله بمنزلة القرب الذي على لك الحرج فقسوة ما تحتته وصلابته تمنعه من النيات والشهات عند نزول الوابل فليس له مادة متصلة بالذمة تقبل الماء وتنبت الكلاء وكذلك قلب المرائي ليس له ثبات عند وابل الامر والتمني والفضيلة والقدر فاذا نزل عليه وابل الوحي انكشف عنه ذلك التراب اليسير الذي كان عليه فبرز ما تحته حجر اصله الانبات فيه وهذا مثل ضرب الله سبحانه لعمل المرائي وانفتحت لا يقدر يوم القيمة على قواب شئ منه اخرج ما كان اليه وبالله التوفيق **فصل** ومنها قوله تعالى ان الذين كفروا لن تقني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئاً اولئك اصحاب النار هم فيها خالدون مثل ما يفتقون في هذه الحجة الذين كفروا سحر فيها اصاب حرج قوم ظلموا انفسهم فاهلكته وما ظلمهم الله ولكن انفسهم يظلمون هذا مثل ضرب الله تعالى لمن انفق ماله في غير طاعته ورضاه فشيء سبحانه ما يفتق هؤلاء من اموالهم في الكار والمفاخر وكسب الثناء وحسن الذكر لا يبينون به وجه الله وما يفتقون ليهيئوا عن سبيل الله وانما هم رساله بالزرع الذي زرعه صاحب به يجر نفعه وخيره فاصابته به شديداً البروج والجرى بردها ما يمر عليه من الزرع والثمار فاهلك ذلك الزرع وابسته واختل في الصرع فقيل لبرد الشديدي وقيل النار قاله ابن عباس قال ابن الانباري واذا وصفت النار يا ناصر لتصيرتها عند الانتهاب وقيل الصرع الصوت الذي يعجب الرعب من مشة هبوبها والاقوال الثلاثة متلازمة فهو بردي عروق يسه للحرث كما تحرق النار وفيه صق شديد وفي قوله اصاب حرج قوم ظلموا انفسهم تنبيه على ان سبب اصابتهما كثر هو ظلمهم وهو الذي تسلط عليهم الرعب المذكورة حتى اهلكتهم فاعلموا انهم هو الذي اهلكهم انما اهلهم ونفقاً لهم والتفتها **فصل** ومنها قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلاً فيه شركاء متشاكسون ورجلاً سليماً رجلان يتسويان مثلاً الحق لله بل اكثرهم لا يعلمون هذا مثل ضرب الله سبحانه للشرك وللوجل فالشرك بمنزلة عبد يملكه جماعة متنازعون مختلفون متشاكسون والرجل المتشاكس الضيق الخلق فالشرك لما كان يعبد الهة شتى شبه بعبد يملكه جماعة متنافون في خدمته لا يمكنه ان يبذلهم رضاها جميعاً وللوجل لما كان يعبد الله وحده فمثله كمثل عبد رجل واحد قد سلم له وعلومه مقاصد وعرف الطرق الى رضاه فهو في راحة من تشاكس الخلقاء فيه بل هو سالم لما كانه من غير منازع فيه مع رافقه ما كانه به ورحمته له وشفقته عليه واحسان اليه وقوليته لمصباحه فهل يستحق هذا العبدان وهذا امن ابله الامثال فان الخالص لما كان واحد متحقق من معونته واحسانه والتفاتة اليه وقيامه بمصباحه ما لا يستحق صاحب الشركاء المتشاكسين الحمد لله بل اكثرهم لا يعلمون **فصل** ومنها قوله تعالى ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا فاصباحين فخانتاها فلم يفن بياعهما من الله شيئاً وقيل ادخلا النار مع الداخلين وضرب الله مثلا للذين امنوا امرأة فرعون اذ قالت رب ابن لي عندك بيتاً في الجنة وخنجني من فرعون وعمله وخنجني من القوم الظالمين ومريم ابنت عمران التي احصنت فرجها فنحننا فيه من فرحها وصدق بكلماتها ربها وكتبها وكانت من القانتين فاشتملت هذه الايات على ثلاث اشياء مثال للكفار ومثلي المؤمنين فتضمن مثل الكفار ان الكافر يبيعاً قب على كفره وعداوتة لله ورسوله واوليائه ولا ينفعه مع كفره ما كان بينه وبين المؤمنين من محبة نسب ووصلة صهر وسبب من اسباب الاتصال فان الانساب كلها تنقطع يوم القيامة الا ما كان منها متصلاً بالله وحده على ايدي رسوله فلو نعت وصلة القرابة والمصاهرة والنكاح مع عدم الايمان لنفقت الوصلة التي كانت بين نوح ولوط وامراتيهما فها لم يفنيا

عنهما من نصيبنا وقيل لهما دخلا النار مع الداخلين فقطعت الآية حينئذ طمع من ركب معصية الله وخالف امره ورجا ان ينفعه
 صلح غيره من قريب او جنى ولو كان بينهما في الدنيا اشتد الانفصال فلا اتصال فوق الضلال البتة والابتوة والزوجية ولم يكن نوح
 عن ابنه ولا ابراهيم عن ابيه ولا نوح ووط عن امرأتهما من الله شيئا قال الله تعالى ان تنفعكم ارحامكم ولا اولادكم يوم القيمة ينقص
 بينكم وقال تعالى يوم لا تلك نفس بنفس شيئا وقالوا نقول بما لا ينفع نفس عن نفس شيئا وقالوا واشوايد وما لا ينفع والد عن
 ولد ولا مولود هو جاز عن ولد شيئا ان وعد الله حق وهذا كله تكذيب لاطعام المشركين الباطلة ان من تعلقوا به من دون الله من
 قرابة او صهر او نكاح او محبة تقسمهم يوم القيمة او يجيرهم من عذاب الله او يشفع لهم عند الله وهذا ضلال بني ادم وشركهم وهو
 الذي لا ينفع الله وهو الذي بعث الله جميع رسله وانزل جميع كتبه بابطاله ومحاربة اهله ومعاد ائمة **فصل** واما المثلان اللذان
 للمؤمنين فاحدهما امرأة فرعون ووجه المثل ان اتصال المؤمن بالكافر لا يضره شيئا اذا افرقت كفره وعمله فنصيبه الغير لا تقهر
 للمطيع شيئا في الآخرة وان تضر ربحا في الدنيا بسبب العقوبة التي تحل باهل الارض اذا ضاعوا امر الله فتأني عامة فلم يضر امرأة فرعون
 اتصالها به وهو من اكفر الكافرين ولم يضر امرأة نوح ولو طاق اتصالهما بها وهما رسول رب العالمين للمثل الثاني للمؤمنين مريم التي نزل
 لها لامق من ولا كافر قد ذكره ثلاثة اصناف النساء المرأة الكافرة التي لها وصلة بالرجل الصالح والمرأة الصالحة التي لها وصلة بالرجل
 الكافر والمرأة الغريبة التي لا وصلة بينهما وبين احد فالاولى لا تنفعها وصلتها وسببها والثانية لا تنفعها وصلتها وسببها والثالثة لا يضرها
 عدم الوصلة شيئا ثم في هذه الامثال من الاسرار البديعة ما يناسب سياق السورة فانها سميت في ذكر اذواجه النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 والتحريم من نظائره عليه والهن ان لم يطعن الله ورسوله ويزدن الدار الآخرة ينفعهم اتصالهم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 كما لم ينفع امرأة نوح ولو طاق اتصالهما وهذا المناظر في هذه السورة مثل اتصال النكاح دون القرابة قال يحيى بن سلام ضرب الله المثل
 الاول بحدز عائشة وحفصة ثم ضرب لهما المثل الثاني بجرهما على التمسك بالطاعة وفي ضرب المثل للمؤمنين بهريم ايضا اعتبار اخر
 وهو انها لم يضرها عند الله شيئا قلت ادعاء الله اليهود لها ونسبهم اليها وابنها اليها ما جازها الله عنه كونهما الصديقين الكبريين المصطفاه على
 سدة العالمين فلا يضر الرجل الصالح ذنوب الفجار والفساق فيه وفي هذا تسلية لعائشة ام المؤمنين ان كانت السورة نزلت بعد قصة الافك
 وتوطين نفسها على ما قال فيها الكاذبون ان كانت قبلها كما في ذكر التمثيل باصراة نوح ولو طاق ذنوبها وحفصة ما اعتدتها في حق النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم فتضمنت هذه الامثال التحذير عن التخويف والتعريض لمن على الطاعة والتوحيد والتسليم وتوطين النفس لمن
 اؤذى منهم وكذب عليه واسرار التنزيل فوق هذا واجل منه ولا سيما اسرار الامثال التي لا يعقلها الا العالمون **قالوا** هذا بعض ما شمل
 عليه القرآن من التمثيل والقياس والجمع والفرق واعتبار العلل والمعاني وارتباطها باحكامها تاثيرا واستدلالا **قالوا** وقد ضرب الله سبحانه
 الامثال وصرحها قدرا وشرحا وبيقة ومنا واول عبادته على الاعتبار بذلك وعبودهم من الشئ الى نظيره واستدل لهم بالنظير على النظير
 بل هذا اصل عبارة الرؤيا التي هي جزء من اجزاء النبوة ونوع من انواع الوحي فانها مبنية على القياس والتمثيل واعتبار المعقول بالحسوس
 الا ترى ان الثياب في التاويل كالقمص تدل على الدين فكذا كان فيها من طول القصر ونظافة اودس فهو في الدين كما اولى النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم القميص بالدين والعلم والقدر المشترك بينهما ان كلا منهما ليس بصلحها ويجله بين الناس فالقميص يستقر بين العلم
 والدين ليستروا وجهه وقلبه ويجله بين الناس **ومن** هذا تاويل اللابن بالقطرة لما في كل منهما من التقدير الموجبة للحياة وكما ان الشئ
 وان الطفل اذا اخلا وفطرته لم يعدل عن اللبن فهو مفطور على ايتار على مساهة **وكذلك** فطرة الاسلام التي فطر الله بها
 الناس **ومن** هذا تاويل البقر باهل الدين والخير الذي بهم عامرة الارض كما ان البقر كذلك مع علم شغلهم بكونهم خيرة اصحاب الارض
 واهلها اليها ولهذا الماراثي النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقرا تفرح كان ذلك خيرا في اصحابه **ومن** ذلك تاويل الزرع والحراث بالعمل

ج

السورة نزلت بعد الاذلة بعد طويته وفي جميع اجزاء من رايها في النبي عن ابن عباس ما يشهد ذلك

المقصود

١٠٠

الحكمة من قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا

كبر الله جده في الجنة الذي هو كبر الله

أما بعد

تدبر يا أيها المؤمنون فتولاه تعالى يا أيها الذين آمنوا
 اللباس أيضا نحن وشرب الماء بالفتنة وأكل لحم الرجل بغيته والمفاخرة بالكسب الخزان والأموال والعلم يعبر مرة بالدرء ومرة بالنصرة
 كالمالك يبر في محلة لا عادية له يدخلها ويعبر بأدلال أهلها وفسادها والجمل يعبر بالعهد والمحق والعصن والنحاس قد يعبر بالأمن واليقول
 البصل وللقر والعرس يعبر عن اخذه بأنه قد استبدل شيئا دنييا بما هو خير منه من مال أو رزق أو علم أو زوجة أو دار أو مرض يعبر
 بالشفاء والشك وشهوة الزنا والطفل الرضيع يعبر بالعرف لقوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا والنجاح بالنساء
 الرمد بالعلم الباطل لقوله تعالى مثل الذين كفروا بهما عما لهم كهما شئت به الرجز والنور يعبر بالهوى والظلمة بالضلال ومن
 ههنا قال عمر بن الخطاب لحابس بن سعد الطائي وقد ولّاه القضاء فقال يا أمير المؤمنين اني رأيت الشمس القمر فقتلن والنبي يذبح نفسه
 فقال عمر معهما كنت قال مع القمر على الشمس قال كذب مع الآية المحقة اذهب فليست تعول على علم ولا تقتل إلا في مجلس من الأهل وقتل يوم صعدت وقيل
 لعابر رأت الشمس القمر خلفا في حجر فقال تمثي واخبر بقوله تعالى فاذا هرب البصر وخف القمر جمع الشمس القمر يقول الإنسان يومئذ اين الفرس
 قال رجل لا بأسين رأيت معي اربعة ارغفة خبز فطلعت الشمس فقال تمثي الى اربعة ايام ثم قرأ قوله تعالى ثم جعلنا الشمس عليه دليلا ثم قضيناها
 اليها قضيا يسيرا فاحزن هذا التاويل من اجل رزق اربعة ايام وقال له اخبر رأت كسي ملوا الرضعة فقال انت ميت ثم قرأنا قضينا عليه الموت ما دام
 على صوته الا ابتاع الرض واخلطه تدل على الرجل المسلول وعلى الحكمة الطيبة والخطبة تدل على حذرة لك والصبر يدل على العبد السؤل الذي يرفع
 والبستان يدل على العمل والحق اقيدل على حبوته لما تقدم في امثال القرآن ومن رأى انه ينقض غزاة او ف باليعبر مرة ثانية فانه ينقض عهدا
 ويكتفه والمشي سوبا في طريق مستعير يدل على استقامته على الصراط والاخذ في ثنيات الطريق يدل على عدوله عنه لا ما خالفه واذا عرضت
 له طريقان ذات عيون وذات شمال فملك لصرها فانه من اهلها وتظهر عورة الانسان له ذنب تركبه ويفتخر به وقهره من شئ نجاة وظفر
 وعرقه في الماء فتنة في دينه ودنياه وتعلقه بجمل بين السماء والارض تمسكه بكتاب الله وعهدة واعتصامه بحبله فان انقطع به فارق العصاة الا ان
 يكون ولما يعرف انه قد قتل ويؤثر في الرويا امثال ضرر وبه يضرب الملك الذي قد وكله الله بالبري لا يستدل بالرائي بما ضرب له من المثل على نظيره و
 يعبر منه الى شبهة وقد استعملنا ويلها تغييرا وهو تعجيل من العقب كما ان الاتعاظ يسعي اعتبارا وعبرة تعجب المنعظم من النظر الى نظيره ولولا
 ان حكم الشئ حكم مثله وحكم النظر حكم نظيره لمثل هذا التعبير والاعتبار ولما وجد اليه سبيل **وقل** اخبر الله سبحانه انه انشأ
 لعباده في غير موضع من كتاب الله وامرنا متاع امثاله ودعا عباده الى تعقلها والتفكير فيها والاعتبار بها وهذا هو المقصود بها واما الحكم الامرية
 الشرعية فكلها هكذا اتحدوا مشتملة على التسوية بين المتماثلين والحق النظرية نظيره واعتبار الشئ بمثله والتفريق بين المختلفين وعدم تسوية
 احدهما بالآخر وشريعة سبحانه منهنة ان تمنى عن شئ ففسد فيه ثم تيمم ما هو مشتمل على تلك الفسدة او مثله او اذن منها ففسد جزئيا على
 الشريعة فمعارفها حق معرفتها ولا قدرها حتى قد رها وكيف يظن بالشريعة انها تيمم شيئا الحاجة المكلف اليه ومصلحته ثم يخرم ما هو اوجب اليه و
 للصالح في اباخته اظهر وهذا من اصل الحال ولذا كان من السخيل ان يشرع الله ورسوله من الحيل ما يسقط به ما اوجب او يبيح بما حرمه و
 لعن فاعله واذا نجر به وحرب رسول وشدة فيه الوعيد لما تضمنه من الفسدة في الدنيا والدين ثم بعد هذا يسوغ التوصل اليه بآدي حيلة
 ولولان المريض اعتمد هذا في ايمه منه الطبيب وينعه منه لكان معينا على نفسه ساعيا في ضربه وعد سينها مفرطا وقد فطر الله سبحانه عباده
 على ان حكم النظر حكم نظيره وحكم الشئ حكم مثله وعلى انكار التفريق بين المتماثلين والجمع بين المختلفين والعقل والميزان اللذان انزل الله
 سبحانه شرعا وقد راينا في ذلك وان كان الاجزاء مماثلا للعمل من جسمه في الخير والشر فمن ستر مسلما ستره الله ومن يكسر على حشره الله
 عليه في الدنيا والاخرة ومن نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا لنفس الله عنه كربة من كرب يوم القيمة ومن قال ناديا قال الله عذرت ومن
 مسلما ضار الله ومن شاق شاق الله عليه ومن خذل مسلما في موضع يجب نصرته فيه خذله الله في موضع يجب نصرته فيه ومن ثم كلف الله

والراحمون يرهم الرحمن وانما يرحم الله من عباده الصالحين ومن اتقى اتقى الله ومن ادعى ادعى عليه ومن عفا عن حق عفا الله عن حق ومن
 تجاوز خطيئته ومن استغنى استغنى الله عليه **فهذا** شرع الله وقدره ووجهه وتوابه وعفا به كله فامر بجن الاصل وهو الحاق
 النظر بالنظر واعتبار اللئيل بالمثل **وهذا** يذكر الشارح العلل والاصناف للمنظرة والمعاني للمعدرة في الاحكام القدرية والشريعة والحوادث
 ليدل بن لك على تعلق الحكم بها اين وجدت واقصاها للاحكامها وعدم تخلفها عنها الا انها تعارض اقتضائها ويوجب تخلفها عنها كما هو
 تعالى ذلك بانها حشا قوا الله ورسوله وقوله ذلك بان ادعى الله وحل كفرتم وان يشرك به ذلك كما تكلموا اتخذوا آيات الله هرا واذكركم بما كنتم
 تكفرون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرون ذلك بانهم اتبعوا ما اخطوا به وكفروا بواضحة فاحطوا بما اجمعوا ذلك بانهم قالوا للذين كرهوا ما
 نزل الله سنطيعكم في بعض الامور ذلكم ظنكم الذي ظننتم به ربكم اذ اذكروا **وقوله** جاء التعليل في الكتاب العزيز بالباء تامة وبالله تامة وبان تامة
 ويحيى عهما تامة ومن اجل تامة وترتيب الجزاء على الشرط تامة وبالله الموفق تامة بالسببية تامة وترتيب الحكم على الوصف المتضمن تامة وتامة
 تامة وبان المشددة تامة وبجعل تامة وبجعل تامة فاول ما تقدم والآخر كقول ذلك لتعلم ان الله يعلم ما في السموات وما في الارض
 وان كقول ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا ثم قيل التعديل لثلاث تقوى لو قيل كراهة ان تقولوا ولا تقولوا لان كقول ذلك لا يكون للناظر
 على الله حجة بعد الرسل وغالب ما يكون هذا النوع في النفي فتأمله وكفى كقول كذا لا يكون دولة والشرط والجزاء كقول وان تصبروا وسعنا لكم الاجر
 كبيرهم شيئا والفاء كقول فكذا بق فاعلم انكم فاصول رسول ربهم فاحذروا اخذت رابية قصي فرعون الرسول فاحذروا اخذت رابية وقيل وترتيب
 الحكم على الوصف كقول يهدي به الله من اتبع رضوانه وقوله يرضى الله الذين امنوا منكم والذين اتوا العلم درجات وقوله انا لا نضيق اجر
 المصلحين ولا نضيع اجر المحسنين والله لا يهدي كيدا الخائنين ومما كقول فلما اسقونا النعم مناهم فلما استعواها فها هو اعنه فلما كرهوا فلما
 فرقة خاسئين ولان المشددة كقول انهم كانوا قوه سوء فاعرفناهم اجمعين انهم كانوا قوه سوء فاسقين ولعل كقول لغزله يذكروا وشيئا لعلكم
 تعلمون لعلكم تذكرون وللفعل كقول وما ادر احد عند من نعمه جزى الا ابتغاء وجهه والاعلى ولشئ يرضى او لم يفعل ذلك جزاء نعمة
 احد من الناس وانما فعله ابتغاء وجهه والاعلى ومن اجل كقول من اجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل **وقد ذكر النبي صلى**
 عليه وآله وسلم علل الاحكام والاصناف الموثق فيها ليدل على ارتباطها بها وتقدمها بعقل او صوابها وعللها كقول في نبين القمر تهمة
 طيبة ومما طهر ورو قوله انما اجل الاستين ان من اجل البصر وقوله انما غلبتكم من اجل المرافة بكم وقوله في الهمة ليست بتجسس انما امر الطواغيت
 عليكم والطواغيات وهى عن تقطية داس المحم الذي وقصته ناقته وشجر به الطيب وقوله انه يبعث يوم القيمة ملبيا وقوله انكم اذا فعلتم
 ذلك قطعتم ارحامكم ذكره تقبيل الله به عن نخاح المرأة على عمتها وخالتها وقوله تعالى وسيا لوناك عن الحيض قل هو اذى فاعزوا النساء
 في الحيض وقوله في الحجر واليسر انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والبيسر يصلحكم عن ذكر الله وعن الصالحين فهل
 انتم منه تعلمون وقوله صلى الله عليه وآله وسلم وقد سئل عن بيع الرطب بالتمر ان ينقص الرطب اذ اجف قالوا نعم فنه عنه وقوله لا يتناحى ثلثا
 دون الثالث فان ذلك بحرته وقوله اذا وقع الذباب في اناء احدكم فامقلق فان في احد جناحيه داء وفي الآخر داء وان يتيق بالجنح الذي
 فيه الذاء وقوله ان الله ورسوله ينهيانكم عن محرم الخمر فاذا رجس قال وقد سئل عن مس الذكر هل ينقض الوضوء فقال هل هو الاضحية
 منك وقوله في ابنة حرق بها كحل لانا ابنة اخي من الرضاغة وقوله في الصدقة انما لا تخل لال تحمل انما هي اوساخ الناس **وقد قرب**
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاحكام الى امته بذكر نظائرها واسبابها واضربها الامثال فقال له عمر صنعت اليوم يا رسول الله امر اعظيما
 قبلت وانما صائم فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رايت لو قضم مضت بقاء وانت صائم فقلت لا بأس بذلك فقال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فضم ولو ان حكمه للثل حكمه ولان المعاني والعلل مؤثرة في الاحكام فقيما وانما تالمه يكن لذلك هذا التشبيه
 معنى فذكره ليدل به صلى الله عليه وآله وسلم ان حكمه بالنظر حكم مثله وان نسبة القبلية النقي وسيلة الى الوطى كنسبة وضع الماء في الغم الذي هو سوية

فان
 حروف التعليل في النص
 واصلها

ج

تجسس

للعين

لج

له العرف في الكلام راقموس

دم عرق

وقد

قال صلى الله عليه وآله وسلم للرجل الذي سأله فقال ان ابى امركه الاسلام الى شربه فكأن هذا الامر لا يضير فكذلك الآخر **وقد** قال صلى الله عليه وآله وسلم للرجل الذي سأله فقال ان ابى امركه الاسلام الى شربه فكأن هذا الامر لا يضير فكذلك الآخر

وهو شيخ كبير لا يستطيع ركوب الرجل والجم مكتوب عليه افاجع عنه قال انت اكبر ولدك قال نعم قال ارايت لو كان على ابك دين فقضيته عنه

اكان يجزئ عنه قال نعم قال فخرج عنه فقرب الحكم من الحكم وجعل دين الله سهيا في وجوب القضاء اوفى قبوله بمنزلة دين الامم والحق النظيم

بالنظر واكد هذا المعنى يضرب من الاول وهو قوله اقص الله فالتة احق بالقضاء ومنه الحديث الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

قال وفي بعضهم احكم صدقة قالوا يا رسول الله ياقي احدا شهوة ويكون له فيها اجر قال ارايتكم لو وضعها في حرام كان يكون عليه وزر قالوا

نعم قال كان لك اذا وضعها في الحلال يكون له اجر وهذا من قياس العكس المحل البين وهما فبات نقض حكما الاصل في الفرع لثبوت صدقة

فيه ومنه الحديث الصحيح ان اميرنا اتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان امرأتي ولدت غلاما اسود والى انكرته فقال له رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم هل لك من ابل قال نعم قال فداها لوالها قال جمر قال هل فيها من امر قال ان فيها لورقا قال فاني ترى ذلك جازها

قال يا رسول الله عرق نزعها قال ولعل هذا عرق نزعها ولم ينصرله في الانتقاء منه ومن تراجم البخاري على هذا الحديث باب من شبه اوصالا

معلوما باصل مبين قديين الله حكما ليفهم السائل ثم ذكر بعده حديث ابن عباس ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

فقال ان ابي نذرت ان يجز فباتت قبل ان يجز افاجع عنها قال نعم حجى عنها ارايت لو كان على امك دين اكدت قاضيته قالت نعم فقال

اقص الله فان الله احق بالوفاء وهذا الذي ترجمه البخاري هو فصل النزاع في القياس لا كما يقبل المفرطون فيه ولا المفرطون فان

الناس فيه طرفان ووسط فاحل الطرفين من ينفي العلل والمعاني والاوصاف الموثقة ويحرف ورود الشريعة

بالفرق بين المسأولين والجم بين المختلفين ولا يثبت ان الله سبحانه يشهد الاحكام لعلل مصلحتها وابطالها باوصاف ماثلة فيها مقتضية

طاعته وعكسا وان قد يوجب الشيء ويحرم نظيره من وجه ويحرم الشيء ويبير نظيره من كل وجه وينفي عن الشيء لا مفسدة فيه ولا امره كالمصلحة

بل لحض المشيئة المحقة عن الحكمة والمصلحة **وبان** راع هؤلاء قوم افراطيه وتوسعا جدا واجمعوا بين الشبهتين اللذين فرق الله بينهما

بادنى جامع من شبه او طهر او وصف يتقيلون على يمكن ان يكون صلتهم وان لا يكون فيجعلون هو السبب الذي خلق الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم

بالحصول الظن وهذا هو الذي اجمع السلف على مكا سياقي انشاء الله تعالى **والمقصود** ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يذكر في

الاحكام العلل والاوصاف الموثقة فيها طرأ وعكسا كقول المستأضي في سألته هل تدرع الصلوة بمن استخاضتها فقال لا انها ذاك عرق وليس

بالحيضة فامرها ان تصلي مع هذا الدم وصل انه دم عرق وليس بدم حيض هذا القياس ينقض الجم والفرق **فان قيل** فشرط صحة القياس

ذكر الاصل للمقيس عليه ولم يذكر في الحديث **فيل** هذا من حسن الاختصار والاستغناء بالوصف الذي يستلزم ذكر الاصل للمقيس

عليه فان الحكم قد يعمل بعللة يفتي ذكرها عن ذكر الاصل ويكون ترك ذكر الاصل ببلغ من ذكره فيعرف السامع الاصل حين يسمع ذكره

فلا يشكل عليه ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين علل عدم وجوب الصلوة مع هذا الدم بان عرق صا الاصل الذي يرد اليه هذا

الكلام معلوما فان كل سامع سمع هذا يفهم منه ان دم العرق لا يجب ترك الصلوة ولو قال هو عرق فلا يجب ترك الصلوة كسائر دم العرق

لكان عيبا وعد من الكلام الزكيك ولم يكن لانتفاء بصاحته وانما يليلق هذا الجرح المتأخرين وتكلفهم وتطويلهم ونظير هذا اقول صلى الله

عليه وآله وسلم لمن سأله عن مس ذكره هل هو لا بضعة منك فاستغنى عن تحلف قول كسائر البضعات ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم

للرأة التي سألت هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت فقال نعم فقالت ام سليم او احتلم المرأة يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم انما النساء شقائق الرجال فيمن ان النساء والرجال شقيقان ونظير ان لا يفتا وقان ولا يفتايمان في ذلك وهذا يدل على

أن من المعلوم الثابت في فطرهم ان حكم الشقيقتين والنظيرين حكم واحد سواء كان ذلك تقليلا منه صلى الله عليه وآله وسلم في المقتد

او للشهر او لما فرغ ليل على تساق الشقيقتين وتشاب القرينين واعطاء احد هما حكم الآخر **فصل** وقد امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عن

ج ١

له بالكتاب في مسائل النكاح والطلاق

كتاب الله فان لم تعلم كل كتاب الله فاقض بما استبان لك من قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله فان لم تعلم قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاقض بما استبان لك من ائمة المهتدين فان لم تعلم كل ما قضت به ائمة المهتدين فاجتهد رأيك واستشر اهل العلم والفضل **وقال جتهد** ابن مسعود في المفوضة وقال اقول فيما برأى ووفق الله للصواب **وقال** سفيان بن عبد الرحمن الاحمدي عن عكرمة قال رسلني بن عباس الى زيد بن ثابت اساله عن زوج وابوين فقال للزوج النصف وللأم ثلث ما بقي وللأب بقية المال فقال جتهد في كتاب الله او تقول به رأيك قال اقول به رأيي ولا افضل أمّا العذاب **وقايس** على زياد كرم الله وجهه وزيد بن ثابت في المكاتب وقايسه في الجح والاختق وقاس ابن عباس بالأصابع وقال عفتها سواء اعتبر بها بما قال المزني الفقيه من عصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى يومنا وهذا خبر الاستمارة للمقاييس في الفقه في جميع الأحكام في امر دينهم قال واجمعوا بان نظير الحق حتى ونظير الباطل باطل فلا يجوز لأحد انكار القياس لانه التشبيه بالأمم والمقتيل عليها **قال** ابو عمر بعد حكاية ذلك عنه ومن القياس الجرح عليه صيد ما عد المكب من الجوارح قياسا على الكلاب بقل وما عد من الجوارح مكبلين وقال عز وجل والذين يرمون المحصنات فدخل في ذلك المحصنات قياسا وكذلك قوله في الأماء فاذا حصن فان اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب فدخل في ذلك العبد قياسا عند الجمهور إلا من شذ من لا يكاد يعتد قوله خلافا وقال في جزاء الصيد للمقتول في الحر والحر ومن قتله منكم متعمدا فدخل فيه قتل الخطايا ما عند الجمهور إلا من شذ وقال في الدارين امنوا اذ انكتموا المؤمنين ثم طلقوهن من قبل ان تمسوهن فذاكره عليهن من عدة تعتدوه فدخل في ذلك الكتابات قياسا وقال في الشهادة في المداينات فان لم يكن رجلين فرجل وامرأتان من ترضى من الشهادة فدخل في معنى اذا تد ايتم بدين الى احل معنى قياسا للمواثيق والودائع والضوابط وسائر الاموال واجمعوا على توريت البنيتين الثلثين قياسا على الاختين وقال عن من اعسر بما بقي عليه من الربا وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة فدخل في ذلك كل معسر بدين حلال وثبت ذلك قياسا ومن هذا الباب قول للذكر ضعف ميراث الانثى منفردة او انها ورثة النص في اجتماعهما بقوله يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وقال فان كانا اخره رجلا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين ومن هذا الباب ايضا قياس النظار بالبنات على النظار بالامه وقياس الرقية في الظاهر الرقية في القتل بشرط الايمان وقياس تحريم الاختين وسائر القرابات من الاماء على الحرام في الجمع في السرى قال وهذا هو تفصيله لاطال به الكتاب **قلت** بعض هذه المسائل فيها نزاع وبعضها لا يعرف فيها نزاع بين السلف وقد راجع بعض نفاة القياس ادخال هذه المسائل للجمع عليها في العمومات اللفظية فادخل قد ف الرجل في قد ف المحصنات وجعل المحصنات صفة للفرج ولا للنساء وادخل صيد الجوارح كلها في قوله وما علمتم من الجوارح وهي مكبلين وان كان من لفظ الكلب فمعناه مغرب لها على الصيد قاله مجاهد والحسن وهو مائة عن ابن عباس وقال ابو سليمان الدمشقي مكبلين معناه معللين وانما قيل لهم مكبلين لان الغالب من صيدهم انما يكون بالكلاب وهو كذا وان امكنهم ذلك في بعض المسائل كما جزموا بتحريم اجزاء الخنزير لدخوله في قوله فانه رجس واعادوا الضمير الى المضاعف لانه لا يمكنه ذلك في كثير من المواضع وهو يضطر من فيها ولا يد الى القياس او القول بما لم يقل به غيرهم من تقدمهم فلا يعلم احد من ائمة الفتوى يقول في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد سئل عن فارة وقعت في يمين القمها وما حولها وكل من ان ذلك يختص بالسم دون سائر ادهان والنفثات هذا مما يقطع بان الصحابة والتابعين وائمة الفتوى لا يفرقون فيه بين السم والزيت والشيرج والذئب كالا يفرق بين الفأرة والهر في ذلك وكذلك في النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الرطب بالتمر لا يفرق عالم يفهم عن الله ورسوله بين ذلك وبين بيع العنب بالزبيب **ومن هذا** ان الله سبحانه قال في المطلقة ثلاثا فان طلقها فلا تقل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها فلا جناح عليهما ان يتراجعا ان طلقها الا ان طلقها الثانية فلا جناح عليهما وعلى الزوج الاول ان يتراجعا

والمراد به جدي والعقد وليس لك محتصاً بالصورة التي يطلق فيها الثاني فقط بل حتى تنافقاً موبت او خلع او فطر او طلاق حملت الاول
 قياساً على الطلاق **ومن ذلك** قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تأكلوا في آنية الذهب والفضة ولا تشربوا في صحاها فانها لهم في
 الدنيا ولكم في الآخرة وقوله الذي يشر في آنية الذهب الفضة انها يصير في بطنه نار جهنم وهذا التحريم لا يختص بالاكل والشرب بل
 يعم سائر وجوه الانتفاع فلا يصلح ان يغسل بها ولا يتوضأ بها ولا يدفن فيها ولا يكحل منها وحل المولى يثبت فيه عالم **ومن ذلك** في
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم المحرم للمسلم القسيس والسراويل والعمامة والخفين ولا يختص ذلك بهذه الاشياء فقط بل يعم
 النمل الى الجباب والدلو والمبطنات والفراشي والاقبية والعرقشينات والى القيم والطاقي والكوفية والكوفة والطيلسان والقلنسوة
 والى الخمين والجزموقين والزريول في الساق والى الثبان وغيره **ومن ذلك** قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا ذهب احدكم
 الى الغائط فليذهب معه مثلاً من ارجار فلو ذهب معه حجره ومنظف اكثر من الاجار او قطن او صوف او خر وسحق لك جاز ولا يسلح
 عرض في غير التنظيف والثرالة فما كان البلف في ذلك كان مثلاً لا يجاز في الجواز **اولى** **ومن ذلك** ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في ان يبسم الرجل على بيع اخيه او يخطب على خطبة وتعلق ان المفسدة التي هي عنها في البيع والمخبة موجودة في الاجارة فلا يصلح له
 ان يبيع على اجارة وان قدر دخول الاجارة في لفظ البيع العام وهو بيع المناخر حقيقة غير حقيقة البيع واحكامها غير احكامها
ومن ذلك قول سبحانه في آية التيميم وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الماء ولا مستمسك للنساء
 فامسحوا بامان فتمسحوا بصعيد طيب **فالحق** الامة انواع الحديث الاصغر على اختلافها في فقهاها بالفاظ والآية لو تضمنت انواع
 الحديث الاصغر الاصلية او على التمسك من فسر بماه والجماع **والحق** الاختلاف بملاسة النساء **والحق** واجد من الماء بواجب
والحق من خاف على نفسه او جماعة من العطش اذا اتوا بألعا من غير نزل له التيميم وهو اجل للماء **والحق** من خشي المرض
 من شدة برء الماء بالمرضى في العذر عنه الى البدل احوال هذه الاحكام وامثالها في العمومات المعنى التي لا يستريب من لفهم
 عن الله ورسوله في قصد عمومها وتعليق الحكم به ولكن متعلقاً بمصلحة العبد او من اضلها في عمومات لفظية بعيدة التناول ليست
 تحريم الفهم مما لا ينكر تناول العمومين لها فمن الناس من يقتبه لهذا او منهم من يقتبه لهذا او منهم من يقتن لتناول العمومين لها
ومن ذلك قول تعالى وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتاباً فخذوا من قبضة **وقال** الامة الرهن في الحضر على الرهن في السفر والرهن
 مع وجود الكاتب على الرهن مع عدمه فان استدل على ذلك بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رهن درعة في الحضر ولا عني في ذلك فانما
 رهنها على شعير استقرضه من بني اى فلا بد من القياس اما على الآية واما على السنة **ومن ذلك** ان سيرة بن جندب لما باع خراجل
 الذمة واخذ في العشور الذي عليهم فبلغ عمره فقال قاتل الله سمرق اما علم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعن الله اليه
 حرمت عليهم الشجر فبلىها وبيعها واكلوا منها وهذا الحضر القياس من عمر رضي الله عنه فان تحريم الشجر على اليه كتحريم الشجر
 للمسلمين وكما يحرم من الشجر المحقة فكذلك يحرم من الحرام **ومن ذلك** ان الصحابة رضي الله عنهم جعلوا العبد على النصف من
 الحر في النكاح والطلاق والعدة قياساً على ما نص الله عليه من قوله فاذا احضر فان اتين بها حرة فليهن نصف ما على الحصنات
 من العذاب قال عبد الرزاق اناسفين بن عبيدة عن محمد بن عبد الرحمن بن علي بن ابي طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة
 ابن مسعود عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال بينكم العبد الثنتين وقال عبد الرزاق اناسفين الثوري وابن جريح قال ثنا جعفر بن
 محمد عن ابيه ان علي بن ابي طالب كرم الله وجهه في الجنة قال بينكم العبد الثنتين وذكر الامام عن محمد بن سيرين قال سأل عمر بن الخطاب
 الناس كم يتزوج العبد فقال عبد الرحمن بن عوف ثنتين وطلاقة ثنتين وهذا كان بحضور من الصحابة فلم ينكر احد وقال محمد بن
 عبد السلام الحسن بن علي بن المنذر ثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن ليث بن ابي سليم عن عطاء قال اجمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

سأله جهم الجعفي
 عن الفقة كغيره
 قال ليس اقامي

ج

عن كذا في الرطل

صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلي كرتب هذا ما صالكم عليه محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فقال ابو نعلة انت رسول الله لم نقا تلك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا علي انما خرجت من هذه قالوا نعم قال واما امر كرتب
قتل ولم يسن ولم يغفر اقتسبوا امكرو وشغلوا من اياك استغلوا من غيرها فان قلت نعم فقد كفرتم بكتاب الله وخبرتم عن الاسلام
فانتم بين عدل اثنين وكلما اجتمعتهم بشي من ذلك اقول انما خرجت منها فيقولون نعم قال فخرجهم منهم الثاني وثق ستة الاف وله ظر عن
ابن عباس قياسه المذكور من احسن القياس واوضحه وقد انكر ابن عباس على زيد بن ثابت مخالفته للقياس في مسألة الجدة والاختوة
فقال لا يتقي الله زيد يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعل اب الاب اباً وهذا من احسن القياس كما اخذ الصديق ام الامر بالميراث دون ام الاب
قال له بعض الانصار لقد ورثت امرأة من ميت لو كانت هي الميتة لم ترثها وتركت امرأة لو كانت هي الميتة ورث جميع ما تركت فشرع
بينهما وقال عبد الرزاق اخبرنا ابن عبيدة عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال جاءني جد تان الى ابى بكر فاعطى الميراث ام الامر
دون ام الاب فقال له رجل من الانصار عن بني حارثة يقال له عبد الرحمن بن سمل يا خليفة رسول الله قد اعطيت الميراث القى لوما
لم يرثها فجعل الميراث بينهما ولما شهد ابو بكر واحبا به على المتيق بن شعبة بالحد ولم يكملوا النصاب حدهم عمر قيا سأل على القاذف ولم
يكونوا قد قبل شهوداً وقال عثمان لعمران نعيم رايتك فرايتك اشد وان نعيم راى من قبلك فلنعم ذوالرائى كان وقال على اجتمع رأيي
راى عمر في بيع امهات الاكادان لا يعين ثم رايت بيعهم فقال له قاضيه عبيدة السلمي يا امير المؤمنين رايتك مع مرأى عمر في الجاعة
احب اليك من رايتك وحدك في الفرقة ولما ارسل عمر الى المرأة فاسقطت جنيهاً استشكر الصحابة فقال له عبد الرحمن بن عوف وعثمان
انما انت مؤدب ولا شئ عليك وقال له على اما لما هم فارجو ان يكون محطوطا عندك وارى عليك الدية فقا له عثمان وعبد الرحمن
على مؤدب امرأته وعلامه وولاه وقاسه على قائل الخطأ فاتبه عمر قياس على ولما احتضر الصديق رضى الله عنه اوصى بالخلافة
الى عمر رضى الله عنه وقاس لا يته لمن بعده اذ هو صاحب الحل والعقد على ولاية المسلمين له اذ كانوا هم اهل الحق والعقد وهذا من
احسن القياس قال على كرم الله وجهه سألني امير المؤمنين عمر عن الخيارات فقلت ان اختارت زوجها ففى واحدة وهو احق بها وان اختارت
نفسها ففى واحدة بائنة فقال ليس كذلك ان اختارت نفسها ففى واحدة وهو احق بها وان اختارت زوجها ففى واحدة فلا شئ فاتبته
على ذلك فلما اخلص الامر الى وصلت الى اسأل عن الفروج عدت الى ما كنت ارى فقال له فاذا ان الامر جاء معك عليه امير المؤمنين ترك
رايتك احب اليك من امر افردت به ففعلت وقال اما انه قد ارسل الى زيد بن ثابت وخلفه وآياه وقال ان اختارت زوجها ففى واحدة
وزوجها احق بها وان اختارت نفسها ففى ثلاث وهذا راى منهم كلهم رضى الله عنهم وراى عمر رضى الله عنه اقوى واحم وقال عمر
لعلنى قد رايت في الجدة رايتاً فاتبته فقال على رضى الله عنه ان نعيم رايتك فرايتك رهيب وان نعيم راى من قبلك فنعيم ذوالرائى كان
مع زيد بن ثابت في مسائل الجدة والاختوة والمعاودة والاكثرية نص من القرآن او سنة او اجماع المجتهد الرأى ومن ذلك اختلاف
في قول الرجل لامرأة انت على حرام فقال شيخ الاسلام ونصر الدين وسعه ابو بكر وعمر بن عبد الله وترجمان القرآن ابن
عباس وقال سيف الله على كرم الله وجهه وزيد هو طلاق ثلث وقال ابن مسعود طلاق واحدة وهذا من الاجتهاد والرأى **فالصحيح**
رضى الله عنهم مثلوا الوقائع بنظائرهما وشبهوا بما مثلها وردوا بعضها الى بعض في احكامها وفتى العلماء باب الاجتهاد وفتى الهم طريق
ويبين الهم سبيله وهل يستريب عاقل في ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قال لا يقضى القاضى بين اثنين وهو غضبان اذ كان
ذلك لان الغضب يشوش عليه قلبه وذهنه ويمتعه من كمال الفهم ويجعل بينه وبين استيفاء النظر ويعجز عليه طريق العلم والقضاه
فمن قصر النوى على الغضب وحده دون الهم المزيج والخوف المقلق والنجوع والظما الشديد ويشغل القلب المانع من الفهم فقد قل
فهمه وفهمه والتعويل في الحكم على قصد المتكلم والفاظ لم يقصد لنفسها وانما هي مقصودة للمعانى المتوصل بها الى معرفة

ميت

ترثها

ج

وانما

يظهر له مراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم يدل عنه الى غير البتة والعلم بما ادلتكم يعرف تارة من عموم لفظه وتارة
من عموم علمه والمحتمل على الاول او فخر لا ريب الالفاظ وعلى الثاني اوضح لا ريب المعاني والفهم والتدبر وقد يعرض لكل من الطرفين
ما يخل بعمقه مراد المتكلم فيعرض لا ريب الالفاظ للتقصير بها عن عمومها وهضمها تارة وتحميلها فوق ما اراد بها تارة ويعرض لا ريب
المعاني فيها نظير ما يعرض لا ريب الالفاظ فخذ اربع افات هي منشأ غلط الفريقين ونحن نذكر بعض الامثلة لذلك ليعتد به غيره
فنقول قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اننا المنعم والميسر والارضاء الان لا مخرج من عمل الشيطان فاجنبوه لعلكم تفلحون فلنظ
الخير كما في كل مسكر فخرج بعض الاشربة المسكرة عن شمول اسمها لتقصير ايضا به وهضم لمعناها فما الذي جعل للزاد المحلى عن الشر
من الميسر والمخرج الشطر يخرج عنه مع انه من اظهر انواع الميسر كما قال غير واحد من السلف انه ميسر وقال على كرم الله وجهه هو ميسر
الجسم واما تحميل اللفظ فمحتمل فكلما حمل لفظ قوله تعالى يا ايها الذين امنوا الا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن
تراخيص منكم وقيل في آية البقرة الا ان تكون تجارة حاضرة تدير دياركم بينكم مسئلة العينة التي هي ربا بحيلة وجعلها من التجارة ولعمري الله
ان الربا الصريح تجارة لله ربى واي تجارة وكما حمل قوله تعالى فلا تقل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره مسئلة التحليل وجعل التيسر المستعار
للمعنى على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واخلاق في اسم الزوج وهذا في التقياض يقابل الاول في التقصير ولهذا كان معروضا
ما انزل الله على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقاعدته واخيه التي رجم اليها فلا يخرج شيئا من معنى الفاظه عنها ولا يدخل فيها ما ليس منها بل يعطى
حتمها ويفهم المراد منها ومن هذا الظن الايمان والحلف اخرجت طائفة منها الايمان الاتزامية التي يلتزم صاحبها بها ايجاب شئ او تحريمه
وادخلت طائفة فيها التحليل المفسد الذي لا يقتضيه حتما ولا منعاً والاول نقص من المعنى والثاني تحميل له فرق معناه ومن ذلك لفظ الربا
ادخلت فيه طائفة ما لا دليل على تناول اسم الربا له كبيع الشيرج بالتسمم والربس بالغيب والزيت بالزيتون وكلما استخرج من ركن وعمل منه
ياصله وان خرج عن اسمه ومقصوده وحقيقته هذا لا دليل عليه يوجب التصدير اليه لا من كتاب ولا من سنة ولا اجماع ولا ميزان صحيح وادخلت
فيه من مسائل مدحجة ما كان بعد شئ عن الربا واخرجت طائفة اخرى منه ما هو من الربا الصحيح حقيقة فصل او شرها كما يحيل الربو بغيره الى شئ
اعظم مفسدة من الربا الصريح ومفسدة الربا البحت الذي لا يتوصل اليه بالسلايل اقل بكثير واخرجت منه طائفة بغير الربط وان كان كونه
من الربا اخص من كون المحيل الربو منه فان التماثل موجود فيه في الحال دون اللال وحقيقته الربا في المحيل الربو اكمل وانتم من في العقد الربو
الذي لا حيلة فيه ومن ذلك لفظ البينة فغصب بها طائفة فاخرجت منه الشاهد واليمين وشهادة العبد العدل الصادقين المقبولين لقول الله
الله ومرا سوله وشهادة النساء منفردات في المواضع التي لا يحضرهن فيه الرجال كالاغراض الحامات وشهادة الزوج في اللعان اذا انكحت المرأة وانما
الدين عين الدماء اذا ظهر اللوث ونحو ذلك مما يبين الحق اعظم من بيان الشاهدين وشهادة الشاذف وشهادة الاثمي على ما يتيقنه وشهادة اهل الذم
على الوصية في السفر اذ لم يكن هناك مسلم وشهادة الحال في تداعي الزوجين متاهم البيت وتداعي الجارة والخياط المتماهمن وذلك وادخلت فيه
طائفة ما ليس منه كتهادة جهول الحال الذي لا يعرف بعد الله ولا فسق وشهادة شجرة الاجر ومعاقد القطر ونحو ذلك والصواب ان كل ما
بين الحق فهو دينه ولم يعط الله ولا رسوله حقا بعد ما تبين بطريق من الطرق اصابه حكم الله ورسوله الذي لا حكم له سواه انه متى ظهر الحق
ووضوحه بان طريق كان وجب تنفيذه ونصحه وحرمة قطعيه وابطاله وهذا باب يطول استقصاؤه ويكفي المستبصر التنبيه عليه ولا اضم
هذا في جانب اللفظ فهم نظيره في جانب المعنى سواء فاصحاب الرأي والمقياس حملوا معاني النصوص فوق ما حملها الشارع واصحاب الالفاظ
والظواهر ففكر واعيانها عن مرادها فاولئك قالوا اذا وقعت قطرة من دم في البحر فالتقياس ان يغيب فنجسوا بها الماء الكثير مع انه لم يتغير
منه شئ البتة بتلك القطرة وهو كلاء قالوا اذا ابال جرة من بول وصبرها في الماء لم ينجسه واذا ابال في الماء نفسه ولو ادى شئ نجسه ونجس بها
الرأي والمقاييس القناطير للمقطرة ولو كانت الف الف قطرة من بول او زيت او شيرج بمثل رأس الامة من البول والدم والشعر الواحدة

محل

ج

الذي
له جعل فيهم
الامانة وشأن الامانة
المفردة

وجه

من الكلب والخنزير عند من نجس شعرها واحداً بالظواهر والالفاظ عند من لم يرقم الكلب والخنزير بحاله ولي ميسرة كانت في اي ذائب كان
 من زيت او شايخ او خل او ديس او ورك غير السمن القيت للميسرة فقط وكان ذلك لما نزل خلاطها من كلبه فان وقع مع الماء الفارغ في السمن من
 او خنزير او اي نجاسة كانت فهو طاهر حلال ملكه بتغير **وص** ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تنقب المرأة ولا تدب الفقارين
 يعني في الاحرام فسوى بين يديها وجهها في النوى عما صنع على قدر العضو ولم ينعها من تغطية وجهها ولا مهابا بكشف البتة ونسأوة صلى الله
 عليه وآله وسلم اعلم الامه بهذه المسئلة وقد كن يسدن على وجههن اذا احاذهن الركب ان فاذا اجازن كشفن وجوههن وقد كن ينعين
 شعبه عن يزيد الرشك عن معاذة العدوية قالت سألت عائشة مات كلب الحرة فقالت لا تنقب ولا تتلذذ وتسدل الثوب على وجهها فاجابت
 طائفة ذلك ومنعتها من تغطية وجهها بجملة قالوا واذا سدلنا على وجهها فلا تدم الثوب من وجهها فان مسه افدت ولا دليل على هذا البتة وفيما
 قول هؤلاء انها اذا غطت يديها افدت فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل بينهما في النوى وجعلها ما كبدن للحرم فنهى عن لبس القميض الثياب
 والفقارين هذا البدن وهذا الوجه وهذا اللبدن واليهم ستر البدن فكيف يجر ستر الوجه في النوى مع امر الله لها ان تدي عليها من جلبكها
 مثلا تعرف ويفتن بصلى فها ولا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الحرم ولا تجزى تغطيته بغير العامة وقد روى الامام احمد عن خمسة
 من الصحابة عثمان وابن عباس عن عبد الله بن الزبير وزين بن ثابت وجابر انهم كانوا ينجون وجوههم ووجوه حرمهم فاذا كان هذا في حق الرجل وقد
 امر بكشف راسه فالمرأة بطريق الاولى والاحكام وقصرت طائفة اخرى فلم تمنع الحرة من البزنج ولا اللثام قالوا الا ان يدخل في اسم النقاب فقبضت
 منه وتعد وهو ان المرء لا ما نهي عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويحل في لفظ المنع عنه فقط والصواب النهي عما دخل في معنى لفظه
 وعموم معناه وصلته فان البرقع واللثام وان لم يسميا نقاباً فلا فرق بينهما وبينه بل اذا خفيت عن النقاب فالبرقع واللثام اولي ولد لك منعها
 امر للمؤمنين من اللثام **وص** ذلك لفظ الفدية ادخل فيها طائفة خلع خيالة على فعل الحلو ف عليه ما حوض الفدية اذ المراد بقاء النكاح بالخلع
 من الحنث وهي انما شرعت لزوال النكاح عند الحاجة الى زواله واخرجته منه طائفة ما فيه حقيقة الفدية ومعناها واشترطت له لفظاً معيناً
 ونهت ان لا يكون فدية وخلعاً الا به واولئك تجاوزوا به وحق لا قصص ا به والصواب ان كل ما دخله المال فهو فدية باي لفظ كان والالفاظ لم
 ترد ولها واتقوا ولا تبطل ناهيا وانما هي مسائل الى المعاني فلا فرق قط بين ان تقول اخلعني بالث او فارقه بالث لا حقيقة ولا شرعاً ولا لغة ولا عرفاً
 وكلام ابن عباس الامام احمد عام في ذلك لم يقيد احدهما بالفظ ولا استثنى لفظاً دون لفظ بل قال ابن عباس عامة طلاق اهل اليمن الفداء
 قال الامام احمد الخلع فرقة وليس بطلاق وقال الخلع ما كان من جهة النساء وقال ما اجازته المال فليس بطلاق وقال اذا اخلعها بعد تطليقتين
 فان شئت لجهها فتكون معه على واحدة وقال في رواية الى طالب الخلع مثل حديث سهيلة اذا كرمت المرأة الرجل وقالت لا ابرك قمتا ولا اظهر لك
 امراً ولا اغتسل لك من جناية فقد حل له ان يأخذ منها ما اعطاها لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تزين عليه حتى يفتهه قلت وقد قال
 في الحديث اقبل لكديقة وطلعتها تطليقة وجعل احد ذلك فراء وقال ابن عباس في سئل ابو عبد الله عن الخلع افيخ ام طلاق هو ام تنهب الى
 حديث ابن عباس سكن يقول فرقة وليس بطلاق فقال ابو عبد الله كان ابن عباس يقول هذه الآية الطلاق مرتان فامساك بغيره او تسريحه باحثاً
 ولا يصلح لكران فلهذا وانما انيقه من شيئاً الا ان يجازا ان لا يقيم احد ودالله فان خفتم ان لا يقيم احد ودالله فلا جناح عليهما فيما افدت به وكان
 ابن عباس يقول هو فداء قال ابن عباس فخر الله الطلاق في اول الآية والفداء في وسطها وذكر الطلاق بعد فالفداء ليس هو بطلاق وانما هو
 فداء فجعل ابن عباس في اخر الفداء فداء لعنائه لا للفظه وهذا هو الصواب فان الحقائق لا تتغير بتغير الالفاظ وهذا باب يطول تتبعه
والمقصود ان الواجب فيما علق عليه الشارح الاحكام من الالفاظ والمعاني ان لا يتجاوز بالفاظها ومعانيها ولا يقتصر بها ويعطي اللفظ
 حقه والمعنى حقه وقد مر من الله تعالى اهل الاستنباط في كتابه واخبر اهل العلم ومعلوم ان الاستنباط انما هو استنباط المعاني والالفاظ
 ونسبة بعضها الى بعض فيعتبر ما يصير منها بصحة مثله ومشبهاه ونظيره ويلغى ما لا يصح من الذي يعقله الناس من الاستنباط قال الجوهري

والفقارين

ج

الاستنباط كالاتجاه ومعلوم ان ذلك قد رآه على وجه اللفظ فان ذلك ليس طريفة الاستنباط فموضوعك الالفاظ لا تنال بالاستنباط
وانما تنال بالعلل واللعان والاشباه والنظائر ومقاصد المتكلم والله سبحانه قد سمع ظاهره مجردا فاذا عا وافشاه وحمد من استنبط من
العلم حقيقة ومعناه **يوضح** ان الاستنباط استقراء الامر الذي من شأنه ان يخفى على غير مستنبط ومنه استنباط الملائكة من ارض
البحر والعين ومن هذا قول علي بن ابي طالب رضي الله عنه وقد سئل هل خصهم رسول الله صلى الله عليه وآله بشيء دون الناس فقال لا والذي
خلق الحجة وبر النعمة الا فاما يقرب الله عبد في كتابه ومعلوم ان هذا الفهم قد رآه على معرفة موضوع اللفظ وعموم الموضوع فان هذا
قد رآه ثلثين سائرا من يعرف لغة العرب وانما هذا الفهم لوانه للمعنى ونظائره وموارد المتكلم بكلامه ومعرفة حدود كلامه بحيث لا يدخل فيها غير
المراد ولا يخرج منها شيء من المراد وانت اذا صقلت قولك قل ان القرآن كريم في كتاب ممكن لا يمتد الا بالمعظم من وجبات الآية من اظهر الادلة
على نبوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان هذا القرآن جاء من عند الله وان الذي جاء به روح مطهر فملا الروح الحبيثة عليه سبيل فا
وجبت الآية اخت قوله وما تنزل به الشياطين وما يفيض لهم وما يستطعون ووجدتها دالة باحسن الدلالة على انه لا يس المصحف الاطهر محمد
دالة ايضاً بالطف الدلالة على انه لا يجوز حلاوته وطعمه الا من آمن به وعمل بما فيه من الخير من الآية فقال في صحيحه في باب قل فاتوا بكنوز
قاتلوها لا يسهل لا يجوز طعمه ونفعه الا من آمن بالقرآن ولا يحمله بحقه الا المؤمن بقوله مثل الذين حلوا النفاق ثم ليحلوها كمثل الحمار يحمل
اسفارا وجعل تحتها ايضاً لا ينال معانيه وبنيها كما ينبغي الا القلوب الطاهرة وان القلوب الخمسة ممنوعة من فهمه مصرفة عنه فامل هذا
السبب القريب وعقد هذه الاخرة بين هذه المعاني وبين المعنى الظاهر من الآية واستنباط هذه المعاني كلها من الآية باحسن وجه وابينه
فصل من الفهم الذي اشار اليه على رضي الله عنه وقامل قوله تعالى النبوة وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم كيف يفهم مثله اذا كان وجوده
بينه وذاته فيهم ففهم عنهم العذاب وهم اعداء فكيف وجع سره والايمان به وحبته ووجع ما جاء به اذا كان في قوم او كان في شخص افاض
العذاب عنهم بطريق الاولى والآخرى وقامل قوله تعالى ان تحت نبوا اكابر ما تهفون عنه تكفر عنكم سيئاتكم كيف تجد تحتها بالطف دلالة وان
واحد من ان من اجتناب الشرك جيعه كفرت عنه كمائة وان نسبة الكبراء الى الشرك كشبهة الصغار فاذا وقعت الصغار كفر
باجتناب الكبراء فالكبراء تقع مكفرة باجتناب الشرك وجعل الحديث الصحيح كانه مشتق من هذا المعنى وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم فيما
يروي عن ربه تبارك وتعالى ابن آدم انك لو لقيت بقرباب الارض خطايا ثم لقيتني لا تشتريني بشيء لقيت بك بقربابها مغفرة وقوله ان الله
حرم على الناس ان قال لا اله الا الله خالصاً من قلبه بل محو التوحيد الذي هو توحيد الكبراء اعظم من محو اجتناب الكبراء للصغار وقامل
قوله تعالى وجعل لكم من الغلات والانعام ما تركون لتستروا على ظهركم ثم تذكر وانعمت ربكم اذا استويتم عليه وتقى لواء سبي ان الذين كفروا
هذا او ما كان له مقرنين وانما الى ربنا المنقلب كيف ينهمهم بالسفر المحمدي على السفر اليه وجمع لهم بين السفرين كما جمع الزادين في قريش ودوا
فان خيل الزاد التقوى فجمع بين زاد سفرهم وزاد معادهم وكما جمع بين الباسين في قوله يا بني ادم قد انزلنا عليكم لباساً يواري
وريشاً ولباساً يتقوى ذلك خيرة ذلك من آيات الله لعلمهم بذكره فذكر سبحانه زينة ظواهرهم وبساطتهم وبنهمهم بالحج على
المعنى وفهم هذا القدر رآه على فهم مجرد اللفظ ووضع في اصل اللسان والله المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة الا بالله
فصل قد اتينا على ذكر فصول نافعة واصول جامعة في تقرير القياس لا يحتاج به لعلك لا تظفر بها في غير هذا الكتاب لا تفرغ منك
فلنذكر مع ذلك ما قبلها من النصوص والدلالة الدالة على عدم القياس ان ليس من الدين وحصول الاستغناء عنه والاكتفاء بالوجوبين
وما نحن شوقها مفصلة مبينة بحسب الله قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول اول الامر منكم فان تنازعتكم في شيء
فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر **واجمع** المسلمون على ان الرجاء الى الله سبحانه هو الرد الى كتابه والرد الى
الرسول صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وآله والرد اليه في حضوره وحياته والى بسنته في غيبته وبعد حماته والقياس ليس بهذا ولا

هذا ولا يقال الرد الى القياس هو من الرد الى الله لادالة كتاب الله وسنة رسوله عليه السلام كالتقدم في رد الان

كتاب وسنة رسوله ولم يردنا الى قياس عقولنا واداننا قبل بل قال تعالى انييه صلى الله عليه وآله وسلم وان احكم بينكم بما انزل الله وقال انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله ولم يقل بما رايت انت وقال ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون وقال تعالى اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم وقال تعالى وانزلنا اليك الكتاب تبيانا لكل شيء وقال اهل يكمهم انا انزلنا اليك الكتاب يتلى عليهم من في ذلك لرحمة وذكرى لقوم يؤمنون وقال قل ان ضللت فانما اضل على نفسي وان اهتديت فبما يوحي الي الربى فلو كان القياس هو لم يخص الهدى في الوحي وقال فلا رهك لا يؤمنون حتى يحكموا فيما بشريهم ففيه الايمان حتى يوضح حكمه وحده وهو حكيمة في حال حياته وتحكيم سنته فقط بعد فانه وقال تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وابتغيوا وجهه لا تقربوا حتى يقول قال فناء القياس في الاخبار عنه بانهم ما سكنت عنه او اوجه قياسا على ما حكم بجره او ايجابه بتقديم يديه فانه اذا قل حرمت عليكم الربا في البر فقلنا وضئ نفيس على قولك البلوط فخذ احض تقدم قالوا وتحرر سبحانه ان نقول عليه ما لا نعلم واذا فعلنا ذلك فقد واخذنا هذا الحكم يقينا فانا غيب حكمين بانه اراد من تحريم الربا في الذهب والفضة تحريمه في الفديته من الحكم وهذا اقوى مما ليس له علم وقدر لما حدثنا من تعبد حذو الله فقد ظلم نفسه والواجب ان تقف عند حدوده ولا تتجاوزها ولا تنقصها ولا يقال فابطال القياس تحريمه والنهي عنه تقدم مريدين يدي الله ورسوله وتحريم ما لم ينص على تحريمه وقضى منكم ما ليس لكم به علم قالوا لا نأخذ الله سبحانه وتعالى اخرجهما من بطون امهاتنا لا نعلم شيئا وانزل علينا كتابه وارسل اليه رسوله يعلمنا الكتاب الحكمه فما علمنا وبينه لنا فهو من الدين وما لم يعلمناه ولا بين لنا انه من الدين فليس من الدين ضرورة وكل ما ليس من الدين فهو باطل فليس بعد الحق الا الضلال وقد قال تعالى اليوم اكملت لكم دينكم فالذي اكمله الله سبحانه ودينه هو ديننا لا دين لنا سواه فاين فيما اكمله لنا قيسوا ما سكت عنه على ما تكلمت بايجابه وشرعه واباحته سواء كان الحرام بين ما علمه او دليل حله او وصفا شبيها فاستعملوا ذلك كله وانسبوا الى والى رسولى والى ديني واحكموا به على قالوا وقد اخبر سبحانه ان الظن لا يغني عن الحق شيئا واخبر رسوله ان الظن اكذب الحديث وفيه عنه ومن اعظم الظن ظن القياسيين فانهم ليسوا على يقين ان الله سبحانه يحرم بيع السمسم بالشخير والحلوى العنب والنشا بالبر واماهي ظنون مجردة لا يغني عن الحق شيئا قالوا وان لم يكن قياس الضراط على السلام عليكم من الظن الذي هيئنا عن اتباعه وتحكيمه واخبرنا انه لا يغني عن الحق شيئا فليس في الدنيا ظن باطل وان لم يكن قياس الماء الذي لا في الاعضاء الطاهرة الطيبة عند الله في ازالة المحذ على الماء الذي لا في اخذ العذ والميتات والنجاسات ظنا فلا ندري ما الظن الذي حرم الله سبحانه القول به وروحه في كتابه وسلكه من الحق وان لم يكن قياس عداء الله ورسوله من عباد الصلوات واليهود الذين هم اشد الناس عداوة للمؤمنين على اوليائه ونجار خلفه وسادات الامة وعلمائهم وصلحائهم في تكافى وما لهم وجها في القصاص بينهم فليس في الدنيا ظن يزعم اتباعه قالوا ومن العجب انكم قستم اعداء الله على اوليائه في جريان القصاص بينهم فقتلهم الف ولى لله قتلوا وضروا واحدا بجاههم بسبب الله ورسوله وكتابه علانية ولم تقسوا من ضرب راس رجل بدبوس فتود ما غه بين يديه على من طعنه بمسلة فقتله قالوا وسنبريكم من تنافض اقيستكم واختلافها وشرقا اضطرابها ما يبين انها من عند غير الله قالوا والله تعالى لم يكل شريعته الى ارائنا واقيستنا واستتباطنا وانما وكلها الى رسوله المبين عنه فما بينه عنه وجب اتباعه وصالح بينه فليس من الدين ونحن نأشركهم الله هل عتدوا في هذه الاقيسة الشبهية والوصاف الاحدية التخييلية على بيان الرسول امر على اراء الرجال فلو وحدهم قال الله تعالى وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم فان بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم والى اذا حوت شيئا او اوجبت او اوجته فاستخرجوا وصفا ما شبيها جامع بين ذلك وبين جميع ما سكنت عنه فالحق به وقيسوا عليه قالوا والله تعالى قد غنى عن ضرب المثال فكما انضرب له الامثال انضرب لدينه وتمثيل ما لم ينص على حكمه بما نص عليه كتشبيه ما ضرب الامثال لدينه وهو بخلاف ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الامثال في كثير من الاحكام التي سئل عنها ما حكمهم بقضاء الصلوة التي ناموا عنها قالوا لا تضلهم باقوتها

لا تتعد في كتابنا

ج

له الى الذي يقال له في الظن شائسة قال في القاموس الشائى بى الشائى بضم الشاى شطرها

من العبد فقال ايها كرم الربا ويقله منكم ونحما قال لعمر وقد سألته عن القبلة للصائم اوابت لوقته مضت بماء ثم تجتبه وكما قال المنسكية
عن ابن جرير عن ايها رايت لو كان على ابيك دين وكما قال ابن سالة هل يقاب على وطي زوجته اوابت لوقته مضت بماء ثم تجتبه وكما قال المنسكية
الامثال وابلقها واعظمها تقربا الى الانعام رواه الامام احمد والترمذي من حديث الحارث الاشعري ان النبي صلى الله عليه وآله
قال ان الله سبحانه امر يحيى بن زكريا بتجنس كلمات ليعمل بها ويؤمن بها اسرائيل ان يعملوا بها وان كان يبيط بها فقال عيسى ان الله امرني بتجنس
كلمات لتعمل بها وتؤمن بها اسرائيل ان يعملوا بها فاما ان تأمرهم واما ان امرهم فقال يحيى ان سبقتني ان يحسبني او اعذب فحجج الله
في بيت المقدس فامتلا وقعد واعلى الشرف فقال ان الله امرني بتجنس كلمات ان اعمل بممن وأمرهم ان يعملوا بممن او هل ان تغيبوا الله في
تشركو به شيئا وان مثل من اشرك بالله كمثل رجل اشترى عبدا من خالص ماله بذهب او ورق فقال هذه داري وهذا اعلى فاعمل ولا تاتي
فكان يعمل ويؤدى عليه سبيلا فاليكم من ان يكون عبده كن لك وابن الله امركم بالصلوة فاذا صليتم فلا تلتفتوا فان الله ينصب وجهه
لوجه عبده في صلاته ما لم يلتفت وأمركم بالصيام فان مثل ذلك كمثل رجل في عصا به معه صرة مسك وكلهم يعجب به رجما وان ربح
الصائم اطيب عند الله من ربح المسك وأمركم بالصدقة فان مثل ذلك كمثل رجل استقر العث فاشتقوا يديه الى عنقه وقدموه ليضربوه فاشق
فقال انا اقتدى منكم بكل قليل وكثير ففزع نفسه منهم وأمركم ان تذكر الله فان مثل ذلك كمثل رجل خرج العود وفي اثره سراجا حتى اذا
اوى على حصن حصين فاحرق نفسه منهم كذا لك العبد لا يحرق نفسه من الشيطان الا يذكر الله قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانا امركم
بتجنس الله امرني بحسن السمع والطاعة والجماعة والحيقة والجماعة فانه من فارق الجماعة فسد شربه فقد خلع ربة الاسلام من عنقه لان يروج
ومن ادعى دعوى الجاهلية فانه من جأ جهنم قالوا يا رسول الله وان صلي وان صام قال ان صلي وان صام فادعوا بن دعوى الله سهاكم المسلمين
المؤمنين عباد الله حديث يحيى بن زكريا عن ايها رايت لو كان على ابيك دين وكما قال ابن سالة هل يقاب على وطي زوجته اوابت لوقته مضت بماء ثم تجتبه وكما قال المنسكية
احدكم يقتل من خمس مرات هل يبقى من درنه شيء قالوا لا قال فذلك مثل الصلوات الخمس يحسب الله بها الخطايا ومثل صلى الله عليه وآله وسلم
المؤمن القارئ للقران بالاتوجه في طيب الطعم والريح وضده بالحنظلة والنوم الذي لا يقر بالتمتع في طيب الطعم وصدور الريح والفاجر القارئ
باريحانه ريحا طيب وطعمه بار ومثل المؤمن بالخامسة من الودع لا تزال الرياح تميلها ولا يزال المؤمن يصيبه اللبلاء ومثل المنافق بشجرة الارز
الصنوبر لا تهتز ولا تنبل حتى تقطع مرة واحدة ومثل المؤمن بالخلة في كثرة خيرها ومنافعها وحاجة الناس اليها واقيا لهم لها منافعهم بها وقية
امته بالمطر في نعم اوله واخوه وسجاة الوجود به ومثل امته والامتين الكتابيتين قبلها بما خص به امته واكرمها به باجرعوا بها جرمي لول
يوما على ان يوفيههم اجرهم فلم يكملوا بقية يومهم وتركوا العمل من اثناء العمل ففعلت امته يقية النهار فاستكملوا اجرهم لفر بقين وقصر بل وانته
جبريل ميكائيل مثل ملك المظن دارا ثم استبني فيها بيئاتهم جعل ما نذر ثم بعث رسولا يدعو الناس الى طعامه فنههم من اجاب الرسول ومنهم من
تركه فانه هو الملك والرسول عمر والدرا والاسلام والبيت الحنة فمن اجابته دخل الاسلام ومن دخل الاسلام دخل الدار كلهم ومن لم يجيب لم يدخل داره ولم
ياكل منها وفي السنن والترمذي من حديث النوايس بن سمعان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله ضرب مشارعا مستقيما
على كنف الصراط سورا لها ابواب مفتحة وعلى الا بواب ستور ورجاة وعلى باب الصراط داع يقول يا ايها الناس ادخلوا الصراط جميعا ولا تغزوا
وداع يدعو من فرق الصراط فاذا اراد ان يفرق شيئا من تلك الابواب قال ويحك لا تفقه فانك ان تفقه تلمع الصراط الاسلام والسوراد حدود الله
والابواب المفتحة محاور الله فلا يقع احد في حرج من حدود الله حتى يكشف الستور والداعي على راس الصراط كتاب الله والداعي من فناء الصراط واعظ
الله في قلبك مسرورا قاتل العارف قد هذا المثل وليتدبره حق تدبره ويزن نفسه به ويظن ان هو منه وبالله التوفيق وقال مثل ومثل
الانبياء قولي كمثل رجل في دارا فاكلها واحسنها الامم فم لبنة فجعل الناس يدخلونها ويقبضون منها ويقولون لولا موضع تلك اللبنة فكنت
انما موضع تلك اللبنة رواه مسلم في الصحيحين من حديث ايها هريرة وايها سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما مثل ومثل امي كمثل رجل

فيها سلك
سكناني الا صليتم
لكن في بعض
لفظ ما دابة
ماتة

ج

تفقه

عمر الداعي

ويك

لو

مأه رواء ورياضاً خضراً هكثك يسيراً ثم قال هلم إلى رياض اعشيب من رياضكم هذه وما عاودى من ما كنتم هذا فقال جل المقوم ما قد
 على هذا لخصه كذا أن لا تقدر عليه وقالت طائفة السمر قد جعلتم لهذا الرجل عهدكم وموالتكم ان لا تقصروا فقد صدقتم في اول حديثه فاخر
 حديثه مثل اوله فراجح وراحمه فاوردهم رياضاً خضراً وما عاودوا واني الاخرى العود ومن لم يلقه فاصبحوا ما بين قتيل والسيد **وقال** مثل
 المؤمن كمثل الخلة اكلت طيباً ووضعت طيباً وان مثل المؤمن كمثل القطعة المجددة من الذهب ادخلت في النار فخرجت عليها خبز جنة و
راوي يث عن جاهد عن ابن عمر رفعه مثل المؤمن مثل الخلة او الخلة ان شاورته ففعل وان شايسته ففعل وان شاكركه ففعل وقال
 مثل المؤمن والايمان كمثل الفرس في اخيته يجرى ما يجرى ثم يرجع الى اخيته وكذلك المؤمن يفرق ما يفرق ثم يرجع الى الايمان **وقال** مثل المؤمن
 في قوادهم وراحمهم كمثل الجسد اذا اشتكى شئ منه تداعى سائرته بالسهر والحج **وقال** مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين تنك الى
 هذه مرة والى مرة **وقال** مثل القرآن كمثل الدليل بالعقلاء ان تعاهد صاحبها عقلها امسكها وان اغفلها ذهبت واذا قام صاحبها فركب
 به ذكره واذا الوقيم به نسيه **وقال** موسى بن عبيدة عن معاذ بن سعيد العرجي عن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه ان النبي صلى الله
 وآله وسلم قال مثل المؤمن الذي لا يؤمن بخلق مثل المرأة حملت حتى اذا دنا نفاسها اسقطت فلاحا كل ولا ذات رضاء ومثل المصلي كمثل المتاجر لا
 يخلص الربح حتى يخلص له رأس المال وكذلك المصلي لا يقبل الله له نافلة حتى يؤتي الفريضة وقال حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن اوس
 ابن خالد عن ابي هريرة يرضه مثل الذي يميم الحكة ولا يعمل الا شراً كمثل رجل لي راعي فقال اجني شاة من غنمك فقال انطلق فخذ
 يا ذن شاة منها فذهب فاخذ باذن كلب الفحل **وقال** عبد الله بن المبارك ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن ابي هريرة قال سمعت النبي
 يقول على هذا المنبر سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول انما بقى من الدنيا بلاء وفنة وانما مثل عمل احدكم كمثل الوعاء
 اذا طاب اعلاه طاب اسفله واذا خث اعلاه خث اسفله **وفي المسند** من حديث عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ان رجلاً كان في مكان فيكم استمضات قوماً فاضافهم ولهم كنية يتهم قال فقالت الكنية والله لا ينقصني اهل الكنية قال ففجرواها في
 بطنها قبلهم ذلك نبياً لهم او قائلهم فقال مثل هذه مثل امة تكون بعدكم يقهر سفاهاً وحكماً ويغلب سفاهاً عليها **وفي صحيح**
البخاري من حديث النعمان بن بشير ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مثل القاتم في حدود الله والواقعي فيما كتمت قومه استمروا على سفينة
 فاصاب بعضهم اعلاها وبعضهم اسفلها فكان الذي في اسفلها اذا استبقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا لوانا خرنا في نصيبنا خرقا ولم
 نؤد من فوقنا فان هم تركوهم وما اردوا هلكوا جميعاً وان اخذوا على ايديهم بخرا وبخيلهم جميعاً **وفي الجمع الكبير** عنه من حديث
 سهل بن سعد قال اياكم ومحقرات الذنوب فان مثل ذاك كمثل قوم تلووا بطن واخذوا هذا بعض وهذا بعض حملوا ما انفقوا به خبزهم وان
 محقرات الذنوب حتى يؤخذ بها صاحبها فهلكه **وفي المسند** من حديث ابي بن كعب رفعه ان مطعم ابن ادم قد ضرب مثلاً للدنيا فانظر
 ما يخرجه من ابن ادم وان فرجه وملحه قد علم الى ما يصير **وقال** ابو محمد بن خالد ثنا جند الله بن احمد بن محمد ان ثنابق سيف بن مسلم النخعي
 ثنا جهم الكعور عن ابي بكر الهذلي عن الحسن بن ابي بن كعب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اني ضربت للناس مثلاً ولا بن ادم ضرب
 الموت مثله مثل رجل له ثلاثة اخلاء فلما حضره الموت قال لاحدكم انك كنت لي خليلاً وكنت ابر الثلاثة عندي وقد نزل بي من امر الله
 ما ترى فماذا عندك قال يقول وماذا عندى وهذا امر الله قد غلبني ولا استطيع ان انفس كربت ولا افرج غمك ولا اؤخر ساعتك ولكن ما
 اذا بين يديك فخذني اذا اتى هب به معك فانه يفعلك قال ثم دعا الثاني فقال انك كنت لي خليلاً وكنت ابر الثلاثة عندي وقد نزل بي من
 امر الله ما ترى فماذا عندك قال يقول وماذا عندى وهذا امر الله قد غلبني ولا استطيع ان انفس كربت ولا افرج غمك ولا اؤخر ساعتك لكن
 سأقوم عليك في مرضك فاذا امت اقيت عسلك فمردت كسوتك وسارت جسدك وجوزتك قال ثم دعا الثالث فقال قد نزل بي من امر الله
 ما ترى وكنت ابر الثلاثة على وكنت لك مضيقاً وفيك زاهد افاض عندك قال عندى الى قرنيك وخليفتك في الدنيا والاخرة ادخل معك قبرك

له الخلة والفرقة
 بينه وبين غيره
 التي هي من صفات
 في الدنيا وفي الآخرة
 لا يخلو من صفات
 الدنيا والآخرة
 التي هي من صفات
 الدنيا والآخرة

ن

ان يحفظ في العفو خبره من ان يحفظ في العقوبة ان من عقد على امه او ابنته او اخته وطيبها فلا حد عليه وان هذا مضموم من قوله
 ادروا السنن واد بالشبهات فهذا في مضمون الشبهة التي تدرء بها الحدود وهي الشبهة في الحل اوفي المفاعل اوفي الاعتقاد ولوعرض هذا اعلم
 فممن من فرض من العالمين لم يفهمه من هذا اللفظ بوجه من الوجوه وان من يطأ خالته او عمته تلك اليمين فلا حد عليه مع علمه بانها
 خالته او عمته وحريم الله لن ذلك ويفهم هذا من ادروا السنن واد بالشبهات واضعفات اضعفات هذا امها لا يكاد ينحصر **فهذه التمثيل**
 والتشبيه هو الذي تنكره وتنكر ان يكون في كلام الله ورسوله دلالة على فضله بوجه ما **قالوا** ومن اين يفهم من قوله تعالى وان تكفر في
 الا نعام لعبدق ومن قوله فاعتبروا من محريم بيع الكسخت بالدين وسبع الخحل بالغضب نحو ذلك **قالوا** وقد قال تعالى وما اختلتم في من شئ
 حكمه الى الله ولم يقل الى قياساتكم وارانكم ولم يجعل الله اهل الجبال واقسمتها حاكمة بين الامة ابدًا **قالوا** وقد قال تعالى وما كان لمن من
 ولا مؤمنة اذ اقضى الله ورسوله امران يكون ام الخير من امهم فانما منعهم من الخيل عند حكمه وحكمه رسول الله لا عند اراء الرجال **قالوا**
 وظنونهم وقد امر سبحانه رسوله باتباتكم ما اوحاه اليه خاصة وقال ان اتبع الا ما نوحى الى وقال وان احكم بينكم بالحق لله وقال تعالى الحق
 لم شر كما شرعوا للحد من الدين ما لم يأذن به الله **قالوا** قد دل هذا النص على ان ما لم يأذن به الله من الدين فهو شرع غيره لما ط **قالوا**
 وقد اخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ربه تبارك وتعالى ان كل ما سكت عن الجحابة او حرمه فهو عفو وعفا عنه لعبادة يباح اباجة
 العفو فلا يجوز تحريمه ولا الجحابة قيمًا على ما اوجبه او حرمه بجميع بينهما فان ذلك يستلزم رفع هذا القسم بالكلية والعفاة اذ المسكوت
 عنه لا بد وان يكون بينه وبين المحرم شيئًا ووصفا جامعًا او بينه وبين الواجب فلو جاز احكامه لم يكن هناك قدم قد عفا عنه ولم يكن
 ما سكت عنه قد عفا بل يكون ما سكت عنه فقد حرمه قياسًا على ما حرمه وهذا لا سبيل الى دفعه وجعلنا فيكون حريم ما سكت عنه
 تبدل بالحكمه وقد ذم تعالى من بدل غير القول الذي امر به فمن بدل غير المحرم الذي شرع له فهو اولى بالدم وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ان من اعظم المسلمين جرأًا من سأل عن شئ لم يحرمه في حق الناس من اجل مسأله فاذا كان هذا فيمن سبب التحريم الشارح صرح بالتحريم
 عن حكمه ما سكت عنه فكيف بمن حرمه للمسكوت عنه بقياسه وبرأيه **يوضح** ان المسكوت عنه لما كان عفوًا عفا الله لعبادة عنه وكان
 البحث عنه سببًا لتحريم الله اياه لما فيه من مقتضى التحريم لا يجرى السؤال عن حكمه وكان الله قد عفا عن ذلك وما صح به عبادة كما يعفو
 عما فيه مفسوق من اعمالهم واقوالهم فمن المعلوم ان مسكوت عنه ذلك لفظ عام لم يحرمه يدل على انه عفو عنه فمن حرمه بسؤاله عن
 حله التحريم بقياسه على المحرم بالنسبة كان اخذ في الذم من سأل عن حكمه لحاجته اليه تحريم من اجل مسأله بل كان الواجب عليه ان لا
 يبحث عنه ولا يسأل عن حكمه اكتفاء بسكوت الله عن عفو عنه فهكذا الواجب عليه ان لا يحرم للمسكوت عنه بغير النص الذي حرم الله
 اصله الذي يطوبه قالوا وقد دل على هذا كتاب الله حيث يقول يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم التي اتيتموها من الله ورسوله
 حين ينزل القرآن تبدلكم عفا الله عنها والله غفور رحيم قد سألتها قوم من قبلكم ثم اصبحوا بها كافرين وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في الحديث الصحيح ذروني ما تركتكم فانهما هلك من قبلكم بكثر مسائلهم واختلافهم على انبيائهم فاذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه و
 اذا امرتكم بشئ فأتوا منه ما استطعتم فامرهم ان يتكلموا من السؤال ما تركهم ولا فرق في هذا بين حياته وبعد مماته فممن ما امرتكم
 ان تتركوا صلى الله عليه وآله وسلم وما نضر عليه فلا تقول له لم حرمت كذا الخلق به ما سكت عنه بل هذا البطل في المعصية من ان سأل
 عن حكمه شئ لم يحكم فيه **فتأمل** فانه واخر ويدل عليه قوله في نفس الحديث واذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه واذا
 امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم فجعل الامور ثلاثة لا ربع لها ما سوى به بالفرض عليه فله بحسب الاستطاعة ومنه عندنا
 عليهم اجتناب بالكلية ومسكوت عنه فلا تعرض للسؤال والتفتيش عنه وهذا حكم لا يختص بحياته فقط ولا يحض العواقر وذن من
 بل فرض علينا نحن امتثال امره بحسب الاستطاعة واجتناب فيه وترك البحث والتفتيش عما سكت عنه وليس في ذلك ترك جهلا وبجهلا

له فانه ما سكت عنه في الاصل مضموم في الظاهر وان كان سكت عنه في الاصل مضموم في الظاهر وان كان سكت عنه في الاصل مضموم في الظاهر

ج

ن

ن

لحكمة بل اثبات الحكيم العفو وهو الاباحة العامة ورفض المحرم عن فاعله فقد استوعب الحديث اقسام الدين كلها فانها اما واجب واما محرم
واما مباح والمكروه والمستحب فمرعان على هذه الثلاثة غير خارجين عن المباح وقد قال تعالى فاذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم ان علينا بيان من فعل
بانه اليه سبحانه لا الى القياسيين والارثيين **وقال** تعالى قل اطيعوا ما انزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل الله اذن
لكم ان علي فتقرون قسمكم الحكم الى قسمين قسم اذن فيه وهو الحق وقسم اذرى عليه وهو ما لا يذن فيه فاين اذركنا ان نقبس الباطل على
التم في جريان الربا فيه وان نقبس القديدين على الذهب والفضة وانخرط على الباطل فان كان الله ورسوله وصا فانهم اثمنا وطاعة لله ورسوله
ولا فاننا قائلون لما نزعنا امر كنتم شهداء اذ وصاكم الله بهن اذ قالتم تأتينا به وصية من عند الله على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم
فهو عين الباطل وقد امرنا الله به ما تنازعنا فيه اليه والى رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فلو لم يمت لنا قطان نرذلت الى رأى ولا قياس
ولا تقليد امام ولا منام ولا كشف ولا الهام ولا حديث قلب ولا استحسان ولا معقول ولا شريعة الديوان ولا سياسة الملوك ولا عواطف
الناس التي ليس على شرائع المسلمين اضرمها فكل هذه طواغيت من تحاكم اليها او عامنا زعم الى التحاكم اليها فقد حاكم الى الطاغوت وقال تعالى
فلا تضرعوا الله امثال ان الله يعلم وانتم لا تعلمون قالوا ومن تأمل هذه الآية حتى التأمل تميز له انها كض على ابطال القياس تحريمه كان
القياس كله ضرب الا مثال للدين وتمثيل ما لا نص فيه ومن مثل ما لم ينص الله سبحانه على تحريمه او ايجابه بما حرمة او اوجبه فحرمه
الا مثال ولو علم سبحانه ان الذي سكت عنه مثل الذي نص عليه لا علمنا به ولما اغفله سبحانه وما كان ربك نسيا ولدين لنا ما اتقى كما اخبر
عن نفسه بن لك اذ يقول سبحانه وما كان الله ليضل قوما بعد اذ هدى لهم حتى يبين لهم ما يتقون ولما وكله الى رأينا ومقاييسنا التي ينقسم
بعضها بعضها فمنه ان يقبس ما ينسب اليه على ما يترجم انه نظير فيحي منا زعم فيقيس ضد قياسه من كل وجه ويبين من الوجه الجامع مع مثل
ما ابداه منا زعمه او اظهر منه وعمل ان يكون القياسان معاً من عند الله وليس احدهما الى من الاخر فليسا من عند هذه واحدة كاذبة
في ابطال القياس وقد قال تعالى وما ارسلنا من رسول الا ينزل اليه قوله ليبين لهم وقال لتبين للناس ما نزل اليهم فكل ما بينه رسول
صلى الله عليه وآله وسلم فمن ربه سبحانه بينه بامره واذن وقد علمنا يقينا وقوع كل اسم في اللغة على سماء وفيها وان اسم البركة يتناول المنة
واسم التبرك يتناول البلوط واسم الذهب والفضة لا يتناول القديدين وان تقدير يضاب السرقة لا يدخل فيه تقدير المهر وان تحريم اكل الميتة
لا يدل على ان المؤمن الطيب عند الله حيا وصيها اذ مات صابرا شجاعا خبيثا وان هن اعن البيان الذي ولاه الله رسوله ويحبه به ابعد شئ
واشد منه منافاة له فليس هو مما بعث به الرسول قطعا فليس اذا من الدين وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما بعث الله من نبي الا
كان حقا عليه ان يدل امره على خير ما يعلمه وبينها هم عن شر ما يعلمه لهم ولو كان الرأى والقياس خير لهم لدل لهم عليه ان شاء
الله وليقل لهم اذا اوجبت عليكم شيئا او حرمته فقيسوا عليه ما كان بينه وبينه وصف جامع او ما اشبهه او قال ما يدل على ذلك او
ليست له وما احذرهم من ذلك اشد الحذر كما ستقف عليه ان شاء الله وقد احكم اللسان كل اسم على سماء لا على غيره وانما بعث الله
محمدن اصيل لله عليه وآله وسلم بالحرية التي يفرها العرب من لسانها فاذا انص سبحانه في كتابه ورض رسوله على اسم من الاسماء وعلق عليه
حكما من الاحكام وجب ان لا يفيج ذلك الحكم الا علما اقتضاه ذلك الاسم ولا يتعدى به الوضع الذي وضعه الله ورسوله فيه ولا يخرج
عن ذلك الحكم شئ مما يقتضيه الاسم فالزيادة على ذلك زيادة في الدين والقصص منه نقص في الدين فالاول القياس والثاني التخصيص
الباطل وكلاهما ليس من الدين ومن لم يفت مع المصنوع فانه تامة يزيد في النص ما ليس منه ويقول هذا قياس من رقة ينقص منه بعض مقتضيه
ويخرج عن حكمه ويقول هذا تخصيص ومرة يترك النص جملة ويقول ليس العمل عليه او يقول هذا خلاف القياس وخلاف الاصول **قالوا**
ولو كان القياس من الدين لكان اهله ائمة الناس الاحاديث وكان كما اتوا قل فيه الرجل كان اشد اثباتا للاحاديث ولا تارقالوا ونحن
ان كل ما اشد توغل الرجل فيه اشد تروغ للسان ولا تروغ خلاف اللسان ولا تارالاعند اصحاب الرأى والقياس فلله كرم سنة

فمنها ما رواه
عن رتبة العليين
عن رتبة العليين

صغيرة صرخة قد عطلت به وكمر من افر من حكمه بسببه فالسن والا تار عند الارابيين القياسيين خاوية على عرشها معطلة احكامها
مغرولة عن سلطانها ولا يتبها لعل الاسم ولغيرها الحكم لها المسكة والمطبة ولغيرها الامر والنهي **والا فلما اذ انزلته** حديث العرابي وحديث
قصة الابتداء للزوجة حق العقد سبب يمال ان كانت بكرا وثلاثا ان كانت ثيبا ثم يقسم بالسوية وحديث تقريب الزاني خير الحصن وحديث
الاشراط في الحج وجواز القتل بالشرط وحديث السهم على الجور بين وحديث عمران بن حصين والي هرة في ان كلام الناس والحاجه لا يبطل العلو
وحديث دفع اللقطة الى من جاء فوصف وعاء ما ووكاه ما وعفاه ما وحديث المصراة وحديث القرعة بين العبيد اذ اعتقوا في المرض ولم
يجعلهم الثلث وحديث نهار المجلس وحديث ابتداء الصوم لمن اكل ناسيا وحديث انما صلوة الصائم من طلعت عليه الشمس قد صلى منها ركعة
وحديث الصوم عن الميت وحديث الحج عن المريض للايوبي من بره وحديث الحكم بالفاقة وحديث من وجد متاعه عند رجل قد افلس
وحديث النعي عن بيع الرطب بالتمر وحديث بيع المبرم وحديث القضاء بالشاهد مع اليمين وحديث الولد للمفراش اذ كان من امه وهو سبب
الحديث وحديث تخيير الغلام بين ابويه اذ افترقا وحديث قطع السارق في نهر دينار وحديث جرم الكتابيين في الزنا وحديث من تزوج امرأة
ابيه امره برب عنفه واخذ ماله وحديث لا يقتل مؤمن بكافر وحديث لعن الله المحلل والمحلل له وحديث لا كحل الا بولي وحديث للطلقة ثلاثا
لا سكنى لها ولا نفقة وحديث اعتق صفية وجعل عتقها صداقها وحديث اصدقها ولو خافا من حديث اباحة المحرم المحيل وحديث كل
مسكر حرام وحديث ليس فيما دون خمسة اوسق صيد وحديث المزارعة والمساقاة وحديث ذكاة الجنين ذكاة امه وحديث الرهن مركوب و
محلوب وحديث النهي عن ختيل الخمر وحديث قصة الغنيمة للراجل سهم والفراتس وحديث لا تقصر المصبة وللمهتان واحاديث حرة المدينة
وحديث اشعار الهدى وحديث اذا لم يجد المحرم الا نرا فليلبس السراويل وحديث منع الرجل من تفضيل بعض ولده على بعض وغيره من الخمر
الشراعية عليه وحديث انت وما لك لا يبيك وحديث القنامة وحديث الوضوء من الجمر لا بل واحاديث المسح على العمامة وحديث الامر باعادة
الصلوة لمن صلى خلف المصنف وحديث من دخل والا ما لم يحط بصلى حقيقة المسجد وحديث الصلوة على الغائب وحديث الحجر بأمين
في الصلوة وحديث جواز خروج الابل فيما وجبه لولده ولا يجمع غيره وحديث الكلب الاسود يقطع الصلوة وحديث الخروج الى العيد من الغد لا
علم بالعبد بعد الزوال وحديث نفي قول الغلام الذي لم يأكل الطعام وحديث الصلوة على القبر وحديث من نزع في ارض قوم بغير اذنهم
فليس له من الزرع ثمن وله نفقته وحديث بيع جابر بعبوة واشترط ظهرة وحديث النهي عن جلود السباع وحديث لا يمنهم احدكم حماره ان
يفرز خبثه في حجره وحديث ان احق الشيطان ان يوقر به ما استعملت فيه الفروج وحديث من باع عبدا او مال فماله للبايع وحديث اذا سلم
نخته اختان اختا راتبها شاء وحديث التمس على الراجلة وحديث كل ذي ناب من السباع حرام وحديث من السنة وضع اليدين على الديبر في
في الصلوة وحديث لا تجزئ صلوة لا يقيم الرجل فيها صلبه من ركوعه وسجوده واحاديث رافع اليدين في الصلوة عند الركوع والرفع منه
واحاديث الاستسقاء وحديث كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سكتان في الصلوة وحديث تحريمها التكبير وتحليلها التسلية
وحديث حمل الصبيبة في الصلوة واحاديث القرعة واحاديث الضيقة وحديث لولن رجلا طلع عليك بغيرا ذك وحديث ايرج يدك فيك
تقضها كما يقضم الفحل وحديث ان بلا يؤذن بليل وحديث النهي عن صوم يوم الجمعة وحديث النهي عن الذبح بالنس والظفر وحديث صلوة
الكسوف والاستسقاء وحديث النهي عن عصب الفحل وحديث المحرم اذا مات لم يجز راسه ولم يقرب طيبا الى امه عاف ذلك من الاحاديث التي
كان تركها من اجل القول بالقياس الرأى فلو كان القياس حقا لكان اهله انتم الا ما للاحاديث ولا حظ لهم ترك حديث واحد لا لغيره
له فثبت رأينا كل من كان اشد توفلا في القياس الرأى كان اشد مخالفة للاحاديث الصحيحة الصريحة علمنا ان القياس ليس من الدين ان
شيئا ترك له السنن لا بين شيئا منا فاة للدين فلو كان القياس من عند الله لطابق السنة اعظم مطابقة ولم يخالف اصحابا وحديثا واحدا
منها ولكنا نؤاخذ بها من اهل الحديث فلا يروا اهل الحديث والا نحدثنا واحدا صحيحا قد خالفوه كما ادناهم انفا ما خالفوه من السنة بحجة تروا

حرف

ج

قالوا

وقد اخذ الله الميثاق على اهل الكتاب وعلينا بعدهم ان لا نقول على الله الا الحق فلو كانت هذه الاقيسة المتعارضة المتناقضة التي يفتقر بعضها ببعض لا يترك الناظر فيها ايها الصواب حكايات متفقة يصدر بعضها بعضها كالسنة التي يصدر بعضها بعضها وقال تعالى ويحق الله الحق بكلماته لا يأتينا ولا ما يبيننا وقال والله يقول الحق وهو يهدي السبيل فلهذا يقاله سبحانه ولا يترك اليه فليس من الحق وقال تعالى فان لم يستقيبوا لك فاعلم انما يتبعون اهواءهم ففهم الامر قسمين لا ثالث لهما اتباع لما دعا اليه الرسول واتباع اهواءهم

فصل

والرسول صلى الله عليه وآله وسلم لم يدع امته الى القياس بل قد صح عنه انه انكر على عمر واسامة محض القياس في ثياب الخيلين

المتين ارسل بهما اليهما فلبسهما اسامة قياسا للباس على التماثل والبس وكسوتهما الغيرة ورجع عمر قايما لثماكلها على لبسهما فاسانة اهل

وعمر حرق قياسا فابطل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل واحد من القياسين وقال لعمر انما بعثت بها اليك لتتقم بها وقال لا سادة

اني لم بعثها اليك لتلبسها ولكن بعثتها اليك لتشفقها اخبر الشافعي والشيخ صلى الله عليه وآله وسلم انما تقدم اليهم في الحرير والنص على خرم لبس

فقط فقياسا خطأ فيه فاحدما قاس اللبس على الملك وعمر قاس التماثل على اللبس والشيخ صلى الله عليه وآله وسلم بين ان ما حرمه

من اللبس لا يتعدى الى غيره وما باحه من التماثل لا يتعدى الى اللبس وهذا عين ابطال القياس وصح عنه ما رواه ابو ثعلبة الخنسي قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله فرض فرائض فلا تضيعوها وحدودا فلا تغتربوها ونهي عن اشياء فلا تنتهكوها وسكت عن اشياء

رحمة لكم غير سببان فلا تجتنب احدهما وهذا الخطاب كما يعلم اوله للصحة ولعل بعدهم فذكرنا في الاخره فاذن ان نبحث عما سكت عنه لغيره او اوجبه

وقال عبد الله بن المبارك ثنا عيسى بن يونس عن جرير بن عثمان عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن ابيه عن عوف بن مالك الاشجعي قال

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تفترق امتي على بضعة وسبعين فرقة اعظم فرقة على الحق قوم يقيسون الامور به ثم يخلون الحرام

ويحرمون الحلال قال قاسم بن اصبغ ثنا محمد بن اسمعيل الترمذي ثنا نعيم بن حماد ثنا عبد الله بن فضال وهو لهؤلاء كلهم ائمة فئات حفاظ الاجرة

عثمان فانه كان مخفيا عن علي ومعه هذا فاجتز به البخاري في صحيحه وقد روى عنه انه تابر اما انسب اليه من الاخراف عن علي ونعيم بن حماد

امام جليل وكان سفيها على الجهمية روى عنه البخاري في صحيحه وقد صح عنه صحة تقرب من التواتر انه قال ذروني ما تركتكم فاما هلك الذين

من تركتكم بكثرة مسا طهور واختلافهم على انبيائهم ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما امرتكم به فأتوا منه استطعتم فضمن هذا الحديث انما

امرهم من الجباب فهو واجب وما نهى عنه فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو مبهم فبطل ما سكتوا ذلك والقياس خارج عن حدة الوجه الثلاثة

فيكون باطلا والمقيس مسكوت عنه بالاربع فيكون عفو بالاربع فالحاقه بالحرم بغيرهم لما عفا الله عنه وفي قوله ذروني ما تركتكم بيان جمل

ان ما نهى فيه فليس بحرام ولا واجب ودل الحديث على ان اوامر على الوجوب حتى يجر ما يرفع ذلك او يبين ان مراده الترتيب انما لا يستطيعه

حج

الحوى

بإشراك

ج

ص

والثانية واذا استقلت عن مسئلة فلا تقس شيئا بشئ فربما حرمت حلالا او احللت حراما واذا استقلت عما لا تعلم فقل لا اعلم وانا شريك
وقال ابن وهب اخبرني يحيى بن ابي عمير عن عيسى بن ابي عيسى عن الشعبي انه سمعه يقول يا كسر والمقايسة في الذي تقنع بينه ان اخذتم
بالمقايسة لتحللت الحرام ولتحرمن الحلال ولكن ما بلغكم عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاحفظوه وقال الطحاوي ثنا
ابن زيد القراطي ثنا سعيد بن منصور ثنا جرير بن عبد الحميد عن المغيرة بن مقهم عن الشعبي قال السنة لم توضع بالقياس وقال الحنفية
ثنا محمد بن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا صالح بن مسلم قال قال لي عامر الشعبي يوما وهو اخذ بيدي انما هلكتم حين تركتم الاثار و
اخذتم بالمقاييس وقال عباس بن الفرج الرباعي عن الاصمعياني قال له ان الحليل بن احمد يبطل القياس فقال اخذ هذا عن ابا اس
وقال علي بن عبد العزيز البغوي ثنا ابو الوليد القرشي اخبرنا محمد بن عبد الله بن بكار القرشي ثنا سليمان بن جعفر ثنا محمد بن يحيى الديلمي عن
ابن شبرمة ان جعفر بن محمد بن علي بن الحسين قال لا يحنيفة اتق الله ولا تقس فانما تقف عند الحق ومن خالفنا بين يديك الله فقول
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله وتقول انت واصحابك راينا وقتنا ففعل الله بنا وبكم ما يشاء وهذا الاسناد الى ابن شبرمة
قال دخلت انا وابو حنيفة على جعفر بن محمد بن الحنفية فسلمت عليه وكنت له صديقا ثم اقبلت علي جعفر وقلت متع الله بك هذا رجل
من اهل العراق وله فقه وعقل فقال لي جعفر لعله الذي يقيس الدين برأيه ثم اقبل علي فقال هو النعمان فقال له ابو حنيفة نعم اصحابك
الله فقال له جعفر اتق الله ولا تقس الدين برأيك فان اول من قاس بلبس اذا مر الله بالبحر كادوم فقال انا خير منه خلقته من نار و
خلقته من طين ثم قال لا يحنيفة اخبرني عن كلمة اوها شرك واخرها ايمان فقال لا ادري قال جعفر هي لا اله الا الله فلو قال كاله ثم
امسك كان مشركا فهذه كلمة اوها شرك واخرها ايمان ثم قال له ويحك ايها اعظم عند الله قتل النفس التي حرم الله او الزنا
قال بل قتل النفس فقال له جعفر ان الله قدر لك في قتل النفس شاهدين ولم يقبل في الزنا الا اربعة فكيف يقوم لك قياس ثم قال ايها
اعظم عند الله الصوم والصلوة قال بل الصلوة قال فبا بال المرأة اذا احضت تقضى الصيام ولا تقضى الصلوة اتق الله يا عبد الله ولا
تقس فانما تقف عند الحق وانت بين يدي الله فقول قال الله عز وجل قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تقول انت واصحابك قنا
وراينا فيفعل الله بنا وبكم ما يشاء وقال ابن وهب سمعت مالك بن انس يقول لزم ما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة
الوداع امر ان تركتم ما فيكم من تضلوا ما تمسكتم به ما كتاب الله وسنة نبيه قال ابن وهب وقال مالك كان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم امام المسلمين وسيد العالمين يسأل عن الشيء فلا يجيب حتى يأتية الوحى من السماء فاذا كان رسول زب العالمين لا يجيب الا بالحق
والا لم يجيب فمن الاجرأة العظيمة اجابة من اجاب برأيه او قاييس او تقليد من يجس به الظن اصغر اوعادة او سياسة او ذوق او كشف
او منام او استحسان او حرص والله المستعان وعليه التكلان وقال ابو ذرعة عبد الرحمن بن عمر ثنا يزيد بن عبد ربه قال سمعت
ابن الجراح يقول ليحيى بن سالم الوحاظي يا ابا ذر يا احمد الرأي فاني سمعت ابا حنيفة يقول يقول في المسجد الحسن من بعض قياهم
وقال عبد الزراق قال لي جاد بن ابي حنيفة قال لا يفتقه من لم يدع القياس في موضع الحاجة اليه وهو علبس الفضاء قالوا فاذن لكل
شي لا يفتقه المرء الا بتركه وقال عبد الزراق عن معمر بن ابن شبرمة ما عذبت الشمس والقمر الا بالمقاييس وقال داود بن الزبير فان
عن جاد بن سعيد قال ثنا الشعبي يوما قال يي شاك ان يصير السجل علما والعلوم جملا قالوا وكيف يكون هذا يا ابا عمر وقال كنا ننتبه الاثار
وما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم فاخذ الناس غير ذلك وهو القياس وقال وكيع ثنا عيسى الحنظلي عن الشعبي قال لان القنع بغنية اجم
لن من ان اقول في مسئلة برأي قلت رواة ابو جحر بن قتيبة بالعين المهمله وعنية بوزن غنية ثم فرغ بان العنية اخلاط ينعقم في
ابوال الابل حينما تحن نطليها بال من الجرب وقال الاثرمة ثنا قبيصة ثنا سفيان عن جابر عن الشعبي عن مسروق قال لا اقيس شيئا بشئ
قال لم قال اخشى ان تزل رجلك وستل عن مسئلة فقال لا ادري فقيل له فقس لنا برأيك فقال اخاف ان تزل قدحى وكان يقول يا كسر

انا

ج

قال ابو حنيفة رحمه الله في المسجد الحسن من بعض قياهم

وا

والقياس والرأي فان الرأي قد يزل وكان الشيعي يقول لا يوجب القياس القياس فحل حراماً واخرهم حلالاً وقال الخلال ثنا ابو بكر المروزي قال سمعت ابا عبد الله احمدين حبيل بنكر على اصحاب القياس وينكلم فيه بجلالهم شديد وقال الاثرم ثنا حميد بن كنانة ثنا صالح بن مسلم عن الشعبي قال لقد بغض الى هؤلاء القوم هذا الشيعة طوا بغض الى من كنانة داري قلت من هم يا ابا عمر وقال هؤلاء الارابيين اذ وقال حماد بن زيد عن مطر الوراق قال ترك اصحاب الرأي الاثار والله وقال حميد بن خاقان سمعت ابن المبارك في اخو حنيفة خرج فقلنا له اوصنا فقال لا تختزن والرأي اماماً **فصل** قالوا ولو كان القياس حجة لما تعارضت الاقيسة ونقض بعضها بعضاً في كل واحد من المتنازعين من ارباب القياس بزعمه ان قوله هو القياس فيهدى منازعه في سائر امورهم انه هو القياس وبجرح الله وبنينا ته لا تعارض ولا تنهاجت قالوا فلو جاز القول بالقياس في الدين لافضى الى وقوع الاختلاف الذي حذر الله منه ورسوله بل عامة الاختلاف بين الامة انما نشأ من جهة القياس فان اذا ظهر لكل واحد من المجتهدين في قياس مقتضاه نقض حكم الاخر اختلفوا ولا بد وهذا يدل على انه من عند غير الله من ثلاث اوجه احدها صريح قوله تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا الثاني الاختلاف سببه اشتباه الحق وخضاه وهذا لعدم العلم الذي يميز بين الحق والباطل الثالث ان الله سبحانه قد اذم الاختلاف في كتابه وفي عن التفرق والتنازع فقال شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي اوحينا اليك وما وصىنا به ابراهيم وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه وقال ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وقال ان الذين فرقوا ديارهم كما نوا شيعاً لست منهم في شيء وقال واطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم وقال فقطعوا امرهم بينهم بغير حكم بما لديهم فخرجوا والزموا الكتب اي كل فرقة صنفت كتباً اخذوا بها وعملوا بها دون كتب الاخرين كما هو الواقع سواء وقال يوم تبيض وجوه وتسود وجوه قال ابن عباس تبيض وجوه اهل السنة والايتلاف وتسود وجوه اهل الفرقة والاختلاف وقال النبي صلى الله عليه وآله لا تختلفوا فتختلف قلوبكم وقال اقرء القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم فاذا اختلفتم ففرقوا وكان للتنازع والاختلاف اشد شيق على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان اذا رأى من الصحابة اختلافاً يسيراً في فهم النصوص يظهر في وجهه حتى كان ما يقع فيه حب الرمان ويقول ابهت الامر ولم يكن احد يجده اشد عليه الاختلاف من عمر رضي الله عنه وأما الصديق فضاء الله خلافة عن الاختلاف المستقر وحكم واحد من احكام الدين واما خلافة عمر فتنازع الصحابة نزاعاً يسيراً في قليل من المسائل جداً واقر بعضهم بعضها على اجتهاده من غير ذم ولا طعن فلما كانت خلافة عثمان اختلفوا في مسائل يسيرة صحب الاختلاف فيها بعض الكوادر والمواد كما امر على عثمان في امر المنفعة وضربها وكلامه عاربن يأسر وعاشته في بعض مسائل قسمة الاموال والولايات فلما افضت الخلافه الى على كره وجهه في الجنة صار الاختلاف بالسيف والمقصد وان الاختلاف متاف لما بعث الله به رسوله قال عمر رضي الله عنه لا تختلفوا فانكم ان اختلفتموكم كان من بعدكم اشد اختلافاً ولما سمع ابي بن كعب وابن مسعود يختلفان في صلوة الرجل في الثوب الواحد والثوبين صعد المنبر وقال رجلان من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم اختلفا فمن اي فتيا كره يصدر للمسلمون لا اسم اثنين اختلفا بعد مقامى هن الا صنعت وصنعت وقال على كره الله وجهه في الجنة في خلافته لقضاياه اقضوا كما كنتم تقضون فاني اكره الخلاف وارجو ان اموت كما مات اصحابي قد اخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان هلاك الاسم من قبلنا انما كان باختلافهم على انبيائهم وقال ابو الدرداء في الشرا واثة بن الاسقع خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نتنازع في شيء من الدين فغضب غضباً شديداً لم يفض به قال ثم انهم قال يا امة محمد لا تقبلوا على انفسكم وجر النار ثم قال ابهت الامر ثم وليس عن هذا تخيمتم انما هلك من كان قبلكم بهذا وقال عمرو بن شعيب عن ابيه عن ابن العاص انهما قالاهما جلسنا مجلساً في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اشد ايقاظاً فاذا ارجل عند حجر عاتشة يتراجعون في القدر فلما رأيناهم اعز لنا هم ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلف الحجرة يسير كلامهم فخرج

ج

له كذا في الاصلان
لكن فاهم النظر في حفظ
ابن رواه اماماً

عليه نارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مفضلاً يعرف في وجهه الضبط حتى وقف عليهم وقال يقولون هذا الاسم قبلكم بالاعتقاد
 على انبيائهم وضميرهم الكتاب بعضها ببعض وان القرآن لم ينزل لتضربوا بعضها ببعض ولكن نزل القرآن بصدر تبعضه بعضاً ما
 عرفتموه فاعلموا به وما تشابه فامتنوا ثم التفت فرأى انا و اخي جاسين فقبطنا أنفسنا ان يكون رأنا معهم قال البخاري دايت احمد بن
 حنبل وعلى بن عبد الله والحميد والحميد بن ابراهيم بن يحيى بن محمد بن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده وقال احمد بن حنبل اجمع اجمع الله
 على انها ضعيفة عبد الله **قالوا** وايضا فاذا اختلفت الاقيسة في نظر المجتهدين فاما ان يقال كل مجتهد مصيب فيلزم ان يكون الشئ
 وضد صواباً واما ان يقال المصيب احد هو القول الصحيح ولكن ليس احد القياسيين بالولى من الآخر ولا يماس القياس الشبهة فان الفرع قد يكون فيه وصفاً شبيهاً للشيء
 وضد فليس جعل احدهما صواباً من الآخر بل من العكس قالوا وايضا قال صلى الله عليه وآله وسلم قالوا انما القياس في الحكم واختصاص الحكم في الحكم
 الانفاط الحكيمة العالمة تناولة لا فزدها فاذا انقضت ذلك لا يثبت الحكم هو على رقب الدنيا لم يعد لعن الحكم الجامعة التي في غاية الدنيا ما دلت عليه الى لفظ الحكم منها واقلها
 صبر ان الحكم الجامعة تزيل اليوم وترفع الشك بين العلم والظن فيقول لا يتبعوا كل دليل ولا مؤثر مثله الاسوء بسوء هذا الخبر ولين والادب اجمع من ان يذكر منه انواع
 ودين لها على علم خصم من انواع الحكم على علم الله عليه وآله وسلم وكما لا شقة ولا حكم كمال ضاحكة بياناً يا بطلان قالوا وايضا فحكم القياس فاما ان يكون موافقاً
 للبراءة الاصلية واما ان يكون مخالفاً لها فان كان موافقاً لم يعدل القياس شيئاً لان مقتضاها متحقق بها وان كان مخالفاً لها امتنع القول
 به لانها متيقنة فلا تعرض بامور لا يتيقن صحتها اذ اليقين علمت رفعه بغير يقين قالوا وايضا فان غالب القياسات التي رأينا القياسيين يتبعونها
 مرجح بالظنون وليس ذلك من العلم في شئ ولا مصلحة للامة في اقتحامهم وركاباتهم بالظنون حتى يتخطوا فيها خط عشواء في ظلماتهم وكما
 بهما على الله وهو سوله قالوا وايضا فنقول القياس هذا احلال وهذا حرام وهو خبر عن الله سبحانه انه احل كذا وحرمه وانه اخبر عنه بان حلال او
 حرام فان حكم الله خبره فكيف يجوز لاحد ان يشهد على الله انه اخبرنا بالخير بخبره هو ولا رسوله قال الله تعالى فان شهدوا فلا تشهد معهم
 قالوا وايضا فالقياس لا يد فيه من علة مستنبطة من حكم الاصل والحكم في الاصل بحيث ان يكون معللاً وان يكون غير معلل واذا كان
 معللاً احتل ان يكون لنا طريق الى العلم بعلة واحتمل ان يكون لنا واذا كان لنا طريق احتمال ان تكون العلة هي هذه المعينة وان يكون
 جزء علة وان تكون العلة غيرها واذا اظهرت العلة احتمال ان لا تكون في الفرع واذا كانت فيه احتمال ان تختلف الحكم فيها لمعارض آخر
 وما هن استانه كيف يكون من حجج الله وتبينا نزول اية الاحكام التي هدى الله بها عباده قالوا وايضا فلو كان القياس حجة لا فاضى ذلك الى تكافؤ
 الادلة الشرعية وهو محال فانه قد يتردد فرع بين اصليين احدهما للتقريب والاخر لا باحة فاذا اظهر في نظر المجتهد شبه الفرع بكل واحد منهما
 لزوم الحكم بالاحتمال والحكمة في شئ واحد وهو محال قالوا وايضا فليس قياس الفرع على الاصل في تعدية حكمه اليه اولى من قياسه عليه في عدم
 تبين له بغير النص فحينئذ فنقول حكم الفرع حكم من احكام الشرع فلا يجوز ثبوته بغير النص حكم الاصل ضا الذي جعل قياسه اولى من هذا
 ومعلوم ان هذا القرب الى النصوص واشد موافقة لها من قياسه وهذا اظهر قالوا وايضا فحكم الله بايجاب الشئ يتضمن محبته له اذ اراد
 لوجوده عليه بانه اوجبه وكلامه الطلبي والتحبي وجعل فعله سبباً لمحبة لعبده ورضاه عنه واثابته عليه وترك سبباً لضده ذلك السبيل
 الى العلم بهذا الا من خبر الله عن نفسه او خبر رسوله عنه فكيف يعلم ذلك بقياس اورثي هذا اظهر الامتناع قالوا ولو كان القياس من حجج الله
 وادلة احكامه لكان حجة في رضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم كسائر الحجج فلما لم يكن حجة في رضى الله عليه وآله وسلم لم يكن حجة بعدة
 ونقر هذه الحجة بوجهين احدهما ان الصحابة لم يكن احد منهم يقبض على ما سمع منه صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يسمع به ولو كان هو معقول
 النصوص لكان تعدية الحكم به وشمول المعنى كتعدية الحكم باللفظ وشموله مجبم افراده وذلك لا يختص به زمان ودور زمان فلما قلته لا يكون
 القياس في زمن النص علوه لانه ليس بحجة اوجه الثاني ان تغلق النصوص بالصحة لا كتغلقها بمن بعدهم وجوب اتباعها على الجميع واحد قالوا
 لاننا على ثقة من عدم تغلق الشارع بالحكم بالوصف الذي يبدى به القياسون وانه انما علق الحكم بالاسم بحيث يوجد بوجوده وينتفي

الكلام
الكلام

ج

شبه
بيننا

بانتفاؤه بل تعليق الحكم بالاسم تعليق بما لنا طريق الى العلم به طرأاً وعكساً بخلاف تعليقه بالوصف انتهى فانه خص خصه وما كان
هكذا لم يترد به الشريعة قالوا ولا ان الاصل من العلم بالظنون الا في اتيقنا ان الشرع اوجب علينا العمل به للادلة الدالة على تحريم اتباع الظن
فمنعنا منع يقيني من اتباع الظن فلا نتركه الا بيقين يوجب اتباعه قالوا ولا ان تشابه الفهم والاصل يقتضي ان لا يثبت الفهم الا بما يثبت
به الاصل فان كان القياس حقا لم يوقف الفهم في ثبوته على المنطق الاصل فالقول بالقياس من ابيين الادلة على بطلان القياس قالوا ولا ان
الحكم لا يتخلوا ما ان يتعلق بالاسم وحده او بالوصف المشترك وحده او بما فان تعلق بالاسم وحده او بما لم يطل القياس وان تعلق بالوصف
المشترك بينهما لم يضر امران عند ودان احدهما الغاء الاسم الذي اعتاده الشارع فان الوصف اذا كان اعم منه وكان هو المستقل بالحكم كان
الاخص وهو الاسم من غير المتاثير الثاني انه اذا كان الاسم من غير المتاثير لم يكن جعل ما دل عليه اصلا لما سكنت عنه اولى من العكس اذ المتاثير
للو وصف وحده بل يلزم ان لا يكون هناك فرع واصل بل تكون الصورة ان فردين من افراد العموم المعنوي كما يكون افراد العام لفظا كذا لا يضر
بعضها اصلا لبعض قالوا ولا ريب ان البيان بالالفاظ العامة اعلى من البيان بالقياس فكيف يعدل الشارع مع كل حكمته عن البيان بالالفاظ
الى البيان الاخرى قالوا وينال القياسون عن محل القياس يجب في الشبهتين اذ اشتابهما من كل وجه لعدا الاشتباهما من بعض الوجوه
وان اختلفا في بعضها فان قال بالاول تركه قوله وادعى جأه اذ ما من شيتين الا وبيهما جامع وفارق وان قال بالثاني قيل له فلهذا حكمت
للفهم بهذه حكم الاصل من اجل الوجه الذي خالفه فيه فان كانت تلك جهة وفارق تدل على الاختلاف فلهذا جهة افتراق تدل على الاختلاف
فليس الحاق صحت النزاع بموجب الوفاق اولى من الحاجة بموجب الافتراق قالوا ولا ينعى الاعتدال بانه متى وقع الاتفاق في المعنى الذي
ثبت الحكم من اجله عديت الحكم والا فلا قيل له اذا كان في الاصل صفة او صافي فغيره ينك ان هذا الوصف الذي من اجله شرع الحكم قول
بلا علم وقد عارضك فيه منازعوك فادعوا ان الحكم شرع لغرض ما ذكرت مثاله ان الشارع لما نص على رتبة الفضل في الاعيان المذكورة في
الحديث فقال قائل ان المعنى الذي حرم المتفاضل لاجله هو الكيل في المكيالات والوزن في الموزونات قال له منازعه لا بل هو كونها
مطعومة فقال اخر لا بل هو كونها مقتا ترمض خرة فقال اخر لا بل كونها تجري فيها الزكاة فقال اخر لا بل كونها اجنسا واحدا وكل فريق يزعم ان
الصواب ما ادعاه دون منازعه ويقدم فيما ادعاه الاخر لا يتهيأ له فخر في قول منازعه الا وتهيأ لمنازعه مثله او اكثر منه او دونه
فلوطن اخرون فقالوا العلة كونه ما تشبهت الارض واجتز بان الله سبحانه امتن على عباده بما تشبهت لهم الارض وقال يا ايها الذين امنوا
انفقوا من طبيبات ما كسبتم وما اخرجا لكم من الارض وقال ان من تمام النعمة فيه ان لا يبيع بعضه ببعض متفاضلا لكان قولوا واحتج
من جنس قول الآخرين واحتجاجهم وما هذا سبيله فكيف يكون من الرب سبيل **قالوا** وايضا فاذا كان النص في الاصل قد دل على
شبهتين ثبوت الحكم فيه لظفا وقد يته الى ما في معناه بالعلة فاذا انضم الحكم في الاصل هل يبقى الحكم في الفرع او يزول فان قلتم يبقى
فهو محال وان قلتم يزول تناقضتم اذ من اصلكم ان نسخ بعض ما يتناول النص لا يوجب نسخ جميع ما يتناول كالعالم اذا خص بعض
افراده لم يوجب ذلك تخصيص غيره فاذا كان حكم الاصل قد دل على شيتين فارتفع احدهما فما الموجب لارتقاء الثاني وان قلتم ثبت بالقياس
ويرفع بالقياس قيل انما التمسك لوجود العلة الجامعة عندكم والعلة لم تزل بالنسخ وهي سبب ثبوته وما دام السبب قائما فالسبب كذلك
ولو لم تزل العلة بالنسخ لا يمكن تصحيح قولكم فان قلتم نسخ حكم الاصل يقتضي نسخ كون العلة علة قيل هذه دعوى لا دليل عليها فان النص
انقضى ثبوت حكم الاصل وكون وصف كذا علة مقتضى للتعلية على قولكم فما حكمه ان متغايران فزوال احدهما لا يستلزم زوال الاخر قالوا
ولو كان القياس من الدين فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم كذبت اذ امرتكم بامر او هيئتكم عن شئ فقيسوا عليه ما كان مثله واشبهه
وكان هذا اكثر شئ في كلامه وطرق الادلة عليه متنوعة لشدة الحاجة اليه ولا سيما عند غلاة القياسيين الذين يقولون ان النصوص
لا تنفي بعث معشار العوائد وعلى قول هذا الغالى الحافى عن النصوص والحاجة الى القياس اعظم من الحاجة الى المنصوص فلهذا جاءت

القياسيين

بصد الاصل

ج

غسله اول ما يكتن به نجاسة ومن ذلك انكم قسم الماء للكل وردت عليه النجاسة فلم تغبر له لونا ولا طعما ولا مريحا على الماء المثل غير النجاسة
لونه او طعمه او مريحه وهذا من ابعاد القياس عن الشرع والحس وتركة قياسه على الماء المثل ودر على النجاسة فقياس
الوارد على المورد مع استقائهما في الحد والحقيقة والاوصاف اجمع من قياس ما تدر على ماء وقم فيه شرقة كلب على ما تدر على طعنها مثلها
بولا وعذرة حتى غيرها ومن ذلك وفرقة بين ما يجازي بقدر طرف الشخص تقع فيه النجاسة ولم تغبر فيه وبين الماء العظيم المتجر اذا وقع مثل الس
الامر من البول فنجسته الشاذون الاول تركه عن القياس فلم تقيسوا النجاسة بالشرقة في كلب في غريب نجاسة على الجانب الشما او الجنبى و
كل ذلك قياس لما قد نجس عندكم كونه مستويا وقاسوا باطن الانف على طاهره في غسل الجنابة فاجوبوا الاستنساخ ولم يقيسوا عليه النجاسة
الذى امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه باله استنساخ ففرقوا بينهما واسقطوا الوجوب في محل الامر وما وجب في غيره والامر بغسل النج
في الوضوء كالامر بغسل الميدين والجنابة سواء ومن ذلك انكم قسمتم النسيان على العمدة في الكلام في الصلوة وفي فضل الحلو في ناسيا وفيها
يجوب الفدية من خطيئات الاحرام كالطيط والياس والحلق والصيد وفحمل النجاسة في الصلوة ثم فرقة بين النسيان والعهد في السالك قبل
تمام الصلوة وفي الاكل والشرب في الصوم وفي ترك التسمية على الذبيحة وفي غير ذلك من الاحكام وقسمتم الجاهل على الناس في عدة مسائل
وفرقتهم بينهما في مسائل اخر ففرقتهم بينهما فيمن شرب فاكل وشرب ام يبطل صومه ولو جهل فظن وجرد الليل فاكل وشرب فسد صوم
مع ان الشريعة تعدد الجاهل كما تعدد الناسى واعظم كما **عذر النبي صلى الله عليه وآله وسلم** المسي في صلاته بجعله بوجوب الطائفة
فلم يأمره بالا عادة لما مضى وعذر الحاكم المستحق له بجعله بوجوب الصلوة والصوم عليها مع الاستحاضة ولم يأمرها باعادة ما مضى
عذر عدى بن حاتم بأكلمه في رمضان حين يقين له الشيطان الا ان جعلها تحت وساده ولم يأمره بالا عادة **عذر** ابن ابي
بجعله بوجوب الصلوة اذا عدم الماء فامره بالتيمم فامره بالا عادة **عذر** الذين منعوا في الزنا بكتمت الدابة لما سعى في
التيمم ولم يأمرهم بالا عادة **عذر** مغوية بن الحكم بكلامه في الصلوة عامد الجحالة بالتحريم **عذر** اهل قباء بصلاتهم
الى بيت المقدس بعد نفيهم استقبالهم بصلاتهم ولم يأمرهم بالاعادة **عذر** الصحابة ولا يميز من ارتكب محرما جاهلا بخبره
فلم يجدوه **وفرقتهم بين قليل النجاسة في الماء** وقليلها في الثوب والبدن وطهارة الجسيم شرط صحة الصلوة وترك الجسيم يبرح القبا
في مسئلة الكلب فطائفة لم تقتر عليه غيره وطائفة قاست عليه التحريم وحده غيره كالذئب الذي هو مثله او شر منه وقياس التحريم
على الذئب اجمع من قياسه على الكلب وطائفة قاست عليه البغل والحمار وقاسها على الخيل التي هي قريبتها في الذكر وامتنان الله سبحانه
عبادة لها بركونها واتخاذها زينة وملازمة الناس لها اجمع من قاس البغل على الكلب فقد علم كل احد ان الشبه بين البغل والفرس اظهر
واقرب من الشبه بينه وبين الكلب وقياس البغل والحمار على السنو بشاره صلاستها والحاجة اليها واشربها من انية البيت اجمع من قياسها
على الكلب وقسمتم الخنازير والزنا بدير والعقارب والصرعات على الزنا ب في الزنا ب في انها لا تنجس بالموت بعون النفس السائلة لها وقلة الرطوبات
والفضلات التي لا توجب التجفيس فيها ونجس من نجس العظام بالموت مع تقر بها من الرطوبات والفضلات جملة ومعلوم ان النفس السائلة
اتى في تلك الحيوانات المقتبسة اعظم من النفس السائلة التي في العظام وفرقة بين ما شرب منه الصقر والبلع والحدأة والعقارب الاحشر
وسباكم الطير وما شرب منه سباكم الميا من غير فرق بينهما قال ابو يوسف سألت ابا حنيفة عن الفرق في هذا بين سباكم الطير وسباكم ذوات
الاربعة فقال اما في القياس فما سواء ولكني استحسن في هذا وتركة صريح القياس في التسوية بين نبيذ التمر والزبيب العسل والحظرة و
ونبيذ العنب وفرقة بين البهائم الثلثين ولا فرق بينهما البتة مع ان المصوم في الصحيحية الصريحة قد سوت بين الجسيم وفرقة بين من معه
لنا انظره ونجس فقلتميز بينهما ويتيمم ولا يجزى فيها ولو كان معشوقا كان ذلك يجزى فيها فلا وضوء بالماء النجس كالصلوة في الثوب
النجس ثم قلتم ولو كان الزينة فلا تخرى فرقة بين الاثنين والثلاثة وهو فرق بين متاثلين وهذا على اصحاب الراى واه اصحاب التمسك

ج

ولا يستهوا
الطير بغيره ولا يمسح بالرجل

سألت

ففرقوا بين الاناء الذي يحل بول فيه والانساضة فاكثروا بول يجوزوا الاجتهاد بين الثاني والاول وتركوا عض القياس في التسوية بينهما **وقسمتم** التي على البول وقدمه كلاهما طعاما واشربا خريصا من الجوف ولم تقيسوا الجسوة الخبيثة على الفسوة ولم تقولوا كلاهما يجر خارجة من الجوف **وقسمتم** الوضوء وغسل الجنابة على الاستنجاء وغسل النجاسة في عصته بلا نية ولم تقيسوها على التيمم اشبه به من الاستنجاء ثم تناقضوا فقلتم لو انفس جنب في البئر لاحد الدلو ولم يبول الغسل لم يرتفع حدثه قاله ابو يوسف ونقض اصله في ان مس الماء لبدن الجنب يرفع حدثه وان لم يبول وقال محمد بن بل يرتفع حدثه ولا يفسد الماء فحفظ اصله في فساد الماء الذي يرفع الحدث **وقسمتم** التيمم الى المرفعين على غسل اليدين اليه ولم تقيسوا السجدة الخفيفة الى الركعتين على غسل الرجلين اليه ولا فرق بينهما البتة **واهل الحديث** اسعدوا بالقياس من حكم ما هو اسعد بالنص **وقسمتم** ازالة النجاسة عن الثياب بالماثبات على ازالة النجاسة بالماء ولم تقيسوا ازالة النجاسة من الثياب على الماء فما افرقتهم قلتم نزال من المخرجين بكل من زيل جامد ولا نزال من سائر البدن الا بالماء وقلتم نزال من المخرجين بالروث اليابس لا نزال بالجميع اليابس مع تساويها في النجاسة **وقسمتم** قليل التي على كثرة في النجاسة ولم تقيسوا عليه في كونه حدثا **وقسمتم** يوم التوراة على الضبط في نقض الوضوء ولم تقيسوا عليه في الساجد تركتم عض القياس للنجاسة المستنفضة في مسح العمامة اذ هي ملبوس معتاد سائر محل الفرض ويشق نزعه على كثير من الناس اما الخنازير والكلاب والبرد على السجدة الخفيفة والسنة قد سبق بينهما في السجدة سواء في القياس يسقط فرضها في التيمم **وقسمتم** مسح الوجه واليدين في التيمم على الوضوء في وجوب الاستنجاء بالغسل واليدين والوجه في الوضوء عين سوا **وقسمتم** وجود الماء في الصلوة على وجوبها خارجا في بطلان صلوة التيمم به ولم تقيسوا الحقيقة في الصلوة على الحقيقة في خارجها **وفرقتهم** بين تقديم الزكاة قبل وجوبها فاجزئوه وبين تقديم الكفارة قبل وجوبها فنعمتوه **وقسمتم** وجوب المرأة في الاحرام على رأس الرجل وتركتم قياس جميعها على بدنهما وعلى بدن الرجل هو محض القياس وموجب السنة فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سوى بين يديها وبين يدي الرجل وجهه حيث قال لا تلبس القفازين ولا النقاب وكذلك قال لا يلبس المحرم القميص ولا السراويل ولا تنقب المرأة فان تركتم عض القياس من موجب السنة **وقسمتم** المزاولة والمساواة على الاجارة الباطلة فابطلتموها وتركتم عض القياس موجب السنة وهو قياسها على المضاربة وللشراكة فانهما اشبه بهما منها بالاجارة فان صاحب الارض والتجريد فمراضه وشجره لمن يعمل عليهما وما نزل الله من ماء فهو بينه وبين العامل وهذا كالمضاربة سواء فلو لم تأت السنة الصحيحة بجوازها لكان القياس يقتضي جوازها عند القياسين واشترطوا اكثر من جوازها كون البذر من ريب الارض وقياسها على المضاربة في كون المال من واحد والعلم من واحد وتركوا عض القياس وموجب السنة فان الارض كالمال في المضاربة والبذر يجري مجرى الماء والعمل فانزعت في الارض ولهذا لا يجوز ان يرجع الى ربه مثل بذره ويقسم الباقي ولو كان كراس المال في المضاربة لجاز ان يشترط ان يرجع اليه مثل بذره كما يرجع الى رب المال مثل مال فتركوا القياس كما تركوا موجب السنة الصحيحة الصريحة وعلى الصحابة كلهم **وقسمتم** اجارة الحيوان للانتفاع بلبسه على اجارة الخبز للاكل وهذا من افضل القياس **وتركتم** عض القياس من موجب القرآن فان الله سبحانه قال فان ارضعن لكم فائوهن اجورهن قياس الشاة والبقرة والناتق لا ينتفع بلبه على الظن اصح واقرى الى العقل من قياس ذلك على اجارة الخنزير للاكل فان الاعيان المستخلفة شيئا بعد شيء يجري مجرى المنافع كما جرت مجراها في المنفعة والعارية والضمن بالالات فان تركتم عض القياس **وقسمتم** على ما اخفاء بالفقر بينه وبينه وهو ان الخبز والقمح يذهب جلته بالاكل ولا يختلف غيره بخلاف اللبن ويقع البثر وهذا من اجل القياس **وقسمتم** الصلابة على ما يقطع فيه يد السارق وتركتم عض القياس من موجب السنة فاندعوا معاوضة فيجوز ما يراضى عليه للتعاوضان ولو خاف من حديد **وقسمتم** الرجل يسرق العيين لم يملكها بعد ثبوت القطع على ما اذا ملكها قبل ذلك وتركتم عض القياس من موجب السنة فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسقط القطع عن سارق الرداء بعد ما وهبه اياها صفوان وفرقتهم بين ذلك وبين الرجل يربى بالامة ثم يملكها فليتراد ذلك مسقطا للحد ومع انه لا فرق بينهما

له شاذ في بعض النسخ

ج

اشترطوا ان يرجع اليه بذره كما يشترط ان يرجع

وقسم قياسياً بعد من هذا افتقد إذا قطع نسقاً من قسماً عادى فم يقطع بها ثانياً وتر كثره محض القياس على ما ذكر في بامرة فم خد بها ثم زديها ثانية فان اكد لا ينفذ عنه ووقن فم خد ثم قد فة ثانياً لم يسقط عنه احد **وقسم** دن رسوم يوم العيد في الانقصاد وجوب الوفاء على دن رسوم اليوم القابل له شرها وتر كثره محض القياس موجب السنة ولم تقسوه على صوم يوم الحيف وكلاهما غير محل للصوم شرها وهو بمنزلة الليل وقسمه وحلته المختصن بالبحر كشاربها في الفطر بالقياس ولم يجعل كشاربها في احد **وقاسوا** الكفار الذين كفوا على المسلم في قتله به ولم تقسوه على الحرب في اسقاط القتلى ومن المعلق قطعاً ان الغنبة الذي بين المهاجر والمحرف اعظم من الشبه الذي بين الكافر والمسلم والله سبحانه وتعالى قد سوى بين الكفار كلهم في ادخالهم نار جهنم وفي قطع المولاة بينهم وبين المسلمين وفي عدم التوارث بينهم وبين المسلمين وفي منع قبول شهادتهم على المسلمين وغير ذلك وقطع المساواة بين المسلمين والكفار فترك كثره محض القياس وهو التوق بين سق الله بينه وسوية بينه فخر الله بينه **ومن العجيب** انكم قسمتم الثمن على الكافر في جريان القصاص بينهما في النفس الطرف لم تقسوه على الجورين على كثر جريان القصاص بينهما في الاطراف فحلتهم حرة عدل الله الكافر في اطراف اعظم من حرة ولي المؤمنين وكان نقص المؤمنين العتق للمؤمنين عند الله انقص عندكم من نقص الكفر فقلتم يقتل الرجل بالمرأة ثم ناقضتمهم فقلتم لا يؤخذ طرف بطرفها وقلتم يقتل العبد بالعبد وان كانت قيمة احدهما مائة درهم وقيمة الاخر مائة الف درهم ثم ناقضتمهم فقلتم لا يؤخذ طرف بطرف الا ان تشاوى قيمتهما وتر كثره محض القياس فان الله سبحانه وتعالى في التفاوت بين الثغور والاطراف في الفضل لمصلحة المكلفين وعدم ضبط التساوي فالغير ما اعتبر الله سبحانه من الحكمة والمصلحة واعتبرتهم في التفاوت من التفاوت **وقسم** قوله ان كلمت فلا ناو بايعته فامر اوطان وعبدى حر على ما اذا قال ان اعطيتني العاقبانت طالق ثم عن قديم ذلك الى قوله والطلاق يلزم من لا اكلم فلا نا ثم كلمه ولم تقسوه على قوله ان كلمت فلا نا فعلى صوره سنة او حج لا يبيت الله او فبالى صرة وقلتم هذا حتى لا تعلق المقصود فترك كثره محض القياس فان قوله الطلاق يلزم من لا اكلم فلا نا غير لا تعلق وقد اجمعت الصحابة على ان قصد اليمين في العتق جميع من وقوعه وكفى خبر واحد اجماع الصحابة ايضا على ان الحالف بالطلاق لا يلزمه الطلاق اذا حنث ومن حكا ابو عبيد بن خرم وحكا ابو القاسم عبد العزيز بن ابراهيم بن احمد بن علي السجستاني المعروف بابن بنيرة في كتابه المسمى بمصالح الافهام في شرح كتاب الاحكام في باب ترجمته الباب الثالث في حكم اليمين بالطلاق والشك فيه وقد قد من في كتاب الايمان اختلاف العلماء في اليمين بالطلاق والعتق والشرط وغير ذلك هل يلزم ام لا فقال على بن ابي طالب وشريح وطائس لا يلزم من ذلك شيء ولا يقضه بالطلاق على من حلف به فحنث ولم يعرف لعلي كرم الله وجهه الحجة في ذلك مخالف من الصحابة قال وصح عن عطاء فيمن قال لامرأته انت طالق ان لم تزوجي حليك قال ازم يلزم زوج عليها حتى يتي او قوت فانها يتوارثان وهو قول الحكم بن عيينة ثم حكى عن عطاء فيمن حلف بطلاق امرأته ليضربن زيداً فمات احدها او ماتا معاً فلا حنث عليهما يتوارثان وهذا امر يبر في ان يمين الطلاق لا يلزم ولا يطلق الزوجة بالحنث فيها ولو حنث قبل موته لم يتوارثا لخبر ثابت التواتر دل على انها مروجة عنه وكذلك عكرمة مولى ابن عباس ايضا عنه عين الطلاق لا يلزم كما ذكره عنه سعيد بن داود في تفسيره في سورة النور عند قوله يا ايها الذين امنوا لا تتبعوا اخطوت الشيطان **والعجيب** انكم قلتم اذا قال ان شفا الله مرضي فم صوم شهر او صدمت او حجة لزمه لانه فاصد للمنذر فاذا قال ان كلمت فلا نا فعلى صوره او صدق لم يلزمه لانه نذر بالحلف وغضب فهو يمين فيه كفارة اليمين فحلت قصده لعدم الوقوع ما فقامت ثلاثة اشياء ليجاب ما التزم وجوبه عليه ووقوعه وقلتم لو قال ان ضلعت كذا فعلى الطلاق وفعله لزمه ولم يمنع قصد الحلف من وقوعه وهو ينقض احلال الله ومنع من وجوب القرابات التي هي احب شئ الى الله في الحلف ثم يبر القياس الموقوف عن الصحابة والتابعين باحج اسناد يكون ثم ناقضتم القياس من وجوبه اخر فقلتم اذا قال الطلاق يلزم من لا اكلم فلا نا ان شاء الله ثم لم يفعله لم يحنث لانه اخرج عن اليمين وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حلف فقال ان شاء الله فان شاء فعل وان شاء ترك فجعلت يميناً ثم قلتم يلزمه وقوع الطلاق لانه تعلق فليبرح من ثم ناقضتم من وجبه اخر فقلتم لو قال الطلاق يلزم من لا اكلم معاً سنة فهو مؤل في قوله تعالى الذين يؤلون من نسائهم تربصا روعة

6

ان يتصرف لنفسه ولملكه ووطنه كان الشريك وكجلا بعد قبض المال والتصرف وان كان متصرفا لنفسه فان تصرفه لا يختص به ثم ناقضتم
 هذه الفرق فقلتم لو قال برئ نفسك من الدين الذي عليك فانه لا يتبين المجلس يكون فوكلامه انه تصرف مع نفسه ففرقتم بين طاعة
 نفسك وبرئ نفسك مما عليك من الدين وهو تصرف بغير تمتع بالدين فذكرتم عرض القياس **وقالوا** من اقام شهودا زورا على ان يبرأ
 طلق امره فحكم الحاكم بذلك فهي حلال لمن تزوجها من الشهود ولكن ان اقام شهود زور على ان لا تزوجه بزوج فرفضه القاضي
 بذلك فهي له حلال وكذلك لو شهد واعليه بانك اعتق جارية هذه فتضى القاضي بذلك فهي حلال لمن تزوجها من يدين على طاعة لا يفرقوا
 عرض القياس وقواعد الشريعة ثم ناقضوا فقالوا لو شهد واليه زورا بانك وهب له مملوكا فبطلت هذه اوباعها منه لم يحل له وطئها بذلك
 ثم ناقضوا اعظم مناقضة فقالوا لو شهد بانك تزوجها بعد انقضاء عدتها من المطلق وكانا كاذبين فافانها لخل وجسمها على تزوجها اعظم
 من جسمها على عدتها فاحلوا في اعظم العصمتين وحرمها في ادناها وحرمه النكاح اعظم من حرمة العدة **وقلتم** لا يحل للزوج اذا
 زنى بالسامة ولو كانت قرشية علوية او عباسية ولا بسب الله ورسوله وكهانه ودينه جمة في اسواقنا وجمعا معناه لا يخرب مساجل المسلمين
 ولو انها الساجد الثلاثة ولا يمتنع عدها بذلك وهو معصوم البهال والدم حتى اذا منع ديننا واحدا ما عليه من الجزية وقال اعطينكم
 انقض بذلك عهدا وحل ماله وحصة ثم ناقضتم من وجه آخر فقلتم لو سرق لمسلم عشرة دراهم لقطعت يده ولو قذفه حد بقتل فده
فيا القياس الفاسد الباطل المناقض للدين والعقل للموجب لهذه الاقوال التي يفتي في ردها تصديقك استجاز السجدة نقدك
 على السنن والاثر والله المستعان واجرت شهادة الفاسقين والحدود في القذف والاعميين في النكاح ثم ناقضتم فقلتم لو شهد
 فيه عهدها صامان يفتيان في الحلال والحرام لم يصح النكاح ولو تعدد شهادتهما فتمنعوا انعقادها بشهادته من عدله الله تعالى
 صلى الله عليه واله وسلم وعقد قديم بشهادة من فسقه الله ورسوله ومنع من قبول شهادته وقلتم لو شهد شاهد على زيد انه غصب
 مالا او شيئا او قذفه وشهد آخر بانك لم يقر بذلك لم يقر النصاب ولم يقض عليه بشئ ولو شهد شاهد بانك طلق امرأته او اطلق عبدا او باعه
 وشهد آخر بقراره بذلك تمت الشهادة وقضى عليه وقلتم لو قال له بعتك هذا العبد بالثلث فاذا هو جارية او بالعكس فالبيع باطل فلو قال
 بعتك هذه النجعة بعشرة فاذا هي كبش او بالعكس فالبيع صحيح ثم فرفتم بان قلتم المقصود من الجارية والعبد مختلف والمقصود من النجعة
 والكبش متقارب وهو اللحم وهذا غير صحيح فان الدرو والنسل المقصود من الانثى لا يوجد في الذكر وعسب الفحل وضربا به المقصود منه
 لا يوجد في الانثى ثم ناقضتم فقلتم لو قال بعتك هذا القبح فاذا هو شعير وهذه الكلبة فاذا هي شحم لم يصح البيع مع تقارب
القصود لو باعه ثوبا من ثوبين لم يصح البيع لعدم التبيين فلو كان ثلثة اشواب فقال بعتك واحدا منها لم يصح البيع في الله
 كيف ابطتموه مع قلة الجمالة والغرم وصحتموه مع زيادتهما اقوى في زيادة الثوب الثالث خففت الغرم ورفعت الجمالة وقررتكم
 بان العقد على واحد من اثنين يتضمن الجمالة والتغريم لانه قد يكون احدهما متقاعا والاخر دينا فيفضي الى التنازع والاختلاف فاذا
 كانت ثلاثة فالثلاثة تتضمن الجيد الردي والوسط وكان قال بعتك اوسطها او ذلك اقل غرم من بيعه واحدا من اثنين روى وجيز
 ذا يمكن حل كلام المتعاقدين على الصحة فهو اولى من الغائبة وهذا الفرق ما زاد المسئلة الاخرى واجمالة فان النزاع كان يكون في ثوبين
 فخطوا اما ان كان فصلا في ثلاثة واذا قال انما وقع العقد على الوسط قال الاخر على الذي اولى الاصل وقلتم لو اشترى جارية ثم اراد وطئها قبل
 الاستبراء لم يجز ولو بيقنا واخرجهما بان كانت بكر او كانت باعنتها امرأته معد في الدار بحيث يفتن انما غير مشغولة الرجم اوباعها وقد
 انتقلت في الحيضة ومضى ذلك ثم قلتم لو وطئها السيد الباجرة ثم زوجها منه الغد جاز له وطئها ورجعها مشتت على ماء الوطئ فذكرتم محقق
 والمصلحة وحكم الشارع لفرضه في الجسد شيئا وهو ان النكاح لما عجز كان ذلك حكما بفرام الرجم فاذا حكم بفرام رجمها جاز له وطئها
فيقال يا الله العجب كيف يحكم بفرام رجمها وهو حديث محمد بوطنها وهل هذا الا حكم باطل يخالف الحس والعقل والشرع

تقدس بها
 له كذا في الاصلين
 الفصلى الى
 وسلكا في فضائه من
 العجب والاعجاب من
 كذا قال الجهر والعلانية
 من الشئ فافاد في العجب
 منه وضعية عليه بعض
 والاعجاب فافاد في العجب
 من الشئ فافاد في العجب

يحيى

الواطي

لعمري انكم قلتم لا يحل له تزويجها حتى يستبرأ منها ويحكم بغير امرها كان هذا فرقا صحيحا وكلاما متوجها وبقا حينئذ لا معنى
لاستبراء الزوجه فله ان يطأها عقيب العقد فهذا بعض القياس بالله التوفيق **وقلت** من طاف اربعة اشواط من السبع فلم يحكم حتى
يرجع الى اهله انه يجبره بدم وصححه اقامة الاكثر مقام الكل فخرجت عن بعض القياس لان الزمركان لا يدخل للدم في تزويجها وما
امر به الشارع لا يكون للمكنت مستثالا حتى يأتي بجميعه ولا يقوم اكثره مقام كله كما لا يقوم الاكثر مقام الكل في الصلوة والصيام والزكاة
والوضوء وعند الجنازة فهذا هو القياس الصحيح والمأمور ما لم يفعل ما امر به فالحطاب متوجه اليه بعد وهو في عهده والشيخ ^{عليه السلام} لا يبرأ
لم يسلم المتوضئ بترك لمعة في محل الفرض لم يصحها الماء ولا اقام الاكثر مقام الكل والذي جاء به الشريعة هو الميزان العاد
لا هذا الميزان العادل وبالله التوفيق **وقسم** الادهان بالحل والزيت في الاحرام على الادهان بالمسك والعنبر وجوب
الغلبة ويابعد ما بينهما ولو قيسوا بنبيذ التمر على نبيذ العنب مع قرب الشدة التي بينهما **وقلت** لو اظطر في غار رمضان فلتز
الكفارة ثم سافر لم تسقط عنه لان سفره قد يفتن وسيلة وجيلة الى اسقاط ما وجب الشرع فلا تسقط وهذا بخلاف ما اذا مرض
واحاضت المرأة فان الكفارة تسقط لان الحيض للوض ليس من فعله ثم ناقضت اعظم مناضضة فتلتز لو اختلف اسقاط الزكاة عند
آخر الحول فذلك ما له لزوم محض فلو انقض الحول استرد منها او اعتذر اركعه بالفرق بان هذا تخيل على منع الوجوب وهذا التخييل
على اسقاط الواجب بعد ثبوته والفرق بينهما ظاهر اعتد الزكاة بغير شيء فانه لا يجوز التخييل لاسقاط ما وجبه الله ورسوله لا يجوز التخييل
لاسقاط احكامه بعد انقضاء اسبابها ولا تسقط بذلك واذا انعقد سبب الوجوب لم يكن للمكلف لاسقاطه بعد ذلك سبيل
وسبب الوجوب هنا قائم وهو الغنى ملك النصاب هو لم يخرج عن الغنى بهذا التخييل ولا يعدة الله ولا رسوله ولا احد من خلقه ولا نفسه
فقيرا مسكينا هذا التخييل يستحق اخذ الزكاة ولا يجبر عليه الزكاة هذا من اجماع المخارج والمكروفيك في مرجع على من يعلم غنايا الامور خارجا
الصدور ورواين القياس الميزان والعدل الذي بعث الله به رسوله الى التخييل على المحرمات واسقاط الواجبات وكيف يخرجهم المحلة المفسدة
التي في العتق الحق عن كونها مفسدة ام كيف يقبلها مصلحة محضة ومن المعلوم ان المفسد يزيد بالحيلة ولا ينزل ولا تقتضيه كيف تزل المفسدة العظيمة
التي اقتضت لعنة الله ورسوله للحل والحلل له بان شرط ذلك قبل العقد ثم يعقد ابنية ذلك الشرط لا يشترطه في صلب العقد فاذا
اخليا صلب العقد من التلفظ بشرطه حسب الله ورسوله والناس هم يعلمون ان العقد انما عقد ذلك **فيما الله العجب** اكانت
هذه اللعنة على مجرد ذكر الشرط في صلب العقد فاذا تقدم على العقد انقلبت اللعنة رحمة وثقا ايا وهل الاعتبار في العتق الاحتياط
ومقاصدها وهل الالفاظ الا مقصودة لغيتها قصد الوسائل فكيف يضاهم المقصود ويعدل عنه في عقد مسار وغيره من كل وجه
لاجل تقدير لفظ او تاخير او ابد الله بغيره والحقيقة واحدة هذا ما تارة عنه الشريعة الكاملة المشتملة على مصالح العباد في دينهم
ودنياهم واصحاب الجحيم تركوا بعض القياس فان ما احتالوا عليه من العقود المحرمة مسار ومن كل وجه لها في القصد الحقيقة والمفسدة
والفارق امر صوري او لفظي لا تاثير له البتة فاي فرق بين ان يبيعه تسعة دراهم بعشرة ولا شيء مع ما يبين ان يضم الى احد الطرفين
خرقة تساوي فلسا او عود حطب او اذن شاة ونحو ذلك فبيح الله ما اعجب حال هذه الضميمة التحقيرة التي لا تقصد كيف جاءت
الى المفسدة التي اذن الله ورسوله بحرب من توسل اليها بعقدة الربا فارتلتها ومحتما بالكلية بل قلتمتها بمصلحة وحصلت حرب الله و
رسوله سلمة ورضي كيف جاء محل الربا المستعار للربا هو احول المكسب الى تلك المفسد العظيمة فكشطها كشط الجمل عن اللحم
بل قلبها مصالحا بدخال سلعة بين المرابين تعاقل عليهم بصورة ثم اعيدت الى ما كسبها وذلك ما افقه ابن عباس رضي الله عنهما واعلمه
بالقياس الميزان حيث سئل عما هو اقرب من ذلك بكثير فقال دراهم بدرهم دخلت بينهما جريرة **فيما الله العجب** كيف
اخذت هذه الجريرة لقلب مفسدة الربا مصالحة ولعنة اكله رحمة وخير اذ انا واباحة ثم ان القياس والميزان قايما العينة

في هذا

ج

في

سبعة

لا غرض للمرابيين في السعة قط وانما غرضهم ان يعلم الله ورسوله وهما والحكام من اخذ مائة حالة وبنل مائة وعشرين من موجب ليس
لها غرض ومراة ذلك البتة فكيف يقول الشارع الحكيم اذا اردتم حل هذا فتحيوا عليه باجتهاد سبعة يشترطها اكل الربا بن مؤجل في
ذمته ثم يبيعها للمرابي بقدر حاضر فيصرفه فان حل مائة مائة وعشرين والسعة بحرف جاء بمعنى في غيره وهل هذا الاصل عن محض القياس
وقفرق بين متماثلين في الحقيقة والقصد والمفسدة من كل وجه بل مفسدة الحيل الربوية اعظم من مفسدة الربا الخلل عن الحيلة فلولا تأت الشرائع
بجريم هذه الحيل لكان محض القياس الميزان العادل يوجب عقوبتها ولهذا عاقب الله سبحانه من احتال على استباحة ما حرمه بغير ما عاقب به من
ارتكاب ذلك المحرم عاصيا فهذا من جنس الذنوب التي يتاب منها وذلك من جنس السيئات التي يظن صاحبها انهم المحسنين والمقصود ذكر تناقض
اصحاب القياس في الرأي فيه وانهم يفرقون بين التماثلين ويجمعون بين المختلفين كما فرقتهم بين مال وملك رجلين معاً في الطلاق فقلت لاحد
ان يفرق بآيقاعه ولو كان معاً في الحكم لم يكن لاحدهما ان يفرقه به وفرقتهم بين مال يحدث شيئاً وهو لا يحل كالببيع وليس لاحد الوكيلين الانفرد
به لانه اشرك بينهما في الرأي ولم يفرق بينهما احدهما واما الطلاق فليس للمقصر منه المال وانما هو تنفيذ قوله وامثال امره فهو كالمواهب بقبليهم
الرسالة وهذا فرق لا تأثر له البتة بل هو باطل فان احتياج الطلاق ومعارضة الزوجة الى الرأي والحجة والمشاورة مثل احتياج الخلع
او اعظم ولهذا امر الله سبحانه ببيع الحكيم معاً وليس لاحدهما ان يفرقه بالطلاق مع انهما وكيلان عند القياسيين والله تعالى جلها حكيم
ولم يجعل لاحدهما الانفرد فيما بال وكيل الزوج لاحدهما الانفرد وهل هذا الخروج عن محض القياس وموجب النص وقلة لوقال الامر تأت طلبة نفسك
ثم نفاها في المجلس ثم طلقت نفسها وقهر الطلاق ولو قال ذلك لا يجنب نفقاه في المجلس ثم طلق لم يقع الطلاق فخرجت عن موجب القياس ففرقتهم بان
قوله لما غلبك وقوله لا يجنب توصيل وقد تقدم بطلان هذا الفرق قريباً **وقلتهم** لو وصى العبد غيره فالوصية باطلة وان اجاز
سيده ولو وكل عبد غيره فالوكالة جائرة وان ردها السيد ولكن تذكره بدون اذنه **وقلتهم** اذا وصى بان يعتقه عنه عبداً
بيسنة فاعتقه الوارث عن نفسه وقهر عن الميت ولو اعتقه الوصي عن نفسه لم يعتقه عن نفسه ولا عن الميت وقهر فتدري ان تصرف الوارث
كحق الملك شغل تصرفه وان خالف الوصي وتصرف الوصي لغير الوكيل فلا يصح فيخالف الوصي وهذا فرق لا يجنب فان يعين الوصي للمعتق
في العبد قطع ملك الوارث له فهو كالمواصي الى اجنبية ببقته سواء وانما يستقل الى الوارث من التركة ما زاد على الدين والوصية الاثرة
وقلتهم لو قال ثلث مال فلان وفلان واحدهما ميت فالثلث كله للحي ولو قال يدين فلان وفلان واحدهما ميت فالحى نصفه وهذا الفرق
بين متماثلين لفظاً ومعنى وقصد او مقتضاة الواو والتثنيك كاقتراباً بين وهذا السواء في الاقرار وفي استحقاق كل واحد منهما النصف لو كان
حيين **وقلتهم** لو وصى له بثلث ماله وليس له من المال شيء ثم اكتسب مالا فالوصية لازمة في ثلثه ولو وصى له بثلث غنمه ولا
غنمه له ثم اكتسب غنماً فالوصية باطلة فتركتهم محض القياس فرقتهم بفرق لا تأثر له ولا يحصل منه عند التحقيق شيء والله المستعان وعليه
التكليف **فصل** في جمعهم بين ما فرق الله بينه من الاعضاء الطاهرة والاعضاء نجسة فيجسم للماء الذي يلاقى هذه وهذه عند
الحدث وفرقتهم بين ما جمع الله بينه من الرضوء والتبسم **وقلتهم** يجمع احدهما بالانية دون الاخر وتجمعهم بين ما فرق الله بينهما من الشعور
فجسمت كليهما بالمولد **وفرقتهم** بين ما جمع الله بينهما من سبائك الهانم فجسمت منها الكلب والخنزير دون سائرهما **وجمعتهم**
بين ما فرق الله بينه وهو الناسي والعامد والمخطئ والذاكر والعالم والجاهل فانه سبحانه فرقتهم في الاشتم فجمعته بينهم في الحكم وكثير من
المواضع كمن صلى بالنجاسة ناسياً او عامداً وكمن فعل المحلوف عليه ناسياً او عامداً فوسيطهم بينهما **وفرقتهم** بين ما جمع الله
بينه من الجاهل الناسي فاجبتهم للقبض على من اكل في رمضان جاهلاً ببقاء النهار دون الناسي في غير ذلك من المسائل **وفرقتهم**
بين ما جمع الله بينه من عقود الاجازات كاستيجار الرجل لطيح الحب بنصف كرم من دقيق واستيجاره لطيح بنصف كرمه فجمعتهم الاول دون
الثاني مع استوائهما من جميع الوجوه وفرقتهم بان العمل في الاول العوض الذي استأجره به ليس مستحقاً عليه وفي الثاني العمل مستحق عليه

ج

منكوس

مستحقا له وعليه وهذا فرق صوري لا تأويل له ولا يتعلق بوجوده مفسدة قط لاجاله ولا دبا ولا غر ولا تنازع ولا هي ما يمنع صحة العقد بين
واي غرنا ومفسدة او مضرة للمتعاقدين في ان يدفع اليه غرضه لينجيه ثوبا بربعه وزيوتونه يعصره زيتا بربعه وجبه بطنه بربعه وامثال ذلك
مما هو مصلحة محضة للمتعاقدين لا تتم مصلحةهما في كثير من المواضع الا بدفع فاندليس كل واحد يملك غرضه يستأجر به من يعمل لذل
والاجير يحتج به الى جزء من ذلك والمستأجر يحتج به الى العمل وقد تراضيا بدينك ولم يأت من الله ورسوله نص يمنع ولا قياس صحيح ولا قول
صالح ولا مصلحة معتبرة ولا مرسلة ففرقتم بين ما جهر الله بينه وجمعه وديما فرق الله بينه فقلتم لو اشترى عبدا ليعصره غمرا او سلا
ليقتل به مسلما وخوذاك ان البيع صحيح وهو كما لو اشترى ليعتق به عدل الله ويجاهد به في سبيله او اشترى عبدا لياكله كراهه اسود
في الصحه وجمعتم ما فرق الله بينه فقلتم لو اشترى دارا ليقبضها كنيسة بعد دفعها الصلح لانه اذا جاز له ان يبيعها ليعتق بها ما لم يفسد ما فقهه فقلتم لو اشترى
ليقتلها بمسكها لم يفسد الجارة **وفرقتهم** بين ما جهر الله بينه فقلتم لو اشترى ليعتق به عدل الله وسكوته لم يفسد ما فقهه فقلتم لو اشترى
بطعام مسخي في ثياب معينة وقد كان العصابة يوم لم يفسد نفسه في السفر والغزو بطعام بطنه ومركوبه وهم افسدوا الامة **وفرقتهم**
بين ما جهر الله بينه من عقدين متساويين من كل وجه وقد صرح المتعاقدان في ما بالتراضي وعلم الله سبحانه تراضيهما والحقون فقلتم هذا
عقد باطل لا يفيد املك ولا الحل حتى يصير حابظا بعت واشتريت ولا يكتفي به ان يقول كل واحد منهما انا راض بهذا كل الرضى لا يثبت
بحد اعوضا عن هذا مع كون هذا اللفظ ادل على الرضى الا ان يجعله الله سبحانه شرطا للحل من لفظة بعت واشتريت فانه لفظ صريح فيه وبعت و
اشتريت اتفايد عليه بالضرورة وكن ذلك عقد النكاح وليس ذلك من العبادات التي تعبدنا الشاكر فيها بالفاظ لا يقوم غيرها مقامها كما لا
وقراءة الفاتحة في الصلوة والفاظ التشاهد في تكبيرة الاحرام وغيرها بل هذه العقود تقع من البر والفاجر والمسلم والكافر ولم يتعين فيها
فيها بالفاظ معينة فاروقا اصلين لفظ الانكاح والتزويج وبين كل لفظ يدل على مضاهاتها **وافضل** من ذلك اشترط الفاعل
مع وقوع النكاح من العرب والنجار والترك والبربر من لا يعرف عربية والنجار اشترطوا لفظ بلفظ لا يدل على ما مضاه المبتة وانما هو عندك
بما نزل صوت في الحق فاروقا لغيره فقلتم العقل به وباطلاقه بتلفظ باللفظ الذي يعرفه ويفهم معناه ويميز بين معناه وضرب
وهذا من ابطال القياس ولا يقضي القياس الا عند هذا الخجعة بين ما فرق الله بينه وفرقتهم بين ما جهر الله بينه **وبازع** هذا القياس
قياس من يجوز قراءة القرآن بالفارسية ويجوز انعقاد الصلوة بكل لفظ يدل على التعظيم كسبحان الله وجل الله والله العظيم وخو عريبا
كان او فارسيجا ويجوز ابدال لفظ الشهادتين بغيره ومقامه وكل هذا من جنائيات الازواء والاقبيسة والصواب اتباع الفاظ العبادات والوقوف
معها واما العقود والمعاملات فانها تتبع مقاصدها والمراعاة بها لفظ كان اذ لم يشرع الله ورسوله لنا التعبد بالفاظ معينة لا تتعد
وجمعتهم بين ما فرق الله بينه من احباب النطق والسكنى المبستق وجعلتموها كالزوجة **وفرقتهم** بين ما جهر الله ورسوله بينه من
ملازمة الرجعية المعتدة والمتوفى عنها زوجها ما نزلها حيث يقول تعالى لا تحزنوهن من بيوتهن ولا يخرجن وجهتهن امر النبي صلى الله عليه
والله وسلم المتوفى عنها ان تكفي في بيتها حتى يبلغ الكتاب اجله **وجمعتهم** بين ما فرق الله بينه من بول الطفل والمطولة
الرضيعين فقلتم يغسلان **وفرقتهم** بين ما جمعت السنة بينه من وجوب غسل قليل البول وكثيره **وفرقتهم** بين ما
جمع الله ورسوله بينهما من ترتيب اعضاء الوضوء وترتيب اركان الصلوة فاجمعتهم الثاني دون الاول ولا فرق بينهما لافي المعنى ولا في الفعل
والنبي صلى الله عليه وآله وسلم هو النبي عن الله سبحانه امره وغيبه لم يتوضأ قط الا مرتبا ولا مرة واحدة في عمره كما لا يصح الامر بتأويل
ان العبادة المنكوسة ليست كالاستيقاظ ويكفي هذا الوضوء اسمه وهوانه وضوء منكس فكيف يكون عبادة **وجمعتهم** بين ما فرق
الله بينه من ازالة النجاسة ورفع الحديث فسويتم بينهما في صحة كل منهما بغير نية **وفرقتهم** بين ما جهر الله بينه من الوضوء والتيمم
فاشترطوا النية لاحد دون الآخر وتفرقكم بان الماء يطهر بطبعه فاستغنى عن النية بخلاف التراب فانه لا يصير مطهرا الا بالنية

فرق صحيح بالنسبة الى ازالة الخجاسة فانه ينزل لها بطبعه وامادى الحديث . فان لم يطبعه اذا حدث ليس جسمًا محققًا يرف
 الماء بطبعه بخلاف الخجاسة وانما يرفع بالنسبة فانه لم تقارنه النية بقي على حاله فهذا هو القياس **وجمعة** بين ما فرق
 الله بينه فسويت بين بدن اطيب المخلوقات وهو على الله المؤمن وبدن اخشب المخلوقات وهو عدو الكافر فصوته كليهما بالهوت
 ثم فرقه بين ما جمع الله بينه فقلته لو غسل المسلم ثم وقع في ماء لم ينجسه ولو غسل الكافر ثم وقع في ماء نجسه ثم ناقضته في الفرق
 بان المسلم انما غسل ليصل عليه فظهر بالفضل لاستزالة الصلوة عليه وهو بخلاف الكافر وهذا الفرق ينفذ ما اصلتموه
 ان الخجاسة بالموت بخجاسة عينية فلا تنزل بالفضل لان سببها قائم وهو الموت وزوال الحكم مع بقاء سببه محتمم فاي القياسين
 هو المعتبر في هذه المسئلة **وفرقة** بين ما جمعت السنة وهو القياس بينهما فقلته لو طلعت عليه الشمس وقد صلى من الصبح
 ركعة بطلت صلواته ولو غربت عليه الشمس قد صلى من العصر ركعة صححت صلواته والسنة الصحيحة الصريحة قد سوت بينهما وتفرق بكم
 بانه في الصبح خروج من وقت كامل الى غير وقت كامل ففسدت صلواته وفي العصر خروج من وقت كامل الى وقت كامل وهو وقت صلواته
 فان فرقًا ولو لم يكن في هذا القياس الا اختلافه لصحح السنة لكفي في بطلانه فكيف وهو قياس فاسد نفسه فان الوقت الذي
 اليه في الموضوعين ليس وقت الصلوة الاولى فهو ناقص بالنسبة اليها ولا ينفع كماله بالنسبة الى الصلوة التي هو فيها **فان**
 رخصه خروج الى وقت في في الصبح وهو وقت طلوع الشمس لم يخرجهم الى وقت في في المغرب **فيل** هذا فرق فاسد لانه ليس بوقت
 في عن هذه الصلوة التي هو فيها بل هو وقت امرها تمامها بنص صاحب الشرع حيث يقول فليتم صلاته وان كان وقت في بالنسبة
 الى التطوير فظهر ان الميزان الصحيح مع السنة الصحيحة وبالله التوفيق **وجمعة** بين ما فرق الله بينه فقلته لمخالفة الباقية التي
 قد ملكت نفسها بالحتم بالطلاق فسويت بينهما وبين الرجعية في ذلك وقد فرق الله بينهما بان جعل هذه مفترقة لغيرها اما ملكة لها كالجنبية
 وتلك زوجها احرها ثم فرقه بين ما جمع الله بينه فاقصته عليه بامرسل الطلاق دون معلقته وصريحه دون كتابته ومن العلوم ان من
 ملكه الله احد الطلاقين ملكه الآخر ومن لم يملكه هذا لم يملكه هذا **وجمعة** بين ما فرق الله بينه فنبهت من
 اكل الضب وقد اكل على ما تارة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو ينظر وقيل له احرام هو فقال لا ففسقوا على الاحشاش والفترا
وفرقة بين ما جمعت السنة بينه من لحم الخيل التي اكلها الصحابة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لحم الابل
 واذن الله تعالى فيهم لجمع الله ورسوله بينهما في الحل ففرق الله ورسوله بين الضب والحنش في التحريم **وجمعة** بين ما فرق السنة
 بينه من لحم الابل وغيرها حيث قال توصونوا من لحم الابل ولا تشقوا من لحم الغنم فقلته لا يتوضأ الا من هذا ولا من هذا وفرقتم
 بين ما جمعت الشريعة بينه فقلته في التي ان كان ملاً الفسم فهو حرام وان كان دون ذلك فليس بحرام ولا يعرف في الشريعة شيء يكون
 كذبة حد او دون قليله فانما النوم فليس بحرام وانما هو مظنة وهو الكثير وفرقه بين ما جمع الله بينه فقلته ولو فتح على الامام في عزائه
 لم تبطل صلاته ولكن كره لان فتحه قراءة منه والقراءة خلف الامام مكروهة ثم قلته ولو فتح على قارئ غير امامه بطلت صلاته لان
 فتحه عليه مخاطبة له فابطلت الصلوة ففرقه بين ما فارق لان الفتح ان كان مخاطبة في حق غير الامام فهو مخاطبة في حق وان لم يكن
 مخاطبة في حق الامام فليس بمخاطبة في حق حجة ثم ناقضته من وجه اخر اعظم مناقضته فقلته لما نوى الفتح على غير الامام خرج عن كونه
 قارئًا لكونه مخاطبًا بالنسبة ولو نوى الربا الصريح والتحليل الصريح واسقاط الزكاة بالتلميذ الذي اخذ حيلة لم يكن مرابيًا ولا مستفطًا
 للزكاة ولا عملاً بهذه النية **فيا الله العجب** كيف اثرت نية الفتح والاحسان على القارئ واخرجته عن كونه قارئًا الى كونه
 مخاطبًا ولم تشر نية الربا والتحليل مع امساء تدرجها وقصدت نفس ما حرم الله فجعله مرابيًا عملاً او هل هذا الخروج عن محض القياس جمع
 بين ما فرق الشارع بينهما وفرق بين ما جمع بينهما فقلته لو اقتدى المسافر بالمقيم بعد خروج الوقت لا يجر اقتداؤه ولو اقتدى المقيم بالمسافر

ج

لجميع من عركه
 الابواب والجيبة وكل
 ما يمس من الظاهر والباطن
 وحشاشات الارض او ما
 يشبهه واداسه واداسه
 وقام من تحت جميعها

وانما هو مظنة فان لم يكن مظنة

بعد خروج الوقت حكم اقتداؤه وهذا التفريق بين ما قلنا من ان لوداهب اليعكسه كان من جنس قولكم سواء ولا يمكنه تعليله
 بخلافه علته به ووجه الفرق بان من شرط صحة اقتداء المسافر بالمقيم ان ينتقل فرضه الى فرض امامه ويخرج الوقت استقر الفرض
 عليه استقر اذا لا يتغير بتغير حاله ففي فرضه ركعتين فلو جوزه ناله اقتداءه بالمقيم بعد خروج الوقت جوزه اقتداءه من فرضه ركعتين
 بمن فرضه اربع وهذا لا يصح كما صلى الفجر اذا اقتدى بمصلي الظهر وليس كذلك للمقيم اذا اقتدى بالمسافر بعد خروج الوقت اذ ليس من
 شرط اقتداء المقيم بالمسافر ان ينتقل فرضه الى فرض امامه بل ليل على انه لو اقتدى به في الوقت لم ينتقل فرضه الى فرض امامه بخلاف
 للمسافر فانه لو اقتدى بالمقيم في الوقت انتقل فرضه الى فرض امامه ثم ناقضتموه وقلتم اذا كان الامام مسافرا وحلفه مسافرا فوجب
 فاستخلف الامام مقيما فان فرض الامام لا ينتقل الى فرض امامه وهو فرض المقيمين مع ان الفرق في الاصل مدخل وذلك ان
 الصلاتين سواء في الاسم والحكم والموضع والوجوب وان اختلفا في كون الامام مصليا فاذا صلى الامام اربعاً وجب على المأموم ان يصلي
 بصلاته كما لو كان في الوقت وخروج الوقت لا اثر له في ذلك فان الذي فرضه الله عليه في الوقت هو بعينه فرضه بعد الوقت ولا سيما اذا كان
 قائماً او ناسياً فان وقت البقطة والذكر هو الوقت الذي شرع الله له الصلوة فيه وعذر السفرة قائم وانما طمطلقة بصلاته بالامام
 حاصل فما الذي فرق بين الصلوتين مع اتحاد النسب الجاهل وقيام الحكمة المحيطة بالمقصر والمرحبة لمصلحة الاقتداء عند الانفراد
وفرقتم بين ما جمعت الشريعة بينهما وهو الحيض والنفاس فجعلتم اقل الحيض حراً واكثره ثلاثاً اياماً او يوماً ولبيلة او يومين
 ولم تجعل اقل النفاس كراهاً خارجاً من الفرج بمنع اشياء ويوجب اشياء وليسا اسمعين شرعيين لم يعرفا الا بالشرعية بل هما ايمان
 لغويان به الشارع امته فيهما لا يتعارفان فله النساء حيضاً ونفاساً قليلاً كان او كثيراً وقد ذكرتم هذا بعينه في النفاس فما الذي فرق
 بينه وبين الحيض ولم يأت عن الله ولا عن رسوله ولا عن الصحابة بخلافه اقل الحيض اربع اياماً او يوماً ولبيلة او يومين
 انكم قلتم للمرحوم فيه الى الرجوع حيث لم يحل له الشارع ثم ناقضتموه فقلتم حد اقله يوم ولبيلة واما الحيض الثلاث فاذا اعتدوا على حد
 تنهيه صححوا وهو غير صحيح باتفاق اهل الحديث فهم اعز ومن وجوه قال للفرق بل فرقنا بينهما بالقياس الصحيح فان للقياس عليهما
 ظاهراً يدل على خروجه من الرحم وهو تقدم الولد عليه فاستوى قليله وكثيره ولو عدله الدال عليه وليس مع الحيض علم يدل له
 على خروجه من الرحم فاذا اعتدته منه صار امتدادها علماً ودليلاً على انه حيض معتاد واذا لم يمتد لم يكن معناه يدل عليه انه حيض
 فصارتكم الرعاك ثم ناقضتموه في هذا الفرق نفسه ايمن ناقضه فقال الحيض الثلاث لو امتد يومين ونصف يوم دائماً لم يكن حيضاً
 حتى يمتد ثلاثة ايام وقال الحيض اليوم لو امتد من غدوة الى العصر دائماً لم يكن حيضاً حتى يمتد الى غروب الشمس فخرجوا بالقياس
 عن بعض القياس وقلتم اذا صلى جالساً ثم تشهد في حال القيام سهواً فلا يصح عليه وان قرأ في حال التشهد فعليه السجود وهذا فرق بين
 متمسكاً وبين من كل وجه وقلتم اذا افتتح الصلوة في السجود فظن انه قد سبق المحرث فانصرف ليتوضأ ثم علم انه لم يسبق المحرث فوجد
 في السجود جازله المضى على صلاته وكل ذلك لو ظن انه قد اتى صلاته ثم علم انه لم يأت ثم قلتم لو ظن ان على تقربها مائة او انه لم يكن متوضئاً
 فانصرف ليتوضأ او يغسل ثوبه ثم علم انه كان متوضئاً او ظاهر الثوب لم يجزله البناء على صلواته ففرقتم بين ما لا فرق بينهما وتركتكم
 بعض القياس فرقتم بان ما ظن سبق المحرث فقد انصرف من صلاته انصرف استيناف لا انصرف رفض فانه لو تحقق ما ظنه جازله
 المضى فلم يصرف فاصل التوضي من الصلوة فلم يمتنع البناء وكذلك لو ظن انه قد اتى صلاته فلم يصرف انصرف رفض فاذا لم يقصدا
 لم تصر الصلوة مرفوضة كما لو سلمها شيئاً وليس كذلك اذا ظن انه لم يتوضأ او على ثوب نجاسة لانه انصرف منها انصرف رفض ونوي
 الرفض معارفنا لا انصرف فطلت كما لو سلمها شيئاً وهذا الفرق غير صحيح شيئاً بل هو فرق بين جمعت الشريعة بينهما فانه في الموضوعين انصرف
 انصرفاً كامداً وفيه او ما موراه وهو معد وفي الموضوعين بل هذا الفرق حق باقتضائه من ما ذكرتم فانه اذا ظن انه لم يتوضأ

ج
النفا

فانصرافه مأمور به وهو عاص لله بتركه بخلاف ما اذا ظن انه قد اتم صلاته فانصرافه مباح مأذون له فيه فكيف تقهر الصلوة بغيرها
 الانصراف وبطلان انصراف المأمور به ثم انه ايضاً وانصرافه ظن انه قد اتم صلاته ينصرف انصراف ترك حقيقة لا نه يظن انه قد
 فرغ منها فاذا تركها ترك من قد اكملها ومن ظن انه حدث فائتم تركها ترك قاصد لتكتمها ففي اوليا الصحة وقلتم لو قال الله على ان اصلي
 ركعتين وقال اخروا الله على ان اصلي ركعتين لم يجز لحدسهما ان يأتيا بصلواتهما لانهما اؤثرا بسببين وهون لكل واحد منهما ولا يؤتى
 فرض خلف فرض آخر ثم ناقضتم فقلتم لو قال الاخر واثله على ان اصلي الركعتين اللتين اوجبت على نفسك جازاً لحدسهما ان يأتيا
 بالآخر لانه اوجب على نفسه عين ما اوجب به الاخر على نفسه فصار تاركاً لظهور الواحدة وهذا اليسير شيء فان سبب الوجوب مختلف
 كما في الصلوة الاولى سوى وهو نذر لكل واحد منهما على نفسه وليس الواجب على احد ما هو عليه الواجب على الاخر بل هو مثله ولهذا
 لا يتأدى احد الواجبين بآداء الاخر ولا فرق بين المسألتين في ذلك البتة فان كل واحد يجب عليه ركعتان نظير ما وجب على الاخر
 بنزله فالسبب مماثل والواجب مماثل والتعدد في الجاهلين سواء والتفريق بينهما تفريق بين متماثلين وخروج عن محض القياس
فرقتم بين ما جمع النص والميزان بينهما فقلتم اذا ظفر بركان ضلعية فيه الحسن ثم يجوز له صرفه الى اولاده والى نفسه اذا احتج الى به
 واذا وجب له عشر الخارج من الارض لم يكن له صرفه الى ولده ولا الى نفسه وكلاهما واجب عليه اخراجه نحو الله وشكر النعمة بما
 انعم عليه من المال ولكن لما كان الركا من المأجور عالم يكن فائزاً وكما له بفعله والمؤنة فيه ايسر كان الواجب فيه اكثر وما كان
 الزجر فيه من المؤنة والكلفة والعمل اكثر مما في الركا كان الواجب فيه نصفه وهو العشر فان اشتدت المؤنة بالسقي
 بالكلفة حط الواجب الى نصفه وهو نصف العشر فان اشتدت المؤنة في المال غيره بالتجارة والبيع والشراء كل وقت وحظله
 وكما عجزه ونقله خفف الى منطرة وهو ربع العشر فهذا من حال حكمة للشارع في اعتبار كثرة الواجب وقلته فكيف يجوز له ان يصلي
 الواجب الاكثر الذي هو اقل مؤنة وتعباً وكلفة لا ولادة وتيسره لنفسه وقد اضعفه عليه الشارع اكثر من كل واجب الزكاة
 وخارج الجيعم والى حاجه واحد نصاً واعتباراً فالتفريق بينهما تفريق بين ما جمعت الشريعة بينهما حيث قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في الركا الحسن وفي الرقة ربع العشر وقلتم لو ادع من لا يعرف ما لا فخاب عنه سنين ثم عرفه فلا تركوة عليه لانه لا يقدر على ارتجاء
 منه فهو كالودفنه بمغارة فحسبه ثم ناقضتم فقلتم لو ادع من يعرف فحسبه سنين ثم عرفه فحسبه تركوة تلك السنين الماضية كلها
 والمال خارج عن قبضته ونصرفه وهو غير قادر على ارتجائه في الصلواتين ولا فرق بينهما ما وقد صرحتم في مسئلة للمغارة انه لو دفنه بمو
 منها ثم نسيه فلا تركوة عليه اذا عرفه بعد ذلك ولا فرق في هذا بين المغارة وبين الموضع بوجه ثم ناقضتم من وجب الاخر وقلتم لو دفنه
 في دارة وخفي عليه موضع سنين ثم عرفه وجبت عليه الزكاة لما مضى **وقلتم** لو وجبت عليه اربع شيئا فآخره ثنتين سميتين
 شتاؤا الا ربع جاز فطر قياسيكم هذا انه لو وجب عليه عشرة افقرة بر فآخره خمسة من درهم رفع يساوي قيمة العشرة التي هي
 عليه جاز وطردة لو وجب عليه خمسة الجرة فآخره بعير يساوي قيمة الخمسة انه يجوز ولو وجب عليه صائم في الفطرة فآخره ربع جرة
 يساوي الصائم الذي لو اخرجه ليؤدى به الواجب انه يجوز فان طردتم هذا القياس فلا يخفى ما فيه من تغيير المقادير الشرعية والعدل
 عنها ولا مكم طردة في ان من وجب عليه عتق رقبة فاعتق عشرة رقبه تساوي قيمة رقبة غيرها جاز ومن نذر الصدقة بمائة شاة
 فصدق بغيرهين تساوي قيمة المائة جاز ثم ناقضتم فقلتم لو وجب عليها احميتان فذبح واحداً سمينا يساوي وسطين لم يجز ثم فرقتم
 بان قلتم المقصود في الاحمية الذبح وارقة الدم وارقة الدم واحداً لا تقوم مقام اراقة دميين والمقصود في الركوة سد خلعة الفقير
 وهو يحصل بالاجرة لا قل كما يحصل بالاكثرة اذا كان دونه وهذا فرق ان حمل لكم في الاحمية لم يصح وما ذكرناه من الصلوة فكيف
 ولا يصح في الاحمية فان المقصود في الزكاة اموال عديدة منها سد خلعة الفقير ومنها اقامة عبودية الله بفعل نفس امر به ومنها شكر

ليكتمها

متماثل
متماثل

ج

نعمته عليه في المال ومنها احرار المال وحفظه باخر ايم هذه المقدار منه ومنها المواساة بهذا المقدار لما سلم الله فيه من مصلحة ربه
للمال ومصلحة الاخذ ومنها التقيد بالوقوف عند حدود الله وان لا ينقص منها ولا يغير وهذه المقاصد ان لم تكن اعظم من مقصود
ادارة الارض في الاخوية فليست بغيره فكيف يجوز الغاؤها واعتبار جوار اقامة الدرهم ان هذا الفرق ينعكس عليه حكم من وجب اخرا
وهو ان مقصود الشارع من اقامة حلالها والاخوية التقرب الى الله سبحانه باجل ما يقدر عليه من ذلك النفع والعلة واغلاها ضيقها
والفسه عند اهله فانه لا يتأله سبحانه فله حكمها ولا حماؤها وانما يناله تقوى العبد منه ومحبتة له وايشارة بالتقرب اليه باحتياج
الى العبد وانما عند اهله لاديه كما يتقرب المحب الى المحبوبة بانفس ما يقدر عليه وافضلها عنده ولهذا افطر الله العباد على ان يقر
الى المحبوبة بافضل هدية يقدم عليها واجلها واعلاها كان احتج لاديه واجب اليه من تقرب اليه بالف واحسن دوى من ذلك النفع
وقد نبه سبحانه على هذا بقوله يا ايها الذين امنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم وما اخراجكم الله من الارض ولا يقيموا الحديث منه تنفقوا
ولست بانخذ يره الا ان تعرضوا فيه واعلموا ان الله غني حميد وقال تعالى ولكن البر من امر الله واليوم الآخر والمالكة والكتاب وال
النبيين وانما المال على وجهه وقال ويطعمون الطعام على حبه وسئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن افضل الرقاب فقال اغلاها
نفسا وانفسها عند اهلهما وتزهر بغير نجاسة فاعطى بها جنتين فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ياخذنهما ويكفهما فقال
لا بل اخرها يا ايها فاعتبر في الاخوية غير المندرجة وما يقوم مقامه وان كان اكثر منه فلان يعتبر في الزكاة نفس الواجب
ما يقوم مقامه ولو كان اكثر منه اولى واخرى وطرح قياسكم ان لو وجب عليه اربع شياخ جياذ فاخرج عشرة من احدى الشياخ و
اخرها او قيمتهن قيمة الاربع او وجب عليه اربع حقاك جياذ فاخرج عشرين من احدى الاصل واخرها انما يحس فان منعتم
ذلك فنقصتم القياس وان طرحتموه يقيمكم الحديث منه تنفقوا وسلطتم ربه المال على اخراج رديه ومعاينة عن جيرة والمخرج
في النفق الى اجتهاده وفي هذا من مخالفة الكتاب والبيان ما فيه وفرق بين ما جمع الشارع بينه وجعلتم بين ما فرق بينه
اما الاول فقتله يصح صوم رمضان بنية من النهار قبل الزوال ولا يصح صوم الظهارة وكفاة الطلح في رمضان وكفاة الفتل
الابنية من الليل وفرقتم بينهما بان صوم رمضان لما كان معينا بالشريعة اجزا بنية من النهار بخلاف صوم الكفاة وبنية
على ذلك انه لو قال الله على صوم يوم فصامه بنية قبل الزوال لم يجز له ولو قال الله على ان اصوم غدا فصامه بنية قبل الزوال جاز وهذا الفرق
بين ما جمع الشارع بينه من صوم الفرض واخر انه لا يصح لمن لم يبيت من الليل وهذا في صوم الفرض واما الفتل فصح عنه ان كان ينشئه بنية
من النهار فصومه بينهما في اجزائها بنية من النهار وقد فرق الشارع بينهما وفرق بين بعض الصوم للفروض وبعضه في اعتبار النية من
الليل وقد سوى الشارع بينهما والفرق بالتعيز وعدمه صديم التأخير فانه وان تعين لم يضر عبادة الا بالنية ولهذا الواسع عن الاعمال
والشرب من غير نية لم يكن صائما فاذا لم تقارن النية بجميع اجزاء اليوم فقد خرج بعضه عن ان يكون عبادة فلو فرق ما امر به
وتعيبه لا يبرر وجوبه الا تأكيد واقتضاه فلو قيل ان العين اولى بدويوب النية من الليل من غير المعين لكان احسن في القياس القياس
الصحيح هو الذي جعلت به السنة من الفرق بين الفرض والفتل فلا يصح الفرض الابنية من الليل والفتل يصح بنية من النهار لانه يتسأله
فيه ما لا يسأل في الفرض كما يجوز ان يصل النفل قاعدا وراكبا على دابته الى القبلة وغيرها وفي ذلك تكثير النفل وتيسير الدخول فيه
والرجل لما كان غير ابدن الدخول فيه وعلمه ويخير بين الخروج منه واتمامه خير من التثبيت والنية من النهار هذا محض القياس
موجب السنة والله الحمد وفرقتم بين ما جمع بينهما من جازم الصائم والمعتكف فقلنا لو جامع في الصوم ناسيا لم يفسد صومه ولو جامع
للمعتكف ناسيا فسد اعتكافه وفرقتم بينهما بان الجاهل من محظورات الاعتكاف ولو لا ان يباح ليل ولا نهارا وليس من محظورات الاعتكاف
لان يباح ليل وهذا فرق فاسجد لان الليل ليس محلا للصوم فلم يجز فيه الجاهل وهو محل الاعتكاف فخرم فيه الجاهل فها الصائم

ج

يسأل

لكليل المعتكف في ذلك ولا فرق بينهما وأجابه حظور في الوقتين ووزان ليل الصائم لليوم الذي يخرج فيه للمعتكف من اعتكافه فهذا هو
 القياس المحض وأجمع بين ما جعم الله بينه والتفريق بين ما فرق الله بينه والتوفيق **وقلت** لو دخل عرفة في طلب بعير لرجع
 ولم ينو الوقوف أجزاءه عن الوقوف ولو دخل الحرم البيت في طلب شيء سقط منه ولم ينو الطواف لم يخرج منه وهذا يخرج عن محض القياس فرقم
 نفي بقا أسكاً فقلنا المقصود المحض بعرفة في هذا الوقت وقد حصل بخلاف الطواف فإن المقصود بالعبادة ولا تحصل إلا بالنية فيقال
 للمقصود بعرفة العبادة ايضاً فلا يركن ما موبه ولم ينو المكلف امتثال الأمر في هذا ولا في هذا إنما الذي صح هذا وابطل هذا ولما
 تلبه بعض القياسين بفساد هذا الفرق عدل الى فرق آخر فقال الوقت ركن يقع في نفس الاحرام فنية الحج مشتملة عليه فلا يفتقر للوقت
 نية كاجزاء الصلوة من الركوع والسجود ينسحب عليها نية الصلوة واما الطواف فيقع خارج العبادة فلا تستعمل عليه نية الاحرام فافتقر الى
 النية ونحن نقول لا يجب هذا الفرق وقد نال الاول فاذل فساداً وتناقضاً من هذا فان الطواف والوقوف كلاهما جزء من اجزاء العبادة
 فكيف تضمنت جزءاً من اجزاء العبادة لهذا الركن دون هذا وايضاً فان طواف المعتمر يقع في الاحرام وايضاً فطواف الزائرة يقع في نية
 الاحرام فانه إنما حل من احرامه قبله فخلل الاول ناقصاً والخلل الكامل موقوف على الطواف وفرق بين ما جعت السنة والقياس بينهما
 قلنا اذا احرم الصبي ثم بلغ فجد واحرامه قبل ان يقف بعرفة أجزاءه عن حجة الاسلام واذا احرم العبد ثم عتق فجد واحرامه لم يخرج عن
 حجة الاسلام والسنة قد سوت بينهما وكن القياس من احرامهما قبل البلوغ والعتق صحيح وهو سبب للشباب وقد صار من اهل وجوب الحج
 قبل الوقوف بعرفة فاجزأها عن حجة الاسلام كالولي يوجد منها احرام قبل ذلك فان غايته ما وجد منها من الاحرام ان يكون وجوه
 كعدم وجود الاحرام السابق على العتق لم يضر شيئاً بحيث يكون عدمه انفع له من وجوه وتفهيق كبر بان احرام الصبي احرام مخلوق
 وبالبلوغ يعدم ذلك فضع منه الاحرام عن حجة الاسلام واما العبد فاحرامه احرام عبادة لانه مكلف فضع احرامه موجباً فلا يتأني للحر
 منه حتى يأتي به وجه فرق فاسد فان الصبي مثاب على احرامه بالعتق احرامه احرام عبادة وان كانت لا تستقط الفرض كاحرام العبد سواء
وفرقت بين ما جعم القياس الصحيح بينه فقلنا لو قال اخرجوا فلا حاجة فله ان يأخذ النفقة ويأكل مما يوشرب ولا يجزأ ولو قال اخرجوا
 عني لم يكن له ان يأخذ النفقة الا بشروط **وفرقت** بان في المسئلة الاولى اخرج كلامه محرم الا يصبأ بالنفقة له وكان اشار عليه
 بالحج ولا حق للموصى في الحج الذي يأتي به فخصنا الوصية بالمال ولم نلزم الموصى له بما لا حق للموصى فيه واما في المسئلة الثانية فانما قصده
 ان يعود نفقته اليه بثبوت النفقة في الحج فان لم يحصل له غرضه لم تنفذ الوصية وهذا الفرق نفسه هو البطل للفرق بين المسائلين فانه
 بتعين الحج قطع ما توه تموة من دفع المال اليه يفعل به ما يريد وانما قصد اعانته على طاعة الله ليكون شريكاً له في الثواب بالمال
 وهذا بالمال ولهذا عين الحج مصرفاً للوصية فلا يجوز العطاء ذلك وتكليفه من المال يصرفه في ملاذة وشهواته من امن افسد القياس وهو
 قال اعطوا فلانا فلاناً ليني بها مسجراً او سقاية او قطرة لم يجز ان يأخذ الا الف ولا يفعل ما اوصى به كذلك **وفرقت** بين ما
 جعم محض القياس بينهما فقلنا اذا اشترى عبداً ثم قال له انت حرام عتق عليه ولو تزوجها ثم قال لها انت طالق امس لم تطلق ووفرقت بان العبد
 لما كان حراماً اقصى تحريم شرائه واسترقاقه اليوم واما الطلاق فكونها مطلقة امس لا يقتض تحريم نكاحها اليوم وهذا فرق صواب
 لا تأني له البتة فان الحكم ان جاز تقديمه على سببه وقم العتق والطلاق في الصلوتين وان امتنع تقدمه في الوضعتين على سببه لم يقع
 واحتملها فما بال احرامها وقع دون الآخر **فان قيل** نحن لم نفرق بينهما في الاشياء وانما فرقا بينهما في الاقرار والاختيار فاذا اقر بان العبد
 حرام لا امس فقد بطل ان يكون عبداً اليوم فعتق باعترافه واذا اقر بانها طالق امس لم يلزم بطلان النكاح اليوم كجوان ان يكون المطلق
 الاول قد طلقها امس قبل الدخول فترجى هو باليوم **قلنا** اذا كانت للسئلة على هذا الوجه فلا بد ان نقول ان طالق امس من غير
 اوستاذك فينفعة حيث تدبر فاما اذا طلق فلا فرق بين العتق والطلاق **فان قيل** يمكن ان يطلقها بالامس ثم يتزوجها اليوم

الاحرام

في افعال الناس

ج

بشواب

لو

عن رب العالمين

قيل

هذا يمكن في الطلاق للذي لم يستوف اذ كان مقصوده الاختيار فاما اذا قل انت طالق امس ثلاثا ولم يقل من زوجك قيل
ولا نواه فلا فرق اصلا بين ذلك وبين قوله للعبد انت حر امس فهذا التقصيل هو محض القياس وبالله التوفيق **وجمعتم** بين
ما فرقت السنة بينهما فقلتم يجب على البائن الاحداد كما يجب على المتوفى عنها والا حداد لم يكن من ذلك لاجل العدة وان كان لاجل
الزوج النسي صلي الله عليه وآله وسلم نفى وان ثبت وحصل الاحد ادا لم ينفى في عنها زوجها وقد فرقت المبتنية في وصف العدة وقد روي
وسببها فان سببها الموت وان لم يكن الزوج دخل بها وسبب عدة البائن الفراق وان كان الزوج حيا ثم فرقت بينهما جمعت السنة بينهما
فقلتم ان كانت الزوجة ذمية او غير ذمية فلا حداد عليها والسنة تقضى التسوية كما يقتضيه القياس **وفرقتهم** بين ما جمعت بينهم
المضامين فقلتم لو زوج المحرم صيدا فهو ميتة لا يحل كبله ولو ذبحه احلال صيدا حراما فليس بميتة واكمله حلالا وفرقتهم بان
المانع في ذبح المحرم فيه فهو كمن يبيع الجوسي الوثني فالزبيح غير اهل وفي المسئلة الثانية ان اهل اهل والمذبح محل للزبيح اذا كان حلالا
وانما منع منه حرمة المكان الا ترى انه لو خرج من الحرم حل ذبوحه وهذا من اشد فرق وهو باقتهاء عكس المحكم اولى فان المانع في الصيد
الحريم في نفس المذبح فهو كمن يبيع ما لا يوق كل والمانع في ذبح المحرم في الفاعل فهو كمن يبيع الغاصب قلتم لو ارسل كلبه على صيد في الحقل فطرو
حتى ادخله الحرم فاصابه لم يضمنه ولو ارسل سمه على صيد في الحقل فاطارته الرمي حتى قتل صيدا في الحرم ضمنه وكلاهما يؤول القتل فيه
عن فعله وفرقتهم بان الرمي حصل بمباشرة تسوقه التي اصدت السهم فهو محض فعله بخلاف مسئلة الكلب فان الصيد فيه يضاف
الى فعل الكلب وهذا الفرق لا يعم فان ارسال السهم والكلب كلاهما من فعله فالذي يؤول منهما تؤول عن فعله وسريان السهم عن الكلب
كلاهما هو السبب فيه وكون الكلب له اختيار والسهم لا اختيار له فرقا لا تاذيله اذا كان اختيار الكلب بسبب ارسال صاحبه له **وقلتم**
لو رهن ايضا من رصته او شجرة او شجر او دخل الزرع والثمر في الرهن ولو باعها لم يدخل الزرع والثمر في البيع وفرقتهم بينهما بان الرهن متصل بغرقه وانفصال
الرهن بغرقه ومنع صحتة الاشاعة فلولم يدخل فيه الزرع والثمر لم يطل بخلاف البيع فان القبالة بغرة كايتم طهاله اذا اشاعته كاستافيه وهذا قياس
في غائبة الضعفاء لان الاتصال هنا اتصال مجاورة لا اشاعة فهو كمن يبيع في ظلمة وقماش في احد اله ونحوه **وقلتم** لو اذكر على هبة
جارية لرجل فني هبها له ملكها فاعتقها للوهر باله فلن يعتقه ولو باعها لم يبيع بيعه وهذا خروج عن محض القياس ويقتضي
بلكن هذا اعتق صدر عن اذكرة والا ذكرة لا يمنع صحة العتق وذلك ببيع صدر عن اكرهه والا ذكرة يمنع صحة البيع لا يبيع لانه اذا اذكره على الكلب
ولم يكن للمذكرة شئ في الاعتاق والتعليك لم يبيع والعتق لم يكره عليه فلا يفتن كالبيع سواء هل امر انكر تركه القياس في مسئلة الاذكرة
على البيوع والعش فضحت العتق دون البيوع وفرقتهم بان العتق لا يدخله خيار ضمن مع الاذكرة وهذا فرق لا تاذيله وهو فاسد في نفسه فان
الاقرار والشهادة والاسلام لا يدخلها خيار ولا يبيع مع الاذكرة وانما امتنع عقود المذكرة من النسخ لعدم الرضى الذي هو صحيح العقد وهو
تستوى فيه عقود كلها معاوضتها وقرباها واعتقه وطلاق وحله واقراره وهذا هو محض القياس لليزان فان لصحة الحمل على ما
اكره عليه غير مختار له فاقل له كاقبال النائم والناسي فاعتبار بعضهما والغاء بعضهما بخروج عن محض القياس وبالله التوفيق **وقلتم**
لو وقع في النديرا العظيم الذي اذا حرك احد طرفه لم يتحرك الطرف الاخر فطرة دما وحرا وبول دمي نجسه كله واذا وقع في ابدال الفلوات
والامصار البعير الروث والانبجاث لا تنجسها ما لم يأخذ بربع الماء او ثلثه وقيل ان لا يخلو لو عن شئ منه ومعلوم ان ذلك الماء اقر
الى الطيب والطهارة حسا وشرا من هذا ومن العجب انكم نجستم الادهان والالبان والحل والمأقنات بأسرها بالقطرة من
البول والدم وعقود عمادون ربع الثوب من النجاسة المخففة وعمادون ربع الكف من المغالطة وفسد العنق من ربع الثوب على نحو
مسير ربع الرأس وجوب حلق ربعه في الاحرام واين مسير الرأس من غسل النجاسة ولم تقيسوا الماء والماء ثم على الثوب مع عدم طهارته النجاسة
فيها البتة وظهر عنينا وراحتهما في الثوب ولا سيما عند غسله حيث يعفون قلبه ذراع في ذراع وعند ابي يوسف عن قهر شارب في مشرب

فطارت

من

ح

وبكل حال فالتقص عما هو دون ذلك بكثير فالنسبة له اليه في الماء والماء الذي لا يظهر اثر الخفاصة فيه بوجه بل يحيلها وينهب
 عنها واثرها ادى الى اخرى **وجعلتم** بين ما فرق الشرع والحس بينهما فقسّم المني الذي هو اصل الادمين على البول والعذرة و
وقتتم بين ما جزم الشرع والحس بينهما فخرقتم بين بعض الاشرية المسكرة وغيرها مع استوائها في الاسكان فجعلتم بعضها نجسا
 كالبول وبعضها طاهرا طيبا كاللبن والماء وقلتم لو وقع في البثر نجاسة يتنجس ماءها وطينها فان نزع منها ولو فترشش على حيطانها
 يتنجس حيطانها وكلما نزع منها شئ نجس مكانه شئ فمكاف ماء نجسا وطينا نجسا فاذا وجب نزع اربعين دلو امثلا فانزع تسعة
 وثلاثون كان المنزوح والباقي كله نجسا والحيطان التي اصباها الماء والطين الذي في قرا البثر حتى اذا نزع الدلو الاربعون فقسّم
 النجاسة كلها فظهر الطين والماء وحيطان البئر وظهر نفسه فما رأى اكرم من هذا الدلو ولا اعقل ولا اخبر **ففضل** وقالوا لو
 تزوجها على ان يخرج بها لم تقم التسمية ووجب مهر المثل وقالوا هذه التسمية على ما ذكرنا تزوجها على شئ لا يدرى ما هو ثم قالت الشافعية
 لو تزوج الكتابية على ان يعلمها القران جاز وقاسوه على جواز اسمائها اياها فقاسوا البعد قياسا وتركوا بعض القياس فانهم صرحوا
 بان دلو استأجرها ليحلبها الى الحليب جاز فترملت الزجاجة على العرف فكيف صح ان يكون مورد العقد الكجاجة فلا يصح ان يكون صدا قائم
 ناقض لرابعين مناقضة فقلتم لو تزوجها على ان يرد عبدها الا بقر من مكان كذا او كذا صح مع انه قد يرد على ردة وقد يخرج عن القدر
 الذي في هذا الامر اعظم من القدر الذي في حوزها الى الحليب بكتير وقلتم لو تزوجها على ان يعلمها القران او بعضها صح وقد تقبل التعليق وقد
 لا تقبله وقد يطاوعها لسانها وقد يأتى عليها وقلتم لو تزوجها على مهر المثل صححت التسمية مع اختلاف لا متناهي تساويها من كل وجه والقرآن
 وان اتفق تساويها في النسب فانما جردا من تساويها في الصفات والحوال التي يقل المهر بسببها ويكثر فالجمالة التي في وجهها دون
 هذا **اسكتير وقلتم** لو تزوجها على عبد مطلق صح ولها الوسط ومعلوم ان في الوسط من التفاوت ما فيه **وقالتم** لو تزوجها
 على ان يشارى طاعب نريد صححت التسمية مع انه غرض ظاهر اذ تسليم المهر موقوف على امر غير مقدور له وهو رضى زيد ببيعته فيه
 من الخطر ما في رد عبدها الا بقر وكلاهما اعظم خطرا من الحليب **وقالتم** لو تزوجها على ان يرضى عنها مدة محدودة وليس جمالة حلالا
 الى الحليب باعظم من جمالة اوقات الرعي ومكانه على ان هذه المسئلة بعيدة من اصول احمد ونصوصه ولا تعرف منصوصة عنه بل
 على خلافها قال في رواية مهنا فيمن تزوج على عبد من عبيده جاز وان كانوا عشرة عبيد يطم من اوسطهم فان تشاها اقرع بينهما
 قلت ويستقيم القرعة في هذا اقل نعم **وقالتم** لو خالها على كفالة ولدها عشر سنين صح وان لم يذكر قدر الطعام والادام والكسوة
فيا لله العجب ابن جمالة هذا من جمالة حملاتها الى الحليب **ففضل** وقالت الشافعية له ان يجبر ابنته البالغة المفترية العا
 بد بين الله التي تفق في الحلال والحرام على تكاها من هي اكره الناس له واشد الناس عنه نفرة بغير رضاها حتى لو عيّنت كفوا شاكبا
 جميلا دينيا تحبه وعين كفوا شيئا مشوها دميما كان العبرة بتعيينه دونها فتركوا بعض القياس والاعلمة ومقتضى النكاح من
 الود والرحمة وحسن المعاشرة وقالوا الوارد ان يبيع لها حبلاد او عودا لا من مالها لم يبعها لرضاها وله ان يرقها مدة العمر عند من
 هي اكره شئ فيه بغير رضاها قالوا وكما خرجتم عن بعض القياس خرجتم عن صريحة السنة فان رسول الله صلى الله عليه وآله
 خير جاريته بكرا زوجها ابوها وهي كارهة وخير اخره ثيبا **وهو العجب** انكم قلتم لو تصوف في جبل من مالها على غير وجه
 الحظ لها كان مرددا حتى اذا تصوف في بضعها على خلاف حظها كان كرها ثم قلتم هو اخير محظها منها وهذا يردده الحس فانها اعلم
 بميلها ونفرتها وحظها من تحب ان تفارشه وتكره عشرته وتعلمته ما رواه مسلم من حديث ابن عباس يرقه اكره حتى بنفسها من
 ولها والمكر تستأذن في نفسها واذا خاصماها وهو حجج عليكم وتركتها في الصبيح من حديث ابن هرهرة يرقه لا تتكح الايم حتى
 تستأمر ولا البكر حتى تستأذن وفيها ايضا من حديث عائشة قالت قلت يا رسول الله تستأمر النساء في البضا عنهن قال نعم قلت فانه

له في العظم مثل القوم
 القشون اى اجوابهم
 ال وقتتمش للربوب بها
 وفي التاموس قش القوم
 قشوا صلبوا اذ اذ الى
 والقرابة

ج

مما يجي
 الشاى تلمية
 حنين
 شوق

تستأنفن فتستحيي قال اذ غاصها فما اذنني ان تنكح برؤسيتين انما وامر بذلك واخبرانه هو شرع فاتفق على ذلك امره وغيره
 وخبره وهو محض القياس للبدن **فصل** وقالت الخبالة ولشاذبية والحفنية لا يصح بيع الملقاني والمباطن والمبادجان والضم
 ولم يجعلوا المعدوم تبعاً للموجود مع مثله الحاجة الى ذلك وجعلوا المعدوم مازالاً لمثله الموجود في منافع التجارة للحاجة الى الشاهد
 مثله من كل وجه لا ينعقد كالتخلف المناقض وما يقدر من عرض الخطر له فهو مشترك بينه وبين المناقض وجوزوا بيع التمر
 اذا بين الصالح في واحدة منها ومعلوم ان بقية الاجزاء معدومة فما اذ بيع ما تبعاً للموجود فان فرقوا بان هذه اجزاء متصلة وتلازم
 اعيان منفصلة فهو فرق فاسد من وجهين احدهما ان هذا لا تأثير له البتة الثاني ان الفرق التي بد ابدالها ما يخرجها انما امتنع
 كالتوت والتين فهما للبطيخ والمبادجان من كل وجه فالفرق خورس عن القياس للصحة والزمان لا يقدري عليه الا باعظم كلفة
 ومشقة وفيه مفسدة عظيمة يرد بها القياس فان اللفظة لا ضابطة لها فانه يكون في المشتاة الكبار والصغار وبين ذلك فاشترى
 يريد استقصاها والبائع ينفق من اخذ الصغار فيقيم بينهما من التنازع والاختلاف والتشاحن ما لا تأتي به الشريعة فابن هذه
 المفسدة العظيمة التي هي منشأ النزاع التي من تأمل مقاصد الشريعة علم قصد الشارع لا يباطلها واعدادها الى المفسدة اليسيرة التي
 في جعل ما لم يوجد تبعاً لما وجد لما فيه من الصلحة وقد اعتبرها الشارع ولم يأت عنه حرف واحد ينهي عن بيع المعدوم وانما
 عن بيع الغرر والغرض في هذا لا يبيح هذا البيع غير الا لفة ولا عرفاً ولا شرعاً **فصل** وقالت الحفنية والمالكية وانما
 اذا اشترطت الزوجة ان لا يخرجها الزوج من بلدها او دارها وان لا يزوجه عليها ولا يشتر في مهر شرط باطل فتزكو محض القياس بل في
 الاول فانهم قالوا لو شرطت في المهر تأجيلاً او غير نقد البلد او زيادة على مهر المثل لزوم الوفاء بالشرط فابن المقصود الذي هو في الشرط
 الاول الى المقصود الذي في هذا الشرط وان فواته الى فواته وكذا ذلك من قال منهم لو شرط ان تكون جميلة شابة سوية فبانت عرجاً
 شرطاً في صحة المنظر انه لا فيتم لاحد ما بقوات شرطه حتى اذا فات درهم واحد من الصداق فلها الفسخ بقواته قبل الدخول فان استمر
 المعقود عليه ودخل بها وقضى وطرة منها ثم فأت الصداق جميعه ولم تظفر منه بحجة واحدة فلا فسخ لها وقتئذ الشرط الذي تحت
 عليه على شرط ان لا يودها ولا ينفق عليها ولا يوطأها ولا ينفق على اولادها منها وهو ذلك مما هو من افسد القياس الذي فرقت الشريعة
 بين ما هو حق بالوفاء منه وبين ما لا يبيح الوفاء به وجعلته بين ما فرق القياس الشرع بينهما وحقق احدهما بالآخر وقد جعل الله
 صلى الله عليه وآله وسلم الوفاء بشرط النكاح التي يستعمل بها الزوج امراته اولى من الوفاء بسائر الشروط على الاطلاق فحققت
 انكح دون سائر الشروط واحقها بعدم الوفاء وجعلته الوفاء بشرط الواقف الخالف لمقصود الشارع كزنت النكاح وكشرط الصلوة
 في المكان الذي شرط فيه الصلوة وان كان حرة والى جانبه المسجدة الاعظم وجماعة المسلمين وقد اتفق الشارع على ان الشرط في الله
 الذي هو قرينة محضنة وطاعة فلا تتعين عنده بقعة عينها الناذر للصلاة الا بالناسجدة الثلاثة وقد شرط الناذر في نذر يقينه
 فالغاة الشارع تفضيلة غيره عليه او مساواته له فكيف يكون شرط الواقف الذي غيره افضل منه واجب الى الله ورسوله لا شرعاً بل بغير
 به وتتعين الصلوة في مكان معين لم يرغب الشارع فيه ليس بقرينة وما ليس بقرينة لا يجب الوفاء به في النذر ولا يصح اشتراطه في
 الوقت **فان قلت** الواقف لم يخرج ماله الا على وجه معين فلزم اتيان ما عينه في الوقت من ذلك الوجه والنذر يقصد القرينة و
 القرب متساوية في المساجد غير الثلاثة فمعين بعضها **القول قيل** فقد الفرق بعينه يوجب عليكم الغاء ماله قربت فيه من شرط
 الواقفين واعتبار ما فيه قربت فان الواقف انما مقصود به بالوقت التقرب الى الله ففقر به بوقفة كمقر به ببن رة فان العاقل لا يبدل
 ماله الا لما فيه مصلحة عاجلة او اجلة والمر في حياته قد يبدل ماله في اغراضه مباحة كانت او غيرها وقد بين له فيما يقرب به الى الله واما
 بعد مماته فاما بين له فيما يقرب الى الله والوقيل له ان من المصروف لا يقرب الى الله عز وجل اوان غيره افضل واجل الى الله

منها ما

لا يصح بيعها مطلقاً
 الفداء والله اعلم
 على وجه صحيح في وقت

ج

البطيخ من القامح
 على فقال له في الحديث
 يمكن

واعظم اجر البلاء اليه ولا ريب ان العاقل اذا قيل له اذ ابدلت ما كنت في مقابلة هذا الشرط حصل لك اجر واحد وان تركته حصل لك
اجران فان غنمك وفيه اجر الزائد فكيف اذا قيل له ان هذه الاعراض البتة فكيف اذا قيل له ان هذا الشرط حصل لك اجر واحد وان تركته حصل لك
وترك للذكاء فانه شرط الترك واجب او سنة افضل من صلبه النافعة وصوبها او سنة دون الصلبة والصوم فكيف يلزم الوفاء بشرط
ترك الواجب والسمن اتماما لشرط الواقف وترك شرط الله ورسوله الذي قضاه الحق وشرطه اوثق **يوضحه** انه لو شرطني وقفه ان اتي
على الاغنياء دون الفقراء كان شرطا باطلا عند جمهور الفقهاء قال ابو المعالي الجويني هو امام الحرمين رضي الله عنه ومعظم اصحابنا اقلوا
بالبطالان هذا مع ان وصف الغناء وصف مباح ونعمة من الله وصاحبه اذا كان شاكرا فهو افضل من الفقير مع صديقه عند طائفة كثير
من الفقهاء والصوفية فكيف يلغى هذا الشرط ويعم شرط الترهيب في الاسلام الذي ابطله النبي صلى الله عليه واله وسلم بقوله لا رهبة في
في الاسلام **يوضحه** ان من شرط التعزيب قلنا قصد ان تركه افضل واجب الى الله فقصد ان يتعبد الى الوقوف عليه بتركه وهذا هو
الذي تدبر النبي صلى الله عليه واله وسلم منه بعينه فقال من رغب عن سنتي فليس مني وكان قصد اولئك الصلابة هو قصد هؤلاء الواقفين
بعينه سواء فانهم قصدوا ترقية انفسهم على العبادة وترك النكاح الذي يشغلهم تفرغا الى الله بتركه فقال النبي صلى الله عليه واله
فيهم ما قال واخبر ان من رغب عن سنتي فليس مني وهذا في غاية الظهور فكيف يحل الا ان اصرار بترك شيء قد اخبر النبي صلى الله عليه واله
وسلم ان من رغب عنه فليس منه هذا مما لا يقتله الشريعة بوجه **فالصواب** ان لا يستمر في الشرعية غيره عرض شرط
الى اقفين على كتاب الله سبحانه وعلى شرطه فوافق كتابه بشرطه فهو صحيح وما خالفه كان شرطا باطلا مردودا ولو كان مائة شرط وليس
بأعظم ممن رد حكم احكامكم اذا خالف حكم الله ورسوله ومن رد حقى للمنفق وقد نص الله سبحانه على رد وصية الجانف في وصيته
ولا تم فيها مع ان الوصية تقضي في غير قرينة وهي اوسع من الوقف وقد صرح صاحب الشرح بترك كل عمل ليس عليه امره فهذا الشرط مردود
بنص رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فلا يحل لاحد ان يقبله ويعتد به ويصحح ثم كيف يجوزون الوفاء بالشرط التي انما اخرجهوا
ماله لمن قام بها وان لم تكن قريبة ولا للواقفين فيها غرض صحيح مما يقر بهم الى الله ولا يجوزون الوفاء بالشرط التي انما ابدلت المرأة بضعها
للزواج بشرط وفا ثلجها ما ولها فيها احرع غرض ومقصود وهي احق من كل شرط يجب الوفاء به بنص رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وهل
هذا الاخر يخرج عن محض القياس السنة **ثم من العجب العجيب** قول من يقول ان شرط طلواقف كمنصور الشارع **ويشحن** نذر الى
الله من هذه القول ويعتذر اليه سبحانه مما جاء به قائلة ولا تعدل بنص الشارع غيره ابدل وان احسن الظن بقائل هذا القول
حمل كلامه على انها كمنصور الشارع في الدلالة وتخصيص ما عاينها مما جعل مطلقا على مقيدها واعتبار مفهومها كما يعتبر منطوقها وما
ان تكون كمنصوره في وجوب الاتيان بها وياتي من اهل شيوخ منها فلا يظن ذلك من له نسبة مما الى العلم فاذا كان حكم الحاكم كمنصور
الشارع بل مرد ما خالف حكم الله ورسوله من ذلك فشرط طلواقف اذا كان كذلك كان اولي بالرد والابطال فقد ظهر تناقضهم في شرط طلواقفين
وشرط الزوجات وخرجه عن موجب القياس الصحيح والسنة وبالله التوفيق **يوضحه** ذلك ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كان اذا قسم بين
الاهل حظين والعرب حظا وقال ثلاثة حق على الله عونهم ذكرهم منهم الناكم يريد العفاف ومصحح هذا الشرط عكسوا مقصوده فقالوا
نعتيه ما دام عربا فاذا تزوج لم يستحق شيئا ولا يجعل لنا ان نعينه لانه ترك القيام بشرط الواقف وان كان قد فعل ما هو واجب الى الله
ورسوله فالوفاء بشرط الواقف للمنعين لترك الواجب او السنة المقدمة على فعل الصوم والصلوة لا يحل مخالفتها ومن خالفه كان
عاصيا انما خالفه اذا خالف الاحب الى الله ورسوله ولا رضى له ان كان بارا متابا قائما بالواجب عليه **يوضحه** بطلان هذا الشرط وامثاله
من الشرط المخالفة للشرع الله ورسوله لتكفر قلنا كل شرط يخالف مقصود الفقهاء فهو باطل حتى ابطالوا من ذلك شرطا او الشرع او ابدلها
وابطلوا اشتراط المباح مع الاتفاق بالمبيع مدة معلومة وابطلوا اشتراط الخيار وقول ثلاثة وابطلوا اشتراط نفع البائث في المبيع وخوفناك

ملح التوبة المسكين
ولا فائدة على الشيء

الحائض

ج

ولا ما

تأخير

صلى الله عليه وآله

بعد

من الشروط التي صحها النص والأقارن الصياغة والقياس كما صحح عمر بن الخطاب وسعد بن ابى وقاص وعمر بن العاص ومعاوية بن ابي سفيان
 اشتراط المرأة دارها او بلدها وان لا يتزوج عليها وولدت السنة على ان الوفاء به احق من الوفاء بكل شرط وكما صححت السنة اشتراط
 انتقال البائع بالبيع مرة معلومة فابطل ذلك وقدمت مخالف مقتضى العقل وصحتم الشروط المخالفة بمقتضى عقد الوقت لعقد الوقت
 اذ هو عقد قربة مقتضاه التقرب الى الله تعالى ولا ريب ان شرط ما يخالف القربة يناقضه من افضة صريحة فاذا شرط عليه الصلوة في مكان
 لا يصلى فيه الا هو وحده او واحد بعد واحد او اثنان ضد اوله عن الصلوة في المسجد الاعظم الذي يجتمع فيه جماعة المسلمين مع قدمه
 كثرة جماعة فيتمده الى مكان اقل جماعة وانقص فضيلة واقل اجزا التباين الشرط الواقف الخالف لمقتضى عقد الوقت خروج عن حفظ القربة
 وبالله التوفيق **يوحنا** ان المسلمين يجمعون على ان عبادة في المسجد من الذكر والصلوة وقراءة القرآن افضل منها عند القبول فاذا منع
 فعلها في بيوت الله سبحانه واوجبته على الموقوف عليه فعلها بين المقابر ان اراد ان يتناول الوقف والا كان تناوله حراما كذكر الزينة
 بترك الاحب الى الله الا نفع للعبد والعول الى بعض المفضول او الممنى عنه مع مخالفتها لقصد الشاكر تقصيرا وقصد الواقف اجمالا
 انما يقصد الارضى لله والاحب اليه ولما كان في ظنه ان هذا رضا الله اشتراطه فحين نظرنا الى مقصوده ومقصود الشارع وانظرنا الى مجرد
 لفظه سواء وافق رضى الله ورسوله ومقصوده في نفسه او لا ثم لا يمكن ترك شرط ذلك ابدا فانه لو شرط ان يصلى وحده حتى لا يتخلط الناس بل
 يتفرغ على الخلوة والذكر واشترط ان لا يشتغل بالعلم والفقه ليتفرغ على قراءة القرآن وصلوة الليل وصيكره انما واشترط على الفقهاء ان
 يجاهدوا في سبيل الله ولا يصوموا نظوفا ولا يصلوا الترافل وامثال ذلك فهل يمكنه تصحيح هذه الشروط فان ابطاله ففعل المنع
 افضل من بعضها وما اوله في اصل القربة وفعل الصلوة في المسجد الاعظم العتيق الاكثر جماعة افضل وذكر الله وقراءة القرآن في السجدة
 افضل منه بيز القيوت فكيف تلزمون هذه الشروط المفضولة وتبطلون ذلك فاهو الفارق بين ما يعمم من الشروط وما لا يعمم ثم لو شرط للبيت
 في المكان الموقوف ولم يشترط التعزب فاجتهد له التزوج فطالبت الزوجة بجمعها من البيت وطالبت بشرط الواقف منه فكيف تقضى نه
 بينهما امر اذا تقدم ما اوجبه الله ورسوله من البيت والقسم للزوجين ما فيه من مصلحة الزوجين وصيانة المرأة وحفظها واصل
 الا يواءم المطلوب من النكاح امر واشترطه الواقف ويجعلون شرطه احق والوفاء به اقربا من نكاح الواقف والواقف لم يمنع
 منه فالحق ان مبيته عند اهله ان كان احب الى الله ورسوله جازله بل استحب ترك شرط الواقف لاجله ولم يمنعه ضله ما يحبه الله ورسوله
 من تناول الوقف فلا ريب ولا قياس ولا مصلحة للواقف ولا للموقوف عليه ولا مرضاة الله ورسوله والمقصود بيان بعض ما في الرأى
 القياس من التناقض الاختلاف الذي يبين انه من عند غير الله لان ما كان من عنده فانه يصدر وبعضه بعضا ولا يخالف بعضه بعضا و
 بالله التوفيق **فصل** وقالت الحنفية والاشافعية وماتخروا أصحاب احمد انه لا قصاص في اللطمة والضربة والما فيه التعزير ويحى
 بعض المتأخرين في ذلك الاجماع وخروج عن محض القياس موجب المنصوص واجماع الصحابة فان ضمان النفوس والاموال مبنية على
 العدل كما قال تعالى ويجزاء سيئة سيئة مثلهما وقال فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم قال ابن حنبل
 فاقبوا بمثل ما عصى قتمه فامر بالمثالة في العقوبة والقصاص فيجب اعتبارها بحسب الامكان والا مثل هو المأمور به فحين للملوك
 المضروب قد اعتدى عليه فالواجب ان يفعل بالاعتدى عليه كما فعلت ان لم يمكن كان الواجب ما هو الاقرب والامثل وسقط العجز
 عنه العبد من المساواة من كل وجه ولا ريب ان لطمة بلطمة وضربة بضربة في محلهما بالالة التي يطعم بها او يشربها اقرب الى المماثلة
 المأمور بها حسا وشرعا من تعزير به بغير جنس اعتدى به وقدرة وصفته وهذا هو معنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلفا
 الراشدين ومحض القياس هو منصوص الامام احمد ومن خالفه في ذلك من اصحابه فخرج عن نص من جهة واصله كما خرج عن محض
 القياس الميزان قال ابراهيم بن علقمة بن يقطين الجوزجاني في كتاب المترجم له باب في القصاص من اللطمة والضربة حد ثوب اسعيل بن

ج

الله
والتأخير من

قال سألت احمد بن حنبل عن القصاص من اللطمة والضربة فقال عليه القصاص من اللطمة والضربة وبقاى ابو داود وابو خزيمة وابن
 ابي شيبة وقال لهم اهلهم الجحيم جاني وبه اقول لهما احسن شأنا شيبة بن سوار ثنا شيبة عن يحيى بن الحصين قال سمعت طارق بن شهاب
 يقول لطم ابو بكر رجلاً يوم اللطمة فقال له اقض فغضب الرجل ثنا شيبة انبا شيبة عن حنارق قال سمعت طارقاً يقول لطم
 ابن اسحق الدبني الوليد رجلاً من مراد فاذا به خالد منه حدثني ابو يحيى ثنا ابو بكر بن عياش قال سمعت الاعمش عن كميل بن
 زياد قال لطم عثماني ثم افادني فتفوت حدثني ابن الاصمغاني ثنا عبد السلام بن حرب عن ناجية عن عجم بن زيد بن عمار قال اذ كنت
 علياً كرم الله وجهه في الجنة افاد من لطمة وثنا الحميدى ثنا سفيان ثنا عبد الله بن اسمعيل بن زياد بن اخي عمر بن دينار ان ابن
 الزبير افاد من لطمة ثنائير بن هرون انا الجعفي عن ابى فضرة عن ابى فراس قال خطبنا عمر فقال اني لم ابعث عمالي اليكم ليفروا
 ابشاركم ولا ليأخذوا لهما ولكم ولكن انما بدشتهم ليعلموا انكم لا تفرقون بينكم وبينكم ويقيمون فيكم فمن فعل به غير ذلك فليرفعه الي
 في الذي نفس عمر بيده لا تقضه منه فقام اليه عمرو بن العاص فقال يا امير المؤمنين ان كان رجل من المسلمين على رعية قاذب
 بعض رعيته لتقص منه فقال عمر انك لا تقضه منه وقد رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقص من نفسه ثنائير بن كثير
 عن الاوزاعي عن ابن حرملة قال تلاه رجلان فقال احدهما الى اخرتك حتى سلحت فقال بلى ولكن لم يكن لي عليك شهود
 فاشهدوا علي قال ثم رفته الى عمر بن عبد العزيز فارسى في ذلك الى سعيد بن المسيب فقال يخفك كما خفك حتى يحدث او يفتدي
 منه فافتدي منه بالدينين بعيراً فقال ابن كثير احسبه فذكره عن عثمان ثنا الحسن بن محمد ثنا ابن ابي ذئب عن المطلب بن السائب
 ان رجلين من بني ليث اقتتلا فضر ب احدهما الآخر فكسر انفه فالكسر عظم كمن الضارب فاذا بوا بكر من انك المضر وب لم يقد من بني النضر
 فقال سعيد بن المسيب كان هذا ايضا الفرج من كره قضى عثمان ان كل مقتتلين اقتتلا ضمنا ما بينهما فاقتدمه فدخل المسجد وهن
 يقول يا عباد الله كسر ابن المسيب يدي قال الجعفي جاني فذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجلة احبابه خالي من امركم بدمهم
 وكيف يجوز خلافتهم قلت وفي السنن لا يداؤد والنسائي من حديث ابى سعيد الخدري قال بينما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يقسم قسماً اقبل رجل فأكب عليه فطعنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بصرحون كان معه فخرج وجهه فقال له رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال فاستقد فقال بل عفوت يا رسول الله وفي سنن النسائي وابى داود وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم بعث ابا جهم بن حذيفة مصدقاً فلا حياء رجل في صدقته فضر به ابو جهم فشيخه فأتى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فقال القود يا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذا فلم يضره فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذا وكذا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 اني خاطب العشية على الناس وخبرهم برضاكم فقالوا نعم فخطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان هؤلاء اتوني يريدون
 القصاص فضرعت عليهم كذا وكذا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوضوا رضىيتهم فقالوا لا فهم المهاجرون بهم فامرهم رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يكون اعنهم فكفوا اعنهم ثم دعاهم فزادهم فقال ارضيتهم فقالوا نعم فقال اني خاطب على الناس
 وخبرهم برضاكم فقالوا نعم فخطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ارضيتهم فقالوا نعم وهذا صريح في القود في الشجة ولهذا صرحوا
 من القود مرة بعد مرة حتى رضوا ولو كان الواجب الارش فقط لقال لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين طلبوا القود انه لا حق لكم
 فيه وانما حقه في الارش ففذه سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا الجاهل الصبيحة وهذا الظاهر القران وهذا
 محض القياس فما رخص الما نفي هذا كله بشئ واحد قال اللطمة والضربة لا يمكن فيها المماثلة والقصاص لا يكون الا مع المماثلة و
 نظر الصبيحة لكل واحد واتبع للقياس كاهل اربع الكتب والسنة فان المماثلة من كل وجه متعززة فلم يبق الا احدا من قصاص
 قريب الى المماثلة او تعزير بعين منها والا اول اول لان التعزير لا يقتدر فيه جنس الجنائية ولا قدرها بل قد يعزير بالسوط والعصا

حدثنا
 حدثنا
 له الله عز وجل
 ذكره الله عز وجل
 وقد روي في صحيحه
 في صحيحه
 في صحيحه

الحج

الحج

له الله عز وجل
 في صحيحه

بنته

وقد يكون لظنة اضرمة مبداء فيمن حرارة السوط ويسبب الى لين البيل وقد يري يد وينقص وفي العقوبة يجنس ما فعله من الماثلة
 بنسب الامكان وهذا القرب الى العدل الذي امر الله به وانزل به الكتاب للدينان فانه قصاص بمثل ذلك العضو في مثل الحول
 ضرب فيه بقدره وقد يساويه او يزيده قليلا او ينقص قليلا وذلك عفو لا يدخل تحت التكليف كما لا يدخل تحت تكليف المساواة والكيل
 والوزن من كل وجه كما قال تعالى واوفر الكيل والدينان بالتسوية لا تكلف نفسا الا وسعها فامر بالعدل المقدر وعفا عن غير المقدر
 منه واما التعزير فانه لا يحمي قصاصا فان لفظ القصاص يدل على المساواة ومنه قص الاثر اذا تبعه وقص الحديث اذا اتى به على
 وجهه والمقاصاة سقوط اصل الذنبين بمثله جنسا وصفة وانما هو تقويم للصيانة فهي قيمة بغیر المثلى والعدل الى به كالعديل في القيمة
 المتلف وهو ضرب له بغیر تلك الآلة في غير ذلك الحل وهو اما ذاتك واما ناقص ولا يكون مما ثلا ولا قريبا من المثل فلا ذل
 اقرب الى القياس والثاني تقويم للصيانة بغیر جنسها كبدل للتلف والزراع ايضا فيه واقم اذا لم يوجد مثله من كل وجه كالحیوان
 والعقار والالينة والشیاب وكثير من المعدنات والذوات وعانت فاكثر القياسيين من اتباع الآلة الاربعية قالوا الواجب في بدل ذلك
 عند الاتلاف القيمة قالوا لان المثل في الجنس يتعذر رشم طرده اصحاب الرأي قيا سهرم فقالوا وهذا الواجب في الصبيد في الجور والاحرام اما
 تجب قيمته لامثاله كما لو كان مملوكا ثم طردوا هذا القياس في القرص فقالوا لا يجوز قرص ذلك لان موجب القرص رد المثل وهذا لا مخرج
 ومنهم من خرج عن موجب هذا القياس في الصيد للآلة القران والسنة واثار الصيابة يضمن بمثله من النعم وهو مثل مقير بحسب الامكان
 وان لم يكن مثلا من كل وجه وهذا قول الجمهور منهم مالك والشافعي واحمد ومحمد بن وبن قرض الحيوان ايضا كما دلت عليه السنة الصريحة فلا
 قد ثبت عنه صلى الله عليه واله وسلم في الصبيد انه استسلف بكر او قضي جلا ربا حيا وقال ان خياركم احسنكم قضاء ثم اختلفوا في
 ذلك فموجب عرض الحيوان حل يجب رد القيمة او المثل على قولين رها في مذهب احمد وغيره والذي دلت عليه سنة رسول الله صلى الله
 عليه واله وسلم الصريحة الصريحة انه يجب رد المثل وهذا هو المخصوص عن احمد ثم اختلفوا في الغصب الاولاني على ثلاثة اقوال وهي
 مذهب احمد **احلها يضمن الجميع بالمثل بحسب الامكان والثاني يضمن الجميع بالقيمة والثالث ان يكون يضمن**
 بالمثل وما عداه كالجواهر وخبرها بالقيمة واختلفوا في الجوارح يضمن بغيره او يضمن بغيره على قولين وهو المشاهي والصحيح ما دلت
 عليه النصوص وهو مقتضى القياس الصحيح وما عداه فمقتضى النص والقياس ان الجميع يضمن بالمثل تقريبا وقد نص الله سبحانه على ما
 الصيد بمثله من النعم ومعلوم ان الماثلة بين بعير وبعير اعظم من الماثلة بين النعامة والبعير وبين شاة وشاة اعظم منها بين
 وشاة وقد رد النبي صلى الله عليه واله وسلم بين البعير الذي اخرجه مثله وورقته ورضعوا القصعة التي كسرها بفض ارجل
 بقصعتها نظيرها وقال انا بائنا وطعام بطعام فوسى بينهما في الضمان وهذا عند العدل وحضر القياس تاويل القران وقد نص الامام
 احمد على هذا في مسائل السنن قال السنن قلت لاحمد قال سفيان من كسر شيئا صحيحا فقيمة خبيثا فقال احمد ان كان يوجد مثله
 فمثله وان كان لا يوجد مثله فعليه قيمته ونص عليه احمد في رواية اسمعيل بن سعيد فقال سألت احمد عن الرجل يكسر قصعة الرجل
 ارجصا او يشق ثوبا للرجل قال عليه المثل في العصاة والقصعة والثوب فقلت ارايت ان كان الشق قليلا فقال له صاحب الثوب بخير في ذلك
 قليلا كان او كثيرا وقال في رواية السنن بن منصور من كسر شيئا صحيحا فان كان يوجد مثله فمثله وان كان لا يوجد مثله فعليه قيمته فاذا كسر
 فانه يصح له ان كان خلتا وان كان دينارا اعطى حينا اخر مكانه قال السنن كما قال قال في رواية موسى بن سعيد وعليه المثل في العصاة
 المتصعة والتقصبة اذا كسر في الثوب ولا قول في العبد والبهائم والحيوان وصاحب الثوب بخير ان شاة شق الثوب وان شاة اخذ مثله
 واخبر في رواية ابنه عبد الله بن جريث انس فقال حميد عن انس ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كان عند بعض نساء فارسلت
 احدي امهات المؤمنين بقصعة فيها طعام فضربت بيدها فكسرت القصعة فأتى النبي صلى الله عليه واله وسلم الكسرتين فضم احدهما

ج

التب

الى الاخرى وجعل يجمع فيها الطهارة ويقال غارت امكروكلوا فاكلوا وحسب الرسول حتى جاءت قصبتها التي هو في بيتها فم القصبعة
الى الرسول وحسب المكسورة في بيته والحديث في صحيح البخاري وعند الترمذي فيه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم طعام بطعام وانام
بأناء وقال حديث صحيح وعند ابن داود والنسائي فيه قالت عائشة فقلت يا رسول الله ما كنا نرى ما صنعت قال اناء مثل اناء وطعام مثل
وهذا هو من هبة الصحيح عنه عند ابن ابي موسى قال في الاشادة ومن استعملك للأدبى ما لا يكال ولا يوزن فعليه مثله ان وجد وقيل
عليه قيمته وهو اختيار المحققين من اصحابه وقضى عثمان وابن مسعود على من استعملك لرجل فضلاً كما بفصلان مثلاً وبالمثل قضى
شريح والعمري وقال به قتادة وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي هو الحق وليس مع من اوجب القيمة نص ولا اجام ولا في ان ليس مع اكثر
ولا اكبر من قوله صلى الله عليه وآله وسلم من اعتق شريكاً له من المال ما يملكه من العبد قوم عليه قيمة عدل لا كونه لا
شطط فاعطى شركاءه حصصهم وعتق العبد قالوا فوجب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في اتلاف نصيب الشريك القيمة لا المثل فثبت
على هذا اكل حيوان ثم عد بانه الى كل غير مولى قالوا وكان القيمة اضبط واحصر بخلاف المثل قال الآخرون اما الحديث الصحيح فلي الراس
العين وبمعناه وطائفة ولو كان فيما دل عليه لا يفي لم يدل عليه ولا يريد به فلا ينبغي ان يحمل عليه وهذا المضمين الذي يضمن البس
من باب تضمين المتلفات بل هو من باب تلك مال الغير بقيمته فان نصيب الشريك يملك المقتو ثم يعتق عليه فلا بد من تقديره دخوله
في ملكه ليعتق عليه ولا خلاف بين القائلين بالسراية في ذلك ولان الولاء له وان تنازعا هل يترك عقيب عتقه او لا يعتق حتى
تؤدي القيمة او يكون موقوفاً فاذا أدى تبين انه عتق من حين العتق وهي في مذهب الشافعي والمشيهور في مذهبه وصاحب احد القول
الاول وفي مذهب مالك القول الثاني وعلى هذا الخلاف يبين ما لو اعتق الشريك نصيبه بعد عتق الاول فعلى القول الاول لا يعتق وعلى
القول الثاني يعتق عليه ويكون الولاء بينهما ويثبت على ذلك ايضاً اذا قال احد الشريكين اذ اعتقت نصيبك فصيدير فعلى القول الاول
يصح هذا التعليق ويعتق نصيبه من مال المقتو وعلى القول الثاني يعبر بالتعليق ويعتق على المقتو والمقصود ان التضمين هاهنا كضمين
الشعير الثمن اذا اخذ بالشفعة فانه ليس من باب ضمان الاتلاف ولكن من باب التقويم للدخول في الملك لكن الشفيع ادخل الشا في القسم
في ملكه بالثمن باختياره والشريك المقتو ادخل النقص في ملكه بالقيمة بغير اختياره فكلها تملك هذا بالثمن وهذا بالقيمة هذا التمس
و ضمان المتلف شيء قالوا وايضاً فلو سلم انه ضمان اتلاف لم يدل على ان العبد الكامل اذا تلف يضمن بالقيمة والفرق بينهما ان الشريك اذا
كان بينهما ما لا يشتم كالعبد والحيوان والجحررة وغو ذلك فحق كل واحد منهما في نصف القيمة فاذا اتلف على الحياية جاز ان تنازعا وتنازعا
بيعت العين وقسم بينهما ثم ما على قدر حكمة كما يقسم المثل فحقهما في المثل في عينه وفي المتقو عند التشاجر والتنازع في قيمته فلو لا
ان حقه في القيمة بما اوجب الى البعير اذا طلبه واذا ثبت ذلك فاذا اتلف له نصف عبد فلو ضمنه مثله لفأت حقه من نصف القيمة
الواجب له شرعاً عند طلب البعير والشريك انما حقه في نصف القيمة وهما لو تقاسما تقاسما بالقيمة فاذا اتلف احدها نصيب شريك
ضمنه بالقيمة وعكسه المثل لو تقاسما تقاسما بالمثل فاذا اتلف احدها نصيب شريكه ضمنه بالمثل فعلى القياس الميزان الصحيح
طردا وعكساً الموافق للنصوص واثر الصحابة ومن خالفه فلا بد له من احد امرين اما مخالفة السنة الصحيحة واثار الصحابة ان طرد
قياسه واما التناقض البين ان لم يطرد **فصل** وعلى هذا الاصل تبين الحكمة المذكورة في كتاب الله عز وجل التي حكم فيها
النسيان الكريان داود وسليمان صلى الله عليهما اذ حكما في الحث الذي نفشت فيه غمر القوم واحرث هو البستان وقد روى
ان كان بستان عنب وهو المسمى بالكروم والنفس ربحي الغد ليركع كعداؤد ببيعة المتلف فاعتبر العنبر فوجد بها بقدر القيمة
فدفعها الى صاحب الحث اما ان لم يكن له كروم او قد ربيعها او رضى بوابد فيها او ملك باخذها بل اعن القيمة واما سليمان
فقتضى بالضمان على صاحب العنبر وان يضمنوا ذلك بالمثل بان يعمر البستان حتى يعود كما كان ولم يضرهم عليه مغله من حين الاتلاف

لا تمان
له جميع فضيل

ج

الفتنة
ختم

المثلث

ج

نحو

استحق

الحسين العروبل اعطى صاحب البستان ما يشيى او ثلث ياخذوا من ثمارها بقدر ثمار البستان فيستوفوا من ثماره عنهم فظهير
ما فاته من ثماره وقرعته وقرعته للمائةين فوجدوا مساواة وهذا هو العلم الذي خصه الله به واشيى عليه بداركه وقد تنازع علماء
المسلمين في مثل هذه القضية على اربعة اقوال **احدها** موافقة الحكم السليماني في ضمان النقص في المثل وهو الحق وهو واحد
القولين في مذهب احمد ووجهه للشافعية والمالكية والمشهور عندهم خلافه **والقول الثاني** موافقة في ضمان النقص دون
النظمين بالمثل وهذا هو المشهور من مذهب مالك والشافعي و**الثالث** موافقة في التضمين بالمثل دون النقص كما
اذا راعها صاحبها باختياره دون ما انتقلت ولم يشترجا وهو قول داود ومن وافقه **والقول الرابع** ان النقص لا يوجب الضمان
جاء وما وجب من ضمان الراعي بخير النقص فانه يضمن بالقيمة لا بالمثل وهذا مذهب ابي حنيفة وما حكمه بنو الله سليمان هو الاثر في
العدل والقياس وقد حكى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان على اهل الكواشط حفظها بالانهار وان ما افسدت المواشي بالليل
ضمان على اهلها فنفى بحكمه ضمان النقص وصح بالنصر من السابقة والقياس الصحيح وجوب الضمان بالمثل وصح بنصر الكتاب التناء
على سليمان بتفهم من الحكم فصح ان الصواب وبالله التوفيق ومن ذلك المماثلة في القصاص في الجنائيات الثلاث على النفوس
الاموال والاعراض فهذه ثلاث مسائل **الاولى** هل يفعل بالجاني كما يفعل بالجاني عليه فان كان الفعل محرما بحق الله كاللوط
وتحريمه الخمر لم يفعل به كما فعل اتفاقا وان كان ذلك كحرقه بالنار والقائه في الماء ورض رأسه بالحجر ومنعه للطعام والشراب حتى
يموت فعلاك والشافعي والاحمد في احدى الروايات عنه يفعلون به كما فعل ولا فرق بين الجرح المزهق وغيرها وبوجع في احدى
يقول ان لا يقتل الا بالسيف في العنق خاصة واحمد في رواية ثالثة يقول ان كان الجرح مزهقا ففعل به كما فعل ولا يقتل بالسيف في
رواية رابعة يقول ان كان مزهقا او موجعا للفقير بنفسه لو انفرد فعل به كما فعل وان كان غير ذلك قتل بالسيف والكتاب الميزان مع
القول الاول وبجاءت السنة فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رضى رأس اليهودي بين حجرين كما فعل بالجارية وليس هذا قتلا لنفسه
العهد لان ناقض العهد انما يقتل بالسيف في العنق وفي اثر مرفوع من حرقه قتله ومن غرقه قتله وحديث لا فرد الا بالسيف قال الامام
احمد ليس اسناده بجيد والثابت عن الصحابة انه يفعل به كما فعل فقد اتفق على ذلك الكتاب والسنة والقياس انما الصلابة واسم
القصاص يقتضيه لانه يستلزم المماثلة **المسئلة الثانية** اتلاف المال فان كان حاله حرمة كالحيوان العبيد
فليس له ان يتلف ماله كما اتلف ماله وان لم تكن له حرمة كالنوب يشقه والا ناء يكسر فالمشهور انه ليس له ان يتلف علي نظير
ما اتلفه بل له القيمة او المثل كما تقدم والقياس يقتضى ان له ان يفعل بنظيره ما اتلفه عليه كما فعله الجاني به فيشق ثوبه كما شق
ثوبه ويكسر عصاه كما كسر عصاه اذا كان متساويين وهذا من العدل وليس مع من منعه فضع لا قياس لا يجرم فان هذا ليس بجرام
حق الله وليست حرمة المال اعظم من حرمة النفوس والاطراف واذا مكنته الشارب ان يتلف طرفه بطرفه فتجيبته من اتلاف ماله في
مقابلة ماله كيف هو ادلى واخرى وان حكمة القصاص من الشف وعرك الغيط لا يحصل الا بذلك ولا نقد يكون له عرض في اذاه واتلاف
ثيابه ويعطيه قيمته او لا يشق ذلك عليه ككثرة ماله فيشف نفسه منه بذلك ويبقى الجاني عليه بغبنه وغيبته فكيف يعطى عطا
القيمة من شفاه غيبته ودرك تأثره ويرد قلبه واذا قل الجاني من الاذى ماذا ان هو حكمة هذه الشريعة الكاملة الباهرة وقياسا في ذلك
وقوله فاعتره واعليه بمثل ما اعتدى عليك وقوله وجزاء سيئة سيئة مغالها وقوله وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به يقتضيه
جواز ذلك وقد صرح الفقهاء بجواز احراق من دمه الكفار وقطع اشياهم اذا كانوا يفعلون ذلك بنا وهذا عين المسئلة وقد اقر الله سبحانه
الصلابة على قطع نخل اليهود لما فيه من خزيهم وهذا يدل على انه سبحانه يصح خزي الجاني الظالم ويشترعه واذا جاز خزي من قطع الغلال
تكون تعدى على المسلمين في خيانتهم في شئ من الغنمة فلان يحرق ماله اذ احرق مال المسلم المعصوم اولى واخرى اذ اشترعت العقوبة

في حق الله الذي مسأحته به اكثر من استيفائه فلان يشترع في حق العبد الشخير اذ في وحرى ولا ان الله سبحانه شرع القصاص نزجاً للنفوس
 عن العدوان وكان من الممكن ان يوجب الدية استنداً الى نظامة الجفنة عليه بالمال ولكن ما شرعها كل واصلم للعباد واشتد لفظ الجفنة عليه
 واحظ للنفوس الاطراف والافمن كان في نفسه من الاخر من قتله او قطع طرفه قتله او قطع طرفه واعطى دينه والحكمة والرحمة والمصلحة
 تأتي ذلك وهذا بعينه موجودة في العدوان ان على المال فان قيل فدون يقربان يعطيه نظير ما اتلفه عليه قبل ان يرضى الجفنة عليه بذلك
 فهو كالورضى بدية طرفه فدون هو حصر القياس به قال الامجد ان احمد بن حنبل واحمد بن يمية قال في رواية مسند بن سعيد وصاحبها
 الشئ بخير ان شاء شق الثوب وان شاء اخذ مثله **المسئلة الثالثة** الجناية على العرض فان كان حراماً في نفسه
 كالزنا عليه وقذفه وسب والديه فليس له ان يفعل به كما فعل به اتفاقاً وانسبه في نفسه او سخر به او هزأ به او بال عليه
 او بصرى عليه او دعا عليه فله ان يفعل به ما فعل به متى بال للعدل وكذلك اذا كسعه او صقعه فله ان يستوفي منه نظير ما فعل به
 سواء وهذا القرب الى الكتاب والميزان واثار الصحابة من التعزير الخالف للجناية جنساً ووقتاً ودرجاً ووصفة وقد دلت السنة العجوة
 الصريحة على ذلك فلا عبرة بخلاف من خالفه في صحيح البخاري ان شاء الله صلى الله عليه وآله وسلم ارسل نقيب بنت بحش الى الرسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم تكلبه في شأن عائشة فأتته فأغلظت وقالت ان شاء الله ينشدك العدل في بنت ابني تحافة فرفعت
 صوتهن حتى تناولت عائشة وهي قاعدة فسميت احقر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ينظر الى عائشة هل تنكح فتنكحت ترم على ز
 حتى اسكتها قالت فظفر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى عائشة وقال لها بنت ابني بكر وفي الصحيحين هذه القصة قالت عائشة فارسل
 امرأه ابراهيم النبي صلى الله عليه وآله وسلم نقيب بنت بحش زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي التي كانت تسمي في المنزلة عند رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت الحديث وقالت ثم وقعت في فاستطالت على وانا ارقب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وارقب
 طريقه هل ياذن لي فيها قالت فلم تبرح نقيب حتى عرفت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكره ان انتصر فلما وقعت بهما لم انشب احقر
 التخت عليها قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتبسم انها ابنة ابني بكر وفي لفظ فيهما لم انشب بها ان التخت بها غلبة وقد حرر
 الله سبحانه عن يوسف الصديق انه قال لاخوته انتم قمنا مكانا والله اعلم بما تصفون لما قالوا ان يسرق قفنه سرق اخ له من قبل
 فاسرها يوسف في نفسه ولم يبهدهم ذلك للمصلحة التي اقتضت كتمان الحال ومن تأمل الاحاديث رأى ذلك فيها اكثير اجراً والله التوفيق
فصل قالوا وهذا غيظ من فيض وقطرة من بحر من تناقض القياسيين الارائيين وقولهم بالقياس وتركهم لما هو نظيرة من
 كل وجه واولى منه وخروجهم من القياس عن موجب القياس كما اوجب لم مخالفة السنن والاثار كما تقدمت الاشارة الى بعض ذلك
 فليجربنا القياسيون حديثاً واحداً صحيحاً غير منسوخ قد خلفناه لرأى اوقياس او تقليد رجل ولن يجيب والى ذلك سبيلاً فان
 كان مخالفة القياس ديناً فقد اريناهم مخالفته صريحاً ثم نحن اسعد الناس بخالفته منهم لاننا انما خالفناه للنصوص وان كان حقاً
 فماذا ابعد الحق الا الضلال فانظر الى هذين البحرين اللذين قد تلاطمت امواجهما والبحرين اللذين قد ارتفع في معترك الحرب عجايبهما
 فخرج كل منهما جيشاً من الحجج لا تقوم له الجبال وتتضال له شياكة الابطال والى كل واحد منهما من الكتاب والسنة والاثار ما خضعت
 له الرقاب وذلك الصعاب وانقاد له علم كل عالم ونفذ حكمه كل حاكم وكان غاية قدم الفاضل للخرير الراصف في العلم ان يفهم عنها
 ما قاله ويحيط بما اصلاه وفصله فليعرف الناظر في هذا المقام قدرة ولا يتعدى طوره وليعلم ان وراء سؤيقيته بحار طامية
 وفوق مرتبته في العلم مراتب فوق السهي عالمية فان من وثق من نفسه ان من فوسان هذا الميدان وحمله هؤلاء الاقران فليجلس
 مجلس الحكم بين الفريقين ويحكم ما رضى الله ورسوله بين هذين الخريين فان الدين كله لله وان الحكم لله لا لله ولا ينفع في هذا المقام
 قاعد للذهب كيت وكيت وقطع بجهنم ومن الاصح ان يخصص لنا في المسئلة كما اوكدنا وجهها وصح من القول خمسة عشر صحيح الاخر

لك منعه كمنعه ضرة
 ففاه جبره كذا لا شديداً
 او هو ان يشبهه كذا فوفيق
 او الصلح مولى او قاضي

ج

سبعة وان علا نسب علمه قال نص عليه فانقطع الزعم ولو ذلك النص في قرن الاجام والله المستعان وعليه التكلان **فصل** قال المتوسطون بين الفريقين قد ثبت ان الله سبحانه قد انزل الكتاب والميزان فكلها في الاتزال اخوان وفي معرفة الاحكام مشفقان وكما لا يتناقض الكتاب في نفسه فليميزان الصيغ لا يتناقض في نفسه ولا يتناقض الكتاب والميزان فلا تتناقض دلالته النصوص الصيغية ولا دلالته الاقيسة الصيغية ولا دلالة النص الصيغ والقياس الصيغ بل كلها متصادقة متعاونة متضافرة يصدر بعضها ببعض وبمشاهدة بعضها ببعض فلا يتناقض القياس الصيغ النص الصيغ ابدا ونصوص الشارح نوعان اخباري واوامر فكلان اخبار لا تخالف العقل الصيغ بل هي نوعان نوع يراه في ما يشهد به جملة اوجلة وقصيدة ونوع يخرج عن الاستقلال باذالك تفصيله وان ادركه مرجح الجملة فيكون اذا مره سبحانه نوعان نوع يشهد به القياس والميزان ونوع لا يستقل بالشهادة به ولكن لا يخالفه وكان القسم الثالث في الاجمال وهو ورودها بامارة العقل الصيغ فذكر ذلك الاوامر ليس فيما يخالف القياس والميزان الصيغ وهذه الجملة انما تنفصل بعد تمهيد قاعدتين عظيمتين اصلهما ان الذكر الامري عييط بجميع افعال المكلفين امر ونهي اذنا وعقوبات ان الذكر القدري عييط بجميع افعاله وكتابه وقد رتبنا فعله وكتابه وقد رتبنا جميع افعال عبادة الواقعة تحت الشكليف وفيها امر ونهي واباحته وعقوبه قد رتبنا جميع افعالهم التكليفية فلا يخرج فعل من افعالهم عن احكامهم افعالهم اما الكوفي واما الشري الامري فقد بين الله سبحانه على لسان رسول بكتابه واهل رسوله جميع ما امر به وجميع ما نهى عنه وجميع ما احله وجميع ما حرمه وجميع ما عفا عنه وبهذا يكون دينه كاملا كما قال تعالى اليوم اكملت لكم دينكم وانميت عليكم نعمتي ولكن قد يقصر فهم اكثر الناس عن فهم ما دل عليه النصوص وعن وجه الدلالة ووضوحها وتفاوت الامة في مراتب الفهم عن الله ورسوله لا يحصى الا الله ولو كانت الاديان متساوية لتساوت اقدام العلماء في العلم ولما خص سبحانه سبله انهم بالحكمة في الحرف وقد اتفق عليه وعلى داود بالعلم والحكمه وقد قال عمر بن الخطاب في كتابه اليه الفقه الفهم فيما ادلى اليك وقال في كتابه يومئذ لله عبد في كتابه وقال ابو سعيد كان ابو بكر اعلمنا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعبد الله بن عباس ان يفقه في الدين ويعلمه التاويل والفرق بين الفقه والتاويل ان الفقه هو فهم المعنى المراد والتاويل ادراك الحقيقة التي يقول اليها المعنى التي هي اخبرته واصلة وليس كل من فقه في الدين عرف التاويل ومعرفة التاويل يخفى به الراي في العلم وليس المراد به تاويل الحرف وتبديل المعنى فان الراي في العلم يعلمون بطلانه والله يعلم بطلانه **فصل** والناس تقسم في هذا الموضوع الى ثلاث فرق فرقة قالت ان النصوص لا تحيط باحكام الاحداث وغالب بعض هؤلاء حتى قال ولا بعشر معشارها قالوا فالحاجة الى القيام بفرقة الحاجة الى النصوص ولعلم الله ان هذا مقدار النصوص في فهمه وعلمه ومعرفة له لا مقدارها في نفس الامر واجمع هذا الباقيل بان النصوص متناهية وحوادث العباد غير متناهية واحاطة المتناهي بغير المتناهي متعنت وهذا احتجاج فاسد جد من وجوه **احدها** ان المتناهي افراده لا يمتنع ان يجعل انواعا فيحكم لكل نوع منها بحكم واحد فتدخل الافراد التي لا تتناهي تحت ذلك النوع **الثاني** ان انواع الافعال بل والاعراض كلها متناهية **الثالث** انه لو قدر عدم قنايتها فان افعال العباد الموجودة الى يوم القيمة متناهية وهذا كما جعل الاقارب نوعين نوعا مباحا وهو نبات العلم والعمارة ونبات الخال والحالة وما سوى ذلك حرام وكان ذلك يجعل ما ينقض الموضوع محصورا وما سوى ذلك لا ينقضه وكذلك ما ينفسد الصرم وما يوجب الغسل وما يوجب العدة وما يمنع منه الحرم وما مثل ذلك واذا كان ارباب المذاهب يضبطون مذاهبهم ويحصرونها في اجماع عييط بما يحل ويحرم حذرهم مع قصوى بيانهم فالله ورسوله المبعوث بجوامع الكلم اقر ر على ذلك فانه صلى الله عليه وآله وسلم ياتي بالقيمة الجامعة وهي قاعدة عامة وقضية كلية تنجم انواعا وافرادا وتدل دلالته على طرد دلالته عكس هذا كما سئل صلى الله عليه وآله وسلم عن انواع من الاشربة كالبيتم والمرز وكان قد اوفى جوامع الكلم فقال كل مسكر حرام وكل عمل ليس امرنا فهو مرد وكل قرص جرف فقهو ربا وكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وكل لمسلم على المسلم حرام وماله وعرضه وكل

التشريح

ج

الحق بماله من ولده والوالد والناس اجمعين وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل معروفا صدقة وسمى النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم هذه الآية جامعة فاذمة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره ومن هذا قوله تعالى يا ايها الذين امنوا انما
 الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون فدخل في الخمر كل مسكر جامدا كان او مائعا على الغلب
 او من غيرهِ ودخل في الميسر كل اكل مال بالباطل وكل عمل محسوب بوقر العداوة والبغضاء ويصدق عن ذكر الله وعن الصلوة ودخل في قوله
 قد فرض الله لكم ضلته ايما لكم ضلته ايما لكم كل بين منعقدة ودخل في قوله يسألونك ماذا احل لهم قل احل لكم الطيبات وكل طيب من المطاعم والمش
 والملابس والفروج ودخل في قوله وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ولا يفسد افرادة من
 الجانيات وعقوباتهن حتى اللطيفة والصبرية والكسعة كما فهم العجوبة ودخل في قوله قل انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن و
 الاثم والبغي بغير الحق وان نشر لكم باله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله ما لا تعلمن تحريم كل فاحشة ظاهرة وباطنة وكل ظلم
 وعدوان في مال او نفس او عرض وكل شرك بالله وان دق في قول او عمل او ارادة بان يحيل الله على لا يغير في اللفظ والقصد والا اعتقاد
 وكل قول على الله لم يأت به نص عنه ولا عزيمته في تحريم او تحليل او ايجاب او اسقاط واخبر عنه باسم اوصفت نفيا والاثباتا واخبر عن
 فعله فالقول عليه بلا حرم في افعاله وصفاته ودينه ودخل في قوله والجور حرم قصاص جوب في كل جرح يمكن القصاص منه وليس هذا
 يقتضي صا بل هو مضمون من قول قصاص هو المائلة ودخل في قوله وعلى الوارث مثل ذلك وجوب نفقة الطفل وكسوة ونفقة مرضعة
 على كل وارث قريب او بعيد ودخل في قوله ومن مثل الذي عليهن بالمعروف جميع الحقوق التي للمرأة وعليها وان مرد ذلك الى طيعا ف
 الناس بينهم ويجعلونه معروفا لا منكرا والقرآن والسنة كفيلا ان يجد انهم كفالة **فصل** الفرقة الثانية قابلت هذه الفرقة
 وقالت القياس كله باطل محرم في الدين ليس منه وانكره القياس الجلي الظاهر حتى فرقوا بين المتماثلين في دعوى ان الشارع لم يشرع
 شيئا حكمه اصلا ونفوا تقليد خلقه وامره ويجوز ابل جزموا بان لا يفرق بين المتماثلين ويقرن بين المختلفين في القضاء والشرع
 جعلوا كل مقدور فهو عدل والظاهر عندهم هو المستعمل لذاته كالجمع بين التقيضين وهذا وان كان قاله طائفة من اهل الكلام
 المنسبيين الى السنة في اثبات القدر والنفاء فقد اصابوا في اثبات القدر وتعلق الشبهة الالهية بافعال العباد
 الاختيارية كما تتعلق بذواتهم وصفاتهم واصابوا في اثبات تناقض القدر والنفاء ولكن ردوا من الحق المعلوم والعقل والفطرة والشرع
 ما سلطوا عليهم به خصوصه وصاروا من بدعة يبدعون وقابل الفاسد بالفاسد وكفوا خصوصهم بما نفوا من الحق من الودع عليهم
 بيان تناقضهم وخالفهم الشرع والعقل **فصل** الفرقة الثالثة قيم نفو الحكمة والتعليل والاسباب واقرؤا بالقياس كالمس
 الاشعري فاتبعه ومن قال بقولهم الفقهاء واتبعوا الامم وقالوا ان على الشرع انما هي مجرد امارات وعلامات محضة كقوله في ترك
 الاسباب وقالوا ان الدعاة علامة محضة على حصول المطلوب لانه سبب فيه والاعمال الصالحة والقبية علامات محضة ليست سببا
 في حصول الخير والشر وكذلك جميع ما وجد ومن الخلق والا موقر فابعضه ببعض والواحد دليل على الاخر مقارن له اقرا انك اذا
 وليس بينهما ارتباط سببية ولا علة ولا حكمة ولا لاهية فيه تافيه بوجه من الوجوه وليس عند اكثر الناس غير اقول هؤلاء الفرق الثلاث
 وطالب الحق اذ اراد ما في هذه الاقوال من الفساد والتناقض والاضطراب هنا قضية بعضها البعض ومعارضة بعضها ببعض بقى في
 الحجة قامة يتجلى الى فرقة منها له ماله وعليه ما عليها وقامة يتردد بين هذه الفرق يمين امرة وشكلا اخرى وقامة يلقى الحرب بينهما
 ويقف في النظارة وسبب ذلك خفاء الطريقة للشرع والذهب الوسط الذي هو في المذاهب كالاسلام في الاديان وعليه سلف الامة و
 اتمها والفقهاء المعتبرون من اثبات الحكمة والاسباب والغايات المحسوسة في خلقه سبحانه وامره واثبات لام التعليل بآء السببية في
 القضاء والشرع كما دل عليه النصوص مع صريح العقل والفطرة والتحقق عليه الكتاب والميزان ومن تأمل كلام سلف الامة واقتد

と

في عمل المزاج فاما النوع الاول

فقد تنازع الناس فيه فقالت طائفة من الفقهاء والاصوليين انه يعلم للرد لا للابقاء كما قال بعض
المحنفة ومعنى ذلك انه يصح ان يرفع به من ادعى تغيير الحال لا لبقاء الامر على ما كان فان بقاءه على ما كان انما هو مستند الى موجب
الحكم لا الى صرح للغيث له فاذا لم يوجد دليل نافي لا مثبتا امسكتا لان ثبت الحكم ولا نقيضه بل ندم بالاستصحاب عوى من اثبت فيكون
حال للمسك بالاستصحاب كحال المعزوم مع المستدل فهو عينه الدلالة حتى يثبتها لانه يقيم دليلا على نفي ما ادعاه وهذا خبر حال المعزوم
فالمعزومون والمعتزلون فالتعريض دلالة الدليل والمعارض ليس كذلك وبقي دليلا على نقيضه وتذهب الاكثر من اصحاب الشافعي والشافعية واهل
وغيرهم الى انه يصح لا بقاء الامر على ما كان عليه قالوا لانه اذا غلب على الظن انتفاء الناقل غلب على الظن بقاء الامر على ما كان عليه

ثم النوع الثاني استصحاب الوصف المثبت للحكم حتى يثبت خلافه وهو حجة كاستصحاب حكم الطهارة وحكم الاحت

واستصحاب بقاء النكاح وبقاء الملك وشغل الزمة بما تشغل به حتى يثبت خلاف ذلك وقد دل الشارح على تعليل الحكم به في
قوله في الصبي وان وجدته غريبا فلا تأكله فانك لا تدري الماء قتله او سبه قتله وان حاله كلاب من غيرها فلا تأكل فانك انما
سميت على كلبك ولم تتم على غيره بما كان الاصل في الذب بالتحريم وشك هل وجد الشرط المبيح ام لا بقي الصبي على اصله في التحريم ولما
كان الماء طاهرا فالاصل بقاءه على طهارته ولم يضرها بالشك ولما كان الاصل بقاء المتطهر على طهارته لم يضره بالوضوء مع المشك في الاحت
بل قال لا ينصرف حتى يسمع صوتا او يجد ريحا ولما كان الاصل بقاء الصلوة في ذمته امر الشاك ان يبني على اليقين ويطرح الشك ولا
يعارض هن ارضه النكاح المتيقن بقول الزمعة السوداء انما ارضعت الزوجين فان اصل الاضام على التحريم وانما اباحت الزوجة بظاهر
الحال مع كونها اجنبية وقد عارض هذا الظاهر ظاهر مثله او اقوى منه وهو الشهادة فان قلنا عرضا شافيا ونفى اصل التحريم كما عارضه
فهذا الذي حكم به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو علي الصواب محض القياس بالله التوافق ولم يتنازع الفقهاء في هذا النوع وانما
تنازعوا في بعض احكامه كغائب للسئلة اصلين متعارضين مثله ان ما لك من الرجل اذ اشك هل احث ام لا من الصلوة حتى يتوضأ

ج

لا بد وان كان الاصل بقاء الطهارة فان الاصل بقاء الصلوة في ذمته **فان قيل** لا يخرج من الطهارة بالشك قال مالك لا ينصرف في الصلوة
بالشك فيكون قد خرج من بالشك **فان قيل** يتيقن الاحت قد ارتفع بالوضوء فلا يقع بالشك قال من اخرجهم ويدين البراءة الاصلية
قد ارتفع بالوجوب فلا يعود بالشك قالوا والحديث الذي يحتجون به من اكثر نحن فان منع المصلي بعد دخوله في الصلوة بالطهارة المتبقية ان
يخرج منها بالشك فابن هذا من يجوز الدخول فيها بالشك ومن ذلك لو شك هل طلق واحد او ثلثا فان ما لك ان يرضه بالثلاث لا يتيقن
طلاقا وشك هل هو ما يرضى يل اثره الرجعة ام لا وقول الجمهور في هذه المسئلة اهم فان النكاح متيقن فلا يزل بالشك ولم يعارض
يقين النكاح الا شك محض فلا يزل وليس هذا نظير الدخول في الصلوة بالطهارة التي شك في انتقاضها فان الاصل هناك شغل الذن
وقد وقع الشك في فراغها لا يقال هناك الاصل المحرم بالطلاق وقد شككت في الحل فان التحريم قد زال بنكاح متيقن وقد حصل الشك

الرجعية

التحريم

في ما يرضه فهو نظير ما لو دخل في الصلوة بوضوء متيقن ثم شك في زواله **فان قيل** هو متيقن بالطلاق شك في الحل
بالرجعية فكان جانب التحريم اقوى **قيل** ليست الرجعية بحزمة وله ان يحلويها ولو ان تأخير له وتعرض له وله ان يطأها ولو اطلق رجعة
عند الجمهور وانما خالف في ذلك الشافعي وحده وهي زوجة في جميع الاحكام الا في القسم خاصة ولو سلموا انها محزمة فتوكلوا انه متيقن بالتحريم
ان اردتم به التحريم المطلق فانه غير متيقن وان اردتم به مطلق التحريم لم يستلزم ان يكون بثلاث فان مطلق التحريم اعم من ان يكون بواحد
او يكون بثلاث ولا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت الاخص وهذا في غاية الظهور **فصل** القسم الثالث استصحاب حكم الاجماع في عمل التزام

فهي

وقد اختلف فيه الفقهاء والاصوليين هل حجة على قولين احدهما انه حجة وهو قول المزني والصابغوني وابن شافلا وابن حامد وابن عبد الله
الرازي **والثاني** ليس بحجة وهو قول ابن حامد وابن الطيب الطبري والقاضي ابو يعلى وابن عقيل وابي الخطاب والحلواني وابن الراغب في

وحجة خذوا ان الاجماع انما كان على الصفة التي كانت قبل محل النزاع كالاجماع على صحة الصلوة قبل روية الماء في الصلوة فاما بعد الرواية فلا اجماع فليس هناك ما يستعمل في منع دعوى الاجماع في محل النزاع والاستصحاب انما يكون لا مبر ثابت فيستصحب ثبوت او كماله من ثبوت فيستصحب نفيه

قال الاولون غايه ما ذكرتم ان الاجماع في محل النزاع وهذا حق ونحن لم ندع الاجماع في محل النزاع بل الاستصحابنا حال الجهم عليه حتى ثبت ما ذكره **قال الآخرون** الحكم اذا كان انما ثبت بالاجماع وقد زال الاجماع زال الحكم ثم قال دليله فلو ثبت الحكم بعد ذلك لثبت بغير دليل **قال للثبوتون** الحكم كان ثابتاً وعلينا بالاجماع ثبوته فالاجماع ليس هو علة ثبوته ولا سبب ثبوته في نفس الامر حتى يلزم من زوال العلة زوال معنى لها ومن زوال السبب زوال حكمه وانما الاجماع دليل عليه وهو نفس الامر مستند الى نفس او معنى نفس فمن تعلم ان الحكم الجهم عليه ثابت في نفس الامر الدليل لا يتعكف في يلزم من انتفاء الاجماع انتفاء الحكم بل يجوز ان يكون باقياً ويجوز ان يكون مستقيماً لكن الاول باطل بقاؤه فان البقاء لا يقتضى الى سبب حادث ولكن يقتضى الى بقاء سبب ثبوته واما الحكم لمخالف فيقتضى الى ما يزيل الاول والى ما يحدث الثاني والى ما ينفقه فكان ما يقتضيه اليه الحادث اكثر مما يقتضيه اليه الباقي فيكون البقاء اولى من التغيير وهذا مثل الاستصحاب حال براءة الذمة فاعدا كانت برئة قبل وجود ما يظن به انه شاغل ومع هذا فالاصل البراءة والتحقق ان هذا دليل من جنس استصحاب البراءة ومن لا يحجج الاستدلال به الا بعد معرفة المزيل فلا يجوز الاستدلال به لمن لم يعرف الادلة الناقلة كما لا يجوز الاستدلال بالاستصحاب لمن يعرف الادلة الناقلة **وبالجملة** فالاستصحاب يجوز الاستدلال به الا اذا احتسب انتفاء الناقلة فان قطع المستدل بانتفاء الناقلة قطع بانتفاء الحكم كما يقطع بهاء شريعة محمد صلى الله عليه واله وسلم وانما غير مستوحى وان ظن انتفاء الناقلة اوطن من انتفاء دلالة ظن انتفاء النقل وان كان الناقل معوقاً وثبتت له عدم اقتضاء ثبوتها

انتفاء النقل مثل روية الماء في الصلوة لا ينقض الرضخ ولا ضم جوارحه كونه ناقضاً للوضوء لا يطعن ببقاء الرضخ وهكذا كل من روى النزاع في انتفاء وضوءه وجوب الغسل عليه فان اصل بقاء طهارته كالنزام في بطلان الرضوخ يجوز ومن الجائز انما من غير السبيلين وبالحاجة النادر منها وبمس النساء بشبهة وغيرها وبكل ما مسته النار وغسل الميت وغير ذلك لا يمكنه اعتقاد استصحاب الحال فيه حتى يتيقن له بطلان ما يوجب الانتقال ولا يبقى شاك ان لم يتيقن له صحة الناقل كالأخيرة فاسق بخبر فانه ما صحت بالتبين والتمسك لم يفر من نصيب ولا يثبت كونه فان كليهما ممكن منه وهو مع خبره لا يستدل بالاستصحاب الحال كما كان يستدل به بدون خبره ولهذا جعل لو ثابته شبهة واذا استشهد بجهول الحال فانه هناك شك في حال الشاهد ويلزم منه الشك في حال للشهوق به فاذا اتبين كونه صادقاً لم الدليل وعنده شهادة المجهولين تضعف البراءة اعظم مما تضعف عند شهادة الفاسق فانه في الشاهد قد يكون دليلاً ولكن لا يعرف دلالة ولما هناك فقد علمنا انه ليس بدليل لكن يمكن وجود المدلول عليه في هذه الصورة فان صدقه ممكن **فصل** وما يدل على ان استصحاب الحكم الاجماع في محل النزاع حجة ان تبدل حال المحل المجمع على حكمه او لا كتبديل زمانه ومكانه وشخصه وتبدل هذه الامور وتغيرها لا يمنع استصحاب ما ثبت له قبل التبدل فكل ذلك تبدل وصفه وحاله لا يمنع الاستصحاب حتى يقوم دليل على ان الشارع جعل ذلك الوصف الحادث ناقلاً للحكم مثبتاً للضرورة كما جعل الدباغ ناقلاً للحكم خافسة الجلود وتخليل الخمر ناقلاً للحكم تخريبها وحلوت الاختلاف في حكم البراءة الاصلية وحينئذ لا يبقى التمسك بالاستصحاب صحيحاً واما مجرد النزاع فانه لا يوجب سقوط استصحاب حكم الاجماع والنزام في روية الماء في الصلوة وحديث العيب عند المشتري واستبدال الامه لا يوجب رفع ما كان ثابتاً قبل ذلك من الاحكام فلا يقبل قول المعترض انه قد زال حكم الاستصحاب بالنزام الحادث فان النزاع لا يرفع ما ثبت من الحكم فلا يمكن المعترض رفعه الا ان يقيد دليله على ان ذلك الوصف الحادث جعله الشارع دليلاً على نقل الحكم ويجوز ان يكون معارضاً في الدليل لا قادحاً في الاستصحاب فتأمل فانه التحقيق في هذه المسئلة **فصل الخطأ الرابع** لهم اعتقادهم ان عقق المسلمين وشروطهم ومعاملاتهم كلها على البطلان

لوقال

انتفاء
بنيته

يجوز

ج

منها

يكن

[illegible]

١٥

اندر

۱۵ خلیل مصطفیٰ
و یقال حبل کبیر
سکون ۱۲ آنقریب

لکھنؤ

واخبرني اسماعيل بن عياش عن ابي الصنف ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول ولا تعدوا خالك حدة وتخلقه فان ذلك
يؤثرت بينك وبينه حداوة قال ابن وهب واخبرني الليث بن سعد عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن ابي هريرة ان النبي صلى الله
قال من قال الصبر فقال هذا لك ثم لم يعطه شيئا فهي كذبة وفي السنن من حديث كثير بن عبد الله بن زيد بن عمر بن عوف عن ابيه
عن جده يرضه المؤمن عند شروطهم وله شاهد من حديث محمد بن عبد الرحمن الميموني عن ابيه عن ابن عمر يرضه الناس على
شرطهم ما وافق الحق وليست العمرة على هذا من الحديث بل على ما تقدم **فصل** واصحاب القول الاخر يجيبون عن هذه الحجة
بمنها وتارة بتخصيصها ببعض العرف والشروط وتارة بالقدح في سند ما يمكنهم القدح فيه وتارة بمعارضتها بنصوص اخر فيقولون
صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح ما لا اقوم بشرطون شرط اليت في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو
باطل وان كان مائة شرط كتاب الله الحق وشرط الله اوثق وكقوله من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو وكقوله تعالى ومن يتعد جسدا لله فذلك
هم الظالمون ونظائر هذه الآية قالوا فصح هذه النصوص ابطال كل عهد وعقد ووعد وشرط ليس في كتاب الله الامر او النص على اباحة
قالوا وكل شرط او عقد ليس في النصوص ايجابه ولا الاذن فيه فانه لا يجوز من احد وجوه اربعة اما ان يكون صاحبه قد اذن في اباحة
ما حرم الله ورسوله او تحريم ما اباحه او اسقاط ما اوجبه او ايجاب ما اسقطه ولا خامس هذه الاقسام البتة فان ملككم المشروط الله
والمعاهد جميع ذلك استلحق من الدين وان ملككم من البعض دون البعض تناقضتم وسالناكم ما العرف بل ما ملككم من ذلك
ما لا ملككم ولن نجد واليه سبيلا **فصل** قال الجمهور اما دعواكم للنسخ فاما دعوى بطلانها فتضمن ان هذه النصوص ليست
من دين الله ولا يحل العمل بها وجب مخالفتها وليس معكم برهان قاطع بذلك فلا تتم دعواه وايضا وكفى الاستصحاب
والتشبيب به ما امكنكم واما تخصيصها فلا وجه له وهو يتضمن ابطال ما دل عليه من العموم وذلك غير جائز الا بهر هان من الله رسول
واما ضعف بعض من جهة السند فلا يقدح في سائرهما ولا يمنع من الاستشهاد بالضعيف وان لم يكن عمدة واما معارضتها بما ذكرتم
فليس بجواب الله بينها وبينه تعارض وهذا انما يعرف بعد معرفة المراد بكتاب الله في قول ما كان من شرط ليس في كتاب الله ومعلوم
ان المراد به القرآن قطعاً فان اكثر الشروط الصحيحة ليست في القرآن بل علت من السنة فلو ان المراد بكتاب الله حكمه كقول كتاب الله
عليكم وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتاب الله الغصاص في كسر السن فكتاب سيجان يطلق على كلامه وعلى حكمه الذي حكمه
على لسان رسوله ومعلوم ان كل شرط ليس في حكم الله فهو مخالف له فيكون باطلاً فاذا كان الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم
قد حكم بان الولاء للعق فشرط خلاف ذلك يكون شرطا مخالفاً لحكم الله ولكن اين في هذا الزمان اسكت عن تحريم من العقق وان شرط يكون
باطلا حراماً ونقدى حرم الله هو تحريم ما احله الله او اباحة ما حرمه او اسقاط ما اوجبه او اباحة ما سكت عنه وعطف عنه بل تحريم
نفس تعقل حد وده واما ما ذكرتم من تضمن الشرط احد تلك الامور الاربعة فذاك كتم خاسم هو الحق وهو ما اباح الله سبحانه
للمكلف تنويع احكامه بالاسباب التي ملكه اياها فبما شر من الاسباب ما يحل له بعد ان كان حراماً عليه واوجبه عليه بعد ان كان
حراماً له او وجبه بعد ان لم يكن واجباً او يسقط بعد وجبه وليس في ذلك تغيير لاحكامه بل كل ذلك من احكامه سبحانه فهو المذكور
احل وحرم واوجب اسقط وانما الى العبد الاسباب المقتضية لتلك الاحكام ليس الا فكلما ان شرعوا الامنة ونكاح المرأة يجعل ما كان
عليه قبله وطلافاً ويعبر بالاكس عيمها عليه ويسقط عنه ما كان واجباً عليه من حقوقها كذلك الزامه بالعقد والعهد والنذر
والشرط فاذا ملك تغيير الحكم بالعقد ملكه بالشرط الذي هو تابع له وقد قال تعالى الا ان تكون بخافة عن تراض منكم فاباح القاء
التي تراضى بها المتبايعان فاذا تراضيا على شرط لا يخالف حكم الله جائزاً ذلك ولا يجوز الغاؤه والزامهما بما لم يلزمهما ولا الزامهما الله
رسوله ولا يجوز الزامهما بما لم يلزمهما الله ورسوله ولا هما التزموا ولا ابطال ما شرطه الله تعالى يحرم الله ورسوله عليهما شرطه وعهده والحال

السنن
عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ما كان من شرط ليس في كتاب الله
فان كان مائة شرط كتاب الله الحق
وكقوله من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو
وكقوله تعالى ومن يتعد جسدا لله فذلك
هم الظالمون
نظائر هذه الآية
قالوا فصح هذه النصوص
ابطال كل عهد وعقد ووعد وشرط
ليس في كتاب الله الامر او النص
على اباحة ما حرم الله ورسوله
او تحريم ما اباحه او اسقاط ما
اوجبه او ايجاب ما اسقطه
ولا خامس هذه الاقسام البتة
فان ملككم المشروط الله
والمعاهد جميع ذلك
استلحق من الدين
وان ملككم من البعض
دون البعض تناقضتم
وسالناكم ما العرف بل
ما ملككم من ذلك
ما لا ملككم ولن نجد
واليه سبيلا
فصل
قال الجمهور
اما دعواكم للنسخ
فاما دعوى بطلانها
فتضمن ان هذه
النصوص ليست
من دين الله
ولا يحل العمل
بها وجب مخالفتها
وليس معكم برهان
قاطع بذلك
فلا تتم دعواه
وايضا وكفى
الاستصحاب
والتشبيب به
ما امكنكم
واما تخصيصها
فلا وجه له
وهو يتضمن
ابطال ما دل عليه
من العموم
وذلك غير جائز
الا بهر هان
من الله رسول
واما ضعف
بعض من جهة
السند فلا يقدح
في سائرهما
ولا يمنع من
الاستشهاد
بالضعيف
وان لم يكن
عمدة واما
معارضتها
بما ذكرتم
فليس بجواب
الله بينها
وبينه تعارض
وهذا انما
يعرف بعد
معرفة المراد
بكتاب الله
في قول ما
كان من شرط
ليس في كتاب
الله ومعلوم
ان المراد به
القرآن قطعاً
فان اكثر
الشروط
الصحيحة
ليست في
القرآن بل
علت من
السنة
فلو ان
المراد
بكتاب الله
حكمه
كقول كتاب
الله عليكم
وقول النبي
صلى الله
عليه وآله
وسلم كتاب
الله
الغصاص
في كسر السن
فكتاب سيجان
يطلق على
كلامه وعلى
حكمه الذي
حكمه على
لسان رسول
ه ومعلوم
ان كل شرط
ليس في حكم
الله فهو
مخالف له
فيكون باطلاً
فاذا كان
الله ورسوله
صلى الله
عليه وآله
وسلم قد
حكم بان
الولاء للعق
فشرط خلاف
ذلك يكون
شرطا مخالفاً
لحكم الله
ولكن اين
في هذا
الزمان
اسكت عن
تحريم من
العقق وان
شرط يكون
باطلا
حراماً
ونقدى
حرم الله
هو تحريم
ما احله
الله او
اباحه ما
حرمه او
اسقاط ما
اوجبه او
اباحه ما
سكت عنه
وعطف عنه
بل تحريم
نفس
تعقل حد
وده واما
ما ذكرتم
من تضمن
الشرط احد
تلك الامور
الاربعة
فذاك كتم
خاسم هو
الحق وهو
ما اباح
الله
سبحانه
للمكلف
تنويع
احكامه
بالاسباب
التي ملكه
اياها
فبما شر
من الاسباب
ما يحل له
بعد ان
كان حراماً
عليه
واوجبه
عليه بعد
ان كان
حراماً
له او
وجبه
بعد ان
لم يكن
واجباً
او يسقط
بعد وجبه
وليس في
ذلك
تغيير
لاحكامه
بل كل ذلك
من احكامه
سبحانه
فهو
المذكور
احل
وحرم
واوجب
اسقط
وانما الى
العبد
الاسباب
المقتضية
لتلك
الاحكام
ليس الا
فكلما
ان شرعوا
الامنة
ونكاح
المرأة
يجعل ما
كان عليه
قبله
وطلافاً
ويعبر
بالاكس
عيمها
عليه
ويسقط
عنه ما
كان
واجباً
عليه
من
حقوقها
كذلك
الزامه
بالعقد
والعهد
والنذر
والشرط
فاذا ملك
تغيير
الحكم
بالعقد
ملكه
بالشرط
الذي هو
تابع له
وقد قال
تعالى
الا ان
تكون
بخافة
عن تراض
منكم
فاباح
التي
تراضى
بها
المتبايعان
فاذا
تراضيا
على
شرط
لا يخالف
حكم الله
جائزاً
ذلك ولا
يجوز
الغائه
والزامهما
بما لم
يلزمهما
ولا الزامهما
الله
رسوله
ولا هما
التزموا
ولا ابطال
ما شرطه
الله تعالى
يحرم الله
ورسوله
عليهما
شرطه
وعهده
والحال

حكم

مثل

كتمل الحرام فحق لاء الغوا من شروط المعاقدين ما لم يلغ الله ورسوله وقابلهم اخرون من القياسيين فاعتبروا من شروط الواجبين ما
 الغاء الله ورسوله وكلا القين خطا بل الصواب الغاء كل شرط خالف حكم الله واعتبار كل شرط لم يجره الله ولم يمنع منه وبالله
 التيق **فصل** واما اصحاب الرأي والقياس فلم يعتنوا بالنصوص ولم يعقدوها وافية بالاحكام ولا شاملة لها وغلا نهم
 على انهم ثقت بعشر معشارها في سعي طرق الرأي والقياس وقالوا بقياس الشبه وعلقوا بالاحكام بما وصف لا يعلم ان الشارح علقها
 بها واستنبطوا عللا لا يعلم ان الشارح شرع الاحكام لاجلها ثم اضطروهم ذلك الى ان عارضوا بين كثير من النصوص والقياس فاضطروا
 فتارة يقدسون القياس وتارة يقدسون النص وتارة يفرقون بين النص المشهور وغير المشهور واضطروهم ذلك ايضا الى ان اعتقدوا في كثير
 من الاحكام انها شرعت على خلاف القياس فكان خطأ وهم من حنة اوجه **احد** هاهنا ظنهم قصص النصوص عن بيان جميع الخوا **الثاني**
 معارضة كثير من النصوص بالرأي والقياس **الثالث** اعتقادهم وكثير من احكام الشريعة انها على خلاف الميزان والقياس والميزان
 هي العدل فظنوا ان العدل خلاف ما جاءت به هذه الاحكام **الرابع** اعتبارهم عللا واوصافا لم يعلم اعتبار الشارح لها والغا
 عللا واوصافا اعتبرها الشارح كما تقدم بيانه **الخامس** تناقضهم في نفس القياس كما تقدم ايضا ونحن نعقد ههنا ثلاثة فصول
الفصل الاول في بيان شمول النصوص للاحكام والاكتمال بها عن الرأي والقياس **الفصل الثاني** وسقوط
 الرأي والاجتهاد والقياس وبطلانها مع وجود النص **الفصل الثالث** في بيان احكام الشرع كلها على وفق القياس الصحيح وليس
 فيما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم حكم يخالف الميزان والقياس الصحيح وهذه الفصول الثلاثة من اهم فصول الكتاب بما يتبين
 للعالم المنصف مقدار الشريعة وجلالها وهيبتها وسعتها وفضلها ونشرها على جميع الشرائع وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 كما هو عالم الرسالة الى كل مكلف فرسانته عامة في كل شئ من الدين اصوله وفروعه ودقيقه وجليله فكما لا يخرج احد عن رسالته فكذلك
 لا يخرج حكم يحتاج اليه الامة عنها وعن بياضه له ونحن نعلم اننا في هذه الفصول حقها ولا تقارب وانما اجمل من عللها وفروعها الكبر
 ولكن ننبه ادنى تنبيه ونشير ادنى إشارة الى ما فقم ابوابها ونخرج طرقها والله المستعان وعليه التكلان **الفصل الاول**
 في شمول النصوص واغنائها عن القياس هذا يتوقف على بيان مقدمة وهي ان دلالة النصوص نوعان حقيقية واصافية فالحقيقية
 تابعة لقصد المتكلم واداته وهذه الدلالة تختلف باختلاف متباينات بحسب تباين السامعين في ذلك وقد كان ابو هريرة وعبد الله
 ابن عمر احفظ الصحابة للحديث وأكثرهم رواية له وكان الصديق وعمر وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت افقه منهم ما بل عبد الله بن عباس
 ايضا افقه منهم ما ومن عبد الله بن عمر وقد انكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على عمر فهمه ان بيت الحرام عام للحديبية من اطلاق
 قوله انك ستاتيهم وقطوف به فانه لا دلالة في هذا اللفظ على يقين العام الذي ياتون فيه وانكر على عدي بن حاتم فهمه من الخيط
 الأبيض والخيط الأسود نفس العقلايين وانكر على من فهم من قوله لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من كبر شمول لفظه نحن
 الثوب وحسن النعل واخبرهم انه بطر الحق وغط الناس انكر على من فهم من قوله من لقي الله احب الله لقله ومن كره لقاء الله كره الله
 لقاءه انه كراهة الموت واخبرهم ان هذا لا كراهة اذا احتضر وبشر بالعذاب فانه حينئذ يكره لقاء الله والله يكره لقاءه وان المؤمن اذا احتضر
 وبشر بكرامة الله احب لقاء الله واحب الله لقاءه وانكر على عائشة اذ ذهبت من قوله تعالى فسوف يحاسب حسابا يسيرا معارضته لقله
 عليه وآله وسلم من نوقش الحساب عذب ويين لها ان الحساب اليسير هو العرض اي حساب العرض لا حساب المناقشة وانكر
 فهم من قوله تعالى من يعمل سوءا يزيد ان هذا الجزاء اما هو في الآخرة وانه لا يسلم احد من عمل سوء ويدين ان هذا الجزاء قد
 في الدنيا بالهم والحزن والمرض والنصب وغير ذلك من مصائبها وليس في اللفظ تقييد الجزاء بيوم القيمة وانكر على من فهم من

له وفي الحديث
 مصنف فنته اصحابه
 اى نسخا ليس به
 بالبال اليها ما قالوا
 وقال في باب الفرق
 في جميع النسخ

ج
 وصواب قوله
 في حق ان شاء الله تعالى
 ثم قرأ في باب الفرق
 في باب الفرق

درة

متر

بني

ج

موضعها

قوله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك لهم الامن وهم مودون انه ظلم النفس بالمعاصي وبين انه الشرك وذكر قول القرآن لا يله ان الشرك لظلم عظيم مع ان سياق اللفظ عند اعطائه حقه من التامل يبين ذلك فان الله سبحانه لم يقل ولم يظلموا انفسهم بل قال ولم يلبسوا ايمانهم بظلم وليس الشئ بالشئ تغطيته به واحاطته به من جميع جهاته ولا يغطي الايمان ويحيط به ويلبسه الا الكفر ومن هذا قوله تعالى بلى من كسب سيئة واحاطت به خطيئته فاولئك اصحاب النار هم فيها خالدون فان الخطيئة لا تحيط بالمؤمن ابدا فان ايمانه يمنعه من احاطة الخطيئة به ومع ان سياق قوله وكيف اخاف ما اشرككم ولا تخافون انكم اشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطانا فاي الفريقين احق بالامن ان كنتم تعلمون ثم حكوا الله العدل حكمه واصرقة ان من امن ولم يلبس ايمانه بظلم فهو احق بالامن والهدى قد دل على ان الظلم الشرك وسأله عمر بن الخطاب عن الكلاله وراجه فيها ما را فقال يكفينك اية الصهيف واعترف عمر بانة خفي عليه فها هو الصديق وقد نفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن محرم الحرام الاهلية فها بعض الصحابة من خفيه انما حكمي غلام تحمس وفهم بعضهم ان النوى كونهما كانت حولة القوم وظهرهم وفهم بعضهم انه كونهما كانت حول القرية وفهم على بن ابي طالب كرم الله وجهه في الجنة وكبار الصحابة ما قصده رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنبي وصرح بعلته من كونها رجسا وفتت المرأة من قوله تعالى واتيتهم احدا من قنطار اجواز المغلاة في الصدوق فذكرت لهم فاعترف به وفهم ابن عباس من قوله تعالى اجمعه وفصالة ثلاثون شهرا مع قوله والوراثات به ضمن اولادهن حولين كاملين ان المرأة قد تلد لستة اشهر ولم يفهمه عثمان فتم جرم امرأة ولدت حتى ذكرته به ابن عباس فاعترف به ولم يفهم عمر من قوله امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصوا مني دماءهم واموالهم الا بجهنم قال ما نفي الزكوة حتى بين له الصديق فاقرب وفهم قدامة بن مطعون من قوله تعالى ليس على الذين آمنوا وعمالوا الصالحات جانح فيما طعموا اذا ما اتقوا وامنوا مرفع الجناح عن الجنح حتى بين له عمر انه لا ينال ولا الجنح ولو تامل سياق الآية لفهم المرد منها فانه انما هم الجنح عنهم فيما طعموا متقين له فيه وذلك انما يكون باجتناب محرمه من اللطاعم فالآية لا تناول المحرم بوجه ما وقد فهم من فهم من قوله تعالى ولا تعلقوا بآبائكم الى التهلكة انتماس الرجل في العدا وحتى بين له ابو ايوب الا الصالح ان هذا ليس من الالتقاء بيرة الى التهلكة بل هو من بيع الرجل نفسه ابتغاء مرضات الله وان الالتقاء بيرة الى التهلكة هو ترك الجهاد والاقبال على الدنيا وعادها وقال الصديق رضي الله عنه لما بالناس انكم تقرؤون هذه الآية وتضعونها على غير مواضعها يا ايها الذين آمنوا عليكم الفسحكم لا يضركم من هذا اذا احتلديتم واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الناس فرادوا والفسح فلم يغيروه او شك ان يعرفهم الله بالعقاب من عنده فاخبرهم انهم يضعونها على غير مواضعها في فهمهم منها خلاف ما اراد بها واشكل على ابن عباس امر الفرة الساكنة التي لم تتركب ما نهيت عنه من اليهود هل عذبوا او نحو احتي بين له مولاة عكرمة دخولهم في الناجين دون المعذبين وهذا هو الحق لانه سبحانه قال عن الساكنين واذا قالت اممة منهم لم تقظون قوما الله مهلكهم ومعذبهم عذابا شديدا فاخبرهم انكم وافضلهم وغضبوا عليهم وان لم يوافقهم بالنبي فقد واجههم به من ادى الواجب عنهم فان الزموا بالنبي والنبي عن المنكر فرض كفاية فلما قلتم به اولئك سقط عن الباقين فلم يكونوا ظالمين يسكتونهم وايضا فانه سبحانه انا عذب الذين نسوا ما ذكرناه وعتوا عما نهوا عنه وهذا لا يتناول الساكنين قطعا فلما بين عكرمة لابن عباس انهم لم يدخلوا في الظالمين المعذبين كساها بوجه وفهمه وقد قال عمر بن الخطاب للصحابة ما تقولون في اذا جاء نصر الله والفتح السورة قالوا امر الله نبيه اذا فتح عليه ان يستغفر فقال لابن عباس ما تقول انت قال هو اجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعلمه اياها فقال ما اعلم منها غير ما تعلموهن امن اذق الفهم والطهه ولا يدركه كل احد فانه سبحانه لم يعلق الاستغفار بعلمه بل علقه بما يجدته هي سبحانه من نعمة فتحه على رسوله ودخل الناس في دينه وهذا ليس بسبب الاستغفار فعلم ان سبب الاستغفار غيره وهو حضور الرجل الذي

من تمام نعمة الله على عبده توفيقه للتوبة النصوح والاستغفار ودين يديه ليلق ربه طاهراً مطهراً من كل ذنب فيقدم عليه مسروراً راضياً مرضياً عنه ويدل عليه ايضاً فيسبح محمد ربك واستغفره وهو صلى الله عليه وآله وسلم كان يسبح بحجره دائماً ضامه ان المأمور به من ذلك التسبيح بعد الفتح ودخول الناس في الدين امر أكثر من ذلك المتقدم وذلك مقدمة بين يدي انتقاله الى الرفيق الاعلى وانه قد بقيت عليه من عبودية التسبيح والاستغفار التي ترقية الى ذلك المقام ببقية فامره بتوفيقها ويدل عليه ايضاً انه سبحانه شرع التوبة والاستغفار في جوارح الاعمال فشرعها في خاتمة الحج وقيام الليل وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ لم من الصلوة استغفر ثلاثاً فاشترع للتوضؤ بعد كل وضوء ان يقول اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين فلم ان الشبهة مشروحة عقيب الاعمال الصالحة فامر رسوله بالاستغفار عقيب توفيقه ما عليه من تبليغ الرسالة والمجاهدة في سبيله حين دخل الناس في دينه افواجاً فكان التبليغ عبادة قد اكملها وادها فشرع له الاستغفار عقيبها **والمقصود** نقاوت الناس في مراتب الفهم في النصوص وان منهم من يفهم من الآية حكماً او حكماً ومنهم من يفهم منها عشرة احكام واكثر من ذلك ومنهم من يقتصر في الفهم على مجرد اللفظ دون سياقه ودون ايمانه واشارته وتنبهه واعتباره واخص من هذا والطف ضمير الى نص آخر متعلق به يفهم من اقترانه به قدر ان ائيدى الى ذلك اللفظ عجزه وهذا باب عجيب من فهم القرآن لا يقتنبه الا الرباني من اهل العلم فان الذين قد لا يشعرون بباطل هذا هذا وتعلقه به وهذا كما فهم ابن عباس من قوله وحمله وفصا له ثلاثون شهراً مع قوله والوالدات من جرحن اولادهن حولين كاملين ان المرأة قد تلد سنة الشهر وكما فهم الصديق من آية الفرائض في اول السورة واخرها ان الكلالة من لا ولده ولا واله واسقط الاخوة بالجدة وقد ارشد النبي صلى الله عليه وآله وسلم عمر الى هذا الفهم حيث لما عن الكلالة وراجحه السؤال فيها مراراً فقال كيفيك آية الصيف وانما اشكل على عمر قوله قل الله يفتيك في الكلالة ان امرأها ليس له ولد لا آية قد لا النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم على ما يبين له المراد منها وهي الآية الاولى التي نزلت في الصيف فانه مرث فيها ولد الام في الكلالة السدس لا ريب ان الكلالة فيها من لا ولد له ولا ولد وان علا ونحن نذكر عدة مسائل مما اختلف فيها السلف ومن بعدهم وقد بينتها النصوص ومقتضى قدرنا حجة فيها بالقياس وقد بينتها النص اغنى فيها عن القياس **المسئلة الاولى** المشتركة الفرائض وقد دل القرآن على اختصاص ولد الام فيها بالثلث بقوله تعالى وان كان رجل يوتى ثلث كلاله او امرأة وله اخ او اخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث وهو كذا ولد الام فلو ادخلنا معهم ولد الابوين لم يكونوا شركاء في الثلث بل ذراعتهم فيه غيرهم فان قيل بل ولد الابوين منهم الغاء لقراءة الاب قيل هذا وهم لان الله سبحانه قال في اول الآية ولد اخ او اخت فلكل واحد منهما السدس ثم قال فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث فذكر حكم واحد منهم وجاعتهم حكماً يختص بها جماعة منهم كما يختص به واحد منهم وقال في ولد الابوين ان امرأها ليس له ولد وله اخت فلها نصف مائترك وهو رثنان كما في ولد فان كانت اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وان كانوا اخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين فذكر حكم ولد الاب والابوين واحدهم وجاعتهم وهو حكم يختص به جماعة منهم كما يختص به واحد منهم فلا يشتركهم فيه غيرهم فكل حكم ولد الام وهذا يدل على ان احد الصنفين غير الآخر فلا يشترك احد الصنفين الآخر وهذا الصنف الثاني هو ولد الابوين او الاب بالاجماع والاول هو ولد الام بالاجماع كما فسر به قراءة بعض الصحابة من ام وهي تفسير وزيادة ايضا والافذ لك معلوم من السياق وبهذا ذكر سبحانه ولد الام في آية الزوجين وهم اصحاب فرض مقدراً لا يخرجون عنه ولا حظ له احد منهم في التعصيب ولم يترك فيها احدًا من العصبة بخلاف من ذكر في آية العموم الآية قبلها فان لم يجزهم حظاً في التعصيب وهذا قال في آية الاخوة من الام والزوجين غيرهم ولم يقل ذلك في آية العموم فان الانسان كتب ما يقصد من الزوج وولد الام لا نام ليسوا من عصبة بخلاف اولاده وابائهم فانه لا يصارهم في العادة فاذا كان النص قد اعطى

ح

سبح

نفسه

نفسه

نفسه

ولدا الامر الثالث لم يميز تنقيصهم منه واما ولدا الابوين فهم جنس اخر وهم عصبية وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحقوا الفرائض
 باهلها فما بقي فلاولى رجل ذكر وهذه للسئلة لم يبق الفرائض شيئا فلا شئ للعصبية بالنص اما قول القائل هب ان ابا فاكنا
 حاكما فقل باطل حاكما ومشرعا فان الاب لو كان حاكما لكانت الامم انا واذا قيل يقدر وجوده كعدمه قيل هذا باطل فان الموجود لا
 يكون كالعدم واما بطلان شرعا فان الله سبحانه حكم في ولدا الابوين بخلاف حكمه في ولدا الامر فان قيل الاب ان لم ينفعهم لم يضرهم
 قيل بل قد يضرهم كما ينفعهم فان ولدا الامر لو كان واحدا وولدا الابوين مائة وفضل نصف سدس انفرد ولدا الامر بالسدس واشترك ولدا
 الابوين في نصف السدس فهذا قبله قوله هو ههنا ههنا ابا فاكنا حاكما وهذا قد رتب الاب معدوما فخرجتم عن القياس كما خرجتم عن
 النص واذا جاز ان ينقصهم الاب جاز ان يحرمهم وايضا فالقرابة المتصلة الملتزمة من الذكر والانثى لا تعرف احكامها هذه فاحتمل النسب
 في الفرائض وغيرها فالأخ من الابوين لا يجعله كآخ من اب وام من امر فطعية السدس فرضا بقراءة الامر والباقي تقصيبا بقراءة الاب فان قيل
 فقد فرقت احكام القرابتين فقلتم في ابني عم احدهما اخ لا يعطى الاخر الا بقراءة الامر السدس ويقاسم ابن العم بقراءة العم قيل نعم هذا قول
 الجمهور وهو الصواب وان كان شريحا ومن قال بقوله اعطى الجميع لابن العم الذي هو اخ لا محال لو كان ابن عم لابوين والفرق بينهما على قول الجمهور
 ان كليهما في بنى العم سواء واما الاخوة للامر فمستقلة ليست مقترنة بابوة حتى يجعل كابن العم الابوين فهذا قراءة الامر منفردة عن قراءة العم
 بخلاف قرابة الامر في مسائلنا فانها مقترنة بقراءة الاب ومما يبين ان عدم التشريك هو الصحيح انه لو كان فيهما اخوات لاب لغرض لهن الثلثا
 وعالت الفريضة فلو كان معهن اخوهن سقطن به ويسمى الاخ المشوم فلما كان بوجوده بصون عصبية صادرة ينفعهن وتأثرة يضرهن ولم
 يجعل وجوده كعدمه في حال الضرر فكذلك قرابة الاب لما صار الاخوة بها عصبية صادرة ينفعهم وتأثرة يضرهم اخرى وهذا شأن العصبية فان
 العصبية تأثرة تخون المال وتأثرة تخون اكثره وتأثرة تخون اقله وتأثرة تخيب فمن اعطى العصبية مع استغراق الفروض المال خرج عن قياس
 الاصل وعن موجب النص فان قيل هذا الاستحسان قيل لكنه استحسان يخالف الكتاب والميزان فانه ظلم للاخوة من الارواحيت يوجبهم
 ويعطاه غيرهم وان كانوا يعقلون عن البيت وينفقون عليه لم يبرزهم من ذلك ان يشاركون لا يعقل ولا ينفق في ميراثه فعاقلة المرأة
 من اعمامها وبنى عمها واخواتها يعقلون عنها وميراثها الزوجا وولدها كاخيه من لك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والارواحيت من
 يعقل ولدا الابوين ويكون الميراث لولدا الامر **المسئلة الثانية** العسر يتان والقران يدل على قول جمهور الصحابة فيها كقوله
 عثمان وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت ان للام ثلث ما يبقى بعد فرض الزوجين وههنا طريقتان **احدهما** ببيان عدم دلالة
 على اعطاء هالثلث كما ملأ مع الزوجين وهذا الظاهر للطريقين **والثاني** دلالة على اعطاء هالثلث الباقي وهو ادق واخفى من الاول
 اما الاول فانه سبحانه انما اعطاه هالثلث كما ملأ اذا انفرد الابوان بالميراث فان قوله سبحانه فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فالله للثلث
 شيطان في استحقاق الثلث عدم الولد وتفردها بميراثه **فان قيل** ليس في قوله وورثه ابواه ما يدل على انها مقترنة بميراثه
قيل لو لم يكن بقدر هالثلث كما ملأ مع عدم الولد وتفردها بميراثه فان قوله وورثه ابواه فائدة وكان تطويلا يغني عنه قوله فان لم يكن له ولد فلامه الثلث فليتا
 قال وورثه ابواه علم ان استحقاق الامر للثلث موقوف على امرين وهو سبحانه ذكر احوال الامر كلها نصحا وإيماء فنكران لها السدس مع اذ
 وان لها الثلث كما ملأ مع عدم الولد وتفردها الابوين بالميراث بقي لها حالة ثالثة وهي مع عدم الولد وعدم تفرده الابوين بالميراث وذلك لا يكون
 الا مع الزوج او الزوجة فاما ان تقطع في هذه الحال الثلث كما ملأ فهو خلاف مفهوم القران واما ان تقطع السدس فان الله سبحانه لم يجعله فرضا
 الا في موضعين مع الولد مع الاخوة واذا امتنع هذا وهذا كان الباقي بعد فرض الزوجين هو المال الذي يستحقه الابوان ولا يشار كما فيه
 مشارك فهو بمنزلة المال كله اذا لم يكن زوج ولا زوجة فاذا اتفقا ساءه اتفلا فاما كان الواجب ان يقاسم الباقي بعد فرض الزوجين كذا لك
فان قيل فمن اين تأخذون حكمها اذا ورثته الام من دون الاب كالحمد والعم وابنه **قيل** اذا كان تأخذ الثلث

بين القرابتين
يقول

فيها

ج

سنة

وتحس

مع الأب فأخذ هالده من ذنوبه من العصبية اولى وهذا من باب التنبيه فان قيل اذا كان ياخذ الثلث كاملا اذا كان مع اوضح
هذه العصبية الذي هو دون الاب زوج او زوجة والله سبحانه انما جعل لها الثلث كاملا اذا انفرد الابوان بما رفته على ما ذكره قوله فاذا كان
جد وامرا وعما وامرا وعما وابن عم وابن اخ مع احد الزوجين فمن اين اعطيت الثلث كاملا ولا ينفرد الابوان بالميراث قيل بالكتيب
ودلالة الاولى فاعلم اذا اخذت الثلث كاملا مع الاب فلان تأخذه مع ابن العم اولى واما اذا كان احد الزوجين مع هذا العصبية فاندليله
اذا بقي بعد الفروض ولو استعسبت الفروض للمال سقط كاملا من وجه واحد لا يخالفت الاب فان قيل فمن اين تأخذون حكمها اذا
كان مع العصبية ذو فرض غير البنات والزوجة قيل لا يكون ذلك الا مع ولد الامر والاختوات للابوين والاب واحد واكثر والله تعالى
قد اعطاها السدس مع الاخوة فدل على انها تأخذ الثلث مع الواحد اذ ليس بأخوة بقي الاختان والاخوان فهذه اما تتنازع فيه الصحابة
فمنهم من ادخلوا الاثنين في لفظ الاخوة وابي ذلك ابن عباس ونظرة اقرب الى ظاهر اللفظ ونظر الصحابة اقرب الى المعنى واولى به فان
الاخوة انما تجبوا الى السدس لزيادة ميراثهم على ميراث الواحدة ولهذا لو كانت واحدة او اثنتان او اكثر لم يكن لها الثلث مع فان كان الاخوة
ولدا الامر كان فرضهم الثلث اثنين كانا او امرأة فالاثنان والجماعة في ذلك سواء وكذلك لو كان اخوات لاب اكلاب وام فرض البناتين
واما زاد واحد فنجيها عن الثلث الى السدس بانثنين كجبهما بثلاثة سواء لافترق بينهما المنة وهذا الفهم في غاية اللطف وهو من ادق فهم
القرآن ثم طرد ذلك في الذكر من ولد الاب والابوين المعنى يقتضيه وهو في السدس الذي جيت عنه لزيادتهم على الواحد نظرا اليهم
رعاية لمجانبتهم وايضا فان قاعدة الفرائض ان كل حكم اختص به الجماعة عن الواحد اشترك فيه الاثنان وما فوقهما كولد الامر والبنات و
بنات الابن والاخوات للابوين والاب والجماعة فهنا قد اختص به الجماعة فيستوي فيه الاثنان وما زاد عليهم وهذا هو المقياس الصحيح للميراث
للموافق لدلالة الكتاب وفهم اكابر الصحابة وايضا فان الامة جمعة على ان قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك يدخل في
حكمه البنات وان اختلفوا في كيفية دخولها في الحكم كما سيأتي فيمكن ادخال الآخرين في الاخوة وايضا فان لفظ الاخوة كلفظ الذكر والاثان
والبنات والبنين وهذا كله قد يطلق ويراد به الجنس الذي جاء من الواحد وان لم يزد على اثنين فكل حكم خلق بالجمعة من ذلك دخل فيه الاثنان
كالاقرار والوصية والوقف وغير ذلك فلفظ الجمع قد يراد به الجنس المتكثر اعم من تكثيره بواحد او اثنين وكان لفظ المشي قد يراد
به المتعدد اعم من ان يكون تعدده بواحد او اكثر نحو ارجع البصر كرتين ودلالتهما حينئذ على الجنس المتكثر وايضا فاستعمال الاثنان في
الجمع بقربية واستعمال الجمع في الاثنين بقربية جائز بل واقع وايضا فانه سبحانه قال وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين
وهذا يتناول الاخ الواحد والاخت الواحدة كما يتناول من فوقهما ولفظ الاخوة وسائر الفاظ الجمع قد يعنى به الجنس من غير قصد التعدد
كقوله تعالى الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم وقد يعنى به العدد من غير قصد لعدد معين بل بجنس التعدد وقد
يعنى به العدد مع قصد معدود معين فالاول يتناول الواحد وما زاد والثاني يتناول الاثنين وما زاد والثالث يتناول الثلاثة فما زاد
عند اطلاقه واذا قيد اخضع بما قيد به وصايد على ان قوله تعالى فان كان له اخوة فلاهم السدس ان المراد به الاثنان فصاحبا انه
سبحانه قال وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخات فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث
فقل كما نوازيهم ثم قال فهم شركاء في الثلث فذكرهم بصيغة الجمع المضمر وهو قوله فهم والمظهر وهو قوله شركاء ولم يذكر قبل ذلك الا قوله
وله اخ او اخات فذكر حكم الواحد وحكم الجماعة مع غيره وهو يتناول الاثنين قطعاً فان قوله اكثر من ذلك اي اكثر من اخ واخت ولم يجر اكثر
من مجموع الاخوات والاخ بل اكثر من الواحد فدل على ان صيغة الجمع في الفرائض تتناول العدد الزائد على الواحد مطلقا ثلاثة كان او اكثر منه
هذا الظاهر قوله وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين وهذا يوجب ان لفظ الجمع قد يخص بالاثنين مع البيان
وعدم اللبس كالجمع المضاف الى اثنين مما يكون المضاف فيه جزءا من المضاف اليه او كجزءه عن قولهم ما بين يما فكل لك يتناول الاثنين

ج

فما

فما فوقها مع البيان بطريق الاولى وله ثلاثة احوال **احدها** اختصاصه بالاثنتين **الثانية** صلاحيته لهما **الثالثة** اختصاصه بما مراد عليهما وهذا الحال له عند اطلاقه واما عند تقييده فيجب ما قيل به وهو حقيقة في الموضوعين فان اللفظ يختلف دلالة بالاطلاق والتقييد وهو حقيقة في الاستعمالين فظهر ان فهم جمهور الصحابة احسن من فهم ابن عباس في حجب الامر بالاثنتين كما ان فهمهم في العمر يتبين اتم من فهمه وقواعد الفرائض تشهد لقولهم فان اذا اجتمع ذكر وانثى في طبقة واحدة كالابن والبنات والجد والجدوة والاب والام والام والاخت فالما ان يأخذ الذكر ضعف ما تأخذة الانثى ويساويها واما ان تأخذ الانثى ضعف الذكر فهذا اخلاف في الفرائض التي اوجبها شرع الله وحكمته وقد عهد ناله سبحانه اعطى الاب ضعف ما اعطى الام اذا انفرد الابن ميراث الولد ويساوي بينهما في وجود الولد ولو يفضلها اعطى في موضع واحد فكان جعل الباقي بينهما بعد نصيب احد الزوجين اثلاثا هو الذي يقتضيه الكتاب والميزان فان ما يأخذ الزوج والزوجة من المال كانت ماخوذتين او وصية اذا قرابة بينهما وما يأخذ الابوان يأخذان بالقرابة فصارهما المستقلين بميراث الولد بعد فرض الزوجين وهما في طبقة واحدة فقسم الباقي بينهما اثلاثا **فان قيل** فلهنا سؤلوه لان احدهما انكر هلا اعطيت متيها ثلث جميع المال في مسألة نزوجة وابوين فان الزوجة اذا اخذت الربع واخذت هي الثلث كان الباقي للاب وهو اكثر من الذي اخذته فوفيت حينئذ بالفائدة واعطيت متيها الثلث كاملا **والثاني انكم** هلا جعلتم لها ثلث الباقي اذا كان يدل الب في المستثنين **ج** **قيل** قد ذهب الى كل واحد من هذين المذهبين ذاهبون من السلف الطيبين من هبل الاول محمد بن سيرين ومن وافقه والى الثاني عبد الله بن مسعود ولكن ابي ذلك جمهور الصحابة والامة بعدهم وقولهم احم في الميراث واقر الى دالة الكتاب فاننا لو اعطيناها الثلث كاملا بعد فرض الزوجة كننا قد خرجنا عن قاعدة الفرائض وقياسها وعن دلالة الكتاب فان الاب حينئذ يأخذ ربعا وسدسا والام لا تساويه ولا تأخذ شطره وهي في طبقة وهذا لم يشرع الله قط ودلالة الكتاب تقتضيه واما في مسألة الجد فان الجد بعد منها وهو يجب بالاب فليس طبقتها فلا يجبهما عن شيء من حشرها فلا يمكن ان تعطى ثلث الباقي ويفضل الجد عليها بمثل ما تأخذ فانها اقرب منه وليس في رجبها ولا يمكن ان تعطى السدس فكان فرضها الثلث كاملا وهذا ما فهمه الصحابة رضي الله عنهم من النصوص بالا اعتبار الثلث في معنى الاصل او بالاعتبار الاولى او بالا اعتبار الثلث في الحاق الفرع بأشبهه الاصلين به او تشبيه اللفظ او اشارته ونحوه او بدلالة التركيب وهي ضم نص الى نص اخرى غير دلالة الاقتران بل هي الطف منها وادق و احم كما تقدم فالقياس الحض والميزان الصحيح ان الام مع الاب كالبنات مع الابن والاخت مع الاخ لانها ذكر وانثى من جنس واحد فلما اعطى الله سبحانه الزجر ضعف ما اعطى الزوجة تقضيلا لمجانبة الذكورية واما عدل عن هذا في ولدا لا يرانهم يدلون بالرحم الجرد ويدلون بغيرهم وهو الامر وليس لهم تعصيب بخلاف الزوجين والابوين والاولاد فانهم يدلون بانفسهم وسائر العصبية يدلون بكر كولد البنين وكالاخوة للابوين والاب فاعطاء الذكر مثل حظ الانثيين معتبر فيمن يدل بنفسه او بعصبية واما من يدل بالامومة كولد الام فانه لا يفضل ذكرهم على انثاهم وكان الذكر كالانثى في الاخذ وليس الذكر كالانثى في باب الزوجة ولا في باب الابن ولا بالمسوقة والاخوة فهذا هو الاعتبار الصحيح والكتاب يدل عليه كما تقدم بياؤه وقد تناظر ابن عباس في زيد بن ثابت في العمر يتبين فقال ابن عباس ابن في كتاب الله ثلث ما بقي فقال زيد وليس في كتاب الله اعطاءها الثلث كله مع الزوجين او كما قال بل كتاب الله يمنع اعطاءها الثلث مع احد الزوجين فانه لو اعطاها الثلث مع الزوج لقال فان لم يكن له ولد فلا له الثلث فكانت مستحقة مطلقا فلما خص الثلث ببعض الاحوال علم انها لا تستحقه مطلقا ولو اعطيت مطلقا لكان قوله وورثته ابواه زيادة في اللفظ وتقصيرا في المعنى وكان في كونه عديم الفائدة ولا يمكن ان تعطى السدس لانه انما جعلها مع الولد والاخوة فدل القرآن على انها لا تعطى السدس مع احد الزوجين ولا تعطى الثلث وكان شمة ما بقي بعد فرض الزوجين بين الابوين مثل قسمة اصل المال بينهما وليس بينهما فرق اصلا لا في القياس

ميج

ج

و

ولا في المعنى فان قيل فهل هذه دلالة خطائية لفظية او قياسية عضة **فيل** هي ذات وجعين فمضى لفظية من جهة

دلالة الخطأ وبضم بعضه الى بعض واعتبار بعضه ببعض وقياسية من جهة اعتبار المعنى والمجهرين للثلاثين والفرق بين المختلفين واكثر دلالات النصوص كذلك كما في قوله من اعتق شر كاله في عبس وقوله ايا رجل وجدتها كعبه عند رجل قد افلس فهو اخى به وقوله من باع شر كاله في ارض اوربغة او حائط حيث يتناول الحوائث وقوله ان الذين يرمون المحصنات الغافلات اللعنات فخص الاناث في اللفظ اذ كان سبب النزول فخص عليهن بخصوصهم وهذا الصرح من ذم من قال من اهل الظاهر المراد بالمحصنات اللعنات المحصنات فان هذا لا يفهمه السامع من هذا اللفظ ولا من قوله فالتوهن اجورهن بالمعروف محصنات غير مسلمات بل من قوله والمحصنات من النساء ولا من قوله ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنين بل هذا من عرف الشارح حيث يعبر باللفظ الخاص عن المعنى العام وهذا غير باب القياس وهذا تأخر فيكون اللفظ الخاص صبار في العرف عاماً كقوله لا يمكن ان يكون نقيراً او ما يمكن من قطير ولا يظلم فتبيلاً وخوضاً وتأخر كونه قد علم بالضرورة من خطاب الشارح تعبير المعنى لكل ما كان مماثلاً للمذكور وان التبعين في اللفظ لا يراد به التخصيص بل التمثيل او الحاجة للخطاب الى تعيينه بالذكر او غير ذلك من الحكم **فصل المسئلة الثالثة** ميراث الاخوات مع البنات

وانهن عصبة فان القرآن يدل عليه كما اوجبه السنة الصحيحة فان الله سبحانه قال يستقونك قل الله يفتيك في الكلاله ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وهذا دليل على ان الاخوات ترث النصف مع عدم الولد وانه هو يرث المال كله مع عدم ولدها وذلك يقتضي ان الاخوة مع الولد لا يكون لها النصف مما تركه لولا كان كذلك لكان قوله ليس له ولد زيادة في اللفظ ونقصاً في المعنى واليهما ما غير المراد دل على انها مع الولد لا ترث النصف والولد اما ذكر واماً انثى فاما الذكر فانه يسقط كما يسقط الاخر بطريق الاول ودل قوله وهو يرثها ان لم يكن لها ولد على ان الولد يسقطه كما يسقطها واماً انثى فتدل القرآن على انها انما تأخذ النصف ولا تمنع الاخر عن النصف الباقى اذا كانت بنت واخر بل دل القرآن مع السنة والاجماع ان الاخر يقضى بالنصف الباقي كما قال تعالى ولكل جعلنا مولى مما ترك الوالدان والاقربون وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم احقوا القرانض باهلها فما بقى فلا في رجل ذكر وليس في القرآن ما ينف ميراث الاخوة مع اثاث الولد بخلافه الفرض وانما صريحه فيمن ان يكون فيها النصف مع الوالد فبقى ههنا ثلاثة اسما ما ان يفرض لها اقل من النصف واماً ان تحرم بالكلية واماً ان تكون عصبة والاول محال اذ ليس للاخت فرض مقدار غير النصف فلو فرضنا لها اقل منه لكان ذلك وضم شرع جديد في امها الحرامان واماً النصب والحرمان لا سبيل اليه فاعفا واغناها فوجبة واحدة وحلها ربع البنت فاذ لا يسقطها البنت لم يسقطها غيرها فاعفا فاسقطت البنت ولم يسقط اخوها كما قال في ميراثها واقر الى البيت وليس كذلك وايضا ولو اسقطها البنت لكانت الفرض ربعها لا سقطها مع غيرها فان اخاه لا يزيد قوة ولا يحصل لها نفعاً في موضع واحد بل لا يكون الا مضراً لها خسراناً فاضر وحرمان كما اذا خلفت زوجاً واماً واخوين لامر واختاً اب واماً فانها يفرض لها النصف عائلاً وان كان معها اخوها سقطت معاً ولا تنتفع به في القرانض في موضع واحد ولو اسقطتها البنت اذا انفردت لا سقطت بطريق الاولى مع من يضعفها ولا يقربها وايضا فان البنت اذا لم يسقط ابن الاخ وابن العم وابن عم الاب والحجد وان بعد فان لا تسقط الاخوة مع قر بها بطريق الاولى وايضا فان قاعدة القرانض اسقاط البعيد بالقراب وتقدم الاقرب على البعيد وهذا عكس ذلك فانه يقضى من تقدم البعيد على الذي بينه وبين الميت وسائط كثيرة وسائط الاقرب على الذي ليس بينه وبين الميت الا واسطة الاب وحده فكيف يرث ابن عم جد الميت مثلاً مع البنت وبينه وبين الميت وسائط كثيرة وتحرم الاخوة القريبة التي ركضت معها في صلابة ورحم امه هذا من المحال الممتنع شرعاً فهذا من جهة الميزان وامر من جهة فهم النصف فان الله سبحانه قال في الاخر وهو يرثها ان لم يكن لها ولد ولم يمنع ذلك صيرارته منها اذا كان الولد انثى فهكذا قوله ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك لا ينفى ان ترث غير النصف مع اثاث الولد وترث الباقي اذا كان نصف لان هذا هو المراد

له جميع ما ترك وصي وكان الحجار او فامس

سنة ثالثة

ج

اعطاها اياه فرضا مع عدم الولد فتأمله فانظرا هر جلا وايضا فالاقتسام ثلاثة امان يقال يفرض لها النصف مع البنت او يقال تسقط
 معه بالكلية او يقال تأخذ ما فضل بعد فرض البنت والبنات والاول مستع بالنصف القياس فان الله سبحانه انما فرض لها النصف
 مع عدم الولد فلا يجوز الغاء هذا الشرط وفرض النصف لها مع وجوده والله سبحانه انما اعطاها النصف اذا كان الميت كلاله لا ولده
 ولا ولد فاذا كان له ولد لم يكن الميت كلاله لا يفرض لها معه وإما القياس فانها لو فرض لها النصف مع وجود البنت لتقصت البنت
 عن النصف اذا حالت الفريضة كزوج او زوجة وبنت واخوة واخوة لا يرأى احق الاولاد لا بفرض ولا تعصيب فان الاولاد اولي
 منهم بطل فرض النصف وبطل سقوطها بما ذكرناه **فتعين** القسم الثالث وهو ان تكون عصبه لها ما بقي وهو اولى بمن سائر
 العصباء الذين هم بعد منها وبهذا جاءت السنة الصحيحة الصريحة التي قضى بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في افق
 قضائه كتاب ربه والميزان الذي انزل مع كتابه بذلك قضى الصحابة بعدة كما بن مسعود ومعاذ بن جبل وغيرها **فان قيل**
 لكن خرجتم عن قوله صلى الله عليه وآله وسلم الحقوا الفرائض باهلها فما بقي فلاولى رجل ذكر فاذا اعطينا البنت فرضها وجب ان
 يعطى الباقي لابن الخ والعم اوابنه دون الاخت فانه رجل ذكر فأتى عدلنا عن هذا النص واعطيتوه الاثني فكمنا السعد بالنص فكمنا
 وعلمنا به وبقتضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث اعطى البنت النصف وبنت الابن السدس والباقي للاخت اذا لم يكن هناك
 اولى رجل ذكر فكانت الاخت عصبه وهذا قسط بين قولكم وبين قول من اسقط الاخت بالكلية وهذا مذهب الصحيحين وهو
 اختيار ابي محمد بن حمزة وسقوطها بالكلية مذهب بن عباس كما قال عبد الرزاق انبا معمر عن الزهري عن ابي سلمة قيل لابن عباس هل
 ترك ابنته واخوته لابيها وامه فقال لا بنته النصف ولا مه السدس وليس لاخوته شيء ما ترك وهو لعصبته فقال له السائل ان عصب
 بغير ذلك جعل للبنت النصف وللأخت النصف فقال ابن عباس انما اعلم امر الله قال معمر فذكرت ذلك لابن طاووس فقال لي انما
 ابى انه سمع ابن عباس يقول قال الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك فقلت انما هذا النصف وان كان
 له ولد وقال بن ابي مليكة عن ابن عباس امر ليعرف كتاب الله ولا في قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسقطت وفي الناس كلهم
 ميراث الاخت مع البنت **فالجواب** ان نصوص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلها حق يصدر بعضها بعضا ويحل بعضها
 ببعضها ولا يترك له نص الا ينص اخرنا نعم له لا يترك بقيا من لا يرى ولا عمل اهل بلد ولا اجماع ومحال ان تجتمع الامة على خلاف نص
 الا ان يكون له نص اخر ينسخه فتقول صلى الله عليه وآله وسلم فدايقت الفرائض فلاولى رجل ذكر فام قد خص منه قوله صلى الله عليه
 وآله وسلم خول المرأة ثلاث موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عنت عليه اجمع الناس على انها عصبه عتيقها واختها في كونه
 عصبه لقيطها ولدها المنفى باللعان وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تفصل بين المتنازعين فاذا خصت منه هذه
 الصورة بالنص بعضها اجمع عليه خصت منه هذه الصورة لما ذكرناه من الكلاله **فان قيل** قوله فلاولى رجل ذكر انما هو الاقارب
 الوارثين بالنسب وهذا لاخصيص فيه **فيل** فانه تقدمون المعنى على الاخت مع البنت وليس من الاقارب فخالقهم النصيب
 معا وهو صلى الله عليه وآله وسلم قال فلاولى رجل ذكر فأكبر بالذكورة ليعين ان العاصم بنفسه المذكور هو الذكر دون الاثني وانه
 لم يرد بلفظ الرجل ما يتناول الذكر والاثنى كما في قوله من وجب متاعه عند رجل فدايقت نحوه عما يرد كرفق لفظ الرجل والحكم هو من
 النوعين وهو نظير قوله في حديث الصدقات فابن ليون ذكر ليعين ان المراد الذكر دون الاثنى ولم يتعرض في الحديث للعاصم بغير
 فدل قضاءه الثابت عنه في اعطاء الاخت مع البنت وبنت الابن ان الاخت عصبه بغيرها فلا يثنى بينه وبين قوله فلاولى رجل
 ذكر بل هذا اذا لم يكن ثم عصبه بغيره بل كان العصبه عصبه بانفسهم فيكون اولاهم واقر بهم الى الميت احقهم بالمال واما اذا اجتمع
 العصبان فقال لحدث ابن مسعود الصحيح ان تعصيب الاخت اولى من تعصيب من هو بعد منها فانه اعطاها الباقي ولم يعط

فانكح

ج

تفص
عن النكاح

الابن

لا ينعم الله مع المقطم فلان العرب ينفق بعضهم لبعض فقريب ويعيد ولا سيما ان كان ما حكاه ابن مسعود من قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضاء عامًا كليًا فالامر حينئذ يكون اظهر واظهر **فصل** وما بين صحة قول الجمهور ان قوله تعالى لئن لم يكن له ولد اخت فلما انصف ما ترك انما يدل على منطوقه على انها قرئت النصف مع عدم الولد والمفهوم انما يقتضي ان الحكم في المسكوت ليس على ثلاث الحكم في المنطوق فاذا كان فيه تقصيل حصل بذلك مقصود المخالفة فلا يجب ان يكون كل صورة من صور المسكوت مخالفة لكل صورة للمنطوق ومن توهم ذلك فقد توهم باطلا فان المفهوم انما يدل بطريق التعليل او بطريق التخصيص والحكم اذا ثبت لعلته فانفتحت في بعض الصور او جميعها اجاز ان يخلفها صلة اخرى واما قصد التخصيص فانه يحصل بالتقصيل وحينئذ في اذا نفينا امرنا ثم ذكرنا مذكور الولد ونفينا امرنا النصف فخرجنا مع اننا نفينا وفيما يدل الخطاب **فصل** وما بين ان المراد بقوله فلا ولي رجل ذكر العصبية بنفسه لا بغيره ان لو كان بعد الفل اخوة واخوات او بنات او بنون او بنات ابن وبنو ابن لم ينفع الذكر بالباقي دون الاناث بالنسبة الاجزاء فتعصب الاخوت بالبنات كتعصبها بابيها فاذا لم يكن قوله فلا ولي رجل ذكر موجبا لاختصاص من جهة ما لا يمكن موجبا لاختصاص من جهة ما لا يمكن بالباقي في دوغ **يوضحه** ان لو كان مع الفل نسوة سقط ذكر الباقي بعد فرض البنات بين ما يوزن فيها هذا واخرى اقرب الى الميت من اهل الميت فاما في المقطع الاخر فلا يراد بالرجل بطريق الاخر والاولى انما يسقطها ورثت دونه لكن ما اقرب منه بخلاف الاخر فانها تستأثر به لاستوائهما في القرب من الميت فهذا يحض القياس للميزان الموافق لذلك الكتاب ولقضاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلى هذه الطريق فلا تخصيب في الحديث بل هو على عمومته وهذه الطريق افقه والظن **يوضحه** ذلك ان قاعدة الفرائض ان جنس اهل الفروض فيها مقرون على جنس العصبية سواء كان ذافرض محض او كان له مع فرضه تخصيب في حال ما بنفسه واما بغيره والاخوات من جنس اهل الفرائض فيجب تقديرهم على من هو ابعد منهم من لا يرث الا بالتعصيب المحض كالاعمام وبنيتهم وبني الاخوة والاستدلال بهذا الحديث على حرمانهم مع البنات كالاستدلال على حرمانهم مع اخوتهم وحرمان بنات الابن بل البنات انفسهم مع اخوتهم وهذا باطل بالنسبة الاجزاء فكذلك الاخر **يوضحه** اننا رأينا قاعدة الفرائض ان البعيد من العصبية يعصب من هو اقرب منه اذا لم يكن له فرض كما اذا كان بنات وبنات ابن واسفل منهم ابن ابن ابن فانه يعصبهم فيحصل لهم الميراث بعد ان كان عرومات واما ان البعيد من العصبية ينعم الاقرب من الميراث بعد ان كان وارثا فهذا مستقيم شرعا وعقلا وهو عكس قاعدة الشريعة والله اعلم **وفي الحديث** مسلك آخر وهو ان قوله الحق الفرائض يأهلها المراد به من كان من اهلها في الجلة وان لم يكن في هذه الحال من اهلها كما في اللفظ الاخر اقموا المال بين اهل الفرائض وهذا اعم من كونه من اهل الفرائض بالقوة او بالفعل فاذا كانوا اكلهم من اهل الفرائض بالفعل كان الباقي للعصبية وان كان فيهم من هو من اهل الفرائض بالقوة وان يجب عن الفرض بغيره دخل في اللفظ الاول ولم يكن كذا في رجل ذكر معه شيء وانما يكون له اذا كان اهل الفرائض مطلقا معدمين والله اعلم **فصل المسئلة الرابعة** ميراث البنات وقد دل على ان النص على ان الواحدة النصف ولا اكثر من اثنتين الثلثين بقى البتة ان فاشكل دالة القرآن على حكمها على كثير من الناس فقالوا انما ثبتنا بما السنة الصحيحة وقالت طائفة بالاجزاء وقالت طائفة بالقياس على الفنتين قالوا والله سبحانه ينص على الفنتين دون الاخوات ونص على البنات دون البنات في الواحدة من الصورتين للمسكوت عنها من الاخرى وقالت طائفة بل اخذ من نص القرآن ثم تنوعت طرقهم في اخذ فقال طائفة اخذناه من قوله يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فاذا اخذ الذكر الثلثين والانثى الثلث على قطع ان حظ الانثيين الثلثان وقالت طائفة اذا كان للواحدة مع الذكر الثلث لا الربع فان يكون لها الثلث مع الذكر اولى واخرى وهذا من تشبيه النص بالانثى على الاعلى وقالت طائفة اخذناه من قوله سبحانه وان كانت واحدة فلها النصف ففيل النصف يكونها واحدة قد لا يفهمه حاله لان يكون لها الا في حال وحدتها فاذا كان معها مثلهما فاما ان ينقصها عن النصف وهو محال او يشتركا فيه وذلك يبطل الفاتحة في قوله وان كانت واحدة ويجعل ذلك لغوا موجبا لخلاف المراد وهو محال فتعين القسم الثالث وهو انتقال الفرض عن الميت

الطريق

الطريق

ج

هو

سنة

الشتان

من

بالتحقيق

الثلثين

هو

سنة ج

منقولة

قيل

الى ما فرقه وهو الثلثان فان قاي فائدة في التقييد بقوله فوق الثلثين والحكمة لا يختص بما فرقتما قيل حسن ترتيب الكلام
 وتاليه ومطابقة مضمره لظاهره واجب ذلك فانه سبحانه قال يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق الثلثين
 فلهن ثلثا ما ترك فالصير في كن مجموع بطابق الاولاد اي فان كان الاولاد نساء فنذكر لفظ الاولاد وهو جمع وضمير كن ونساء و
 هو اسم جمع فلم يكن بد من فرق الثلثين وفيه تكة اخرى وهوانه سبحانه قد ذكر ميراث الواحدة نصبا وميراث البناتين تنبيها كما نقل في
 في ذكر العدد الراشد على الثلثين دالة على ان الفرض لا يزيد بزيادة ميراث الواحدة على الاخرى وايضا فان ميراث
 الاثنتين قد علم من النص فلو قال فان كانتا اثنتين كان مكررا ولم يعلم منه حكم ما زاد لهما فكان ذكر الجمع في غاية البيان والاحتياط
 تطابق اول الكلام واخره وحسن تاليه وتناسبه وحذف خلاف سياق آخر للسورة فانه قال ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف
 ما ترك وهو مخرجان لم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك فلم يتقدم اسم جمع ولا ضمير جمع يقتضي ان يقول فان كن نساء
 فوق الثلثين وقد ذكر ميراث الواحدة وانه النصف فلم يكن بد من ذكر ميراث الاثنتين وانه الثلثان لئلا يتوهم ان الاخرى اذا انتهت اليها
 اخذت نصفها اخذت ثلثيها بشرطه بين البنات وان كثرن في الثلثين على شرطه بين الاخوات وان كثرن في ذلك بطريق الاول في البنات
 اقرب من الاخوات ويستقطن فرضهن فجاء ببيان سبحانه في كل من الامرين من احسن البيان فانه لما بين ميراث الاثنتين بما تقر بين
 ميراث ما زاد عليهما وفي آية الاخوة والاخوات لما بين ميراث الاخوات ولاختين لم يتجوز ان يبين ميراث ما زاد عليهما اذ قد علموا ان الثلثين
 على الاثنتين في من هن اولى بالميراث من الاخوات ثم بين حكم اجتماع ذكرهم وان اتهم فاستوعب بيان جميع الاقسام **فصل**
المسئلة الخامسة ميراث بنت الابن السدس مع البنت وسقوطها اذا استكمل البنات الثلثين ودلالة القرآن على هذا
 اخفى من سائر ما تقدم وبينا انه تعالى قال يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق الثلثين فلهن ثلثا ما ترك
 وقد علم ان الخطاب يتناول ولد البنين وولد البنات وان قوله اولادكم يتناول من ينتسب الى الميت وهم ولادة وولد بناته ويتناول
 على الترتيب فيدخل فيه ولد البنين عند عدم ولد الصلب فاذا لم يكن لابنت فلها النصف وبقي من نصيب البنات السدس فاذا كان ابن
 اخذ الباقي كله بالتعصيب للنص فان كان معه اخواته شاركنه في الاستحقاق لهن معه عصبية وهذا احرم ما يدل على انه قوله فلاولى
 رجل ذكر ولا يمنع ان تاخذ الاخرى اذا كانت عصبية بغيرها ولهذا اخذت الاخوات مع البنت الباقي بالتعصيب لا انها عصبية بها وان لم يكن
 البنت الابن فقد كن بصدد اخذ الثلثين لو كانت البنت فاذا اخذت النصف فالسدس الباقي لاما فلهن من اخذه فيقرن به الاخرى
 انه اذا استكمل البنات الثلثين لم يكن لهن شئ ولولا يكن مات اخذ جميع الثلثين فاذا قدمت البنت عليهن بالنصف اخذن بقية
 الثلثين الذين كن يقرن بهما جميعا لولا البنت وهذا حكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فان قيل فبن ابن اعطيت بنات
 اذا استكمل البنات الثلثين وكان معهن اخوه والنبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل الباقي لاولى رجل ذكر قيل قد تقدم بيان ذلك
 مستوفي وان هذا حكم كل عصبية مع وارث من جنسه في درجته كالاولاد والاخوة بخلاف الاعمام وبني الاخوة فان قيل
 فكيف عصب ابن ابن الابن من فوقه وليس في درجته قيل ان كان يعصب من هو في درجته مع انه انزل من فوقه ولا يسقط تعصبه
 لمن هو فوقه واقرن منه الى الميت بطريق الاول فاذا كان الاصل لا يعصى هو على اسقاطه فكيف بقوى على اسقاطه الاعلى على ابن عبد الله
 مسعود لا يعصب بدن في درجته ولا من فوقه بل يحضه بالباقي وقوله الله لا ترث مفردة فلا ترث مع اخيه كما تجزى بقر او كبر بخلاف
 ما اذا كانت وارثة كبرت وبنت ابن معها اخوها فانه يعصبها النفا قالوا هما وارثه وقول الجمهور راجع فانها وارثه في الجملة وحى من يستقبل تعصيب
 باخيه وهما انما سقط ميراثها بالفرض لا استكمال من فوقها الثلثين ولا يلزم من سقوط الميراث بالفرض سقوطه بالتعصيب مع قيام موجب
 وهو وجود الاخ واذا كان وجود الاخ يجعلها عصبية فيمنعها للميراث بالكيفية ولولا ذلك ورثت بالفرض وهو الاخ المشهور فالعدل يقتضي ان يعصبها

عصبة فيقول اذ الترتبه بالفرض وهو الاخ النافه فهذا اعرض القياس والميزان وقد فهمه دلاله الكتاب عليه والفرع في الاخت
 للاب مع الامخت او الاخوات للاجوبين كبرت الابن مع البنت والمينات سواء وبالله التوفيق **فصل المسئلة السادسة**
 ميراث الجد مع الاخوة والقران يدل لقول الصديق ومن معه من الصحابة كابي موسى وابن عباس بن الزبير واربعه عشر منهم رضى الله
 عنهم ووجه دلاله القران على هذا القول قوله تعالى يستفتونك قال الله يفتيكهم في الكلالة ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف
 ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد ذلك الى امر الاية فلم يجعل للاخوة ميراثا الا في الكلالة وقد اختلف للناس في الكلالة والكتاب يدل على
 قول الصديق انها ما كان للوالد والولد فانه سبحانه قال في ميراث ولد لامرؤ ان كان رجل يورث كلاله او امرأة وله اخ واخت فكل
 واحد منهما السدس فسوى بين ميراث الاخوة في الكلالة وان فرق بينهم في جهة الارث ومقداره فاذا كان زوج الجد مع الاخوة للامة لا يلزم
 في الكلالة بل يمنعهم من صدق اسم الكلالة على الميت او عليهم اوصلى القرابة فكيف ادخل ولد للاب في الكلالة ولو منعهم وجوده صدق اسمها
 وهل هذا لا تقره بعض بين ما جمع الله بينه **يوضحه** الوجه الثاني وهو ان ولد الولد ينعم الاخوة من الميراث ويخرج المسئلة عن
 كونها كلاله لدخوله في قوله ليس له ولد ونسبة اب الاب الى الميت كشبهة ولد وله اليه فمكان الولد وان نزل يخرج المسئلة عن الكلالة
 فكذلك اب الاب وان علا ولا فرق بينهما البتة **يوضحه** الوجه الثالث ان نسبة الاخوة الى الجد كشبهة الاجام الى الجد فان النسخ
 بين الاب والعم ابن الجد فاذا خلف عمه وابا جده فهو كالخلف اخاه وجوده سواء وقد جمع المسلمون على تقديم اب الجد على العم فكذلك
 يجب تقديم الجد على الاخ وهذا من ابن القياس ان لم يكن هذا قياسا جليا فليس في الدنيا قياس على **يوضحه** الوجه الرابع وهو ان
 نسبة ابن الامه الى الامه كشبهة اب الجد الى الجد فاذا قال اخ انا ارثت مع الجد كذا في ابن اب الميت والجد ابن ابية فكلانا في القرب اليه سواء صاح
 ابن الاخ مع اب الجد وقال انا ابن ابن اب الميت فكيف حرمتموه في مع ابى ابية ودرجتها واحدة وكيف سمعتموه قول ابى مع الجد ولم
 تسمعوا قول ابى الجد فان قيل ابو الجد ولد وان علا وليس ابن الاخ اخا قيل فهذا حجة عليكم لانه اذا كان ابو الاب ابًا و
 الجد جدًا فبنا للاخوة ميراث مع اب جده **فان قلتم** نحن نجعل اب الجد جدًا ولا نجعل اب الاب ابًا قيل هكذا فعلتم
 وقرقتم الذين للمماتين وتناقضتم اباين تناقض وجعلتم ابًا في موضع واخرتموه عن الابوة في موضع **يوضحه** الوجه الخامس
 ان نسبة الجد الى الاب في العمى الاصل كشبهة ابن الابن الى الابن في العمى الاصل فبنا ابو ابية وهذا ابن ابية فبنا ابى الى الميت باب
 الميت وهذا ابى الى ابية بابنه فبنا كان ابن الابن ابًا فكذلك يجب ان يكون ابو الاب ابًا فهذا هو الاعتبار الصحيح من كل وجه وهذا معني
 قول ابن عباس الا يفتي الله نريد يجعل ابن الابن ابًا ولا يجعل ابًا الاب ابًا **يوضحه** الوجه السادس ان الله سبحانه سقى الجد ابًا في قوله
 ملة ابيكم ابراهيم وقوله كما اخرج اباكم من الجنة وقوله اذموا باؤكم لا قومون وقول يوسف واتبع ملة اباى ابراهيم والسنى
 ويعقوب وفي حديث المعراج هذا ابوك آدم وهذا ابوك ابراهيم وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا حول لليهود من ابوكم قالوا فان قال انتم
 بل ابوكم فلان قالوا صدقت وصح ابن الابن ابًا كما في قوله يا بنى آدم يا بنى اسرائيل يقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا حول لليهود من ابوكم فان
 اباكم كان راميا والا بوة والبسوة من الامور الميتة لا تهمه الا نعمة يفتن ثبوت احدها بدون الاخر فيمتنع ثبوت البسوة لابن الابن في
 ثبوت الابوة لاب الاب **يوضحه** الوجه السابع وهو ان الجد لومات ورثة بنى بنيه دون اخوة بافتقار الناس فهكذا الاب اذا مات
 يرث ابى ابية دون اخوته وهذا معني قول عمر بن الخطاب كيف يرثي اولاد عبد الله دون اخوتي ولا ارثهم دون اخوتي فهذا هو القياس الجلي والميزان
 الصحيح الذي لا مغتر فيه ولا تنظيف **يوضحه** الوجه الثامن ان قاعدة القران اوصولها اذا كان قرابة للمدلى من الواسطة من
 جنس قرابة الواسطة كان اقوى مما اذا اختلف جنس القرابتين مثال ذلك ان الميت يدلى اليه ابنة بقرابة البنت وابوة يدلى اليه بقرابة
 الابوة فاذا ادلى اليه واحد ببسوة البسوة وان بعدت كان اقوى من يدلى اليه ابنة بقرابة بنوة الابوة وان قربت فكانت قرابة ابوة الابوة

سما
على قول

وارث

ج

نسخ
اخرجه

له في مغزاة وغزاة
الى مطلق او مطلق

القرب

وان علت اقوى من قرابة بنوة الاب وان قربت وقد ظهر اعتبار هذا في تقديم جد الجدة وان حلا على ابن الاخ وان قربت وعلى العلم لان القرابة التي يدلى بها الجدة من جنس واحد وهي الابوة والقرابة التي يدلى بها الاخ من جنسين وهي بنوة والابوة ولهذا اقدمت قرابة ابن الاخ على قرابة ابن الجدة لانها قرابة بنوة اب وذلك قرابة بنوة ابى اب فبين ابن ابى الاخ فيها وبين الميت جنس واحد وهي الاخوة فبواسطتها وصل اليه بخلاف العلم فان بينه وبينه جنسين احدهما الابوة والثاني بنوفاً وعلى هذه القاعدة بناء باب العصبية **بوضعه** الوجه التاسع وهو كنبى اب ادنى وان بعد واعن الميت يقدمون في التعصيب على نبي الاب الاعلى وان كانوا اقرب الى الميت فابن ابن الاخ يقدم على العلم القريب ابن ابن ابن العلم وان نزل يقدم على عم الاب وهذا صاميين ان الجنس الواحد يقوم اقرباه مقام ادناه ويقدم الاقرب على من يقدم عليه الاذى فيقدم ابن ابن الابن على من يقدم عليه الابن وابن ابن الاخ على من يقدم عليه الابن وابن ابن العلم على من يقدم عليه العلم فما بال اب الاب وحده خسر من هذه القاعدة ولم يقدم على من يقدم عليه الاب ويجوز ان يظهر بطلان تمثيل الاخ والجدة بالبنوة خسر منها غصنان والنهر الذي خرج منه ساقيتان فان القرابة التي من جنس واحد اقوى من القرابة المركبة من جنسين وهذه القرابة البسيطة مقدمة على تلك المركبة بالكتاب والسنة والاجماع والا اعتبار العصبية ثم قياس القرابة على القرابة والا حكام الشرعية على مثلها اولى من قياس قرابة ادميين على الاشجار والانهاء ليس في الاصل حكم شرعي فنقول بل للنهر الاعلى اولى بالجدة من الميت والى التواضع واصل الشجرة اولى بغيرها من الغصن الاخر فلهذا صنوة ونظيرة الذي لا يحتاج اليه وذلك اصله وصاحبه الذي يحتاج اليه واحتياج الشئ الى اصله اقوى من احتياجه الى نظيرة فاصله اولى بمن نظيرة **بوضعه** الوجه العاشر ان هذا القياس لو كان صحيحاً لكان طرده ولما انتقص فان طرده تقديم الاخوة على الجدة فلما اتفق المسلمون على بطلان طرده علموا انه فاسد في نفسه **بوضعه** الوجه الحادي عشر ان الجدة يقوم مقام الاب في التعصيب في كل صورة ويقدم على كل عصبية يقدم عليه الاب فما الذي اوجب استثناء الاخوة خاصة من هذه القاعدة **بوضعه** الوجه الثاني عشر ان كان للوجبة ستنائهم فوجب تقديمهم على الجدة وهذا هو الوجه الثالث عشر انهم له في القرب وجب اعتبارها في بينهم وابائهم اشتراكهم في السبب الذي اشتراك فيه هو الاخوة وهذا هو الجواب لهم عنه **بوضعه** الوجه الثالث عشر وهو انه قد اتفق الناس على ان الاخوة لا يساوي الجدة فان لهم قولين احدهما تقدمه عليه **والثاني** توحيته معه والورثون لا يجعلونه كغيره مطلقاً بل منهم من يقاسم به الاخوة الى الثلث ومنهم من يقاسمهم به الى السدس فان نقصت الثلثة عن ذلك اعطوه اياه فرضاً او ادخلوا القصص عليهم او حرموه كزوجه وامرؤجل واخر فلو كان الاخ مساوياً للجدة واوى منه كما ادعى المورثون ان القياس مساوياً في هذا السدس وقدم عليه فلهذا ان الجدة اقوى وجبتم عقد اجتماع عصبتيه واحدهما اقوى من الاخى فيقدم عليه **بوضعه** الوجه الرابع عشر ان المورثين للاخوة هم بقولوا في التورث قوله يدل عليه نص والاجماع ولا يقاسمهم متناقصهم واما المقدسون له على الاخوة فهم اسعد الناس بالنص والاجماع والقياس وعدم التناقص فان من المورثين من يلزم به الى الثلث ومنهم من يلزم به الى السدس وليس في الشريعة من يكون عصبية يقاسم عصبية نظيرة الى جدي ثم يفرض له بعد ذلك الجدة فلهذا جعلوا معهم عصبية مطلقاً ولا فرض مطلقاً ولا قدموا عليهم مطلقاً ولا ساووه بهم مطلقاً ثم فرضوا له سدساً او ثلثاً بغير نص والاجماع ولا يقاسمهم ثم حسبوا عليه الاخوة من الاب ولم يعطوهم شيئاً اذا كان هناك اخوة لابوين ثم جعلوا الاخوان معه عصبية الا في صورة واحدة فرضوا فيها للاخت ثم لم ينفوا كما فرضوا لها بل عدا عليها بالابطال فخذوا واخذوا ما صابه فقصوه بينه وبينه كمثل حظ الانثيين ثم اما هذه المسئلة خاصة من مسائل الجدة والاخوة ولم يعيولوا غير هاتين ردوها بجعل العمل الى التعصيب وسلم المقدسون له على الاخوة من هذا كله مع فوزهم بذلك الكتاب والسنة والقياس ودخلهم في حرب الصدوق **بوضعه** الوجه الخامس ان الصنف لم يختلف عليه احد من الصوابة في هذه انه مقدم على الاخوة قال البخاري في صحيحه في باب ميراث الجدة مع الاخوة وقال ابو بكر وابن عباس وابن الزبير الجواب وقرأ ابن عباس يا بني آدم واتبعته ملة اباي ابراهيم واسحق ويعقوب ولم يذكر ان احداً خالف

عن

ج
قربهم

الاخوات

ابا بكر في زمانه واصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم متوافرون وقال ابن عباس بن رضى ابن ابى دون اخو ولا اوث انا ابن ابى ويكره عن
 عمر وعلى وابن مسعود وزيد بن ثابت اقاويل مختلفة انتهى وقال عبد الرزاق ثنا ابن جريح قال سمعت ابن ابي مليكة يحدث ان ابن الزبير
 كتب الى اهل العراق ان الذي قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو كنت متخذاً خليلاً حتى اتى الله تسقى الله لا تحزن ان ابا بكر خليفته كان
 الجدل ابا وقال الدارمي في صحيحه ثنا سالم بن ابراهيم ثنا وهيب ثنا ايوب عن عكرمة عن ابن عباس قال جعله الذي قال رسول الله صلى
 عليه وآله وسلم لو كنت متخذاً خليلاً لا اتخذته خليلاً ولكن اخوة الاسلام افضل يعني ابا بكر جعله ابا ثنا محمد بن يوسف عن اسراييل عن
 ابى اسحق عن ابى هريرة قال لقيت مروان بن الحكم بالمدينة فقال يا ابن ابى موسى الما خبر ان الجدل لا ينزل فيكم منزلة الابل وانت لا تنكر
 قال قلت لو كنت انت لمتكر قال مروان فانا نشهد على عثمان بن عفان انه شهد على ابى بكر انه جعل الجدل ابا اذا لم يكن دونه اب ثنا يزيد بن هارث
 ثنا اشعث عن عروة عن الحسن قال ان الجدل قد مضت فيه سنة وان ابا بكر جعل الجدل ابا ولكن الناس تحبوا وقال جاد بن سلمة ثنا هشام بن
 عروة عن عروة عن مروان قال قال لى عثمان بن عفان ان عمر قال لى في قد رأيت في الجدل ابا فان رأيت ان تنبعم فانبعم فقال عثمان
 ان نلعم رأيت فانه رشد وان نلعم رأى الشيخ قبلك فعم ذوالرأى كان قال وكان ابوبكر يجعله ابا واللقون للاخوة بعدهم عمر عثمان
 وعلى وزيد وابن مسعود فاما عمر فان اقله اضطربت فيه وكان قد كتب كتاباً في ميراثه فلما طعن دعا به فجاه وقال الحشنة عن محمد بن زياد
 عن محمد بن ابى عدى عن شعبة عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن السيب قال قال عمر حين طعن انى لم اقض في الجدل شيئاً وقال وكيع
 عن ابى بشر عن سعيد بن جبيرة قال مات ابن كلاب بن عمر بن الخطاب فدعا زيد بن ثابت فقال شعوب ما كنت تشعرك في اعلم انى اولى به
 منهم واما على كره الله وجهه فقال عبد الرزاق عن عمر بن ايوب عن سعيد بن جبيرة عن رجل من مراد قال سمعت علياً يقول من سره ان
 يفقم جرثومهم فليقتض بين الجدل والاخوة واما عثمان وابن مسعود فقال البقر ثنا محمد بن المنهال ثنا جاد بن سلمة اخبرنا لثيث بن
 ابى سليل عن طاؤس ان عثمان وعبد الله بن مسعود قالوا الجدل بمنزلة الابل فهذه اقوال للثلاثين كما ترى قد اختلفت في الرثوق رثهم معه
 واضطربت في كيفية التوريث وخالف دلالة الكتاب والسنة والقياس الصحيح بخلاف قول الصديق ومن معه **يوضحه** الوجه
 السادس عشر ان الناس اليوم قائلون قائل يقول لا يكره قائل يقول زيد ولكن قول الصديق هو الصواب قول زيد بخلافه فانه يفتضح
 لتعصيب الجدل للاخوات وهو لتعصيب الرجل جنساً اخر ليس من جنسه وهذا لا اصل له في الشريعة انما يعرف في الشريعة تعصيب الرجال للنساء
 اذا كانوا من جنس احد كالبني والبنات والاخوة والاخوات ولا ينتقص هذا بالاخوات مع البنات فان الرجال لم يعصبوهن واما عصبهن البنات
 ولما كان تعصيب البنين اقوى كان الميراث لهن دون الاخوات بخلاف قول من تعصب الاخوات بالجد فانه عصبهن بنجنس اخر اقوى لتعصيبها
 منهن وهذا لا عهد به في الشريعة البتة **يوضحه** الوجه السابع عشر ان الجدل والاخوة واجتماع في التعصيب لكانوا اما من جنس واحد
 او من جنسين وكلاهما باطل اما الاول فظاهر البطلان لوجوب **احدها** اختلاف جملة التعصيب **والثاني** انهم لو كانوا
 من جنس واحد لاستوا في الميراث والحومان كالاخوة والاعمام وبنيهم اذا انفردوا وهذا هو التعصيب للعقول في الشريعة واما الثاني
 فبطلانها ظاهر اذ قاعدة الفرائض ان العصبة لا يرثون في المسئلة الا اذا كانوا من جنس واحد وليس لتعصبية من جنسين يرثان
 مجمعة قط بل هذا محال فان العصبة حكمه ان يأخذ ما بقى بعد الفروض فاذا كان هذا حكم هذا الجنس يجب ان يأخذ دون الآخر وكره لك
 الجنس الآخر فيبقى احدها الى حرمانها واشتراكها مبتدع لاختلاف الجنس هذا ظاهر **يوضحه** الوجه الثامن عشر ان الجدل
 في باب الشهاداة وفي باب سقوط القصاص وابل في باب اللتم من دفع الزكوة اليه وابل في باب وجوب اعتناقه على ولد له وابل في باب سقوط
 القطع في البقرة وابل عند الشك في باب الاجبار في النكاح في باب الرجوع في الهبة وفي باب التلق بالمالك وفي باب الاجبار على النكاح وفي
 باب اسلام ابن ابنة تبعه لا سلامه وابل عند الجميع في باب الميراث عند عدم الابل فخرجنا وتعصبينا في غير محل النزاع فها هو الله اخبره عن

بشده

الى لا علم

عن ج

ابوته في باب الجحد والآخر فان اعتبرنا تلك الابواب فلامر في ابوق في عمل النزاع ظاهر وان اعتبرنا باب الميراث فلا امر ظاهر واطهر
يوضحه الوجه التاسع عشر ان الذين ورثوا الاخوة معه انما ورثوهم لساواة تعصيبه لتعصيبهم ثم تقضوا الاصل فقد موافق تعصيبهم
 على تعصيبه في باب الرأء واسقطهم بالاخوة لقوة تعصيبهم عند هدمهم ثم تقضوا ذلك ايضا فقد موافق الجحد عليهم في باب لا يترك النكاح واسقط
 تعصيبهم بتعصيبه وهذا غاية التناقض والخروج عن القياس لا ينص لاجماع **يوضحه** الوجه العاشر وهو قول النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم الحق الفاضل اهل اهل الفلاني رجل ذكر فاذا اخلفت المرأة زوجها واوتها واخاها ووجدها فان كان الخ اول رجل ذكر فهو اهل
 بالباقي وان كانا سوأ في الاولوية وجب شراكتها فيه فان الجداوى وهو الحق الذي لا ريب فيه فهو اولى به واذا كان الجحد اولى رجل ذكر وجب
 ان ينفره بالباقي بالنص وهذا الوجه وحده كاف وبالله التوفيق وليس القصد هذه المسئلة بعينها بل بيان دلالة النص والاكتفاء به عما
 صده وان القياس شاهد وتابع لا انه مستقل في اثبات حكم من الاحكام لم تدل عليه التصويص **ومن ذلك الاكتفاء**
 بقول كل مسكخر عن اثبات التخصيص بالقياس في الاسم وفي الحكم كما فعله من لم يحسن الاستدلال بالنص **ومن ذلك الاكتفاء**
 بقوله والساير والساير قد قطع ايديهما عن اثبات قطع النباش بالقياس اسما او حكما اذ السارق يعم في لغة العرب وعرف الشارع سائر
 ثياب الاحياء والاموات **ومن ذلك الاكتفاء** بقوله قد فرض الله لكم حذلة ايمانكم في تناوله لكل يمين منعقدة يحلف
 بها المسلم من غير تخصيص لا ينص لاجماع وقد بين ذلك سبحانه في قوله لا يؤخذ كرم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤخذ كرمه بعقده الايمان
 فكما انه اطاع عشرة مساكين فهذا صريح في ان كل يمين منعقدة فهذا كفارها وقد اخلت الصحابة في هذا النص الحلف بالزام الواجب
 والحلف بأحب القرابات للمأبى الى الله وهو العتق كما ثبت ذلك عن ستة منهم ولا يخالف لهم من أنفسهم وادخلت فيه الحلف بأبشر
 الى الله وهو الطلاق كما ثبت ذلك عن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه في الجحمة ولا يخالف له منهم قالوا يجب تحكيم هذا النص العام على
 بجوهره حتى يثبت اجماع الامة اجماعا متيقنا على خلافه فالامة لا تجتمع على خطأ البتة **ومن ذلك الاكتفاء** بقوله صلى
 الله عليه وآله وسلم من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو في ابطال كل عقد عني الله ورسوله عنده وحرمة وان لم ينعقد به نكاحا كان وظلا
 او غيرهما الا ان تجتمع الامة اجماعا معلوما على ان بعض عني الله ورسوله عنده وحرمة من العتق عنيهم كذا لم معتد به غير مردود في التجمع
 على خطأ وبالله التوفيق **ومن ذلك الاكتفاء** بقوله تعالى وقد فضل لكم ما حرر عليكم مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 وما سكت عنه فهو مما عفا عنه فكل ما لم يبين الله ولا رسوله صلى الله عليه وآله وسلم تحريمه من اللطائم والمشارب والملايس والعقوبات والشر
 فلا يجوز تحريمها فان الله سبحانه قد فضل لنا ما حرر علينا فما كان من هذه الاشياء محررا فلا بد ان يكون تحريمه مفصلا وكما لا يجب اياه
 ما حرره الله فكل ذلك لا يجوز تحريم ما عفا عنه ولم يحرمه وبالله التوفيق **الفصل الثاني** في بيان انه ليس في الشرع شيء على خلاف
 القياس وان ما بين من مخالفته للقياس فاحذر الامرين الزم فيه ولا بد اما ان يكون القياس اسدا او يكون ذلك الحكم لم يثبت بالنص كونه من الشرع
 وسألت شيخنا قدس الله روحه عن ما يقع في كلام كثير من الفقهاء من قولهم هذا خلاف القياس لما ثبت بالنص او قول الصحابة او بعضهم ورهبان
 كان جمعا عليه كقولهم طهارة الماء اذا وقعت فيه نجاسة خلاف القياس فظهر النجاسة على خلاف القياس للوضوء من نحو الابل والفطير الخ
 والسلم والاجارة والحالة والكتابة والمضاربة والزراعة والمساواة والقرض وصحة يوم الابل الناسي والمضى في الحج الفاسد كل ذلك على خلاف
 القياس فهل ذلك صواب ام لا فقال ليس في الشريعة ما يخالف القياس انا اذكر ما حصلته من جوابه بخطه ولفظه وما فتح الله سبحانه لي
 بين امر شاذة في تركه تعليله وحسن بيانه وتفهيمه ان اصل هذا ان تعلم ان لفظ القياس لفظ مجمل يدخل فيه القياس الصحيح والفاصل
 الصحيح هو الذي خرجت به الشريعة وهو الحكم بين المتماثلين والفرق بين المختلفين فالاول قياس الطرم والثاني قياس العكس هو من العدل
 الذي بعث الله به نبيه صلى الله عليه وآله وسلم فالقياس الصحيح مثل ان تكون العلة التي خلق بها الحكم في الفصل موجودة في الفرع

ج

عن

من غير معارض في الفروع بمنع حكمها ومثل هذا القياس لا تأتي الشريعة بخلافه قط وكن ذلك القياس بالغا الفارق وهو ان لا يكون بين
 الصور رتبين فارق مؤثر في الشرع فمثل هذا القياس ايضا لا تأتي الشريعة بخلافه وحيث جاءت الشريعة باختصاص بعض الاحكام بحكم
 يفارقها فلا بد ان يختص ذلك النوع بوصف يوجب اختصاصه بالحكم ويشتم مساواة لغيره لكن الوصف الذي اختص به ذلك
 النوع قد يظهر لبعض الناس قد لا يظهر وليس من شرط القياس الصحيح ان يعلم صحته كل احد فمن رأى شيئا من الشريعة مخالفا للقياس
 فانهما من مخالف للقياس الذي انعقد في نفسه ليس مخالفا للقياس الصحيح الثابت في نفس الامر حيث علمنا ان النص بخلاف قياس علمنا
 قطعاً انه قياس فاسد بمعنى ان صحة النص متنازعة عن تلك الصور التي يظن انها مثلهما بوصف اوجب تخصيص الشارع لها بل ذلك الحكم
 فليس في الشريعة ما يخالف قياساً صحيحاً ولكن يخالف القياس الفاسد ان كان بعض الناس لا يعلم فساداً ونحن نبيّن ذلك فيما ذكره في
 السؤال فالذين قالوا المضاربة والمساواة والمزارعة على خلاف القياس فلو ان هذه العقود من جنس الاجارة لاها عمل بعوض والاجارة
 يشترط فيها العلم بالعوض للمعوض فلما رأوا العمل والربح في هذه العقود غير معلومين قالوا هي على خلاف القياس هذا من غلطهم فان
 هذه العقود من جنس المشاركات لا من جنس المعاوضات المحضة التي يشترط فيها العلم بالعوض والمعوض والمشاركات من جنس غير جنس المعاوضات
 وان كان فيها ثبوت المعاوضة وكذلك المقاسمة من جنس غير جنس المعاوضة المحضة وان كان فيها ثبوت المعاوضة تحت ظن بعض الفقهاء
 انها بيع تشترط فيها شرط البيع الخاص ايضاً فان العمل الذي يقصده المالك ثلاثة انواع **احدها** ان يكون العمل مقصوداً
 معلوماً مقدوراً على تسليمه فلهذا الاجارة اللازمة **الثاني** ان يكون العمل مقصوداً لكنه مجهول او غير فلهذا المجاعة وهو عقد
 جائز ليس بالضرورة فاذا قال من رد عبداً الا بقر فله ما ترفق بقر على حرة وقد لا يقدر وقد حرة من مكان قريب بعيد فلهذا المنة لا رتبة
 لكن هي جائزة فان عمل العمل استحق الجعل ولا فلا يجوز ان يكون الجعل في ما اذا حصل بالعمل جزء شائعاً وجموعاً بجعالة لا تمنع التسليم
 كقول امير الغزو من دل على حصين فله ثلث ما فيه او يقول للمشرية التي يسيرها كحرس أو يعمون او يبعه وتنازعوا في السبل هل هو مستحق
 بالشرع كقول الشافعي او بالشرع كقول أبي حنيفة وما لا يخفى على قرأين وهما روايان عن احمد فمن جعله مستحقاً بالشرع جعله من هذا الباب
 من ذلك اذا جعل للطبيب جعلاً على الشفاء جاز كما اخذ اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم العظيم من الشاء الذي جعله لهم سيد
 فرأه احد من حرمه او الجعل كان على الشفاء لا على القراءة ولو استاجر طبيباً اجارة لازمة على الشفاء لم يصح لان الشفاء غير مقدور وقد
 يشفيه الله وقد لا يشفيه فهذا هو الحق فيه اجماعاً لا دون الاجارة اللازمة **فصل** واما النوع الثالث فهو ما لا يقصد فيه العمل بل
 المقصود فيه المال وهو المضاربة فان رب المال ليس له قصد في نفس عمل العامل كالتجارة والاستثمار بل قصد في عمل العامل ولهذا العمل
 ما عمل ولو بربح شيئاً لم يكن له شيء وان سمي هذا اجعالة بجزء مما يحصل من العمل كان ترادفاً لفظياً بل هذه مشاركة هذا انفع ماله وهذا
 بنفع بل نه وما قسم الله من ربح كان بينهما على الاشكالية ولهذا لا يجوز ان يختص احدهما بربح مقدور لان هذا يخرجهما عن العدل الواجب في الشراكة
 وهذا هو الذي عني عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المزارعة فانهم كانوا يشترطون لرب الارض ربح بقعة بعينها وهو ما ثبت على
 المأذونات واقبال الجداول ونحو ذلك فنهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك لئلا يثبت لرب الارض ربح بقعة بعينها وهو ما ثبت على
 الله عليه وآله وسلم ولو نظر فيه ذو البصيرة بالحلال والحرام علم انه لا يجوز فتبين ان النهي عن ذلك موجب القياس فان هذا الوشرط في
 المضاربة لم يجز فان مبيّن المشاركات على العدل بين الشريكين فانما حصل احدهما بربح دون الآخر لم يكن ذلك عدلاً بخلاف ما اذا كان
 لكل منهما جزء شائع فانهما يشتركان في المعنوي والغرم فان حصل ربح اشتركا فيه وان لم يحصل شيء اشتركا في الغرم وذهب نفع بل
 هذا كما ذهب نفع مال هذا ولهذا كانت الوضعية على المال لان ذلك في مقابلة ذهاب نفع المال ولهذا كان الصواب ان يجب في المضاربة
 الفاسدة بربح المثل فيعطى العامل ما جرت العادة ان يعطاه مثله اما نصيصة او ثلثه فاما ان يعطى شيئاً مقدوراً مضموناً في ذمة المالك كما

شوب

ج

ما لا يخفى

بعضهم عليه

كالمالك

بناء

مقدراً

صدد

ج

كما يعطى في الأجرة والحالة فيها غلط من قاله وسبب غلظه فانه ان هذه اجرة فاعطاه في فاسترها عوض المثل كما يعطيه في العي
المسمى ومما يبين غلط هذا القول ان العامل قد يعمل عشر سنين او اكثر فلو اعطى اجرة المثل اعطى اصغارا رأس المال وهو في الحقيقة
يستحق الاجر من الربح ان كان هناك ربح فكيف يستحق في العالسة اضعافا ما يستحقه في الحقيقة وكذلك الذين ابطالوا المزارعة والمساقاة
ظنوا انها اجرة بعوض مجمل فابطلوها وبعضهم صحح فيها ما تدعى اليه الحاجة كالمساقاة على الشجر لعدم امكان اجارها لاختلاف الارض فانه
يمكن اجارها وجزوا من المزارعة ما يكون تبعاً للمساقاة اما مطلقاً واما اذا كان البياض الثلث وهذا كله بناء على ان مقتضى الدليل بطلان
المزارعة وانما اجزت الحاجة ومن اعطى النظر حقه علم ان المزارعة ابعد عن الظلم والغرم من الاجارة باجرة مسماة مضمرة في الذمة فان المساقاة
انما يقصد الانتماء بالزرع النابت في الارض فاذا الزمته الاجرة مقصورة من الزرع قد يحصل وقد لا يحصل كان في هذا حصول احد المتعاقبين
على مقصوده دون الاخر فاحدها غايه ولا بد والاخر متروك لدين الغنم والغرم واما المزارعة فان حصل الزرع اشتراك فيه وان لم يحصل
اشتراك في الحضانة فلا يختص احدهما بحصول مقصوده دون الاخر فهذا اقرب الى العدل ولابد من الظلم والغرم من الاجارة والاصل في القبول
كلها انما هو العدل الذي بعث به الرسول وانزل به الكتاب قال تعالى ولقد ارسلنا رسلنا بالبينات واتلوا معهم الكتاب والميزان ليقوم
الناس بالقسط والشارع غي عن الربا لما فيه من الظلم وعن الميسر لما فيه من الظلم والقرآن جاء بتحريم هذا وهذا وكلها كل المال الباطل
وما غي عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المعاملات كبيع الغرم ببيع المقر قبل بدو صلاحه وبيع السنين وبيع جبل الحجلة وبيع المزارعة
والمحاقلة وبيع الحصاة وبيع الدلاقيح والمضامين ونحو ذلك هي اخلية اما في الربا واما في الميسر الا جارة بالاجرة المجهولة مثل ان يكره
الدارج ان يكسب المكثري في حانوته من المال هو من الميسر اما المضاربة والمساقاة والمزارعة فليس فيها شيء من الميسر بل هي من اقوم العاد
وهو مما يبين ان المزارعة التي يكون فيها البذر من العامل اولى بالجواز من المزارعة التي يكون فيها البذر من رب الارض لهذا كالحال
صلى الله عليه وآله وسلم يزارعون على هذا الوجه وكذلك عامل النبي صلى الله عليه وآله وسلم اهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر فربح
صلى الله عليه وآله وسلم والذين اشترطوا ان يكون البذر من رب الارض فاسوا ذلك على المضاربة فقالوا المضاربة فيها المال
من واحد والعمل من آخر فذلك لك المزارعة ينبغي ان يكون البذر فيها من مالك الارض هذا القياس مع انه يخالف للسنة الصحيحة
ولا قول الصحابة فمن افضل القياس ان المال في المضاربة يرجع الى صاحبه ويقسمان الربح فهذا انظير الارض في المزارعة واما البذر
الذي لا يعنى نظيره الى صاحبه بل يذهب كما يذهب نفع الارض فالحاقه بالنفع الذي ذهب الى من الحاقه بالاصل الباقي فالعامل اذا
اخرج البذر فذهب عمله وبذره ورب الارض يذهب نفع ارضه وبذر هذا ارض هذا فمن جعل البذر كالمال في المضاربة كان ينبغي
له ان يعيد مثل هذا البذر الى صاحبه كما قال مثل ذلك المضاربة فكيف ولو اشترط رب الارض عتق نظيره لم يجز واذك **فصل**
واما الحائلة فالذين قالوا انها اخلاف القياس قالوا هي بيع دين بدين والقياس يا بابه وهذا غلط من وجهين **احدهما** ان بيع الدين
بالدين ليس فيه نفع مولا اجماع وانما اوجه النهي عن بيع الكائى بالكائى والكائى هو المؤخر الذي لم يقبض بالمؤخر الذي لم يقبضها كالمال
اسلم شيئاً في شيء في الزمة وكلاهما مؤخر فهذا لا يجوز بالاتفاق وهو بيع كائى بكائى واما بيع الدين بالدين فيقسم الى بيع واجب بواجب
كما ذكرنا وهو متعم وينقسم الى بيع ساقط بساقط وساقط بواجب وواجب بساقط وهذا فيه نزاع **قلت** الساقط بالساقط في صورة
المقاصة والساقط بالواجب كما لو اعد ديناً له في ذمته بدين اخر من غير جنسه فسقط الدين بالمبيع وجب عوضه وهي بيع الدين
من هو في ذمته واما بيع الواجب بالساقط فكما لو اسلم اليه في كرحظة بعشرة دراهم في ذمته فقد وجب له عليه دين وسقط
عنه له دين غيره وقد حكي الاجماع على امتناع هذا ولا اجماع فيه **قال شيخنا** واختار جوازه وهو الصواب لا يخفى
فيه وليس بيع كائى بكائى فيمتنا وله النهي بلفظه ولا في معناه فيمتنا وله بعون المعنى فان النهي عنه قد اشتغلت فيه الذممتان بغير

فائدة فانه لم يتجمل احد مما يأخذ فينتفع بتجمله وينتفع صاحب لاخر برحمة بل كلاهما اشتغلت ذمته بغير فائدة واما ما عاده من
 الصور الثلاث فكل منها عرض صحيح ومنفعة مطلوبة وذلك ظاهر في مسألة التقاض فان ذمته تأخر من اسرها وبراعة الزمة مطلوبة
 لها وللشارع فاما في الصورتين الاخرتين فاحد مما يجعل براءة ذمته والاخر ينتفع بما يرضيه واذا جاز ان يشغل احدهما ذمته والاخر يحصل
 على الربح وذلك في بيع العين بالدين جاز ان يفرعها من دين ويشغلها بغيره وكانه يشغلها به ابتداء ما يقرض او معة وضمة فكانت
 ذمته مشغولة بشئ فانقلبت من شاكل الى شاكل وليس هناك بيع كالي بكالي وان كان بيع دين بدين فلم يزد الشارح عن ذلك الا
 بلفظه ولا يعنى لفظه بل قواعد الشرع تقتضي جوازها فان الحوالة اقتضت نقل الدين وتحويلة من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه ففقد
 المحيل المحال من دينه بدين اخر في ذمته ثابت فاذا عاوضه من دينه على دين اخر ذمته كان اولى بالمحوان وبالله التوفيق رجعا الى كلام
 شريم الاسلام قال **الوجه الثاني** يعني بما بين ان الحوالة على وفق القياس من الحوالة من جنس ابقاء الحق لا من جنس المبيع فان اوصيا
 الحق اذا استوفى في من الدين ماله كان هذا استيفاء فاذا احواله على غير كان قراستوفى ذلك الدين عن الدين الذي في ذمة المحيل ولهذا
 ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحوالة في معرض الوفاء فقال في الحديث الصحيح مطل الغنى ظله واذا اتم احدكم على فليتبم فامر للدين
 بالوفاء ونهاه عن المطل وبين انه اذا مطل فامر الغريم بقبول الوفاء اذا اهيل على ذلك وهذا كقولنا فاتهم بالمعروف واداء اليه باحسان
 امر المستحق ان يطالب بالمعروف وامر اللؤي ان يؤدى باحسان ووفاء الدين ليس هو البيع الخاص وان كان فيه شوب المعامضة و
 قد نكح بعض الفقهاء ان الوفاء انما يحصل باستيفاء الدين بسبب ان الغريم اذا قبض الوفاء صار في ذمة الدين مثله ثم انه يقاس
 ما عليه بهما وهذا يخالف انكره جمهور الفقهاء وقالوا بل نقيس المال الذي قبضه يحصل به الوفاء ولا حاجة ان يفد في ذمة المستوفى
 دينها واولئك قصدوا ان يكون وفاء دين بدين مطلق وهذا الحاجة اليه فان الدين من جنس المطلق والدين المعين من جنس المعين فلو
 ثبت في ذمته دين مطلق كل ما لمقصود منه هو الاعيان الموجودة واتى معين استوفاه حصل به المقصود من ذلك الدين المطلق **فصل**
 واما القرض فمن قال انه على خلاف القياس فشبّهته انه بيع ربوي بجنسه مع تأخر القبض وهذا غلط فان القرض من جنس التبرع بالمنافعة
 كالعارية ولهذا سماه النبي صلى الله عليه وآله وسلم منيحة فقال ومنيحة ذهب او منيحة ورق وهذا من باب الارفاق لا من باب المعاوضة
 فان باب المعاوضة لا يعطى كل منهما ما اصل المال على وجه لا يعطى اليه وباب القرض من جنس باب العارية والمنيحة وافق الظاهر ما يعطى فيه
 اصل المال لينتفع به المستأجر منه ثم يعيد اليه بعينه ان امكن والا فظليته ومثله فثارة ينتفع بالمنافعة كما في عارية العقار وثارة في
 ما شبيهه ليس بهائم يعيد لها او شجرة لا يعيد لها وتسمى العرقة فانهم يقولون اعراه الشجر واعارة المتاع ونحوه الشاة وافقر
 الظاهر واقرضه الدرهم واللبن والتمر لها كان يستخلف شيئا بعد شيء كان بمنزلة المنافعة ولهذا كان في الوقف يجري مجرى المنافعة وليس هذا
 من باب البيع في شئ بل هو من باب الامتياز والتبرع والصدقة وان كان القرض قد ينتفع اليه بالقرض كما في مسألة السفينة ولهذا
 اكرهها من كرهها والصحيح انما لا تنكره لان المنفعة لا تقتضى القرض بل ينتفعان بها جميعا **فصل** واما الالة الغاسية فمن قال انها على
 خلاف القياس فقولهم من ابطال الاقوال وافسدها وشبههته ان الماء اذا لاقى نجاسة نجس بها ثم لا في الثاني والثالث كذلك وهلم جرا او
 النجس يزيل نجاسة وهذا غلط فانه يقال فلم قلتم ان القياس يقتضي ان الماء اذا لاقى نجاسة نجس فان قلتم الحكم في بعض الصور كذلك
 قيل هذا ممنوع عندهم من يقول ان الماء لا ينجس بالانغصاف **فيل** فقياس فلم يتغير على ما يتغير **فيل** هذا من ابطال القياس حرجا
 شرعا وليس جعل الالة مخالفة للقياس بل هو من جعل نجس الماء مخالفا للقياس بل يقال ان القياس يقتضي ان الماء اذا لاقى نجاسة
 لا ينجس كانه اذا لاقا حال الالة لا ينجس فلهذا القياس من ذلك القياس لان النجاسة تنزل بالماء حيا ونشرا وكذلك معلوم بالقرآن
 من الدين بالنص والاجماع واما نجس الماء بالملافة فهو دناءة فكيف يجعل مخرج النزاع حجة على مراقبة الاجماع والقياس يقتضي موارد النزاع

النتفخ
ابنا واما

ثبوت

ج

والتمه

ثم

استثنى في الدليل

خلا عا وطيبا

و ت

ج

من طريق

الى مواقع الاجتماع وايضا فالذي تقتضيه العقول ان الماء اذا لم تغيره نجاسة لا ينجس فانه باق على اصل خلقة وهو طيب فيدخل في قوله يجعل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبثات وهذا هو القياس في الماءات جميعا اذا وقع فيها نجاسة فاستثالت بحيث لم يظهر لها لون ولا طعم ولا رية وقد تنازع الفقهاء هل القياس يقتضي نجاسة الماء بملاقاة النجاسة الا ما استثناه الدليل القياس يقتضي انه لا ينجس اذا لم يتغير على قولين **والاول قول اهل العراق والثاني قول اهل الحجاز** وفيها الحديث منهم من يختار هذا ومنهم من يختار هذا وقول اهل الحجاز هو الصواب الذي تدل عليه الاصول والنصوص للعقل فان الله سبحانه اباح الطيبات وحرم الخبثات والطيبات بحيث يثبت لكل باعقبا صفات قائمة به فادامت تلك الصفة والحكم فاعلم لها فان زالت وخلقتها الصفة الاخرى زال الحكم وخلقت فهو اهل هو محض القياس والمعقول فهذا الماء والطعام كان طيبا لقيام الصفة للرجية لطيبه فاذا زالت تلك الصفة وخلقتها صفة الخبيث عاد خبيثا فاذا زالت صفة الخبيث عاد الى ما كان عليه وهذا كالعصير الطيب اذا اخترم بهار خبيثا فاذا عاد الى ما كان عليه عاد طيبا والماء ان كثيرا اذا تغير بالنجاسة صار خبيثا فاذا زال التغير عاد طيبا والرجل المسلم اذا ارتد صار خبيثا فاذا عاد الى الاسلام عاد طيبا والدليل على انه طيب المحرم الشرع اما المحرم فلان الخبيث لم يظهر له فيه اثر بوجه ما لا في لون ولا طعم ولا رائحة فحال صدره للثبوت بدون المشتق منه واما الشرع فمن وجوه **احدها** انه كان طيبا قبل ملاقاته لما يتاثر به والاصل بقاء ما كان على ما كان حتى يثبت تغيره وهذا يقتضي ان افعال الاستصحاب الثلاث لا تلتزم الاستصحاب براءة الزمة من الاثم يتناول شرعا او طيبا او نجسا وملازمة استصحاب الحكم الثابت وهو الطهارة واستصحاب الحكم الرابع في محل النزاع **الثاني** انه لو شرب هذا الماء الذي قطرت فيه قطرة من خمر مثل رأس الذباب لم يجر نقا ولا وشر به صبي وقد قطرت فيه قطرة من لبن لم تنشر المحرمة فلا وجه للحكم بنجاسة ما من كتاب ولا من سنة ولا قياسي الذين قالوا ان الاصل بنجاسة الماء بملاقاة نجاسة تناقضوا الظاهر تناقض ولم يمكنهم طرح هذا الاصل فمنهم من استثنى مقدار القلتين على خلافهم فيها ومنهم من استثنى ما لا يمكن نوحه ومنهم من استثنى ما اذا حرك احد طرفيه لم يترك الطرف الاخر ومنهم من استثنى الجرح خاصة وبقوا بين ملاقاته في الاثر القاذور على النجاسة وملاقاة اثماله اذا ورجت عليه بفرق **صنعا** انه وارج على النجاسة فهو فاعل واذا ورجت عليه فهو مورد منفعل هو اضعا **ومنها** انه اذا كان واردا فوجا والنجاسة له قوة **ومنها** انه اذا كان واردا فهو في محل التطهير وما دام في محل التطهير فله على وقوة **والصواب** ان مقتضى القياس ان الماء لا ينجس الا بالتغير لانه اذا تغير في محل التطهير فهو نجس ايضا وهو في حال التغير لم يزل طيبا وانما خففها ولا تستعمل الازالة المطلوبة الا اذا كان غير متغير وهذا هو القياس في الماءات كلها ان يسير النجاسة اذا استحقاق في الماء ولم يظهر لها فيه لون ولا طعم ولا رائحة فهو من الطيبات لا من الخبثات وقد صح عن النبي صلى الله عليه واله ان قال الماء لا ينجس ويحرم عنه انه قال ان الماء لا ينجس وهو انصاف صحيحان في ان الماء لا ينجس بالملاقاة ولا تسلمه طهر يده استعمله في ازالة الحدث ومن نجسه بالملاقاة او سبب طهر يده بالاستعمال فقد جعله نجس ويجب والنبي صلى الله عليه واله قال لم يثبت عنه في صحيح البخاري انه سئل عن فارة وضعت في سمن فقال القروها وما حولها وكلوه ولم يفصل بين ان يكون جامدا او مائعا قليلا او كثيرا فالدليل بطريق الاولى يكون هذا حكمه وحديث التفريق بين الجامد والمائع حديث معلول وهو غلط من مع من عدة وجوه بينها البخاري في صحيحه والترمذي في جامعهم وغيرهما ويكنى ان الزهري هو الذي روى عنه مع حديث التفصيل قد روى عنه الناس كلهم خلافا ما روى عنه مع من سئل عن هذه المسئلة فظفر بها بتقوى ما حولها ويحكم الباقي في الجامد والمائع القليل والكتنير واستدل بالحدث فهذه فتية وهذا استدلال وهذه رواية الاثمة عنه فقد تفق على ذلك النص والقياس لا يصح للناس سواه مما عداه من الاقوال فثبتنا قضا لا يمكن صدقها طرده كما تقدم فظهر ان مخالفة القياس في مخالف النص لا فيما جاء به النص **فصل** وعلى هذا الاصل فظاهرة الخمر بالاستصحاب لا على وفق القياس فانما نجسة لو وصف الخبث فاذا زال الموجب زال الموجب وهذا الاصل الشريعة في مصابرها ومواردها بل واصل الثواب

والعقاب وعلى هذا القياس الصغير تعدية ذلك الى سائر النجاسات اذا استحلقت وقرب بش النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقبور المشركين في موضع سجدة ولم يفعل التراب وقد اخبر الله سبحانه عن اللابن انه يخرج من بين فريث ودم وقد اجمع المسلمون على ان الدابة اذا حلقت بالابن ثم حبست وعلفت بالظاهرات حل لبيها ونجسها وكذلك الزرع والثمار اذا اسقيت بالماء النجس ثم سقيت بالظاهر حلت لاستحالة الاستحالة حيث وتبدل بالطيب وعكس هذا ان الطيب اذا استحل جبيناً صار نجساً كاملاً والطعام اذا استحل بوجع وعذبة اثرت الاستحالة في انقلاب الطيب ولم تقتر في انقلاب النجس طيباً والله تعالى يخرج الطيب من النجس والنجس من الطيب ولا عبرة بالاصل بل يوصف الشيء بنفسه ومن المنع بقاء حكم النجس وقد زال اسمه ووصفه والحكم تابع للاسم والوصف دائر معه وجوه اولها فالنصوص المتناولة لتعظيم الميتة والدم لم يخرجها والخمر لا يتناول الزرع والثمار والرماد والملم والماء والثراب والمخل لا لفظاً ولا معنى ولا نصاً ولا قياساً والمفرقون بين استحالة الخمر وغيرها قالوا الخمر نجست بالاستحالة فظهرت بالاستحالة فيقال لهم وهكذا الدم والبول والعذرة انما نجست بالاستحالة فظهرت بالاستحالة فظهر ان القياس مع النصوص وانما مخالفة القياس في الاقوال التي يخالف النصوص **فصل** واما قولهم ان الوضوء من نحو الابل على خلاف القياس لانها نجس والمحم لا يتوضأ منه فحي ايه ان الشارع فرق بين النجس كما فرق بين المكائين وكما فرق بين الراعين رعاة الابل ورعاة الغنم فامر بالصلوة في مراتب الغنم دون اعطان الابل وامر بالتوضؤ من نحو الابل دون الغنم كما فرق بين الربا والبيع والمذكى والميتة والقياس الذي يتضمن التسوية بين ما فرق الله بينه من ابطال القياس اشد وعز لا ننكر ان في الشريعة ما يخالف القياس الباطل هذا من الفرق بينهما ثابت في نفس الامر كما فرق بين اصحاب الابل واصحاب الغنم فقال الفخر والخيراء في القداين اصحاب الابل والسكينة في اصحاب الغنم وقد جاء ان على ذرورة كل بعير شيطان وجاء انها جن خلقت من جن فيها قوق شيطانية والغاوى شبيهة بالمغتذى ولهذا حرم كل ذي ناب من السبع ومغلب من الطير لا نهاد وب عادية فلا اعتنا اربها يجعل في طبيعة المغتذى من العن وان ما يضره في دينه فاذا اعتدى من نحو الابل وفيها تلك القوة الشيطانية والشيطان خالق من نار والنازطقاً بالماء هكذا جاء الحديث ونظيره الحديث الاخران الغضب من الشيطان فاذا غضب احدهم فليتوضأ فاذا قوض العبد من نحو الابل كان في وضوء ما يطهق تلك القوة الشيطانية فتزول تلك المعصرة ولهذا امرنا بالوضوء مما مسبت النار اما ايجاً او منسوخاً واما استحباً او غير منسوخ وهذا الثاني اظهر بوجه **منها** ان الشريعة لا يصرح بالية الاعتدال اجمع بين الحديثين **ومنها** ان رواية احاديث الوضوء بعضهم متناهية لسلام كالحريه **ومنها** ان المعنى الذي امرنا بوضوءه لاجله منها هو اكتشافها من القوة الداركية وهي مادة الشيطان التي خلق منها والنازطقاً بالماء وهذا المعنى موجود فيها وقد ظهر اعتبار نظيره في الامس بالوضوء من الغضب **ومنها** ان اكثر ما سمع من ادعي الشريعة انه ثبت في احاديث صحيحة كثيرة انه صلى الله عليه وآله وسلم اكل مما مسبت النار ولم يتوضأ وهذا انما يدل على عدم وجوب الوضوء لا على عدم استحبابه فلا تنافي بين امره وضوءه وبالحجة فالنسخ انما يصرح اليه عند التنافي وتحقق التاريخ وكلاهما منتهى وقد يكون الوضوء من مس الذكر ومن النساء من هذا الباب لما في ذلك من تحريك الشهوة فالامر بالوضوء منها على وفق القياس لما كانت القوة الشيطانية في نحو الابل لازمة كان الامر بالوضوء منها لا معارض له من فعل لا قول ولما كان في مسوس النار عارضة صحتها الامر التذكير ويدل على هذا انه فرق بينها وبين نحو الغنم وفرق بينها وبين الغنم في مواضع الصلوة فهي عن الصلوة في اعطان الابل واذن في الصلوة في مراتب الغنم وهذا يدل على انه ليس لك لاجل الطهارة والنجاسة كما انه لما اص بالوضوء من نحو الابل دون نحو الغنم علم انه ليس لك كونهما مما مسبت النار ولما كانت اعطان الابل ماوى الشيطان لم تكن مواضع الصلوة كالحشوش بخلاف مباركتها في السفر فان الصلوة فيها جائزة لان الشيطان هناك عارض طرد هذا المنع من الصلوة في الجاهلان بلبت الشيطان وفي الوضوء من نحو النجس حيث كلهم السباع اذا ابيحت للضرب ذواتان والوضوء منها ابلغ من نحو الابل فاذا عقل المعظم يكن بد من تعدية ما يجمع منه ما نعم والله اعلم **فصل** واما الفطر بالحجامة فاما اعتقاد من قال نفعه على خلاف القياس

فيما اذا استحال

والذي

ج

استحالة

بأن

للشيطان

في

بما

وذلك بناء على ان القياس لا يدخل في ما يخرج وليس كظن بل الغرض ما يحسن القياس هذا انما يتبين بذكر قاعدة وهي ان الشارح الحكيم
 شرع الصوم على اكل الوجوه واقومها بالعدل امر فيه بقائه الاعتدال حتى يخرج عن الوصال وامر بتجليل الغطر وتأخير السجود وجعل على الصائم
 وافضل له صيامه او فكان من تأمر الاعتدال في الصوم لان لا يخل الانسان ما به قوامه كالطعام والشرب ولا يخرج ما به قوامه كالقوى والاستعداد
 وفرق بين ما يمكن الاحتراز منه من ذلك وبين ما لا يمكن فلم يطرأ بالاحتراز ولا بالقوى الدافع كما لا يطرأ بخلاف الحظين وما يسبق من الماء الى الفم
 عند الرضخ والغسل وجعل الخميص منافي للصوم دون الجناية لطول زمانه وكثرة خروج الدم وعدم التمكن من التطهير قبل وقته بخلاف الجناحة
 وفرق بين دم الحماة ودم الجرح فجعل الحماة من جنس القي والاسقنة والخوض خروج الدم من الجرح والراف من جنس الاستحسانة
 الاحتراز ودفع القي فتناهت تاصيلا وتقصيلا وظهر انها على وفق القياس الصحيح والميزان العادل والله الحكيم

فصل

وما يظن انه على خلاف القياس باب التيمم قالوا انه على خلاف القياس من وجهين **أحدهما** ان التراب ملوث لا يزيل ربا ولا وضعا
 ولا يطهر البدن كما لا يطهر الثوب **والثاني** انه شرع في عضوين من اعضاء الوضوء دون بقيةها وهذا يخرج عن القياس الصحيح ولعمري والله انه
 خروج عن القياس الباطل المضاد للدين وهو على وفق القياس الصحيح فان الله سبحانه جعل من الماء كل شيء حي وخلقنا من التراب فلنا ما دنا من الماء
 والتراب فجعل منهما انشأتنا واقرا تواجها نظهرنا وتعبدا فالتراب اصل ما خلق منه الناس الماء حياة كل شيء وهذا الاصل في الطبائع التي
 ركب الله عليها هذا العالم وجعل قوامه بها وكان اصل ما يفعم به تطهير الاشياء من الاذناس الا قد اذوا الماء في الامر للعتاد فلم يجز العزل
 الا في حال العدم والعذر بمرض او نحوه وكان النقل عنه الى شققة واجبه التراب اولى من غيره وان لو تظاهر فان يطهر باطنا ثم يبق على ظاهره
 الباطن فيزيل دس الظاهر ويصفه وهذا امر يشهد به من له بصيرة قد بحثنا في الاعمال وارتباط الظاهر بالباطن وتأثير كل منهما بالآخر وانعكاس
 حته **فصل** وامر بكونه في عضوين حتى غاية الموافقة للقياس والحكمة فان وضع التراب على الرأس مكره في العادات وانما يفعل عند

ج

تدريب

المصائب والواجب والرجلان محل ملازمة التراب في اغلب الاحوال وفي ترتيب الوجه من الخضوع والتعظيم لله والذل له ولا تكسار
 لله ما هو من وجب العبادات اليه وانفعا للمعبود ولذلك يستحب للمساجد ان يترك وجهه لله وان لا يقصد وقاية وجهه من التراب كما قال
 بعض الصحابة لمن رآه قد سجد وجعل بينه وبين التراب فاية فقال ترب وجهك وهذا المعنى لا يوجد في ترتيب الرجلين وايضا فوافقه
 ذلك القياس من وجوه اخرى ان التيمم جعل في العضوين المغسولين ويسقط عن العضوين الممسوحين فان الرجلين قسم الى
 في الخف والراس في العامة فلا يخفف عن المغسولين بالمسح خفف عن الممسوحين بالعضو او لمسح التراب لو يكن فيه تخفيف عنه باطل
 كان فيه استغال من مسحها بالماء الى مسحها بالتراب فظهر ان الذي جاء به الشريعة هو اعدل الامور واكملها وهو للميزان الصحيح واما قوله
 تيمم الجنب كتيمم المحدث فلما سقط مسح الرأس والرجلين بالتراب عن المحدث سقط مسح البدن كله بالتراب عنه بطريق الاولي اذ في ذلك
 من المشقة والحرج والعسر ما ينافي رخصة التيمم ويدخل كبر المخاوفات على الله في شبه اليها حتى اذا تمع في التراب فالذي جاء به
 الشريعة لا من يد في المحس الحكمة والعدل عليه والله الحمد **فصل** واما السلم فمن ظن انه على خلاف القياس قوله دخول تحت

النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تتبع ما ليس عندك فانه يبيع معدوم والقياس يبيع منه الصواب انه على وفق القياس فانه يبيع مضمون في الذية
 موصوف مقدور على تسليمه غالبا وهو كالمعاوضة على المنافع في الاجارة وقد تقدم انه على وفق القياس قياس السلم على بيع العين للمعدوم
 التي لا بد ان يفد على خصمها املا والبائع والمشتري منها على غير من افسد القياس صورة ومعنى وقد فطر الله العقلاء على الفرقين يبيع
 الانسان ما لا يملكه ولا هو مقدور له وبين المسلم اليه في فعل مضمون في ذمته مقدور في العادة على تسليمه فالجمع بينهما كما تجمع بين الميتة
 والذكي والربوا والبيع واما قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تتبع ما ليس عندك فعمل على معنيين **أحدهما**
 ان يبيع عينه معبته وهي ليست عند بل ملك للغير فيبيعها ثم يسعي في تحصيلها وتسليمها الى المشتري **والثاني** انه يريد بيع

ما لا يقدر على تسليمه وان كان في الزمة وهذا الشبه فليس عنده حشوا ولا صفة فيكون قد باع شيئا لا يدرى هل يحصل له ام لا وهذا
 يتناول امورا **احدا** بيع عين معينة ليست عنده **الثاني** السلم الحال في الزمة اذ لم يكن عنده ما يوفيه **الثالث** السلم للرجل
 اذ لم يكن على ثقة من توفيته عادة فاما اذا كان على ثقة من توفيته عادة فمرد من الديون وهو كالانبياء ثم مؤجل في فريدين كوزن
 العوضين مؤجلا في الزمة وبين الآخر فذا حضر القياس المصلحة وقد قال تعالى يا ايها الذين امنوا اذا تدبرتم الامور فليكن بينكم
 بيع الثمن والمثل وهذا هو الذي فيه ترجح القرآن من القرآن عبد الله بن عباس فقال لشهدا ز السلف للضمون في الزمة حلال في كتاب الله
 وقرأ هذه الآية فثبت ان اباحة السلم على وفق القياس المصلحة وشرع على كل الوجوه واحدا فشرط فيه قبض الثمن في الحال اذ لو تأخر حصل
 شغل الزمة بغير فائدة ولهذا سمي سلا للتسليم الثمن فاذا انقضى الثمن دخل في حكم الكائي بالكلية بل هو نفسه وكثرة الخاطرة ودخلت المعاملة
 في حد الغرم وكذلك منع الشارع ان يشترط فيه كونه من حائط معين لانه قد يخلف فيمنع التسليم والذين شرطوا ان يكون واثم الجنس غلب
 مقطع قصد وابه البعاده من الغرماء مكان التسليم لكن ضيقا ما وسع الله وشرطوا ما لم يشترطه وخبر جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
 احل العوضين فلم يشترط دوامه ووجوده كالثمن واما المصلحة فان في اشتراط ذلك تعطيل مصالح الناس اذا احتاجوا التي لا جالها شرع الله
 ودوسله السلم الا برفق من الحائرين هذا لا يفتق بهجيم الثمن وهذا لا يفتق بهجيم الثمن وهذا لا يفتق بهجيم الثمن وهذا لا يفتق بهجيم الثمن
 فالذي جاءت به الشريعة اكمل شئ واقومه مصالح العباد **فصل** واما الكتابة فمن قال هي على خلاف القياس قال هي بيع السيد له بداله
 وهذا غلط واثم بايم العبد نفسه بماله في ذمته والسيد لا يملك له في ذمة العبد وانما حق في بدنه فان السيد في ماله العبد لا في
 انما يئنه وانما يطالب العبد بما في ذمته بعد عتقه وحيث نزلت فلا يملك السيد عليه واذا عرف هذا فالتكليف يبيع نفسه بماله في ذمته ثم
 اذا اشترى نفسه كان كسبه له ونفعه له وهو حادث على ملكه الذي استحققه بعد الكتابة ومن قام حكمة الشارع اذا عرفها العتق لا حين
 الاداء لان السيد لم يرض بخبرجه من ملكه الا بان يسلم اليه العوض فنهى لم يسلم له العوض وعجن المعبد عنده كان له الرجوع في البيع فلو
 وقع العتق لم يمكن دفعه بعد ذلك فتصلى السيد على الحومان فراعى الشارع مصلحة السيد مصلحة العبد وشرع الكتابة على اكل الوجوه وسهل
 مطابقة للقياس الصحيح وهذا هو القياس في سائر المعاملات وبعاءت السنة الصحيحة الصريحة التي لا معارض لها ان المشتري اذا عجز
 عن الثمن كان للبائع الرجوع في عين ماله وسواء حكم الحاكم ام لا والبيع صلي الله عليه وآله وسلم لم يشترط حاكم الحاكم ولا اشارة اليه ولا دل عليه
 بوجه ما فلا وجه لا اشتراطه وانما المعنى الموجب للرجوع هو الفسح الذي حال بين البائع وبين الثمن وهذا المعنى موجود بين حكم الحاكم
 فيجب ترتيب اثره عليه وهو محض العدل وموجب القياس فان المشتري لو اطعم على جيب في السلعة كان له الفسخ بدون حكم حاكم ومعلوم
 ان الاعتبار عيب في الزمة لو علمه البائع لم يرض بكون ماله في ذمة مفسد فهذا محض القياس الموافق للنقض بمصالح العباد وبالله التوفيق
 وطرح هذا القياس عجز الزوج عن الصداق او عجز عن الوطى وعجز عن النفقة والكسوة وطرح عجز المرأة عن العوض في الخلع ان الزوج التمس
 وهذا هو الصواب بلا ريب فانه لم يفرج البضيم عن ملكه الا بشرط سلامة العوض وطرحه الصالح عن القصاص اذ لم يحصل له ما يبيح عليه
 فله العواطف القصاص فهو اوجب العدل ومقتضى قواعد الشريعة وامر بها وبالله التوفيق **فصل** واما الاجارة فالذين قالوا
 هي خلاف القياس قالوا هي بيع معدوم لان المناقض معدوم حين العقد ثم رأوا الكتاب قد دل على جواز اجارة الظئر للرضاع بقوله فان اضع
 لكم فانتم اجورهن قالوا انما هي على خلاف القياس من وجهين **احدهما** كونها اجارة **والثاني** ان الاجارة عقد على المناقض وهذه
 عقد على الاعيان **ومن العجب** ان الذين في القرآن ذكر اجارة جارة الا هذه **وقالوا** هي خلاف القياس والحكم انما يكون خلاف
 القياس اذا كان النص قد جاء في موضع يشاهد بفتق ذلك الحكم فيقال هذا خلاف قياس ذلك النص وليس في القرآن ولا في السنة ذكر خلاف
 اجارة شبيه هذه الاجارة ومنشأ وهمهم ظنهم ان مورد عقد الاجارة لا يكون الا منافع هي اغراض قائمة بغيرها كاعيان قائمة بنفسهم انما افرق

الذين

ج

الحاكم

صالحه

على

مواضع

هؤلاء فرقتين قالت فرقة انما احملناها على خلاف القياس لورود النص فلا يتعدى محله وقالت فرقة بل يخرجها على ما يوافق القياس و
هو كون المعقود عليه امر اذ لا بد من بل هو التام الصبي المشى ووضعها في حجر لرضعة ونحو ذلك من المناظير التي هي مقدرات الرضاكم واللابن
يدخل تبعاً غير مقصود بالمعقود ثم طردوا ذلك في مثل ماء البئر والعيون التي في الارض المستأجرة وقالوا تدخل ضمنها وتبعاً فادأ وقعت الاجارة
على نفس العين والبئر ليس في الزرع والبستان قالوا انما اوجرت الاجارة على مجرد ادلاء البئر ولو في البئر واخراجها وعلى مجرد اجراء العين على ارضه
مما هو قلب الحقائق وجعل المقصود وسيلة والوسيلة مقصودة اذ من المعلوم ان هذه الاعمال انما هي وسيلة الى المقصود بعقد الاجارة
والا فني بمجرد ان ليست مقصودة ولا معقود احدها ولا قيمة لها اصلاً وانما هي كفتح الباب وكفتح الدابة لمن اكرى داراً او دابة ونحو ذلك على
هذين الاصلين الباطنين على اصل من جعل الاجارة على خلاف القياس وعلى اصل من جعل اجارة الطائر ونحوها على خلاف القياس **فقول**

وبالله التوفيق اما **الاصل الاول** فقوله ان الاجارة بيع معدوم وبيع المعقود باطل دليل مبني على مقدمتين جملتين غير مفهومتين
قد اختلف في كل منهما بالخطأ بالصواب فاما **المقدمة الاولى** وهي كون الاجارة بيعاً ان اردتم به البيع الخاص الذي يكون المعقود
على الاعيان لا على المناظر فهو باطل وان اردتم به البيع العام الذي هو معاوضة اما على عين واما على منفعة **فالمقدمة الثانية**

باطلة فان بيع المعدوم ينفسخ على بيع الاعيان وبيع المناظر ومن سلب بطلان بيع المعدوم فانه يسلبه في الاعيان ولما كان لفظ البيع يحتمل
هذا وهذا اتنازع الفقهاء في الاجارة هل تنعقد بلفظ البيع على وجهين **والتحقيق** ان المتعاقدين ان عرف المقصود انعقدت باي لفظ
من الالفاظ وعرف به المتعاقدان ان مقصودها وهذا حكم شامل لجميع العقود فان الشارع لم يجد لالفاظ العقود حداً بل ذكرها مطلقة فاما انعقد
العقود بما يدل عليها من الالفاظ الفارسية والرومية والتركمانية فانعقدت بما يدل عليها من الالفاظ العربية الخ والى واحداً ولا فرق بين النكاح
وغيره وهذا قول جمهور العلما كمالك والى حنفية وهو احد القواين في مذهبه احمد **قال شيخنا** بل ينص صريحاً على ان هذا القول

واما كونه لا ينعقد الا بلفظ النكاح والتزويج فانما هو قول ابن حامد القاضي واتباعه واما قداماء اصحاب احمد فليس شرط احد منهم ذلك **وقد**
نص احمد على ان هذا اذا قال اعتقت امي وجعل عتقها صداقاً انه ينعقد النكاح **قال ابن عقيل** وهذا يدل على انه لا يختص النكاح

بلفظ واما ابن حامد فطرد اصله وقال لا ينعقد حتى يقول مع ذلك تزويجها واما القاضي فيجوز هذا موضع الاستحسان خارجاً عن القياس فخرجنا للشيخ
في هذه الصورة خاصة بدون لفظ النكاح والتزويج واصول الاقدام احمد ونصوصه يخالف هذا فان من اصولنا العقوق تنعقد بما يدل على
مقصودها من قول وفعل ولا يرى اختصاصها بالصبيغ ومن اصوله ان الكناية مع دلالة الحال كالصريح كما قاله في الطلاق والقدف وغيرهما
والذين اشتراطوا لفظ النكاح والتزويج قالوا ما عداها كناية فلا ثبت حكمها الا بالكناية وهي امر باطن لا اطلاقاً للتلشد عليه اذا شهدا به انها
تقع على المسمى لا على المقاصد والنيات وهذا انما يستقيم اذا كانت الالفاظ الصريحة والكناية ثابتة بعرف الشارع وفي عرف المتعاقدين
والمقدمتان غير معلومتين اما **الاولى** فان الشارع استعمل لفظ التملك في النكاح فقال ملكها بما امكن من التران
واعتق صفيته وجعل عتقها صداقاً ولم يأت معه بلفظ النكاح ولا تزويج واما حقه ورسوله النكاح ورد فيه الامة الى ما استعاره نكاحاً باي

لفظ كان ومعلوم ان تفسير الالفاظ على صريحها وكناية تفسيرها على غير صريحها فان لم يفهم عليه دليل شرعي كان باطلاً فانما هو الظابط لذلك **واما**
المقدمة الثانية فيكون اللفظ صريحاً او كناية امر يختلف باختلاف عرف المتكلم والمخاطب والزمان والمكان فكم من لفظ
صريح عند قوم وليس بصريح عند آخرين وفي مكان دون مكان وزمان دون زمان فلا يلزم من كونه صريحاً في خطاب الشارع ان يكون صريحاً
عند كل متكلم وهذا ظاهر **والمقصود** ان قولنا ان الاجارة نوع من البيع ان ارد به البيع الخاص فباطل وان ارد به البيع العام فصح ولكن
قوله ان هذا البيع لا يرد على معدوم ودعى باطلاً فان الشارع جوز المعاوضة العامة على المعدوم فلن قسمه ببيع المناظر على بيع
الاعيان فهذا قياس في غاية الفساد فان المناظر لا يمكن ان يعقد عليها في حال وجودها البتة بخلاف الاعيان وقد فرقت بينهما الحسن والشر

ج

تصريح

فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر ان يتخير العقد على الاعيان التي لم تخلق الى ان تخلق كما في عن بيع السنبلين وحبل الجبل والتم قبل
 بن وصداحه والحب حتى يشتد وفي عن الملاقيح والمضامين ونحو ذلك وهذا يمتنع مثله في المنازع فانه لا يمكن ان يباع الا في حال عدمها
فمن هنا امر ان احدهما يمكن ايراد العقد عليه في حال وجوده وحال عدمه فهي الشارح عن بيعه حتى يوجد وجوبه منه بيع ما لم
 يوجد تبعاً لما وجد اذا دعت الحاجة اليه وبين الحاجة لم يجز **والثاني** ما لا يمكن ايراد العقد عليه في حال عدمه كما نافع في هذا
 العقد عليه ولم يمنع منه **فان قلت** انا اقيس احد النوعين على الآخر واجعل العلة مجرد كونه معدن ما قيل هذا قياس فاسد لا ينضم
 التسوية بين المختلفين وقولك ان العلة مجرد كونه معدن ما دعوى بغير دليل بل دعوى باطلة فلا يجوز ان تكون العلة في الاصل كونه معدن
 يمكن تأخير بيعه الى زمن وجوده وعلى هذا التقدير فالعلة مقيدة بعدم خاص انت لم تبين ان العلة في الاصل مجرد كونه معدن ما قضيت
 فاسد وهذا اكاف في بيان فساد المطالبة ونحن نبين بطلان في نفسه **فنقول** ما ذكرناه علة مطهرة وما ذكرته علة منتقضة
 فان اذا عللت مجرد العدم ورد عليك النقص بالمنازع كلها وبكثير من الاعيان واما عللتنا بالانتقاص وايضا فالقياس المحض قواعد الشرع
 واصولها ومناصبها تشهد هذه العلة فاذا اذا كان له حال وجود وعدم كان في بيعه حال العدم مخاطرة وفقدان ومن لك على النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم المنع حيث قال اذيت ان منع الله الثمر فم يأخذ احدكم مال اخيه بغير حق واما ما ليس له الاحال واحد والغالب فيه
 السلامة فليس العقد عليه مخاطرة ولا فسادا وان كان فيه مخاطرة بسيارة والحاجة اليه داعية اليه ومن اصول الشريعة ان اذا انقار
 المصلحة والمنفعة قد ابرأ من غيرها والغرض انما في عدم ما فيه من الضرر بما او باحدها وفي المنع مما يحتلج اليه من البيع الضرر اعظم من ضرر
 المخاطرة فلا يبرأ ادى الضررين باعلاهما بل قاعدة الشريعة ضد ذلك وهو في اعل الضررين باحتمال اذاها وظل لها فهاهم عن الزمانة لما فيها
 من ربا ومخاطرة اباها لهم في العرايا للحاجة لان ضرر المنع من ذلك اشد من ضرر الزمانة ولما حرم عليهم الميتة لما فيها من حيث التغذية
 اباها لهم للضرورة ولما حرم عليهم النظر الى الاجنبية اباها منه ما نعو اليه الحاجة للخاطب والمعامل الشاهد والطبيب **فان قلت**
 فهذا كله على خلاف القياس **فيل** ان اردت ان الفرج اخص بوصف يوجب الفرق بينه وبين الاصل فكل حكم استند اليه هذا الفرق
 العليم فهو على خلاف القياس الفاسد وان اردت ان الاصل والفرق استويا في مقتضى والمنازع واختلف حكمهما فافضل باصل قطعاً ليس الشريعة
 منه مستتلة واحدة والشئ اذا شابه غيره في وصف وفارقه في وصف كان اختلافهما في الحكم باعتبار الفارق مخالفاً لاستوتهما باعتبار الجمع
 وهذا هو القياس الصحيح طرأ وعكسا وهو التسوية بين المتماثلين والفرق بين المختلفين واما التسوية بينهما في الحكم مع افتراضهما فيما يقتضى
 الحكم او يمتنع فهذا هو القياس الفاسد الذي جاء الشرع دأماً باطله كما ابطال قياس الربا على البيع وقياس الميتة على المذكور وقياس المسير
 عيسى عليه الصلوة والسلام على الاضنام وبين الفارق بان عدم النعم عليه بعبوديته ورسالته فكيف يعذب بعبادة غيره له مع تحريمه
 عن ذلك وعدم رضاه به بخلاف الاضنام **فمن قال** ان الشريعة تأتي بخلاف القياس الذي هو من هذا الجنس فقد اصاب وهن
 كلها واشتملتها على العدل والمصلحة والسكينة ومن سقى بين الشيتين لا شتر كما في امر من الصور يلزمه ان يسوق بين كل موجودين لا شتر كما
 في مسمى الوجود وهذا من اعظم الغلط والقياس الفاسد الذي ذكره السلف وقالوا اول من قاس بالمليس وما عبدت الشمس القمر الا بالمقاييس هو
 القياس الذي اعترف اهل النار في النار بسط لا نحيث قالوا تالله ان كذا في ضلال مبين اذ سويكم رب العالمين وضم الله اهل به بقوله ثم الذين
 كفروا ابراهيم يبدلون اى يقيسون على غيرهم ويسوقون بينه وبين غيرهم في الالهية والعبودية وكل بدعة ومقالة فاسدة في ادیان الرسل فاصلاها
 من القياس الفاسد فما انكرت الجحيمية من صفات الرب وافعاله وعلوه على خلقه واستواءه على عرشه وكلامه وتكليمه لعباده ومزنيته في
 الدار الآخرة الا من القياس الفاسد وما انكرت القدرة وعموديته ومشيئته وجعلت في ملكه ما لا يشاء ولا يشاء ما لا يكون الا بالقيا القياس
 وما ضللت الرافضة وعادوا وخيار المخلق وكثر واصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم وسبواهم الا بالقياس الفاسد ما انكرت الزنادقة والرافضة

والملاقيح والمضامين

المعدن

معدن

ج

واجب

معاد الأجسام وانتشاق السموات وعلى الدنيا وقالت بقدام العالم بالقياس الفاسد وما عسدهما فسد من امر العالم ونحرب عنه الأقياس
 الفاسد وأول ذنب عصى الله به القياس وهو التمسك على الزم وزمته من صاحب هذا القياس لجر فاجبل بشر الدنيا والآخرة جميعين هذا
 القياس الفاسد هذه جملة لا يدبرها إلا من له اطلاع على الواجب والواقع وله فقه في الشرع والقدر **فصل في المقدمات الثانية**
 وهي ان بيع المعدل لا يبيح فالكلام عليه من وجهين **أحدهما** منه صحة هذه المقدمة اذ ليس بمكاتب الله ولا سنة رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ولا في كلام أحد من الصحابة بل ان بيع المعدل لا يجوز ولا بلفظ عام وإنما في السنة النبوية عن بيع بعض الأشياء التي
 هي معدومة تمامها النبوية عن بيع بعض الأشياء الموجودة فليست العلة في المنع لا لعدم ولا الوجوب بل الذي وردت به السنة النبوية عن بيع
 الغر وهو ما لا يقدر على تسليمه سواء كان موجوداً أو معدوماً كبيع العبد الأبق والمعيير الشارد وإن كان موجوداً أو معدوماً كبيع تسليم
 المبيع فإذا كان البائع عاجزاً عن تسليمه فهو غر وخطأ وطور وقمار فإنه لا يباع إلا بوجس فإن أمكن المشتري تسليمه كان قد قبل البائع وإن لم
 يمكنه ذلك قبله البائع وهكذا المعدل الذي هو غر في نفسه الغر لا لعدم كذا إذا باعه ما لم يمكنه هذه الأمة أو هذه الشيعة فالمبيع لا يغر وجهه كقول
 ولا صفة وهذا من الميسر الذي حرمه الله ورسوله ونظير هذا في الإجارة أن يكريه البيت لا يقدر على تسليمها سواء كانت موجودة أو معدومة
 وكذلك في النكاح إذا تزوج امرأة لا يمكنها أو ابنته لم قول له وكذلك سائر عقود المعاوضات بخلاف الوصية فإنها لا تجر محض ولا عرف في تعلمها
 بالموجود والمعدوم وما يقدر على تسليمه إليه وما لا يقدر وطوره الهبة إذا أخذ وفي ذلك وقد مر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 هبة المشاع للجهول في قوله لصاحب الشعر جئنا من الغنم وسأله أن يهبها له فقال أما ما كان لي ولبي عبد المطلب فهو لك
الوجه الثاني ان نقول بل الشرع صحيح ببيع المعدل في بعض المواضع فإنه إجازة لبيع المثل بعد بدو صلاحه وبحب بعد اشتداد
 ومعلوم ان العقد انما أمر على الوجوه والمعدل الذي لم يخلق بعد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم غي عن بيعه قبل بدو صلاحه وإباحته
 بدو الصلاح ومعلوم ان إذا اشتراه قبل الصلاح بشرط القطع كالحصو وجاز فإنه غي عن بيعه إذا كان قصده التيقية إلى الصلاح ومن جاز
 بيعه قبل الصلاح وبدن بشرط القطع أو مطلقاً وجعل موجب العقد القطع وحرم بيعه بشرط التيقية أو مطلقاً لم يكن عنده ظهور الصلاح
 فائدة ولم يكن فرق بين ما غي عنه من ذلك وما أذن فيه فإنه يقول موجب العقد التسليم في الحال فلا يبيح شرط تأخير سواء بدا صلاحه
 أو لم يبدأ **والصواب** قول الجمهور الذي دل عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والقياس الصحيح **وقوله** ان موجب العقد
 التسليم في الحال **جوابه** ان موجب العقد أمان يكون ما أوجبه الشارع بالعقد أو ما أوجبه المتعاقدان أو ما يوجب له إيجاباً وكل
 منتهى هذه الدعوى فلا الشارع أوجب ان يكون كل مبيع مستحق به التسليم عقب العقد ولا العاقدان المتعاقدان بل تأخر العقد
 على هذا الوجه وتأخره يشترطان التأخير إما في الثمن وإما في اللقن وقد يكون للبائع غرض صحيح ومصلحة في تأخير التسليم للمبيع كما كان
 كحاجب رضى الله عنه غرض صحيح في تأخير تسليمه بعيره إلى المدينة فكيف يمنعه الشارع ما فيه مصلحة له ولا ضرر على الآخر فيها إذ قد مر
 بما كرم رضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم على جابر بتأخير تسليمه البعير ولو لم يرد السنة بهذا كان محض القياس يقتضيه جواز ويجوز لكل بائع
 ان يستثنى من منفعة المبيع ماله فيه غرض صحيح كما إذا باع عقاراً واستثنى سكنه مرة أو دابةً واستثنى ظهرها لا يخص ذلك بالبائع بل
 لو هبته واستثنى نفقه مرة أو اعتق عبده واستثنى خدمته مرة أو وقف عيناً واستثنى غلته لنفسه مرة حياناً أو كاتباً أو استثنى
 وطبياً مرة الكتابية ونحوه وهذا كله منصوص أصح وأجود وأصح من قول الاستثنى من منفعة المبيع فلا بد ان يسلم العين إلى المشتري ثم
 يأخذها ليستوفي المنفعة بناءً على هذا الأصل **المثل** قد تبين فساد وهو انه لا بد من استحقاق القبض عقب العقد عن هذا الإهمل
 قالوا انه لا تنجز الإجارة إلا على مرة تلي العقد وعلى هذا انما إذا باع العين الموثوقة فممن من أبطل البيع ككنى المنفعة لا تدخل في
 البيع فلا يحصل التسليم ومنهم من قال هذا مستثنى بالشرع بخلاف المستثنى بالشرط وقد اتفق الأئمة على صحة بيع الأمانة للرجوع

له
 بغيره
 حجة
 في
 حق
 الله
 عز
 وجل

كانت

وان كان منفعة البضغ للزوج ولم تدخل في البيع والفقهاء على جواز تأخير التسليم اذا كان العرف يقتضيه كما اذا باكم غزناله فيه متابع كثير لا ينقل في يوم ولا ايام فلا يجب عليه جمع وادب البلد ونقله في ساعة واحدة بل قالوا هذا مستثنى بالغرض فيقال وهذا من اقوى الحجج عليكم فان المستثنى بالشروط اقوى من المستثنى بالعرف كما انه اوسع من المستثنى بالشرع فانه ثبت بالشروط ما لا يثبت بالشرع كما ان اللزوم بالشرع من الواجب بالشرع وايضا فحق كحرمان موجب العقد استحقاق التسليم عقيب انعقد ان هذا موجب العقد المطلق او مطلق العقد فان اردتم الاول فخطيئكم وان اردتم الثاني فمنع فان مطلق العقد ينقسم الى المطلق والمقيد وموجب العقد المقيد ما قبله به كما ان موجب العقد المقيد بتأجيل الثمن وثبتي خيار الشرط والرهن والضمين هرما قيد به وان كان موجب عند اطلاق ذلك فذلك موجب العقد المطلق شئ وموجب العقد المقيد شئ والقبض في الاعيان والمنافع كالقبض في الدين والتمس صلى الله عليه وآله وسلم جواز بيع الثمرة بعد بدو الصلاح مستحقة الا بقاء الى كمال الصلاح ولم يجعل موجب العقد القبض في الحال بل القبض المعتاد عند انتهاء الصلاحها ودخل في اذن فيه بيع ما هو معدوم لم يخلق بعد وقبض ذلك بمأذنه قبض العين للوجوه وهو قبض ببيع التصرف في اعم لقولين وان كان قبضا لا يوجب انتقال الضمان بل اذا تلف البعير قبل قبضه المعتاد كان من ضمان البائع كما هو مذهب اهل المدينة واهل الحديث اهل بلدن واهل بسنته وهو مذهب الشافعي قطعاً فانه علق القبول به على صحة الحديث وقد صح صحة لا ريب فيها من غير الطريق التوقف الشافعي فلا يشترع ان يقال مذهبهم وضع الجنازة وقد قال ان صح الحديث قلت به ورواه من طريق توقفت في صحتها ولم تبلغه الطريق الاخرى التي لا صلة فيها ولا مطعن فيها وليس مع المنازع دليل شرعي يدل على ان كل قبض جزر التصرف ينقل الضمان وما لا يجوز التصرف لا ينقل الضمان فقبض العين للوجوه يوجب التصرف ولا ينقل الضمان وقبض العين المستامة والمستعارة والمغصوبة يوجب الضمان ولا يجوز التصرف فصل ومن هذا الباب بيع المقاتي والبايع والمبايعان فمن منهم يبعه الا للقطعة للقطعة قال لا ندمعدوم فوكم بيع الثمرة قبل ظهورها ومن جرحه كاهل المدينة وبعض اصحاب اهل فتوى لهم اعم فانه لا يمكن بيعها الا على هذا الوجه لا تقبل الا للقطعة المبيعة من غير ما ولا تقوم للمصلحة ببيعها كذلك ولو كلف الناس به لكان اشق شئ عليهم واعطاه غرراً والشرية لا تأتي به وقد تقدم ان ما لا يباع الا بغير ربحه واحد لا ينهى الشارع عن بيعه وانما في الشارع عن بيع الثمار قبل بدو الصلاح لا مكان تأخير بيعه الى وقت بدو الصلاح ونظير ما في عنده واذن فيه تسويج البعير اذا بد الصلاح فيها ودخل الاخره والا عيان القم لم يخلق بعد كدخول الاجزاء الثمار وما يتاخر في الشجر منها ولا فرق بينهما البته **فصل** وينبأ على هذا الاصل الذي لم يدل عليه دليل شرعي يدل على خلافه وهو بيع المعدوم بطلان ضمان الحائث والبساتين وقالوا هو بيع الثمر قبل ظهوره او قبل بدو صلاحه ثم منهم من حكى اجماع على بطلانه وليس مع المانعين كما ظنوه فلا النص بطلانه ولا مفسده ولا تخيم الامة على بطلانه فالنص مع المانعين ولا فيما سوا اجماع وخبر يبين انتفاء هذه الاصل الثلاثة اما الاجماع فقد صح عن عمر بن الخطاب انه ضمن حديقة اسيد بن حضير ثلاث سنين وتسلف الضمان ففضى به ديناً كان على اسيد وهذا بعشده من الصلابة ولم ينكره منهم رجل واحد ومن جعل مثل هذا اجماعاً فقد اجماع الصلابة على جواز ذلك واول مهرجانه ان يكون قول صحابي بل قول الخليفة الراشد ولم ينكره منهم منكر وهذا حجة عند جمهور العلماء وقد جوز بعض اصحاب احمد ضمان البساتين مع الارض المورجة اذا لم يكن افراد احدها عن الاخرى اختاره ابن عقيل وجوز بعضهم ضمان الاشجار مطلقاً مع الارض وبدونها اختار شيخنا وافرده فيه مصنف افي مذهب احمد ثلاثة اقوال وجوز ما لا يملك تبعاً للارض في قدر الثلث **قال شيخنا** والصواب ما فعله عمر رضي الله عنه فان الفرق بين البيع والضمان هو الفرق بين البيع والجماعة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم رضي عن بيع الحب حتى يشتد ولم ينه عن اجارة الارض للزراعة مع ان المستاجر مقصوده الحب بعم اليه في الارض ويحرقها ويسقيها ويقوم عليها وهو نظير مستاجر البستان ليحزم بجره ويسقيه ويقيم عليه الحب نظير الثمن والشجر نظير الارض العمل نظير العمل فما الذي حرره هذا واحل هذا وهذا الجواز المشتري فانه يشتري ثمراً وعلى البائع مؤنة الخدمة والسقي والقيام والشجر فهو

ج

الاصول

التمس

بما نزل الذي يشتري الحب وعلى البائع مؤنة الزرع والقيام عليه فقد ظهر انقضاء القياس النص كما ظهر انتفاء الاجماع بل القياس الصحيح
 المجوزين كما معهم الاجماع القديم **فان قيل** فالقراعيان وحقد الجارة انما يكون على المناخ **قيل** الا عيان هنا حصلت
 بعلمه في الاصل المستاجر كما حصل الحب بعلمه في الارض المستجرة **فان قيل** الفرق ان الحب حصل من بذرة والقم حصل من
 شجر للرجس **قيل** لا ان هذا الفرق في الشرع بل قد اذاع الشارح في المساقاة والمزارة فتش بينهما والمساق يستحق جزأ من الثمرة الناشئة
 من اصل المالك والمزارع يستحق جزأ من الزرع النابت في ارض المالك وان كان البذر ومنه كما ثبت بالسنة الصحيحة الصريحة واجام الحق
 فاذ لم يقر هذا الفرق في المساقاة والمزارة التي يكون الثمارة فيها مثلاً كما يكثر في الاجارة بطريق الاولى لان اجارة الارض لم يختلف فيها
 كالاختلاف في المزارة فاذا كانت اجارة بها عندكم اجوز من المزارة فاجارة الشجر اولى بالاجاز من المساقاة عليها فهذا محض القياس و
 عمل الصحابة ومصلحة الامة وبالله التوفيق والذين منعوا ذلك وحرموه وتوصلوا الى حوازه بالحيلة الباطلة شرعاً وعقلاً فانهم يوجبون
 الارض وليست مقصودة له البتة وليسا قورنه على الشجر من الفجر على جزء مساقاة غير مقصودة واجارة غير مقصودة فحلولهما لم يقصد
 مقصوداً وما قصد غير مقصود وحاولوا في المساقاة اعظم عاباة وذلك حرام باطل في الوقف وبشأن المولى عليه من يثيره واسفاهه واخبروا
 وعاباتهم اياه في اجارة الارض لتسوغ لهم عاباة المستاجر في المساقاة ولا يسوغ اشتراط احد للعقد في الاخر بل كل عقد
 مستقل بحكمه فابن هذا من فعل امير المؤمنين وفقهه وابن القياس من القياس والفقه من الفقه فبينهما في الصحة بعد ما بين
 الشرقيين **فصل** فهذا الكلام على المقام الاول وهو كون الاجارة على خلاف القياس وقد تبين بطلانه واما المقام الثاني وهو ان
 الاجارة التي اذن الله فيها في كتابه وهي اجارة الظئر على خلاف القياس فبناءً منهم على هذا الاصل الفاسد هو ان المستحق بعقد الاجارة
 انما هو للمناخ لا الاعيان وهذا الاصل لم يدل عليه كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا قياس صحيح بل الذي دل عليه الاصول ان
 الاعيان التي تحدث شيئاً فشيئاً مع بقاء اصلها حكمها حكم المناخ كالشجر في الشجر واللبن في الحيوان والماء في البئر ولهذا استوفى النوعين
 في الوقف فان الوقف تحبب الاصل وتسبيل الفائدة فكما يجوز ان تكون فائدة الوقف منفعة كالكسبي وان تكون ثمرة وان تكون لبناً
 كوقف لما تشيئ للانتفاع بلبنها وكذلك في باب التبرعات كالعارية لمن ينفعه بالمتاع ثم يرد العارية لمن يأكل ثمرة الشجرة ثم يرد
 وللنبي لمن يشرب لبن الشاة ثم يرد لها والقرض لمن ينفعه بالدرهم ثم يرد لها الفاسد مقام عينها فكذلك في الاجارة تارة بكريه
 العين للمنفعة التي ليست اعياناً وتارة للعين التي تحدث شيئاً بعد شيء مع بقاء الاصل كلبن الظئر ونفع البئر فان هذه الاعيان
 لما كانت تحدث شيئاً بعد شيء مع بقاء الاصل كانت كالمنفعة والسوخذ للاجارة هو ما بينهما من القدر المشترك وهو حد المقصود بالبقاء
 شيئاً فشيئاً سواء كان الحادث عيناً او منفعة او كوناً جماً او معنى قائماً بالجسم لا اثر له في الجواز والمنع مع اشتراكهما في مقتضى الجواز بل
 هذا النوع من الاعيان الحادثة شيئاً فشيئاً احيى بالجواز فان الاجسام اكل من صفاتها وطوره هذا القياس جواز اجارة الحيوان غير الاذن
 لرضاعه فان الحاجة تدعو اليه كما تدعو اليه في الظئر من الادمين بطعامها وكسوتها ويجوز استيجار الظئر من البهائم بعلمها بالماشية
 اذا حاض على لبسها فله نوعان **احدهما** ان يشتري اللبن مدة ويكون العلف والمحرمة على البائع فهذا بيع عرض **والثاني**
 ان يسلها ويكون علفها وخدمتها عليه وبنيها له مدة الاجارة فهذا الجارة وهو كضمان البستان سواء كان للظئر فان اللبن يستحق في
 شيئاً فشيئاً مع بقاء الاصل فهو كاستيجار العين ليسقط بها ارضه وقد نص مالك على جواز اجارة الحيوان مدة للبنة ثم من اصابه
 من جوزه ذلك تبعاً لنصه ومنهم من منعه ومنهم من شرط فيه شروطاً ضيقوا بها مورخ النص لم يدل عليها نصه والصواب الجواز
 وهو موجب القياس المحض فالجوزون اسعد بالنص من المانعين وبالله التوفيق **فصل** ومن هذا الباب قول الغائل حمل
 العاقلة الدية عن الجاني على خلاف القياس فهذا لا تحمل العمد ولا العبد ولا على الصلح ولا الاعتراف ولا ما دون الثلث ولا تحمل

ح

البساتين

جناية الاموال ولو كانت على وفق القياس كانت ذلك كله **والجواب** ان يقال لا ريب ان من اتلف مضموناً كان ضمانه عليه ولا يجوز
 وازدراء ونحو اخرى ولا تؤخذ نفس بجبرية غير هذا وبهذا اجازة شرع الله سبحانه وجزاؤه وحمل العاقلة الدية غير ما قضى لشي من هذا كما
 سنبينه والناس متنازعون في العقل هل تحمله العاقلة ابتداءً او تحمله على قولين كما تنازعوا في صدقة الفطر التي يجب ادائها عن الغير
 كالزوجة والولد هل تجب ابتداءً او تحمله على قولين وكما ينبغي ما لو اخرجها من تحت عن نفسه بغير اذن التحمل لها **فمن** قال هي واجبة
 على الغير تحملاً قال يجزئ في هذه الصورة ومن قال هي واجبة عليه ابتداءً قال لا يجزئ بل هي كاداء الزكاة عن الغير وكذلك المقتل اذ لم تكن له
 عاقلة هل تجب الدية في دمة القاتل او لا على قولين بناء على هذا الاصل والعقل فارق غيره من الحقوق في اسباب اقتضت اختصاصاً به **الحكم**
 وذلك ان دية المقتول مال كثير والعاقلة انما تحمل الخطأ ولا تحمل العمل بالافتقار ولا شبهة على الصغير والخطأ يعذر فيه الانسان فاجاب الذي
 في ماله فيه ضرر عظيم عليه من غير ذنب تمرداً واهدار دم المقتول من غير ضمان بالكلية فيه اضرار باوكلاؤه وورثته فلا بد من ايجاب بدل
 فكان من محاسن الشريعة وقيامها بمصالح العبادان اوجب بدل له على من عليه مولاة القاتل ونصرتا فوجب عليهم اعانته على ذلك وهذا
 كاجاب النفقات على الاقارب وكسوتهم ولكن امسكتمهم اعفا فهم اذا طلبوا النكاح وكما يجاب فكاك الاسير من بدل العذر فان هذا السير بالدية
 التي لم يعم سبب وجبها ولا وجبت باختيار مستحقها كقصر البيع وليست قبلية فالقاتل في الغالب يقد على حملها وهذا بخلاف العمل
 فان الجاني ظالم مستحق للعقوبة ليس اهل ان يحمل عنه بدل القتل وبخلاف شبهة العمد لانه قاصد للجناية متعمد لها فهو اخم منتمل بجلا
 بدل المتلف من الاموال فانه قليل في الغالب لا يكاد يلتفت بججز عن حله وثمان النفر من غير شأن الاموال ولهذا الرقيل العاقلة مادون الثلث
 عند الامام احمد ومالك لقتلته واحتمال الجاني تحمله وعندنا في حليقة لا فضل مادون اقل المقدار كادش للوضحة وتحمله ما فرقه وعند الشافعي
 ثلث القليل والكثير طرد القياس ظهر بهذا كونه لا تحل العبد فانه سلعة من السلع ومال من الاموال فلو حلت بدل تحلت بدل الحيوان المتاع
 واما الصلح والاعتراف فعارض هذه المحكمة فيما مضى اخر وهو ان المدعى والمدعى عليه قد يتواطان على الاقرار بالجناية ويشتركان فيما تحمله
 العاقلة ويتصالحان على تعريض العاقلة فلا يبرى اقراره ولا صلحه فلا يجزئ اقراره في حق العاقلة ولا يقبل قوله فيما يجب عليه من الغرامة و
 هذا هو القياس الصحيح فان الصلح والاعتراف يتضمن اقراره ودعواه على العاقلة بوجوب المال عليها فلا يقبل ذلك في حقهم ويقبل بالنسبة
 الى المعترف كغفارة فبين ان ايجاب الدية على العاقلة من جنس ما اوجبه الشارع من الاحسان الى المحتاجين كإتاء السبيل والفقراء و
 المساكين وهذا من تمام المحكمة التي بها قيام مصلحة العالم فان الله سبحانه هم خلقه الى غنى وفقير ولا تهم مصالحهم الا بسطة الفقير فوجب
 سبحانه في فضول موال الاغنياء ما يسد خلة الفقراء وحرم الربا الذي يضرب بالاحتياج فكان امره بالصبر وقهيه عن الربا الخزين شقيقتين
 ولهذا جمع الله بينهما في قوله فيحق الله الربا ويرى الصدقات وقوله وما آتيتكم من ربا ليرى في اموال الناس فلا يبرى بوعده الله ما آتيتكم من
 زكاة تريدون وجه الله فالثلث هم المضمعون وذكر سبحانه احكام الناس في الاحوال في آخر سورة البقرة وهي ثلاثة عدل وظلم وفضل
 فالعدل البهي والظلم الربا والفضل الصدقة فمدح المتصدقين وذكر ثوابهم وذكر للرايين وذكر عقابهم وابلح البهي والتراين الى اجل مصي
والمقصود ان حمل الدية من جنس اوجبه من الحقوق لبعض العباد على بعض كحق المملوك والزوجة والا فارق الضيف ليست من
 باب عقوبة الانسان بجناية غيره فلهذا لون وذلك لون والله للوفق **فصل** ومما قيل فيه انه على خلاف القياس حديث المصراة قالوا
 وهو يخالف القياس من وجه **منها** انه تضمن ربا البيع بلا عيب لا خلف في صفة **ومنها** ان الحراج بالضمان فاللبن الذي يحدث عند
 المشوى غير مضمون عليه وقد ضمنه اياه **ومنها** ان اللبن من ذوات الامثال وقد ضمنه اياه بغير مثله **ومنها** انه اذا انتقل من
 التضمين بالمثل فانها ينتقل الى القيمة والتملكية ولا مثل **ومنها** ان المال المضمون انما يضمن بقدره في القلة والكثرة وقد قدرا
 هذا الضمان بصلح **قال نصارى الحديث** كل ما ذكرتموه خطأ والحديث موافق لاصول الشريعة وقواعدها ولو خالفها لكان اصبلاً بنفسه

ومما لك يسنى

عليهم

ج

فيها

عليهم

كما ان غيره اصل بنفسه واصل الشرح لا يضرب بعضها ببعض كما في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ان يضرب كتاب الله
بعضه ببعض بل يجب اتباعها كلها ويترك كل منها على اصله وموضعها كلها من عند الله الذي انقن شرعه وخلقه وما عدا هذا
فهو خطأ الصريح **فاسمعوا** الآن حذر الاصول الفاسدة التي يعتز بها على المنصوص الصحيحة أما قوله كما ان بعض الروايات
غير عيب ولا فوات صفة فاين في اصول شريفة المتلفاة عن صاحب الشرع ما يدل على اختصاص الرد بحديث الاميرين وتكفيها آذنه لما لم يبق
لن تجد وعلى اقامة الدلائل على المحصول سبيل **ثم نقول** بل اصول الشريعة توجب الرد بغير ما ذكرتم وهو الرد بالتدليس والعش فاذا هو
والخلف في الصفة من باب واحد بل الرد بالتدليس اولى من الرد بالكيب فان البائم يظهر صفة المبيع تارة بقوله وتارة بفعله فاذا اظهر المبيع
ان على صفة فان بخلافها كان قد غشه وولس عليه فكان له ان يحيا ردين الاسماء والضمير ولو لم تأت الشريعة بذلك لكان هو محض التقيا
وصوب العدل فان المشتري انما يبدل ماله في المبيع بناء على الصفة التي اظهره حاله البائم ولو اظهره حاله على خلافها لم يبدل الميزان ما يبدل
فالزامة للمبيع مع التدليس والعش من اعظم الظلم الذي تتنزه الشريعة عنه وقد اثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحيا والركبان
اذا اشترى او اشترى منهم قبل ان يخطو السوق ويعلموا الشعر وليس فيها عيب ولا خلف في صفة ولكن فيه نوع تدليس عش **فصل**
واما في الحكم المخرج بالضم ان فضل الحريث وان كان قد روى في مخرجه المصرة احضر منه باتفاق اهل الحديث فاطبة فكيف يتعارض
به مع انه لا تعارض بينهما بحمد الله فان المخرج اسم للغة مثل كسب العبد واجرة الالة وخشاك واما الولد واللين فلا يمتنع خراجا
خاتمة ما في الباب قياسه عليه بما عرفت من الفوائد وهو من افسد القياس فان الكسب الحادث وللغة لم يكن موجودا عند البيع
واما حديث بعد القبض واما اللين فلهنا فانه كان موجودا حال العقد فهو جزء من المعقوق عليه والشارع لم يجعل الصاع عوضا عن اللين
الحادث واما ما هو عوض عن اللين للوجود وقت العقد في الصريح فلهنا انه هو عوض الغلة والقياس اما التمهينه بغير جنسه فلهنا
فان لا يمكن تمهينه بمثاله السنة فان اللين في الصريح محذور غير معرض للفساد فاذا حصل صار عوضا له ففساده فلو ضمن اللين الذي
كان في الصريح بلين محلوب في الاداء كان قلما تشتره الشريعة عنه **وايض** فان اللين الحادث بعد العقد اختلط باللين للوجود
وقت العقد فلم يعرف مقدار حتى يوجب نظيره على المشتري وقد يكون اقل منه او اكثر فيفضله الى الرأى ان اقل الاقسام ان تحمل المساواة
وايض فلو وكلناه الى تقديرهما او تقدير احدهما انكثر النزاع واختصاص بينهما ففضل الشارع الحكم بصلوات الله وسلامه عليه وعلى اله
النزاع وقد روي بعد لا يتعد يانه قطعاً للصورة وفضلا للمنازعة وكان تقديره بالتدليس اقرب الاشياء الى اللين فانه قوت اهل المدينة كما كان اللين
قوتهم وهو مكمل كما ان اللين مكمل فكلها مطعوم مقتات مكمل **وايض** فكلها لا يقتات به بلا صنعت ولا علاج بخلاف الحنطة
والشعير والارز فالتمزق الاجناس التي كانتا يقتاتن بها الى اللين **فان قيل** فانه لو جيون صاع التمر في كل مكان سواء كان
قوتهم اولى ام لا **فيل** عن امن مسائل النزاع وموارد الاجتهاد فمن الناس من يوجب ذلك ومنهم من يوجب في كل بلد صاعا من
قوتهم ونظير هذا تبينه صلى الله عليه وآله وسلم والامامان الخمسة في زكاة الفطر وان كل بلد يخرج من قوتهم مقدار الصاع وهذا
الوجه اقرب الى قولنا في الشرع وان لا يكلف من قوتهم السمك مثلا والارز والذخن الى التمر وليس هذا باول تخصيص قام الدليل عليه
بالله التوفيق **فصل** من ذلك من بعضهم ان امره صلى الله عليه وآله وسلم من صلى قد اخلف الصنف بالاعادة على خلاف القياس
فان الامام والمرأة فدين وصلاهما الصحيحة وهذا من افسد القياس وابطله فان الامام ليس في حقه التقدم وان يكون وحده والامام
ليس في حقه الامام فقياسا احدهما على الآخر من افسد القياس الفرق بينهما ان الامام انما جعل ليؤتم به ونشأ هذا فعالة وانتقالاته
اذ كان قد اصابهم حصل مقصود الامامة فاذا كان في الصنف لم يشأه الا من يليه ولهذا اجازت السنة بالتقديم ولو كانوا لا ينفذون
على المقصود بالامامة واما المرأة فلن السنة وقومها فاذ اذ المكن هناك امرأة تقف معها لانها منهية عن مصافاة الرجال فموقفها في الشرع

تبا

تبا

تبا

بعض الناس

ان تكون خلف الصف ذكراً وصرفت الرجل المشرع ان يكون في الصف قتياس احد هـ على الآخر من ابطال القياس واضد وهو قمار المشرع
على المشرع فان قيل فلو كان مع ما شاء ووقفت وحدها صحت صلاحها قيل هذا غير مسلم بل اذا كان صف النساء فحكم المرأة
بالنسبة اليه في كونها ذكراً تحكم الرجل بالنسبة الى صف الرجال لكن موقف المرأة وحدها خلف صف الرجال يدل على شيئين احدهما
ان الرجل اذا لم يجد خلف الصف من يقوم معه وتقدر عليه الدخول في الصف ووقف معه فذاته صحت صلاحها للحاجة وهذا هو القياس المحض
فان واجبت الصلوة تسقط بالحج عنها الثاني وهو طم هذا القياس اذا لم يمكنه ان يصل مع الجماعة الا فاما ما رآه فانه يصل على قدره ويقيم
صلاته وكلها وجه في مذهب احمد وهو اختيار شيخنا رحمه الله وبالحاجة فليست للصلاة واجب من غيرها فلا اسقط ما هو احول
منها لعدم رضى اولى بالسقوط ومن قواعد الشرح الكلية انه لا واجب مع غيره ولا حرام مع ضرورة فصل ومن ذلك قول بعضهم ان الحديث
الصحيح وهو قوله الرهن موكوب ومخلوب وعلى الذي يركب ويحلب النفقة على خلاف القياس فانه غير المالك ان يركب الدابة ويحلبها
وضمنه ذلك بالنفقة لا بالقيمة فهو مخالف للقياس من وجهين والصواب ما دل عليه الحديث وقواعد الشريعة واصبوا لها لا
تقتضى سواء فان الرهن اذا كان حيواناً احترام في نفسه بحق الله سبحانه وكذا ذلك فيه حق المالك والمهرقن حق الوثيقة وقد شرع الله
سجادة الرهن مقبوضاً بيد المرقن فاذا كان بيده فلم يركبه ولم يحلبه ذهب نفقة باطلا وان كان صاحبه من ركوبه خرج عن يد وثيقته
وان كلف صاحبه كل وقت ان يأتي ياخذ لبيته شق عليه غاية المشقة ولا سيما مع بعد المسافة ولان كلف المرقن بيع اللابن وحفظه
للمرهن شق عليه فكان مقتضى العدل والقياس ومصصلحة الراهن والمهرقن والحيوان ان يستوفي المرقن منفعة الركوب والحلب فيرضى
عنها بالنفقة ففي هذا جمع بين الصلحتين وتوفير المحتين فان نفقة الحيوان واجبة على صاحبه والمهرقن اذا انفق عليه ادى عنه واجبة
وله فيه حتى فله ان يرجع به اليه ومنفعة الركوب والحلب يتحيان يكونان لا فاضها خيد من ان فخر على صاحبه باطلا ولين بعض الناس
للمهرقن وان قيل للمهرقن لا يرجع لك كان في اضار به ولم يسمع نفسه بالنفقة على الحيوان فكان ما جاءت به الشريعة هو النافق
التي ما فرقها في العدل والحكمة والمصلحة شئ يختار فان قيل ففي هذا ان من ادى عن غيره واجبة فانه يرجع به اليه وهذا خلاف
القياس فانه الزام له بما لم يقره ومعاوضة لم يرض بها قيل وهذا ايضا محض القياس والعدل والمصلحة وموجب الكتاب وهذا هو
المدينة وفقهاة الحديث اهل بلده واهل سنته فلا اذى عليه دينه وانفق على من تلزمه نفقته واقتراده من الاسير ولم ينو التبرع فله
الرجوع وبعض اصحاب احمد فرق بين قضاء الدين ونفقة القريب فجاء الرجوع في الدين دون نفقة القريب قال لانها لا تصير ديناً قال شيخنا
والصواب التسوية بين الجميع والمحققون من اصحابنا يسوونهم في اولوا اقتداه من الاسير كان له مطالبة له بالفداء وليس ذلك ديناً عليه والقرآن
يدل على هذا القول فان الله تعالى قال فان ارضعتم نكر فأتوا من اجورهن فامرياً يتأذى لاجر مجرد الارضاع ولم يشترط عقل ولا اذن الاب
وكذلك قوله والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف فواجب ذلك
عليه ولم يشترط عقل ولا اذناً ونفقة الحيوان واجبة على مالكه والمستاجر والمهرقن له فيه حتى فاذا انفق عليه النفقة الواجبة على ربه كان
احق بالرجوع من الاتفاق على ولده فان قال الراهن انما اذن لك في النفقة قال هي واجبة عليك وانا استحق ان اطالبك بها لحفظ المهرقن و
المستاجر فاذا ارغى المنفق بان يعتاض بمنفعة الرهن وكانت نظير النفقة كان قد احسن الى صاحبه وذلك خير من عرض فلوم يأت به المنفق لكان
القياس يثبت فيه وطرح هذا القياس ان المردود والشريك والوكيل اذا انفق على الحيوان واعتاض عن النفقة بالركوب والحلب جاز ذلك
كالمهرقن فصل وما قيل ان من ابدع الاحاديث عن القياس حديث الحسن عن قبيصة بن حريش عن سلمة بن الحباق ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قضى في رجل وقعه على جارية امرأتان كان استكرهها فضى حرة وعليه لسيد ثلثا مثلاً وان كانت طاعة وعنه
فضى له وعليه لسيد ثلثا مثلاً وفي رواية اخرى وان كانت طاعة وعنه فضى ومثلها من ماله لسيد ثلثا مثلاً وان كان طاعة وعنه فضى
فضى له وعليه لسيد ثلثا مثلاً

المالك

يشمل تنقيح

قبل اسناده وهو حديث حسن يثبتون بما هو دونه في القوة ولكن لا شك في اقدم ما على تضعيفه مع ما في سنده **قال شيخ الاسلام**
 وهذا الحديث يستقير على القياس مع ثلاثة اصول صحيحة كل منها قول طائفة من الفقهاء **احدها** ان من غير مال غير يثبت
 قوت مقصوده عليه فله ان يضمه بمثله وهذا هو تصرف في المصوب بالازال اسم فيه ثلاثة اقوال في مذهب احمد وغيره **احدها**
 ان باق على ملك صاحبه وعلى الغاصب ضمان النقص ولا شيء عليه في الزيادة كقول الشافعي **والثاني** يملكه الغاصب بملك ويضمنه
 لصاحبه كقول ابي حنيفة **والثالث** يخير المالك بين اخذه وتضمين النقص وبين المطالبة بالبدل وهذا اقل الاقوال واقواها
 فان قوت ضمان المعنوية مثل ان ينسبه صناعته او يضعف قوته او يفسد عقله او دينه فحينئذ يخير المالك فيه بين تضمين النقص
 وبين المطالبة بالبدل ولو قطع ذنب بغلة القاضي ضمن مالك يضمها بالبدل ويملكها لتعد مقصودها على المالك في العادة وغير
 المالك **فصل الاصل الثاني** ان جميع المتلفات تضمن بالجنس بحسب الامكان مع مراعاة القيمة حتى الحيوان فاذا اذا
 اقتضيه ومثله كما اقتضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكرة او ركبة خيرا منه وكان ذلك المهر وريض من ولد بمثلهم كما قضت به الصحابة
 وهذا احد القولين في مذهب احمد وغيره وقصة داود وسليمان عليهما السلام من هذا الباب فان الماشية كانت قد تلفت حرث القوم
 فقصي بالغنم لا صحاب الحرث كان ضمهم ذك بالقيمة ولم يكن لهم مال الا الغنم فاعطاهم الغنم بالقيمة واما سليمان فخو بان احصوا ما
 يقومون على الحرث حتى يعيى كما كان ضمهم اياه بالمثل واعطاهم الماشية يأخذون منفعها عوضا عن المنفعة التي فاتهم من غلة الحرث
 ان يعيى وبذلك اتفق الزهري لعمر بن عبد العزيز فيمن اتلف له شجر فقال الزهري يفرسه حتى يعيى كما كان وقال ربيعة وابو الزناد عليه
 القيمة فغلاظ الزهري القول فيهما وقول الزهري وحكم سليمان هو موجب الادلة فان الواجب ضمان المتلف بالمثل بحسب الامكان كما قالوا
 وجزاء سبئية مثلهما وقال من اعتدى على كرم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقال والحرمات قصاص وقال وان عقيم
 ففأقوا بمثل ما عقر فتمت به وان كان مثل الحيوان والانية والثياب من كل وجه متعذر فتعد الا امرين شيئين **الضمان** بالدرهم
 الخالفة للمثل في الجنس والصفة والمقصود والانتفاع وان ساءت المضمون في المالية **والضمان** بالمثل بحسب الامكان المستحق للمتلف
 في الجنس والصفة والمالية والمقصود والانتفاع ولا ريب ان هذا اقرب الى النص من القياس العدل لظهور هذا ما ثبت بالسنة واقفا على
 من القصاص في اللطمة والضربة وهو منصوص احمد في رواية اسمعيل بن سعيد وقد تقدم تقرير ذلك واذا كانت المماثلة من كل وجه
 متعذرة حتى في المكسيل والموزون فيما كان اقرب الى المماثلة فهو اولى بالשוב ولا ريب ان الجنس الى الجنس اقرب مماثلة من الجنس
 الى القيمة فهذا هو القياس وموجب النص وهو وبالله التوفيق **الاصل الثالث** ان من مثل بعده عتق عليه وهذا
 مذهب فقهاء الحديث وقد جئنا به من ذلك آثار مرفوعة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه كعمر بن الخطاب وغيره وهذا الحديث
 موافق لهذه الاصول الثلاثة الثابتة بالادلة الموافقة للقياس العادل فاطا وعتقه الجارية فقد افسدها على سيدتها فانها مع اللطاة
 تنقص قيمتها اذ تصير زانية ولا يمكن سيدتها من استحقاقها حتى الخادمة لغيرها منها وبوطعها في السيد واستشرف السيد اليها
 وتنشأ على سيدتها فلا تنظيمها كما كانت تطعمها قبل ذلك والجاني اذا تصرف في المال بما ينقص قيمته كان لصاحبه المطالبة بالمثل
 فقصه الشارع لسيدتها بالمثل ومكسها الجارية اذا لم يجمع لها بين العوض والمعوض وايضا فلور هببت سيدتها ان تبقى الجارية على ملكها
 وتفرسه ما نقص من قيمتها كان لها ذلك فاذا لم ترض وعلمت ان الامة قد فسدت عليها ولم تنتفع بخدمتها كما كانت قبل ذلك كان من
 احسن القضاء ان يفرم السيد مثلهما او يملكها فان قيل فاطمردا هذا القياس وقولوا ان الاجبة اذا زني بجارية قوم حتى افسدها
 عليهم ان لهم القيمة او يطالبوه ببدلها قيل نعم هذا هو القياس ان لم يكن بين الصوتين فرق مؤثر وان كان بينهما فرق انقطع
 الاحاق فان افساد الذي في وطى الزوج بجارية امرأة بالنسبة اليها اعظم من الافساد الذي في وطى الاجبة وبالجلة **جواب هذا**

فيها
ج
مفترج

جواب مركب اذ لا نص فيه ولا اجماع **فصل**

واما اذا استكرهها فان هذا من باب المشقة فان الاكراه على الوطئ مثله فان الوطئ يجري مجرى

الجنابة ولهذا لا يخلو عن عقوبة ولا يجري مجرى منفعة المحرمه في ما صار له بافسادها على سيدتها واجب عليه مثلها كما في المطاوع

واعتقرا عليه كونه مثلها **قال شيخنا** ولو استكرهه عبد على الفاحشة عتق عليه ولو استكرهه امه الغير على الفاحشة عتقت عليه

وضمنها بمثلها الا ان يفرق بين امه وامراه وبين غيرها فان كان بينهما فرق شرعي ولا فوجوب القياس التسوية واما قوله تعالى ولا تكرر هو

فتكره على البغاة ان اردن مختصا لتبغوا عرض الحيوة الدنيا ومن يكرههن فان الله من بعد ذلك اكرههن غفور رحيم فهذا عن اكرههن

على كسب المال بالبغاء كما قيل ان عبد الله بن ابى راس للمنافقين كان له اماه يكرههن على البغاء وليس هذا استكرها لاله على ان يزيها

هو فان هذا بمنزلة التمثيل بغيره والاشارة لمرادها بان قد ذهب هي فترى مع الله يمكن ان يقال العتق بالمثاله لم يكن مشروعا عند نزول الآية ثم

شرح بعد ذلك **قال شيخنا** والكلام على هذا الحديث من ادق الامور فان كان ثابتا فهذا الذي ظهر في توجيهه وان لم يكن ثابتا فلا

يجتاز الى الكلام عليه **قال** وما عرفت حديثا صحيحا الا ويمكن خروجه على الاصول الثابتة **قال** وقد روت ما يمكن من ادلة الشرع

ومارأت قياسا صحيحا يخالف حديثا صحيحا كما ان العقول الصغير لا يخالف العقول الصحيح بل متى رأيت قياسا يخالف اثر فلا بد من ضعف حديثا

لكن التمييز بين صحيح القياس فاسده مما يخفى كثير منه على افاضل العلماء فضلا عن هودوهم فان ادركت الصفة المؤثرة في الحكم على

وجهها ومعرفة المعاني التي عرفت بها الاحكام من اشرف العلوم فمنه الجليل الذي يعرفه اكثر الناس منه الدقيق الذي لا يعرفه الا الخواص

فلهذا اصارت اقيسة كثيرة من العلماء لا يخفى على من عرفت القياس الصحيح على كثير من الناس ما في التصوص من الكمال

الدقيقة التي تدل على الاحكام انتهى **فان قيل** فبأنكره خرجتم ذلك على القياس فاصنعون بسقوط المحرم عنه وقد وطئ فرجا

كامل له فيه ولا شبهة ملك **قيل** الحديث لم يتعرض بنفي ولا اثبات وانما دل على الضمان وكيفية **فان قيل** فكيف يخرجون حديث

الضمان بن بشير في ذلك انما ان كانت احلها له جلد ما تدرجله وان لم تكن احلها له رجم بالحجارة على القياس **قيل** هو مجرأه مؤلف

القياس مطابق لاصول الشريعة وقواعدها فان احلها له شبهة كافية في سقوط المحرم عنه ولكن لما لم يلزمها بالاحلال كان الفرج محروما

عليه وكانت المائدة تعزير له وعقوبة على ارتكاب فحرم حرام عليه وكان احلال الزوجة له وطئها شبهة دائرة لحد عنه **فان قيل**

فكيف يخرجون التعزير بالمائدة على القياس **قيل** هذا من اسهل الامور فان التعزير لا يتقدر بقدر معلوم بل هو بحسب الجريمة في جنسها

وصفتها وكبرها وصغرها وعمر بن الخطاب قد شفع تعزيره في الحر فثارة بجاني الرأس تركه بالنفي وثارة بزيادة اربعين سوكا على الحر الذي

عزيره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابو بكر ثارة بتريق حانوت الخمار وكذلك تعزير الغال قد جاءت السنة بتعزير متاعه تعزير

مانع الصدقة باخذها واخذ شطرها له معها وتعزير كاتم الضلالة الملتصقة باضعاف العزم عليه وكن لك عقوبة سارق ما لا قطم فيه يرضى

عليه التعزير وكذلك قاتل الذي حرم الاضعف عليه عمر عثمان دية وذهب اليه احمد وغيره **فان قيل** فما صنعون بقول النبي صلى

الله عليه وآله وسلم لا يضرب فوق عشرة اسواط الا في حرم من حرره الله **قيل** نلتقاه بالقبول والسمع والطاعة ولا منافاة بينه وبين شيء

ما ذكرنا فان الحد في لسان الشارع اعلم منه في اصطلاح الفقهاء فانهم يريدون بالحدود عقوبات الجنائيات المقدرة بالشرع خاصة والحد في

لسان الشارع اعلم من ذلك فانما راد به هذه العقوبة تارة ويراد به نفس الجنابة تارة كقوله تعالى تلك حدود الله فلا تقربوها وقوله تلك حدود

الله فلا تقربوها فالاول حرمة المحرم والثاني حدود الاحلال وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله حد حد واذ لا تقتدوها وفي حديث

الناس بن سميان الذي تقدم في اول الكتاب والسور ان حد وادبه صلى الله عليه وآله وسلم لم تكن مقدرة فقط له صلى الله عليه وآله وسلم لا يضرب فوق عشرة اسواط الا في حرم من حرره الله ويراد به الجنابة التي هي حق لله **فان قيل** تكون العشرة فسادا ونهيا

اذا كان المراد حد الجنابة **قيل** في ضرب الرجل امرأته وعبده وولده واجدبه للتأديب وعونه فانه لا يجوز ان يزيه على عشرة اسواط

ذلك

ج

بالحد

[illegible]

١٤

ثانيه

七

کترک

قيل

هذا نزاع معروف بين السلف والخلف والذين فرقوا بينهما قالوا فضل الخطي يمكن الاحتراز منه بخلاف الناس ونقل عن بعض سلف
 ان يظفر في مسئلة الغروب دون مسئلة الطلوع كما لو استمر الشك **قال شيخنا** وحجة من قال لا يظفر في الجميع قوى ودلالة الكتاب
 والسنة على قولهم اظهر فان الله سبحانه سوي بين الخطأ والنسيان في عدم المؤاخظة ولا نضل عظومات الحج يستحق فيه الخطأ والنسيان
 كل واحد منهما غير قاصد للخطا فثبت في الصحيحين انهم اظفروا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم طلعت الشمس ولم
 يثبت في الحديث انهم امروا بالقضاء ولكن هشام بن عروة سئل عن ذلك فقال لا بد من قضاء وابوصرة اعلم منه وكان يقول القضاة
 عليهم وثبت في الصحيحين ان بعض الصحابة اكلوا حتى ظهر لهم الخط الاسود من الابيض ولم يأمر احد منهم بقضائه وكانوا عظميين وثبت عن
 ابن الخطاب ان اظفروا ثم تبين النهار فقال لا تقضي لاننا لم نتجاف لاشم وروى عنه انه قال تقضي واسناد الاول ثابت وصح عنه انه قال
 الخطب يسير فتأكل ذلك من تأكله على الله ارا د خفة امر القضاء واللفظ لا يدل على ذلك **قال شيخنا** وبالحجة فثبت القول الثاني
 اثر ونظرا واشبه بدلالة الكتاب السنة والقياس **قلت** له فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلى رجل يحتج فقال اظفر الحاجم
 والمجهم ولم يكونا علمين بان الحجة تقطر ولم يبلغها قبل ذلك قوله اظفر الحاجم والمجهم ولعل الحكم انما اشترع ذلك اليوم **فاجابني**
 بما مضى ان الحديث يقتضي ان ذلك الفعل مظهر وهذا كما لو راى انسانا يأكل او يشرب فقال اظفر الاكل والشارب فهذا فيه بيان السبب
 للقتضي للظفر ولا تعرض فيه للمانع وقولنا ان النسيان ما غ من الفطر يدل خارج فذلك الخطأ والجمل والله اعلم **فصل** في وظائف
 ورجل خلاف القياس ما حكم به الخلفاء الراشدون في امرأة المفققة فانه قد ثبت عن عمر بن الخطاب ان ارجل امرأته اربع سنين وامر بها
 ان تزوج فقدم المفقود بعد ذلك فخير وعمر بن امرأته وبين مهرها فنزها لامام احمد الى ذلك وقال ما ادرى من ذهب الى غيره ذلك
 اي شئ يذهب وقال ابو داود في مسأله سمعت احمد وقيل له في نفسك شئ من المفققة فقال ما في نفسي منه شئ هذا خمسة من اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرها ان تزوج قال احمد هذا من ضيق علم الرجل ان لا يتكلم في امرأة المفققة **وقال بعض**
 المتأخرين من اصحاب احمد ان مذهب عمر في المفققة يخالف القياس والقياس انها زوجة القادة بكل حال الا ان نقول الفقرة تنقذ ظاهرا
 وباطنا فتكون زوجة الثاني بكل حال وضلا قول بعض المتأخرين لم يفرغ ذلك فقالوا الوجه حكمه كقولنا في ذلك لنقض حكمه لبعده
 القياس **وطائفة ثالثة** اخذت ببعض قول عمر وتركوا بعضه فقالوا اذا تزوجت ودخل بها الثاني في زوجته ولا تزوج الى
 الاول وان لم يدخل بها رقت الى الاول **قال شيخنا** من خالف عمر لم يثبت الى ما احدث اليه عمر فلم يكن له من الحديث والقياس
 الصحيح مثل خيرة عمر وهذا السامع يبين باصل وهو وقف العقود اذا تصرف الرجل في حق الغير بغير اذنه هل يقع تصرفه من وده او موقوف
 على اجازته على قولين مشهورين هما رواية احمد **احد** انها تنفذ على اجازته وهو ذهب الجعفة ومالك **والثانية** انها لا تنفذ هو اشهر
 قولنا الشافعي وهذا في النكاح والبيع الاجارة وظاهرهما انهما لا ينفذان الا اذا كان من غير النكاح والبيع والاشهاد او كان بغيره او كان بغيره
 العقد على الاجارة بالانزعاع عند وان امكن الاستيذان لم يكن حجة الى التصرف فليلا في النزاع فالاول مثل من خلع اموالا بغير اذن صاحبها كالصندوق والوصف ونحوها فانما تعد
 عليه معرفة ارباب الاموال وبش منها فان مذهب ابي حنيفة ومالك واجل يتصرف فيما عندهم فان ظهر او بعد ذلك كاذب او غير بين بين
 الامعاء وبين النظمين وهذا ما جاء به السنة في اللقطة فان اللقطة هي ما وجد بعد التعريف ويتصرف فيها ثم ان جاء صاحبها كان خيرا
 بين امضاء تصرفه وبين المطالبة بما فهو تصرف موقوف لما تعد الاستيذان ودعت الحاجة الى التصرف وكذلك للصوى بما زاد
 على الثلث وصيته موقوفة على الاجارة عند الاكثرين انما يتصرفون بعد الموت فالفق المقتطع خبره ان قيل امرأته تقول ان يعمل خبره
 بقيت لا ايكأ ولا ذات زوج الى ان تبقى من القواعد او قوت والشرعية لا تأتي بمثل هذا فلما اجلت اربع سنين ولم يكتشف خبره حكمه بمقتضى
 ظاهره **فان قيل** يسوغ للامان يفرق بينهما الحاجة فانما ذلك بعد اعتقاد موته والا فلو علم حيما لم يكن مفقودا وهذا

يظن

ج

ب

يحيون

هو الملقى واما السؤال الثاني **جوابه** ان للباشر المتلف كالامد والماء والنار والممكن لأحالة عليه الفاعل فعله وصار الحكم للسبب في مسئلة الزمية ليس للاربع فعل البتة وانما هو مفعول به محض قوله كمال الدية والثالث فاعل ومفعول في كل ما يقابل فعله واعتبر فعل الغير به فكان قسطة نصف الدية والثاني كذلك لان جاذب لواحده وللجذب جاذب كآخر فكان القسمة عليه من تأثير الغير فيه ثلث السبب ووجوب الاول له فله ثلث الدية **واما الاول** فثلاثة ارباع السبب من فعله وهو سطر الثلاثة الذين سقطوا بوجوبه مباشرة وسببا واربعة من وقوعه بترامح الحاضرين فكان حظه ربع الدية وهذا اول من تحصيل أحالة القتيل ما يقابل فعله وتكون لورثته وهذا هو خلاف القياس لان الدية شرعت مواساة وجبراً فاذا كان الرجل هو القاتل بنفسه او مشركاً في قتله لم يكن فعله بنفسه مضموناً كما لو قطع طرف نفسه او تلفت مال نفسه فقضى على عليه السلام اقرب الى القياس من هذا بكنية وهو اول البقية من ان يحل فعل المقتول على عواقل الآخرين كما قاله ابو الخطاب في مسئلة للخنزير ان يدبغ فعل المقتول في نفسه وجب دية بكنيتها على عاقل الآخرين نصفين وهذا البعد عن القياس ما قبل اذ كيف يحل العاقلة والجانح جناية الانسان على نفسه لو شتمها العاقلة لكانت عاقلة او يجرها وكل القويين على القياس فالصواب ان يقتل به المومن من المؤمنين وهو ايضا احسن من جعل دية الاربع لعاقلة الثلاثة وتحميل دية الثلاثة لعاقلة الاول او جعله الاول بالكلية فان هذا القول وان كان له حظ من القياس فان الاول لم يجز احد وهو الجاني على الثاني قد ينه على عاقلة والثاني على الثالث والثالث على الرابع ويجز على احد فلا تبقى عليه فهذا قد يوهى انه في ظاهر القياس احسن من قضاء امير المؤمنين وهذا اذهب اليه كثير من الفقهاء من اصحاب احمد وغيرهم لان ما تضمنه على القتل فان الحاضر والباقي والواقين بمن احبهم لهم فواقيهم اولي بحل الدية من عواقل الهاكئين واقرب الى العدل من ان يحجم عليهم بين هلاك اولياهم وحل دياتهم قسماً عاف عليهم المصيبة ويكسر من حيث ينبغي جبرهم وعنا من الشريعة تأني ذلك وقد جعل الله سبحانه لكل مصاب حظاً من الجبر وهل اصل شرع حل العاقلة للدية جبراً للمصائب واعانة له وايضاً فالثاني والثالث كما هما بمنزلة عليهم فما جانيان على انفسهما وعلى من جرباه فحصلوا عليهم كلهم بفعل بعضهم ببعض فاني ما يقابل فعل كل واحد بنفسه واعتبر جناية الغير عليه وهو ايضا احسن من تحميل دية الرابع لعواقل الثلاثة ودية الثالث لعاقلة الثاني والاول ودية الثاني لعاقلة الاول خاصة وان كان له ايضاً حظ من قياس تزييل السبب من منزلة السبب قد استلزم في هذا الاربع الثلاثة الذين قبله في هلاك الثالث الاثنان وانفرد بجلاء الثاني الاول ولكن قول علي عليه السلام ادق وافقه **فصل** وما بظن ان يخالف القياس ما رواه علي بن رباح النخعي ان رجلاً كان يقيم في بيت خنز البصير ووقع الاعمى في بئر فقتله فقضى عمر النخعي رضي الله عنه بعقل البصير على الاعمى فكان الاعمى يدور في الموسم وينشد يا ايها الناس لقيت منكراً هـ هل يعقل الاعمى الصحيح الجوار خراً صاعاً كلاماً تكسراً هـ وقد اختلف الناس في هذه المسئلة فذهب الى قضاء عمر هذا عبد الله بن الزبير وشرحه واهم النخعي الشافعي واسمعي واحمد وقال بعض الفقهاء القياس انه ليس على الاعمى ضمان البصير لانه الذي فاده الى المكان الذي وقع فيه وكان سبب وقوعه عليه وكذا لو فعله فحصل له المضمنة بغير خلاف وكان عليه ضمان الاعمى ولو لم يكن سبباً لم يلزمه ضمان بقصد قال ابو عمر المقدسي في اللغة لو قل هذا المكان له وجه الا ان يكون مجتمعاً عليه فلا يجزئ مخالفة الاجماع والقياس حكم عمر لوجه **احد** هـ ان قوله له ما دون فيه من جهة الاعمى وقد تولي ما دون فيه لم يضمن كظواهر **الثاني** قد يكون قوله له مستجراً او واجباً ومن فعل ما وجب عليه او ذاب المية لم يلزمه ضمان ما تولاه منه **الثالث** لو اجتمع على ذلك الاثنان اذن الشارع واذن الاعمى فهو محسوس بامتنال امر الشارع بحسن الخلق بقوله وما على الحسين من سبيل واما الاعمى فانه سقط على البصير فقتله فوجب عليه ضمانه كما لو سقط انسان من سطح على الخرفقتله فقتلهم هذا هو القياس وقوله هو الذي فاده الى المكان الذي وقع فيه فهذا لا يوجب ضمان لان قوله ما دون فيه من جهة ومن جهة الشارع وقوله كذلك لو فعله فحصل له المضمنة فصحيح لان معنى خير ما دون له في ذلك لا من جهة الاعمى ولا من جهة الشارع فالقياس

مثل

ولقد

تضاعف

ج

ما

فصل في القربى

قول عمر وبالله التوفيق وما أشكل على جمهور الفقهاء وظنوه في غاية البعد عن القياس المحكم الذي حكم به علي بن ابي طالب كرم الله وجهه في الجنة في الجماعة الذين وقعوا على امرأة في طهر واحد ثم تنازعوا الولد فافزع بينهم فيه وعن نذكر هذه الحكومة ونبين مطابقتها للقياس فلما اوردوا والنسائي من حديث عبد الله بن الحنبل عن ابن ارقم قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجاها رجل من اهل اليمن فقال ان ثلاثة نفر من اهل اليمن اتوا عليا ليختصمون اليه في ولد قد وقعوا على امرأة في طهر واحد فقال لاثنين طيبكما بالولد لهذا فغلبا ثم قال لاثنين طيبكما بالولد لهذا فغلبا فقال انتم شركاء متشاكسون اني مقرع بينكم فمن قرع فله الولد وعليه لصاحبيه ثلثا الدين فافزع بينهم فجعله لمن قرع له فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى بدت اذنه اذ رواه ابو داود والنسائي باسناد كلهم ثقات الى عبد خير عن زيد بن ارقم قال اتى على بثلاثة وهو باليمن وقوعا على امرأة في طهر واحد فقال لاثنين انقرن لهذا قال لا تخش سالم جميعا فجعل كلما سأل اثنين فافزع بينهم فالحق الولد بالنزى صارت له القرعة وجعل عليه ثلثا الدين فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فضحك حتى بدت نواجذه وقد اعل هذا الحديث باندرى عن عبد خير باسقاط زيد بن ارقم فيكون مرسلًا قال النسائي وهذا اصواب قلت وهذا ليس بعلة ولا يوجب ارساء الحديث فان عبد خير سمع من علي وهو صاحب القصة فهب ان زيد بن ارقم لا ذكر له في المتن فمن اين يحكى الاصل وتبعد فقد اختلف الفقهاء في حكم هذا الحديث فذهب الى القول به اسحق بن راهويه وقال هو والنسائي في دعوى الولد وكان الشافعي يقول به في القديم واما الامام احمد فسل عنه فخرج عليه حديث القافة وقال حديث القافة احب الي وهمنا امران احدهما دخول الولد في النسب والثاني ففرهم من خرجت له القرعة ثلثي دية ولده لصاحبيه وكل منهما باعيد عن القياس فلذلك قالوا هذا من ابعد شيء عن القياس فيقال القرعة قد تستعمل عند فقدان مرجح سواها من مينة او اقرار او قافة وليس يبعد تعيين السمتي بالقرعة في هذا الحال اذ هي غاية القدر وعليه من اسباب ترجيح الدعوى وطأ دخل في دعوى الاملاك المرسلة التي لا تثبت بقرينة ولا اشارة فدخلها في النسب الذي يثبت بمجرد الشبهة الحنفية المستند الى قول القافة اولى واحرى واما امر الدية فنشكك جزا فان هذا ليس يقتل بوجوب الدية وانما هو تقويت نسبة بخروج القرعة له فيمكن ان يقال وطى كل واحد صاحب لم يجعل الولد له فقد فوته كل واحد منهم على صاحبه بوجبه ولكن لا يتحقق من كان له الولد منهم فلما اخرج القرعة لاحد منهم صار موقوف للنسبة عن صاحبيه فاجرى ذلك مجرى اثار الولد ونزل الثلاثة منزلة اب واحد فخصه للثلاث من ثلث الدية اذ قد عاد والولد فيفرم لكل من صاحبيه ما يخصه وهو ثلث الدية **وجه اخر** احسن من هذا انما اتلفه عليها بوجبه ولحق الولد بوجبه عليه ضمان قيمته وقيمة اولد شرعا وهي دية فلزمه لها ثلثا قيمته وهي ثلث الدية وصار هذا كمن اتلف عبد ابينه وبين شركيين له فانه يجب عليه ثلثا القيمة لشركيه فاثلاث الولد كعليها بحكم القرعة كاثلاث الرقيق الذي بينهم وتظير هذا التضمين الصحابة المغرور بحرية الامه لما ثبات رقيم على السيد بحريةهم وكانوا يصرون ان يكونوا ارقاء له وهذا من اللطف ما يكون من القياس وادقه لا يفتدى اليه الا انها هم الراستخين في العلم وقد دخل طائفة ان هذا ايضا على خلاف القياس ليس كاطول هو محض الفقه فان الولد تابع للام في الحرية والرق ولما ولد الحرة من امه الغير رقيق وولد العبد من الحرة **قال الامام احمد** اذا تزوج الحرة الامه رقي نصفه واذا تزوج العبد بالحره عتق بنفسه فولد الامه المزرجة بمن المغرور كانوا يصرون ان يكونوا ارقاء لسبيها ولكن لما دخل الزوج على حرة المرأة دخل على ان يكون اولاده احرارا والولد يتبع اعتقاد الوطى فان فقد ولده احرارا وقد فوتهم على السيد وليس مراعاة احرارها باولى من مراعاة الاخرو لا تقويت حق احدهما باولى من حق صاحبه فحفظ الصحابة التحقيق وراعوا الجانبيين فحكموا بحرية الاولاد وان كانت امهم رقيقة لان الزوج انما دخل على حرية اولاده ولو توهم رقيم لم يدخل على ذلك ولم

زيد بن

الحنبل

في الحديث

ج

قتل تقريب

منهم

الحق

فضيعوا حق السيد بل حكموا على الواطئ بضد اولاده واعطوا العدل حصة فاجبوا فداهم بمثلهم تقريباً لا بالقيمة ثم وفوا للعدل لأن
 مكثوا للمفرد ومن الرجم بما غرر من غيره لان غرره كان بسبب غروره والقياس وللعدل يقتضي ان من تسبب الى اضرار مال شخص او غيره
 انه تضمن ما غرره كما تضمن ما اقلقه اذ غايته انه اضرار بسبب اضرار والتشبيب كاتلاف للبيا شرفي اصل الضمان **فان قيل** وبعد
 ذلك كله فهذا اخلاف القياس ايضاً فان الولد كما هو بعض الامم وجزء منها فهو بعض الاب وبعضيته للاب اعظم من بعضيته للام ولهذا
 يذكر الله سبحانه في كتابه خليفته من عاة الرجل كقوله فلم ينظر الى انسان مم خلق خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب
 والزايب وقوله لم يكلفنا من معنى يخفى ونظائرهما من الايات التي لم يختص بآء الرجل فهو فيه اظهر واذا كان جزءاً من الواطئ وجزءاً من الام
 فكيف كان ملكاً للسيد الام دون سيد الاب ويخالف القياس من وجه اخر وهو ان الماء بمنزلة اللبن ولو ان رجلاً اخذ لبن رغره فزعه
 في ارضه كان الربيع لصاحب اللبن وان كان عليه اجرة الارض **قيل** لا ريب ان الولد منعقد من ماء الاب كما هو منعقد من ماء الام
 ولكن انما تكون وصار ماءً متقوماً في بطن الام فلا جرة التي صار بها كل ذلك من الامراض اعاف الجزء الذي من الاب مع مساواتها له في ذلك
 الجزء فهو انما تكون في احشائها من لحمها ودمها وما ارضعها الاب لم يكن له قيمة اصل بل كان كما سماه الله ماءً حميساً لا قيمة له ولهذا الوتر
 شل رجل على رمكة اخر كان الولد ملك الام باتفاق المسلمين وهذا بخلاف البذر فانما مال متقوم له قيمة قبل وضعه في الارض يعارض عليه
 بالاثمان وعسب الفحل لا يعارض عليه فقياس احدها على الاخر من ابطال القياس **فان قيل** فهذا طرد تم ذلك في النسب وجعلتموه
 للام كما جعلتموه للاب **قيل** قد اتفق المسلمون على ان النسب للاب كما اتفقوا على انه يقيم الام في الحرية والرق وهذا هو الذي يقتضيه حكم
 الله شرعاً وقد رآنا فان الاب هو المولود له والام وعادة وان تكون فيها والله سبحانه جعل الولد خليفة ابيه وشخصته والقائم مقامه ورضع
 الانساب بين عبادته فيقال فلان بن فلان ولا تتوهم مصالحتهم وتعارفهم ومعاملاتهم الا بذلك كما قال تعالى يا ايها الناس انما خلقناكم من
 ذكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا فلو كانت الاثبات لما حصل المتعارف ولنفس نظام العباد فان النساء حبيبات
 مستعانت عن العيون فلا يمكن في الغالب ان يعرف علياً الام فيشهد على نسب الولد منها فلو جعلت الانساب للام هات نصاغت وفسدت
 وكان ذلك منافقاً للحكمة والرحمة والمصلحة ولهذا انما يدعى الناس يوم القيمة بأبائهم لا بامهاتهم **قال البخاري في صحيحه** باب
 يدعى الناس بأبائهم يوم القيمة ثم ذكر حديث لكل غادر لواء يوم القيمة عند راسه بقدر غدره يقال هذه غدر فلان بن فلان فكان
 من تمام الحكمة ان جعل الحرية والرق تبعاً للام والنسب تبعاً للاب والقياس الفاسد انما يجمع بين ما فرق الله بينه ويفرق بين ما جمع الله
 بينه فان **قيل** فهذا طرد تم ذلك في الولاء بل جعلتموه لموالي الام والوكلاء كالحمة للنسب **قيل** لما كان الولد من انا والرق موجبات
 كان تابعاً له في حكمه فكان لموالي الام ولما كان فيه شائبة النسب وهو كحمة كحمته ورحم الى مولى الاب عند انقطاعه عن موالى الام ورضع فيه
 الام لان ورتب عليه الاثران فان **قيل** فهذا جعلتم الولد في الدين تابعاً لمن له النسب بل الحقتمو بابيه تارة وبامه تارة **قيل**
 الطفل لا يستقل بنفسه بل لا يكون الا تابعاً لغيره فجعله الشايع تابعاً لغيره في الدين تعذيباً لغيره الذين فاما اذا لم يكن له يد من التبعية
 لم يجز ان يقيم من هو على دين الشيطان وتفتطم تبعيته عن هو على دين الرحمن فهذا محال في حكمة الله تعالى وشرعه فان **قيل** فلجواب
 تابعاً لسايبه في الاسلام وان كان معه ابواه او احدهما فلن تبعيته لا بوجه قد انقطعت وصار للسابي هو الحق به **قيل** نعم وهكذا نقول
 سواء وهو قول الامام اهل الشام عبد الرحمن بن عمر الاوزاعي ونص عليه احمد واختاره شيخ الاسلام ابن تيمية وقد اجمع الناس على انه
 يحكم بسلامته تبعاً لسايبه اذ اسير وحرره قالوا لان تبعيته قد انقطعت عن ابويه وصار تابعاً لسايبه واختلفوا فيما اذا اسير مع احدهما على
 ثلاثة مذاهب **احد** يحكم بسلامته نص عليه احمد في احدى الروايتين وهي المشهورة من مذهبه وهو قول الاوزاعي **والثاني**
 لا يحكم بسلامته لانهم ينفرد عن ابويه **والثالث** ان يسير مع الاب تبعه في دينه وان يسير مع الام وحدها فهو مسلم وهو قول مالك

النسب

له البرهان على كون النسب
 والذوق في شأن النسب
 والحكم بسلامته
 اجماعاً وقام على
 من الشايع في العلم
 والذين والذين العلم
 والشبهة من كل نوع
 كالجملة باق على

ج

عن

يدعى الناس يوم
 القيمة بأبائهم

وقول الزناعمي وفقهاء الشراعية واسلم من التناقض فان السابى قد صار احق به وقد انقطعت تبعيته لا يبق ولم يبق لها عليه حكم
 فلا فرق بين كونها في دار الحرب وبين كونها اسيرين في ايدى المسلمين بل انقطع تبعيته لها في حال اسرها وبقربها واذا كانا واسحقا
 قتلها اولى من انقطاعها حال قوة شوكتها وخوف معرفتها فذا الذى يسوغ له الكفر بالله والشك به وابواه اسيران في ايدى المسلمين
 ومنع من ذلك وابواه في دار الحرب وهل هذا الا تناقض محض وايضا فيقال لهم انساب الابوان ثم قتلا فهل يستمر الطفل على كفره عنكم
 او تحكسون باسلامه فمن قولكم انه يستمر على كفره كما لو ما تا فيقال واي كتاب او سنة او قياس يحجز او يحجز معتبرا وافرقت مؤثرين ان
 يقتلا في حال الحرب او بعد الاسر السبى وهل يكون الغنى الذى حكم باسلامه لاجله اذا سبى وحده تراثا لاسبائهما انتم قتلها بعد ذلك هل
 هذا الا تفرق بين المتأثرين **وايضا** فهل تقبلون وجود الطفل والا يوين في ملك سابع واحد ويكون معها في حيلة العسكر فان اعتبرتم
 الاول طولبتم بالدليل على ذلك وان اعتبرتم الثانى فمن العلوم انقطاع تبعيته لها واستيلاؤها عليها واختصاصه بسايرة وجودها
 بحيث لا يمكن ان منه ومن تربيته وحضا نته واختصاصها به لا اثر له وهو كوجودها في دار الحرب سواء **وايضا** فان الطفل مالم
 يستقل بنفسه ولم يكن بدن من جعله تابعا لغيره وقد دار الامر بين ان يجعل تابعا لما كرهه وسايرة ومن هوانى الناس به وبين ان
 يجعل تابعا لابيويه ولاحق لها فيه بوجه ولا ريب ان الاول اولى **وايضا** فان ولاية الابوين قد زالت بالكلية وقد انقطع الميراث
 وولاية النكاح وسائر الاوليات فما بال ولاية الدين الباطل باقية وحدها **وقد نص الامام احمد** على منع اهل الزمة
 ان يشترطوا رقيقا من سبى المسلمين وكتب بذلك عمر بن الخطاب الى الامصار واشتهر ولم ينكره منكر فوجاه من الصحابة وان نازع
 فيه بعض الائمة وماذا الا ان في تليكه للكافر ولقله عن يد المسلم قطعاً لما كان بصدده من مشاهدة معالم الاسلام وسماعه للقرآن
 فربما دعاه ذلك الى اختياره فلو كان تابعا لابيويه على دينهم لم ينعموا من شرا وبالله التوفيق فان **قيل** فيلزمكم على هذا انه لو مات
 الابوان ان تحكسوا باسلام الطفل لانقطاع تبعيته لابيوين ولا سيما وهو مسلم باصل الفطرة وقد زال معارض الاسلام
 وهو شهيد الابوين وتنصيرها **قيل** قد نص على ذلك الامام احمد في رواية جملة من اصحابه واخرج بقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم ما من مولود الا يولد على الفطرة فابواه يهودونه وينصرهونه ويمجسانه فاذا لم يكن له ابوان فهو على اصل الفطرة فيكون مسلماً فلو
قيل فهل نظرون هذا اقبوا وانظم نسبه عن الاب مثل كونه ولد زنا او منفياً بلعان **قيل** نعم لوجود المقتضى لاسلامه بالفطرة
 وعدم المانع وهو وجود الابوين ولكن الراجح في الدليل قول الجمهور ولانه لا يحكم باسلامه بن لك وهو الرواية الثانية عنه **اختارها**
شيخ الاسلام وعلى هذا فالفرق بين هذه المسئلة ومسئلة المسبى ان المسبى قد انقطعت تبعيته لمن هو على
 دينه وصار تابعا لسايبه المسلم بخلاف من مات ابواه واحدها فانه تابع لا قارب او وصى ابيه فان انقطعت تبعيته لا يويه
 فلم تنظم لمن يقوم مقامهما من اقاربه او اوصيائه والنجيب صلى الله عليه وآله وسلم اخبر ان شهيد الابوين وتنصيرها بناء على
 الغالب وهذا المفهوم لما لو جحين **احدها** انه مفهوم لقب **الثانى** انه خيم عجز الغالب وما يدل على ذلك العمل المستمر
 من عهد الصحابة والى اليوم بمقتضى اهل الذمة وتركهم الاطفال ولم يتعرض احد من الائمة وولاة الاصل لاطفالهم ولم يقر بولاههم
 مسلمون ومثل هذا الجهل الصحابة والتابعين وائمة المسلمين فان **قيل** فهل نظرون هذا الاصل في جعله تابعا لما لك فتقولون
 اذا اشترى المسلم طفلاً كافراً يكون مسلماً تبعاً له او تتناقضون ففرقون بينه وبين السابى وصورة المسئلة فيما اذا زوج الذي جعل
 الكافر من امته فجاءت بولدا وتزوج المحرمات بامة فاولدها ثم باع السيد هذا الولد المسلم **قيل** نعم نظره وحكمه باسلامه
قال شيخنا قدس الله روحه ولكن جادة المذهب انه باقى على كفره كما لو سبى مع ابيوه واولى والصحيح
 فتقول شيخنا لان تبعيته لابيوين قد زالت وانقطعت الموالات والميراث والحضانة بين الطفل والابوين وصار المالك

مراثلا

شركان

ج

حتى به وهو تابع له فلا يفر عنه بحكم فكيف يفر عنه في دينه وهذا طرأ الحكم بأسلمه في مسئلة السبا وبالله التوفيق **فصل**
 فهذه نبذة يسيرة تطلعك على ما وراءها من انه ليس في الشريعة شيء يخالف القياس ولا في المنقول عن الصحابة الذين لا يعلم لهم فيه
 مخالف وان القياس الصحيح دائر مع اوامرها ونواهيها وجوداً وادماً كان المعقول الصحيح دائر مع اخبارها وجوداً وادماً فلم يخف الله ولا
 رسوله بما يناقض صريح العقل ولم ينشر ما يناقض الميزان والعدل **ولنفاءة الحكم والتعليل والقياس هم هنا سوال مشهور**
 وهات الشريعة قد فرقت بين التماثلين وجمعت بين المختلفين فان الشارع فرض الغسل من الجنابة وابطل الصوم بالنزلة عداً وهو ظاهر
 ودون البول والدمى وهو نجس واوجب غسل المشوب من بول الصبية والنظم من بول الصبي مع تساويهما ونقض الشطر من صلوة النساء
 الرباعية وابقى الثلثية والثنائية على حالهما واوجب قضاء الصوم على الحائض دون الصلوة مع ان الصلوة اولى بالمحافظة عليها واخرج
 للنظر الى العجز الشوها القبيحة للمنظر اذا كانت حرة وجوزها الى الامة الشابة الباردة الحال وقطع سارق ثلاثة دراهم دون مختلس الف
 دينار او منتهمها او غاصبها ثم جعل دية كل نفس مائة دينار فقطعها في ربع دينار وجعل دية هذا القدر الكبير واوجب حد الفرية على
 من قذف عفيف بالزنا دون من قذفه بالكفر وهو شر منه واكتفى في القتل بشاهدين دون الزنا والقتل الكبر من الزنا وجعل قاذف الحجر
 الفاسق دون العبد للعفيف الصالح وفرق في العدة بين الموت والطلاق مع استواء حال الزوج فيها وجعل حدة الحرة ثلاث حيضات على
 الامة بجمضة والمقصود العلم ببلولة الرحم وحرمة المطلقة ثلاثاً على الزوج المطلق ثم اباح له ان يزوجها وانما وجبت بغيره وحكمها في الزوجين
 واحدة واوجب غسل غير الوضوء الذي خرجت منه الرجم ولم يوجب غسله ولم يعتبر بقربة القاتل ونذمه قبل القربة عليه واعتبر
 توبة الحارب قبل القربة عليه وقبل شهادة العبد والمملوك عليه بان يصلى الله عليه ولله وسلم قال كذا وكذا ولم يقبل شهادة على احد
 الناس انه قال كذا او كذا واوجب الصدقة في السواثم واسقطها عن العوامل وجعل الحرة القبيحة الشوهاء محصن الرجل ولامه الباردة
 الجبال لا تحصنه ونقض الوضوء بمس الذكر دون مس سائر الاعضاء ودون مس العذرة والدم واوجب الحد في الفطرة الواحدة من الحر وله
 يوجبها بالارطال المكثرة من الدم والبول وقصر عدد المنكوحات على اربع واطلق ملك اليه من غير حصر واباح للرجل ان يزوج اربعاً
 ولم يحر المرأة الا بحد واحد مع وجود الشهوة وقوة الداعي من الجانيين وتجر الرجل ان يستمتع من امته بالوطي غداً ولم يحر المرأة ان تستمتع من عبد ولا يحره دون
 المطلقة الثالثة والثانية في تحريمها على المطلق الثالثة دون الثانية وفرق بين لحم الابل ولحم البقر والغنم ولحم اميس غداً واوجب الوضوء
 من لحم الابل وحده وفرق بين اكلب الاسوق والابيض في قطع الصلوة بمرور الاسوق وحده وفرق بين الربيع الحار حرة من الدهر فاوجب بقاء
 الوضوء وبين المشوة الحار حرة من الحلق فلم يوجب الوضوء واوجب الزكوة في خمس من الابل واسقطها عن عدة اراف من الخيل واوجب في
 الذهب والنجاسة ربع العشر وفي الزروع والثمار للعشر او نصفه وفي المعدن الخمس واوجب في اكل نصاب من الابل من غير حصرها وفي اكل
 نصاب من البقر والغنم من جنسه وقطع يد السارق لكن نهى الله للمعصية فاذهب العضو الذي تقضى به على الناس ولم يقطع للسان الذي
 يقذف به المحصنات الغافلات ولا الفرج الذي يرتكب به المحرم واوجب على الرقيق نصف حر المحرم ان حاجته الى الزجر عن المحارم كحاجة الحر فجعل
 العقاف اسقاط الحد بالعان في الزوجة دون الاجنبية وكلاهما قد الحى به العار وجوز للمسافر المتردد في سفر مرضية الفطر والعطر
 دون القيم المحرم الذي هو في اية المشقة في سببه واوجب على كل من نذر لله طاعة الوفاء بما وجب من حلف على فعلها ان يتركها او يكفر بعينه
 وكلاهما قد الزوه فعلها لله وحرمة اللذنب والفرد وماله ناب من السباع واباح الضمير على قول الحاناب تكسر به وتجعل شهادة خزيمة بن
 ثابت وحده بتهمة تدين وغيره من الصحابة افضل منه وشهادته بشاهد واحد لا يرد في براءة بن نيار في التضحية بالعناق وقال لم يحرر
 عن احد بعدد وفرق بين صلوة الليل والنهار في السر والجهر ثم شرع الجهر في بعض صلوة النهار كالجمعة والعيدين وورث ابن ابن العم
 وان بعدت درجته دون الحالة التي هي شقيقة الامم وحرر اخ مال الغيل لا بطيبه من نفسه وسأطه على اخن عقاره واراضه بالشفقة

التكثير

ج

عقار

بشاهدين
بشهادة

ثم شرع الشفاعة فيما يمكن التخلّص من ضرر الشوكة بقسمته دون ما لا يمكن قسمته كالجمرة والحیوان وهو ادلى بالشفاعة وحرم من
 اول يوم من شوال وفرض صوم اربعين من رمضان مع تساوى اليومين وحرم على الانسان تكلم بنت اخيه واخته واباس له تكلم بنسبه
 واخت امه وحمل العاقلة ضمان جنايته الخطأ على النفوس دون الجنائية على الاموال وحرم وطى الحائض لا ذى الدم وابطه وطى المستحاضة مع
 وجوده الا ذى ومنع بيع مد حنطة بمد وحضنة وجوز بيع مد حنطة بصهاك فاكثر من الشعير بخمسة اضعافها الفضل في الجنس الواحد من الجنسين
 ومنع المرأة من الاصل ادعى ايها وابنها فوترت الالة ايامه واجوب عليها ان تحل على الزوج وهو اجنبى اربعة اشهر وعشرا وسوى بين الرجل
 والمرأة في العبادات البدنية والمالية كالوضوء والغسل والصلاة والصوم والزكاة والحج وفي العقوبات كالحدود ثم جعلها على النصف من
 الرجل في الدية والشهادة والميراث والعقوبة وحض بعض الازمنة على بعض وبعض الامكنة على بعض بمقتضى ما يشاء من اجل الالة
 القدر خذ من الف شهر وجعل رمضان سيد الشهور ويوم الجمعة سيد الايام ويوم العرفة ويوم النحر وايام منى افضل الايام وجعل
 مكان البيت افضل بقاع الارض **قالوا** واذا كانت الشريعة قد جاءت بالتفريق بين المتماثلات والجمع بين المختلفات كما جمعت بين
 الخطأ والعهد في ضمان الاموال وفي قتل الصيد وجمعت بين العاقل والمجنون والطفل البالغ في وجوب الزكاة وجمعت بين الهرة والغارقة
 في طمارة كل منهما وجمعت بين الميتة تحببها الحي في التحريم وبين ما مات من الصيد او ذبحه الحرم في ذلك وبين الماء والذباب في
 التطهير يطل القياس فان مبدأه على هذين الحرفين وهما اصل قياس الطرد وقياس العكس **والجواب** ان يقال ان جمى الوطيس
 وحيت الغوف النصارى ورسوله نصره ودينه وما بعث به رسوله وان تحبب الحق ان لا تأخذ من الله لومة لائم وان لا يتخير والى فئة
 معينة وان ينصره الله ورسوله بكل قول حق قاله من قاله ولا يكون من الذين يقبلون ما قاله طائفتهم ورفضهم كائن من كان فيكون
 ما قاله من اذعروهم وغير طائفتهم كائن ما كان فلهذا طريقة اصل العصبية وحسية اهل الجاهلية ولعمري الله ان صاحب هذه الطريقة لم يفت
 له الذم ان اخطأ وغيره من ان اصاب وهذه حال لا يرضى بها من نعم نفسه وطهر لشره والله الموفق **وجواب هذا السؤال**
 من طريقين مجمل ومفصل اما **المجمل** فهو ان ما ذكرتم من الصور واضعافها واضعاف اضعافها فهو من ارباب الدولة على عظم هذه
 الشريعة وجلالاتها وعجيبها على وفق العقول السليمة والفطر المستقيمة حيث فرقت بين احكام هذه الصور المذكورة لا فرقها في الصفات
 التي اقصت افرادها في الاحكام ولو ساوت بينهما في الاحكام لوجب السؤال وصعب الانفصال وقال القائل قد سادت بين المختلفات و
 قرنت الشيء الى غير شبيهه في الحكم وما امتازت صورة من تلك الصور بحكمها دون الصورة الاخرى الليفة قام بها اوجب اختصارها بترك
 الحكم ولا اشرت صورتان في حكم الا لا شتر اكما في الحق المقنض لذلك الحكم ولا يضر افرادها في غيره كالا ينعف اشتراك المختلفين في
 معنى لا يوجب الحكم فالاعتبار في الجمع والفرق انما هو بالمعاني التي لا حيلها شرعت تلك الاحكام وجودا وعدما وقد **اختلف** اجوبة
 الاصحاب يلين عن هذا السؤال بحسب افعالهم ومعرفتهم باسرار الشريعة **فاجاب** ابن الخطيب عنه بان قال غالب احكام الشرع
 معللة برعاية المصالح المعلومه والخضمانا بين خلاف ذلك في صور قليلة جدا او روى الصورة النادرة على خلاف الغالب لا يفرق في
 حصول الظن كان الغيم الرطب اذ لم يطر نادره لا يفرق في نزول المطر منه **وهذا الجواب** لا يضمن ولا ينف من جوع **وهذا**
 جواب ابى الحسين البصرى بعينه **واجاب** عنه ابو الحسن الامدى بان التقرب بين الصور المذكورة في الاحكام ما لعدد صلاحية
 ما وقع جامعا او لمعارض له في الاصل او في الفرع واما الجمع بين المختلفات فانما كان لا شتر اكما في معنى جامع صالحة للتعليل الاختصاصا
 كل صورة بعلية صالحة للتعليل فانها لا مانع عند اختلاف الصور وان اختلف نوع الحكم ان يعلى بعلل مختلفة **واجاب** عنه ابو بكر
 الرازى الحنفى بان قال لا معنى لهذا السؤال فانما نقل بموجب القياس من حيث اشتبهت المسائل في صورها واعيانها واسماؤها وكا وجبنا
 للخالفة بينهما من حيث اختلفت في الصور والاعيان والاحاء وانما يجب القياس بالمعاني التي جعلت امارات الحكم وبالاسباب الموجبة

الترجم

تساويهما

وبالله

ج

بينهما

في المعاني

هو

فمقتدرها في مواضعها أشرا لئلا يخال في اختلافها وانما اقتربا من وجه اخر غيرهما مثال ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرم التفاضل في البر للبر من جملة الكيل وفي الذهب بالذهب من جملة الوزن استدل للناية على ان الزيادة المحظورة معتدرة من جملة الكيل او الوزن مع الجنس فثبت وجه او شيئا فزيم التفاضل وان اختلفت الميقات من وجه اخر كالحمص وهو مكيل فحكمه حكم البرص حيث تكونه مكيفا وان خالفه من وجه اخر كالمصاص هو موزن فحكمه حكم الذهب في فزيم التفاضل وان خالفه في اوصاف اخر فمضى عقل المعنى الذي به تعلق الحكم وجعل علامة له وجب اعتبار حيث وجب كالحرج ماعز الزناه وحكمه بالقاء الفارة وما عرلها لما ماتت في اللحم فنعقلا عموم المعنى لكل زان وعموم الغنى لكل مانع جاور الحاجة الا ان للغير نارة يكون جليا ظاهرا ونارة يكون خفيا غامضا فيستدل عليه بالذات الى ان نصيبا الله عليه **واجاب** عنه القاضي ابو يعلى بان قال العقل لنا بمن ان يجمع بين الشيئين المختلفين في وجه مختلفا في الصفات النفسية كالسواد والبياض وان يفرق بين المثليين فيما تماثل فيه من صفات النفس كالسوادين والبياضين وما يجري مجرى ذلك اما ما عدل ذلك فانه لا يمتنع ان يجمع بين المختلفين في الحكم الواحد الا ترى ان السواد والبياض قد اجتمعا في مناة فاة الحرة وما يجري مجراها من الالوان فان القعق في موضع قد يكون حسنا اذا كان فيه نفع لضره وفيه قد يكون قبيحا اذا كان فيه ضرر من غير نفع بل في عليه وان كان القعق في ذلك الموضع متيقنا وقد يكون القعق في مكانين مجتمعين في الحسن بان يكون في كل منهما نفع لضره وفيه ولا يخال في علي ان ذلك يؤكد صحة القياس ذلك ان المثاليين في العقلات لغا وجب تساوي حكمها لان كل واحد منهما قد يساوي الاخر في الاجل قد وجد له الحكم اما لانه كالسوادين او لعله اوجبت ذلك كالسودين وهكذا العقل في المختلفين وعلى هذه الطريقة بعينها يجري القياس لانا انما حكم للفرع بحكم الاصل اذا اشار فيه في علة الحكم كان الله تعالى انما نص على حكم واحد في الشيئين اذا اختلفا فيما اوجب الحكم فيها فقد بان من ذلك صحة ما ذكرناه **واجاب** عنه القاضي عبد الوهاب لما كنى بان قال ودعاكم بان هذه الصور التي اختلفت احكامها مماثلة في نفسها ودعوى الامثلة لا تشهد لها الا ترى انما لا يمتنع ان يتفق الصوم والصلوة في امتناع اداءهما من الحائض ويقترقان في وجوب القضاء والمماثل في العقلات لا يوجب التساوي في الاحكام الشرعية **وايض** هذا يوجب منع القياس في العقلات **وايض** فان القياس جاز على العلة المنصوص عليها مع وجه الغنى الذي ذكره فهذا اجوبة المنظار **وخبر** عن الله وتوفيقه نفع كل مسألة منه باجواب مفصل هو للسؤال الثاني الذي وردنا به **اما المسئلة الاولى** وهي اجاب الشارح صلى الله عليه وآله وسلم الغسل من المني دون البول فهذا من اعظم محاسن الشريعة وما اشبهت عليه من الرحمة والحكمة والصلو فان المني يخرج من جميع البدن ولهذا ساء الله سبحانه سلاله لا ينزل من جميع البدن واما البول فانهما هو فضيلة الطعام والشراب المستحيلة في العدة والمقتدرة فتاثر المني بخروج اعظم من تأثر جروج البول وايضا فان الاغتسال من خروج المني من الفرج شئ للبدن والقلب والروح بل جميع الالواح القائمة بالبدن فانها تنفق بالاغتيال والغسل يحلف عليه ما تحلل منه بخروج المني وهذا امر يعرف بالحس ايضا فان الجنابة توجب تنظرا وكسلا والغسل يحدث له نشاطا وخفة ولهذا قال ابو جهمر لما اغتسل من الجنابة كانها القيت عنى جبلا وبها كماله فهذا امر يريد ذكر كل ذي حيز سليم وفطرة صحيحة ويعلم ان الاغتسال من الجنابة يجري للمصالح التي تلحق بالضروريات للبدن والقلب والروح مع ما تحل له الجنابة من بعض القلب والروح عن الامور الطيبة فاذا اغتسل زال ذلك البعد ولهذا قال غير واحد من الصحابة ان العبد اذا نام عرج روجه فان كان ظاهرا اذن لها بالحي دون كان جنبا لم يقرب لها ولهذا امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجنب اذا نام ان يتوضأ وقد مر من افاضل الاطباء بان الاغتسال بعد الجماع يبيح الى البدن قوته ويخلف عليه ما تحلل منه وانه من انفع شئ للبدن والروح وتركه مضر وكيف شهادة العقل والفطر بحسنه وبالله التوفيق على ان الشارح لو شرع الاغتسال من البول لكان في ذلك اعظم حرج ومشقة على الامة تمنع حكمة الله ورحمته واحسانا الى خلقه **فصل** واما غسل الثوب من بول الصبية ونضح من بول الصبي اذا لم يطعمه هذا للفقهاء فيه ثلاثة اقوال **احدها** انه لا يغسلان بجمعها

ما غفر الزناه

ج

ص

والثاني بنفحان والثالث التفريق وهو الذي جهلت به السنة وهذا من محاسن الشريعة وتمازج حكمها ومصلحتها وانفرد بين العبيد والصبيبة من ثلاثة اوجه **احدها** كثرة حمل الرجال والنساء المذكور فعم البتة ببوله فينتق عليه غسله **والثاني** ان بوله لا يازل في مكان واحد بل ينزل متفرقا فلهذا وهم نافذون غسل ما اصابه كله بخلاف بول الانثى **الثالث** ان بول الانثى لا يزل ويتنق من بول الذكر وسببه حرارة الذكر وطوبى الانثى فالحجارة تخفف من نقي البول وتذيب منها ما يحصل مع الرطوبة وتختل معان مؤثره بحسن اعتبارها في الفرق **فصل** واما قصص الشر من صله المسافر الرباعية دون الثلاثية والثلاثية فمخفية المناسبة فان الرباعية تحتل الحزف لطولها بخلاف الثلاثية فلو حزفت شطرها لا يحجب بها بطلت حكمة الوتر الذي شرع خاتمة العمل واما الثلاثية فلا يمكن شطرها وحزف ثلثيها محل وحزف ثلثيها يحجبها عن حكمة شرعها وترافا فانها شرعت ثلاثا لتكون في الزمان كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم المغرب وتر النهار واصلوة الليل **فصل** واما ايجاب الصوم على الخائف من الصلوات فمن تمام محاسن الشريعة وحكمتها ومرتباتها لمصلحتها المكلفين فان الحبيب لما كان منافيا للعبادة لم يشرع فيه فعلها وكان في صلاحها ايام الطهر ما يغنيها عن صلوة ايام الحيض فيحصل لها مصلحة الصلوة في زمن الطهر لتكررها كل يوم بخلاف الصوم فانه لا يتكرر وهو شهر واحد في العام فلو سقط عنها فاعله بالحيض لم يكن لها سبيل الى تدارك نظيره وفاتت عليه مصلحته ووجب عليه ان يصوم شهرا في طهرها لتحصل مصلحة الصوم التي هي من تمام رحمة الله بعبده واحسانه اليه بشرعه وبالله التوفيق **فصل** واما النظر النظر الى العجز المحرم الشوهااء القبيحة واباحتها الى الامة المباركة بالجمال فكذب على الشارع فاين حرم الله هذا واباح هذا والله سبحانه انما قال قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ولم يطل الله ورسوله للاعين النظر الى الامة المباركات المحال واذا خشي الفتنة بالنظر الى الامة حرم عليه بلزيم وانما نشأت الشبهة ان الشارع شرع للحواثر ان يسارت وجوههن عن الاجانب واما الامة فلم يوجب عليهن ذلك لكن هذا في اماء الاستخفاف والابتذال واما اماء التسترى اللاتي جرت العادة بصوغهن وحجبهن فاين اباح الله ورسوله لهن ان يكشفن وجوههن في الاسواق والطرقات وحجما مع الناس اذن للرجال في التمتع بالنظر اليهن فذل اعطى محض على الشريعة واكد هذا الغلط ان بعض الفقهاء سمع قدامهم ان الحق كلفها عورة الاوجه وكيفية عورة الامة ما لا يظهر غالباً كالبطن والظهر والساق فظن ان ما ظهر غالباً حكمه حكم وجه الرجل وهذا انما هو في الصلوة لافي النظر فان العورة عورتان عورة في الصلوة وعورة في النظر فالحرة لها ان تغطي مكشوفة الوجه والكفين وليس لها ان تخرج في الاسواق وحجما مع الناس كذلك والله اعلم **فصل** واما قطع يد السارق في ثلاثه دراهم وترك قطع المختلس والمنتهب والغاصب فمن تمام حكمة الشارع ايضاً فان السارق لا يمكن الاحتراز منه فانه يتقرب الدرة ويهتك الحرم ويكسر القفل ولا يمكن صاحب المتاع الاحتراز بالكثر من ذلك فلو لم يشرع قطعه لسرق الناس بعضهم بعضاً وعظم الضرر واشتدت الخسة بالسارق بخلاف المنتهب والمختلس فان المنتهب هو الذي يأخذ المال جهرة بمرأى من الناس فيمكنهم ان يأخذوا واعلى به ويخلوا بحق المظلوم وادبهم الله عند الحرام واما المختلس فانه انما يأخذ المال على حين غفلة من مالكة وغيره فلا يخلو من نوع تقرير يمكن به المختلس من احترازه والا فدم كمال الحفاظ واليقظ لا يمكنه الاحتراز فليس كلسارق بل هو بالحناء اشبه وايضاً فالمختلس انما يأخذ المال من غير حرز مثله غالباً فانه الذي يفادك ويختلس متاعك في حال تخليدك عنه وغفلتك عن حفظه وهذا يمكن الاحتراز منه غالباً فهو كالمنتهب واما الغاصب فالامر فيه ظاهر وهو ان يبعد القطع من المنتهب ولكن يسوغ كف عن ذلك بالضرر والشكال والسجن الطويل والعقوبة باخذ المال كما سيأتي فان قيل فقد وردت السنة بقطع جاحل العارية وغايتها ادخاله والمعيير سلطه على قبض ماله والاحتراز منه ممكن بان لا يدفع اليه المال فبطل ما ذكرتم من الفرق **قيل** لعمر الله لقد حرم الحرث بان امرأة كانت تستعير المتاع وتجره فامر بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقطعت يديها فاختلف الفقهاء في سبب القطع هل كان

لا يتنقل

ايام الحيض

ج

سرقتهما

اصفقت بأعرضا الراوى بصفتها لأن المدرك سبب القطع كما يقول الشافعي وابن حنيفة ومالك أو كان السبب المدرك وهو سبب القطع كما يقوله احمد ومن وافقه **وخن في هذا** المقام لا ينتصرون ذهب معيق البتة فان كان الصبي قرا لجهنم اندفع السؤال وان كان الصبي هو القول الآخر فراقبته للقيام بالحكمة والمصلحة ظاهر جيد فان العاريتين من مصالكن بني آدم التي لا بد لهم بها ولا غنى لهم عنها وهي وجبة عند حاجة المستعير وضروته اليها اما بالجرة او مجانا ولا يمكن المعيد كل وقت ان يشهد على العاريتين ولا يمكن الاحتراز بجمع العاريتين شرعا عادة وعرفا ولا فرق في المعنى بين من اتصل بالاختصاص غيره بالسرقة وبين من اتصل اليه بالعاريتين وجدها وهذا اختلاف جاحد الوديعة فان صاحب المتاع فخر حيث ائتمنه **فصل** واما قطع اليد في ربيع دينار وجعل دينها خمس كونه دينار فمن اعظم المصالح والحكمة فانه احتياط في الوضوعين للاموال ولا طلاف فقطعها في ربيع دينار حفظا للاموال وجعل دينها بخمس مائة دينار حفظا لها وصيانة وقد اورد بعض الزنادقة هذا السؤال وضمنه بيتين فقال :-

يد بخمس مئة من عتيد وديت	ما بالها قطعت في ربيع دينار
تناقض مالنا الا السكوت لله	ونسجد ببولنا من العشار

مشتين

للغار

مشتين

فاجابه بعض الفقهاء بأنها كانت ثمينة لما كانت امينة فلما خانت خانت وضمنه الناظر قوله :-

يد بخمس مئة من عتيد وديت	لكنها قطعت في ربيع دينار
حماية الدم اغلاها وارخصها	صيانة المال فانظر حكمة الباهر

وروى ان الشافعي رحمه الله اجاب بقوله :-

هناك مظلومة غالت بقيامتها	وههنا ظلمت خانت على الباهر
---------------------------	----------------------------

واجاب شمس الدين الكروى بقوله :-

قل للمعري عاريت ما عكار	جمل الفضة وهو عن ثوب التقي عاري
لا تقدر نحن نر ناد الشعر عن حكم	شعائر الشرع لم تقدرم باشعاري
افقيمة اليد نصف الالف من ذهب	فان قيدت فلا تسوى بيد دينار

فصل واما تخصيص القطع جزا القدر فلا بد من مقدار يجعل ضابطا لوجوب القطع اذ لا يمكن ان يقال بقطع سرقة

فلس اوجه تحت خطة او قرة ولا تاتي الشريعة بهذا وتزج حكمة الله ورحمته واحسانه عن ذلك فلا بد من ضابط وكانت الثلاثة دراهم اول مراتب الجرم وهي مقدار ربيع دينار وقال ابراهيم الفخري وغروه من التابعين كانوا لا يقطعون في الشئ الا قدر فان عادة الناس للتسامح في الشئ الصغير او المبرم اذ لا يلحقهم ضرر بفقدته وفي التقدير مثلا ثلاثة دراهم حكمة ظاهره فانما كفاية للمقتصد في يومه له ولين موافقه غالبا وقوت اليوم للرجل واحاله له خطر عند غالب الناس وفي الاثر المعروف من اصبح منافي سر به معاني فجدته عنده قوت يومه فكما تذاخيرت له الدنيا جزا فيرجا **فصل** واما ايجاب حد الفرية على من قذف غيره بالزنا دون الكفر ففي غاية المناسبة فان القاذف غيره بالزنا لا اسميل للناس الى العلم بكنهه بل جعل حد الفرية تكن بيانه وتزنيها لعرض المقدس وقطيعة لسان هذه الفاخنة بالزنا يجعله من رعيها مسلما واما من رعى غيره بالكفر فان شاهد حال المسلم واطلاع المسلمين عليها كاف في تكذيبه ولا يلحقه من العلم بكنهه عليه في ذلك ما يلحقه بكنهه عليه في الرمي بالكفر فحاشا ولا سيما ان كان المقدس امرأة فان العار والمعرفة التي تلحقها بقذفه بين اهلهما وتشعب ظنون الناس كونهم بين مصدق وكذوب لا يلحقه مثله بالرمي بالكفر **فصل** واما اكتفاء في القتل بتأهل دون الزنا ففي غاية الحكمة والمصلحة فان الشارع احتاط بالقصاص الدماء واحتاط بحر الزنا فلو لم يقبل في القتل الا ربة لم تراع

قد برئت

في كذب

لله جلاله ما ذكر في
ج
كتاب القاصدين

وتواشى العادون ويجزأوا على القتل وامام الزنا فانه بالغ في ستره كما قد رآه ستره فاجتمع على ستره شرع الله وقدره فلم يقبل فيه
 الا اربعة يصغرون العقل وصفت مشاهدة ينتفي معها الاحتمال وكذلك في الاقرار لم يكف بأقل من اربع مرات حرصاً على سترها
 قدر الله ستره وكره اظهاره ولتكمه به وتواعد من يجب اشاعته في المؤمنين بالعذاب لا ليعلم الدنيا والاخرة **فصل** واما
 حكمة فاذا انحردون العبد تفرق لشرعه بين ما فرق الله بينهما بقدره فاجعل الله سبحانه العبد كالحرم من كل وجوه لا قدر ولا
 شرعاً وقد ضرب الله سبحانه لعباده الامثال التي اخبر فيها بالتفاوت بين الحرة والعبد وانهم لا يرضون ان تساوهم عبيد هم في رزقهم
 فانه سبحانه فضل بعض خلقه على بعض وفضل الاحرار على العبيد في الملك واسبابه ولقد رة على المنصرف وجعل العبد مملوكاً والحر
 مالكاً لا يستوى الملك والمملوك واما التسوية بينهما في احكام الثواب والعقاب فذلك معوجب العدل والاحسان فانه يوم الجزاء
 لا يبقى هناك عبد وحر ولا مالك ومملوك **فصل** واما تفرقة في العدة بين الموت والطلاق وعدة الحرة وعدة الامة وبين
 الاستبراء والعدة مع ان المقصود العلم ببراءة الرحم في ذلك كله فهذا النبا يتبين وجهه اذا عرفت الحكمة التي لاجلها شرعت العدة
 وعرف اجناس العدة وانواعها **فاما المقام الاول** ففي شرع العدة عدة حكم منها العلم ببراءة الرحم وان لا يجتمع
 ماء الوطئين فاكثرت في حم واحد فختلط الانساب وتفسد في ذلك من الفساد ما تمنعه الشريعة والحكمة **ومنها** تعظيم خطر
 لهذا العقد ورفع قدره واظهار شرفه **ومنها** تطويل زمان الرجعة المطلق اذ العلة ان يندم ويوفي فيصادف زمناً يتمكن فيه
 من الرجعة **ومنها** قضاء حق الزوج واظهار تاتر فقدرة في المنع من التزين والتجمل ولذلك شرع الاحداد عليه اكثر من الاحدا
 على الوالد والولد **ومنها** الاحتياط لحق الزوج ومصلحة الزوجة وحق الولد والنفية بحق الله الذي اوجبه في العدة اربعة حقوق
 وقد اقام الشارع الموت مقام الدخول في استيفاء المفقود عليه فان النكاح مدة العمر ولهذا اقيم مقام الدخول في تكميل الصداق
 وفي تحريم الرتبة عند جماعة من الصحابة ومن بعدهم كما هو مذهب زيد بن ثابت واحمد في احدى الروايتين عنه فليس المقصود
 من العدة مجرد براءة الرحم بل ذلك من بعض مقاصد ما وحكمها **المقام الثاني** في اجناسها وهي اربعة في كتاب الله وخامس
 بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **الاجناس الاول** امر باب العدة واولات الاحال اجلهن ان يضمن حملهن **الثاني**
 والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجاً يترصن بأنفسهن اربعة اشهر وعشراً **الثالث** ونملطقات يترصن بأنفسهن
 ثلاثة قروء **الرابع** واللاذي يئس من الحيض من نسائك ان اربته فعد ثمن ثلاثة اشهر **الخامس** قول النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم لا تقطاعاً مل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحضبة **ومقدم** هذه الاجناس المحاكم عليها كلها وضمن الحمل فاذا وجب الحكم
 له ولا التفات الى غيره وقد كان بين السلف نزاع في المتوفى عنها انها ترصن بعد الاجلين ثم حصل الاتفاق على انقضاءها بوضع الحمل
 واما عدة الوفاة فتجب بالموت سواء دخل بها او لم يدخل كما دل عليه عموم القرآن والسنة الصريحة واتفاق امر الناس ان الموت لما كان
 انهاء العقد وانقضاءه استقرت به الاحكام من التوارث واستحقاق المهر وليس المقصود بالعدة ههنا مجرد استبراء الرحم كما ظنه بعض الفقهاء
 لو جازى قبل الدخول والحصول الاستبراء بحضبة واحدة ولا استواء الصغير والايسة وذوات القرى في مدتها فلما كان الامر كذلك
 قالت طائفة هي تعذر محض لا يعقل معناه وهذا باطل لوجوه منها انه ليس في الشريعة حكم واحد الاوله مخف وحكمة
 يعقله من عقله وينجي على من خفى عليه **ومنها** ان العدة ليست من باب البهائم الحضة فانها تجب في حق الصغيرة والكبيرة
 والعاقلة والمجنونة والسلمة والذمية ولا تقتصر الى نية **ومنها** ان رعايتها حتى الزوجين والولد والزوج الثاني ظاهر في اقلها
 ان يقال هي تحريم لا نقضاء النكاح لما كل ولهذا تجل فيها رعايتها حتى الزوج وحرمة له الاترى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان من
 احترامه ورمائة حقوقه تحريم نسائه بعد واما كانت نسائه في الدنيا هن نسائه في الاخرة قطعاً لم يجل لاحد ان يتزوج بكن بعده

حد

العدة

ج

يحدد

بخلاف غيره فان هذا ليس معلوماً في حقه فلو حرمت المرأة على غيره لتعزيت ضرراً تخففاً بغير نفع معلوم ولكن لو تلبس على الوداع
كانت محمودة على ذلك وقد كانوا في الجاهلية يبالغون في احترام حق الزوج وتعظيم حريم هذا العقد فابتدأ المبالغة من تريض سدة
في شر ثيابها وحش بيتها تخفف الله عنهم ذلك بشرعته التي جعلها رحمة وحكمة ومصلحة ونعمة بل هي من اجل نعمة عليهم على الاطلاق
فله الحمد كما هو اهلها وكانت اربعة اشهر وعشراً على وفق الحكمة والمصلحة اذ لا بد من مدة مضبوطة لها واولى المدة لذلك المدة التي يعلم
فيها وجود الولد وعدمه فانه يكون اربعين يوماً نظفة ثم اربعين حلقه ثم اربعين مضبغة فهذه اربعة اشهر يتم فيها نفع فيه الروح والطول
والزرايع فقد ربحت ايام لتظهر حياته بالحركة ان كان ثم حمل **فصل** واما مدة الطلاق فلا يمكن تعليلها بما ذكرنا لانها انما يجب بعد المسيس
بالانفاق ولا بدولة الرحم لا نهضت جبيضة كالاستبراء وان كان امرأة الرحم بعض مقاصدها ولا يقال هي تقيد لما تقدم وانما يتبين حكم
اذا عرفت ما فيها من المحقوق ففيها حق الله وهو امتثال امره وطلب مرضاته وحق للزوج المطلق وهو اناسام من الرجعة له وحق للزوجة
هو استحقاقها للمنفقة والسكنى ما دامت في العدة وحق للولاء هو الاحتياط في ثبوت نسبه وان لا يختلط بغيره وحق للزوج الثاني
وهو ان لا يسه ما له ذرع غيره وذهب الشارع على كل واحد من هذه المحقوق ما يناسبه من الاحكام فربى على رعاية حقه هو لزوم المنزل
وانما لا يخرج ولا يخرج من اوجب القران ومنصوص اهل الحديث واهل الرأي وذهب على حق المطلق تمكنه من الرجعة ما دامت
في العدة وعلى حتمها استحقاق المنفقة والسكنى وعلى حق الولد ثبوت نسبه المحاققة بما به دون غيره وعلى حق الزوج الثاني دخوله على
بصيرة ورحم برئ غير مشغول بولد غيره فكان في جعلها ثلاثة قروء رعاية لهذه المحقوق وتكاملها وقد دل القران على ان العدة في الزوج
عليها بقوله يا ايها الذين امنوا اذ كنتم للمومنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فاعلموا انهن لا يحدن عليهن الا على العدة
للرجل على المرأة بعد المسيس وقال تعالى ويعولنهم احق بردهن في ذلك ان ارادوا اصلاحاً فجعل الزوج احق بردها في العدة فاذا كانت العدة
ثلاثة قروء او ثلاثة اشهر طالت مدة التريض لينظر في امرها هل يمسكها معروف او يسرحها باحسان كما جعل الله سبحانه للمولى تريض اربعة
اشهر لينظر في امره هل يبقى او يطلق وكما جعل مدة تسبير الكفار اربعة اشهر لينظر في امرهم ويختاروا لانفسهم فان قيل هذه العدة
باطلة فان الخنثى والمسخوخ نكاحا سبب من الاسباب والمطلقة ثلاثاً والموطوءة بشبهة والمزني بها تقتل ثلاثاً اقرأ ولا رجعة هنا
فقد وجدنا الحكم بدون طلته وهذا يبطل كونها علة **فيل** بشرط النقص ان يكون الحكم في صورة ثابتان يصح اجماعاً وما كونه قولاً لبعض
العلماء فلا يخفى في النقص به وقد اختلف الناس في عدة الخنثى فذهب السني وواحد في اربعين عده وديلاً انما تقتل بخنثى واحدة
وهو مذهب عثمان بن عفان وعبد الله بن عباس وقد حكى اجماع الصحابة ولا يعلم لما اختلف وقد دلت عليه سنة رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم الصحيحة دلالة صريحة وعنده من خالفها انها لم تبلغه اولى به عنده اوطن الاجماع على خلاف صحيحها فهذا القول هو
الراجح في الاثر والنظر امارته انما فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمر بالخنثى قطان تعتد بثلاث حيض بل قد روى
اهل السنن عنه من حديث الربيع بنت معوذ ان ثابت بن قيس ضرب امرأته فكسر يدها وهي حيلة بنت عبد الله بن أبي قحافة
اخوها يشتكى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى ثابت فقال خذ الزنى فاعلم
وخذ مسيلها قال نعم فامرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تريض حيضة واحدة وتلقي باهلها وذكر ابو داود والنسائي من
حديث ابن عباس ان امرأة ثابت بن قيس اختلفت من زوجها فامرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان تعتد بحيضة قال الترمذي
الصحيح انها تعتد بحيضة وهذه الاحاديث لها طرق يصدق بعضها بعضها واعل الحديث بعثتين **احل** هم ارساله **والثاني** ان الصحيح
فيه امرت بجدف الفاعل ولعلتان غير موثقتين فانه قد روى من وجه متصل ولا تغارض بين امرت وامرها رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم اذ من الحال ان يكون الامر لها بذلك غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حياته واذا كان الحديث قد روى بلفظ

محتمل والفظ صريح يفيد المحتمل ويبينه وكيف يحتمل معارضا للفسر بل مقدم عليه ثم يحكى في ذلك فتاوى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ابو جعفر النعمان في كتاب النكاح والمنسوخ هو اجماع من الصحابة واما اقتضاء النظر له فان المتعلقة لم يبق لزوجه عليها عدة وقد ملكت نفسها وصارت امة ببعضها فلها ان تزوج بعد مائة رجمها بضرر العدة في حتمها بحد براءة الرحم وقد ايتنا الشافعي جاء في هذا النوع خمسة واحدة كما جاءت بذلك في المسيبية والمملوكة بعقد معارضة او تدارع والمهاجرة من دار الحرب ولا ريب انما جاءت بثلاثة اقرار في الرجعية والمتعلقة فرع ما ردد بين هذين الاصلين فينبغي انما قرأها باسميها بما فطرنا فاذا هي بذات المحضة النسبة ومما يبين حكمة الشريعة في ذلك ان الشارع قسم النساء الى ثلاثة اقسام **أحدها** المفارقة قبل الدخول فلا عدة عليها ولا رجة لزوجها فيها **الثاني** المفارقة بعد الدخول اذا كان لزوجها عليها رجة فخل عدتها ثلاثة قروء ولم يذكر سبحانه العدة بثلاثة قروء الا في هذا القسم كما هو مصرح به في القرآن في قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن ان يكمن ما خلق الله في ارحامهن ان يكن يؤمن بالله واليوم الآخر ويعلم انهن احق بردهن في ذلك وكذا في صورة الطلاق لما ذكرنا لا اعتبار له بالاشهر الثلاثة في حق من اذا بلغت اجلها خذ لزوجها بين امساكها بمعرفتها وفراقها باحسان وهي الرجعية قطعاً فلم يذكر الا قروءاً وبذلك في حق بائن البتة **القسم الثالث** من بات عن زوجها وانقطع عنه ما يسى او هجرة او خلع فخل عدتها خمسة بالاشهر براءة ولم يجعلها ثلاثاً الا لدرجة للزوج وهذا في غايته الظهور المناسبة واما الزانية والموطوءة بشبهة فليس لهن اثبات الرجعية فقط ونقص عليه احمد في الزانية واختاره **شيخنا** في الموطوءة بشبهة فيسبى الدليل انها تستبرأ بحضنة فقط ونقص فان قيل فبأن هذا قد سلم كقولنا ذكرتم من الصواب فانه لا يسلم معكم في المطلقة ثلاثاً فان اجماع منعقد على اعتبارها بثلاثة قروء مع القطع حق وزعمهم من الرجعة والقصد بجود استدراجهم **اقيل** نعم هذا سؤال وارد وجوابه من وجهين احدهما انه قد اختلف في عدتها هل هي ثلاثة قروء او بقر واحد فالجمهور بل الذي لا يعرف الناس سواها انها ثلاثة قروء وعلى هذا فيكون وجهه ان الطلقة الثالثة لما كانت من جنس الاوليين اعطيت حكمها ليكون باب الطلاق كله باباً واحداً فلا يختلف حكمه والشارع اذا علق الحكم بوصف المصلحة عامة لم يكن مخالفاً لتلك المصلحة والحكمة في بعض الصواب ما نفع من ترتيب الحكم بل هذه قاعدة الشريعة وتصرّفها في مصادرهما وموادها **الوجه الثاني** ان الشارع حرّمها عليه حتى تنكح زوجاً غيره عقوبة له ولعن الحلل والحلل لمن قضتها ما قصده الله سبحانه من عقوبته وكان من قام هذه العقوبة ان طول مدة تحرّيمها عليه فكان ذلك ابلغ فيما قصده الشارع من العقوبة فانه اذا علم انما لا يخل له حتى تعتد بثلاثة قروء ثم يتزوج اخر نكاح رغبة مقصود لا تخليل موجب للعنة ويفارقها وتفتد من فراقه ثلاثة قروء اخر طال عليه الانتظار وعيل صبره فامسك عن الطلاق الثلاث وهذا واقم على رفق الحكمة والمصلحة والرجح فكان للترتيب بثلاثة قروء في الرجعة نظر الزوج ومراعاة لمصلحة لما يوقع الثالثة المحرمة لها عليه وههنا كان ترتيبها بعقوبة له ورجع الى اوقع الطلاق المحرّم لاحتلال الله له واكدت هذه العقوبة بتحرّيمها عليه الا بعد زوج واصابة وترتيب ثلث **وقيل** بل عدتها خمسة واحدة وهي اختيار ابى الحسين بن اللبان فان كان مسبوقة بالاجماع **فالصواب** اتباع الاجماع وان لا يلتفت الى قوله وان لم يكن في المسئلة اجماع فتقوله كما ظاهر والله اعلم فان قيل فقد جاءت السنة بان الخيرة تعتد ثلاث حيض كما رواه ابن ماجه من حديث عائشة قالت امرت ابريرة ان تعتد ثلاث حيض قيل ما اصر من حديث ثوبت ولكنه حديث منك يا سنا مشهور وكيف يحكى عند ام المؤمنين هذا الحديث وهي تقول لا فراق الا طهران فان علم الحديث وجب القول به ولم يسم مخالفته ويكون حكم المطلقة ثلاثاً في اعتدادها بثلاثة قروء ولا رجة لزوجها عليها فان الشارع يخص بعض الاعيان والافعال والازمان والا ما كان ببعض الاحكام وان لم يظهر لنا موجب التخصيص فكيف وهو ظاهر في مسئلة الخيرة فانها لو جعلت عدتها خمسة واحدة لكانت

الى الزوج بعدها وليس منها تزويجا فاذا حصلت ثلاث حيض طال زمن انتظارها وحبسها عن الازواج ولعلها تتذكر زوجا فيها
ترغب في رجته ويرذل ما عندها من الوحشة ولوقيل ان اعتداد المختلعة بثلاث حيض لهذا المعنى بعينه لكان حسنا على وفق حكمة
الشارع ولكن هذه مفتقود في السببية والمهاجرة والزانية والموطوءة بثبوتها **فان قيل** فبأن هذا كله قد سلم لكم فكيف سلم
لكم في الأيسة والصغيرة التي لا يوطأ مثلها **قيل** هذا التامير على من جعل له العدة مجرد براءة الرحم فقط ولهذا الجواب عن هذا
السؤال بان العدة هنا شرعت تعيدا محضاً غير معقول للمعنى وأما من جعل هذا بعض مقاصد العدة وان لها مقاصداً اخر من تكميل
شأن هذا العقد واحترامه واظهار خطرته وشرفه فجعل لهم حريم بعد انقطاع عيون او فرقة فلا فرق في ذلك بين الأيسة وغيرها
ولا بين الصغيرة والكبيرة مع ان المعنى الذي طولت له العدة في الحائض في الرجعية والمطلقة ثلاثاً موجود بعينه في حق الأيسة
والصغيرة وكان مقتضى الحكمة التي تضمنت النظر في معصية الزوج في الطلاق الرجعي وعقوبة تزوجه في الطلاق المحرم التسوية بين
النساء في ذلك وهذا ظاهر جرداً وبالله التوفيق **فصل** واما تقسيم المرأة على الزوج بعد الطلاق الثلاث وابطاحتها لبعدها لكانها للثاني
فلا يعرف حكمته الا من له معرفة بأسرار الشريعة وما اشتملت عليه من المحرم والمصالح الكلية فتقرب وبالله التوفيق لما كان اباحة فحرم
المرأة للرجل بعد محرمة عليه ومنعه منه من اعظم نعم الله عليه واحسانه اليه كان جديراً بشكر هذه النعمة ومراعاتها والقيام
بحقوقها وعدم تعريضها للزوال وتنوعت الشرائع في ذلك بحسب المصالح التي علمها الله في كل زمان ولكل امر فاجاءت شرعية التوا
بابطاحتها بعد الطلاق ما لم تزوج فاذا تزوجت حرمت عليه ولم يبق له سبيل اليها وفي ذلك من الحكمة والمصلحة ما لا يخفى فان الزوج
اذا علم انه اذا طلق للمرأة وصار ما يريد ها وان لها ان تتزوج غيره واذا انكحت غيره حرمت عليه ابداً كان تمسكه بها اشد حذر
من مفارقتها اعظم وشرعية التوا جاءت بحسب الامة للموسوية فيها من الشدة والاحكام ما يناسب حالها ثم جاءت شرعية
الاجنبيل بالمنع من الطلاق بعد التزوج البتة فاذا تزوج امرأة ظليل لئلا يطلقها ثم جاءت الشريعة الكاملة الفاضلة المحمدية التي
من اكل شرعية نزلت من السماء على الاطلاق واجلها وافضلها واعلاها واقومها بمصالح العباد في المعاش والمعاد باحسن من ذلك
كله واكملها ووافقه للعقل والمصلحة فان الله سبحانه اكل هذه الامة دينها وادب عليها نعمته وادب لها من الطيبات ما لم يحجب
لامر غيرها فانهم للرجل ان ينكح من اطاب النساء اربعا وان يتسرى من الامهات ما شاء وليس الشري في شرعية اخرى غيرها ثم
اكمل لعبده شرعه وادب عليه نعمته بان ملكه ان يفارق امراته ويأخذ غيرها اذ لعل الاولى لا تقبل له ولا تقبضه فلم يجعلها غلوا في عقد
وقيداً في رجله واصراً على ظهره وشرع له فراقها على اكل الرجوع لها وله بان يفارقها واحدة ثم تربع ثلاثة قروء والغالب انها في ثلاثة
اشهر فان تافت نفسه اليها وكان له فيها لرغبة وصرفت مقلب القلوب قلبه الى حبتها وجب السبيل الى ردها حكاماً والباب مفتوحاً
فراجه حببته واستقبل امره وعاد الى بوم ما اخرجته يد الغضب ونزعات الشيطان منها ثم لا يؤمن خليات الطهارة ونزعات الشيطان
من المعادة فحكم من ذلك ايضا مرة ثانية ولعلها ان تنق من مرارة الطلاق وخراب البيت ما يمنها من معاودة ما بغضها وينق
هو من الم فراقها ما يمنعه من الشرع الى الطلاق فلذا اجاءت الثالثة جاء ما لا مرد له من امر الله قيل له قد اندفعت حاجتك بالمرة الاولى
والثانية ولم يبق لك عليها يوم الثالثة سبيل فاذا علم ان الثالثة فراق بينه وبينها وانها القاضية امسكت عن ايقاعها فلذا اذا علم
انها بعد الثالثة لا تحل له الا بعد ثلاثة قروء وتزوج وراغب في نكاحها وامسكها وان الاول لا سبيل له اليها حتى يدخل بها الثالثة
دخولاً كاملاً وفيه كل واحد منها عسيلة صالحة بحيث يمنعها ذلك من تعجيل الفراق ثم يفارقها بعون او طلاق او خلع ثم
تعتد من ذلك عدة كاملة تبين له حينئذ بأسه بعد الطلاق الذي هو من الغض الحلال الى الله وعلم كل واحد منهما انه لا
سبيل له الى العنى بعد الثالثة لا باختياره ولا باختيارها واكد هذا المقصود بان لعن الزوج الثاني اذا لم ينكح نكاح رغبة يقصد فيه

الامساك بل تكبر نكاح قليل ولعن الزوج الاول اذا ردها بهذا النكاح بل ينكح الثاني كما نكحها الاول ويطلبها كما طلبها الاول
للأول كما تباع لغيره من الزوج واحد وانت اذا اذنت بدين هذا ودين الشريعتين المنسوختين ووازنت بينه وبين الشرع المبدل للبيعة
ما لعن الله ورسله فاعلمه تبين لك عظمة هذه الشريعة وجلالها ونهيها على سائر الشرائع وانها جاءت على اكمل الوجوه واتمها و
احسنها وانفعها للخلق ولان الشريعتين المنسوختين خير من الشريعة المبدلة فان الله سبحانه شرعها في وقت ولم يشرع المبدلة اقبل
وهذه الدقائق وشؤونها مما يختص الله سبحانه بفهمه من يشاء فمن وصل اليها فليعمل الله ومن لم يصل اليها فليسلوك احكم الحما
واعلم العالمين ويعلم ان شريعته فوق عقول العقلاء وفوق فطر الاولياء

وقل للعيون الورد لا تفقدن	الى الشمس واستغفر ظلام الدنيا
وسلم ولا تنكر عليها وخلقها	وان انكرت حقا فقل خلذ اليها

غيب

عاب التفقه قوم لا عقول لهم	وما عليه اذا حا به من خيل
ما خسر شمس الضحى الشمس طاعة	ان لا يرى ضوءها من ليل في البصر

فصل واما ايضا به لغسل المواضع التي لم يخرج منها الوجه واسقاطه غسل للوضع الذي خرجت منه فها وفقه للحكمة و
ما اشده مطابقة للفقرة فان حاصل السؤال لم كان الوضوء في هذه الظاهرة دون باطن المقعدة ومع ان باطن المقعدة اولى بالوضوء
من الوجه واليدين والرجلين وهذا سؤال معكوس من قلب منكوس فان من محاسن الشريعة ان كان الوضوء في الاعضاء الظاهرة
المكتوفة وكان احتسابها امامها ومقدورها في الذكر الغسل وهو الوجه الذي نظامته بوضوئها عنوان على نظافة القلب بعد اليد
وهما اية البطش والتناول والاخر فهم احدى الاعضاء بالنظافة والازاهة بعد الوجه وما كان الرأس مجمع المحاسن واعلى البدن اشرفه
كان احدى بالنظافة لكن لو شرع غسله في الوضوء لعظمت المشقة واشتدت البلية فشرع مع جميعه واقامة مقام غسله تخفيفا وحرم
كما اقام للمسلم على الخفين مقام غسل الرجلين ولعل قائلا يقول وما يجزئ مسح الرأس والرجلين من الغسل والنظافة ولم يعلم هذا القائل
ان اساس العضو بالماء امثالاً لامر الله وطاعة لله وتقبل اي شيء في نظافته وطهارته ملائق فعرسله بالماء والسدر بدون هذه
النية والتحاكم في هذا الى الذوق السليم والطبع المستقيم كما ان معك الوجه بالتراب امتثالاً للامر وطاعة وعبودية تكسبه وضاعة
ونظافة وجهه تدبر على صفاته للناظرين ولما كانت الرجلان تنس الأرض خالجا وتباشر من الانسان ما لا تباشره بقية الاعضاء
كانت احدى بالغسل ولم يوفق للفرم عن الله ورسوله من اجزاء جسمها من غير جائل فهذا وجه اختصار هذه الاعضاء بالوضوء من
بين سائرهما من حيث المحسوس واما من حيث المعنى فهذه الاعضاء هي آلات الافعال التي بها شر بها العبد بما يريد فعله بها ليحبه الله
سبحانه ويطاع فاليد لبطش والرجل تمشي والعين تنظر الاذن تسمع واللسان يتكلم فكان في غسل هذه الاعضاء امتثالاً لامر الله
واقامة لعبوديته ما يقتضيه ازالة ما احتسها من دون العصبية ووضوئها وقد اشار صاحب الشرع صلوات الله وسلامته على الى هذا المعنى
بعينه حيث قال في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم في صحيحه عن عروة بن حبرة قال قلت يا رسول الله حدثني عن الوضوء قال ما منكم
من رجل يقرب وضوءه فيتمضمض ويستنشق فينثر الاخرت خطايا وجهه من اطراف شحيمته من الماء ثم يغسل يديه الى المرفقين
الاخرت خطايا يديه من انامله مع الماء ثم يمسح رأسه الاخرت خطايا رأسه من اطراف شعره مع الماء ثم يغسل قدميه الى الكعبين
الاخرت خطايا رجليه من انامله مع الماء فان هو قام فغسل فخر الله واتى عليه وحجته بالذي هو اهله او هو لاهل وفرغ قلبه لله الا
انصرف من خطيئته كهيئة يوم ولدت به امه وفي صحيح مسلم ايضا عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قضا الفريضة

ج

يجزئ

خرجت

اولئذ من ففضل وجهه خرم من وجهه كل خطيئة نظرا اليها بعينه مع الماء او مع آخر قطر الماء فاذا غسل يده من كل خطيئة كان
بسط يدايه مع الماء او مع آخر قطر الماء فاذا غسل رجليه خربت كل خطيئة مشتمها رجليه مع الماء او مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقيًا من
الذنوب وفي مسند الامام احمد عن عقبة بن عامر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول رجلان من اعنة يقود احدهما من
الليل يعاكج نفسه الى الطهق وعليه عقد فيتوضأ فاذا وضأ يديه اغتسل عقدة واذا وضأ وجهه اغتسل عقدة واذا وضأ راسه اغتسل
عقدة واذا وضأ رجليه اغتسل عقدة فيقول الرب عز وجل للذي وراء الحجاب انظر الى عبدك هذا يعاكج نفسه ما سألني عبدك هذا فبين
وفيه ايض عن ابى امامة يرفعه ايما رجل قام الى وضوءه يريد العبادة ثم غسل كفيه نزلت خطيئته من كفيه مع اول فطرة فاذا انقضى وضوءه
واستشقق واستندت ونزلت خطيئته من لسانه وشفتيه مع اول فطرة فاذا غسل وجهه نزلت خطيئته من سمعه ووجوهه مع اول
فطرة فاذا غسل يديه الى المرفقين ورجليه الى الكعبين سلم من كل ذنب حوله ومن كل خطيئة كفيته يومئذ فله ثمة امة فاذا قام الى
الصلوة رفع الله به رجليه وان قد قد ساما وفيه ان مقصود المضمضة كمنقوص غسل الوجه واليدين سواء وان حاجة اللسان
الشفتين الى الغسل كحاجة بقية الاعضاء فمن انكس قلبا وفسد فطرة وابطل قياسا من يقول ان غسل باطن المقعدة اولى من
غسل هذه الاعضاء وان الشارح فرق بين المتماثلين فذكر في ما في غسل هذه الاعضاء المقارن لنية التعبد لله من انشراح القلب
وقوته واشباع الصدر وفتح النفس نشاط الاعضاء فتمايزت عن سائر الاعضاء بما اوجب غسلها دون غيرها وبالله التوفيق
فصل واما اعتبار وقتي الحار بقل القدرة عليه دون غيره فيقال اين في وضوءه هذا التقري بقل بل على اعتبار قوته
قبل القدرة عليه اما من باب التنبيه على اعتبار قوته غير بطر الاول فانه اذا وضعت توبته عند حرام مع شدة قهرها وقهره فان ترفع التوبة دون حرام
بطر الاول الا ان قال الله تعالى الذين كفروا ان بينهم وبينهم كفركم ما قد سلف وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم التائب من الذنب كمن لا ذنب والله
تعالى جل الجود وعقوبته لا يارب الجرائم ويرفع العقوبة عن التائب شرعا وقدرا فليس في شرع الله ولا في قدره عقوبة تامة لخطيئة
وفي الصحيحين من حديث انس قال كنت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فخرج رجل فقال يا رسول الله اني اصبحت حقا فاقه على قال
ولم يسأله عنه فحضرت الصلوة فصلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما انقضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلوة قام اليه الرجل
فاحدق له قال اليس قد صليت معنا قال نعم قال فان الله عز وجل قد غفر لك ذنبك فبذل المجاوزة تامة بنفسه من غير ان يطلب
الله له ولم يقيم عليه الحد الذي اعترف به وهو احد القولين في المسئلة وهو احد الروايتين عن احمد وهو الصواب فان قيل
فما عجزه تامة والغامد به جاءت تامة واقام عليه الحد قيل لا ريب انها مجاوزة التائبين ولا ريب ان الحد اقيم عليه ما وبها استحقاق
القول الاخر وسألت شيخنا عن ذلك فاجاب بما مضى به ان الحد مطهر وان التوبة مطهرة وهذا اختيار المتطهريين بالحد
عن التطهير يخرج التوبة وايضا الا ان يطهر بالحد فاجابهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى ذلك وارشد الى اختيار المتطهريين بالتوبة على
التطهير بالحد فقال في حق ما عجزه لا تكرر يتوب فيتوب الله عليه ولو تعين الحد بعد التوبة لما جاز تركه بل لا ماصح خير بين ان يتركه
كما قال لصاحب الحد الذي اعترف به اذهب فقد غفر الله لك ودين ان يقيه كما اقامه على ما عجزه والغامد به لما اختار اقامته وايضا لا للتطهير
به ولان لك ردد ما النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرارا وما يأتين الا اقامته عليه وهذا السلك وسط بين مسلك من يقول لا يجوز اقامته
بعد التوبة البتة وبين مسلك من يقول لا اثر للتوبة في اسقاط البتة واذا تأملت السنة رايتها لا تدل الا على هذا القول الوسط
والله اعلم **فصل** واما قوله قبل شهادة العبد عليه صلى الله عليه وآله وسلم بالدين لم يأنه قال كذا وكذا ولم يقبل منه بانه على واحد
من الناس بانه قال كذا وكذا فافضض السقالات ان رواية العبد مقبولة دون شهادته **والجواب** انه لا يلزم الشارح قول فقيه معين
ولا مذهب معين وهذا المقام لا ينصرف فيه الا الله ورسوله فقط وهذا السؤال كذب على الشارح فان لم يأت عنه حرف واحد انه

هذا

ج

هذا

قال لا تقبلوا شهادة العبد بل ردوها ولو كان عالماً مفتياً فتيها من أولياء الله ومن اصدق الناس هجة بل الذي دل عليه كتاب الله
وسنة رسوله واجماع الصحابة والميزان العادل قبول شهادة العبد فيما يقبل فيه شهادة الكافر فانه من رجال المؤمنين فيدخل في
قوله تعالى واستشهدوا بصدوركم وما كذبوا في قوله ما كان محمداً با واحداً من رجالكم وهو عدل بالنفس والاعمال ويدخل
في قوله تعالى واستشهدوا بصدوركم وما كذبوا في قوله صلى الله عليه وآله وسلم يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ويدخل في قوله
واقيموا الشهادة لله وفي قوله ولا تكلموا الشهادة وفي قوله يا ايها الذين امنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله الا يذنب كما دخل في جميع ما
فيها من الاوامر ويدخل في قوله صلى الله عليه وآله وسلم فان شهدوا عدل فصدوا ووافطروا وقال ابن ماجة ما علمت احداً من شهداء
العبد رواد الامام احمد عنه وهذا اصح من غالب الاجماع التي يدينها المتأخرون فالشهادة على الشارع بانه ابطال شهادة العبد ورد هاشمياً
بالعلم ولو تأمل الله بجم شهادته صادق ايها وانها امر بالتثبت في شهادة الفاسق **فصل** واما ايجاب الشارع للعدالة في السامعة
واسقاطها عن العوامل فقد اختلفت في هذه المسئلة للاختلاف في الحديث الواردة فيها وفي الباب حديثان **احدهما** حديث عمر بن
شعيب عن ابيه عن جده يرفعه ليس في الاول العوامل صدقة رواد الدارقطني من حديث غالب بن عبد الله عن عمر **والثاني** حديث
علي بن ابي طالب مرفوعاً ليس في البقر العوامل شئ رواه ابو داود ثناء الباقين في ثناء ابي اسحق عن عاصم بن ضمرة وعن الحارث بن عاصم
قال زهير احسبه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس على العوامل شئ قال ابو داود وروى حديث النبي شعبة وسفيان وغيرهما عن
ابي اسحق عن عاصم عن علي لم يرفعه ورواه نعيم بن حماد ثناء ابو بكر بن عياش عن ابي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي موقوفاً ليس في
الابل العوامل ولا في البقر العوامل صدقة رواه الدارقطني من حديث صقر بن حبيب سمعت ابا رجاء عن ابن عباس عن علي موقوفاً
قال ابن حبان ليس هو من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانما يعرف باسناد منقطع نقله الصمغوني في رجاء وهو بائي
بالمقولات وروى من حديث جابر وابن عباس مرفوعاً وموقوفاً والموقوف اشبه **وبعد** فالعلة في المسئلة قولان فقال مالك
في الموطأ النواحي والبقر السواني وبقر الحارث اني ارى ان يؤخذ من ذلك كله الزكوة اذا جرت فيه الصدقة قال ابن عبد البر وهذا قول
الليث بن سعد ولا اعلم احداً قال به من فقهاء الامصار غيرهما وقال الثوري وابو جنيعة واصحابه المشافعية واصحابه والافرازي وابو داود
واحمل وابو عبيد واسحق وداود لا زكوة في البقر العوامل ولا الابل العوامل وانما الزكوة في السائمة منها وروى قولهم ذلك عن طايف من
الصفابة منهم علي وجابر ومعاذ بن جبل وكتب عمر بن عبد العزيز انه ليس في البقر العوامل صدقة ووجه هؤلاء مع الاثر النظر فان ما كان
للمال معد النفع صاحبه به ككتاب بزلت وعبيد خدمته وداره التي يسكنها وابنته التي يركبها وكتبته التي ينفع بها وينفع غيره فليس
فيها زكوة ولهذا لم يكن في حلي المرأة التي تلبسه وتغيره زكوة فطره هذا انه لا زكوة في بقر حره وابلته التي تعمل فيها بالذولاب وغيره فهذا بعض
القياس كما انه موجب النصوص والفرق بينهما وبين السائمة ظاهر فان هذه مصروفة عن حصة المال الى العمل في كالمشايب والعبيد والدار
والله تعالى اعلم **فصل** واما قوله وجعل الحرة القبيصة الشوهاء تحقن الرجل والامة البارحة الحمال لا تحقن فتعدير شئ عن معنى
صحيح فان حكمة الشارع اقتضت وجوب حد الزنا على من كملت عليه نعمة الله بالاحلال فيخطأه الى الحرام ولهذا لم يوجب كمال الحد على من لم
يحصل واعتبر الاحصان اكمل احواله وهوان يترجم بالحرقة التي يوجب الناس في مثلها دون الامة التي لم يبع الله تكاحها الا عند الضرورة فانغتر
بها ليست كامة ودون الشبهة الذي هو في الرتبة دون النكاح فان الامة ولو كانت مائة ان تكون لا تنهك رتبة الزوجة لا شرعاً ولا عرفاً
ولا عادة بل قد جعل الله لكل منها رتبة والامة لا تتراد لما تروا له الزوجة ولهذا كان له ان يملك من لا ينجي له نكاحه ولا قسم عليه في مثلها
فانتهى بخبري في الابتذال والامتنان والاستحسان جرى دأبه غلامه بخلاف الكافر وكان من عحاسن الشريعة ان اعتبرت في كمال النعمة
على من يجب عليه الحد ان يكون قد عقد على حرة ودخل بها اذ بذلك يقتضي كمال وطه ويعطي شهوة حرها ويضعها مواضعها هذا هو

على وفي نسخة عبيده
والله اعلم بحقيقة الحال

ج

تفسير
تفسير

الشرعية الجلية

ومشأ الحكمة ولا يعتد به في كل فرد فرد من افراد المصنفين ولا يضره خلفه في كثير من المواضع اذ شأن الشرائع الكلية ان تراعى لافراد العامة المتضبطة ولا ينقصها بخلاف الحكم في افراد الصواب كما هذا شأن الخلق فهو موجب حكمه تالله في خلقه وامره في قضائه وشرعه في رتبته التوفيق **فصل** واما قوله ونقض الوضوء بمس الذكر دون سائر الاعضاء ودون مس العذرة والبول والجمول فلا ريب ان ذلك صريح في صحة ما صلب الله عليه والله وسلم الامور بالوضوء من مس الذكر وروى عنه خلافه وانما سئل عنه فقال المسائل هل هو الا بصيغة منك وقد قيل ان هذا الخبر لم يعم وقيل بل هو منسوخ وقيل بل هو محمول على عدم الوجوب وحديث الامردال على الاستحباب فلهذا فلا يثبت للناس في ذلك وسؤال السائل يثبتني على صحة حديث الامور بالوضوء وانما للوجوب **وشن** بخبره على هذا التقدير **فبقول** هذا من كمال الشريعة وقام محاسنها فان مس الذكر مذكور بالوطي وهو في مظنة الانتشار غالباً وانتشار الصباور عن المس مظنة تزوير الميثاق ويشعر به فاقامت هذه المظنة مقام الحقيقة لمخاضاتها وكثرة وجودها كما اقيم النعم مقام المحرث وكما اقيم لمس المرأة بزهرة مقام المحرث وايضاً فان مس الذكر يوجب انتشار حرارة الشهوة وتوارها في البدن والوضوء يطفي تلك الحرارة وهذا مشاهد بالحواس لم يكن الوضوء من مسه ليكون نجساً ولا يكونه مجرى النجاسة حتى يورد السؤال من العذرة والبول ودعواه مساواة مس الذكر للانف من كذب النكاح وابطال القياس وبالله التوفيق **فصل** واما قوله اوجب الحول في القطرة الواحدة من الخمر دون الارطال الكثيرة من البول فهذا ايضا من كمال الشريعة ومطابقاً للعقول والقطر وقياها بالصدك فاما جعل الله سبحانه في طبائع الخلق المنفرة عنه ومحالبت لكتفى بذلك عن التوارع عنه بالحرمان الوانع للطبيع كافي في المنع منه واما ما يشتد تقاض الطما له فانه مظهر العقوبة عليه بحسب شدته تقاض الطبع وسد الذريعة اليه من قرب وبعد وجعل ما حوله حياً ومنع من قرباؤه ولهذا عاقب في الزنا بأشد العقوبات وفي السرقة بأبانت اليد وفي الخمر بتوسيم الجلد ضرراً بالسوط ومنع قليل الخمر وان كان لا يسكر اقليله دافع الى كثيره ولهذا كان من ابعده من نبيذ التمر المسكر القدر الذي لا يشكر خارجاً عن محض القياس والحكمة وموجب للتفويض وليصان في العسدة التي في شرب الخمر ونقص الحشم والمتعدى اضعاف الضرر والمفسدة التي في شرب البول واكل القاذورات فان ضررها مختص بمن تناولها **فصل** واما قوله ونقض عدد المنكوحات على اربع وارباع ملكات اليمين بخبره فهذا من تمام نعمته وكمال شريعته في موافقتها للحكمة والرحمة والمصلحة فانه النكاح سر للوحي وقضاء الوطئ من الناس من يغلب عليه سلطان هذه الشهوة فلا تدفع حاجته بواحدة فاطبق له ثانية وثالثة ورابعة وكان هذا العدد موافقاً للعد وطبائعه واركانه ودره فضول سنته وارجوع الى الواحدة بعد ضمربعه ثلاثاً وثلاثين اول مراتب الحزم وقد خلق الشارع بها عدة احكام وخصص لها اجران يقيم بعد قضاء نسكها عكة ثلاثاً وارباعاً للمسافر ان عسى على خفيه ثلاثاً فاجعل حد الضيافة المستحبة والموجبة ثلاثاً وارباعاً للمرأة ان شرد على غير زوجها ثلاثاً فخرج الضرورة بان جعل غاية تقطع زوجها عنها ثلاثاً ثم يعود فيلحق الحرة والحكمة والمصلحة واما الامانة فلما كان بمنزلة سائر الاموال من الخيل والعبيد وغيره لم يكن نقصه للمالك على اربعة منهن او غيرها من العدد مفسد فكما ليس في حكمة الله ورحمته ان يقتصر السيد على اربعة عبيد واربعة دواب ثياب ونحوها فليس في حكمته ان يقتصر على اربعة اماء والبيضاء فالزوجة حتى على الزوج اقتضاها عقل النكاح يجب على الزوج للقيام به فان شاركها غيرها وجب عليه العدل بينهما فقصر الزوجه على عدل يكون انعدل فيه اقرب مما زاد عليه وجمع هذا فلا يستطيعون العدل ولو حرصوا عليه ولا حق لامة عليه في ذلك وهذا لا يجب لمن قيم ولهذا قال تعالى فان خفتم الا تبذلوا فاحذروا او ما لكم بآية الله والله اعلم **فصل** واما قوله وانما يباح للرجل ان يتزوج بأربع زوجات ولم يباح للمرأة ان تتزوج بأكثر من زوج واحد فذلك ان كمال حكمه الرب تعالى واحسانه ورحمته بخلفه ورعايته مصالحهم ويتعالى سبحانه عن خلاف ذلك ويؤخر شره ان يأتي بغير هذا ولو لم يباح للمرأة ان تكون عند زوجين فاكثر لفسد العالم وضاعت الاشباب وقتل الامواج بعضهم بعضاً وعظمت البلية واشتدت الفتنة

لله دينة وكونتم كفته
فانتم هو كفته والوارث
الحكيم والراعي والراعي
ج
جميع ما في هذه الآية
المانعة من الخلق
تعالى في ما من

والله اعلم

فحاشه

كسر

ولم يجد عندنا

ج قدت

مناجته

وقامت سوق الحرب على ساق وكيف يستقيم حال امرأة فيها شرارة متشاكسون وكيف يستقيم حال الشرارة فيها فبقي الشريعة بما جعلت به
من خلاف هذا من اعظم الادلة على حكمة الشارع ورحمته وعنايته بخلقه فان قيل فكيف روى جانب الرجل واطلق له ان يقيم
طرفه ويقضي وطره وينقل من واحدة الى واحدة بحسب شهوته وحاجته وادعى المرأة داعية وشهوتها شهوته قيل لما كانت المرأة
من مآذنها ان تكون غيباء من وراء الخدر وعجوبة في كذبها وكان مزاجها ابرو من مزاج الرجل وحركتها الظاهرة والباطنة اقل من حركته
وكان الرجل قد اعطى من القوة والحركة التي هي سلطان الشهوة اكثر مما اعطيت المرأة وبلى بما لم يبل به اطلاق له من صدر المنكوحات فلم يطلو
للمرأة وهذا ما حصى الله به الرجال وفضلهم به على النساء كما فضلهم عليهم بالرسالة والنبوة والخلافة والملك والامارة ولاية الحكم والنجاة
وغير ذلك وجعل الرجال قوامين على النساء ساجدين في مصالحهم بين اهلون في اسباب معيشتهم وميركبوها الاطوار ويجوبون الفقار
ويغضون انفسهم لكل بلية ومحنة في مصالكم الزوجات والرب تعالى شكور حليم فتكره له ذلك وخافهم بان مكهدهم ما لم يكن به الزوجات
وانت اذا قايت بين نعب الرجال وشقايمهم وكدهم ونصبهم في مصالكم النساء وبين ما ابتلى به النساء من الغيرة وجدت حظ الرجال من
تخل ذلك التيب والنصب والدأب اكثر من حظ النساء من خيال الغيرة فهذا من كمال عدل الله وحكمته ورحمته فله الحمد كما هو امله
واما قول القائل ان شهوة المرأة تزيد على شهوة الرجل فليس كما قال والشهوة منبعها الكثرة واين حرارة الانثى من حرارة
الذكر ولكن المرأة لفرغها وبطانتها وعدم معاناتها لما يتغلها عن امرتهم وقضاء وطرها يغمرها سلطان الشهوة ويستولي عليها
ولا يجبر عنها ما يعارضه بل يصارف قلبها فارغاً ونفساً خالية فيتمكن منها كل التمكن فيظن الظان ان شهوتها اضعاف شهوة الرجل
وليس كذلك ومما يدل على هذا ان الرجل اذا جامع امرأته امكنه ان يجامع غيره في الحال وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يطوف
على نسائه في الليلة الواحدة وطاف سليمان على تسعين امرأة في ليلة ومعلوم ان له عند كل امرأة شهوة وحرارة باعثة على الوطئ والمرأة
اذا قضى الرجل وطره فترت شهوتها وانكسرت نفسها ولم تغلب قضاها من غيره في ذلك الحين قط باقت حكمة القلب والشعر والخلق
والامر لله الحمد **فصل** واما قوله اباكم للرجل ان يستمتع من امته بملك اليمين بالوطئ وغيره ولم يمه للمراة ان تستمتع من عبها
لا بوطئ ولا غيره فهذا ايضا من كمال هذه الشريعة وحكمتها فان السيد قاهر لمسلوكه حاكم عليه ماله والزوجه قاهرة زوجته حاكم عليها
وهي تحت سلطانه وحكمته تشبه السيد هذا مع العبد من نكاح سيدته للتنافي بين كونه مملوكا وبعلا وبين كونه اسيدته وموطوءة
هذا امر مشهور بالعقول فجاءه وشريعة احكام الحاكمين منزهة عن ان تأخذ به **فصل** واما قوله وفرق بين الطلقات فجعل
بعضها محرماً للزوجة وبعضها غير محرم فقد تقدم من بيان حكمة ذلك ومصلحته ما فيه كفاية **فصل** واما قوله وفرق بين الحلال وال
فغيره من اللحم في الوضوء فقد تقدم في الفصل الذي قبل هذا اجاب هذا السؤال وانه على وفق الحكمة ورحمة المصلي **فصل**
واما قوله فرق بين الكلب الاسود وغيره في قطع الصلوة فهذا سؤال اورده عبد الله بن الصامت على ابي ذر واورده ابو ذر على النبي صلى
الله عليه وآله وسلم واجاب عنه بالفرق البين فقال الكلب الاسود شيطان وهذا ان امر به ان الشيطان يظهر في صورة الكلب في صورة
كثيرا كما هو الواقع فظاهر وليس يستنكر ان يكون مرور عدل الله بين يدي المصلي قطعاً للصلوة ويكون مرور فوجعل تلك الصلوة بغيضة
الى الله مكروهة له فيومر المصلي بان يستأنفها وان كان المراد به ان الكلب الاسود شيطان الكلاب فان كل جنس من اجناس الحيوانات
فيها شياطين وهي ما عتامنها وقد كان شياطين الانس عتاتهم ومتردهم والابل شياطين الانعام وعلى ذروة كل بعير شيطان فيكون
مرور هذا النوع من الكلاب وهو من اخبتها وشهرها مفضلاً لتلك الصلوة الى الله تعالى فيجب على المصلي ان يستأنفها وكيف يستعذر ان
يقطع مرور العذرين الانسان وبين وليه حكم ما جاء به الله قطعها كما قطعها كلمة من كلام الامميين او حقيقة او ربح او القى عليه الغير
فجاسة او فومنه الشيطان فيها وفي الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ان شيطانا كان يثقل على البارحة ليقطع على

وقت

ان

٦

2

صلاحي وباجملة فللتأخر في احكام العبادات اسرار لا تقتدى بالفقول الى ادر اكل اصل وجهه التفصيل وان ادر كنهها بجملة **فصل** ولما قوله وافرقت بين الربح الخارج من الدبر وبين الجشوة فادرج الرضوع من هذه دون هذه فهذا ايضا من محاسن هذه الشريعة وكلامها كما فرقت بين البعلم الحاد من الفم وبين العذرة في ذلك ومن سكت بين الربح والجشوة فهو كمن سوى بين البعلم والعذرة وبجستأمن جنس اعطاس الذي هو ربح محتبس في الدماغ ثم يطلب لها منفذا فيخرج من الجناشيد فيحدث العطاس وكذلك الجشوة ربح محتبس فوق المعدة فتطلب الصبغ بخلاف الربح التي محتبس تحت المعدة ومن سوى بين الجشوة والضربة في الوصف والحكم فهو فاسد العقل **والخمس** **فصل** واما قوله اوجب الزكاة في خمس من الابل واسقطها عن الالف من الخيل فلعمرو والله انه اوجب الزكاة في هذا الجنس دون هذا الا في سنن ابى داود من حديث عاصم بن ضمرة عن علي كرم الله وجهه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قرع عقرن عن الخيل والرقيق فربما توأصدقة الرقة من كل اربعين درهما درهم وليس في سبعين ومائة شيء فاذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم ورواه سفيان عن ابى اسحق عن الحارث عن علي وقال بقية حديث ابو معاذ الانصاري عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابى هريرة يرفعه عرفت لكم عن صدقة الجبهة والكسعة والخسة قال بقية بجملة الخيل والكسعة البغال والحكيم والخسة المرات في البيوت وفي كتاب عمرو بن حزم لا صدقة في الجبهة والكسعة والحكيم والجبهة الخيل وفي الصحيحين من حديث ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة والفرق بين الخيل والابل بان الخيل تزدل تغير ما زاد له الابل فان الابل تزدل للدر والنسل والاكل وحمل الانتقال والتأخر والانتقال عليها من بلد الى بلد واما الخيل فاما خلقت للركوب والغرب والطب والهرب واقامة الدين وجها داعيا له وللشارع فصدرا كيد في اقتنائها وحفظها والقيام عليها ورغيب النفوس في ذلك بكل طريق ولهذا عطف عن اخذ الصدقة منها ليكون ذلك اربها فيما يحببه الله ورسوله من اقتنائها واربها بها وقد قال تعالى واعبدوا الله وما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل فربا بط الخيل من جنس الات السلام والحرب فلو كان عند الرجل منها ما عساه ان يكون ولم يكن للتجارة لم يكن عليه فيه زكاة بخلاف ما اعد للنفقة فان الرجل اذا ملك منه نصيبا ففيه الزكاة وقد اشار النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى هذا بعينه في قوله قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق فربما توأصدقة الرقة افلا تراه كيف فرق بين ما اعد للانفاق وما اعد لاعلاء كلمة الله ونصرو دينه وجها داعيا له فهو من جنس السيوف والرماح والسهام واسقاط الزكاة في هذا الجنس من محاسن الشريعة **كلامها** **فصل** واما قوله اوجب في الذهب والفضة والتجارة ربع العشر وفي الزرع والثمر ارض نصف العشر والعشر في المعدن الخمس فهذا جنسا من كمال الشريعة ومراعاتها للصالح فان الشارع اوجب الزكاة مواساة للفقراء وطهرة للمال وعبودية للرب وتقربا اليه باخراج محبوب للعباد واشاره مرضاة ثم فرضها على اكل الحبوب والاشجار للمساكين وادفعها الى الرباب الاموال ولم يفرضها في كل مال بل فرضها في الاموال التي تحتلها واساة وبكثر فيه الربح والدر والنسل ولم يفرضها فيما يحتاج العبد اليه من ماله ولا غنى له عنه كعبيده واما من موكبها وادارها بابه وسلاحه بل فرضها في اربعة اجناس من المال المواشي والزرع والثمر والذهب والفضة وعرض التجارة فان هذه اكثر اموال الناس اثرة بينهم وعامة تصرفهم فيها وهي التي تحتل للمواساة دون ما اسقط الزكاة فيه ثم قسم كل جنس من هذه الاجناس بحسب حاله واعدا الى ما فيه الزكاة والى ما لا زكاة فيه فقسم المواشي الى قسمين سائمة ترعى بغير كلفة ولا مشقة ولا خسارة فالغنم فيها كاملة والمنية بها فرة والكلفة فيها يسيرة والثمة فيها كثير فخص هذا النوع بالزكاة والى معلوفة بالثمن او معاملته في مصالح اربابها في دواليبهم وحرثهم والامتنعتم فلم يجعل في ذلك زكاة ككلفة المعلوفة وحاجة المالكين الى العواصم فهي كشيء بهم وعبيدهم واما ثمنهم وامتنعتم وقيم الزرع لثما الى قسمين قسم يجري السائمة من بحيرة الانعام في سقيه من ماء السماء بغير كلفة ولا مشقة فوجب فيه العشر وقيم يسقى لغة ومشقة ولكن كلفته دون كلفة المعلوفة بكثير اذ تلك تحتاج الى العلف كل يوم فكان مرتبة السائمة والمعلوفة فلم يوجب فيه

زكوة ما شرب بنفسه ولم يقطر زكوة جملة واحدة فاجب فيه نصف العشر ثم قسم للذهب والفضة الى قسمين احدهما معدن الثمنية والتجارة به والتكسب فيه الزكوة كالنقدين والسبائك ونحوها والى ما هو معدن لا يتقاع دون الرمح والتجارة كحلية للمرأة ولا السلاح التي يجوز استعمال مثلها فلا زكوة فيه ثم قسم العروض الى قسمين قسم احد التجارة ففيه الزكوة وقسم اعد للفقيرة والاستعمال فهو مصرف عن جهة الثمّة فلا زكوة فيه ثم ما كان حصول الثمّة والربح بالتجارة من اشق الاشياء واكثرها معاناة وعملها فاجب فيها ربع العشر وما كان الربح والتمّاء بالزرع والتمّاء التي تسقى بالكلفة اقل كلفة والعمل ايسر ولا يكون في كل السنة جعله ضعفه وهو نصف العشر وما كان التعب والعمل فيما يشرب بنفسه اقل والمؤنة ايسر جعله ضعف ذلك وهو العشر واكتفى فيه بزكوة عامة خاصة فلا فرق بينهما بعد ذلك عدة احوال لغیر التجارة لم يكن فيه زكوة لان قدر القطع فاوزه وزيداً ثم جلافت الماشية وبخلاف ما لو اعد للتجارة فانه غرضه الثمّة ثم لما كان الركا زماً لا مجموعاً محصلاً وكلفه تقصيله اقل من غيره ولم يتجه الى اكثر من استخراجها كان الواجب فيه ضعف ذلك هو الخس فانظر الى تناسب هذه الشريعة الكاملة التي يهر العقل حسناتها وكما شهدت الفطر بحكمتها وان لم يطرق العالم شريعة افضل منها ولو اجتمعت عقول العقلاء وفطر لا لبناء واقتضت شيئاً يكون احسن مقترح لم يصل اقتراحها الى ما جاءت به وما لم يكن كل مال يحتمل المواساة قد والشارع لما يحتمل المواساة ضرباً مقدرة واجب الزكوة في اقل منها ثم لما كانت تلك النصب تنقسم الى ما لا يخفى المواساة ببعضه اوجب الزكوة منها والى ما يخفى المواساة ببعضه فجعل الواجب من غيره كما دون الخس والعشرين من الابل ثم لما كانت المواساة لا تقتضي كل يوم ولا كل شهرا في اجاف بارهاب الاموال جعلها كل عامرة كما جعل الصيام كذلك ولما كانت الصلوة لا يشق فعلها كل يوم فظن كل يوم وليلة ولما كان الحج يشق تكرره وجوب كل عام جعله وظيفة الفريضة واذا تأمل العاقل مقدار ما اوجبته الشارع في الزكوة مما لا يضرك الحج فتنده وينفع الفقير اخذه رآه قد راحي فيه حال صاحب المال وجانبه حتى الرعاية ونفع الاخذ به وقصد الى كل جنس من اجناس الاموال فاجب الزكوة في اكله واشرفه فاجب زكوة العين في الذهب والورق دون الحديد والرصاص والخاس ونحوها ووجب زكوة السائمة في الابل والبقر والغنم دون الخيل والبعال والحيز دون ما ينقل اقتناؤه كالصبيح على اختلاف انواعها ودون الطير كله ووجب زكوة الخاج من الارض في اشرفه وهو الحبوب والتمّاء ودون البقول والنعوك والمقاي والمبائخ والافوار وغير خاف تميز ما اوجب فيه الزكوة عن ما لا يوجب فيه في جنسه وصفه ونفعه وشدة الحاجة اليه وكثرة وجوده وانه جارى مجرى الاموال لما عده من اجناس الاموال بحيث لو فقد لا ضرر فقله بالناس وتعطل عليهم كثير من مصانعهم بخلاف ما لم يوجب فيه الزكوة فانه جار مجرى الفضلات والتمّات التي لو فقدت لم يعظم الضرر ويفقدوها وكذلك راعى في المستحقين لها امرين ههنا **احدهما** حاجة الاخذ **والثاني** نفعه فجعل المستحقين لها نوعين نوعاً يأخذ لحاجته ونوعاً يأخذ لمنفعه وحرّمها على من عداها **فصل** واما قوله وقطع بين السارق التي باشر بها الجناية فلم يقطع فخرج الزاني وقد باشر به الجناية ولا لسان القاذف وقد باشر به القذف **فجوابه** ان هذا من ادل الدلائل على ان هذه الشريعة منزلة من عند احكم الحاكمين وارجح الراحمين ونحو ذلك فصلاً نافعا في الحدود ومقاديرها وكما قرّبها على اسبابها واقتضاء كل جنابة لما رتب عليها دون غيرها وان ليس وراء ذلك للعقول اقتراح ونور اسئلة لم يوردها هذا السائل وتقتضيه عن اجبول الله وقوته احسن التفصيل والله المستعان وعليه التكلان ان الله جل ثناؤه وتقدست اسماؤه لما خلق العباد وخلق الموت والحياة وجعل ما على الارض زينة لها ليلابو عباده ويشتهر بهم ايتهم احسن مما لا يمكن في حكمته بل من تهيئة اسباب الابتلاء في انفسهم وخارجاً عنها لجعل في انفسهم العقول الصالحة والاسماء والابصار والارادات والشمهوات والقوى والطبائخ والحب والبغض والليل والنور والافلاك المتضادة المقتضية لانها اقتضاء السبب اسببه والتي في الخارج الاسباب التي تطلب النفوس حصولها فتفاضل فيه وتكره حصولها فتدفع عنها ثم أكد اسباب هذا الابتلاء بان وكلها قراء من الارواح الشريرة الظالمة الخبيثة وقرناء من الارواح الخيرة العادلة الطيبة وجعل دواعي القلب وميوله مازدة

يشهر الكل

للأخذ ج

ترتيبها

بأن

الحق

بينهما ففى الى داعى الخير مرة والى داعى الشر مرة ليستلا قبلا في دار الامتحان وتظهر حكمة الثواب والعقاب في دار الجزاء وكل واحد من الحق
الذى خلق الله السموات والارض به ومن اجله وهما مقتضى ملك الرب وحمده فلا بد ان يظهر ملكه وحمده فيهما كما خلق السموات والارض
وما بينهما واوجب ذلك في حكمته ورحمته وعدله بحكم ايجابه على نفسه ان يرسل رسلا وانزل كتبه ويشرح شره ليهتدوا اقتضته
حكمته في خلقه وامره وقام مسوق الجهاد لما حصل من المعاداة والمنافرة بين هذه الاخلاق والاعمال والارادات كما حصل بين من
قامت به فلم يكن بد من حصول مقتضى الطبائع البشرية وما قاربها من الاسباب من التناقض والتحاسد والافتقار لدواعي الشهوة و
الغضب وتعدى ما حد الله والتقصير عن كثير مما تقدر به وسهل ذلك عليها اعترافا بموارد العصبية مع الاعراض عن مصداقها و
ايتارها ما يتجمله من سبيل اللذة في دنياها على ما تنال اجله من عظيم اللذة في اخرها ونزلها على الحاضرة الشاهد وتجاهل ما على الغائب
للموعد وذلك موجب ما جبلت عليه من جهلها وظلمها فاقتضت اسماء الرب الحسنى وصفاته العلى وحكمته البالغة وبنته السابعة
ورحمته الشاملة وجوده الواسع ان لا يضرب عن عبادته الذكر صفى وان لا يفرطهم سدى ولا يغلبهم ودواعي انفسهم وطبائعهم بل ركب
في فطرهم وعقولهم معرفة الخير والشر والناظم والضار والالذ والمؤلم ومعرفه اسبابها ولم يكتف بحجة ذلك حتى عرفهم به مضمنا على السبيل
رسله وقطع معاذيرهم بان اقام على صدقهم من الادلة والبراهين ما لا يبق معه لهم عليه حجة ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من
حتى عن بينة وان الله لسميع عليم وصرف طوطى الرعد والوعيد والترغيب والترهيب وضرب لهم الامثال وانزل عنهم كل اشكال
مكشوف من الغيا بما امرهم به وورث ما خافهم عنه غاية التمكن واعانهم عليه بكل سبب وسلطهم على قلوبهم بما يجزمهم الى ايمان
العواقب على اليقظة ورفض اليأس الثاني من اللذة عن العظم الباقى منها وارشدهم الى التفكير والتدبر وايتار ما تقضى به عقولهم والادلة
من هذين الامرين واكمل لهم دينهم واثم عليهم نعمته بما وصله اليهم على السنة رسله من اسباب العقوبة والمثوبة والبيان
الندارة والرغبة والرهبة وتحقيق ذلك بالتجليل لبعضه في دار الجنة ليكون علما وامارة لتحقيق ما اخره عنهم في دار الجزاء والمثوبة و
يكون العاجل مذكرا بالاجل والتليل المنقطع بالكثير المتصل والحاضر الفائت مؤذنا بالغائب للراحم فتبارك الله رب العالمين واحكم
الحاكمين ورحم الراحمين سبحانه وتعالى عما يظنه به من لم يقدره حق قدره من انكر اسماءه وصفاته وامره ونهيته ودعوه ووعيده وظن
به ظن السوء فارواه ظنه فاصبح من الخاسرين فكان من بعض حكمته سبحانه ورحمته ان يشرع العقوبات في الجنائيات الواقعة بين
الناس بعضهم على بعض في النفوس والابدان والاعراض والاموال كالقتل والجور والغصب والسرقة فاحكم سبحانه وجوه الجزاء والادلة
عن هذه الجنائيات غاية الاحكام وشرعها على اكل الوجوه المتضمنة لمصلحة الدرع والنجار مع عدم الجوارح لما يستحقه الجاني من الردع فلم يفر
في الكذب قطع اللسان ولا القتل ولا في الزنا الحصى ولا في السرقة اعدام النفس وانما شرع لهم في ذلك ما هو موجب اسماءه وصفاته من
حكمته ورحمته ولطفه واحسانه وعدله لتزول النوائب وتقطع الاطام من التظالم والعدوان ويقسم كل انسان بما آتاه ما لكه
وخالفه فلا يظلم في استلاب غيره حقه ومعلوم ان هذه الجنائيات الاربع مراتب متباينة في القلة والكثرة ودرجات متفاوتة في شدة
الضرر وخفة كفاوت سائر المعاصي في الكبر والصغر وما بين ذلك ومن المعلوم ان النظر المحرومة لا يصح للمخالفين في العقوبة بتعقوب
مرتكب الفاحشة ولا الخدشة بالعقوبة بالضربة بالسيف ولا الشتم الخفيف بالقدح بالزنا والقدح في الانساب ولا سرقة اللقمة والقلنس
بسرقة المال الخطير العظيم فلما تفاوتت مراتب الجنائيات لم يكن بد من تفاوت مراتب العقوبات وكان من المعلوم ان الناس لو وكلوا العقوبة
في معرفتها وتدريب كل عقوبة على ما يناسبها من الجنائيات جلوسا ووصفا وقد ازل الذهب عن الارض كل مذهب وتشعبت بهم الطرق وكل
مشعب ونظم الاختلاف واشتد الخطب فكفاهم ارحم الراحمين واحكم الحاكمين مؤذنا بذلك وانزل عنهم كلفته ونولى بحكمته وعلمه
تقديره ونوعا وقد اوصى على كل جنائيات ما يناسبها من العقوبة وليطبق بها من التكال ثمر بل من سعة رحمته وجوده ان جعل تلك العقوبة

الح

شهر
تجربة

بين

بني

كفارات لاهلها وطهر تزويل عن يديها واخذت بالجنائيات اذا قد مواعيلها لاسيما اذا كان منهم بعد ما التوبة النصوح والالتابة في رحمتهم
 بهذه العقوبات انوارا من الرحمة في الدنيا والاخرة وجعل هذه العقوبات دائرة على ستة اصول قتل وقطع وجلد ونفي وتغريم مال
 وتزوير فاما القتل فجعله اعظم الجنائيات كالجناية على الانفس فكانت عقوبته من جنسها كالجناية على الرب بالطعن فيه الزناد
 عنه وهذه الجناية الاولى بالقتل وكلف على ان الجاني عليه من كل عقوبة اذ بقاؤه بين اظهر عبادة مفسدة لهم لا خير يرجى في بقاءه
 ولا مصلحة فاذا حبس شره وامسك لسانه وكلف اذا اه والتمز الدل والصغار وجريان احكام الله وسوى عليه اداء الجزية لم يكره
 بقاءه بين اظهر المسلمين ضرر عليهم والدينا بلاغ ومتاع الى حين وجعله ايضا عقوبة الجناية على الفروج الحرة لما فيه من المفساسد العظيمة
 وانتلاط الانساب والفساد العام واما القطع فجعله عقوبة مثله عدلا وعقوبة السارق فكانت عقوبته بابلته وادع من
 عقوبته بالجلد ولم تبلغ جنائياته حد العقوبة بالقتل فكانت اليق العقوبات به ابانة الضم الذي جعله وسيلة الى اذى الناس
 واخذ اموالهم لما كان ضررا للحارب اشد من ضرر السارق وعدوانه اعظم ضم الى قطع يده قطع رجله ليكف عنه شره الذي يكثر
 بها ورجله التي سعى بها وشرع ان يكون ذلك مخالفاً ذلك لتلايقوت عليه منفعة الشق بكماله فكف ضرره وعدوانه ورجله بالقتل
 له يبدل من شق ورجلا من شق فاما الجلد فجعله عقوبة الجناية على الاعراض وعلى العقول وعلى الابضاع ولم تبلغ هذه الجنائيات
 مبلغا يوجب القتل ولا ابانة طرف الا الجناية على الابضاع فان مفسدتها قاتلة تهضت سببا لاشتمع القتل ولكن عارضها في اليك
 شدة الداعي وعدا المحوض فانه يفض ذلك المعارض سببا لاسقاط القتل لم يكن الجلد حدا كافيا في الرجز ففاظ بالنفي والتزير يبدل في
 من الم الغريبة وبفارقة الوطن وبجانبه الاهل والخطاء ما ينجره عن المعادة واما الجناية على العقول بالسكر فكانت مفسدة
 لا تعدى السكرن غالباً ولهذا الم محرم السكر في اول الاسلام كاحرمت الفواحش الظاهرة والباطنة في كل مسألة وعلى السائل ان كان
 عقوبة هذه الجناية غير مقدرة من الشارع بل ضرب فيها باليد في النعال والطرف الثياب الجريد وضربا اربعين فلما استنفذ الناس
 بامرها وتابوا في ارتكابها غلظها الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي امر ناكبا بتاع سنته وسنته من سنة رسول
 الله صلى الله عليه واله وسلم فجعله ثمانين بالسوط ونفي فيها وحق الرأس وهذا كله من افقه السنة فان النبي صلى الله عليه
 واله وسلم امر بقتل الشارب في المرة الرابعة ولم ينس ذلك ولم يجعله حدا لا بد منه فهو عقوبة ترجع الى اجتهاد الامام في الصلحة
 فزيادة اربعين النفي الحق اسهل من القتل **فصل** واما تغريم المال وهو العقوبة المالية فشرعها في مواضع منها تحريق
 متاع الغال من الغنينة ومنها حرمان سهمه ومنها اضعاف الضرر على سارق الثمار المتعلقة ومنها اضعافه على كاتم الضالة
 الملتقطة ومنها اخذ شطر مال مانع الزكوة ومنها اغرامه صلى الله عليه واله وسلم على تحريق دور من لا يصلح في الجماعة
 لو كما منعه من الفادة ما غرم عليه من كون الذرية والنساء في ايفتنك العقوبة الى غير الجاني وذلك لا يجوز كما لا يجوز عقوبة المحال
 ومنها عقوبة من اساء على الامير في الغزو ويحرم ان سلب القليل لمن قتله حيث شفع فيه هذا السئ واما الامير باعطائه فمرفق المشفوع
 له عقوبة للشاخر الامر وهذا الجنس من العقوبات نوع مضبوط ونوع غير مضبوط فالمضبوط ما قابل المتلف
 اما الحق الله سبحانه كاتلاف الصيد في الاحرام او حتى الدعي كاتلاف ماله وقد نبه الله سبحانه على ان تعين الصيد متضمن
 للعقوبة بقوله ليدنوق وبال امره ومنه مقابلة الجاني بنقيض قصده من الحران كعقوبة القاتل لمورثه بجران ميراثه وعقوبة اللدبر
 اذا قتل سيدا ببطلان تدبيره وعقوبة الموصى له ببطلان وصيته ومن هذا الباب عقوبة الزوجة الناشزة بسقوط نفقتها
 وكسوتها واما النوع الثاني غير المقدر فهو الذي يبدل خله اجتهاد الائمة بحسب المصالح ولذلك لم يأت فيه الشريعة بامر عام
 وقد لا يزد فيه ولا ينقص كالحمد ووطئ اختلف الفقهاء فيه هل حكمه منسوخ او ثابت **والصواب** انه يحتلف باختلاف المصالح

فهمهم

الدين

العظيم

ن يبطش

ج

شفعه

يقابل

الشرب

قوله الكفار

لبن

تأخر

فيها

افظع

يخبر

ترت

ويرجع فيه الى اجتماع الامة في كل زمان ومكان بحسب المصلحة اذا دلت على النسخ وقد ضل الخلفاء الراشدون ومن بعدهم من الامة **واما التعزير** ففي كل معصية لاحد فيها ولا كفارة فان المعاصي ثلاثة انواع نوع فيها الحد ولا كفارة فيه ونوع فيه الكفارة ولا حد فيه ونوع لاحد فيه ولا كفارة **فالاول** كالسرقة والشرب والزنا والقذف **والثاني** كالوطي في غار من غار وطى في الاحرام **والثالث** كوطي الامة المشتركة بينه وبين غيره وقبلة الاجنبية والخلوة بها ودخول الحكم بغير صيرها واكل الميتة والدم وحمل الخنزير ونحو ذلك **فاما النوع الاول** فالحد فيه معن عن التعزير **واما الثاني** فنيل يجب مع الكفارة فيه تعزير امر لا على قولين وهما في مذهب احمد **واما الثالث** ففيه التعزير قولا واحدا لكن هل هو الحد فلا يجوز للامام تركه او هو راجع الى اجتماع الامام في اقامته وتركه كما يرجع الى اجتماعه في قدره على قولين للعلماء **الثاني** قول الشافعي **والاول** قول الجمهور وما كان من المعاصي عموما كالحسد كالظلم والغواش فان الشارع لم يشترط له كفارة ولهذا لا كفارة في الزنا وشرب الخمر وقذف المحصنات والسفر وطرد هذا الله لا كفارة في قتل المؤمن ولا في اليمين العنوس كما يقول له احمد وابو حنيفة ومن وافقهما وليس ذلك تخفيفا عن تركها بل لان الكفا لا تفعل في هذا الجنس من المعاصي وانما علمها فيما كان مباحا في الاصل وحرم لعرض كالوطي في الصيام والاحرام وطرد هذا وهو الصحيح وجوب الكفارة في وطى المحاض وهو موجب القياس لو لم تأت الشريعة به فكيف وقدرت به مرفوعة وموقوفة وعكس هذا الوطى في الذبح ولا كفارة فيه ولا يعبر قياسه على الوطى في المحض لان هذا الجنس لم يجر قط ولا يعمل فيه الكفارة ولو وجبت فيه الكفارة لوجب في الزنا والوطى بطريق الاولى فهذه قاعدة الشارع في الكفارات وهي في غاية المطابقة للحكمة والمصلحة **فصل** وكان من تمام حكمته ورحمته ان لم يأخذ الجناة بغير حجة كما لم يعذبهم في الآخرة الا بعد اقامة الحجة عليهم وجعل الحجة التي يأخذهم بها امامهم وهي الاقرار او ما يقوم مقامه من اقرار الحال وهو مبلغ فاصدق من اقرار اللسان فان من قامت عليه شواهد الحال بالجنائية كزنا الخمر وقبها وجبل من لا روبرحها ولا سيد ويوجد المسروق في دار السارق وحت ثيابه اولى بالعقوبة من قامت عليه شهادة اخباره عن نفسه التي تحفل بالصدق والكذب وهن امتفق عليه بين الصحابة وان نازع فيه بعض الفقهاء **واما** ان تكون الحجة من خارج عنهم هي البينة واشترط فيها بالعدالة وعدم التهمة فلا احسن في العقول والعظم من ذلك ولو طلب منها الاقرار لم تقتزم احسن من ذلك الا اوفق منه للمصلحة **فان قيل** كيف تدعون هذه العقوبات لاصقة بالعقول وموافقة للمصالح وانتم تعلمون ان لا شيء بعد الكفر بالله اعظم ولا اقبح من سفك الدماء فكيف تدعون عن سفك الدم بسفكه وهل مثال ذلك الا ان الزنا تجاسة بخاسة ثم لو كان ذلك مستحسنا لكان ادنى ان يضرب قوب من خرق قوب غيره وان يذبح حيوان من ذبح حيوان غيره وان تخرب ارض من خرب ارض غيره وان يجرز لمن شتم ان يشتم شاتمته وما الفرق في صريح العقل بين هذا وبين قتل من قتل غيره او قطع من قطعه واذا كان اراقة الدم اقل مفسدة وقطع الطرق كذلك فكيف زالت تلك المفسدة بآراقة الدم الثاني وقطع الطرف الثاني وهل هذا الا مضاعفة المفسدة وتكثيرها ولو كانت المفسدة الاولى تزول بهذه المفسدة الثانية لكان فيه ما فيه اذ كيف تزال مفسدة بمفسدة نظير هاهنا من وجه فكيف والاولى لا سبيل الى ازالتهما وتقرير ذلك بما ذكرناه من عدم ازالة مفسدة تخريب الثياب وذبح المواشي وخراب الدور وقطع الاشبهار مثلها ثم كيف حسن ان يعاقب السارق بقطع يده التي اكتسب بها السرقة ولم تحسن عقوبة الزاني بقطع فرجه الذي اكتسب به الزنا ولا القاذف بقطع لسانه الذي اكتسب به القذف ولا المزور على الامام والمسلمين بقطع انامله التي اكتسب بها التزيير ولا الناطل الى ما لا يحل له بقطع عينيه التي اكتسب بها الحرام فاعلم ان الامر في هذه العقوبات جنسا وقد تراوسبنا ليس بقيايس وانما هو محض الشبهة والله التصرف في خلقه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد **فالجواب** وبالله التوفيق والثابتين من طريقين جمل ومفضل **اما** الجمل فهو ان من شرع هذه العقوبات ورثها على اسبابها جنسا وقد رافقها عالم الغيب الشهادة واحكام الحاكمين واعلم العالمين

ومن احاط بكل شئ علماً وعلماً ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف كان يكون واحاط علمه بوجه المصالح في قبحها وجلبها وخفيها وسترها
ما يمكن اطلاع البشر عليه ولا يمكنهم وليست هذه التخصيصات والتقديرات خارجة عن وجه الحكمة والغايات المحمودة كما ان التخصيصات
والتقديرات الواقعة في خلقه كذلك في خلقه وذلك في امره ومصدرها جميعاً عن كمال علمه وحكمته ووضع كل شئ في موضعه
الذي لا يليق به سواه ولا يتقاضى الا اياه كما وضع قوة البصر والنور المبصر في العين وقوة السمع في الاذن وقوة الشم في الانف وقوة
النطق في اللسان والشفتين وقوة البطش في اليد وقوة المشي في الرجل وخص كل حيوان وغيره بما يليق به ويجس من به اعطائه من
اعضائه وحياته وصفاته وقدره فتمثل اتقانه واحكامه بكل ما مثله خلقه كما قال تعالى صنع الله الذي اتقن كل شئ واذا كان سبحانه
قد اتقن خلقه غاية الاتقان واحكمه غاية الاحكام فلان يكون امره في غاية الاتقان والاحكام اولى واخرى ومن لم يعرف ذلك مفهوماً
لم يسعه ان ينكره جحلاً ولا يكون جهلاً بحكمة الله في خلقه وامره واتقانه كذلك وصدره عن محض العلم والحكمة مسوقاً له انكاره
في نفس الامر سبحانه الله ما اعظم ظلم الانسان وجهله فانه لو عرض على اي صاحب صناعة كانت من تقصر عن ما عرفته وادركه
على ذلك وسأله عما اختصت به صناعته من الاسباب والالات والافعال والمقادير وكيف كان كل شئ من ذلك على الوجه الذي
هو عليه لا اكبر ولا اصغر ولا على شكل غير ذلك يستحسنه ويهونه وعجب من سخف عقله وقلة معرفته هذا ما هيئته بمشاركته له
في صناعته ووصوله فيها الى ما وصل اليه والزيادة عليه والاستدراك عليه فيها هذا مع ان صاحب تلك الصناعة غير مدغم عن
المجاز والقصص وعدم الاحاطة والجمل بل ذلك عنده اعتياد حاضراً لم لا يسعه الا التسليم له والاعتراف بحكمته واقراره بحصوله ونحو
عما وصل اليه من ذلك فهذا وسعه ذلك مع احكام الحاكمين واعلم العالمين ومن اتقن كل شئ فاحكمه واقعه على وفق الحكمة والمصلحة
وقد كان هذا الوجه وحده كافياً في دفع كل شبهة وجواب كل سؤال وهذا غير الطريق التي سلكتها نقادة الحكم والتعليل ولكن مع هذا
فنتصدى للخصم اب المفصل بحسب الاستعداد وما يناسب علومنا الناقصة وافهامنا الجاهلة وعقولنا الضعيفة وعبادتنا
الفاصرة **فنقول** وبالله التوفيق **اما قوله** كيف تردون عن سفك الدم بسفكه وان ذلك كان لئلا نجاسة بالنجاسة
سؤال في غاية الوهن والفساد واول ما يقال لسأله هل ترى روح المفسدين والنجاة عن فسادهم وجناياتهم وكيف عدل عنهم مستسماً
في العقول موافقاً لمصالح العباد ولا تراها كذلك فلن قال لا اراه كذلك كفاً ما مؤنة جوابه باقراره على نفسه بخالفته وطوائف جميع بني
ادم على اختلاف مللهم ومخالفهم ودياناتهم ولولا عقوبة النجاة والمفسدين لاهلك الناس بعضهم بعضاً وفسد نظام العالم
وصارت حال الدواب والانعام والوحوش احسن من حال بني ادم وان قال بل لا تتم المصلحة الا بذلك **فيلزم** من المعلوم ان عقوبة
النجاة والمفسدين لا تتم الا بمولم يردعهم ويجعل النجاة نكالاً وعظة لمن يريد ان يفعل مثل فعله وعند هذا فلا بد من افساد شئ منه
بحسب جرميته في الكبر والصغر والقلّة والكثرة ومن المعلوم من اية العقول ان التسوية في العقوبات مع تفاوت الجرائم غير مستحسن
بل منافع الحكمة والمصلحة فانه ان ساقى بينهم في ادى العقوبات لم يحصل مصلحة الزجر وان ساقى بينهم في اعظمها كان خلاف
الرحمة والحكمة اذ لا يليق ان يقتل بالنظر والقبلة ويقطع بشر الحية والدينار وكذلك التفاوت بين العقوبات مع استواء الجرائم
قيم في الفطر والعقول وكلاهما قاباه حكمة الرب تعالى وعدله واحسانه الى خلقه فواقع العقوبة تارة بانلاف النفس اذا انتهت النجاة
في عظمها الى غاية القبح كالجناية على النفس والدين او الجناية التي ظهرها عام فالمفسدة التي في هذه العقوبة خاصة والمصلحة الحاصلة
بها اضعاف اضعاف تلك المفسدة كما قال تعالى ولكم في القصاص حيوة يا اولى الابواب لعلكم تتقون فلو لا القصاص لفسد العالم ذلك
الناس بعضهم بعضاً ابتداء واستيفاء فكان في القصاص دفع المفسدة الثمينة على الدماء بالنجاة وبالاستيفاء وقد قالت العرب في جاهليتها
القتل انفي للقتل وبسفك الدماء تخفن الدماء فلم تغسل النجاسة بالنجاسة بل الجناية بنجاسة والقصاص طهرة واذالم يكن بدن من موت

الحكم

لذلك
الظلم

لنظر هذه

ج

علوهم

لعل
بهذه

بسرقة

التجدي

ايلا

من

له قلت ومضى
القتيل اولى يوم الضربة
بقي القتل في قصيدة
التي تسمى في غناء
سفر الدلالة عند
ج
غلامه المحمدي
مالك الذي فوجئ عليه
اشد المصيبة
عليه اشد الحزن
سبها الى الدنيا
فلو انشأها
منها ما من حزن
وهوب

و

ومن استحق القتل فوته بالسيف انفع له في عاجلته واجلته والموت به اسرع الموتات وارجأها واقلاها الما فوته به مصلحة له
ولا ولياء القتل ولعمرو الناس جري ذلك مجرى اتلاف الحيوان بنحوه مصلحة الادمي فان حسن وان كان في ذبحه اضرب بالخير
فالمصالح المرتبة على ذبحه اضعاف اضعاف مفسدة اتلافه ثم هذه السؤال الفاسد يظهر فسادا وبطلانه بالموت الذي ختم الله
على عباده وسأوى فيه بين جميعهم ولو لاهنا العيش ولا وسعتهم الارفاق ولصفاق عليهم المساكين والاسواق والطرائق
وفي مفارقة البغيض من اللذة والراحة ما في مواصلة الحبيب والموت فخاص للحي والموت مرغى لكل مسلم من صاحبه محج
من دار الابتلاء والامتحان باب للدخول في دار الحيوان هـ

جزى الله عنا الموت خيرا فانه	ابر بنا من كل بر واعطف
يعجل تخليص النفوس من الآفة	ويد في الى الدار التي هي اشرف

فكره سبحانه على عباده الالهياء والاموات في الموت من نعمة لا تخص فكيف اذا كان فيه طهرة للمقتول وحياة للنوع الانساني وتشفي
للمظلم وعدل بين القاتل والمقتول فسيبان من تنزهت شريعته عن خلاف ما شرعها عليه من اقتراح العقول الفاسدة والاراء الظالمة
الجايزة واما قوله لو كان ذلك مستحسنا في العقول لاستحسن في تخريق ثوبه وتخريب داره وذبح حيوانه مقابلته بقتله
فالجواب عن هذا ان مفسدة تلك الجنائيات تتدفع بتعظيمه نظيرا ما اتلفه عليه فان المثل يسد مسد المثل من كل وجه قصدير
المقابلة مفسدة تخصه كما ليس له ان يقتل ابنه او غلامه مقابلته لقتله هو ابنه او غلامه فان هذا شرع الظالمين المعتدين
الذي تنزه عنه شريعة احكام الحاكمين على ان للمقابلة في اتلاف المال بمثل فعله مساعا في العتباد وقد ذهب اليه بعض
اهل العلم كما تقدم الاشارة اليه في عقوبة الكفار في افساد اموالهم اذا كانوا يفعلون ذلك بنا او كان يغيظهم هذا بخلاف قتل
عبد اذا قتل عبدا او قتل فرسه او عقير فسه فان ذلك ظلم لغير مستحق ولكن السنة اقتضت التضمين بالمثل لا اتلاف الظالمين
الذي صلى الله عليه وسلم احدى زوجتيه التي كثر اناء صلاحيتها اناء بدله وقال اناء بآناء ولا يريلك هذا اقل فسادا واصلم
للجنتين لان المتلف ما له اذا اخذ نظيره صار كمن لم يفت عليه شئ وانتفع بما اخذه عوض ما له فاذا فكنا من اتلافه كان زيادة
في اضعاف المال وما يراى من التشفي واذا افة الجاني الى الاتلاف فحاصل بالغير مغالبا ولا التفات الى الصور النادرة التي لا يتضرر
الجاني فيها بالغير ولا شك ان هذا الديق بالعقل والباطن في الصلاح ووفق للحكمة وايضا فانه لو شرع القصاص في الاموال جفا
لجاني لبقى جانب الجاني عليه غير مراعى بل يبقى متالما متورا غير مجبور والشريعة انما جاءت بحجبه هذا ورحمة هذا فان قيل
فخير والمجنون عليه بين ان يغير الجاني او يتلف عليه ما اتلفه هو كما خيرة نوره في الجنانية على طرفه وبخيرة اولياء القتل بين اتلاف
الجاني النظر وبين اخذ الدية قيل لا مصلحة في ذلك للجاني ولا للمجني عليه ولا لسائر الناس انما هو زيادة فساد لمصلحة
فيه بحج التشفي ويكفي تعزيبه وتضرره في التشفي والفرق بين الاموال والدماء في ذلك ظاهر فان الجنانية على النفوس
والاعضاء تدخل من الغيظ والحقد والعداوة على المجني عليه اوليائه ما لا تدخله جنانية المال ويدخل عليهم من المضاضة
والعار واحتمال الضيم والحمية والتحرر في اخذ الثأر لا يجبره المال ابدا حتى ان اولادهم واعقابهم يبعثون بذلك ولا ولياء
القتيل من القصد في القصاص واذا افة الجاني واوليائه ما اذا افة المجني عليه واوليائه ما ليس من حرق ثوبه او عقير فسه الحقد
عليه متور هو واوليائه فان لم يورث الجاني واوليائه ويجرعون من الالم والغیظ ما يجرع الاول لم يكن عدلا وقد كانت العز
في جاهليتها تتبع على من ياخذ الدية ويرضى بها من درك تارة وشفي غيظه كقول قائمهم هجوم من اخذ الدية من الابل هـ

وان الذي اصحبتوا تحلبونه	دم غير ان اللون ليس باشقر
--------------------------	---------------------------

وقال جبريل يعيد من اخذ الدية فاشترى بها خلاصه

الا اتعلم بنحو حجر ابن وهيب

بان التمر حلو في الشتاء

وقال اخره

اذا صاب ما في الوطب فاعلم بان

دم الشيز فاشرب من دم الشيز اودعا

وقال اخره

حليان مختلف شكلنا

اريد العلاء ويبنى السمن

اريد دما بنى مالك

ورأى للعل بياض اللبن

وهذا وان كانت الشريعة قد ابطلت وجاءت بما هو خير منه واصح في المعاش والمعاد من تغيير الاولية بين ادم والتهاد ونبيل
الشفق وبين اخذ الدية فان القصد بان العرب لم تكن تغير من اخذ بدل ماله ولم تعد ضعفا ولا عجزا البتة بخلاف من اخذ بدل
دمه وليه فما سوى الله بين الامرين في طعم ولا عقل ولا شرع ولا انسان قد يخرق ثوبه عند الغيظ ويخرج ما شبعته ويتلف ماله
فلا يفتحه في ذلك من المشقة والغليظ والازدراء به بما يلحق من قتل نفسه او جرحه او قتل عياله او قتل نفسه او جرحه او قتل عياله
بقطع يده وترك معاوية الزاني بقطع فرجه ففي غاية الحكمة والمصلحة وليس في حكمة الله ومصلحته خلقه وعنايته ومرحمته بهم ان يقطع
على كل جاني كل عضو عصابه فيشرع قلم عين من نظر الى المحرم وقطع اذن من استقم اليه ولسان من تكلم به ويد من لمطم غيره على انا
ولا يفتكها في هذا من الاسراف والتجاوز في العقوبة وقلة من اتهمها واسماء الرب الحسنى وصفاته العليا واضاله الحميدة تأتي ذلك وليس
مقصود الشارع بحق الامن من المعاودة ليس الا ولواريد هذا كان قتل صاحب الجريمة فقط وانما المقصود النهر والنيكال والعقوبة على
الجريمة وان يكون الى كف عدوه انه اقرب وان يعتن به غيره وان يحدث له ما يولد من الالم توبة وضوحا وان يذكره ذلك بعقوبة
الاشقة لا غير ذلك من الحكم والمصالح ثم ان في حد السرقة معنى السرقة وهو ان السرقة انما تقع من فاعلها سر كما يقتضيه اسمها وطريقا يقتضي
خلان ينظر الى فلان مسارقة اذا كان ينظر اليه نظرا خفيا لا يريد ان يفتن له ولعازله على السرقة عتف كاتم خائف ان يشعر بمكانه
فيؤخره ثم هو مستعد للعرب والخصاص بنفسه اذا اخذ الشئ واليدان للانسان كالجناحين للطائر في اعانته على الطيران هكذا
يقال وصليت جناح فلان اذا رايته يسير منفردا فانضممت اليه لتحميه فوق السارق بقطع اليد قصبا لجناحه وتمهيدا لاختاره
ان عاود السرقة فاذا فعل به هذا في اقل مرة بقي مقصود احد الجناحين ضعيف العد وتم يقطع في الثانية رجله فيزداد ضعفا في
عد به فلا يكاد يفوت الطالب ثم تقطع يده الاخرى في الثالثة ورجله الاخرى في الرابعة فيبقى كالحمار على وضم فيسريه ويرجم واما الزاني
فانه يرمى بجميع بدنه والتلذذ بقضاة شهوة يعم البدن والغالب من فعله وقوعه برضى المرنى بها فهو غير خائف مما يضافه السارق من الطلب
فوقه تابعه بدنه من الجمل مرة والقتل بالبحر مرة ولما كان الزنا من امهات الجرائم وكبائر المعاصي لما فيه من اختلاط الانساب الذي
يبطل معه التعارف وللتنازع على احياء الدين وفي هذا هلاك الحرث والنسل فتأكل في معانده او في اكثرها القتل الذي فيه هلاك ذلك
فخرج عند الكفصا من يرد من مثل فعله من يهزم بدفعه ذلك بعارة الدنيا وصالح العالم الموصل الى اقامة العبادات الموصلة الى
نعيم الاخرة ثم ان الزاني حالتين **احل هما** ان يكون محصنا قد تزوج فعلم ما يقع به من العفاف عن الفروج المحرمة و
استغنى به عنها واخرى بنفسه عن التعرض لحد الزنا فالحد من جميع الوجوه فيخط ذلك الى موافقة الحرمة **والثانية** ان يكون
بكر لم يعلم ما علم المحصن ولا عمل ما عمله فحبل الممن العذر بعضا لا واجب له التخفيف تخفف دمه ورجم بايلا جميع بدنه باعلى انواع الجمل
مرد كان من المعاودة للاستمتاع بالحرام وبغثاله على القتم بما رزقه الله من الحلال وهذا في غاية الحكمة والمصلحة جامع للتخفيف في حق

له اى ١٢٦

خيلان

اج

من

الأموال

ج

والتعليق في موضعها وابن هذا من قطع لسان الشاة والقاذف وما فيه من الاسراف والعدوان ثم ان قطع فم الزاني فيه من تعطيل النسل وقطعه عكس مقصود الرب تعالى من تكثير الذرية وضررهم فيها جعل لهم من ازايجهم وفيه من المفاسد اضعاف ما يتجرم فيه من مصالحة الخروفية اخلاص جميع البدن من العقوبة وقطع حصلت جرعة الزنا بجميع اجزائه فكان من العدل ان تجزه العقوبة ثم انه غير مخصوص في غير حق المرأة وكلاهما ان يستوبا في العقوبة فكان شرع الله سبحانه اكل من اقترح للمقترحين وتامل كيف جاء اتلاف النفوس في مقابلة اكابر الكبائر واعظمها خسرانا واشدها فسادا للعالين وهي الكهر الاصل والطاهر والقتل وزنا المحصن اذا تأمل العاقل فساد الوجود راها من هذه الجحائم الثلاث وهذه هي الثلاث التي احباب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعبد الله ابن مسعود بها حيث قال له يا رسول الله اى الذنب اعظم قال ان تجعل لله ندا وهو خلقك قال قلت ثم اى قال ان تقتل ولدا ربك خفية ان يطعم معك قال قلت ثم اى قال ان تزاني بحليلة جارك فانزل الله عز وجل والذين لا يدعون مع الله الها الاخر ولا يقتلون النفس التي اوتيت حرام الله الا بالحق ولا يزوجون الاثمة ثم ما كان سرقة الاموال تلحق لك في الضرر وهو دون رجل عقوبته قطع الطير ثم ما كان القذف في سرقة المال في المفسدة جعل عقوبته دون ذلك وهو الجلد ثم ما كان شرب المسكر اقل مفسدة من ذلك جعل حده دون حده هذه الجنايات كلها ثم ما كانت مفسد الجرائم بعد متفاوتة غير منضبطة في الشدة والضعف والقلة والكثرة وهي ما بين النظر الى الخلوة والمعاينة جعلت عقوبتها راجعة الى اجتهاد الائمة وولاة الامور بحسب المصلحة في كل زمان ومكان وبحسب ارباب الجمل اسم في انفسهم فمن سوا بين الناس في ذلك وبيان الزهنة والامكنة والاحوال لم يفقه حكم الشرع واختلف عليه اقل النحاة وسيرة الخلفاء الراشدين وكثير من النصوص ورأى عمر قد زاد في حد الخمر على اربعين والنبي صلى الله عليه وآله وسلم انا جلد اربعين وعزروا بأمور لم يعزبها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا نزلوا على الناس شيئا عفا عنها النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله فظن ذلك قمارنا وناقضنا وانما اتي من قصور عمله وفهمه وبالله التوفيق **فصل** واما قوله وجعل حد الدقيق على النصف من حد الحر وحاجتها الى الزجر واحدة فلا ريب ان الشارع فرق بين الحر والعبد في احكامهم وسوى بينهما في احكامهم فسوى بينهما في الدين والاسلام ووجب العبادات البدنية كالطهارة والصلاة والصوم لاستقامتهما في سبيلهما وافرقت بينهما في العبادات المالية كالزكاة والتكفير بالمال لا فترقا في سبيلهما واما الحد ودفلا كان وقوع المعصية من الحر اقيم من وقوعها من العبد من جهة كمال نعم الله تعالى عليه في الحرية وان جعله مأكلا لا مملوكا ولم يجعله تحت قهر غير وتصرف فيه ومن جهة تمكنه باسباب القدرة من الاستغناء عن المعصية بما عوذا الله عنها من النباحات فقابل النعمة التامة بضدها واستعمل القدرة في المعصية فاستحق من العقوبة اكثر مما يستحق من هوا خض منه رتبة وانقص منزلة فان الرجل كلما كانت نعمة الله عليه اتم كانت عقوبته اذ ارتكب الجرائم اتم ولهذا قال تعالى في حق من اتم نعمته عليهن من النساء يا نساء النبي من يات منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله يسيرا ومن يقبض منكم لله ورسوله وتعمل صالحا فاقوا بها اجرها مرتين واعتدنا لها جزاء فاعلموا انهم قد اتموا ما اوتوا من فضل الله تعالى فان العبد كلما اكملت نعمة الله عليه يبينغ له ان تكون طاعته اكل وشكره له اتم ومعصيته له اقبح وهذه العقوبة تابعة لقيمة المعصية ولهذا كان اشتر الناس عذابا يوم القيمة عالما لم ينفعه الله بعله فان نعمة الله عليه بالعلم اعظم من نعمته على الجاهل وصدور المعصية منه اقبح من صدورها من الجاهل ولا يستحق عند الملوك والروساء من عصاهم من خواصهم وحشهم ومن هو قريب منهم ومن عصاهم من الاطراف والبعث فجعل حد العبد اخف من حد الحر جمع بين حكمه الزجر وحكمة نقضه ولهذا كان على النصف منه في النكاح والطلاق والعدة اظهار الشرف الحرية وخطرها واعطاء اكل من تربة حقاها من الامور اعطاها حقاها من القدر ولا تنتقص هذه الحكمة باعطاء العبد الاخرة اجرين بل هذا المحض الحكمة فان العبد عليه في الدنيا حقان حق لله وحق لسيده فاعطى بازاء قيامه بكل حق اجر فافقت

حكمة الشجر والقدر والخزء والحمل لله رب العالمين **فصل** وأما قوله وجعل للقاذف اسقاط المحل اللعان في الزوجة دون
 الأجنبية وكلاهما قد اتفق بهما العارفان من اعظم عاين الشريعة فان قاذف الأجنبية مستغن عن قذفها لا حاجة له اليه البتة
 فان زناها لا يضره شيئاً ولا يفسد عليه فراشه ولا يعلق عليه اولاداً من غيره وقذفها عدوان محض واذا لمحصنة غافلة مؤمنة
 فترتب عليه الحد نزعاً له وعقوبة واما الزوجة فانه يلحقه بزناها من العار والمسبة وانفساد الفراش والحاق ولد غيره به وانصرف قلبها
 عنه الى غيره فهو محتاج الى قذفها ونفي النسب الفاسد عنه وتخلصه من المسبة والعار لكونه زوج بنى فاجرة ولا يمكن اقامة البينة
 على زناها في الغالب وهي لا تقر به وقول الزوج عليها غير مقبول فلم يبق سق تحتها لها باعلاظ الايمان وتأكيد حابد عائد على نفسه باللعنة
 دعائها على نفسها بالغضب ان كان كاذبين ثم يقتضيهما اذا لم يكن احدهما ان يصنف الاخر ابداناً فهذا احسن حكم يفصل بينهما في الدنيا
 وليس بعد اعدل منه ولا احكم ولا اصبر ولجمعت عقول العالمين لم يهتدوا اليه فقبارك من آيات رب البيت ووجد انبيته وحكمته
 وعلمه في شرعه وخلفه **فصل** وأما قوله وجوز للمسافر المترفع في سفره رخصة الفطر والقصر دون المقيم للمقيم الذي هو غاية
 المشقة فلان ربيب ان الفطر والقصر يختص بالمسافر ولا يفطر المقيم المرض وهذا من كمال حكمة الشارع فان السفر في نفسه قطعة
 من العذاب وهو في نفسه مشقة وجهد ولو كان المسافر من ارف الناس فانه في مشقة وجهد بحسبه فكان من رحمة الله بعباده
 وبره بهم ان خفف عنهم شطر الصلوة واكتفى منهم بالشرط وخفف عنهم اداء فرض الصوم في السفر واكتفى منهم بادر في الحضر وكأشعر
 مثل ذلك في حق المريض والمخاض فلم يهتد عنهم مصحلي العبادة باسقاطها في السفر جملة ولم يلزمهم بها في السفر كالزامهم في
 الحضر فاما الاقامة فالواجب لا اسقاط بعض الواجب فيها ولا تأخيرها وما يعرض فيها من المشقة والشغل فامر لا ينضبط ولا ينحصر
 جواز كل مشغول وكل مشغوق عليه الترخص ضام الواجب واضحل بالكلية وان جوز للبعض وز البعض لم ينضبط فانه لا وصف ينضبط
 ما يجوز معه الرخصة وما لا يجوز بخلاف السفر على ان المشقة قد علق بها من التخفيف ما يناسبها فان كانت مشقة مرض والمريض
 جائز معها الفطر والصلوة قاعداً وعلى جنب وذلك من نظير قصر العود وان كانت مشقة تعب فنهى الحرام الدنيا والاخرة منوطة بالتعب في
 راحة لمن لا تعب له بل على قدر التعب تكون الراحة فتناسب الشريعة في احكامها ومصالحها بحمد الله ومجيته **فصل** وأما قوله
 ووجب على من نذر لله طاعة الوفاء بها وجوز لمن حلف عليها ان يتركها ويكفر بمينه وكلاهما قد ائتمر فعلهما الله **فهذا السؤال**
 يورد على وجهين احدهما ان يحلف ليفعلها باخوان يقول والله لا صوم من الاثنين والخميس ولا تصدق كما يقول لله على ان افعل
 ذلك **والثاني** ان يحلف بها فيقول ان كلمت فلانا فله على صوم سنة وصدقة الف فان اورد على الوجه **الاول**
فجوابه ان الملتزم الطاعة لله لا يخرج الزامه الله عن اربعة اقسام **احدها** التزام بيمين مجردة **الثاني** التزام بيمين مجردة
الثالث التزام بيمين مؤكدة بيمين **الرابع** التزام بيمين مؤكدة بيمين **فالاول** محذوفه والله لا تصدق **والثاني**
 محذوفه على ان تصدق **والثالث** محذوفه ان شفى الله مريضى فعلى صدقة كذا **والرابع** محذوفه ان شفى الله مريضى
 فوالله لا تصدق وهذا القول تعالى ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين فهذا انما هو مؤكد بيمين
 وان لم يقبل فيه والله اذ ليس لك من شرط النذر بل اذا قال ان سلمني الله تصدقت او لا تصدق فهو وعد وعهد الله فغلبه ان يفي
 ولا دخل في قوله فاعقبهم نفاقاً في قلوبهم الى يوم يلقىونه بما اخلفوا الله ما وعدوه وما كانوا ينادون ان يفي الله فغلبه ان يفي
 ان يفي له به فانه جعله جزاء وشكر الله على نعمته عليه في عجز عجز المعاصيات لا عقود التبرعات وهو اولى بالزوم من ان يقول
 ابتداءً لله على كذا فان هذا التزام منه لنفسه ان يفعل لك والاول تعلق بشرط وقد وجد فوجب فعل المشرط وعنده الالتزام له
 بوعده فان الالتزام تارة يكون بصريح اليجاب وتارة يكون بالوعد تارة يكون بالشرع كشر وعهد في الجماد والحج والعمرة والالتزام بالوعد

ينشئ

عليهم

ح

أكد من الالتزام بالشروع وأكد من الالتزام بصريح الإيجاب فان الله سبحانه ذكر من خالف ما التزمه له بالوعد وعاقبه بالنفاق في قلبه ومدح من وفا بما أنذر له وامر باتمام ما شرع فيه له من الحج والعمرة فجاء الالتزام بالوعد أكد الاقسام الثلاثة واخلافه يعقب النفاق في القلب واما اذا حلف بيننا مجردة ليفعل كذا افقدنا حصن من نفسه وحث على فعله باليمين وليس ايجاباً عليها فان اليمين لا تجب شيئاً ولا تضره ولكن الحالف عقد اليمين بالله ليفعله فانما الله سبحانه حل ما عقده بالكفارة ولهذا ما كان عليه حيلة فانها تحل عقد اليمين وليست رافعة لاشتمال الحث كما يتوهمه بعض الفقهاء فان الحث قد يكون واجباً وقد يكون مستحباً فيؤثر به امر ايجاب او استحباب وان كان مباحاً فالشارع لم يجر سبب الاثم وانما شرع الله حلاً لعقد اليمين كما شرع الله الاستفتاء مانعاً من عقدها فظهر الفرق بين ما التزمه وبين ما التزم بالله **فالأول** ليس فيه الا الوفاء **والثاني** خير فيه من الوفاء وبين الكفارة حيث يسوغ ذلك وسر هذا ان ما التزمه أكد ما التزم به فان الاول متعلق بالهيئته والثاني برؤيته **فالأول** من احكام اياتك نعبدك واياك نستعين واياك نعبد قسم الله في هاتين الكلمتين واياك نستعين قسم العبد كما في الحديث الصحيح الاطهر هذه بينه وبين عبدي نصين ويجزئ الجواب عن ايراد هذا السؤال على الوجه الثاني وان ما نذر الله من هذه الطاعات يجب الوفاء به وما اخرج حرم اليمين بخير بين الوفاء به وبين التكفير لان الاول متعلق بالهيئته والثاني برؤيته فوجب الوفاء بالقسم الاول ويخبر الحالف في القسم الثاني وهذا من اسرار الشريعة وكما لها وعظها ويريد ذلك وضوحاً ان الحالف بالزام هذه الواجبات قصد ان لا تكون وكراسته للزومها له حلف بها فقصده ان لا يكون الشرط فيها نكاحاً الجزاء ولذا لا يصح نذر اللجاج والغضب فلم يلزمه الشارع به اذا كان خيراً مريداً ولا متقرباً به الى الله فلم يعف عنه الله وانه اعفاه به ففوجئ عنة فالحاقه بنذر العربة له بخير بشيء وقطع له عن الاحاق بنظيره وعذر من الحق بنذر القرية بشيء به في اللفظ والصورة ولكن المحققون له باليمين افقده وارجى لجانب المعاني وقد اتفق الناس على انه لو قال ان فعلت كذا فانا هوك او نصراني فخت الله لا يكفر بذلك ان قصد اليمين تفصيل اليمين من الكفر وهذا وغيره اجماع **تبيين الاسلام ابن تيمية** على ان الحلف بالطلاق والعناق كمنذر اللجاج والغضب وكالحلف بقوله ان فعلت كذا فانا هوك او نصراني وكالحاق الصواب في العتق وحكاة غيره اجماعاً لهم في الحلف بالطلاق على انه لا يلزمه قال لانه قد صح عن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه في البينة ولا يعرف له في الصحابة مخالفة ذكره ابن بري في شرح احكام عبد الحق الاشبيلي فاجتهد خصومه في الدخيل بكل ممكن وكان حاصل ما روي عنه قوله اربعة اشياء **احدها** وهو عمدة القوم انه خلاف مرسوم السلطان **الثاني** انه خلاف الاثمة الاربعة **الثالث** انه خلاف القياس على الشرط والجزاء المقصودين كقوله ان ابرأيتني فانت طالق ففعلت الرابع ان العمل قد اسلم على خلاف هذا القول فلا يلتفت اليه فقص حججهم واقام نحو من ثلاثين دليلاً على صحة هذا القول ومنه في المسئلة قريباً من الف ورقة ثم مضى لسبيله راجعاً من الله اجراً او اجرين وهو ومن ازعمه يوم القيامة عند ربهم ينصرون **فصل** واما قولهم وحرم كل ذي ناب من السباع واباح الضبيع ولها ناب فلا ريب انه حرم كل ذي ناب من السباع وان كان بعض العلماء خفي عليه تحريمه فقال بمبلغ عليه واما الضبيع فروي عنه فيها حديث صحيح كثير من اهل العلم بالحديث قد ائمه وجعلوه محضاً لجمهور احاديث الترمذي كما خصت العرايا لاحاديث المزانية وطائفة لم تصححهم وحرموا الضبيع لاهما من جملة ذات الانياب وقالوا وقد قوتلت الافرأ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالنبى عن اكل كل ذي ناب من السباع وصحت صحته لا مطعن فيها من حديث علي وابن عباس ابى هريرة وابى ثعلبة الخشنه قالوا واما حديث الضبيع ففقد به عبد الرحمن ابن ابي عمار واحاديث تحريم ذوات الانياب كلها خالفه قالوا ولفظ الحديث يحتمل معنيين **احدهما** ان يكون جابر

البرية

ج

ورفع الاكل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان يكون انما رفع اليه كوفها صيدا فقط ولا يلزم من كوفها صيدا جواز اكلها
 فظن جابر ان كوفها صيدا يدل على اكلها فافتي به من قوله ورفع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما سمعته من كوفها
 صيدا واثنى نذكر لفظ الحديث لنبيين ما ذكرناه فروي الترمذي في جامعه من حديث علي بن عبيد بن عمير عن النبي عن
 عبد الرحمن بن ابي عمار قال قلت لجابر بن عبد الله اكل الضبع قال نعم قلت اصيد هي قال نعم قلت اسمعتك
 من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم قال الترمذي سالت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال هو
 صحيح وهذا يحتفل ان المرفوع منه هو كوفها صيدا ويدل على ذلك ان جرير بن حازم قال عن علي بن عبيد بن عمير عن ابن
 ابي عمار عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه سئل عن الضبع فقال هي صيد وفيها كبش قالوا وكذلك
 حديث ابراهيم الصائغ عن عطاء عن جابر يرفعه الضبع صيدا فاذا اصابه المحرم ففيه جزاء كبش من ويؤكل قال الحاكم
 حديث صحيح وقوله ويؤكل يحتمل الوقف والرفع واذا احتل ذلك لم يبارض به الاحاديث الصحيحة الصحيحة التي
 تبلغ مبلغ التواتر في التحريم قالوا ولو كان حديث جابر صحيحا في الاباحة لكان مرثدا واحاديث تحريم ذوات الانياب
 مستفيضة متعددة ادعى للحاوي وغيره قوا ترها فلا يقد مرديث جابر عليها قالوا والضبع من اخيث الحيوان واشهره
 وهو مغري باكل لحوم الناس ونش قبور الاموات واخر اجسم الكهرويا كل الجيف وكيس بنايه قالوا والله سبيتم قد حرم
 علينا الخبائث وحرر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذوات الانياب والضبع لا يخرج عن هذا واهن قالوا و
 غاية حديث جابر يدل على انها صيد يفدي في الاحرام ولا يلزم من ذلك اكلها وقد قال بكر بن محمد سئل ابو عبد الله
 يعني الامام احمد عن حرم قتل ثعلبا فقال عليه الجزاء هي صيد ولكن لا يؤكل وقال جعفر بن محمد سمعت ابا عبد الله سئل
 عن الثعلب فقال الثعلب سبع فقد نص على انه سبع وانه يفدي في الاحرام ولما جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في الضبع كبشا ظن جابر انه يؤكل فافتي به **والذين صحوا الحديث جعلوه خصصا لعمو تحريم ذوات الناب من غير فرق**
بينها حتى قالوا ويجزى لكل ذى ناب من السباع الا الضبع وهذا لا يقيم مثله في الشريعة ان يخصص مثلا على مثل من
كل وجه من غير فرقان بينهما ويجعل الله الى ساعتي هذه ما رايت في الشريعة مسألة واحدة كذلك اعنى شريعة التزليل لا
شريعة التاويل ومن تأمل الفاظه صلى الله عليه وآله وسلم انكرية تبين له اندفاع هذا السؤال فانه انما حرم ما اشغل على صنفين
ان يكون له ناب ان يكون من السباع العادية بطبعها كالاسد والذئب والفر الفهد واما الضبع فاما فيها احد للصنفين وهو كونها
ذات ناب وليست من السباع العادية ولا قريب ان السباع اخض من ذوات الانياب والسبع انما حرم لما فيه من القوة السبعية التي
تورث المغتدى بها شبهها فان الغاذي شبيهه بالغتدى ولا قريب ان القوة السبعية التي في الذئب كالاسد والفر الفهد ليست
في الضبع حتى يجلب لشوية بينهما في التحريم ولا هذا الضبع من السباع لذة ولا عرفا والله اعلم **فصل واما قوله وجعل شهادة**
خزمية ثابت بشهادتين دون خيرة من هو افضل منه فالجواب ان هذا من خصائصه ولو شهد عنه صلى الله عليه وآله وسلم وكما وعدت خيرة
لكان بمنزلة شهادتين تختص به وهذا لا يخصه بل كان لخصه قضاء وهو مباذرة دون من حضر من الصحابة الى الشهادة لرسول الله صلى
عليه وآله وسلم لا بد بايم الاعرابي وكان فرض على كل من سمع هذه القصة ان يشهد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد بايم الاعرابي
ذلك من لوازم الايمان والشهادة بتصديقه صلى الله عليه وآله وسلم وهذا مستقر عند كل مسلم ولكن خزيمة تفتن بالخلو
هذه القضية المعينة تحت عموم الشهادة لصدقه في كل ما يخبر به فلا فرق بين ما يخبر به عن الله وبين ما يخبر به
عن غيره في صدقه في هذا وهذا ولا يمت الايمان الا بتصديقه في هذا وهذا فلما تفتن خزيمة دون من حضر

الكل

ج

فيه

شاهدين اثنين

القصة

لذلك استحق ان يجعل شهاده بشهادتين **فصل** واما تخصيبه ابا برة بن نيار باجزاء التضحية بالحقاق دون من بعده فلموجب ايضا وهو انه ذبح قبل الصلوة متاولا غير عالم بعدم الاجزاء فلما اخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ذلك ليست بالتضحية وانما هي شاة لحم اراد اعادة الاضحية فلم يكن عنده الاعتناق هي احب اليه من شاتى لحم فرخص له في التضحية بها لكونه معد ورا وقد تقدم منه ذبح تأول فيه وكان معد ورا ابتاويله وذلك كله قبل استقراء الحكم فلما استقر الحكم لم يكن بعد ذلك يجزئ الاما وافق الشرع المستقر وبالله التوفيق **فصل** واما التفريق بين صلوة الليل وصلوة النهار في الحكم الاصل ففى غاية المناسبة والحكمة فان الليل مظنة هدو والاصوات وسكون الحركات وفرغ القلوب واجتماع الهنم للشبهة بالتمناؤا محل التمييز الطويل بالقلب والبدن والليل محل مواطاة القلب للسان ومواطاة اللسان للاذن ولهذا كانت السنة تطويل قراءة الفجر على سائر الصلوات وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فيها بالسيتين الى المائة وكان الصديق يقرأ فيها بالبقرة وعمر بالخيل وهو وبني اسرائيل ويونس ومضى هامن السورة لان القلب افرغ ما يكون من الشواغل حين انتباهه من النوم فاذا كان اول ما يقرع سمعه كلام الله الذي فيه الخبز كله جعل اذنه صادقه خاليا من الشواغل فتكون فيه من غير من اجم واما النهار فلما كان فيها ذلك كانت قراءة صلوة سرية اذا عارض في ذلك معارض اجم منه كالجوامع العظام في العيدين والجمعة والاستسقاء والكسوف فان الجمهور حينئذ احسن وابلغ في تخصيب المقصود وانفع للجمع وفيه من قراءة كلام الله عليهم وتبليغه في الجوامع العظام وكه من اعظم مقاصد الرسالة والله اعلم **فصل** ولما قوله وورث ابن العم وان بعدت درجته دون الحالة التي هي شقيقة للآدم فنع وهذا من كمال الشريعة وجلالها فان ابن العم من عصيته لقائمين بنسوة ومواالاته والذب عنه وحمل العقل عنه فبنو ابيه هم اوليائه وعصيته والمحامون ووجه فاما قرابة الامر فانهم بمنزلة الاجانب وانما ينسبون الى ابا ائهم فم بمنزلة اقارب البنات كما قال القائل هـ

١٩٣

لنقطة في

الآدم ج

بنونا بنونا بنونا بنونا	بنوه بنوه بنوه بنوه
<p>فمن كمال حكمة الشارع ان جعل الميراث لا قارب الاب وقد فهم على اقارب الام وابناء وبنات معهم من اقارب الام من ركض الميت معهم في بطن الام وهم اخوة ومن قربت قرابته جدا وهن جل انه لقوة ايلادهن وقرب اولادهن منه اذا عدت قرابة الاب انتقل الميراث الى قرابة الام وكانوا اولي من الاجانب فهذا الذي جاء به الشريعة هو اكل شئ واحد له واحسنه فصل واما قوله في حرم مال الغير الا يطيب نفيس منه ثم سلطه على اخن عقاره وارضه بالسفحة ثم شرع الشفعة فيما يمكن التخاص من غير الشركة فيه بالقسمة دون مالا يمكن قسمته كالجوهرة والحیوان فهذا السؤال قد اوردته على وجهين احدهما على اصل الشفعة وان الاستحقاق بهما منافع لحريم اخن مال الغير الا يطيب نفيس منه والثاني انه خص بعض المبيع بالسفحة دون بعض مع قيام السبب الموجب للشفعة وهو ضرر الشركة ونحن نجل الله وعونه خيب عن الامرين فقول من محاسن الشريعة وعد لها وقيامها بمصالح العباد ورودها بالسفحة ولا يلق بها غير ذلك فان حكمة الشارع اقتضت رفع الضرر عن المكلفين ما أمكن فان لم يمكن رفعه الا بضرر اعظم منه بقاءه على حاله وان أمكن رفعه بالضرر وروى رفعه به ولم كانت الشركة منشأ الضرر في الغالب فان الخطأ يكثر فيهم بغي بعضهم على بعض شرع الله سبحانه رفع هذا الضرر بالقسمة تارة والفرد كل من الشر يكتسب بنصيبه وبالسفحة تارة والفرد اهل الشر يكتسب بالجملة اذا لم يكن على الآخر ضرر في ذلك فاذا اراد بيع نصيبه واخذ عوضه كان شر بركة احق به من الاجنب وهو يصل الى عرضه من العوض من انما كان فكان الشريك احق بدفع العوض من الاجنب ويوزل عنه ضرر الشركة ولا يتضرر بالآثم لانه يصل الى حق من الثمن وكان هذا من اعظم العدل واحسن الاحكام</p>	<p>بنوه بنوه بنوه بنوه</p>

بقائه

المطابقة للعقول والفطر ومصالح العباد ومن هنا يعلم ان التحليل لا يسقط الشفعة مناقض لهذا المعنى الذي قصد الشارع ومضاده
ثم اختلف افهام العلماء في الضرر الذي قصد الشارع رفعه بالشفعة فقالت طائفة هو الضرر الاطلاق
 بالقسمه لان كل واحد من الشريكين اذا طالب شريكه بالقسمه كان عليه في ذلك من الميزنة والكلفة والغرامة والضيق في مراقي
 المنزل ما هو معلوم فانه قبل القسمه ربما ارتفع بالدار والارض كلها وبأى موضع شاء منها فاذا وقعت الحول وصداقت به الدار وقصر على ضم
 منها وفي ذلك من الضرر عليه ما لا يخفى به فمكنه الشارع بحكمته ورحمته من رفع هذه المضرة عن نفسه بان يكون احق بالمبيع من
 الاجنبى الذى يريد الدخول عليه وحرم الشارع على الشريك ان يبيع نصيبه حتى يؤذن شريكه فان باع ولم يؤذن فهو اخطى به ان اذن
 في المبيع وقال لا تعرض لى فيه لم يكن له الطلب بعد المبيع هذا مقتضى حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا معارض له بوجه
 وهو الصواب المقطوع به وهذه طريقة من يرى انه لا شفعة الا فيما يقبل القسمه **وقالت طائفة اخرى** لما شرعت الشفعة
 للرفع الضرر الا الحق بالشركة فاذا كان الشريكين في عين من العيان بآثار اوهبة او وصية او ابتياع ونحو ذلك لم يكن رفع ضرر احدهما
 بأولى من رفع ضرر الآخر فاذا باع نصيبه كان شريكه احق به من الاجنبى اذ في ذلك انزاله ضرره مع عدم تضرر صاحبه فانه يصل الى
 من الثمن ويصل هذا الى استبداده بالمبيع فيزول الضرر عنه باجمعا وهذا مذهب من يرى الشفعة في الحيوان والنبات والشيء
 الحيوان والدرور الصغار التي لا يمكن قيمتها وهذا قول اهل حكة واهل الظاهر ونص عليه الامام احمد في رواية حنبل قال قيل لاحمد
 فالحويان دابة تكون بين رجلين او حمارا وما كان من نحو ذلك قال هذا اكله او كركل لان خليف الشريك احق به بالثمن وهذا لا يمكن
 قيمته فاذا عرضه على شريكه والا باعه بعد ذلك وقال اسماعيل بن سعد سألت احمد عن الرجل يعرض على شريكه عقارا بينه وبينه
 او نخلا فقال الشريك لا اريد فباعه ثم طلب الشفعة بعد قال له الشفعة في ذلك راسخة هذا القول بعد يث جابر الصميم قضى رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل ما لم يقسم وهذا يتناول المنقول والعقار وفي كتاب الخراج عن مجير بن اده عن زهير عن
 ابى الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كان له شرك في مخل او بركة فليس له ان يبيع حتى يؤذن شريكه
 فان رضى اخذ وان كره ترك وهذا الاسناد على شرط مسلم وفي الترمذي من حديث عبد العزيز بن رفيع عن ابن ابي مليكة عن ابن عباس
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشريك شفعين والشفعة في كل شئ تفرد به ابو حمزة السكري عن عبد العزيز بن عبد الله السنا
 ورواه ابو الاوصى سلام بن سليم عن عبد العزيز بن وليم بن كراين عباس ولفظه قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة
 في كل شئ الا الرض والدرا والحكرية والحامه وكان ذلك رواه ابو بكر بن عياش واسرائيل بن يونس عن عبد العزيز بن سلام فاعل هذا
 الحديث على ان ابا حمزة السكري ثقة اجمعه بصاحبا الصميم وان قلنا الزيادة من الثقة مقبولة فرفع الحديث اذا صححه والافقائية ان يكون
 مرسل لا فعضدته الا ان الرافضة والقياس الجلى وقد روى ابو جعفر الطحا عن محمد بن خزيمة عن يوسف بن عدى عن عبيد الله بن
 ادريس عن ابن جبر عن عطاء عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل شئ ورواه هذا الحديث
 ثقات وهذا غريب جدا الاسناد قالوا لان الضرر بالشركة فيما لم يقسموا بلغ من الضرر بالعقار الذى يقبل القسمه فاذا كان الشارع
 مريئ للرفع الضرر الا فى فالاعلى اولى بالرفع قالوا لو كانت الاحاديث مختصة بالعقار والعروض المنقسمة فانبات الشفعة فيها
 تنبيه على ثبوتها فيما لا يقبل القسمه **قال الاخرون** الاصل عدم انزع الانسان مال غيره الا برضاه ولكن تركنا ذلك في الرض
 والعقار لثبوت هذا النص فيه واما الاثار المنقضية لثبوتها في المنقول فضعيفة معلولة وقوله في الحديث الصميم فاذا وقعت الحول
 وصرفت الطرق فلا شفعة يدل على اختصاصها بذلك وقول جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة في كل شئ في الرض
 او ربه او حاشا ليقضه انصهاره في ذلك قالوا وقد قال عثمان بن عفان لا شفعة في بائ ولا فحل والارض يقطم كل شفعة والفحل الخلل

عن ذلك الثمن

ج
 له عن ابن جبر عن عطاء عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل شئ
 الا الرض والدرا والحكرية والحامه وكان ذلك رواه ابو بكر بن عياش واسرائيل بن يونس عن عبد العزيز بن سلام
 فاعل هذا الحديث على ان ابا حمزة السكري ثقة اجمعه بصاحبا الصميم وان قلنا الزيادة من الثقة مقبولة فرفع الحديث اذا صححه
 والافقائية ان يكون مرسل لا فعضدته الا ان الرافضة والقياس الجلى وقد روى ابو جعفر الطحا عن محمد بن خزيمة عن يوسف بن عدى
 عن عبيد الله بن ادريس عن ابن جبر عن عطاء عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل شئ ورواه هذا الحديث
 ثقات وهذا غريب جدا الاسناد قالوا لان الضرر بالشركة فيما لم يقسموا بلغ من الضرر بالعقار الذى يقبل القسمه فاذا كان الشارع
 مريئ للرفع الضرر الا فى فالاعلى اولى بالرفع قالوا لو كانت الاحاديث مختصة بالعقار والعروض المنقسمة فانبات الشفعة فيها
 تنبيه على ثبوتها فيما لا يقبل القسمه **قال الاخرون** الاصل عدم انزع الانسان مال غيره الا برضاه ولكن تركنا ذلك في الرض
 والعقار لثبوت هذا النص فيه واما الاثار المنقضية لثبوتها في المنقول فضعيفة معلولة وقوله في الحديث الصميم فاذا وقعت الحول
 وصرفت الطرق فلا شفعة يدل على اختصاصها بذلك وقول جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة في كل شئ في الرض
 او ربه او حاشا ليقضه انصهاره في ذلك قالوا وقد قال عثمان بن عفان لا شفعة في بائ ولا فحل والارض يقطم كل شفعة والفحل الخلل

يكتب كتبه الى الافاق والنواحي فيعمل بها من تصل اليه ولا يقول هذا كتاب وكذلك خلفائه بعده والناس الى اليوم فرد السنن
 جند الخيال البارحة الفاسد من البطل الباطل والحفظ يحون والكتاب لا يحون قروى قتادة عن انس ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال جابر الدار اخي بالدار رواه ابن ماجه من طريق عيسى بن يونس عن سعيد عن قتادة وكلهم ائمة ثقات وروى اهل
 السنن الاربعة من حديث ميزان الكوفة عبد الملك بن ابى سلمان الغزرجي عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم الجار الحق بشفعة جاك ينتظرها وان كان غائباً اذا كان طريقهما واحداً وهذا حديث صحيح فلا يرد فان

قيل

قد قال الترمذي تكلم شعبه في عبد الملك من اجل هذا الحديث وقال وكيم عنه لوان عبد الملك روى حديث الخروشل
 حديث الشفعة لطرح حديثه وكذلك قال يحيى القطان وقال حماد بن عيسى منكر وقال يحيى بن معين هو حديث لم يحدث
 الا لعبد الملك فانكر الناس عليه ولكنه ثقة صدوق **فما الجواب** ان عبد الملك حافظ ثقة صدوق ولم يتعرض له احد يخرج البتة

واثنى عليه ائمة زمانه ومن بعدهم وانما انكر عليه من انكر هذا الحديث ظناً منهم انه مخالف لرواية الزهري عن ابى سلمة عن جابر
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرف الطرق فلا شفعة ولا يشتمل مخالفة الغرض
 لمثل الزهري وقد صح هذا عن جابر من رواية الزهري عن ابى سلمة عنه ومن رواه ابن جرير عن ابى الزبير عنه ومن حديث يحيى

ابن ابى كثير عن ابى سلمة عنه في الفهم الغزرجي ولهذا شهد الائمة بانكار حديثه ولم يقدموه على هؤلاء قال مصابيح يحيى الشافعي
 سألت احمد بن حنبل عن حديث عبد الملك هذا فقال قد انكره شعبه فقلت لاي شيء انكرو فقال حديث الزهري عن ابى سلمة
 عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلاف ما قال عبد الملك عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وستبين ان شاء الله ان حديث عبد الملك عن جابر لا يناقض حديث ابى سلمة عنه بل مفهومه يوافق منطوقه وسأوفى
 جابر يصدق بعضها ببعضاً وروى جرير بن عبد الحميد عن منصور عن الحكم عن علي وعبد الله قال اقضى رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم بالشفعة للجوار وهل وان كان منقطعاً فان الثوري رواه عن منصور عن الحكم عن علي وعبد الله قال اقضى رسول الله صلى الله عليه وآله

للاستبراء وان لم يكن عليه وحده الاعتماد وفي سنن ابن ماجه من حديث شريك القاضي عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له ارض واراد بيعها فليعرضها على جاره ورجال هذا الاسناد مختار بهم في الصحيح
 في سنن النسائي من حديث ابى الزبير عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة للجوار رواه عن الفضل بن

مصعب الشيباني عن الحسين بن واقد عن ابى الزبير وهو على شرط مسلم وقال شعيب بن ابوب الصر يفيضي ثنا ابوامامة عن
 سعيد بن ابى عمرو ثنا قتادة عن سليمان الشكري عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان لجار
 حائط او شريك فلا يبيعه حتى يعرضه عليه وهؤلاء ثقات كلهم وملة هذا الحديث ما ذكره الترمذي قال سمعت حملاً يعني الجار

يقول سليمان الشكري فقال انه في حياة جابر بن عبد الله قال ولم يسمع منه قتادة ولا ابو بيشر قال ويقال انها حديث قتادة عن
 صحيفة سليمان الشكري وكان له كتاب عن جابر بن عبد الله **قلت** وظاية هذا ان يكون كتاباً والاخذ عن الكتب
 حجة وقال محمد بن عمران بن ابى ليلى عن ابيه حديثي ابن ابى ليلى يعني محمد بن عبد الرحمن بن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله

وسلم قال الجار الحق بسبقه ما كان وقال ابن ابى شيبه ثنا وكيع عن هشام بن المغيرة الثقفي قال سمعت الشعبي يقول قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم الشفيع اولى من الجار والجار اولى من الجنب واسناده الى الشعبي صحيح قالوا لان حق الصبي وهو الجار
 اسبق من حق الدخيل وكل من اقتضت ثبوت الشفعة للشريك فمثله في حق الجار فان الناس يتفاوتون في الجوار تفاوتاً فاحشاً

ويتأذى بعضهم ببعض ويقع بينهم من العداوة ما هو معهم والضرر بذلك دائم متأبد ولا يندفع ذلك الا برضاء الجار ان شاء
 الله تعالى

بلا تردد

ج

اسمته

من بعض

اقر الدخيل على جوار له ولا يشاء انتزع الملك بقتنه واستخرج من مؤنة الجاورة ومفسدتها واذا كان الجار يخاف التاذي بالجوار فحل
وجه الزور كان كالشريك يخاف التاذي بشريكه على وجه الزور قالوا ولا يرد علينا المتأجر مع الملك فان منفعة الجارة لا تتأثر عادة
وايضاً فالملك بالاجارة ملك منفعة ولا لزوم بين ملك الجار وبين منفعة واجارته بخلاف مسئلتنا فان الضرر بسبب انقبال
الملك بالملك كما انه في الشركة حاصل بسبب انقبال الملك بالملك فوجب بحكم عناية الشارع ورعايته لمصلحة العباد ازالة الضرر
جميعاً على وجه لا يضر البائع وقد امكن ههنا فيه جعل القول به فقولنا في قول هؤلاء نصاً وقياً **قال للبطون** الشفعة الجوار
لا تضرب سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعضها ببعض قد ثبت في صحيح البخاري من حديث الزهري عن ابى سلمة عن
جابر قال انما جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة في كل مالم يقسم فاذا وقعت الحرد وصرفت الطرق فلا شفعة في
صحيح مسلم من حديث ابى الزبير عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعاً او
حاشط ولا يخل ان يسبح حتى يوقن شريكه فان شاء اخذ وان شاء ترك فان باع ولم يؤذن فهو باع قال الشافعي ثنا سعيد بن
قناب بن جريح عن ابى الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحرد فلا شفعة
وفي سنن ابى داود باسناد صحيح من حديث ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قيمت الارض وجدت
فلا شفعة فيها وفي الموطأ من حديث ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابى هريرة قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بالشفعة فيما لم يقسم فاذا صرفت الطرق وقعت الحرد فلا شفعة وقال سعيد بن منصور ثنا اسمعيل بن زكريا عن يحيى بن
سعيد الانصاري عن عوف بن عبد الله عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال اذا صرفت الحرد وعرف الناس ودم
فلا شفعة بينهم وقال ابو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عثمان بن عفان اذا وقعت الحرد في الارض فلا شفعة فيها وهذا قول ابن
عباس قالوا ولا ريب ان الضرر اللاحق بالشركة هو ما توجب من التراخي في المرافق والحقوق والاحداث والتغيير ولا فضاء للشفعة
للعجب لنقص قيمة ملكه عليه قالوا وقد فرق الله بين الشريك والجار شرعاً وقد رافق في الشركة حتى لا توجد في الجوار فان الملك
في الشركة محتاط وفي الجوار مستدين وكل من الشريكين على صاحبه مطالبة شرعية ومنع شرعي اما المطالبة في القسمة واما المنع
فمن التصرف فلما كانت الشركة محللاً للطلب ومحلاً للمنع كانت محللاً للاستحقاق بخلاف الجوار فلهذا يحق الجار بالشريك في
هذا الاختلاف والمعنى الذي وجبت به الشفعة رفع مؤنة المقاسمة وهي مؤنة كثيرة والشريك لما باع حصته من غير شريك فهذا
الدخيل قد عرضه لمؤنة عظيمة فمكنه الشارع من التخلص منها بانتراع الشفص على وجه لا يضر بلبائعه ولا بالمشتري ولم يمكنه
الشارع من الانتزاع قبل البيعة لان شريكه مثله ومساؤه في الدرجة فلا يستحق عليه شيئاً الا ولصاحبه مثل ذلك الحق عليه
فاذا باع صار المشتري دخیلاً والشريك اصيلاً فخرج جانبه وثبت له الاستحقاق قالوا وان كان الشارع يقصد رفع الضرر عن الجار فهو
ايضاً يقصد رفع الضرر عن المشتري ولا يزيل ضرر الجار باذخال الضرر على المشتري فانه يحتاج الى حارس يحميها هو وعياله فاذا اسلم الجار
على اخراجه وانتزاع داره منه اضربه ارباً ايئناً وانى واد اشترها وله جار مثاله معه هكذا او نظبه واد لا جار لها كالمعز عليه
او كما لم تعسر فكان من تأم حكمه الشارع ان اسقط الشفعة بوقوع الحرد وتصرف الطرق لئلا يضر للناس بعضهم بعضاً ويتعسر على
من اراد شراء دارها جار ان يتم له مقصوده وهل بخلاف الشريك وان المشتري لا يمكنه الانتفاع بالحصة التي اشتراها والشريك
يمكنه ذلك بانضمها الى ملكه فليس على المشتري ضرر في انتزاعها منه واخطائه ما اشترها به وقالوا وحينئذ فحين حمل حديث
شفعة الجوار على الجار **المعنى** احاديث شفعة الشركة فيكون لفظ الجار فيها مراداً به الشريك ووجه هذا الاطلاق **المعنى**
والاستعمال **لما المعنى** فان كل جزء من ملك الشريك جوار لملك صاحبه فما جازان حقيقة واما الاستعمال

ج

فانهما خليطان متجانسان واذا سميت الزوجة جكرة كما قال الاعظمي اجازتنا بغير فانك طالقة في قسمية الشريك جازا او لمي واحدا وقال احمد بن مالك كنت بين جارين لي مثل هذا ان لا يحتل الا ثبات الشفعة فاما ان كان المراد بالحق فيها حق الجار على جرح فلا حجة فيها على اثبات الشفعة وايضا فانه انما اثبت له على البائع حق العرض عليه اذ اراد البيع فابن ثبوت حق الانزعاع من المشتري ولا يلزم من ثبوت هذا الحق ثبوت حق الانزعاع فهذا من مقتضى اقدام الطائفتين في هذه المسئلة **والصواب** القول الوسط الجامع بين الادلة الذي لا يحتل سواء وهو قول البصريين وغيرهم من فقهاء الحديث ان كان بين الجارين حق مشترك من حقوق الاملاك من طريق او ماء او غير ذلك ثبتت الشفعة وان لم يكن بينهما حق مشترك البتة بل كان كل واحد منهما ممتلئ ملكه وحقه **ملحة** فلا شفعة وهذا الذي نص عليه احمد في رواية ابي طالب فانه سأل عن الشفعة لمن هي فقال اذا كان طريقها واحدا فاذا صرفت الطريق وعرفت الحدود فلا شفعة وهو قول عمر بن عبد العزيز وقول القاضي بين سوار بن عبيد الله بن عبد الله بن الحسن العنبري وقال احمد في رواية ابن مشيش اهل البصرة يقولون اذا كان الطريق واحدا كان بينهم الشفعة مثل ان ارادوا هذه على معنى حديث جابر الذي يحد ثمة عبد الملك انتهى **فاهل الكوفة** يشبهون شفعة الجار مع تميز الطريق والحق **واهل مكة** يسقطونها مع الاشتراك في الطريق والحق **واهل البصرة** يوافقون اهل المدينة اذا صرفت الطريق ولم يكن هناك اشتراك في حق من حقوق الاملاك ويوافقون اهل الكوفة اذا اشتركت الجاران في حق من حقوق الاملاك كالطريق وغيرها **وهذا هو الصواب** وهو عادل لا قول وهو اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية وحديث جابر الذي انكره من انكره على عبد الملك صريح فانه قال الجار احق بشفعته يلتزم به وان كان غائبا اذا كان طريقها واحدا فثبت الشفعة بالجوار مع اتحاد الطريق ونفاها به مع اختلاف الطريق بقوله فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة فمفهوم حديث عبد الملك هو بعينه منطوق حديث ابي سلمة فاحدما يصدرق الاخر ويوافق لا يعارضه وينقضه وجابر روى للفظين فالذي دل عليه حديث ابي سلمة عنه من اسقاط الشفعة عند تصريف الطريق وتميز الحدود وهو بعينه الذي دل عليه حديث عبد الملك عن عطاة عنه بمفهومه والذي دل عليه حديث عبد الملك بمنطوقه هو الذي دلت عليه سائر احاديث جابر بمفهومها فتوافقت السنن بحمد الله وانتلفت وزال عنها ما يظن بها من التعارض وحديث ابي رافع الذي رواه البخاري يدل على مثل ما دل عليه حديث عبد الملك فانه دل على الاخذ بالجوار حالة الشركة في الطريق فان البيتين كان في نفس دار سعد والطريق واحدا يلزم **القبيل** الصحيح يقتضي هذا القول فان الاشتراك في حق الملك تنفيق الاشتراك في الملك والضرر الحاصل به كالضرر الحاصل بالشركة في الملك او اقرب اليه وهو فناء مصلحة الشريك من غير ضرورة على البائع ولا على المشتري فالعنه الذي وجبت لاجله شفعة الخلطة في الملك موجود في الخلطة في حققة فهذا المذهب اوسط المذاهب واجمع الادلة واقرها الى العدل في حليلة يجل الاختلاف عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا شفعة فيها اذا وقعت الحدود وصرفت الطرق وحيث انتهت فيها لم تصرف الطرق فانه قد ركنه هذا وهذا وكذلك ما روى عن علي كرم الله وجهه فانه قال اذا حدث الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ومن تأمل احاديث شفعة الجار اها صريحة في ذلك وتبين له بطلان حملها على الشريك وعلى حق الجوار غير الشفعة وبالله التوفيق **فان قيل** بقي عليك ان في حديث جابر وابي هريرة فاذا وقعت الحدود فلا شفعة فاسقط الشفعة بمجرد وقوع الحدود وعندنا بان هذا القول لا يحصل الا اشتراك في الطريق فالشفعة ثابتة وان وقعت الحدود وهذا خلاف الحديث **فالجواب** من وجهين **احدهما** ان من الرواية من اختصر لفظي اللظنين ومنهم من جرد الحديث فذكرها ولا يكون اسقاطا من اسقاط اصل للفظين **سبل الحكر** اللفظ الآخر **الثاني** ان تصريف الطريق داخل في وقوع الحدود فان الطريق اذا كانت مشتركة لم تكن الحدود وكلها

واقعة بل بعضها حاصل وبعضها منتفٍ فوقع الحد ومن كل وجه يستلزم او يتضمن تصريف الطريق والله اعلم **فصل** واما قوله وحرص صوم اول يوم من شوال وفرض صوم اخر يوم من رمضان فيهما فالمقدمة الاولى صحيحة والثانية كاذبة فليس اليومان متساويين وان اشترك في طلوع الشمس وغروبها فهذا يوم من شهر الصيام الذي فرضه الله على عباده وهذا يوم عيدهم وسرورهم الذي جعله الله تعالى شكران صومهم واتصافه فم فيه اضيا فله سبحانه والحواد الكريم يجب من ضيقه ان يقبل قراه ويكره ان يمتنع من قبول ضيائه بصوم اوعين ويكره للضيف ان يصوم الا باذن صاحب المنزل فمن اعظم محاسن الشريعة فرض صوم اخر يوم من رمضان فانه اتمام لما امر الله به وخاتم العمل ونزيم صوم اول يوم من شوال فانه يوم يكون للمسلمين اضياف ربهم تبارك وتعالى وهم في شكران نعمته عليهم فاي شئ ابلغ واحسن من هذا الاحتياج المحرم

فصل واما قوله وحرص عليه نكاح بنت اخيه واخته واباح له نكاح بنت اخى اميه واخت امه وهما سوا المقدمتين الاولى صادقة والثانية كاذبة فليس سوا في نفس الامر ولا في العرف ولا في العقول ولا في الشريعة وقد فرق الله سبحانه بين القريب والبعيد شرعا وقد راء وعقلا وفطرة ولو تساوت القرابة لم يكن فرق بين البنت وبنت الحالة وبنت العمة وهذا من اصل القرابة البعيدة بمنزلة الاجانب فليس من الحكمة والمصلحة ان تعطى حكم القرابة القريبة وهذا ما فطر الله عليه العقلاء وان خالف شرعه في ذلك فهو اما مجوسية تتضمن التسوية بين البنت والام وبناات الانعام والحالات في نكاح الجميع واما حرص عظيم على العباد في تحريم نكاح بنات اعمامهم وعماتهم واخوالهم وخالاتهم فان الناس ولا سيما العرب اكثرهم بنوعهم بعضهم لبعض اما بنوعهم وانبيه واقاصيه فلو منعوا من ذلك لكان عليهم فيه حرج عظيم وضيق فكان ما جاءت به الشريعة احسن الامور والصحيح باللعقول السليمة والفطر المستقيمة والحمد لله رب العلمين **فصل** واما قوله وحمل العاقلة جناية الخطأ في النفوس والافواه

قد تقدم ان هذا من محاسن الشريعة وذكرنا الفرق بين الاموال والنفوس مما اغنى عن اعادته **فصل** واما قوله وحرص على الخائض لاجل الذي واباح وطى المستحاضة مع وجود الذي وهما متساويان فالمقدمة الاولى صادقة والثانية فيها اجمال فان اريد ان اذى الاستحاضة مسا ولا اذى الحيض كذبت المقدمة وان اريد انه نوع اخر من الذي لم يكن التفريق بينهما تقريبا بين المتساويين فبطل سؤاله على كلا التقديرين ومن حكمة الشارع تفريقه بينهما فان اذى الحيض اعظم وادوم وواضح من اذى الاستحاضة وادوم الاستحاضة عرق وهو في الفرج بمنزلة الرعاف في الانف وخروجه مضر وانقطاعه دليل على الصحة ودوم الحيض عكس ذلك ولا يستوى الدمان حقيقة ولا عرفا ولا حكما ولا سببا فمن كمال الشريعة تفريقها بين الدمين في الحكم كما اختلفا في الحقيقة وبالله التوفيق

فصل واما قوله وحرص ببيع مدحطة عمد وحسنة وجتر بيعه بقفي شعير فهذا من محاسن الشريعة التي لا يعتدى اليها الا اولو العقول الوافرة ونحن نشير الى حكمة ذلك اشارة بحسب عقولنا الضعيفة وعبارتنا القاصرة وشرح الرب تعالى وحكمت فوق عقولنا وعبارتنا فنقول الربا نوعان **جلي خفي** فالجلي حرم لما فيه من الضرر العظيم **والخفي** حرم لانه ذرير عتلى **الجلي** فخرم الاول قصدا وتقر بهم الثاني وسيلة فاما الجلي خريا النسبة وهو الذي كانوا يفعلونه في الجاهلية مثل ان يقر خد يده ويديه في المال وكلما اخره زاد في المال حتى تصير المائة عند الاقا مؤلفة وفي الغالب لا يفعل ذلك الا معدوم محتاج فاذا رآى المستحق يقر خرا مطالبته ويضرب عليه بزيادة بهذاله تكلف بذله ليفتدى من اسر المطالبة والحبس ويدافع من وقت الى وقت فيشتد ضرره وتعظم مصيبتنه ويعلوه الدين حتى يستغرق جميع موجوده فيدبى المال على المحتاج من غير نفع يحصل له ويترد مال الزاني من غير نفع يحصل منه لاخيه فياكل مال اخيه بالباطل ويحصل اخوه على غاية الضرر فمن رحمة الرحمن وحكمته واحسانه الى خلقه ان حرم الربا ولعن اكله ومؤكله وكان به وشاهد به واذن من لم يره بحر به وحرب رسول الله صلى الله عليه وسلم يحى مثل هذا الوعيد في كميرة عذره

ولهذا كان من اكبر اكابر وشمل الامام احمد عن الربا الذي لا يفت فيه فقال هو ان يكون له دين فيقول انه اتقضى بغير ربي فان لم يقضه
 زاده في المال وزاده هن في الاجل وقد جعل الله سببها انه الربا ضد الصدقة فالمرابي ضد المصدق قال الله تعالى يحسن الله الربا
 ويربي الصدقات وقال وما اتيتكم من ربا ليربوا في اموال الناس فلا يربوا عند الله وما اتيتكم من زكوة تزيد وجه الله فاولئك هم
 المضغون وقال يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا الربوا اضعافا مضاعفة واتقوا الله بعلمكم تقفون واتقوا النار التي اعدت للكافرين ثم
 ذكر الجنة التي اعدت للمتقين الذين ينفقون في السراء والضراء وهؤلاء ضد المرابين فبني سبحانه عن الربا الذي هو ظلم للناس
 امر بالصدقة التي هي احسان اليهم وفي الصحيحين من حديث ابن عباس عن اسامة بن زيد ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال انما
 الربا في النسبة ومثل هذا يراى به حصر الكمال وان الربا الكامل انما هو في النسبة كما قال تعالى فما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم
 واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا وعلى ربهم يتوكلون الى قوله اولئك هم المؤمنون حقا وكقول بن مسعود انما العالم الذي يخشى الله
 واهله وسلم لآيابه هو الذي يرههم بالدرهمين فاني اخاف عليكم الرما والرا هو الربا فنعيم من ربا الفضل لما يخافه عليهم من ربا النسبة وذلك
 انهم اذا باعوا درهما بدرهمين ولا يفعل هذا الا للتفاوت الذي بين النوعين اما في المجردة واما في السكة واما في الثقل والخفة وغير
 ذلك تدريجوا بالدرهم المجعل فيها الى الدرهم الآخر وهو عين ربا النسبة وهذه درجعة قريبة جدا فمن حكمة الشارح ان سئل عنهم هذا
 ومنهم من يرمي درهم بدرهمين بفقد ونسبة فهذه حكمة معقولة مطابقة للعقول وهي تسد عليهم باب الفساد فاذا تبين هذا فنقول
الشارح نص على تحريم ربا الفضل في ستة اعيانها هي الفضة والبر والتمر والشعير والقمح والحب والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر
 اتحاد الجنس وتنازعا فيما عدلها فطائفة قصرت التحريم عليها واقد من يروي هذا عنه فتادة وهو من هب هل لظاهر اختيار
 ابن عقيل في اخر مصنفاته مع قوله بالقياس قال لان علل القياسين في مشئلة الربا علل ضعيفة واذا لم تظهر فيه عللا متممات القياس
وطائفة حرمتها في كل مكيل وموزون بحشبه وهن امن هب عار واحد في ظاهر من هبه وابي حنيفة **وطائفة** خصته
 بالطعام اذا كان مكيفا او موزونا وهو قول سعيد بن المسيب ورواية عن احمد وقول للشافعي **وطائفة** خصته بالثوب وما
 يصلحه وهو قول مالك وهو ارجح هذه الاقوال كما سئله واما الدرهم والدينار فقلت **طائفة** العلة فيها كونها
 موزنين وهن امن هب احمد في حديثه وروايت عنده ومن هب ابي حنيفة **وطائفة** قالت العلة فيها الغنية وهن اقول للشافعي
 ومالك واحد في الرواية الاخرى **وهذه هو الصحيح بل الصواب** فانهم اجمعوا على جواز اسلامهما في الموزونات من
 النحاس والحديد وغيرهما فلو كان النحاس والحديد ربوين لم يحز بهما مال اجل بدرهم نقد فاما يحزى فيه الربا اذا اختلف
 جنسه جاز التفاضل فيه دون النسا والعلة اذا انتقضت من غير فرق مؤثر دل على بطلانها وايضا فالتعليل بالوزن
 ليس فيه مناسبة فهو طرح محض بخلاف التعليل بالغنية فان الدرهم والدينار ثمنان المبيعات والتمن هو المعيار الذي
 به يعرف تقويم الاموال فيجب ان يكون محذورا مضبوطا لا يرتفع ولا ينخفض اذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالمسلم لم يكن
 لها ثمن تعتبر به المبيعات بل الجميع سلم وحاجة الناس الى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية غاية وذلك لا يمكن
 الا يعرف به القيمة وذلك لا يكون الا ثمن تقوم به الاشياء ويستقر على حالة واحدة ولا يقوم هو بغيره اذ يصير سلعة
 يرتفع وينخفض فتفسد معاملات الناس ويقع الخلف ويشهد الضرر كما رأيت من فساد معاملاتهم والضرر للاحق
 بهم حين انحلت القلوس سلعة بعد الربح فعم الضرر وحصل الظلم ولو جعلت ثمنًا واحدًا لا يزداد و
 لا ينقص بل يقوم به الاشياء ولا تقوم هي بغيرها لصلح امر الناس فلو ابيح ربا الفضل في الدرهم

شهر ربا

تدسروا

ج
ان لم يكن مكيلا او موزونا

التخذ

لا يقوم هذا

والدنا ندر مثل ان يعطى محلاً ويأخذ مكسرة او خفاً ويأخذ أكثر منها نصارت مجزاً او جزاً لك الى رب النسبة فهي باكله لا بالانسان
 لا تقصد لا عيانها بل يقصد التوصل بها الى السالم فاذا صار في انفسها سلعاً تقصد لا عيانها فشد امر الناس وهذا معنى معقول المختص
 بالنفق ولا يتعدى الى سائر اللوزونات **فصل** واما الاصناف الاربعة المطبوعة في حاجة الناس اليها اعظم من حاجتهم الى غيرها
 لانها اقوات العالم وما يصلح لمن رعاية مصالح العبادان منوعاً من بيع بعضها ببعض الى اجل سواء اتحد الجنس او اختلف ومنعوا
 من بيع بعضها ببعض حالاً متفاضلاً وان اختلفت صفاتها وجوز لهم التفاضل فيها مع اختلاف اجناسها **وسر ذلك** والله اعلم
 انه لو جوز بيع بعضها ببعض سأل من يفعل ذلك احد الا اذا بيع وحيداً نفسه ببيعها حالة لطبعة في الربح فيعز الطعام على المحاجر
 ويشد ضرره وعامة اهل الارض ليس عندهم دراهم ولا دنانير لاسيما اهل العمود والبولاد وانما يتناقلون الطعام بالطعام فكانت
 رحمة الشارع بهم وحكمته ان يمنعهم من ربا النساء كما يمنعهم من ربا النساء في الامان اذ لو جوز لهم النساء فيها لداخلها اما ان تقضى
 اما ان تربي فيصير الصالح لو اخذ قرضاً كثيراً فقطعوا عن النساء فقطعوا عن بيعها متفاضلاً لا يبيد اذ تجزهم حلالة الربح فقطعوا
 الكسب الى التجارة فيها نساً وهو عين المفسدة وهذا بخلاف الجنسين المتباينين فان حقائقهما وصفاتهما ومقاصدهما مختلفة ففي
 الزامهم المساواة في بيعها اضار بهم ولا يفعلونه وفي تجزئ النساء بينهما ذريعة الى امان تقضى واما ان تربي فكان من تمام رعاية
 مصالحهم ان قصرهم على بيعها بالدرهم او غيرها من اللوزونات نساً فان الحاجة داعية الى ذلك فلو منعوا منه لاضر بهم لرفع
 السلم الذي هو من مصالحهم فيما يحتاجون اليه اكثر من غيره والشرعية لا تأني بهذا وليس بهم حاجة في بيع هذه الاصناف بعضها
 ببعض نساً وهي ذريعة قريبة الى مفسدة الربا فايهم لم في جميع ذلك ما تدعو اليه حاجتهم وليس بذريعة الى مفسدة راجحة ومنعوا
 مما لا تدعو الحاجة اليه ويتدغم به غالباً الى مفسدة راجحة **يوضح ذلك** ان من عنده صنف من هذه الاصناف وهو
 محتاج الى الصنف الاخر فانه يحتاج الى بيعه بالدرهم ليشترى الصنف الاخر كما قال النبي صلى الله عليه واله وسلم بيع الجمع بالدرهم
 ثم اشترى بالدرهم جنباً او تباعه بذلك الصنف نفسه بما يساوي وعلى كلا التقديرين يحتاج الى بيعه حالاً بخلاف ما اذا امكن من
 النساء فانه حينئذ يبيعه بفضل ويحتاج ان يشتري الصنف الاخر بفصيل لان صاحب ذلك الصنف يربي عليه كما اربي هو على غيره
 فينشأ من النساء تصرف بكل واحد منها والنساء هاهنا في صنفين وفي النوع الاول في صنف واحد وكلها منشأ الضرر والفساد واذا
 تأملت ما حرم فيه النساء رأيت انهن اما صنفان واحد او صنفين مقصودهما واحد ومقترب كالدرهم والدنانير والبر والشعير والتمر
 والزبيب واذا تأملت المقاصد لم يجرم النساء كالبز والثياب والسحل والذيت **يوضح ذلك** انه لو لم يكن من بيع هذه جنس
 كان ذلك تجارة حاضرة فطلب النفوس التجارة للشهوة للذة الكسب وحلاوة فمنعوا من ذلك حتى منعوا من التفرق قبل القبض
 انما ما لهذه الحكمة ورعاية هذه للصحة فان التعاقدين قد تعاقدوا على التحول والعادة جارية بصبر احدهما على الاخر وكما يفعل الربا
 الجمل يطلقون العقد وقد تواطوا على امر اخر كما يطلقون عقد النكاح وقد تقفوا على التحويل ويطلقون بيع السلعة الى اجل قد انقضى
 على انه بعيداً اليه بدون ذلك الثمن فلو جوز لهم التفرق قبل القبض لطلعت البيعة حالاً واخرى الطالب لاجل الربح فيقعوا في نفس
 الحذر وسر المسئلة انهم منعوا من التجارة في الاثمان بجنسها لان ذلك يفسد عليهم مقصود الاثمان ومنعوا من التجارة في النقود
 بجنسها لان ذلك يفسد عليهم مقصود النقود وهذا المعنى بعينه موجود في بيع التبر والعين لان التبر ليس فيه صنعة يقصد
 لاجلها فهو بمنزلة الدرهم التي قصد الشارع ان لا يتفاضل بينهما ولهذا قال تبرها وعينها سواء فظهرت حكمة تحريم ربا النساء في
 الجنس والجنسين ورى بالفضل في الجنس الواحد وان تحريم هذا تحريم المقاصد وتحريم الاخر تحريم الوسائل وسر الدرهم وهذا

لله اهل العباد اهل
 الرعية اهل العباد اهل
 قايوس

ج

لم يخرج شيء من ربانية **فصل** واما بالفضل فايهم منه ما تدعو اليه الحاجة كالعرايا فانما حرم سد اللذبة اخذت ما حرم
 تخريم المقام وعلى هذا فالمصنوع والحلية ان كانت صياغتها محرمة كالآنية حرم بيعه بحسنه وغير جنسه وبيع هذا هو
 الذي اكثروا عبادة على معوية فانه يتقن من مقابلة الصياغة المحرمة بالاثمان **وهذا** لا يجوز كالات الملاهي واما ان كانت
 الصياغة مباحة كخاتم الفضضة وحلية النساء وما يخرج من حلية الساجر وغيرها فالعقل لا يبيع هذه بوزنها من جنسها فانه
 سفسفه واضاعة للصيغة والشائع احكم من ان يلزم الاتية بذلك فالشريعة لا تأتي به ولا تأتي بالمنع من بيع ذلك وشراءه لحاجة
 الناس اليه فلم يبق الا ان يقال لا يجوز بيعها بجنسها البتة بل يبيعها بجنس آخر وفي هذا من الحرج والعسر والمشقة ما تنفيه الشريعة
 فان اكثر الناس ليس عندهم ذهب يشترون به ما يحتاجون اليه من ذاك والباءة لا يبيع ببيعه ببر وشعر وثياب وتكليف
 الاستصناع لكل من احتاج اليه اما متعذرا ومتعسرا الحيل باطلة في الشرع وقد جوز الشائع بيع الرطب بالتمر لشهوة الرطب
 واين هذا من الحاجة الى بيع المصوغ الذي تدعو الحاجة الى بيعه وشراءه فلم يبق الا جواز بيعه كما تنبأ السمع فلو لم يجز بيعه
 بالدراهم فسدت مصالح الناس والنصوص الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيها ما هو صريح في المنع وغايتها
 ان تكون عامة او مطلقة ولا تنكر تخصيص العام وتقييد المطلق بالقياس الجلي وهي مما لا تنص صريح في الزكاة في الذهب
 والفضة والحجوه يقولون لم تدخل في ذلك الحلية ولا سيما فان لفظ النصوص في الموضوعين قد ذكرنا في بلفظ الدراهم و
 الدنانير كقول الدراهم بالدنانير بالدنانير وفي الزكاة قوله في الرقة ربع العشر والرقة هي الورق وهي الدراهم المضروبة
 ونارة بلفظ الذهب والفضة فان حمل المطلق على المقيّد كان غنيا عن الرياء في التقدين واليجاب الزكاة فيها ولا يقتضي ذلك نفى
 الحكم عن جملة ما عداها بل فيه تفصيل فحجب الزكاة ويجري الرياء في بعض صوره لا في كلها وفي هذا توفيق الادلة حقا وليس فيه
 مخالفة لدليل بشي منها **يوضحه** ان الحلية المباحة صارت في الصنعة المباحة من جنس الثياب والسلم لا من جنس
 الاثمان ولهذا لم تجب فيها الزكاة فلا يجري الرياء بينها وبين الاثمان كما لا يجري بين الاثمان وبين سائر السلم وان كانت من غير جنسها
 فان هذه بالصناعة قد خرجت عن مقصود الاثمان واعتبرت للتيارة فلا تخد وفي بيعها بجنسها ولا يدخلها اما ان تقتضى واما
 ان تربي الا كما دخل في سائر السلم اذ ابيعت بالثمن المتوكل ولا ريب ان هذا قد يقع فيها لكن لو سئل على الناس ذلك لسد عليهم
 باب الدين وتقصير وابتدأ ذلك غايته الضمير **يوضحه** ان الناس على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يبيعون الحلية
 وكان النساء يلبسها او كن يتصدقن بها في الاعياد وغيرها ومن المعلوم بالضرورة ان كان يعطيها الخاوييم ويعلم انهم يبيعونها
 ومعلوم قطعا انها لا تنبأ بوزنها فانه سفسفه ومعلوم ان مثل الحلقة والخاتم والفقحة لا تساق دينارا ولم يكن عندهم فلو شتموا
 بها وهم كانوا اتقى الله وافقه في دينه واعلم بمقاصد رسوله من ان يرتكبوا الحيل ويعلموا الناس **يوضحه** انه لا يعرف عن
 احد من الصحابة انه غنى ان تنبأ الحلي الا بغير جنسه او بوزنه والمنقول عنهم انما هو في الصرف **يوضحه** ان تخريم بالفضل
 انما كان بسد اللذبة كما تقدمت بها ذم وما حرم سد اللذبة الية المصلحة الرجحة كما ابيحت العرايا من رب الفضل كما ابيحت ذوات
 الاسباب من الصلوة بعد الجف والعصر وكما ابيح النظر الخاطب والشاهد والطبيب والعامل من جملة النظر المحرم وكذلك تخريم
 الذهب والحجر على الرجال حرم لسد ذريعة التشبيه بالنساء الملعون فاعاله واليه منه ما تدعو اليه الحاجة وكذلك ينبغي
 ان يباح بيع الحلية المصنوعة صياغة مباحة بأكثر من وزنها لان الحاجة تدعو الى ذلك وتخريم التفاصيل لما كان سدا
 للذريعة **فهذا** محض القياس ومقتضى اصول الشرع ولا تتم مصلحة الناس الا بواجب الحيل والحيل باطلة في الشرع
 وغاية ما في ذلك فعل الزيادة في مقابلة الصياغة المباحة المتقومة بالاثمان في العيوب وغيرها واذا كان ارباب التحيل

يجوزون بيع عشرة بنجمة عشر في خرة تساوى فلسا ويقولون الخمسة في مقابلة الخرة فكيف ينكرون بيع الحلية بوزنها
 وزيادة تساوى الصياغة وكيف تأتى الشريعة الكاملة الفاضلة التى بهت العقول حكمة وعدلا ورحمة وجلالة بالهذه وانحرى
 ذات وهل هذا الا عكس المعقول والفطر والمصلحة والذى يقضى منه العجب بمبالغتهم فى ربا الفضل اعظم مبالغة حق
 منعوا بيع رطل زيت برطل زيت وجرموا بيع الكسب بالسهم وبيع النشا بالحنطة وبيع الخبز بالزبيب فخذ ذلك و
 جرموا بيع مئة حنطة ودرهم معد ودرهم معد وجرموا بيع النشبة وفتحوا الخيل عليه كل باب فتارة بالعينه وتارة بالحلل وتارة
 بالشروط المتقدم المتواط عليه ثم يطعنون العقد من غير اشتراط وقد علم الله والكرام الكاتون والمتعاقدان ومن حضر له عقد
 ربا مقصوده وروحه بيع خمسة عشر مؤجلة بعشرة نقد البس الاود حول السلعة كخر وجهها حرف جهل لعنى في غيرة فلا فعلوا
 هم هنا كما فى مسئلة من عجرة ودرهم معد ودرهم معد ولو اقر بجعل وسيلة الى ربا الفضل بان يكون
 المد فى احد الجانبين يساوى بعض مد فى الجانب الاخر فيتم التفاضل فيا لله العجب كيف حرمت هذه النشبة
 الى ربا الفضل وايحت تلك الدرائم القريبة الموصلة الى ربا النشبة بحثا خالصا وابن مفسدة بيع الحلية بنجمتها ومقابلة الصيغة
 بحظها من الثمن الى مفسدة الخيل الربوية التى هى اساس كل مفسدة واصل كل بلية **واذا حصص الحق قليل**
 المتعصب الجاهل ما شاء وبالله التوفيق **فان قيل** الصفا لا تقابل بالزيادة ولو قبلت بها الجاز بيع الفضة الجيدة باكثر
 منها من الردية وبيع الفضة الجيدة بازيد منه من الرضى ولما ابطال الشارع ذلك علم انه منعم من مقابلة الصفات بالزيادة **قيل**
 الفرق بين الصنعة التى هى اثر فعل الادعى وتقابل بالاثمان ويستحق عليها الاجرة وبين الصفة التى هى مخلوقة لله لا اثر
 للعبد فيها ولا هى من صنعه فالشارع يحكمه وعدله منع من مقابلة هذه الصفة بزيادة اذ ذلك يقضى الى نقص ما شرعه
 من المنعم من التفاضل فان التفاوت فى هذه الاجناس ظاهر العاقل لا يبيع جنسا بنجمته الا لما هو بينهما من التفاوت فان كانا
 متساويين من كل وجه لم يفعل ذلك فلو جوز لهم مقابلة الصفات بالزيادة لم يحرم عليهم ربا الفضل وهذه المخالفة الصليغة
 التى جوز لهم المعاوضة عليها معه **يوضحه** ان المعاوضة اذا جازت على هذه الصياغة مفردة جازت عليها مضمومة الى غير
 اصلها وجوهرها اذ لا فرق بينهما فى ذلك **يوضحه** ان الشارع لا يقول لصاحب هذه الصياغة بيم هذا المصوغ بوزنه وانما
 صياغتك ولا يقول له لا تقبل هذه الصنعة واتركها ولا تقول له تخيل على بيع المصوغ باكثر من وزنه بانواك ولم يقل قط
 لا تبعه الا بغير جنسه ولم يحرم على احد ان يبيع شيئا من الاشياء بنجمته **فان قيل** فب ان هذا قد سلم لكم فى المصوغ فكيف
 يسلم لكم فى الدراهم والدنانير المضروبة اذ بيعت بالسبائك مفاضلا وتكون الزيادة فى مقابلة صياغة الضرب **قيل** هذا سؤال
 قوى وارجوا به ان السكة لا تقوم فيه الصياغة للصحة العامة المقصودة منها فان السلطان يضربها للصحة الناس لعامة فان
 كان الضارب يضربها بآجرة فان التقدير بها ان يكون معيارا للناس لا يتجرون فيها كما تقدم والسكة فيها غير مقابلة بالزيادة فى الثمن
 ولو قبلت بالزيادة فنددت العامة وانقضت المصلحة التى ضربت لاجلها واتخذها الناس سلعة واحتاجت الى تنوير
 بغيرها ولهذا اقام الله مقام الدرهم من كل وجه واذا اخذ الرجل الدرهم ووجد نظيرها وليس المصوغ كذا لا ترى ان
 الرجل باخذ مائة خفافا ويرد خمسين ثقلا ابوزنها ولا يالى ذلك الاخذ ولا القابض ولا يرى احد هاهنا قد خسر شيئا وهذا
 مخالفت المصوغ والنسي صلى الله عليه وآله وسلم وخلفاؤه لم يضربوا درهما واحدا واول من ضربها فى
 الاسلام عبد الملك بن مروان وانما كانوا يتعاملون بضرب لكفار **فان قيل** يلزمكم على هذا ان تجوزوا بيعهم فروع
 باصولها متفاضلا فجوزوا بيع الحنطة بالخبز متفاضلا والزيت بالزيتون والسهم بالشريح **قيل** هذا سؤال وارجوا به ان الثمن

له قوله
 النشا وفسد بعد
 سبعة من بصره
 سنطرة ١٢٠
 الخ كان اصله
 قال فى المتن
 فارسي معرب
 حذف سنطرة كما
 قالوا للمنازل من

صنعة
 ج
 الصناعة
 الصناعة
 الصناعة

الصناعة

انما يتبع بغير اوجاع او تكون الصورة المحروقة بالقياس مساوية من كل وجه للمصنوع على تحريمها والثلاثة متفصلة في فروع الاجام
مع اصولها وقد تقدم ان غير الاصناف الاربعة لا يقوم مقامها ولا يساويها في الحاقها بها واما الاصناف الاربعة فمحرمة ان يخرج عن كون
قوتها لم يكن من الرطب وان كانت قوتها كان جنسا قائما بنفسه وحرم بيعه بحسنه الذي هو مثله متفاضلا كالدرق بالدقيق
والخبز بالخبز ولم يحرم بيعه بجنس اخر وان كان جنسها واحدا فلا يجوز المسمى بالشيراز ولا الهربية بالخبز فان هذه الصناعات
لها قيمة فلا تقسم على صاحبها ولم يحرم بيعها باصولها كالثوب ولا سنة ولا اجماع ولا قياس ولا حرام الا ما حرم الله كما انه لا عبادة الا
ما شرعها الله وتحريم الحلال كتحليل الحرام فان قيل فهذا ينتقض عليكم بيع اللحم بالحيوان فانكم ان منعتموه نقضتم قولكم
وان حرمتموه خالفتم النص وان كان النص قد منع من بيع اللحم بالحيوان فهو دليل على المنع من بيع الخبز بالذرة والزيت بالزيتون و
كل ربوي باصله **قيل** الكلام في هذا الحديث في مقامين **احدهما** في محنته **والثاني** في معناه اما الاول فهو حديث
لا يعم موصولا وانما هو صحيح مرسل فليس لم يخرج بالمرسل لم يرد عليه ومن راي قول المرسل مطلقا او مراسيل سعيد بن المسيب فهو
خبر عنده قال ابو عمر اعلم حديث الذي عن بيع اللحم بالحيوان متصلا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من وجه ثابت واحسن
اسانيد مرسل سعيد بن المسيب كما ذكره مالك في موطنه وقد اختلف الفقهاء في القول بهذا الحديث والعمل به والمراد منه وكان
مالك يقول معنى الحديث تحريم التفاضل في الجنس الواحد حيوانه بلحمه وهو عنده من باب المزانية والغزو القار لا يدرى
هل في الحيوان مثل اللحم الذي اعطى واقل او اكثر وبيع اللحم باللحم لا يجوز متفاضلا فكان بيع الحيوان باللحم كبيع اللحم المغيب في جلد
بلحم اذا كان من جنس واحد قال واذا اختلف الجنسان فلا خلاف عن مالك واصحابه انه جائز حينئذ يبيع اللحم بالحيوان **واما**
اهل الكوفة كابي حنيفة واصحابه فلا يخالون هذا الحديث ويحذرون بيع اللحم بالحيوان **واما احمد** فيمنع ببيع حيوان
من جنسه ولا يمنع ببيع بغير جنسه وان منع بعض اصحابه **واما الشافعي** فيمنع ببيع بجنسه وبغير جنسه وروى الشافعي
عن ابن عباس ان جزوا اخرت على عهد ابي بكر الصديق فسميت على عشرة اجزاء فقال رجل اعطوني جزء منها بشاة فقال ابو بكر
لا يصلم هذا **قال الشافعي** ولست اعلم الا ببي بكر في ذلك بخلاف ما من الصحابة **والصواب** في هذا الحديث ان ثبت ان
المراد به اذا كان الحيوان مقصود اللحم كشاة يقصد لحمها فتباع بلحم فكيف قد يباع لحم كذا بكثر منه من جنس واحد واللحم قوت موزون
فيخله ربا الفضل **واما اذا كان** الحيوان غير مقصود به اللحم كما اذا كان غير مأكول او مأكولا لا يقصد لحمه كالفرس تباع بلحم ايل
فهذا لا يحرم بيعه به بقي اذا كان الحيوان مأكولا يقصد لحمه وهو من غير جنس اللحم فهذا يشبه المزانية بين الجنسين كبيع صبرة قمر بصرقة
زبيب واكثر الفقهاء لا يمنعون من ذلك اذا غايت التفاضل بين الجنسين والتفاضل المحقق جائز بينهما فكيف بالمظنون **واحد**
في احدي الروايتين عند منعم ذلك لا لاجل التفاضل ولكن لاجل المزانية وشبه القار وعلى هذا فيمنع بيع اللحم بحيوان من غير جنسه
والله اعلم **فصل** واما قوله ومنع المرأة من الاصل او على امها وابيها فوق ثلاث واوجبه على زوجها اربعة اشهر وعشر وهو اجبر
فيقال هذا من تمام محاسن هذه الشريعة وحكمها ورعايتها لمصالح العباد على كمال الوجوه فان الاحراد على الميت من تعظيم مصيبة
الموت التي كان اهل الجاهلية يبالغون فيها اعظم مبالغة ويضيفون الى ذلك شق الجيوب ولطم الحود وحلق الشعور والاعاء بالوا
والشعور وتمكث للمرأة سنة في اضييق بيت واوحشة لا تمس طيبا ولا تدفن ولا تغسل الى غير ذلك مما هو مخط على الرب تعالى واقران
فابطل الله سبحانه برهته وراقتة شبه الجاهلية وابدلنا بها الصبر والحلم والاستحجام الذي هو انفع للمصائب في عاجلتها واجلت
ولما كانت مصيبة الموت لا بد ان تختل للصاحب من الجزع والالام والحزن ما يتقاضاه الطبيب نعم لها الحكيم الخبر في اليسار من
ذلك وهو ثلاثة ايام يختل بها نوم راحة وتقضى بها وطرا من الحزن كما حرص لها اجران بغير مكالمة بعرض خضاء نسكاه ثلاثا وما زاد

ج

فيكون

على الثلاث فتعبد بتفريجة فتم منه خلاف مفسدة الثلاث فانها مرجوحة مغنوة بمسئلتها فان فطام النفوس عن ملاقاتها
بالكلية من اشق الامور عليها فاعطيت بعض الشيء ليسهل عليها ترك الباقي فان النفس اذا اخذت بعض مرادها قنعت به فاذا
سئلت ترك الباقي كانت اجابته اليه اقرب من اجابته بالحرمة بالكلية **ومن تأمل** اسرار الشريعة وتدبر حكمها في النظر
على صفحات اوامرها ونواهيها باذنا لمن نظره فاقية فاذا حرروا عليهم شيئا عوضهم عنه بما هو خير لهم منه وانضم واباح لهم منه ما تفرغ
حاجتهم اليه ليسهل عليهم تركه كما حرروا عليهم بيع الرطب بالتمر واباح لهم منه العرايا وحرروا عليهم النظر الى الاجنبية واباح لهم منها
نظر الخاطب والمعامل والطبيب وحرروا عليهم اكل المال بالمغالبات الباطلة كالنزد والشرط بخ وغيره واباح لهم اكله بالمغالبات النافعة
كالمسابقة والنضال وحرروا عليهم لباس الحرور واباح لهم منه اليسير الذي تدعو الحاجة اليه وحرروا عليهم كسب المال برأى النسبة و
اباح لهم كسبه بالسلم وحرروا عليهم في العبيد وطى نسائهم وعوضهم عن ذلك بان اباح لهم ليدل فيهم عليهم تركه بكنهها وحرروا عليهم
الزنا وعوضهم باخذ ثمانية وثلاثة ورابعة ومن الامم ما شاء وسهل عليهم تركه غايته التسهيل وحرروا عليهم الاستقمار بالارزاق
وعوضهم عنه بالاستخارة ودعائها **ويا رجل** ما بيننا وحرورهم كالحق اقرارهم واباح لهم منه نبات العم والعجة والمحال والجملة
وحرروا عليهم وطى الخائض وسمح لهم في صباشرها وان يصنعوا بها كل شئ الا الوطى فسهل عليهم تركه غاية السهولة وحرروا عليهم الكذب
واباح لهم المعاريض التي لا يحتاجون عرفها الى الكذب معها البتة واستدلوا الى هذا صلى الله عليه وآله وسلم بقوله ان في المعاريض من
عن الكذب وحرروا عليهم الخيالات بالقول والفعل واباحها لهم في الحرب لما فيها من المصلحة الرجحة الموافقة لمقصود الجهاد وحرروا
عنهم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير وعوضهم عن ذلك سائر انواع الوحوش والطيور على اختلاف اجناسها والواحد بالجملة
فما حرروا عليهم خبيثا ولا ضارا الا اباح لهم طيبا باذنه انفع لهم منه ولا امرهم بما يراوا وانهم عليه فوسعتهم رحمتهم ووسعتهم كفيهم
والمقصود انه اباح للنساء لضعف عقولهن وقلة صبرهن الاحداد على موتاهن ثلاثة ايام ولما الاحداد على الزوج فانه تابع للمعدة
وجهن مقتضاها ومكملاتها فان المرأة اذا اختلج الى الذين والنخل والتعطر لتعجب الى زوجها وترد لها نفسه ويحسن ما بينهما من
العشرة فاذا مات الزوج واعتدت منه وهي لم تصل الى زوج اخر فاقضى تمام حق الاول وتأكد المنع من الثاني قبل بلوغ الكتاب
اجله ان تمتم ما تصنعه النساء لا زواجهن مع ما في ذلك من سد الذريعة الى طمعها في الرجال وطمعهم فيها بالزينة والخضاب والتطيب
فاذا بلغ الكتاب اجله صارت محتاجة الى ما يرغب في كملها فايح لها من ذلك ما يباح لذات الزوج فلا شئ ابلغ في الحسن من هذا
المنع والاباحة ولما افرحت عقول العالمين لم تقترح شيئا احسن منه **فصل** واما قوله وسوى بين الرجل والمرأة في العبادات
البدنية والحسن ودوجها على النصف منه في الدية والتمهاده والميراث والعقيقة فمن ايضا من كمال شريعته وحكمته وطعمها فان
مصلحة العبادات البدنية ومصلحة العقوبات الرجال والنساء مشتركون فيها وحاجة احد الصنفين اليها كحاجة الصنف الاخر فالتق
التفريق بينهما **نعم** فرقت بينهما في البق للمواضع بالتفريق وهي الجمعة والجماعة فحضر جوبها بالرجال دون النساء لا من لمس من
اهل البروز ومخاطبة الرجال وكذلك فرق بينهما في عبادة الجهاد التي ليس الاناث من اهلها وسوت بينهما في وجوب الحج لا احتياج
السعيد الى مصلحة فيه وفي وجوب الزكوة والصيام والطهارة واما الشهادة فانها جعلت للمرأة فيها على النصف من الرجل لحكمة اشار
اليها العزيز الحكيم في كتابه وهي ان المرأة ضعيفة العقل قليلة الضبط لما تحفظه وقد فضل الله الرجال على النساء في العقول والنعيم
والمحفظو التمييز فلا تقوم المرأة في ذلك مقام الرجل وفي منع قبول شهادتها بالكلية اذاعة لكثير من الحقوق وقطيل المالكين
من احسن الامور والصقها بالعقول ان ضم اليها في قبول الشهادة نظيرها لتكرها اذ انشيت فقوم شهادة المرأتين مقلعة لثقة الرجل
ويقع عن العلو والنظن الغالب بشهادتها ما يقع بشهادة الرجل الواحد **واما الدية** فلما كانت المرأة انقص من الرجل والرجل

انفع منها ويستلشد العلة من المناصب الدينية والولايات وحفظ الثغور والحدود
 العالم الربا والذنب عن الدنيا والدين لم يكن قيمتها مع ذلك متساوية وهي الدية فان دية اخرجها ربه محرم قيمة العبد وغيره من الاموال
 فاقضت حكمة الشارع ان جعل قيمتها على النصف من قيمته لتفاوت قيمتهما **فان قيل** لكنكم تقضون هذا الجسد ودينه باسواء فيما
 دون الثلث **قيل** لا يهب ان السنة ومرت بذلك كإرواء النساء في حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثالث من دينها وقال سعيد بن المسيب ان ذلك السنة وان خالف فيه
 ابو حنيفة والشافعي والليث الثوري وجماعة وقالوا هي النصف في القليل والكثير ولكن السنة والفرق فيما دون الثلث وما زاد عليه
 بان ما دونه قليل مجبروت فخصيبة المرأة فيه مساوئها للرجل ولهذا استوى الجنين الذكر والانثى في الدية لقلة دينه وهي الغرة
 فانزل ما دون الثلث منزلة الجنين **واما الميراث** فحكمة التفضيل فيه ظاهرة فان الذكر احوى الى المال من الانثى لان الرجل
 قوامون على النساء والذكور ارفع للميت في حياته من الانثى وقد اشار سبحانه وتعالى الى ذلك بقوله بعد ان فرض الفرائض وفادت بين
 مقادير ما اباؤكم وابناؤكم لا تدرون ايهم اقرب لكم نفعا واذا كان الذكر ارفع من الانثى واحسن كان احق بالتفضيل **فان قيل**
 فهذا يقتض بولد الذكر **قيل** بل طر هذه التسوية بين ولد الذكر وولد المرأة فانهم انما يرثون بالرحم الجن فالفراية التي يرثون
 بها فراية انثى فقط وهم فيها اسواء فلا معنى لتفضيل ذكرهم على انثاهم بخلاف قرابة الاب **واما الحقيقة** فامر التفضيل فيها
 تابع لشرف الذكر وما يرفقه الله به على الانثى وما كانت النعمة به على الوالد اتم والسهرور والفرجة به اكمل كان الشكر ان عليه اكثر فانه كما
 كثرت النعمة كان شكرها اكثر والله **فضل** **واما قوله** وحضر بعض الانهنة والامكنة وفضل بعضهم اعلى بعض مع تساويها في
 فالمقدمة الاولى صادقة والثانية كاذبة وما فضل بعضهم اعلى بعض الاختصاص قامت بها اقتضت التخصص وما خص سبحانه
 شيئا بالاختصاص ولكنه قد يكون ظاهرا وقد يكون خفيا واشتراك الزمينة والامكنة في معنى الزمان والمكان كاشتراك الحيوان
 في معنى الحيوانية والانسان في معنى الانسانية بل وسائر الاجناس في المعنى الذي يعمها وذلك لا يوجب استواءها في نفسها والمختلفة
 تشترك في امور كثيرة والمتفقات تتباين في امور كثيرة والله سبحانه احكم واعلم ان من يفضل مثلا على مثل من كل وجه بلاصفة
 تقتضي ترجيحه هذا مستحيل في خلقه وامر كما انه سبحانه لا يفرق بين المتماثلين من كل وجه فحكمته وعدله تاتى هذا وهذا وقد رزق
 سبحانه نفسه عن يظن بذلك وانكر عليه زعمه الباطل وجعله حكما منكرا ولو جاز عليه ما يقول هؤلاء لمطلت حججه وادلتها فان
 مبناها على ان حكم الشيء حكم مثله وعلى ان لا يسوى بين المختلفين فلا يجعل لابرار كالجبار ولا المؤمنين كالكفار ولا من اطاعه
 كمن عصاه ولا العالم كالجاهل وعلى هذا مبني الجراء فهو حكمه الكوني والديني ومجراؤه الذي هو ثوابه وعقابه وبذلك حصل الاتقان
 ولاجله ضربت الامثال وقصبت عليها اخبار الانبياء وامهم ويكفي في بطلان هذا المذهب المذكور الذي هو من افرد مذاهب
 العالم انهم يضمنون مساواة ذات جبريل لذات ايليس ذات الانبياء لذات اعدائهم ومكان الميت الغنيق بمكان الخشوش وبيوت
 الشياطين والله لا فرق بين هذه الذوات في الحقيقة ولما خصت به هذه الذوات بما خصت به لمحض المشية المرجحة مثلا على مثل بلا
 موجب بل قالوا ذلك في جميع الاجسام وانما سموا تلك فحسم المساك عندهم مساويهم والبول والعذرة وانما امتازعنه بصفة
 عريضة وجسم النارجع عندهم مساويهم النارجع الحقيقة وهذا مما خرجوا به عن صريح المعقول وكابر واقع الحس خالفهم فيه جمهور
 العقلاء من اهل الملل والخل وما سوى الله دين جسم السماء وجسم الارض ولا دين جسم النار وجسم الماء ولا دين جسم الهواء وجسم
 الحجر ليس مع المنازعين في ذلك الا الاشتراك في امر عام وهو قبول الاقتناء وقام الابعاد الثلاثة والاشارة الحسية ونحو ذلك
 مما لا يوجب التشابه فضلا عن التماثل وبالله التوفيق **فضل** **واما قوله** ان الشريعة جمعت بين المختلفات كجمعت بين الخطا

ج

التي لا تميز

ستتم

والعمل في ضمان الاموال فخير من كفي العقول والفطر والشرائع والمعادات اشراكات المختلفة في حكم واحد باعتبار اشراكها في سبب ذلك الحكم فانه لا مانع من اشراكها في امر يكون حكمة المحكم من الاحكام بل هذا هو الواقع على ان الخطأ والهدأ اشراك في الاختلاف الذي جعله للضمان وان اختلفا في علة الاعم وربط الضمان بالاختلاف من باب ربط الاحكام باسبابها وهو مختص بالعلم الذي لا يتم للمصلحة الالهية كما اوجب على القائل خطأ دية القتل ولذلك لا يعمل التكليف فيضمن الصبي والجنون والمائة بالتمتع من الاموال وهذا من الشرائع العامة التي لا تفرق مصالح الامة الا بما قلوم يضمن اجبايات ائلهم كما تلف بعضهم اموال بعض وادعى الخطأ وعد القصد وهذا اختلاف احكام الاشتم والعقوبات فانها تابعة للتحالف وكسب العبد ومعهينه ففرقت الشريعة فيها بين العامد والمخطئ وكذلك الدر والمخت في الإيمان فانه نظير الطاعة والعصيان في الامر والنهي فيغترق الحال فيه بين العامد والمخطئ واما جمعها بين المكلف وغيره في الزكاة فهذه مسألة نزاع واجتهاد وليس عن صاحب الشرح بنص بالسوق والبيع والذين سواها بينهم اراء ذلك من حقوق الاموال التي جعلها الله سبحانه للاموال سببا في ثبوتها وهي حق الفقراء في نفس هذا المال سواء كان مالكة مكنتا او غير مكنت كما جعل في ماله حق الانفاق على بهائمته ورفقة واقاربته فكذلك جعل في ماله حقا للفقراء والمساكين **فصل** واما جمعها بين الهرة والغارة في الطهارة فهذا حق واي تفاوت في ذلك وكان السائل راي ان العداوة التي بينهما توجب اختلافهما في الحكم كالعداوة التي بين الشاة والذئب وهذا جعل منه فان هذا الامر لا يتعلق له بطهارة ولا نجاسة ولا حل ولا حرمه والذي جاء به الشريعة من ذلك في غاية الحكمة والمصلحة فانها لو جازت بنجاستها لكان في اعظم حرج ومشقة على الامة لكثرة طوافها على الناس ليلادوها واذا على فرشهم ونباهم واطعمتهم كما اشار اليه صلى الله عليه واله بقوله في الهرة ما يستخرجها من الطوافين عليكم والطوافات **فصل** واما جمعها بين الميتة وذبيحة غير الكفاي في التحريم وبين ميتة الصيد وذبيحة للحوملة فاي تفاوت في ذلك وكان السائل راي ان الدر لما احقق في الميتة كان سببا للتحريم واما ذبيحة الحرم او الكافر غير الكفاي لم يحقق دمه فلا وجه للتحريم وهذا لط وجعل فان علة التحريم لو انحصرت في احققان الدر لكان للسوق وجه فاما اذا تعددت علل للتحريم لم يلزم من انتفاء بعضها انتفاء الحكم اذا خلفه علة اخرى وهذا امر مطرد في الاسباب والعلل العقلية فاما الذي تنكر منه في الشرع **فان قيل** اليس قد سوت الشريعة بينهما في كونها ميتة وقيل لاختلاف في سبب الموت فتضمنت جمعها بين مختلفين وتفرقها بين متماثلين فان الذئب واحد صورة وحسن وخيفة جمعت بعض صورته وحرج الحيوان عن كونه ميتة وبعض صورته موجبا لكونه ميتة من غير فرق **قيل** الشريعة لم تسوق بينهما في اسم الميتة لغة وانما سوت بينهما في الاسم الشرعي فصار اسم الميتة في الشرع اعم منه في اللغة والشارع يميز في الاسماء اللغوية بالنقل تارة وبالنصيب تارة وبالتخصيص تارة وهكذا يفعل اهل العرف فهذا ليس بمنكر شرعا ولا عرفا واما الجمع بينهما في التحريم فلان الله سبحانه حرم عليهما الخبائث والنجس الموجب للتحريم قد بظهر لنا وقد يخفى فما كان ظاهرا لم ينصب عليه الشارع علة غير وصفه وما كان خفيا نصب عليه علامة تدل على خبثه فاحقق الدر في الميتة سبب ظاهره واما ذبيحة الحرمي والمردن وتارك التسمية ومن اهل بدعيته لغير الله ففسد ثبوتها هو لاء اكسبت المذبح خبثا او جبر حريمه ولا يمكن ان يكون ذكر اسم الله والكواكب والجن على الذبيحة يكسبها نجسا وذكر اسم الله وحده يكسبها طيبا الا من قل نصيبه من حقائق العلم والإيمان ووقد التزينة وقد جعل الله سبحانه ما لم يذكر اسم الله عليه من الذبايح فسقا وهو النجس ولا يبيح ان ذكر اسم الله على الذبيحة يطيبها ويطهر الشيطا عن الذبايح والمذبح فاذا اخل بذكر اسم الله لايس الشيطان الذبايح والمذبح فانه ذلك خبثا في الحيوان والشيطان يجري في عروق الدم من الحيوان والدم مركبة وحامله وهو احدث النجاسة فاذا ذكر الذبايح اسم الله حرم الشيطان مع الدم وطابت الذبيحة فاذا لم يذكر

ج

بالذبيحة ذبح الله
عليها
النجس

اسم الله لم يخرج الخبث واما اذا ذكر اسم الله من الشياطين والوثان فان ذلك يكسب الذنبة خبثا اخر **فصل** في الذنبة
 يخترى محسنى العبادة وهذا يقرب الله سبحانه بهنما كقولاه فضل لربك واخر وقوله قل ان صلاتي وحجتي ومعتقبي لله رب
 العالمين وقال تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير فاذا ذكر اسم الله عليها صواب فاذا وجبت جوارها فكلوا منها واحلوا
 القانم والمعتك ذلك سخرها لكم لعلكم تشكرون لن ينال الله محوسها ولا دماؤها ولكن يناله التقى منك فآخبرانه انما سخرها لمن يذكر
 اسمه عليها وانه انما يناله التقوى وهو التقرب اليه بها وذكر اسم الله عليها فاذا لم يذكر اسمه عليها كان ممنوعا من اكلها وكانت مكرهه لله
 فاكسبتها كراهيته لها حيث لم يذكر عليها اسم الله او ذكر عليها اسم غيره وصف الجثت فكانت بمنزلة الميتة واذا كان هذا في متروك النجاسة
 وما ذكر عليه اسم غير الله فماذا جبهه من المشرية الذي هو من احبث البرية اولى بالتحريم فان فضل الذابح وقصد وجبته لا يمكن ان
 يوقر في الذابح كان جثت الذابح ومصفه وقصد يوقر في المرأة المنكحة وهذه امور انما يصدرق بها من اشرق فيه نور الشريعة و
 ضياءها وباشرق قلبه بنشأته حكما وما اشتملت عليه من المصالح في القلوب والابدان وتلقاها صافية من مشكوة النبوة واحكم
 العقد بينهما وبان الاسماء والصفات التي لم يطمس نوصانها ظلمة التأويل والتعريف **فصل** واما جبهتها بين الملة والذباب في
 الظهير فله ما احسنه من جرح والطفه والصقة بالعقول السليمة والفطر المستقيمة وقد عقد الله سبحانه الاخوان بين الماء والذباب
 قدرا وشرفا تجمعها الله عز وجل وخلق منهما آدم وفريته فكان ابوين اثنين لا بيننا ولا دما وجعل منها حيوة كل حيوان واخر منها
 اقوات الدواب والناس والانعام وكانا نعم الاشياء وجودة واسمها تناولا وكان تعفيرا الوجه في الذباب لله من احب الاشياء اليه
 ولما كان عقد هذه الرقة بينهما قدرا احكم عقيد واقراء كان عقد الاخوة بينهما شرفا احسن عقيد واحسنه فله الحمد رب السموات ورب
 الارض رب العالمين والاه الكبرياء في السموات والارض وهو العزيز الحكيم **فصل** فهذا ما يتعلق بقول امير المؤمنين رضوانه
 عنه واعرف الامتباء والنظام وفي لفظ اعرف الاعتقال ثم اعلم فيما ترى الى احبها الى الله واشبهها بالحق **فلنرجع** الى شرح باقي كتابه
 ثم قال واياك والغضب والقلق والظفر والتأذى بالناس التنكر عند الخصومة او الخصومة رشك ابو عبيد فان القضاء في مواطن الحق
 مما يوجب الله به الاجر يحسن به الذم **هذا الكلام** يتضمن امرين احدهما التحذير مما يحول بين الحاكم وبين كمال معرفته بالحق
 وتحسين قصده فانه لا يكون خيرا الاقسام الثلاثة الا باجتماع هذين الامرين فيه والغضب والقلق والظفر مضادها فان الغضب غول
 العقل يقتاله كما يقتاله الحشر ولهذا نهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يقضى القاضى بين اثنين وهو غضبان والغضب نوع من
 القلق والاخلاق الذي يخلق على صاحبها باب حسن التصور والقصد وقد رض احمد في ذلك في رواية حنبل وترجم عليه ابو بكر
 في كتابه الشافي وراذلساف وعقد له بابا فقال في كتاب الزاد باب النية في الطلاق والاخلاق قال ابو عبد الله في رواية حنبل
 عن عائشة سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا طلاق ولا عتاق في اخلاق فهذا الغضب واوصى بعض العلماء لولى
 امير فقال اياك والقلق والظفر فان صاحب القلق لا يقدم عليه حق وصاحب الظفر لا يصبر على حق **والامر الثاني** التريض على
 تنفيذ الحق والصبر عليه وجعل الرضى بتنفيذه في موضع الغضب والصبر في موضع القلق والظفر والقلق به واختساب ثوابه في
 موضع التأذى فان هذا اول ذلك الداء الذي هو من لوازم الطبيعة البشرية وضعها فاما لم يصادف هذا الداء فلا سبيل الى زواله هذا
 مع ما في التنكر للخصوم من اضعاف نفوسهم وكسر قلوبهم واخراس السنتهم عن التكلم **فصل** في خشية معرة التنكر ولا سيما ان ينكر
 لاحد الخصمين دون الاخر فان ذلك الداء العضال **وقوله** فان القضاء في مواطن الحق مما يوجب الله به الاجر ويحسن به الذم
 هذا عبودية الحكام ولاة الامر التي تراد منهم والله سبحانه على كل احد عبودية بحسب مرتبته سوى العبودية العامة التي سوى
 بلين عباده فيها فضل العالم من عبودية شتر السنة والعلم الذي بعث الله به رسوله ما ليس على الجاهل وعليه من عبودية بيته الصابر

ج

مفوتها اليه برئاس الحول والقوة الاله فله من الخذلان وضعف النمرة بحسب ما قام به من ذلك ونكتة المسئلة ان محمداً رسول الله
 في امر الله لا يقوم له شيء البتة وصاحبه مؤيد منصور ولو فوالت عليه ومراعاة **قال الامام احمد** شاد اذ انبأ شعبة عن
 واقد بن محمد بن زيد عن ابن ابي مليكة عن القسم بن حجر عن عائشة قالت من استخط الناس برضاة الله عز وجل كفاه الله الناس
 من اذى الناس بخط الله وكلوا بالناس والعبد اذا عزم على فعل امر عليه ان يعلم اوله هل هو طاعة لله ام لا فان لم يكن طاعة
 فلا يفعله الا ان يكون مباحاً يستعين به على الطاعة وحينئذ يصير طاعة فاذا بان له انه طاعة فلا يقدر عليه حتى ينظر هل هو
 عليه ام لا فان لم يكن معاناً عليه فلا يقدر عليه فيذل نفسه وان كان معاناً عليه بقي عليه نظر الخ وهوان يأتيه من بابه فان
 اتاه من غير بابه اضاعه او فرط فيه او افسد منه شيئاً فهذه الامور الثلاثة اصل سعادة العبد وفلاحه وهي معنى قول العبد
 اياك نعبد واياك نستعين اهل الصراط المستقيم فاسعد الخلق اهل العبادة والاستعانة والهداية الى المطلوب واشقا هم
 من عدم الامور الثلاثة ومنهم من يكون له نصيب من اياك نصيب ونصيبه من اياك نستعين معدوم وضعيف فخذ الخذلان
 عشرين محزون ومنهم من يكون نصيبه من اياك نستعين قويا ونصيبه من اياك نعبد ضعيفا ومفقواً فخذ الله نفوذ وسلط
 وقوة ولكن لا عاقبة له بل عاقبته اسوأ عاقبة ومنهم من يكون نصيب من اياك نعبد واياك نستعين ولكن نصيبه من الهداية
 الى المقصود ضعيف جداً كحال كثير من العباد والزهاد الذين قل علمهم بحقائق ما بعث الله به رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فخذ
 ودين الحق **وقول** عزمي الله عنه فمن خلصت نيته في الحق ولو على نفسه اشارة الى انه لا يكتفي قيامه في الحق اذا كان
 على غيره حتى يكون اول قائم به على نفسه حينئذ يقبل قيامه به على غيره والا فكيف يقبل الحق من اهل القيام به على نفسه **وخطب**
 عمر بن الخطاب يوماً وعنده ثوبان فقال ايها الناس لا تسمعون فقال سلمان اما الان فقل سمع **فصل** واما قوله ومن زين واليس
 ثوباً ثوباً عليك ثوباً فقال لا تجل يا عبد الله فلم يجبه احد فقال يا عبد الله بن عمر فقال لبيك يا امير المؤمنين فقال نشدك
 الله التوب الذي اترعت به اهو ثوبك قال اللهم نعم فقال سلمان اما الان فقل سمع **فصل** واما قوله ومن زين واليس
 فيه شأنه الله لما كان المزين بما ليس فيه ضد المخلص فانه يظهر للناس امراً وهو في الباطن بخلافه عامله الله بنقيض قصده
 فان المعاقبة بنقيض القصد ثابتة شرعاً وقدرها او لما كان المخلص يعجل له من ثواب اخلاصه الخلاوة والمجبة والمهابة في قلوب
 الناس عجل للمزين بما ليس فيه من عقوبته ان شأنه الله بين الناس لانه شأن باطنه عند الله وهذا موجب اسماء الرب المحنة
 وصفاته العليا وحكمته في قضائه وشرعه هذا لما كان من تزين للناس بما ليس فيه من الخشوع والدين والنسك والعلم وغير ذلك
 قد نصب نفسه لواز هذه الاشياء ومقتضياتها فلا يدان تطلب منه فاذا لم توجد عنده افتقر فيشبهه ذلك من حيث ظن انك
 ببريته وايضاً فانه اخفى عن الناس ما يظهر به خلافه فظهر الله من عيب به للناس ما اخفاه عنهم جزاء له من جنس مجله وكان بعض
 الصحابة يقول اعوذ بالله من خشوع النفاق قالوا وما خشوع النفاق قال ان ترى الجسد خاشعاً والقلب غير خاشع وآساس النفاق
 واصله هو التزين للناس بما ليس في الباطن من الايمان فعملوا هاتين الكلمتين من كلام امير المؤمنين مستفادة من كلام
 النبوة وهما من انعم الكلام واشفاه للسقام **فصل** وقوله فان الله لا يقبل من العباد الا ما كان خالصاً ولا اعمال اربعة واحد
 مقبول وثلاثة مردودة **فالمقبول** ما كان لله خالصاً والسنة موافقاً **والمردود** ما فقد منه الوصفان او احدهما
 وذلك ان العمل المقبول هو ما احبه الله ورضيه وهو سبيحانه انما يجب ما امر به وما عمل لوجهه وما عد ذلك من الاعمال فانه لا يجرها
 بل يعقها ويقتل اهلها قال تعالى الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم ايكم احسن عملاً قال الفضيل بن عياض هو خالص العمل بغير
 منغل عن معنى ذلك فقال ان العمل اذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل واذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل حتى يكون خالصاً

الله

ج

صواباً فالخالص ان يكون لله والصواب ان يكون على السنة ثم قرأ قوله فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً **فان قيل** فقد بان بهذا ان العمل بخلاف الله مردود وغير مقبول والعمل لله وحده مقبول فبقى قسم آخر وهو ان يعمل العمل لله ولغيره فلا يكون لله عضداً ولا الناس محضين فها حكم هذا القسم هل يبطل العمل كله ام يبطل ما كان لغیر الله ويصح ما كان لله **قيل** هذا القسم مقسمه انواع ثلاثة أحدها ان يكون الباعث الاول على العمل هو الاخلاص ثم يعرض له الرياء واذا عثر الله في أثناءه فقد الموعول فيه على الباعث الاول ما لم يتحج به بأرادة عاجزة لغیر الله فيكون حكمه حكم قطع النية في أثناء العبادة وتكثيرها اعني قطع ترك استصحابها بحكمها **الثاني** عكس هذا وهو ان يكون الباعث الاول لغیر الله ثم يعرض له قلب النية لله فيعمل الا يستحب اليه بما مضى من العمل بحيث يستحب من حين قلب نيته ثم ان كانت العبادة لا يصح آخرها الا بنية اولها وجهت الاحادة كالصلاة والادب كمن احور لغیر الله ثم قلب نيته لله عند الوقوف والطواف **الثالث** ان يبتدئها بامر يراه الله والناس فيريد اداء فرضه والجزاء والشكر من الناس وهذا كمن يصلي بالاجرة فهو لو لم يأخذ الاجرة صلى ولكنه يصلي لله ولا اجرة ولكن يحسب الفرض عنه يقال فلان يحسب الزكوة كذلك فهذا لا يقبل منه العمل وان كانت النية شرطاً في سقوط الفرض وجبت عليه الا عادة فان حقيقة الاخلاص التي هي شرط في صحة العمل والثواب عليه لم توجد والحكم المعاق بالشرط عدم عند عدمه فان الاخلاص هو مجرد القصد طاعة لله تعالى ولم يقر بالاجرة واذا كان هذا هو المأمور به فلم يأت به بقى في عصره الا موقوفة لت السنة الصريحة على ذلك كما في قوله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الله عز وجل يوم القيمة انا اغني الشركاء عن الشرك فمن عمل عملاً اشرك فيه عثرى فهو له الذي اشرك به وهذا هو معنى قوله تعالى فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً **فصل** وقوله فبما ظنك بثواب عند الله في عاجل رزقه وخران رحمة يربده تعظيم جزاء الخاص انه رزق لكل اما للقلب او للبدن ولولهما ورحمة من عثر في سفراته فان الله سبحانه يجزي العبد على ما عمل من خير الدنيا ولا بد ثم في الآخرة يومئذ اجره كما قال تعالى ولغا لقرون اجوركم يوم القيمة فبما يحصل في الدنيا من الجزاء على الاعمال الصالحة ليس جزاء توفيقه وان كان نوع آخر كما قال تعالى عن ابراهيم وابنه اجر في الدنيا وانه في الآخرة لمن الصالحين وهذا نظير قوله تعالى وايناه في الدنيا حسنة وانه في الآخرة لمن الصالحين فاحذر سبحانه انه في خليله اجره في الدنيا من النعم التي انعم بها عليه في نفسه وقلبه وولده وماله وحياته الطيبة ولكن ليس ذلك اجر توفيقه وقد دل القرآن في غير موضع على ان لكل من عمل خيراً اجران عمله في الدنيا ويكمل اجره في الآخرة كقوله تعالى للذين احسنوا في الدنيا حسنة ولداً الآخرة خير ولنعم دار المتقين وفي الآية الاخرى والذين هاجر واوفى الله من بعد ما طلبوا للذين هم في الدنيا حسنة ولا اجر الآخرة اكبر لو كانوا يعلمون وقال في هذه السورة من عمل صالحاً من ذكراً وانثى وهو مؤمن فلنجيبه حياة طيبة ولنجزينهم اجرهم باحسن ما كانوا يعملون وقال فيها عن خليله وايناه في الدنيا حسنة وانه في الآخرة لمن الصالحين فقد تكبر هذا المعنى في هذه السورة دون غيرها في اربعة مواضع لسر يدعي فانها سورة النعم التي عده الله سبحانه فيها اصول النعم وقرعها فصرف عباده ان لهم عند الله في الآخرة من النعم اضعاف هذه بما لا يدرك نقادته وان هذه من بعض نعمه العاجلة عليهم وانها انما غر زادهم الى هذه النعم نعماً اخرى ثم في الآخرة يوفى لهم اجور اعمالهم تمام التوفيق وقال تعالى وان استغفروا ربكم ينزلوا اليكم متكلمين متاكفاً حسناً الى اجل مسمى ويؤت كل ذي فضل فضله فهذا قال امير المؤمنين فما ظنك بثواب عند الله في عاجل رزقه وخران رحمة والسلام فهذا بعض ما يتعلق بكتاب امير المؤمنين رضى الله عنه من المحكمات والقوائد والحمد لله رب العالمين

ذكر تحريم الافتاء في دين الله بغير علم

وذكر الاجماع على ذلك قد تقدم قوله تعالى وان تلقوا اعداء الله فلا تعلمون ان ذلك يتناول القول على الله بغير علم في اسمائهم

صفاته وشعره ودينه وتقدم حديث الى هرة الرفرع من ابي بختيا غير ثبت فانما اثبت على من افتاده وروى الزهري عن عمر
ابن شعيب عن ابيه عن جده قال سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوما يتأرون في القران فقال ما اهلك من كان قبلكم بهذا
غير ان كتاب الله بعضه ببعض وانما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضا ولا يكذب بعضا فاما علمهم منه فتقوا وما جعلتم
فكوه الى علمه فامر من جعل شيئا من كتاب الله ان يحمله الى ماله ولا يتكلف القول بما لا يعلمه وروى مالك بن مغول عن ابي بصير
عن عمار عن عائشة انه لما نزل عن رها قبل ابو بكر راسها قالت فقلت لادن مرأتى عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال الى
سماء تظلمني واوى ارض تظلمني اذا قلت ما لا اعلم وروى ايوب عن ابن ابي مليكة قال سئل ابو بكر الصديق رضي الله عنه عن آية
فقال لي ارض تظلمني واوى سماء تظلمني واين اذهب وكيف اصنع اذا انا قلت في كتاب الله بغير ما اراد الله بها وذكر البيهقي من حديث
مسلم البطين عن عزرة التميمي قال قال علي بن ابي طالب كرم الله وجهه في الجنة وابروها على الكبد ثلاث مرات قالوا يا امير المؤمنين
وما ذلك قال ان يسال الرجل عما لا يعلم فيقول الله اعلم وذكر ايضا عن علي رضي الله عنه قال خمس اذا سأل رجل الى اليمين كن فيه من
من سقم لا يشي عبد الا ربه ولا يخاف الا ذنبه ولا يستحي من لا يعلم ان يتعلم ولا يستحي من يعلم اذا سئل عما لا يعلم ان يقول
الله اعلم والصواب من الدين بمنزلة الرأس من الجسد وقال الزهري عن خالد بن اسلم وهو اخو زيد بن اسلم خرجنا مع ابن عمر
مثنى فخطبنا اعرابي فقال انت عبد الله بن عمر قال نعم قال سألت عنك فذلت عليك فاخذني اذنت العمة قال لا ادري قال انت كذا
قال نعم اذهب الى العمالة بالمدينة فاسالهم فلما اذبر فكل بيده وقال نعم قال ابو عبد الرحمن سئل عما لا يدرك فقال لا ادري وقال ابن
مسعود من كان عنده علم فليقل به ومن لم يكن عنده علم فليقل الله اعلم فان الله قال لنبيه قل ما اسألكم عليه من امر وما انا من
المتكلمين وحجهم عن ابن مسعود وابن عباس من افق الناس في كل ما يسألونه عنده فهو مخنون وقال ابن شبرمة سمعت الشعبي اذا
سئل عن مسألة شديدة قال لب ذات وبر لا تنقاد ولا تنساق ولو سئل عنها الصحابة لعصبت بهم وقال ابو حصين الاسدي ان
اصدقهم ليفتي في المسئلة ولو وردت على عمر لعجم بها اهل بدر وقال بن سيرين لان يموت الرجل جاهلا خير له من ان يقول ما لا يعلم
وقال القاسم من اكلم الرجل نفسه ان لا يقول الا ما احاط به علمه وقال يا اهل العراق والله لا نعلم كثيرا مما تسالون عنه وكان بعيش
الرجل جاهلا الا ان يعلم ما فرض الله عليه خيرا من ان يقول على الله ورسوله ما لا يعلم قال مالك من فقه العالم ان يقول لا اعلم
فانه عسى ان يهتاك له الخير وقال سمعت ابن هزم يقول ينبغي للعالم ان يورث جلساؤه من بعده لا ادري حتى يكون ذلك اصلا في ايديهم
يفترق اليه وقال الشعبي لا ادري نصف العلم وقال بن جبير ويل لمن يقول لما لا يعلم الى اعلم وقال الشافعي سمعت مالكا يقول سمعت
ابن عباس يقول اذا غفل العالم لا ادري اصيبت عقابته وفيه عن ابن عباس وقال عبد الرحمن بن مهدي جاء رجل الى مالك فسأله
عن شيء فبكث ايا ما ما يجب به فقال يا ابا عبد الله اني اريد الخروج فاطرق طويلا ورفرف رأسه فقال ما شاء الله يا هذا اني اكلم فيما
احسب فيه الخبير ولست احسن مما أنتك هذه وقال بن وهب سمعت مالكا يقول المجلة في الفتوى نوع من الجهل والخرق قال مالك
يقال الثاني من الله والمجلة من الشيطان وهذا الكلام قد رواه الليث بن سعد عن يزيد بن ابي حبيب عن سعد بن سنان عن
ابن ابي ربيعة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الثاني من الله والمجلة من الشيطان واسناده جيد وقال ابن المنكر العالم بين
الله وبين خلقه فليمنظر كيف يدخل بينهم وقال ابن وهب قال لي مالك وهو يذكر كثرة الجواب في المسائل يا عبد الله ما علمت
فتل وانا انك تقلد الناس قلادة سوء وقال مالك حدثني ربيعة قال قال لي ابو خلفة وكان نعم القاضي ربيعة انك تفتي الناس فاذا
جاءك الرجل بمالك فلا تكن هلك ان تتخلص مما سألك عنه وكان ابن المسيب لا يكاد يفتي الا قال اللهم سلمني وسلمني وقال مالك
ما اجبت في الفتوى حتى سألت من هو اعلم مني هل ترون مؤدعا لك ذلك سألت ربيعة وسألت يحيى بن سعيد فامراني بذلك فقيل له

حسن

كثير

ج

بسم الله الرحمن الرحيم

ج

يا ابا عبد الله فلو خولك قال كنت انتهي فقال ابن عباس لمولاه عكرمة اذهب فافت الناس وانالك عون فمن سالك عما يعنيه فافهم
ومن سالك عما لا يعنيه فلا تفقه فانك تطرح عن نفسك ثلثي مؤنة الناس وكان ايوب اذا سألته السائل قال له اعد فان اعد السائل
كما سألته عنه اوله الجاهل واللامحبة وهذا من فهمه وفطنته رحمه الله وفي ذلك فائدة عديدة **وهي** ان المسئلة تزاد في
وبناء فافهم السؤال **وهي** ان السائل عمله اهل فيها امر يقتضيه المحرك فاذا اصابه ما بينه له **وهي** ان السائل قد يكون
ذا هلا عن السؤال او لا ثم يحضر ذهنه بعد ذلك **وهي** ان سائلها بان له تعنت لسائل انده وضع المسئلة فاذا غلب السؤال مراديه
ونقص فهمها ظهر له ان المسئلة لا حقيقة لها وانها من الاخلوطات او غير الواقعات التي لا يجب الجواب عنها فان الجواب بالظن انما
يجوز عند الضرورة فاذا وقعت المسئلة صارت حال ضرورة فيكون التوفيق الى الصواب قريب والله اعلم **ذكر تفصيل القول في**
التقليد والنسب الى ما يحرم القول فيه والافتاء به والى ما يجب المصير اليه والى ما يسوغ من غير الجواب **فان النوع الاول**
فهو ثلاثة انواع احدها اعراض عما انزل الله وعدم الالتفات اليه الكفاء بتقليد الابرار الثاني تقليد من لا يعلم المقلد انه اهل ان يكون
بقوله الثالث التقليد بعد قيام الحجة وظهور الدليل على خلاف قول المقلد والفرق بين هذا وبين النوع الاول ان الاول قلد قبل تكليف
من العلم والحجة وهذا قلد بعد ظهور الحجة له فهو اولى بالذم ومصيبة الله ورسوله وقد ذم الله سبحانه هذه الانواع الثلاثة من
التقليد في غير موضع من كتابه كما في قوله تعالى واذا قيل لهم اتبعوا ما انزل الله قالوا بل نتبع ما وجدنا عليه اباءنا وكان اباؤهم
لا يعقلون شيئا ولا يفتنون وقال تعالى وكذلك ما ارسلنا في قبلة من نبي الا قال ميتة فوفا انما وجدنا اباؤنا على امة واحدة وانما كنا
ا ناسهم مقتدون قل ولو جنتكم باعدى مما وجدتم عليه اباؤكم وقال واذا قيل لهم تعالوا الى ما انزل الله والى الرسول قالوا حسبي
ما وجدنا عليه اباؤنا وهذا في القرآن كثيرين وفيه من اعرض عن ما انزل الله وقع بتقليد الابرار **فان قيل** انما ذم من قلد الكفار
وابناءه الذين لا يعقلون شيئا ولا يفتنون ولم يذم من قلد الصالحين المهتدين بل قد امر بسؤال اهل الذم عن اهل العلم
العلم وذلك تقليد لهم فقال تعالوا فاسألوا اهل الذم ان كنتم لا تعلمون وهذا امر لمن لا يعلم بتقليد من يعلم **فالجواب** انه سبحانه
ذم من اعرض عما انزل الله الى تقليد الابرار وهذا القدر من التقليد هو ما اتفق السلف والائمة الاربعة على ذمه وخرجه واما التقليد من
بذل جهده في اتباع ما انزل الله ونحى عليه بعضه فقلد فيه من هو اعلم منه فهذا المحج غير مذموم وما جرح غير ما ساقى بانه
حند ذكر التقليد الواجب الساتر ان شاء الله وقال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم والتقليد ليس بعلم بل اتفاق اهل العلم كما ساقى وقال
تعالى قل انما يحرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والا شتم والبغى غير المحج وان نشر كوا باله صالم ينزل به سلطانا ولئن تقولوا على الله
ملا نقول وقال تعالى اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء فامروا باتباع المنزل خاصة والمقلد ليس له علم ان
هذا هو المنزل وان كان قد تبين له الدلالة في خلاف قول من قلده فقد علم ان تقليده في خلاف امر الله بخلاف المنزل وقال تعالى فان
تنازعتم في شئ فمن الله والى الله والرسول ان كنتم تعلمون بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن تاويل فانه عا سبناه من الشر الى خير
وغير رسوله وهذا يبطل التقليد وقال تعالى امر حسبكم ان تدرخلوا الجنة وما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ولم يخجلوا من ذنوبهم ولا
رسوله ولا المؤمنين وليجة ولا وليجة اعظم من جعل رجلا بعينه مختارا على كلام الله وكلام رسوله وكلام سائر الامة بقدرة على ذلك
كله ويعرض كتاب الله وسنة رسوله واجماع الامة على قوله فما وافقه منها قبله لما افتته لقوله وما خالفه منها لم تطع في ربه بظلمة
وجوه المحيل فان لم تكن هذه وليجة فلا تدرى ما الوليعة وقال تعالى يوم نقلب وجوههم في النار يقولون يا ليتنا اطعنا الله واطعنا الرسول
قالوا ربنا انا اطعنا سادتنا وكرهنا فاصلونا السبيل وهذا نص في بطلان التقليد **فان قيل** انما ذم من قلد من قبل السبيل
اما من هدا السبيل فابن ذم الله تقليده **فيل** جواب هذا السؤال في نفس السؤال فانه لا يكون للمعبدين مهتدين يا حجة يتبع ما انزل الله

على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أنزل الله على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أنزل الله على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فهو جاهل ضال باقراره على نفسه فمن أين يعرف الله على هدى في تقليده وهذا جواب كل سؤال يوردونه في هذا الباب وإنهم
 إنما يقلدون أهل الهدى فهم في تقليدهم **فان قيل** فأنتم تقولون ان الأئمة المقلدين في الدين على هذا فقلدهم وهو على
 هدى قطعاً لأنهم سألوه خلفهم **قيل** سلوكم خلفهم مبطل لتقليدهم لهذا قطعاً فان طريقتهم كانت اتباع الحجة والنهي عن
 تقليد من سلكوا سبيلهم ان شاء الله فمن ترك الحجة وارتكب ما حرم الله ونهى الله ورسوله عنه قبله فليس على طريقتهم وهو
 الخالفين لهم وإنما يكون على طريقتهم من اتباع الحجة وانقاد للادلة ولم يتخذوا لغيره سوى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم
 يصله محتاراً على الكتاب والسنة يعرضها على قوله ويجزأ يظهر بطلان فهم من جعل التقليد ابتاعاً وأهم بأمره وتبليسه بل هو مخالف
 للاتباع وقد فرق الله ورسوله وأهل العلم بين ما حارفت الحقاً وبينها فان الاتباع سلوك طريق التمسك والاتباع ما أتى به
قال أبو عمر في الحجاج مهاب فساد التقليد ونفيه والفرق بينه وبين الاتباع قال أبو عمر قد رزاه الله تبارك وتعالى التقليد في غير
 موضع من كتابه فقال أئمة الجاهلهم وربها منهم أرباباً من دوزن الله روى عن حذيفة وغيره قال لم يعبد وهو من دوزن الله
 ولكنهم جعلوا لهم وحرموا عليهم فأتبعوهم وقال علي بن حاتم أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي غنق صليب فقال
 يا علي أتق هذا الوثن من غنقت وانتهيت إليه وهو قبحاً وسورة بركة حتى أتى على هذه الآية أئمة الجاهلهم وربها منهم أرباباً
 من دوزن الله قال فقلت يا رسول الله انما يتخذهم أرباباً قال بلى اليس يحلون لكم ما حرم عليكم فيكونون عليكم ما حرم عليكم
 فخرمونه فقلت بلى قال فذلك عبادتهم **قلت** الحديث في المسند والترمذي مطوفاً **وقال** أبو اليسرى في قوله عز وجل
 اتخذوا الجاهلهم وربها منهم أرباباً من دوزن الله قال اما انهم لو امرهم ان يعبدوا من دوزن الله ما اطاعوهم ولكنهم امرهم فجعلوا
 حلالاً لله حرامه وحرامه حلالاً فاطاعوهم فكانت تلك الرواية وقال وكبرنا أسفان والأعشى جميعاً عن جيب بن أبي ثابت عن
 أبي اليسرى قال قيل لحن حذيفة في قوله تعالى اتخذوا الجاهلهم وربها منهم أرباباً من دوزن الله كأنوا يعبدونهم فقال لا ولكن كانوا
 يحلون لهم الحرام فيحلونه ويحرمون عليهم الحلال فيحرمونه وقال تعالى وكذا ما أرسلنا من قبلك في قرية من نذير الا قال
 مترفوها انا وجدنا آباءنا على أهدى من هذا فاعلموا انما أرسلناك نذيراً وفي هؤلاء ومثلهم قال الله عز وجل الذين اتبعوا من الذين اتبعوا وروا
 العذاب ولتقطع بهم الأسباب وقال تعالى معاً تباً لاهل الكفر واما لهم ما هذه التماثيل التي أنشأ لها عاكفون قالوا وجدنا آباءنا قالوا
 ما بدین وقالوا وقالوا ربنا انا اطعنا سادتنا وكرهنا فاضلونا السبيلا ومثل هذا في القرآن كثير من ذم تقليد الآباء والروساء وقد
 اجتهد العلماء بهذه الآيات في ابطال التقليد ولم يمنعهم كفر اولئك من الاحتجاج بها لان التشبيه لم يقم من جهة كفر احد لها وإيمان الآخر
 وإنما وقع التشبيه بين المقلدين بغیر حجة للمقلد كما لو قلدهم رجلاً كافراً وقلدهم آخر فاذنب وقلدهم آخر في مسئلة فاحطاً وجهها كان كل
 واحد ملوماً على التقليد بغیر حجة لان كل ذلك تقليد يشبهه بعضه وان اختلفت الأقسام فيه وقال الله عز وجل وما كان الله
 ليضل قوماً بعد اذ هدى لهم حتى يبين لهم ما يتقون قال فاذا ابطال التقليد أجل ما ذكرنا وجب التسليم للاصول التي يجب التسليم
 لها وهي الكتاب والسنة وما كان في معناها دليل جامع لتمام طرق كثير بن عبد الله بن عمر بن عوف عن امية عن جده
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اني لا اخاف على امتي من بعد الا من أعمال ثلاثة قالوا وما هي يا رسول الله
 قال اخاف عليهم بركة العالم ومن حاكم حاكم ومن هو متهم وبهذا الاسناد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال تركت فيكم
 امرين لن تضلوا ان تمسكتم بما كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **قلت** والمصنفون في السنة جمعوا بين

عنه وقال الذين اتبعوا اولئك انما كانوا قومًا منافقين

ضاد التقليد وباطاله وبيان نزلة العالم ليتبينوا اين ان هذا التقليد وان العالم قليل بل ولا هذا ليس بمعصوم ولا يصح قبول
كل ما يقوله وبذلك قوله منزلة قول المعصوم فهذا الذي ذمه كل عالم على وجه الارض حرموه وذموا اهله وهو لم يل بالحق لئلا
وذنتهم فاتهم بقلوبهم من العالم فيما ينزل فيه وفيما لم ينزل وليس له حق فيزيين ذلك فياخذون الدين بالخطأ ولا يكفون فيكونوا
الله ويحرمون ما احل الله ويشترعون ما لم يشترعه ولا يدلهم من ذلك ان كانت العصمة منتزعة عن قلوبهم والخطأ واقع منه وكأني
وقيل ذكر البيهقي وغيره من حديث كثير هذا عن ابيه عن جده مرفوعا انقذ الله العالم وانتظر وافئنته **وذكر** من حديث
مسعود بن سعد عن يزيد بن ابي زياد عن جاحد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى على افعى
ثلاث نزلة عالم وجدل منافق بالقرآن ودنيا تقطع اعناقكم ومن المعالوم ان الخوف في نزلة العالم تقليد فيها اذ لو لا التقليد لم يكن
من نزلة العالم على غيره **فاذا** عرفنا نزلة العالم لم يصح له ان يتبعه فيها بالتفريق المسلمين فانه انما لم يخطأ على علمه وقصم به في غير انما
فهو اعد منه وكلها مصطفيا امره وقال الشيخ قال عمر بن عبد العزيز ثلاث ائمة مضلون وجدل المنافق بالقرآن والقرآن
حق ونزلة العالم وقد تقدم ان معاذ كان لا يجلس مجلسا للذكر الا قال حين يجلس الله حكمه فسطهاك الممر تايون الحديث وفيه
واحد منكم خير من الحكيم فان الشيطان قد يقول الضلالة على لسان الحكيم وقد يقول المنافق كلمة الحق قلت بمعاذ ما يدعي
رحمك الله ان الحكيم قد يقول كلمة الضلالة وان للمنافق قد يقول كلمة الحق قال لي اجتنب من كلام الحكيم المشبهات التي يقال
ما هذه ولا يثنينك ذلك عنه فانه لعله يراجع وتلق الحق اذا سمعته فان على الحق فوزا **وذكر** البيهقي من حديث حماد بن
زيد عن المشي بن سعيد عن ابي العالمة قال قال ابن عباس ويل للاتباع من عثرات العالم قيل وكيف ذلك يا ابا عباس قال
يقول العالم من قبل رايه ثم يسمع الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيرد ما كان عليه وفي لفظ فيلق من هو اعلم به
الله صلى الله عليه وآله وسلم منه بخبره فيرجع ويقضي الاتباع بما حكمه **وقال** تميم الداري انقذ الله العالم فماذا علمه من
العالم قال ينزل بالناس فيؤخذ به فيصير ان يتوب العالم والناس يأخذون به وقال شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن
سليمة قال قال معاذ بن جبل يا معشر العرب كيف تصنعون بثلاث دنيا تقطع اعناقكم ونزلة عالم وجدل منافق بالقرآن
فسلكتوا فقال اما العالم فان اهتدى فلا تقلدوه ودينكم وان افترق فلا تقطعوا منه ايا سكم فان المؤمن يفتن ثم يتوب ولما
القرآن فله منار كنار الطريق فلا يخطئ على اصل فمأخرته منه فلا تسألوا عنه وما شكنكم فكلوه الى عالمه واما الدنيا فمن جبل
الله الغنى في قلبه فقد افهم ومن لا فليس بها فته دنياه وذكر ابو عمر من حديث حماد بن عيسى عن ابي عطاء بن السائب
عن ابي الجحترى قال قال سلمان كيف انزع عند ثلاث دنيا عالم وجدل منافق بالقرآن ودنيا تقطع اعناقكم فاما نزلة العالم
فان اهتدى فلا تقلدوه ودينكم واما مجادلة منافق بالقرآن فان للقرآن منار كنار الطريق فمأخرته منه فخذوه وما لم
تعرفوه فكلوه الى الله واما دنيا تقطع اعناقكم فانظر والي من هو ودينكم ولا تنظر والي من هو ففكم قال ابو عمر وشيخه نزلة
العالم يا لكسا السفينة لانها اذا غرقت غرق مع ما خلق كثير قال واذا غرق وثبت ان العالم ينزل ويخطئ لم يصح لاحد ان يفتي ويدين
بقول لا يعرف وجهه وقال خير ابي عمر كما ان القضاة ثلاث قاضيان في النار وواحد في الجنة فالمفتون ثلاث ولا فرق بين
الا في كون القاضي يلزم ما افته به المفتي لا يلزمه وقال ابن وهب سمعت سفيان بن عيينة يحدث عن عاصم بن محمد عن
ابن جبير عن ابن مسعود ان كان يقول ان الله عالم او متعلما ولا تقدر امة فياين ذلك قال ابن وهب فسال سفيان عن
الامة فحدثني عن ابي الزناد عن ابي الاحوص عن ابن مسعود قال كنا ندعو الامة في الجاهلية الذي يدعى الى الطاعة
فيأتي معه بغيره وهو فيكم المحقق دينه الرجال وقال ابو زرعة عبد الرحمن بن عمر البصري ثنا ابو مسهر ثنا سعيد بن عبد

ج

له ابن مسعود ايا سلفه رافعي رسله الحق الموفى بالقول

عن جليل الله عن السائب بن يزيد بن اخت نمرانه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول ان حديثكم شر الحديث ان كلامكم شر الكلام
فانكم قد جردتم الناس حتى قيل قال فلان وقال فلان ويزك كتاب الله من كان منكم قائماً فليقم بكتاب الله والا فليجلس فهذا قول
عمر لا فضل قرن على وجه الارض فكيف لو ادرك ما أصبحنا فيه من ترك كتاب الله وسنة رسوله واقتوال الصحابة يقول فلان وا
فلان فالحمد المستعان قال ابو عمر وقال علي بن ابي طالب كرم الله وجهه في الجنة تكبيل بن زياد الضبي وهو حديث مشهور عند اهل
العلم يستفتي عن الاسناد لشهرته عندهم يكبيل ان هذه القلوب اوعية تخيرها وعاها الخير والناس ثلاثة فاعلم وقاد ومعلم
على سبيل شجاة وهجر رعاك اتباع كل ناعق يميلون مع كل صائح لم يستضيئوا بنور العلم ولم يلجوا الى ركن وثيق ثم قال اه انهم
عليها واشابهم الى صدره لو اصبحت له حيلة لي قد اصبحت لفتا غير مأمون يستعمل له الدين للرياء ويستظهرهم الله على كتابه
ويظهر على معاصيه او حامل حق لا يصديقه له في احيائه ينقذ الشك في قلبه بأول عارض من شبهة لا يدرك ابن النخعي ان قال
اخفا وان اخطأ لم يدبر مشغوف بما لا يدري حقيقته فهو فتنة لمن فتن به وان من الخير كله من عرفه الله دينه وكفى بالمرء جهلاً
ان لا يعرف دينه وفيه كسر ابو عمر عن ابي الليثري عن علي قال يا كسر ولا ستمنان بالرجال وان الرجل يعمل بعمل اهل الجنة ثم
ينقلب لعلم الله فيه فيعمل بعمل اهل النار وان الرجل يعمل بعمل اهل النار فينقلب لعلم الله فيه فيعمل بعمل
اهل الجنة فيموت وهو من اهل الجنة فان كتمه لا بد فاعلين في الآل موات لا بالاحياء وقال ابن مسعود لا يقلدن احكم دينه رجال ان
امن امن وان كفر كفر فانه الاسوة في الشر قال ابو عمر وثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يذهب العلماء ثم ينجس
الناس رؤساً جهلاً يسألون فيفتون بغير علم فيضلون ويضلون قال ابو عمر وهذا كله نفى للتقليد وابطال له لمن فهمه وهذا
لرشدة ثم ذكر من طريق يونس بن عبد الاعلى ثنا سفيان بن عيينة قال اضبط رببعة مقتنعاً رأسه وبكى فتيل له ما يبكيك فقال
رياء طاهر وشهوة خفية والناس عند علمائهم كالصبيان في امامهم ما يهوبون عنه انتموها وما امرهم به انتموا وقال عبد الله بن
المختار لا فرق بين هجمة تتقلا واسنان يقلد ثم ساق من حديث جامع بن وهب اخبرني سعيد بن ابي ايوب عن بكر بن عبد الله
عن عمر بن ابي نعيم عن مسكين بن يسار عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال علي ما لم اقل فليتبوأ
مقعد من النار ومن استشار اخاه فاشار عليه بغير شدة فقد خانه ومن افترى بفتياً بغير ثبت فامنا ثمها على من افاده وقد تقدم
هذا الحديث من رواية ابي داود وفيه دليل على تحريم الافتاء بالتقليد فانه افتاء بغير ثبت فان الثبوت الحجج التي ثبتت
بها الحكم باتفاق الناس كما قال ابو عمر وقد احتج جماعة من الفقهاء واهل النظر على من اجاد التقليد بغير نظر في عقلية بعد تقدم
فاحسن ما رايت قول الشريك وانا اوردته قال يقال لمن حكم بالتقليد هل لك من حجة فيما حكمت به فان قال نعم بطل التقليد لان
الحجة اوجبت ذلك عند لا التقليد وان قال حكمت به بغير حجة قيل له فلم اوقت الدماء ولحقت الفروج واتلفت الاموال وقد
حرم الله ذلك الا حجة قال الله عز وجل هل عندكم من سلطان بهذا الذي من حجة بهذا فان قال انا اعلم اني قد اصبحت وان لم اعرف
الحجة لا في فقلت كثيراً من العلماء وهو لا يقول الا حجة خفيت على قبح له اذا جاز تقليد معك لا ذلك يقول الا حجة خفيت عليك
تقليد معك اقل لا ذلك يقول الا حجة خفيت على معك كما لم يقل الا حجة خفيت عليك فان قال نعم ترك تقليد معلمه الى تقليد
معلمه معك وكذا ان من هو اعلم حتى ينتهي الامر الى اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان ابي ذلك نقض قوله وقيل له
كيف يجوز تقليد من هو اصغر واول علم لا يجوز تقليد من هو اكبر واكثر علماً وهذا تناقض فان قال لان معلمي وان كان اصغر فقد
جمع علمه من هو فوقه الى علمه فهو ابر من اخذ واعلم بما ترك قيل له وكذلك من تعلم من معلمك فقد جمع علم معلمك وعلم من فوقه
الى علمه فبما ترك تقليد وتترك تقليد معلمك وكذلك انت اولى ان تقلد نفسك من معلمك لانك جمعت علم معلمك وعلم من

اللقن والفتنة والفتنة
واللقن استحقاق الضم
كفره من لقن من رعاك

ج

در دهر كرم ازان

المنزل

فرقه الى عليك فان قلده جعل الاصغر ومن يحدث من صفار العلماء اولى بالتقليد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك صاحب عنده يلزمه تقليد التابع والتابع من دونه في قياس قوله والا على الذي ابدى وكفى بقولهم يوق الى هذا تناقضاً وفساداً قال ابو عمر قال اهل العلم والنظر جدا العلم التبيين وادراك المعلوم على ما هو به فمن بان له الشئ فقلده قالوا والمقلد لا علم له لم يحتلفوا في ذلك ومن همنا والله اعلم قال البخاري

وقال الجبال بالتقليد

عرف العالمون فضلك بالعلم

كمن بين سيّد ومسور

واری للناس جميعاً على فضل

وقال ابو عبد الله بن خازم اذا اصرحت انما لكي التقليد معناه في الشرع الرجوع الى قول لا حجة لغاؤه وذلك ممنوع منه في الشريعة والاتباع ما ثبت عليه **وقال** في موضع اخر من كتابه كل من اتبع قوله من غير ان يجب عليك قبيح المصير بل يوجب ذلك فانت مقلده والتقليد في دين الله غير صحيح وكل من اوجب الدليل عليك اتباع قوله فانت متبوعه والاتباع في الدين مسوغ والتقليد ممنوع **قال** وذكر محمد بن حارث في اخباره يحنون بن سعيد عنه قال كان مالك وعبد العزيز بن ابي سلمة ومحمد بن ابراهيم بن دينار وغيرهم يحتلفون الى ابن هرم فكان اذا ساله مالك وعبد العزيز اجابهما واذا ساله ابن دينار ودونهم لم يجبه ففرض له ابن دينار يوماً فقال له يا ابا بكر لم تستحل مني ما لا يحل لك فقال له يا ابن اخي وما ذاك قال يسالك مالك وعبد العزيز فجبها واسالك انا ودوي فارجعنا فقال اوضح ذلك يا ابن اخي في قلبك قال نعم قال اني قد كبرت سنوي وقد عظموا انا اخاف ان يكون خاطري في عظمي مثل الذي خاطني في بدني ومالك وعبد العزيز عالمان فقيم بان اذا سمعنا مني حقا فقلدوا ان سمعنا خطأ تركاه وانت وفوقك ما اجبتكم به قبلتموه قال ابن حارث هذا والله الدين الكامل والعقل الراجح لا كمن ياتي بالحد وان لم يزل ان ينزل قوله من القلوب منزلة القرآن **قال** ابو عمر **يقال** لمن قال بالتقليد لم قلت به وخالف السلف في ذلك فانهم لم يقلدوا فان قال قلت لان كتاب الله لا علم له بناويله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا علم له بالذي قلده قد علم ذلك فقلت من هو اعلم مني **قيل** له اما العلماء اذا اجمعوا على شئ من تاويل الكتاب او حكاية عن سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واجتمع رأيهم على شئ فهو الحق لا شك فيه ولكن قد اختلفوا فيه اقلدت فيه بعضهم دون بعض فبالحجج في تقليد بعضهم دون بعض فكلمهم عالم وتعل الذي رغبت عن قوله اعلم من الذي ذهبت الى مذهبه **فان قال** قلده لان اعلم انه صواب **قيل** له علمت ذلك به دليل من كتاب الله او سنة اجماع **فان قال** نعم ابطال التقليد وطوبى ما ادعاه من الدليل **وان قال** قلده لانه اعلم مني **قيل** له قلده كل من هو اعلم منك فانك تجد من ذلك خلقا كثيرا ولا يحضر من قلده اذ عليك فيه انه اعلم منك **فان قال** قلده لانه اعلم الناس **قيل** له فانه اذا اعلم من الصحابة وكفى بقول مثل هذا **فان قال** انا اقلد بعض الصحابة **قيل** له فما جئت في ترك من لم تقلد منهم وتعل قوله عنهم افضل من اخبر بشئ به على ان القول لا يصح لفضل قائله وانما يصح بدلالة الدليل عليه وقد ذكر ابن مزين عن عيسى بن دينار قال عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس كل ما قال رجل قرأ وان كان له فضل يتبع عليه لقول الله عز وجل الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه **فان قال** قصص وقلة على علمي على التقليد **قيل** اما من قلده فيما ينزل به من احكام شرعيته عالما يتفق له على علمه فيصير به ذلك عاجزة فمعدوم ولا نه قرادى ما عليه وادى ما رآه فيما نزل به بحججه ولا بد له من تقليد عالمه فيما يحمله لا حكم المسلمين ان المكلف يقلد من يتفق خبره في القبله لانه لا يقدر على اكثر من ذلك ولكن من كانت هذه حاله هل يجوز له التمسك بما رآه من الله فيحجج غيره على اربعة الفروع وادارة الدرهم واسترقاق الرقاب وانالة الاملاك ويصيرها الى غيره من كانت في يده يقره

ج

ابن القسيم

به

صحة ولا قام له الدليل عليه وهو مقر ان قائله يخطئ ويصيب وان مخالفه في ذلك ربما كان المصيب فيما خالفه فيه فان اجاز الفتوى
 لمن جعل الأصل والمعنى المستطاف الفروع لوفقه ان يخرج العامة وكفى بهذا جهلا وصرح القرآن قال الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم وقال
 اتقوا الله على ما تعلمون **وقال** اجمع العلماء على ان ما لم يثبت ولم يثبت فليس يعلم وانما هو ظن والظن لا يغني عن الحق شيئا
مؤذكر حديث ابن عباس من افشى بفتيا وهو يفتي عنها كان اشبه عليه موقوفا وموقوفا قال وهب عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم ياكم والظن فان الظن اكذب الحديث **قال** لا خلاف بين ائمة الامصار في فساد التقليد **مؤذكر** من طريق ابن
 وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب اخبرني ابو عثمان ابن مسنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان العلم يدأ عن ريبا
 وسبعود غربيا كما بدأ فطوي للغرباء ومن طريق كثير بن عبد الله عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الاسلام
 بدأ غربيا وسبعود غربيا كما بدأ فطوي للغرباء قيل له يا رسول الله وما الغرباء قال الذين يحمون سنتي ويعلمون احكام الله وكان يقال العلماء
 غرباء لكثرة الجهال **مؤذكر** عن مالك عن زيد بن اسلم في قوله رفع درجات من شاء قال بالعلم وقال ابن عباس في قول الله تعالى
 برفع الله الذين امنوا وامنهم والذين اوتوا العلم من المؤمنين على الذين لم يوتوا العلم ودرجات
 وروى هشام بن سعد عن زيد بن اسلم في قوله ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض قال بالعلم واذا كان المقلد ليس من العلماء
 بافتاء العلماء لم يدخل في شيء من هذه المصوص وبالله التوفيق **فصل** وقرئ في ائمة الاربعة عن تقليدهم ودموا من اخذ قولهم
 بغير حجة فقال الشافعي مثل الذي يطلب العلم بالاجرة كمثل حاطب ليل يحمل حزمة حطب وفيه افي تلذغه وهو لا يذكره اليه في
 وقال اسمعيل بن يحيى للزني في اول مختصره اختصرت هذا من علم الشافعي ومن معني قوله لا قرأه على من اراده مع اعلاميه غيبة
 عن تقليد وتقليد غير لم ينظر فيه لدرجته ويخط النفس وقال ابو داود قلت لاحد الاوزاعي هو اتهم من مالك قال لا تقلدك احدا
 من هؤلاء ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه فخذ به ثم اتابعين بعد الرجل فيه حجة **وقال** فرق احمد بين التقليد
 والاتباع فقال ابو داود سمعته يقول الاتباع ان يتبع الرجل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن اصحابه ثم هو من بعد في
 التابعين حجة وقال ايضا لا تقلد في ولا تقلد مالك ولا الشوري ولا الاوزاعي وخ من حيث اخذوا وقال من قلده فقه الرجل ان يقلد
 دينه الرجل وقال بشر بن الوليد قال ابو يوسف لا يصل لاحد ان يقول مقالتي اخطى يعلم من اين قلنا وقرصره مالك بان من ترك
 قول عمر بن الخطاب لقول ابراهيم النخعي انه يستتاب فكيف بمن ترك قول الله ورسوله لقول من هو دون ابراهيم ومثله وقال جعفر
 العمري في حديثي احمد بن ابراهيم الدورقي حدثني الهيثم بن جميل قال قلت لمالك بن انس يا ابا عبد الله ان عندنا قوما وضعوا كتبنا
 يقول احدهم ثنا فلان عن فلان عن جعفر بن الخطاب بكذا وكذا وفلان عن ابراهيم بكذا واخذ بقول ابراهيم قال مالك وصح عندهم
 قول جعفر قلت انما هي رواية كما سمع عندهم قول ابراهيم فقال مالك هؤلاء يستتابون **فصل** في عقد مجلس مناظرة بين المقلد و
 بين صاحب حجة منقاد للحق حيث كان **قال** المقلد من صاحب الشجوة الاسالوا اذ لم يعلموا انما شفاء الحق السؤال **وقال**
 ان كنتم لا تعلمون فامروا من لا يعلم له ان يسأل من هو اعلم منه وهذا نص قولنا **وقال** امرش النبي صلى الله عليه وآله عليه
 وآله وسلم من لا يعلم الى سؤال من يعلم فقال في حديث صاحب الشجوة الاسالوا اذ لم يعلموا انما شفاء الحق السؤال **وقال**
 ابو العصف الذي نزلني بامرأة مستاجرته وانى سألت اهل العلم فاخبروني انما على بني جلد مائة وتغريب عام وان على امرأه هذا
 الرجيم فلم ينكر تقليد من هو اعلم منه وهذا عالم الارض عمر قد قلد ابا بكر فروي شعبة عن عاصم الاحول عن الشعبي
 ان ابا بكر قال في الكلالة افضي فيها فان يكن صوابا فمن الله وان يكن خطأ فيمن ومن الشيطان والله منه خير هو ما
 دون الولد والوالد فقال عمر بن الخطاب اني لا استخبر من الله ان خالف ابا بكر **وهو** عنه انه قال له رأيتك لرايتك تبع

دور في العلم

ج

سنة مائة

وصح عن ابن مسعود انه كان يأخذ بقول عمر **وقال** الشعبي عن مسروق وكان سنة من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقتول الناس ابن مسعود وعمر بن الخطاب على يزيد بن ثابت وابي بن كعب وابوصوى وكان ثلاثة منهم يدعون قولهم لقول ثلاثة كان عبد الله يدع قوله لقول عمر كان ابو موسى يدع قوله لقول علي وكان يزيد بن عمر لقول ابي بن كعب وقال جندب ما كنت ادم قول ابن مسعود لقول احد من الناس **وقال** النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان معاذ اقر من ربي سنة فكلنا لك فافعلوا في شأن الصلوة حيث انخضلي ما فاته مع الامام الى بعد الفراغ وكانوا يصليون ما فاتهم اولاً ثم يدخلون مع الامام **قال له قل** وقد امر الله تعالى بطاعته وطاعة رسوله واولي الامر وهم العلماء والامراء وطاعهم وتقليدهم فيما يفتون به فانه لو لا التقليد لم يكن هناك طاعة تختص بهم **وقال** تعالى والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وتقليدهم اتباعهم ففعله من رضي الله عنهم وكفى في ذلك الحديث المشهور احوالى كالنجوم في ايهم اقد يلزم اهتدي به **وقال** عبد الله بن مسعود من كان منكم مستمناً فليستن بمن قد كان الحق لا تومن عليه الفتنة اولئك اصحاب حجة ابرهذه الامة قلوبا واعداً باعلما واقلياً تكلفاً قوم اختارهم الله ليعلمه لبيته واقامة دينه فاسمواهم حجة وتسموا ابيهم فافعلوا على الحق المستقيم وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدكم وقال اقدروا بالذين من بعدى ابي بكر وعمر فافعلوا بهدي عمار وتسموا بعهد ابن امير عبد وقد كتب عمر الى شريح ان اخض ما في كتاب الله فان لم يكن في كتاب الله فبسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان لم يكن في سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فافض بما قضى به الصالحون وقد سمع عمر من بيع امهات الاولاد وبيع الصمحية والرم بالطلا والثلث وتبصره ايضا واحتمل مرة فقال له عمر بن العاص حين توبخه عن ثوبك فقال لو فعلتها صارت سنة وقد قال ابي بن كعب وغيره من الصحابة ما استبان لك فاعمل به وما اشبه طبعك فكله الى عالمه وقد كان الصحابة يفتون ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجة بين اظهريهم وهذا التقليد لهم قطعاً اذ فيهم يكون حجة في حيوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد قال تعالى فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون فاجب عليهم بقول قول الله عز وجل اذا رجعوا اليهم وهذا التقليد منهم للعلماء وصح عن ابن الزبير انه سئل عن الجرد والاخوة فقال ما الذي قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واليه وبالموت كنت مخيراً من اهل الارض خليلاً لا تتخذته خليلاً فانه انزله اياه وهذا ظاهر في تقليد له وقد امر الله سبحانه بقبول شهادة الشاهد وذلك تقليد له وجاءت الشريعة بقبول قول القائف والمخارص والتاسيم والمقوم للثقات وغيرها والحكاكمين بالمثل في جزاء الصديق وذلك تقليد محض واجمع الامة على قبول قول المتخرج والرسول والمعرف والمعدل وان اختلفوا في جزاء الاكتفاء بواحد وذلك تقليد محض لحياته واجمعوا على جواز شهادة النحان والشباب والاطعمة وغيرهم من غير سوال عن استبان حالها وكثيرهم بالاكفاء بتقليد اربابها ولو كلف الناس كلهم الا حجتهم وان يكونوا احكاماً فضلاء لضاعت مصالح العباد ونقطت الصنائع وانما امر وكان الناس كلهم علماء حجة مهدين وهذا لا سبيل اليه شرعاً والقدر وقد منع من وقوعه وقد اجتمع الناس على تقليد الزوج للنساء الا في عهد بين اليه زوجته وجواز وطئها بتقليد الهن في كونها هن زوجته واجمعوا على ان الاخذ بتقليد القبيلة وعلى تقليد الاثمة في الطهارة وقراءة الفاتحة وما يصح به الاقتداء وعلى تقليد الزوجة مسلبة كانت او مقيمة ان جازها قد انقطع فيه بل للزوج وطئها بالتقليد وبيعها للولي تزويجها بالتقليد لها في انقضاء عدها وعلى جواز تقليد الناس للمؤمنين في مثل اوقات الصلوات ولا يجب عليهم الا حجتهم ومعه ذلك بالادلة وقد قالت الامة السوداء لعقبة بن الحارث ارضعك وارضع

امرأتك فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بفراقها وتقليد ما فيها اخبرته به من ذلك **وقل** صرح الامامة بجواز التقليد فقال
 حص بن غياث سمعت سفيان يقول اذا مررت بالرجل يعمل العمل الذي قد اختلف فيه وانت ترى تحريمه فلا تتبعه وقال محمد بن الحسن
 يجوز للعالم تقليد من هو اعلم منه ولا يجوز له تقليد من هو مثله وقد صرح الشافعي بالتقليد فقال في المنهاج بغير قلته تقليد العجم قال
 في مسئلة بيع الحيوان بالبرء من العيوب قلته لتقليد العثمان وقال في مسئلة الجور مع الاخوة انه يقاسمهم ثم قال وانما قلت بقول
 زيد وعنه قلنا اكثر الغرائض وقد قال في موضع اخر من كتابه الجور يد قلته تقليدا لعطاء وهذا الوجيزة رحمه الله قال في مسائل
 الا بالبرء ليس معه فيها الا تقليد من تقدمه من التابعين فيها وهذا ما لا يخرج عن عمل اهل المدينة ويصريح في مؤطا بان ادرك العمل
 على هذا وهو الذي عليه اهل العلم ببلدان يقول في غير موضع ما رايت احدا القدي به يفعلوه ولو جعنا ذلك من كلامه لطال وقد
 قال الشافعي في الصحابة رايتهم لنا خير من رأينا لانفسنا ونحن نقول ونصدق ان رأى الشافعي والائمة معه لنا خير من راينا
 لانفسنا وقد جعل الله سبحانه في فطر العباد تقليد المتعلمين للاستاذين والمعلمين ولا تقوم مصالحة الخلق الا بهذا وذلك علم
 في كل علم وصناعة وقد فاءت الله سبحانه بين قري الا بدان فلا يحسن في حكمته وعد له
 رجمته ان يفرض على جميع خلقه معرفة الحق بدليله والجواب عن معارضة في جميع مسائل الدين دقيقتها وجليلها ولو كان
 كذلك لتسارت اقدام الخلائق في كونهم علماء بل جعل سبحانه هذا عاملا وهذا متعلما وهذا امتبعا للعالم مؤقنا به والارادة
 المأمور مع الامام والتابع مع المتبوع واين حرم الله تعالى على الخلق ان يكون متبعا للعالم مؤتبا به مقلدا له يسير بسيرة
 وينزل بقرآنه وقد علم الله سبحانه ان الحوادث والنوازل كل وقت نازلة بالخلق فهل فرض على كل منهم فرض عين ان
 ياخذ حكم نازلته من الادلة الشرعية بشر وطها ولو ازمها وهل في ذلك في امكان احد فضلا عن كونه مشروعا وهو لا يخفى
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتح البلاد وكان الحديث العهد بالاسلام يسألهم فيفتونه ولا يقولون له عليك ان
 تطلب معرفة الحق في هذه الفتوى بالدليل ولا يعرف ذلك عن احد منهم البتة وهل التقليد الا من لوازم التكليف ولو ازم
 الجميع فهو من لوازم الشرع والقدر والتكوز له مضطرون اليه ولا بد وذلك فيما تقدم بيان من الاحكام وغيرها ونقول لمن
 احمق على ابطاله كل حجة اترية ذكرتها فانت مقلد لجلتها ورواها اذ لم يقدم دليل قطعي على صدقهم فليس بيدك الا تقليد
 الراوي وليس بيد الحاكم التقليد الشاهد وكن لك ليس بيد العاصي التقليد العالم فما الذي سوغ لك تقليد الراوي الشاهد
 ومنعنا من تقليد العالم وهذا سمع باذنه ما رواه وهذا اعقل بقلبه ما سمعه فادى هذا اسمع وادى هذا امعقوله وفرض على
 هذا تادية ما سمعه وعلى هذا تادية ما عقله وعلى من لم يبلغ منزلتهما القبول منهما ثم يقال للمنافين من التقليد انتم منعتوا
 خشية وقوع المقلد في الخطا بان يكون مقلدا مخطئا في فتواه ثم وجبتم عليه النظر والاستدلال في طلب الحق ولا ريب
 ان صوابه في تقليد العالم اقرب من صوابه في اجتهاده هو نفسه وهذا كمن اراد شري سلعة لا خيرة له بها فانه اذا اقبل عالمنا
 بتلك السلعة خيرا امينا ناصحا كان صوابه وحصول غرضه اقرب من اجتهاده لنفسه وهذا متفق عليه بين العقلاء
قال اصحاب الحجة عجل الله فرجهما امينا ناصحا كان صوابه وحصول غرضه اقرب من اجتهاده لنفسه وهذا متفق عليه بين العقلاء
 في ضرورة اهله كيف ابطاله من هيكه بنفسه ليلكم فيما للمقلد وما للاستدلال واين منصب المقلد من منصب المستدل
 وهل ما ذكرتم من الادلة الا ثياب استعصوها من صاحب الحجة فيجملتها ما بين الناس وكنت في ذلك متشبعين عالم
 تطلق ناطقين من العلم بما شهدتم على انفسكم انكم لم توثقوا وذلك ثوب زور ليستقوى ومنصب لست من اهله عصبة و
 فاجزى ناهل صرتم الى التقليد لدليل قاكم اليه وبرهان داكم عليه فالزم من الاستدلال اقرب منزل وكنت من التقليد

ف

قلنا

ج

الاصل واليه ترجع
والله اعلم

ممن ان امر سلكه مسيله افتاقا وصحنا من غير دليل وليس الى خروجك عن احد هذين القسمين سبيل وفيما كان
فمن نفسا مد مذنب التقليد حاكم والرجوع الى الحق منه لانه من ان خاطبنا كره لسان الحق قد نزلنا من اهل حق السبل
وان خاطبنا كرم بحكم التقليد فلا مفعلا اذ مقتضى من الدليل والحب ان كل طائفة من الطوائف وكل امة من الامة يدعي انها
على حق حاشى فراهقة التقليد فانهم لا يدعون ذلك ولو ادعوه لكانوا مبطلين فانهم شاهدون على انفسهم بانهم لم يعتقدوا ذلك
الا قول الدليل فادهم اليه ويرهان ذلك عليهم وانما سبيلهم محض التقليد والمقلد لا يعرف الحق من الباطل ولا الحق من الباطل
واجب من هذا ان افتهم بنهم عن تقليد هم قصوبهم وخالفهم وقالوا نحن على مذاهم وقد دانوا بخلافهم في اصل الدين
الذي بنوا عليه فانهم بنوا على الحق ونحو عن التقليد واوصوهم اذا ظهر الدليل ان يتركوا قولهم ويتبعوا في القوم في ذلك كله
وقالوا نحن من اتباعهم تلك امانيتهم وما اتباعهم الا من سلك سبيلهم واقتفى آثارهم في اصولهم وفروعهم **واجب** من هذا
انهم مصرعون في كتبهم بطلان التقليد وخبرهم والله لا يحل القول به في دين الله ولو اشترط الامام على الحاكم ان يحكم هذا في
لم يصح شرطه ولا في لبيته ومنهم من يحرم التولية وبطل الشرط وكذلك المقتضى يحرم عليه الا فتاوا لا يعلم منه بافتاق الناس المتكلمين
لا علم له بصحة القول وفساده اذ طريق ذلك مسدودة عليه ثم كل منهم يعرف من نفسه انه مقلد متبوع لا يشارك قوله ويترك
له كل ما خالفه من كتاب او سنة او قول صاحب او قول من هو اعلم من متبوعه ونظيره وهذا من **عجب** **وايض** فانا
نعلم بالضرورة ان الله لم يكن في عصر الصحابة رجلا واحدا من رجلا منهم يقدره في جميع اقواله فلم يقط منها شيئا واسقط اقوال غيره
فلم يخذ منها شيئا **ومع** بالضرورة ان هذا لم يكن في التابعين ولا تابعي التابعين فليكن بنا المقلدون رجلا واحدا سلك
سبيلهم الوحيدة في القرون الفضيلة على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **واما** **احثت هذه البدعة**
في القرن الرابع الذي مزم على لسانه صلى الله عليه وآله وسلم فالمقلدون والمتبوعين في جميع ما قالوا ويعنون به الضرر وال
والدماء والاعوال وشجر موتها ولا يدرون اذ لك صواب ام خطا على خطر عظيم ولهم دين يدي الله موقف شديد يعلم فيه من قال
على الله ما لا يعلم انه لم يكن على شيء **وايض** فنقول لكل من قلد واحدا من الناس دون غيره ما الذي خص صاحبك
ان يكون اولى بالتقليد من غيره **فان** قال لانه اعلم اهل عصره وربما فضله على من قبله مع جرمه الباطل انه لم يحمي بعده اعلم
فيل له وما يدري انك لست من اهل العلم بشهادتك على نفسك انه اعلم الامة في وقته فان هذا انما يعرفه من عرف المذاهب
وادلتها وراجحها ومرجحها فما لا يحصى ونقد الدراهم وهذا ايضا باب اخر من القول على الله بلا علم **ويقال له** **ثانيا** فابوبكر
الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان وعلي بن مسعود وابي بن كعب ومعاذ بن جبل وعائشة وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم اعلم
من صاحبك بلا شك فهلا قلدتهم وتركتم بل سعيد بن المسيب والشعبي وعطاء وطاوس واما الهذيل اعلموا افضل بلا شك فلم
تركت تقليد الاعلم الا افضل الاجم لا دوات الخير والعلم والدين ورغبت عن اقواله ومزاياه الى من هو دونه **فان** قال ان
صاحبي ومن قلده اعلم به مني فتقليدي له اوجب على مخالفة قوله لقول من قلده لان وفور علمه ودينه يمنعه من مخالفة من
هو فوقه واعلم منه الا الدليل صار اليه هو اولى من قول كل واحد من هؤلاء **فيل** ومن اين علمت ان الدليل الذي صار اليه
صاحبك الذي زعمت انت انه صاحبك اولى من الدليل الذي صار اليه من هو اعلم منه وخير منه او هو نظيره وقول من معانها
لا يكون صوابا بل حرجا هو الصواب ومعلوم ان ظفر الاعلم الا افضل بالصواب اقرب من ظفر من هو دونه **فان** قلت
علمت ذلك بالدليل فمهما اذا فقد انتقلت عن منصب التقليد الى منصب الاستدلال وبطلت التقليد **ثم يقال لك** **ثالثا**
هذا لا ينفك شيئا البتة فيما اختلف فيه فان من قلده ومن قلده غيرك قد اختلفا وصار من قلده غيرك الى مخالفة الى غيرك

ج
فان قيل
والله اعلم

مصدق عن قائل معصوم وقد نصب الله سبحانه الأدلة الظاهرة على الحق وبين لعباده ما يتقون فادعيتهم الضمير عن معرفتنا بغيره
 عليه الأدلة وتولى بيانه ثم زعمتم انكم قد عرفتم بالدليل ان صاحبكم اولى بالتقليد من غيره وانه اعلم الامة وافضلها في زمانه وهلمو
 سيرا وخلافة كل طائفة منكم توجب اتباعه ويحرم اتباع غيره كما هو في كتب اصولهم **واستجيب** لكل العجب لمن خفى عليه الترجيح
 فيما نصب الله عليه الأدلة من الحق ولم يهتد اليها واهتدى الى ان متبوعه احق واولى بالصواب عن عذراء ولم ينصب الله على
 ذلك دليلا واحدا **ويقال ثامن عشر** اعجب من هذا كله من شأنكم معاشر المقلدين انكم اذا وجدتم آية من كتاب الله
 توافق رأي صاحبكم اظهرتم انكم تأخذون بها والعروة في نفس الامر على ما قاله لا على الآية واذا وجدتم آية نظيرها تختلف قولكم لم
 تأخذون بها ونظيرتها لواجب التأويل واخر لاجها عن ظاهرها حيث لم توافق رأيكم وهكذا تفعلون في بقية السنة سواء اذا وجدتم
 حديثا صحيحا يوافق قوله اخذتم به وقوله لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم كيت وكيت واذا وجدتم مائة حديث صحيح بل اكثر خالف
 قوله لم تأخذوا به الحديث منها ولم يكن لكم منها حديث واحد فتقولون لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم كن اذا وجدتم
 من سلا قد وافق رأيي اخذتم به وجعلتم حجة هناك واذا وجدتم مائة من سلا خالف رأيكم اطرحتموها كلها من اولها الى آخرها و
 قلتم لا نأخذ بالمرسل **ويقال تاسع عشر** اعجب من هذا انكم اذا اخذتم بالحديث مرسل كان او مسند الى افقه رأي
 صاحبكم ثم وجدتم فيه حكما يخالف رأيكم تأخذون به في ذلك الحكم وهو حديث واحد وكان الحديث حجة فيما وافق رأي من قلده في
 وليس حجة فيما خالف رأيكم **ولم تذكر** من هذا اطرافا فانه من عجيب امرهم **فاستجيب** طائفة منهم في سلب طهورية الماء المستعمل
 في رفع الحدث بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عني ان يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة والمرأة بفضل وضوء الرجل وقالوا البهائم
 المنفصل عن اعضائها هو فضل وضوءها **وخالفوا** نفس الحديث فجوزوا لكل منهما ان يتوضأ بفضل طهور الآخر وهو المقصود
 بالحديث فان عني ان يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة اذا حلت بالماء وليس عندهم الخلق اثر ولا يكون الفضيلة فضلة امرأة اثر في لفظ
 نفس الحديث الذي احتجوا به وحملوا الحديث على غير محله اذ فضل الوضوء يتقيد هو الماء الذي فضل منه ليس هو الماء المتوضأ به فان
 ذلك لا يقال له فضل الوضوء فاحتجوا به فيما لم يرح به وابطلوا الاحتجاج به في اريد به **وقد** ذلك احتجهم على نجاسة الماء بالملافة
 وان لم يتغير بغيره صلى الله عليه وآله وسلم ان يبال في الماء الدائم فمما قالوا لو بال في الماء الدائم لم ينجسه حتى ينقص عن قلده **واستجيب**
 على نجاسته ايضا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغسل يده في الاذنه حتى يغسلها ثلاثا **ثم قالوا** ان
 غسما قبل غسلها لم ينجس الماء ولا يجب عليه غسلها وان شاء ان يغسما قبل الغسل **فل** **واستجيب** في هذه المسئلة بان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم امر بخضار الارض التي يبال فيها البائل واخراج ترابها **ثم قالوا** لا يجب حفرها بل لو تركت حتى يبيت
 بالشائس والريح طهرت **واستجيب** على منع الوضوء بالماء المستعمل بقوله صلى الله عليه وآله وسلم يا بني عبد المطلب ان الله
 كره لكم غسل ايدي الزكاة ايدى الناس يعني الزكاة **ثم قالوا** لا تحرم الزكاة على بني عبد المطلب **واستجيب** على ان السمك الطافي اذا
 وقع في الماء لا ينجسه بخلاف غيره من ميتة الارث فانه ينجس الماء بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في البحر الطافي ماؤه الحلال ميتته
ثم خالفوا هذا الخبر بعينه وقالوا لا يجل ما مات في البحر من السمك ولا يجل شئ مما فيه اصلا غير السمك **واستجيب**
الرأي على نجاسة الكلب ولو لم يبق قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا ولغ الكلب في اناه احدكم فليغسله سبع مرات ثم قالوا
 لا يجب غسله سبع مرات يغسل مرة ومنهم من قال ثلاثا **واستجيب** على تقريرهم في نجاسة المغلظة بين قدر الدرهم وغيره
 حديث لا ينجس من طريق غطيف عن الزهري عن ابى سلمة عن ابى هريرة يرفع نعا والصلوة من قدر الدرهم **ثم قالوا** لا تقاد الصلوة
 من قدر الدرهم **واستجيب** حديث علي بن ابى طالب كره الله وجهه في الجنة في الزكاة في زيادة الاصل على عشرين ومائة ما تزد الى

ج

او القرضه فيكون في كل خبر ثمانية وخالفوه في اثني عشر موضعاً منه ثم **اجتنبوا** الحديث عمن حرم ان ما زاد على ما في درجهم
 فلا شئ فيه حتى يبلغ اربعين فيكون فيهم درهم **وخالفوا** الحديث بعينه في نصف فيه في اكثر من خمسة عشر موضعاً **واجتنبوا**
 على ان الشئ لا يكون اكثر من ثلاثة ايام حديث للمصراة **وهذا** من احاديث الجحائب فانهم من اشد الناس اكثارة ولا يقولون به
 فان كان حثاً وجب اتهاكه وان لم يكن حثاً لم يجز الاجتهاد به في تقدير الثلث مع انه ليس في الحديث تعرض لحجاء الشرط فالذي اراد
 بالحديث ودل عليه خالفوه والذي اجتنبوا عليه به لم يدل عليه **واجتنبوا** هذه المسئلة ايضاً بحجاء بن منقذ الذي كان
 يفتن في البعير فجعل له النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخمار ثلاثة ايام **وخالفوا** الخبر كله فلم يشتموا الخمار بالغير ولو كان
 يساق عشر معشرين ما بدله فيه وسواء قال المشتري لا خلافة او لم يقل وسواء عين قليلا او كثير لا يضار له في ذلك كله **واجتنبوا**
 في ايجاب الكفارة على من افطر في نهار رمضان بان في بعض الفاظ الحديث ان رجلاً افطر فامره النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يكفر
 ثم **خالفوا** هذا اللفظ بعينه فقالوا ان استفت دقيقا او دليماً عينا او اهليلاً او طيباً افطره كفارة عليه **واجتنبوا** على ربح
 القضاء على من تقبل القبيح حديث ابي هريرة ثم **خالفوا** الحديث بعينه فقالوا ان تقبلاً اقل من ملا فيه فلا قضاء عليه **واجتنبوا**
 على من يد مسافة الفطر والقصر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجزى لامرأة ثوب من بالله واليوم الآخر ان تسافر مسيرة ثلاثة ايام او
 مع زوج او ذي محرم وهذا مع انه لا دليل فيه البتة على ما ادعى **فقد خالفوه** نفسه فقالوا يجوز للموكة والمكاتبه وام الولاء
 السفر مع طير زوج وعمر **واجتنبوا** على منعه للمحرم من تغطية وجهه حديث ابن عباس في الذي وقصته ناقته وهو محرم فقال النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم لا تخروا راسه ولا وجهه فانه يبعث يوم القيمة مليباً **وهذا** من الجحج حيث فانهم يقولون اذا مات محرم
 حمله بقطعة راسه وجهه وقد بطل حرامه **واجتنبوا** على ايجاب الحجر على من قتل صبيداً في الاحرام حديث جابر انه اخبرنا
 وبأخبره على قاتلها واسند ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **وخالفوا** الحديث بعينه فقالوا لا يجزى اكلها
واجتنبوا حين وجبت عليه ابنة خاض فاحطت ثلثي ابنة لبلون فابنة خاض واحداً يساويها ابنة خمر من حديث ابن الصبح
 وفيه من وجبت عليه ابنة خاض ليست عنده وعنده ابنة لبلون فانها توفض منه ويخرج عليه الساعي ثلثين او عشرين درهماً **وهذا**
 من الجحج فانهم لا يقولون بما دل عليه الحديث من تمييز ذلك ويستدلون على ما لم يدل عليه بوجه ولا اراد به **واجتنبوا** على اسقاط الحجر
 في دار الحرب اذا فعل المسلم اسباباً بحديث لا تقطع الايدي في الغزو في لفظي السفر ولم **يقولوا** بالحديث فان عندهم لا اثر للسفر
 ولا للغزو في ذلك **واجتنبوا** في ايجاب الاضحية بحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر بالاضحية وان يطعم منها الجارة المسائل
فقالوا لا يجب ان يطعم منها تجار ولا مسائل **واجتنبوا** في اباحة ما ذبحه غاصب وسارق وبأخبر الذي فيه ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم دعى الى الطعام مع رهط من اصحابه فلما اخذ لقمة قال في اجل ثم شاة اخذت بغير حق فقالت المرأة يا رسول الله اخذت
 من امرأة فلان بغير علمي زوجها فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تطعم الاساءة **وقد خالفوا** هذا الحديث فقالوا لا يطعم
 الغاصب حلال ولم يحرم على المسلمين **واجتنبوا** بقوله صلى الله عليه وآله وسلم جرح العرج اجراً في اسقاط الضمان بحجاء بن
 الموشى **وخالفوا** فيما دل عليه واراد به فقالوا من ركب دابة او قادها واساقها فهو ضامن لما عضت بقرنها ولا ضمان عليه في انقبت
 برجلها **واجتنبوا** على تأخير القوي الى حين البدء بالحديث المشهور ان رجلاً طعن اخيراً تركبته بقرن فطلب القوي فقال له رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى يدرك فاقاده قبل ان يدرك بالحديث **وخالفوه** في القضاء من الطخنة **فقالوا** لا يقصر منها
واجتنبوا على اسقاط الحجر عن الزاني بامه ابنة او أم ولد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم انت وما لك لا يترك **وخالفوه**
 فيما دل عليه فقالوا ليس للاب من مال ابنة شئ البتة ولم يلحق له من مال ابنة عودا رآك فما فوقه واجتنبوا حبسه في دينه وضمانه

واحتجوا على ان الامام يكره ان قال المقيم قد صمت الصلوة بحديث بلال انه قال رسول الله صلى الله عليه وآله ولم
لا تسبقني بأعين وبقول بل وان ان تسبقني بأعين ثم خالفوا في الخبرين اذا قالوا لا يكره من الامام ولا المأموم **واحتجوا**
على وجوب مسيرهم الى الراس بحديث المغيرة بن شعبه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صبح بنا صبيته وعامته ثم خالفوه
فيما دل عليه فقالوا لا يجوز المسير على العامة ولا اثر للمسير عليها البتة فان الفرض سقط بالناصبية والمسير على العامة غير واجب ولا
مستحب عندهم **واحتجوا** الفقيهون في استحباب مسابقة الامام بقوله صلى الله عليه وآله وسلم انه اجل الامام ليقوم به قالوا ولا
الا يتم به فيقتضي ان يفعل مثل فعله سواء **ثم خالفوا** الحديث فيما دل عليه فان فيه فاذا اكبر فكبروا واذا اركم فاركعوا واذا
قال سمع الله لمن حمده فتقولوا ربنا ولك الحمد واذا صلى جالساً فجلسوا جالساً **واحتجوا** على ان الفاشحة لا تنعكس في الصلوة
بحديث الحسن في صلواته حيث قال له اقرأ ما تيسر معك من القرآن **وخالفوه** فيما دل عليه صريحاً في قوله ثم اركع حتى تطمئن
راكعاً ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى ينطمئن سجداً وقوله ارجع فصل فانك لم تقبل فقالوا من ترك الطمأنينة فقد صلى
وليس الامر بها فمما كثرها مع ان الامر بها وبالقراءة سواء في الحديث **واحتجوا** على اسقاط جلسة الاسراحة بحديث ابي حميد
حيث لم يذكرها فيه **وخالفوه** في نفس مادل عليه من رفع اليدين عند الركوع والرفع منه **واحتجوا** على اسقاط فرض
الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والاسلام في الصلوة بحديث ابن مسعود فاذا قلت ذلك فقد ثبت صلواتك **ثم خالفوه**
في نفس مادل عليه فقالوا صلواته تامة قال ذلك او لم يقله **واحتجوا** على جواز الكلام والامام على المنابر يوم الجمعة بقوله صلى
الله عليه وآله وسلم للداخل اصيليت يا فلان قبل ان تجلس قال لا قال ثم فاركم ركعتين **وخالفوه** في نفس مادل عليه فقالوا
من دخل والامام مضطرب جلس ولم يصل **واحتجوا** على كراهية ترفع اليدين في الصلوة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم يا بالهم
ما ارفع ايديهم كانوا اذا ناب خيل شمس **ثم خالفوا** في نفس مادل عليه فان فيه انما يكفي احدكم ان يسلم على اخيه من عن يمينه شماله
السلام عليكم ورحمة الله والسلام عليكم ورحمة الله فقالوا لا يحتاج الى ذلك وبكيفية غيره من كل مناد للصلوة **واحتجوا** في
استحلاف الامام اذا احدث بالخبر الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج وابو بكر يصلي بالناس فآخرا ابو بكر ونقدم
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصل بالناس **ثم خالفوه** في نفس مادل عليه فقالوا من فعل مثل ذلك بطلت صلاته وابطلوا صلاته
من فعل مثل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبني بكر ومن حضر من الصحابة فاحتجوا بالحديث فيه لم يدل عليه وابطلوا العمل به في نفس مادل
عليه **واحتجوا** لقولهم ان الامام اذا صلى جالساً لم يصح للمأمومين خلفه قياماً بالخبر الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ان يخرج فجل ابا بكر يصلي بالناس قائماً فنقدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجلس وصلى بالناس تاخر ابو بكر **ثم خالفوا** الحديث
في نفس مادل عليه وقالوا ان تاخر الامام لغير حديث ونقدم الاخر بطلت صلوة الامامين وصلوة جمع المأمومين **واحتجوا** على بطلان
صوم من اكل يظنه ليلاً فان بها لا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ان بلال لا يؤذن بيليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن امر مكره ثم
خالفوا الحديث في نفس مادل عليه فقالوا لا يجوز الاذان للفجر بالليل في رمضان ولا في غيره **ثم خالفوا** من وجه آخر فان في
نفس الحديث وكان ابن امر مكره رجلاً اعني لا يؤذن حتى يقال له أصبحت واصبحت وعندهم من اكل في ذلك الوقت بطل صومه
واحتجوا على المنع من استقبال القبلة واستدبارها بالغائط بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول
ولا تستدبروها **وخالفوا** الحديث نفسه وجوزوا استقبالها واستدبارها بالبول **واحتجوا** على شرط الصوم في الاعتكاف
بالحديث الصحيح عن عمر انه نذر في الجاهلية ان يعتكف ليلة في المسجد الحرام فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يؤذن
و**ثم** لا يقولون بالحديث فان عندهم ان نذر الكافر لا ينعقد ولا يلزم الوفاء به بعد الاسلام **واحتجوا** على الروج بحديث نحر الزا

ج
الاسم

الأكبر

ج

ثلاث مرات عتقها ولقيطها ولدها التي لا عنت عليه **وَلَمْ يَقُولُوا** بالحديث في حبانها مال لقيطها وقد قال به عمر بن الخطاب والسني بن راهويه وهو الصواب **وَأَحْجُوا** في حديث دوى الارض ما يحبر الذي فيه التسوية وارتا وذا رهم فلم يجدوا فقال لعطوف الكبر من خرافته **فَلَمْ يَقُولُوا** به في ان من لا وارث له يعطى ماله الكبر من غيبته **وَأَحْجُوا** منع الفائل ميراث المقتول بخبر عمر بن شبيب عن ابيه عن جده لا ميراث قاتل ولا يقتل مؤمن بكافر **وَقَالُوا** يا اول الحديث دون اخره **وَأَحْجُوا** على جواز التيمم في الحضرهم وجوه الماء للنجاسة اذا خاف فوته بالحديث ابو جهم بن اسحق في تيمم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لرد السلام ثم **خالفوه** فيما دل عليه في موضعين احدهما انه تيمم بوجهه وكفيه دون ذراعيه والثاني انهم لم يكرهوا رد السلام للحديث ولم يستحبوا التيمم لرد السلام **وَأَحْجُوا** في جواز الاقتصار في الاستنجاء على حجرين بحديث ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذهب لحجته وقال له ايبنى يا حجار فانه حجرين وروثة فاحضن الحجرين والى الروثة وقد هذا مكرس **ثم خالفوه** فيما رخص فيه فاجازوا والاستنجاء بالروت واستدلوا به على ما لا يدل عليه من الاستنجاء بالحجرين **وَأَحْجُوا** على ان من المرأة لا يقض الوضوء بصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم حاملا امامة بنت ابى العاص ابن الربيع اذا قام فاجازوا اذا تركه او سجد وضعا **ثم قالوا** من صلى كذا بطلت صلاته وصلاة من اتهم به **قال** بعض اهل العلم ومن الجب ابطالهم هذه الصلوة وتخييمهم للصلوة بقرأة صلاتان بالفارسية ثم يركع ثم يركع قد رخص السيف اولا يرفع بل حجر ثم يركع ولا يرضع على الارض بديه والرجليه وان امكن ان لا يرضع مركبته عجم ذلك ولا وجهه بل بكفيه وضع راس الفقه كذا يركع واحد ثم يجلس مقدار التشهد ثم يفعل فعلا ينال في الصلوة من شاء اضرط او ضحك او سحر ذلك **وَأَحْجُوا** على حجرين وط المسبية والمملوكة قبل الاستبراء بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرا حتى **ثم خالفوا** صريحه فقالوا ان اعتقها وزوجها وقد وطئها الباطنة حل للزوج ان يطأها لليلة **وَأَحْجُوا** في ثبوت الحصانة للحالة بخبر بنت حمزة وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بها الخالفتها **ثم خالفوه** فقالوا لو تزوجت لحالة بعد محرم للبنت كابن عمها سقطت حضانتها **وَأَحْجُوا** على النعم من التفريق بين الزوجين بحديث على في خيه عن التفريق بينهما **ثم خالفوه** فقالوا الامير المبيع اذا وقع كذلك وفي الحديث الامير **وَأَحْجُوا** على جريان القصاص بين المسلم والمسلم والذي خبره روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقام يهودي من مسلم لطمه **ثم خالفوه** فقالوا لا تؤذي في اللطمة والضربة لا بين مسلمين ولا بين مسلم وكافر **وَأَحْجُوا** على ان لا قصاص بين العبد وسيد به بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من لطم عبده فهو حر **ثم خالفوه** فقالوا لا يقتل بذلك **وَأَحْجُوا** ايضا بالحديث الذي فيه من مثل بعد عتق عليه **ثم قالوا** لم يوجب عليه القود **ثم قالوا** لا يقتل عليه **وَأَحْجُوا** بحديث عمر بن شبيب في العين نصف الدية **ثم خالفوه** في عدة موت منها قوله وفي العين القائمة السادة لموضعها ثلث الدية ومما يقرله في السن السوداء ثلث الدية **وَأَحْجُوا** على جواز تقصيل جمر الاولاد على بعض حديث النعمان بن بشير وفيه اشهد على هذا غيري **ثم خالفوه** صرحا فان في الحديث نفسه ان هذا البصر وفي لفظي لا اشهد على حيي فقالوا بل هذا يصح وليس يجوز وكل احد ان يشهد عليه **وَأَحْجُوا** على ان الخامسة تزول بغير العدة من المائعات بحديث اذ وطئ احدكم الاذى بنعليه فان التراب لم يظهر **ثم خالفوه** فقالوا لو وطئ العذرة بخنثه لم يظهر بها الدراب **وَأَحْجُوا** على جواز الميرة على الميرة حديث صاحب النجاة **ثم خالفوه** صرحا فقالوا لا يجمع بين الماء والتراب بل ما روي على غسل الصبي ان كان اكثر ولا يجمع اما ان يقتصر على التيمم ان كان اكثرهم اكثر ولا يغسل الصبي **وَأَحْجُوا** على جواز توليد الميراث او حكم او متى لين مرتين واحدا بعد واحد بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ايمركم دين فان قتل فبدر الله بن رواحة

قتل خنجر ثم خالفوا الحديث نفسه فقالوا لا يصح تعليق الولاية بالشروط فستنقش شهادة باله ان هذه الولاية من اصحاب ولاية علي
 وجه الارض وانها اصبحت من كل ولاياتهم من اولها الى اخرها **واحتجوا** على تضمين المتلف ما اتلفه ويملك هو ما اتلفه بغير
 القصصة التي كسر بها احدى امهات المؤمنين فهدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم على صاحبه القصصة نظيرها ثم خالفوا
 جهازا فقالوا انما يضمن بالادباهم والذناير ولا يضمن بالمثل **واحتجوا** على ذلك ايضا بخبر الشاة التي ذبحت بغير اذن
 صاحبها وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجرها على صاحبها ثم خالفوا صريحا فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم لولا ذلك الاصح بل مرييا طامعا الاستماع **واحتجوا** في سقوط القطع بسروقة الفواكه وما يسرع اليه الفساد بخبر
 لا قطع في شهر ولا اكثر ثم خالفوا الحديث نفسه في عدة مواضع اخرها ان فيه فاذا اذناه الى الجرحين ففيه القطع وعندهم لا قطع
 فيه اذاه الى الجرحين اولى بقره الثاني انه قال اذا بلغ ثمن الجرح في الصبر ان ثمن الجرح كان ثلاثة دراهم وعندهم لا يقطع في هذا
 القدر الثالث انه قال وليس الجرحين حررا فلو سرق منه ثوبا يابسا ولم يكن هناك حافظ لم يقطع **واحتجوا** في مسئلة الابن
 ياتي به الرجل ان له اربعين درهما خبز فيه ان من جاءه بابق من خارج الجرح فله عشرة دراهم او دينار **وخالفوا** جمة فاجابوا
 اربعين **واحتجوا** على خيار الشفعة على الفوق بحديث ابن السيمان في الشفعة كحل العقال ولا شفعة لصغير ولا غائب ومن مثل
 به فهو حر **وخالفوا** جميع ذلك الاقوال الشفعة كحل العقال **واحتجوا** على امتناع القوي بين الاب والابن والسيد والعبد
 حديث لا يقاتل والد بولده ولا سيد بعبد **وخالفوا** الحديث نفسه فان قامه من مثل بعبده فهو حر **واحتجوا** على ان
 الولد يلحق بصاحب الفراش دون الزاني بحديث ابن وليلة زمعة وفيه الولد للفراش ثم خالفوا الحديث نفسه صريحا فقالوا
 الامة لا تكون فراشا وانما كان هذا القضاء في امية ومن العجب انهم قالوا اذا عقد على امه وابنته واخته ووطئها لم يجر بالشبهة
 وصارت فراشا بهذا العقد الباطل الخور ام ولد وسريته التي يبطاها ليلها ونهارها ليست فراشها ومن الجائز انهم **احتجوا**
 على جواز صوم رمضان بنية ينشئها من النهار قبل الزوال بحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يدخل
 عليها فيقول هل من عدا فيقول لا فيقول فاني صائم ثم قالوا الوصل ذلك في صوم التطوع لم يصح صومه والحديث انما هو في
 التطوع نفسه **واحتجوا** على المنع من بيع المديونية في بيعه انفق فيه سببا كحريته وفي بيعه ابطال لذلك واجابوا عن بيع النمر
 صلى الله عليه وآله وسلم المديونية قد باع خدمته ثم قالوا لا يجوز بيع خزمة المديونية **واحتجوا** على ايجاب الشفعة
 في الرضا والاشجار التابعة لها بقوله قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل شرك في ربيعة او حائط
 ثم خالفوا نص الحديث نفسه فان فيه ولا جمل له ان يبيع حتى يوفى شركه فان باعهم ولم يوفى فهو احق به فقالوا لجله ان
 يبيع قبل ذنه ويجل له ان يجيل لا سقاط الشفعة وان باعهم بعد اذن شركه فهو احق ايضا بالشفعة ولا اثر للاستئذان ولا
 لعدم **واحتجوا** على المنع من بيع الزيت بالزيتون الا بعد العلم بان ما في الزيتون من الزيت اقل من الزيت المفرد بالزيت
 الذي فيه الزيت عن بيع اللب بالحيوان ثم خالفوا لا نفسه فقالوا يجوز بيع اللب بالحيوان من نوعه وغير نوعه **واحتجوا**
 على ان عطية المريض بالخزق كالوصية لا تنفذ الا في الثلث بحديث عمران بن حصين ان رجلا اعتق ستة عبيد كان عنده في
 لا مال له سواهم فخرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثا لثة اجزاء واقربهم بينهم فاعتق اثنين واربع اربعة ثم خالفوا
 في موضعين فقالوا لا يفرق بينهم المنة ويعتق من كل واحد سبعة وهذا اكثر رجلا **والمقصود** ان التقليد
 حكمه عليهم من ذلك وقادكم اليه فمروا بحكمة الدليل على التقليد ثم نقضوا في مثل هذا فان هذه الاحاديث ان كانت حقا
 وجب الاتياد لها والارض بما فيها وان لم تكن صحيحة لم يؤخذ بشيء مما فيها فاما ان نقض ويؤخذ بها فيما وافق قول المتنبين

وخصفوا واذلخا لنت قوله او يقول فهذا من اعظم الخطا والتناقض **فان قلتم** ما رخصنا خالفناه منها ما هو اقوى منه ولم يماض
ما وافقناه منها ما يوجب العدول عنه واطراحه **قيل** لا تخلو هذه الاحاديث واما لعلها ان تكون منسوخة او حكمة فان كانت منسوخة لم
يغير منسوخ البتة وان كانت محكمة لم يغير خالفه شئ منها البتة **فان قيل** هي منسوخة فيما خالفنا فيها وفيه وحكمة فيما وافقنا فيها فيه
قيل هذا مع انه ظاهر البطلان يتضمن ما لا حيل له عليه به قائل ما لا دليل عليه فاقبل ما فيه ان معارضنا لقلب عليه هذه الدعوى بمثلها
سواء كانت دعواه من جنس دعواه ولم يكن بينهما فرق ولا فرق وكلامهم مدعى ما لا يمكن اثباته **فالواجب** التمسك بسنن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وحكمهم بالحق والظاهر الباطن يقع الدليل القاطع على نفي المنسوخ منها او جزم الامة على العمل بخلاف شئ منها
وحال الثاني محال قطعاً فان الامة والله الحكم لا يحكم على ترك العمل بسنة واحدة الاسنة ظاهرة المنسوخ ماضية الامة فاصحابنا وحجتنا
العمل بالناهي دون المنسوخ واما ان يترك السنن لقول احدهم الناس فلا كائن من كان وبالله التوفيق **الوجه العشرون**
ان فرقة التقليد قد ارتكبت مخالفة امر الله وامر رسوله وهدي اصحابه واحوال ائمتهم وسلكوا ضد طريق اهل العلم واما امر الله
فانه امر بما تنازع فيه المسلمون اليه وعلى رسوله والمقلدون قالوا انما امره الى من قلناه **واما** امر رسوله فانه صلى الله عليه وآله
الله وسلم امر عند الاختلاف بالاجماع بسنته وسنة خلفائه الراشدين المهديين واصحابهم يتسك بهم ويحضر عليهم بالواجب وقال
المقلدون بل عند الاختلاف نتمسك بقول من قلناه ونقدمه على كل ماعداه **واما** هدي الصواب فمن المعلوم ان الصواب في
لم يكن فيهم شخص واحد يتكلم بوجه واحد في جميع اقواله ويخالف من عداه من الصواب بحيث لا يرد من اقواله شئ ولا يقبل من قوله
شئاً **وهذا** من اعظم البدع وافهم الحوادث **واما** مخالفتهم لائمتهم فان الائمة فهو عن تقليدهم وحين رآهم كما تقدم ذكر
بعض ذلك عنهم **واما** سلوكهم ضد طريق اهل العلم فان طريقهم طلب اقوال العلماء وضبطها والنظر فيها ورخصها على الفرائض السنن
الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واقوال خلفائه الراشدين فما وافق ذلك منهم قبلوه ودافعوا عنه وقصروا به واقتوا به
وما خالف ذلك منها لم يلتفتوا اليه ورددوه وقام بينهم لهم كان عندهم من مسائل الاجتهاد التي خالفوها ان تكون سائغة الائمة والجمعة
الاتباع من غير ان يلزموا بها احكاماً ولا يقولوا انها الحق دون ما خالفها هذه طريقة اهل العلم سلفاً وخلفاً واما هؤلاء الخلف فكلوا الطريق
وقبلوا وضباع الدين فزيفوا كتاب الله وسنة رسوله واقوال خلفائه واتضح به ضررهم على اقوال من قبلوه فما وافقها منها قالوا الشافعي
انقادوا له وما خالف اقوال متبوعهم منها قالوا اجتمع الخصم بكذا وكذا ولم يبق له في رد ما يرد في رد ما يرد في رد ما يرد
يمكن وطلبوا بها وجه الحيل التي ترد حتى اذا كانت موافقة لما ذهبهم وكانت تلك الوجوه بعينها فاقعة فيها شتوا على منارهم
وانكروا عليه رد هاتيك الوجوه بعينها وقالوا لا ترد البصير بمثل هذا ومن له هبة شمو الى الله ومرضاه ورضى الحق الذي بعث به
رسولنا ان كان ومنهم من كان لا يرضى لنفسه بمثل هذا المسالك الوخيم والمخلق الذي **الوجه الحادي والعشرون**
ان الله سبحانه اضر الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم فرحون وهذه هم اهل التقليد باعنائهم خلاف اهل العلم فانه
وان اختلفوا لم يفرقوا دينهم ولم يكونوا شيعاً بل شيعته واحدة متفقة على طلب الحق وابتاعه عند ظهوره ونقدت على كل ما سواه فهم
طائفة واحدة قد اتفقت مقاصدهم وطريقهم فالطريق واحد والقصد واحد والمقلدون بالعكس مقاصدهم شتى وطريقهم مختلفة
فليسوا مع الائمة في القصد ولا في الطريق **الوجه الثاني والعشرون** ان الله سبحانه اضر الذين قطعوا امرهم بدينهم زبوا
كل حزب بما لديهم فرحون والذين الكتب المصنفة التي رغبوا بها عن كتاب الله وما بعث الله به رسوله فقال تعالى يا ايها الرسل كلوا من
الطيبات واعملوا الصالحات اني بما تعملون عليم وان هذه امة اممكم واحدة وانما اكرمكم فانتمون فقطعوا امرهم بدينهم من كل حزب بالدينهم
فامر تعالى الرسل بما امر به اممهم ان ياكلوا من الطيبات وان يعموا الصالحات وان يعبدوه وحده وان يطيعوا امره وحده وان لا يفرقوا في الدين

ان الله سبحانه اضر الذين قطعوا امرهم بدينهم زبوا كل حزب بما لديهم فرحون

ج

جميع اصحابه

فحضرت الرسل واتباعهم على ذلك همتشلتين لامر الله قائلين رحمة حتى نشأت خلوف قطعوا امرهم بينهم من كل حزب بما لديهم فرحوا
 فمن تدبر هذه الآيات ونزلها على الواقع تبين لنا حقيقة الحال وعلم من أي الحزبين هو والله المستعان **الوجه الثالث في القول**
 ان الله سبحانه قال وليكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر اولئك هم المفلحون فخص هؤلاء بالفلاح
 دون من مداهم والداعون الى الخيرهم الداعون الى كتاب الله وسنة رسوله الداعون الى راي قرآن وفلان **الوجه الرابع**
والعشرون ان الله سبحانه ذكر من اذا دعى الى الله ورسوله اعرض ورضى بالحق اكر الى غيره وهذا شأن اهل التقليد قال تعالى
 واذا قيل لهم يتالوا الى ما انزل الله والى الرسول ما ترى المناقضين يصرون عنك صدودا فكل من اعرض عن الداعي له الى ما انزل الله
 ورسوله الى غيره فله نصيب من هذا الذم فمستكثر ومستقل **الوجه الخامس والعشرون** ان يقال لفظة التقليد دين
 الله عند كل واحد وهو في القول وضمة قد ينسب هو الاقوال المتقدمة التي يناقض بعضها بعضها ويبتل بعضها بعضها كلها دين الله
فان قالوا بل هذه الاقوال المتقدمة المتعارضة التي يناقض بعضها بعضها كلها دين الله فخرجوا عن نصوص الشتم فان جميعهم علم
 ان الحق في واحد من الاقوال كما ان القبلة في جهة من الجهات وخرجوا عن نصوص القرآن والسنة والمعقول الصريح وجعلوا دين الله
 قايما لاراء الرجال **وان قالوا** الصواب الذي لا صواب غيره ان دين الله واحد وهو ما انزل الله به كتابه وارسل به رسوله انما
 لعبادة كما ان نبيه واحد وقلوبه واحدة فمن وافقه فهو المصيب وله اجران ومن اخطاه فله اجر واحد على اجتهاده (اعلى خطاه
 قيل لهم فالواجب اذا طلب الحق وبذل الاجتهاد في الوصول اليه بحسب الامكان لان الله سبحانه اوجب على الخلق تقواه بحسب الاستطاعة
 ونقواه فكل ما امر به وترك ما نهى عنه فلا بد ان يعرف العبد ما امر به ليفعله وما نهى عنه ليبتئ به وما ينجي له لياتيه ومعرفة هذا لا تكون
 الا بتوهم اجتهاد وطلب وحسب الحق فاذا لم يأت بذلك فهو في عهدة الامر ويلقى الله ولما يقض امره **الوجه السادس والعشرون**
 ان دعوة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عامة لمن كان في عصره ومن يأتي بعده الى يوم القيمة والواجب على من بعد الصحابة هو
 الواجب عليهم بعينه وان تنوعت صفاته وكيفياته باختلاف الاحوال ومن المعلوم بالاضطرار ان الصحابة لم يكونوا يعرضون فيسمعون
 منه صلى الله عليه وآله وسلم على اقوال علماءهم بل لم يكن لعلمائهم قول غير قوله ولم يكن احد منهم يتوقف في قبول ما سمعه منه على
 موافقة موافق او راي ذي راي اصلا وكان هذا هو الواجب الذي لا يمت الى ان لا يبر وهو بعينه الواجب علينا وعلى سائر المكلفين
 الى يوم القيمة ومعلوم ان هذا الواجب لم ينسخ بعد موته ولا هو مختص بالصحابة فمن خرج عن ذلك فقد خرج عن نفسه واجبه الله ورسوله
الوجه السابع والعشرون ان اقوال العلماء واراتهم لا تنضبط ولا تنحصر ولم تضمن لها العصمة الا اذا التقوا ولم
 يختلفوا فلا يكون اتفاقهم اتفاقا ومن الحال ان يجادلنا الله ورسوله على ما لا ينضبط ولا ينحصر ولم يضمن لنا عصمتهم من الخطأ ولم يقيم لنا
 دليلا على ان احد القائلين اولى بان نأخذ قوله كله من الاخر بل يترك قول هذا كله ويؤخذ قول هذا كله حال ان يشهد الله ورسوله
 به الا اذا كان احد القائلين رسولا او نورا على الله فالقرض حينئذ ما يعتمده هؤلاء المقلدون مع متبعيهم ومخالفينهم **الوجه**
الثامن والعشرون ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال بئس الاسلام غربيا وسيجيء غريبا كما بدأ واخبر ان العلم
 يقل فلا بد من وقوع ما اخبر به الصادق ومعلوم ان كتب المقلدين قد طبقت شرقا والارض وغربا ولم تكن في وقت قط اكثر منها في
 هذا الوقت ونحن نراها كل عام في ازدياد وكثرة والمقلدون يحفظون منها ما يمكن حفظه بحرفه وشهرتها في الناس خلافا للقرية بل هي
 المعروفة الذي لا يعرفون غيره فلو كانت هي العلم لكانت بعث الله به رسوله لكان الدين كل وقت في ظهوره وزيادة والعلم في شمره و
 ظهوره وهو خلاف ما اخبر به الصادق **الوجه التاسع والعشرون** ان الاختلاف كثير في كتب المقلدين واقوالهم وما
 كان من عند الله فلا اختلاف فيه بل هو حق يصدر عن بعضه بعضا وفيهم بعضه بعضا قال تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدنا فيه

وهذا هو الواجب على كل احد ان يسأل اهل العلم بالذكر الذي انزل على رسوله ليخبر به فاذا اخبروه به لم يسمعوا غيرك تباعده هذا
 كان شأن ائمة اهل العلم لو يكن لهم مقلد معين يتبع في كل ما قال فكان عبد الله بن عباس يسأل الصحابة عا قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم او فعله او سنده لا يسألهم عن غير ذلك وكذلك الصحابة كانوا يسألون امهات المؤمنين خصوصاً
 عائشة عن فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيته وكذلك التابعون كانوا يسألون الصحابة عن شأن نبيهم فقط
 وكذلك ائمة الفقه كما قال الشافعي لا حمدا يا ابا عبد الله انت اخبر يا كبريت حتى فاذا احب الحديث فاعلم حتى اذهب اليه شامياً
 كان اوكفيماً او بصيراً ولم يكن احد من اهل العلم قط يسأل عن رأي رجل بعينه ومذهبه في اخذ به وحرره ويجال له ما سواه

الخامس والثلاثون ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما ارشد المستفتين كما صاحب الشجرة بالسؤال عن حكمه وسنته
 فقال قتلوه قتله الله فوعا عليهم حين افتوا بخير علم وفي هذا التبريم الافتاء بالتقليد فانه ليس علماً باتفاق الناس فان خادعاً
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على فعله فهو حرام وذلك احد ادلة التبريم فيما احتج به المقلدون ههنا اكبر الحجج عليهم والله
 الموفق وكذلك سوال في الصيف الذي زنا بامرأة مستحبة لاهل العلم فانهم لما اخبروا بسنة رسول الله عليه وآله وسلم
 في البكر الزاني افترعوا على ذلك ولم ينكحوا فلم يكن ثم سوالهم عن رأيهم ومذاهبهم

الوجه السادس والثلاثون
 قولهم ان عمر قال في الخلافة اني لا استعين من الله ان اخالف ابا بكر وهذا التقليد منه له جوابه من خمسة اوجه احدها
 انهم اختصوا الحديث وحده فوامد ما يطل استدلوا لهم بخن ذكره بتامه قال شعبة عن عاصم الاحول عن الشعبي ان ابا بكر
 قال في الخلافة اقضى فيها امرش فان يكن صواباً فمن الله وان يكن خطأ فمنه ومن الشيطان والله عنده برى هو مادون الولد
 والوالد فقال عمر بن الخطاب اني لا استعين من الله ان اخالف ابا بكر فاستحي عمر من مخالفة ابي بكر في اعترافه بجواز الخطأ عليه انه
 ليس كلامه كله صواباً ما مونا عليه الخطأ ويدل على ذلك ان عمر بن الخطاب افترعوا منه انه لم يقض في الخلافة بشئ وقد
 اعترف انه لم يقضها

الوجه الثاني ان خلاف عمر في بكر اشهر من ان يذكر كما خالفه نسيه اهل الردة فسيبهم ابو بكر
 خالفه عمر وبلغ خلافه الى ان رحن حرائر الى اهلهم ولدت لسيدها منهن ونقض حكمه من جعلتهن خولة الحنفية امرئ
 على فابن هذا من فعل المقلدين بمذنبهم وخالفه في ارض العنقة فقيمها ابو بكر ووقفها عمر خالفه في المفاضلة في العطاء فركم
 ابو بكر للتسوية وراى عمر المفاضلة ومن ذلك مخالفة له في الاستخلاف فصرح بذلك فقال ان استخلف فقد استخلف ابو بكر وان لم
 استخلف فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يستخلف قال ابن عمر فوالله ما هو الا ان ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فعلت ان لا يعدل بر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احد الا وان غير مستخلف فمكنا يفضل اهل العلم حين تغاض عنهم سنة
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقول غيره لا يعدلون بالسنة شيئاً سواها كما يصرح به المقلدون صراحاً وخلافه في الحجج
 والاحوة معلوم ايضاً

الثالث انه لو قدر تقليد عمر لاي تكبر في كل ما قاله لم يكن في ذلك مستراح للمقلد من هو بعيل الصحابة
 والتابعين من لا يداني الصحابة ولا يقاس بهم فان كان كما نزعتم لكم اسوة بعير فقلوا ابا بكر وانكروا تقليد غيره والله ورسوله
 وحجبه عبادة يجرى ويكفر على هذا التقليد كما لا يجدونكم على تقليد غير ابي بكر **الرابع** ان المقلدين لا يمتنعون ان يستحيوا ما استحي
 منكم لانهم يخالفون ابا بكر وعمر ولا يستحيون من ذلك لقول من قلده من الائمة بل قد صرح بعض علامتهم في بعض كتبه الاصل
 انه لا يجب تقليد ابي بكر وعمر ويجب تقليد الشافعي في الله العلي الذي اوجب تقليد الشافعي ثم يجب تقليد ابي بكر وعمر ومن شتم الله شهادته
 فسأل عنها يوم تلقاه ان اذا صح عن الخليفين الراشدين الذين امرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بانبا اسمهم والاقتداء بهم
 قول واطبق اهل الارض على خلافه لم تلقفت الى احد منهم ومحمد الله ان عافانا ما ابتلاه من حرم تقليدنا ووجب تقليد منبوعه

ج

له فاعلم

من الائمة وبنيهم قتلين عمر لاني بكر لعيسى في ذلك راحة لمقلدي من لم يأمر الله ولا مرسولة بتقليده ولا جعله عيانا على كتابه سنة عليه
 ولا جعله جبل نفسه كذلك **الخامس** ان غاية هذا ان يكون عمر قد قلدا بابكر في مسئلة واحدة فدل في هذا دليل على جواز اتخاذ رجل بعينه
 بمذلة مخصوص الشارع لا يلتفت الى قول من سواه بل لا الى خصوص الشارع الا اذا وافقت قوله فهذا والله هو الذي اجعت الامة على ان
 محرم في دين الله ولم يظهر في الامة الا بعد انقراض القرون الفاضلة **الوجه السابع والثلاثون** قوله ان عمر قال
 لاني بكر رأينا اراك تبغ فالظاهر ان التبع بهذا اسم الناس يقولون كلمة تكفي العاقل فاقصر من الحديث على هذه الكلمة واكتفى بها
 الحديث من اعظم الاشياء ابطالا لقوله **ففي صحيح البخاري** عن طارق بن شهاب قال جاء وفد من اسد وعطفان الى ابى بكر
 يسألون الصلح فخيرهم بين الحرب المجلية والسلم المخزية فقالوا هذه المجلية قد عرفناها فما المخزية قال نخرج منكم الحليفة والكرام ونغزو
 ما اصبنا لكم وندون لنا ما اصبتم منا وتدون ما اصبنا منكم وتردون ما اصبتم منا فعم ما ذكرت وما ذكرت وما اذكر
 من ان تدون من قتلانا وتكون قتلاكم في النار وتكون اقواما تتبعون اذ ناب الابل حتى يرى الله خلقه
 رسول الله فخر ابن اريدين روى عنه يه فخرج ابو بكر ما قال على القوم فقام عمر بن الخطاب فقال قد رايت رأيا سئلا صليت اعلم اذكرت
 من الحرب المجلية والسلم المخزية فعم ما ذكرت وما ذكرت من ان تغزوا ما اصبنا منكم وتردون ما اصبتم منا فعم ما ذكرت وما اذكرت
 من ان تدون من قتلانا وتكون قتلاكم في النار فان قلت قتلت على امر الله اجور ما على الله ليس لها ديات فتابع القوم على ما
 قال عمر فهذا هو الحديث الذي في بعض النسخة قد رايت رأيا واما رأيك تبغ فاي مستراح في هذا الفرقة التقليد **الوجه الثامن**
والثلاثون قوله ان ابن مسعود كان يأخذ بقول عمر بخلاف ابن مسعود لعمر اشهر من ان يتكلف الزيادة وانها كان يوافق
 كابوا في العالم العالم وحتى لو اخذ بقوله تقليد العبد فانما ذلك في خواريم مسائل بغرها او كان من عالم وكان عمر امير المؤمنين والحاكم
 في بخرواته مسئلة **منها** ان ابن مسعود عمر عن ام الولد يفتن من نصيب ولدها **ومنها** ان كان يطبق في الصلوة الى الزاوية
 وعمر كان يضم يديه على ركبتيه **ومنها** ان ابن مسعود كان يقول في الحرام في بين وعمر يقول طلقة واحدة **ومنها** ان ابن
 مسعود كان يجره نكاح الزانية على الزاني ابدا وعمر كان يقيمها ويتركها الاخر **ومنها** ان ابن مسعود كان يرى بيع الامة طرازا
 وعمر يقول لا تطلق بدن الى قضاي كثيرة **والجواب** ان المحققين بهذا البيرون تقليد ابن مسعود ولا تقليد عمر وتقليد مالك والى
 حيفته والشافعية احب اليهم واقرعندهم تركت ينسب الى ابن مسعود تقليد الرجال وهو يقول لغزله اصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم في اعلمهم بكتاب الله ولو اعلموا ان احدا اعلم مني لرحلت اليه قال شقيق بن جسيق في حلقه من اصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فيما سمعت احدا يرم ذلك وكان يقول ولله لاله الا هو ما من كتاب الله نسخ الا انا فاعلموا حيث نزلت وما من نبي الا انا فاعلموا فيما
 انزلت ولو اعلموا احدا اعلم بكتاب الله مني بتبعه الابل لركبت اليه وقال ابو موسى الاشعري كنا حينما واما عمر ابن مسعود واما اهل بيت النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم من كثرة دخولهم ولزومهم له وقال ابو موسى البجلي وقول قام عبد الله بن مسعود دما اعلم رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ترك بعده اعلموا انزل الله من هذا القاسم فقال ابو موسى لقد كان يشهد اذا ما غننا ويؤمن له اذا جئنا وكتب عمر الى
 اهل الكوفة اني بعثت اليكم عازا اميرا وعبد الله معلما وزيرا وما من النبلاء من اصحاب يحض على الله عليه وآله وسلم من اهل بيده
 نحن واعنهم واقتلهم ما فاني اتركهم بعبد الله على نفسه وقد عجم عن ابن عمر انه استفتى ابن مسعود في البسة واخذ بقوله ولم يكن ذلك تقليدا له
 بل لما سمع قوله فيها تبين له انه الصواب فوذا هو الذي كان يأخذ به الصحابة من اقول بعضهم بعضا وقد عجم عن ابن مسعود انه قال اغزو عالم او
 متعلما ولا تكون اصعة فاجر الاصعة وهو المقلد من زمرة العلماء والمتعلمين وهو كما قال رضى الله عنه فانه لا مع العلماء ولا مع المتعلمين
 العلم والجمعة كما هو معروف ظاهر من تامله **الوجه التاسع والثلاثون** قوله ان عبد الله كان يدع قوله يقول
 عمر وابو موسى كان يدع قوله يقول على ونهين يدع قوله يقول لاني بكر لعيسى انهم لم يكنوا يدعون ما يعرفون من السنة تقليدا

٢٢٢

ج

سنة قول ابو مسعود

لهم ولا الشريعة كما يفعله فرقة التقليد بل من تأمل سيرة القوم رأى انهم كانوا اذا ظهرت لهم السنة لم يكونوا يدعون الحق لغير
 كائنا من كان وكان ابن عمر يدعي قول عمر اذا ظهرت له السنة وابن عباس ينكر على من يعارض ما بلغه من السنة بقوله قال ابو بكر
 وعمر ويقولون ان نزل عليك حجة من السماء اقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتقولون قال ابو بكر وعمر رحم الله
 ابن عباس ورضي عنه فوالله لو شاء هذا خلفنا هؤلاء الذين اذا قيل لهم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا قال فلان فلان
 لمن لا يداني الصحابة ولا فريقا من قريب وانما كانوا يدعون اقول لهم لا قول هؤلاء لانهم يقولون القول ويقول هؤلاء فيكون الدليل
 معهم فيرجعون اليهم ويدعون اقول لهم كما يفعل اهل المعاصي الذين هم اوجب اليهم فاسواة وهذا عكس طريقة فرقة التقليد من كل
 وجه وهذا هو الجواب عن قول مسروق ما كنت ارجع قول ابن مسعود لقول احد من الناس **الوجه الرابع** قولهم ان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قد سن لكم معاذ فالتجوع فحجبا لمحق بهذا على تقليد الرجال في دين الله وهل صاروا سنة معاذ سنة
 الا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم فاتبعوا كما صار الا اذا سن سنة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم واقرأة وشرعوا لا يجر المنام فان
قيل فما معنى الحديث **قيل** معناه ان معاذ افضل فلا يجعله الله لكم سنة وانما صار سنة لنا حين امر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم لان معاذ افضل فقط وقد جرح عن معاذ انه قال كيف تصنعون بثلاث دنيا تقطع اعناقكم ونزلت على وجه ال منافق
 بالقران ان قاما العالم فان اهتدى فلا تقلدوه ودينكم وان افترقا فلا تقطعوا منه اياكم فان المؤمنين يفتنون ثم يثوب وآما القرآن
 فان لمنازرا كنما الطريق لا يخفى على احد فما علمت منه فلا تسألوا عنه احدا وصاروا تعلم فكلوه الى عالمه وآما الدنيا فمن جعل الله
 غناة في قلبه فقد افهم من لا فليست بنا ففته دنياه فصدع رضى الله عنه بالحق وفي عز التقليد في كل شئ وامر يا تمام ظاهر القرآن
 فان لا يبالي من خالف فيه وامر بالتوقف فيها الشكل وهذا كله خلاف طريقة المقلدين وبالله التوفيق **الوجه الحادي عشر**
الاربعون قولهم ان الله سبحانه امر بطاعة اولي الامر وهم العلماء وطاعتهم تقليد هو فيما يفتنون به **جوابه** ان اولي الامر
 قد قيل هم الامر وقيل هم العلماء وهما واثبات عن الامام احمد والتحقيق ان الآية تتناول الطائفتين وطاعتهم من طاعة الرسول لكن
 يخفى على المقلدين انه لا يطاعون في طاعة الله اذا امروا بامر الله ورسوله فكان العلماء مبلغين لامر الرسول والامرء منفذين له
 فحينئذ يجب طاعتهم تبعاً لطاعة الله ورسوله فإين في الآية تقلد بهم اراء الرجال على سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وايتار
 التقليد عليها **الوجه الثاني والاربعون** ان هذه الآية من اكبر الحجج عليهم واعظمها ابطالاً للتقليد وذلك من مجموع
احدها الامر بطاعة الله التي هي امتثال امر واجتناب نهي **الثاني** طاعة رسوله ولا يكون العبد مطيعاً لله ورسوله حتى يكون
 عالماً بامر الله ورسوله ومن اقر على نفسه بانه ليس من اهل العلم باوامر الله ورسوله وانما هو مقلد فيها لاهل العلم لم يكن له
 تحقيق طاعة الله ورسوله البتة **الثالث** ان اولي الامر قد نوا عن تقليدهم كما عجز ذلك عن معاذ بن جبل وعبد الله بن مسعود
 وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وغيرهم من الصحابة وذكرناه نضاً عن الجماعة الاربعة وغيرهم حينئذ خطاعتهم في ذلك ان
 كانت واجبة بطل التقليد وان لم تكن واجبة بطل الاستدلال **الرابع** انه سبحانه قال في الآية نفسها فان تنازعتم في شئ فردوه
 الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وهذا صريح في ابطال التقليد والمنع من رده المتنازع فيه الى رأى او مذهب تقليد
فان قيل فما هي طاعتهم المختصة بهم اذ لو كانوا انما يطاعون فيما يخبرون به عن الله ورسوله كانت الطاعة لله ورسوله لا لهم
قيل وهذا هو الحق وطاعتهم انما هي تبعه الاستقلال ولهذا فمرضا بطاعة الرسول وليرجع العامل وافر طاعة الرسول و
 اعداد العامل لا يتوهم انما انما يطاع تبعاً كما يطاع اولوا الامر تبعاً وليس كذلك بل طاعته واجبة استقلالاً كان ما امر به حتى
 عنه في القرآن اولئك **الوجه الثالث والاربعون** قولهم ان الله سبحانه وتعالى اثنى على السابقين الاولين

ج

١٢

١٣

من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان وتقليدهم هو اتباعهم باحسان هذا اصدق المقصود الاول وما اكد الثانية
بل الاية من اعظم الادلة ردا على فرقة التقليد فان اتباعهم هو سلوك سبيلهم ومنها حرمهم وقد خضع التقليد وكون الرجل
امعة واخباره والذين ليس من اهل البصيرة ولم يكن فيهم الله اكبر رجل واحد على مذهب هؤلاء المقلدين وقد عاهد الله وعاهم
مما يتبدي من مذهب النصوص لاراء الرجال وتقليدها فهذا ضد متابعتهم وهو نفس عن اقتضائهم فالتابعين لهم باحسان حقاهم اولو العلم
والبصائر الذين لا يقدرمون على كتاب الله وسنة رسوله راي اولا قياسا ولا معقولا ولا قول احد من العالمين ولا يحصى مذهب احد غيرا
على القرآن والسنة فتكلموا باتباعهم حلالا الله منهم بفضله ورحمته يرفعهم **الوجه الرابع والاربعون** ان اتباعهم
لوكا نواهم المقلدين الذين هم مقرون على انفسهم وجميع اهل العلم منهم ليسوا من اولو العلم كان سادات العلماء الدارون مع الحق تباركوا
من اتباعهم والجماع سعد باتباعهم منهم وهذا عين الحال بل من خالف احد ائمة هذه الحق وهو المتبع له دون من اخذ قوله بخلاف
حقه وهكذا القول في اتباع الائمة رضي الله عنهم معاذ الله ان يكونوا هم المقلدين لهم الذين يفتنون اراهم منزلة النصوص بل يكونون
لها النصوص فلكل ليسوا من اتباعهم وانما اتباعهم من كان على طريقهم واقف منهم بهم **الوجه الخامس** ان بعض المقلدين على غير
الاسلام في تدرجيه بل سة ابن الحسين وهي وقف على الحائلة والمجتهد ليس منهم فقال انما اتناول ما اتناوله منها على معرفتي به
احد لا على تقليد له ومن الحال ان يكون هؤلاء المتأخرون على مذهب الائمة دون اصحابهم الذين لم يكونوا يقدرونهم فاتباع الناس
بما لا يتبين وهب وطبقه من بحكم الحق وينقاد للدليل ان كان وكذلك ابو يوسف فمجرد اتباعه لا في حليفة من المقلدين له مع كثرة
مخالفة تامله وكذلك الجاهل ومسلو وابوه اودوا الاثر وحرمة الطبقة من اصحابنا جازية له من المقلدين الخس المستسين اليه على
هذا فالوقف على اتباع الائمة اهل الحق والعلم احق به من المقلدين في نفس الامر **الوجه الخامس والاربعون**
قوله كيف في حق التقليد الحديث المشهور اصحابنا في النجوم بايهم اقتديتم اهتديتم **الوجه السادس** ان هذا الحديث قد
روى من طريق الامام عن ابي سفيان عن جابر ومن حديث سعيد بن المسيب عن ابن عمر ومن طريق حمزة الجعفي عن نافع عن ابن
عمر ثبتت شي منها قال ابن عبد البر ثنا حمزة بن ابراهيم بن سعيد ان ابا عبد الله بن مفرح حدثنا حمزة ثنا حمزة بن ايوب الصنعوني قال
قال لنا ابو ارقم انا سمعنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم اصحابنا في النجوم بايهم اقتديتم اهتديتم **الوجه السابع** عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم **الوجه الثامن** ان يقال هؤلاء المقلدين فكيف استجرتهم ترك تقليد النجوم التي يتدنى بها وقلدتم من هو دونهم عزائم
كثيرة فكان تقليد ما لك والشاخرة وابي حنيفة واحدا ثم عذركم من تقليد ابي بكر بن عمر وعثمان وعلى فنادى عليه الحديث خالفوا
صريحا واستدلوا على تقليد من لم يتعرض له بوجه **الوجه التاسع** ان هذا يجب عليكم تقليد من ورث الجود مع اخوة منهم ومن اسقط
الاخوة بعمما وتقليد من قال الحرامين ومن قال هو طلاق وتقليد من حرم الحج بين الاثنين بذلك الاثنين ومن اباكم تقليد
من جرد للمأكل البرد ومن منع منه وتقليد من قال يقتل المتوفى عنها باقصة الاجلين ومن قال بوضع الحبل وتقليد من قال بحرق
الحرم استدامة الطيب وتقليد من اباحه وتقليد من جنى بيع الدرهم بالدرهمين وتقليد من حرمه وتقليد من اوجب الغسل من الكمال
وتقليد من اسقطه وتقليد من ورث ذوى الارحام ومن اسقطهم وتقليد من راي التحريم بوضاع الكبير ومن لم يره وتقليد من منع
تيمم الجنب ومن اوجبه وتقليد من راي الطلاق الثلاث واحدا ومن رآه ثلاثا وتقليد من اوجب فيه الحج الى العمرة ومن منع منه وتقليد
من اباح لحوم الحمير اهلية ومن منع منها وتقليد من راي النكاح غير الذكر ومن لم يره وتقليد من راي بيع الامة طلاقا ومن لم يره
وتقليد من دفع المولى عند الاجل ومن لم يقفه واصفا واصفا ذلك ما اختلف فيه اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فان سوغوا هذا لا تختص القبول على قول ومذهب بل جعلوا الرجل محمدا في الاخذ باي قول شاء من اقوالهم لا يتكروا

١٠١

١٠٢

حل من خالف من هبكم وانتم قول احدهم وان لم تسعوه فانه اول مبطل لهذا الحديث وخالف له وقال بضد مقتضاه وهذا اصبا لا
 الشك كلك منه **الرابع** ان الاخذ بهم هو اتباع القرآن والسنة والقول من كل من دعا اليها منهم فالأخذ بهم محرم عليهم
 التقليد ويوجب الاستدلال وشكهم الدليل كما كان عليه القوم حتى الله عنهم وحينئذ فالحديث من اقوى الحجج عليكم وبالله التوفيق
الوجه السادس والرابعون قولكم قال عبد الله بن مسعود من كان مستأمنكم فليس منكم فمات اولئك
 اصحاب عمل فهذا من اكبر الحجج عليكم من وجوه فانه يخفى عن الاستئمان بالاحياء وانتم تقلدون الاحياء والاموات الثاني انه عين المستن
 بهم فانهم خير المخلوق وابر الامة واعلمهم وهم الصحابة رضوا الله عنهم وانتم محاشر المقلدين لا ترون تقليدكم ولا الاستئمان بهم وانما
 ترون تقليد فلان وفلان من هود ونهم بكثير الثالث ان الاستئمان بهم هو الاقتداء بهم وهو بان يأتي المقلد في بمثل ما اتوا به ويفعل
 كما فعلوا وهذا يبطل قبول قول احد بغير حجة كما كان الصحابة عليه الرابع ان ابن مسعود قد عجز عنه النهي عن التقليد وان لا يكون
 الرجل معه لا بصيرة له فعلم ان الاستئمان عنده غير التقليد **الوجه السابع والرابعون** قولكم قد عجز عن النهي صلى
 الله عليه وآله وسلم انه قال عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى وقال اقتدوا بالذين من بعدي فهذا من
 اكبر حججنا عليكم في بطلان ما انتم عليه من التقليد فانه خلاف سنتهم ومن المعلوم بالضرورة ان احد منهم لم يكن يدع السنة
 اذا ظهرت لقول غيره كائنا من كان ولم يكن له مع ما قول البتة وطريقة فرقة التقليد خلاف ذلك يؤخذه **الوجه الثامن و**
الرابعون انه صلى الله عليه وآله وسلم قرن سنتهم بسنته في وجوب الاتباع والاخذ بسنتهم ليس تقليد الصم بل اتباعا
 لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان الاخذ بالاذان لا يمكن تقليد لمن رآه في المنام والاخذ بقضاء ما فات المسبوق من صلاته
 بعد سلامه الا ما لم يكن تقليد المعاذ بل بقاء الممن امرنا بالاخذ بذلك فاين التقليد الذي انتم عليه من هذا يؤخذه **الوجه**
التاسع والرابعون انكم اول مخالف لهذا الحديث الحديثين فانكم لا ترون الاخذ بسنتهم ولا الاقتداء بهم واجبا وليس
 قولهم عندكم حجة وقد صرح بعض علماءكم بانه لا يجوز تقليدكم ويجب تقليد الشافعي فمن الجائز احتجاجكم بشئ انتم اشد الناس
 خلافا له وبالله التوفيق يؤخذه **الوجه الخمسون** ان الحديث يجلته حجة عليكم من كل وجه فانه امر عند كثير
 الاختلاف بسنته وسنة خلفائه وامرتهم انتم ترى فلان وفلان الثاني انه حذر من محدثات الامور واخبار كل محدث
 بدعت وكل بدعة ضلالة ومن المعلوم بالاضطرار ان ما انتم عليه من التقليد الذي ترك له كتاب الله وسنة رسوله وبشر القرآن
 والسنة عليه ويجعل معيارا اعليهما من اعظم المحدثات له والبدع التي برأها الله سبحانه القرون التي فضلتها وخيرها على غيرهما ولا يجوز
 فيها سنة الخلفاء الراشدين او احدهم للامة فهو حجة لا يجوز العذر عنها فاين هذا من قول فرقة التقليد ليست بسنتهم حجة
 ولا يجوز تقليدكم فيها يؤخذه **الوجه الحادي والخمسون** انه صلى الله عليه وآله وسلم قال في نفس هذا الحديث
 فانه من يعيش منكم بعدك فسيكون اختلافا كثيرا وهذا امر للمختلفين ونضرب من سلوك سبيلهم وانما اكثر الاختلاف وقتنا
 امر بسبب التقليد واهله الذين فروا الذين وصروا واهله شيئا كل فرقة تنصرون وتتبعونها وتدعو اليها وتدن من خالفها ولا يبرأ
 العمل بقولهم حتى كانهم صلة اخرى سواهم يد ابون ويكذبون في الرخ عليهم ويقولون كتبهم وكتبنا واثمتهم واثمتنا ومن هبهم
 ومن هبنا هذا والنبي واحد والقرآن واحد والدين واحد والرب واحد فالواجب على الجميع ان ينقادوا الى كلمة سواء بينهم كلهم ان
 لا يطيعوا الا الرسول ولا يجعلوا معه من يكون اقواله كمنصوصه ولا يخزن بعضهم بعضا اربابا قالوا تفقت كلمتهم على ذلك وانقاد كل
 واحد منهم لمن دعا الى الله ورسوله وخلافهم الى السنة وانما الصلابة لقل الاختلاف وان لم يعد من الارض لهذا
 من اقل الناس اختلافا اهل السنة والحديث فليس على وجه الارض طائفة اكثر اتقا واقل اخلافا منهم لما نبأ على هذا الصرح وكلما

٢٦

٢٧

٢٨

٢٩

٣٠

٣١

كانت الفارقة عن الحديث ابعد كان اختلافهم في انفسهم اشد واكثر فان من رباح الحق مرج عليه اصح واختلط عليه والتبس عليه وجه الصواب فلم يدرك ابن يذهب كما قال تعالى بل كذبوا بالحق لما جاءهم فهم في امر مريم **الوجه الثاني**

الخسوف فيكون عمر كتب الى شريح ان اقض بما في كتابي فان لم يكن في كتاب الله فيها في سنة رسول الله فان لم يكن في سنة رسول الله فليقتض به الصالحون فهذا من اظهر الحجج عليهم على بطلان التقليد فانه امره ان يقدم الحكم بالكتاب على كل ما سواه فان لم يجد في الكتاب ووجده في السنة لم يلتفت الى غيرها فان لم يجد في السنة فقتض به الصحابة وخش ناسخ الله ضرورة التقليد هل هم كذلك او قريبا من ذلك وهل اذا نزلت بهم فانه لم يثبت احدهم منهم نفسه ان ياخذ حكمها من كتابك ثم ينفذ فان لم يجد في كتاب الله اخذها من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان لم يجد في السنة افق بها بما افق به الله يشهد عليهم ومثلثته وهم شاهدون على انفسهم بانهم انما ياخذون حكمها من قول من قلده وان استبان لهم في الكتاب او السنة او اقوال الصحابة خلاف ذلك لم يلتفتوا اليه ولم ياخذوا بشئ منه الا بقول من قلده فكتاب عمر من ابطال الامثلية واكثر لقولهم وهذا كان سيرة السلف المستقيم وهذا هم القويم فلما انتهت العوبة الى المتأخرين ساروا عكس هذا السيرة وقالوا اذا نزلت التائيلة بما لم يفتى او الحكم فعليه ان ينظر او لا هل فيها اختلاف ام لا فان لم يكن فيها اختلاف لم ينظر في كتاب ولا في سنة بل يفتي ويقضى فيها بالاجماع وان كان فيها اختلاف اجتهد في اقرب الاقوال الى الدليل فافتى به وحكم به وهذا خلاف ما دل عليه حديث معاذ وكتاب عمر واقوال الصحابة والذي دل عليه الكتاب والسنة واقوال الصحابة اولى فانه مقدور ما لم يفتي علم المجتهد بما دل عليه القرآن والسنة اسهل عليه بكثير من علمه باتفاق الناس في شرق الارض وغربها على الحكم وهذا ان يمكن متعذرا فهو اصعب شئ واشقه الا فيما هو من لوازم الاسلام وكيف يحيلنا الله ورسوله على ما لا وصول لنا اليه وتيرة الحوالة على كتابه وسنة رسوله الذين هدانا بهما ويترها لنا وجعل لنا الى معرفته ما طريقا سهلة التناول من قرب ثم ما يدري به فعل الناس اختلافوا وهو لا يعلم وليس عدم العلم بالذراع علما بعدد فكيف يقدم عدم العلم على اصل العلم كله ثم كيف يسوغ له ترك الحق المعلوم الى امر لا علم له به وغايته ان يكون موهوما واحسن احواله ان يكون مشكوكا فيه لشكك متساويا او راجحا ثم كيف يستقيم هذا على رتب من يقول انقراض عصر المجتهد شرط في صحة الاجماع فبالا يتقضى عصرهم فلمن شاء في زمنهم ان يخالقهم فقاموا بهذا السلوك لا يمكنه ان يجتهد بالاجماع حتى يعلم ان العصر انقرض ولم ينشأ فيه مخالف لاهله وهل حال الله الامة والائمة بكتابه وسنة رسوله على ما لا سبيل لهم اليه ولا اطلاع لافرادهم عليه وترك احالتهم على ما هو بين اظهرهم حجة عليهم باقية الى آخر الدهر متمكنون من الاهتداء به ومعرفته الحق منه وهذا من اجل الحال وجن نشأت هذه الطريقة تقول عندها معارضة النص بالاجماع للجهول والفتنة باب دعواه وما من من لم يعرف الخلاف من المقلدين اذا اخرج عليه بالقرآن والسنة قال هذا خلاف الاجماع وهذا هو الذي انكروا ائمة الاسلام وعابوا من كل ناحية على من ارتكبه وكذبوا من ادعاه **فقال** الامام احمد في رواية ابنه عبد الله من ادعى الاجماع فهو كاذب لعل الناس اختلفوا هذه دعوى يشر الهامسي والاصم ولكن لا يقول لانعلم الناس اختلفوا ولم يبلغه وقال في رواية المروزي كيف يجيز الرجل ان يقول جمعوا اذا سمعهم يقولون اجمعوا فانهم لم يقولوا في له اعلم مخالفا كان وقال في رواية ابى طالب هذا كذب ما علمه ان الناس مجمعون ولكن يقول ما علمه فيه اختلفوا فاهوا حسن من قول اجماع الناس وقال في رواية ابى الحرث لا ينبغي لاحد ان يدعى الاجماع لعل الناس اختلفوا ولم يضرل ائمة الاسلام على تقديم الكتاب على السنة والسنة على الاجماع وجعل الاجماع في المرتبة الثالثة **قال** الشافعي رحمه الله سنة رسول الله واتفاق الامة وقال في كتاب اختلافه مع مالك والعلوم طبقات الاولى الكتاب والسنة الثانية ثم الاجماع فيما ليس كتابا ولا سنة الثالثة ان يقول الصحابي فلا يعلم له مخالف من الصحابة

الاربعة اختلاف الصحابة الخ مائة القياس فقدم النظر في الكتاب السنة على الإجماع ثم اخبرنا انه يصير الى الإجماع فيما لم
يعلم فيه كتابا ولا سنة وهذا هو الحق **وقال** ابو حاتم الرازي العلم عندنا ما كان عن الله تعالى من كتاب ناطق فانه غير
منسوخ وما صححت به الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عما لم يعارض وما جاء عن الاولياء من الصحابة ما انفقوا
عليه فاذا اختلفوا لم يخرج من اختلافهم فاذا اختلف ذلك ولم يفهم فمن التابعين فاذا لم يوجد عن التابعين ضمن ائمة الهدى
من اتباعهم مثل ايوب السخشيبي وسام بن زيد وسام بن سلمة وسفيان ومالك الاوزاعي والحسن بن صالح ثم ما لم يوجد عن
امثالهم فمن مثل عبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن المبارك وعبد الله بن ادريس ويحيى بن آدم وابن عيينة ووكيع بن
ومن بعدهم محمد بن ادريس الشافعي وميزيد بن هرون والحسين بن احمد بن حنبل والشافعي بن ابراهيم المحمدي وابي عبد الله الشافعي
فهذا طريقة اهل العلم وائمة الدين جليل قول هو لا بد من الكتاب والسنة والاقوال الصحابة بمنزلة التيمم اذ ايصار اليه
عند عدم الماء فدل هؤلاء المتأخرون المقلدون الى التيمم والماء بين أظهرهم اسهل من التيمم بكثير ثم حدثت بعد هؤلاء
فرقة هم اعداء العلم واهله فقالوا اذا نزلت بالحكمة او الحاكم نازل لم يخرج ان ينظر فيما في كتاب الله ولا سنة ترسولة الاقوال الصحابة
بل الى ما قاله مقلدة ومتبعي ومن جملة عياض القرآن والسنة فما وافق قوله اقبل به وحكم به وما خالفه لم يخرج له ان يفقه ولا
يقض به وان فعل ذلك تعرض لعزل عن منصب الفتوى والحكم واستغفر له ما تقول السادة والفقهاء فيمن ينسحب الى من ذهب
امامه معين بقدره دون غيره ثم يفقه او يحكم بخلاف مذهبه هل يخرج له ذلك ام لا وهل يقدم ذلك فيه ام لا فينفض المقلدون
سرع وسهم ويقولون لا يجوز ذلك ويقدر فيه ولعل القول الذي عدل اليه هو قول ابي بكر وعمر وابن مسعود وابي بن كعب ومعاذ
ابن جبل وامثالهم فيجب هذا الذي انتصب للتوقيف عن الله ورسوله بان لا يجوز له مخالفة قول من تبعه الا قول من هو اعلم
بالله ورسوله منه وان كان مع اقولهم كتاب الله وسنة ترسولة وهذا من اعظم جنائيات فرقة التقليد على الدين ولو
انهم لمواحدتهم وصلة بينهم واخباروا اخبارا مجردا عما وجدوا من السواد في البياض من اقوال لا علم لهم بصحتها من باطلها
لكن لهم عندنا عند الله ولكن هذا مبلغهم من العلم وهو معاد انهم لا هله والقاتلين لله بحجة وبالله التوفيق **الوجه**
الثالث والخمسون قولهم من عمر بن بيهم امهات الاولاد ونسب الصحابة والزم بالطلاق الثلاث وتبعوا ايضا **جواب**
من وجوه **احدها** انهم لم يتبعوا تقليد بل اقاموا اجتهادهم في ذلك الى ما اداه اليه اجتهاده ولم يقبل احد منهم قطا في
رايت ذلك لتقليد **الامر الثاني** انهم لم يتبعوا كلهم فتد ابن مسعود بخالفه في امهات الاولاد وهذا ابن عباس بخالفه في
الا لزام بالطلاق الثلاث واذا اختلف الصحابة وغيرهم فالحاكم هو **الحجة الثالث** انه ليس في انهاء قول عمر رضي الله عنه فهاين
المستثنين وتقليد الصحابة لو فرض له في ذلك ما يسوغ تقليد من هو دونه بكثير في كل ما يقوله وتروى قول من هو مثله ومن هو
فوقه واعلم منه فهذا من ابطال الاستدلال وهو تعلق بيت العنكبوت فتدوا عمر وانكروا تقليد فلان وفلان فاما وانهم لم يخرجوا
بان عمر لا يقبل وابو حنيفة والشافعي ومالك يقولون فلا يبدئكم الاستدلال بانتم مخالفتون له فكيف يجوز للرجل ان يخرج بما لا
يقول به **الوجه الرابع والخمسون** قولهم ان عمر بن العاص قال لعمر لما احتلم جن قوبا غير شريك فقال لو
فعلت صارت سنة فابن هذا من الادب من عمر في تقليده واخر اعراض عن كتاب الله وسنة ترسولة وخالفه هذا انترك لغيره فيقلد
به من يراه ويفعل ذلك ويقول لو كان هذا سنة ترسولة صلى الله عليه وآله وسلم ما فعله عمر فهذا هو الذي خشيه عمر
والناس مقتدون بعلمائهم شاؤا وابو حنيفة هو الواقع وان كان الواجب فيه تقصيل **الوجه الخامس والخمسون**
قولهم قد قال لي ما نسبته عليك فكله الى عالمه فهذا حق وهو الواجب على من سلك الرسول فان كل احد بعد الرسول

لا بد ان يشبه عليه بعض ما جاء به وكل من اشبه عليه شئ وجب عليه ان يحكه الى من صوابه فان فيه له صوابا مما شاكله
والا وكله اليه ولم يتكلم ما علم له به فهذا هو الواجب علينا في كتابنا وسنة نبينا واقرار الصحابة وقد جعل الله سبحانه
فوق كل ذي علم عليم فمن يخف له بعض الحق فويله الى من هو اعلم منه فقد اصاب في شئ في هذا من الاعراض عن القرآن
السنن وانما الصحابة واتخاذهم بعينه معيارا على ذلك وترك الموضوع لقوله وعرضها عليه وقبول كل ما افق به وورد كل
خالفه وهذا لا يترفعه من اكبر الحجج على بطلان التقليد ان اوله ما استبان لك فاعمل به وما اشبه عليك فكله الى عالمه ونحن
نناشدكم الله اذ استبان لكم السنة هل تتركون قول من قلدهم لها وتعملون بها وتفنون او تنقضون بموجبها ام تتركونها
وتعدلون عنها الى قوله وتقولون هو اعلم بها منا فابى مرضى الله عنه مع سائر الصحابة على هذه الوجبة وهي مبطله للتقليد قطعاً
وبالله التوفيق ثم نقل هلا وكلتم ما اشبه عليكم من المسائل الى عالمها من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واذا هم
اعلم الامة وافضلها ثم تركتموا قولهم وعدلتهم فان كان من قلدهم من يوكلف ذلك اليه فالصوابه الحق ان يوكلف ذلك اليهم
الوجه السادس والخمسون قوله كان الصحابة يفتون ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى بين اظهرهم وهذا
تقليد للمستفتين لهم **فجوابه** ان قوامه انه كانت ببلد ما عن الله ورسوله وكانوا بمنزلة الخبيرين فقط لم يكن قوام
تقليد الرأي فلان وان خالفتم الموضوع فم لم يكونوا يقدرون في قوامهم ولا يفتون بغير الموضوع ولم تكن المستفتين
لهم تعبد الا على ما يبلغونهم اياه عن نبينهم فيقولون امر بكذا او فعل كذا وفي عن كذا امكن ان كانت فتاهاهم ففى حجة على المستفتين
كما هي حجة عليهم ولا فرق بينهم وبين المستفتين لهم في ذلك الا في الوسطة بينهم وبين الرسول وعندهما والله ورسوله وسائر
اهل العلم يعلمون انهم وان مستفتيهم لم يعلموا الا بما علموا عن نبينهم وشاهدوه وسمعوا منه هو لا بواسطة وهو لا بغير واسطة
ولم يكن فيهم من يأخذ قول واحد من الامة يحل ما حله ويحرم ما حرمه ويستبصر ما اباحه وقد انكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم
على من افق بغير السنة منهم كما انكر على ابي السنايل وكذبوا وانكروا على من افق بغير الزاني البكر وانكر على من افق باختلال الحجر
حتى مات وانكر على من افق بغير علمه كمن يفتى بما لا يعلم صحته واخبر ان اثم المستفتي عليه فافتاء الصواب في حياة نواد
احد كما كان يبلغه ويقدم عليه فهو حجة باقران لا يجوز افتاء هم الثاني ما كانوا يفتون به مبلغين له عن نبينهم فم فيه رواية
لا مقلدون ولا مقلدون **الوجه السابع والخمسون** قوله وقد قال تعالى فلو انكم كنتم كل فرقة منهم
طائفة لمتفقهم في الدين وليذروا قلوبهم اذا ارجوا اليهم فوجب قبول نذرهم وفي ذلك تقليد لهم **جوابه** من جهة
احدها ان الله سبحانه انما اوجب عليهم قبول ما انذروهم به من الوحي الذي ينزل في غيباتهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
والله وسلم في الجهاد فين في هذا حجة لفرقة التقليد على تقديم اراء الرجال على الوحي **الثاني** ان الآية حجة عليهم ظاهرة
فانه سبحانه رفع عبوديتهم وقيامهم بامر الى نفعين احدهما تغير الجهاد والثاني التفتت في الدين وجعل قيام الدين بحدين
الفريقين وهم الامراء والعلماء اهل الجهاد واهل العلم فالنازرون يجاهدون عن القاعدين والقاعدون يحفظون العلم للنازرين
فاذا ارجوا من نفيهم استدركوا ما فاتهم من العلم واخبرهم سمعوا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا للناس
في الآية فلو ان احدها ان المعتز فلا نفر من كل فرقة طائفة تتفق وتتنز القاعدة فيكون المعنى في طلب العلم وهذا قول الشافعي
وجاءه من المفسرين واحتمل به على قبول خبر الواحد لان الطائفة لا يجب ان يكون عدد القواعد والثاني ان المعنى فلو ان نفر من كل
فرقة طائفة تجاهد لتتفق القاعدة وتنذر النافرة الجهاد اذا ارجوا اليهم ويجزى ونهجهما نزل بعدهم من الوحي وهذا قول اكثر
وهو الصحيح لان التغير انما هو الخروج للجهاد وكما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم واذا استفتيتم فانتم فافهموا فان المؤمنين

صالح بن ابي طالب

سج

عام في المؤمنين مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم والغائبين عنه والمقيم في مرادون ولا بد فانهم سادات المؤمنين فكيف
لا يتناولهم اللفظ وعلى قول اولئك يكون المؤمنون خاصا بالغائبين عنه فقط والمعنى وما كان المؤمنون لينفرد اليه
كلهم فلو لا نظر اليه من كل فرقة منهم طائفة وهذا خلاف ظاهر لفظ المؤمنين واخراج اللفظ المفرد عن مفهومه في القرآن
والسنة وعلى كلا القولين فليس الآية ما يقتضي صحة القول بالتقليد المذموم بل هي حجة على فساد وبطلانه فان الاند
انما يقوم بالحجة فمن لم تقم عليه الحجة لم يكن قد اندر كما ان النذير من اقام الحجة فمن لم يأت بحجة فليس بنذير فانتم
ذلك تقليدا فليس الشأن في الاسماء ونحن لا ننكر التقليد بهذا المعنى فهو ما شئتم وانما ننكر نصب رجل معين يجعل قوله
عبارة على القرآن والسنة فما وافق قوله منها قبل وما خالفه لم يقبل ويقبل قوله بغير حجة ويرد قول نظيره او اعلم منه
الحجة معه فهذه الذي انكرناه وكل عالم على وجه الارض يعلم بانكاره وذمها له الوجه الخامس
الخمسون قولكم ان ابن الزبير سئل عن الجحد والاحقة فقال اما الله قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
لو كنت مخذنا من اهل الارض خيلنا لا تحزن له خيلنا كبريد ابا بكر رضى الله عنه فانه انزلنا ابا فائش في هذا
يدل على التقليد بوجه من الوجوه وقد تقدم من الادلة الشافية التي لا مطمع في رفعها ما يدل على ان قول الصديق في
الجحد اصح الاقوال على الاطلاق وابن الزبير لم يخبر بذلك تقليدا بل اضاف المذهب الى الصديق لينبه على جلالة قائله وان
لا يقاس غيره به لا يشبه قوله بغير حجة ويترك الحجة من القرآن والسنة لقوله فابن الزبير وغيره من الصحابة كانوا اتفقوا لله وحججه
وبيناه احب اليهم من ان يتركوا حاله الرجال وقول حد كائنا من كان وقول ابن الزبير ان الصديق انزلنا ابا فائش من الحكم والعدل
مع الوجه التاسع **والخمسون** قولكم وقد امر الله بقبول شهادة الشاهد وذلك تقليد له فلم يولد في فوات التقليد
غير هذا الاستدلال لكن به بطلا لا وهل قبلنا قول الشاهد الا بكتاب ربنا وسنة نبينا واجماع الامة على قبول قوله فان الله
سبحانه نصب حجة يحكم بها كما يحكم بالافراد وكذلك قول المقر ايضا حجة شرعية وقبوله تقليد له كما سميتم قبول شهادة الشاهد
تقليدا فسمو ما شئتم فان الله سبحانه امرنا بالحكم بذلك وجعله دليلا على الحكم بالحكم بالشهادة والاقرار من عند الله و
رسوله ولو تركنا تقليد الشاهد لم يلزم به حكما وقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقضي بالشاهد وبالاقرار وذلك حكم بنفسه
ما انزل الله لا بالتقليد فالاستدلال بذلك على التقليد المتضمن للاعراض عن الكتاب والسنة واقوال الصحابة وتقدير
اراء الرجال عليهم اترتقديم قول الرجل على من هو اعلم منه واطراح قول من عداه جملة من باب قلب الحقائق وانكاس العقول
والافهام قوبا جملة فمن اذا قبلنا قول الشاهد لم يقبله لمجرد كونه شهد به بل لان الله سبحانه امرنا بقبول قوله فانتم معانته لتقليد
اذا قبلتم قول من قلدهتموه قبلتموه لمجرد كونه قاله اولان الله امركم بقبول قوله وطرح قول من سواه **الوجه الستون** قولكم
وقد جاءت الشريعة بقبول قول القابض والمخاض والقاسم والمقوم والمحكمين بالمثل في جزاء الصيد وذلك تقليد محض التواتر
به انه تقليد لبعض الحكماء في قبول اقوالهم او تقليد لهم فيما يخبرون به فان عنيتهم الاول فهو باطل وان عنيتهم الثاني فليس فيه
ما تستر وجوه اليه من التقليد الذي قام الدليل على بطلانه وقبول قول هؤلاء من باب قبول خبر الخبر والشاهد لا من باب قبول
الفتيا في الدين من غير قيام دليل على صحتها بل مجرد احسان الظن بقائلها مع تجوز الخطأ عليه فاين قبول الاخبار والشهادات
والاقرار على التقليد في الفتوى والخبر بهذا الامور يخبر عن امر حي يربى العلم به اذراكه بالحواس والمشاعر الظاهرة والباطنة
وقد امر الله سبحانه بقبول خبر الخبر به اذا كان ظاهر الصدق والعدالة وطرح هذا ونظيره قبول خبر الخبر عن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم بان قال او فعل وقبول خبر الخبر عن اخبر عنه بن ذلك حكمه جازا فهذا حق لا ينزاع فيه احد انا لتقليد الرجل

فما يتخير بعض فئته فليس فيه أكثر من العلم بان ذلك ظنه واجتهاده فتقليد ناله في ذلك بمنزلة تقليد ناله فيما يتخير عن
 مرويته وسامعه وأمره فإين في هذا ما يوجب حليته أو يسوغ لنا أن نفتق بنات أو نحكم به وندين الله ونقول هذا هو الحق وما
 مخالفته باطل ونترك له نصوص القرآن والسنة وأثار الصحابة وأقوال من عداه من جميع أهل العلم ومن هذا الباب تقليد
 الأعمى في القبلة ودخول الوقت بغيره وقد كان ابن أم مكتوم لا يؤذن حتى يقلد غيره في طوع الحج ويقال له أصبحت أصبحت
 وكذلك تقليد الناس للمبوءن في دخول الوقت وتقليد من في المطبوعة لمن يعلمه بأوقات الصلوة والفطر والصوم وأمثال
 ذلك ومن ذلك التقليد في قبول الترجمة والرسالة والتعريف والتعديله والمجروح كل هذا من باب الأخبار التي أمر الله بقبول
 الخبر بها إذا كان عدلاً صادقاً وقد اجمع الناس على قبول خبر الواحد في الهدية وإذا خال الزوج على زوجها وقبول خبر المرأة فدية
 كانت أو مسلمة في انقطاع دم حبيبها أو قتلته وجواز وطئها أو انكاحها بذلك وليس هذا تقليد في الفتيا والحكم وإذا كان تقليد
 لها فأنه سبحانه شرم لنا أن نقبل قولها ونقلها فيه ولم يشترع لنا أن نتلقى أحكامه عن غيره رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رسول الله لقول واحد من أهل العلم ونقدم قوله على قول من عداه من الأمة **الوجه الحادي والستون قولكم**
واجمعوا على جواز شراء الخمر والأطعمة والشباب وغيرها من غير سؤال حلقها كقضاء بتقليد أربابها جوابه إن هذا ليس
 تقليد في حكم من أحكام الله ورسوله من غير دليل بل هو أكفاء بقبول قول الذابح والبائع وهو اقتداء واتباع الأمر الله
 رسول الله حتى لو كان الذابح والبائع يبيعوناً أو نصراً أو فاجراً الكفينا بقوله في ذلك ولم نسأله عن أسباب الحل كما قالت عائشة
 رضي الله عنها يا رسول الله أن نأكل ما نأكل باليمن لا ندرى أذكره أو السهم الله عليها أم لا فقال سموا أنفسكم وكلوا فهل يسوغ لكم تقليد
 الكفار والفساق في الدين كما تقلدونهم في الذبائح والأطعمة فدعوا هذه الاحتجاجات الباطلة وأدخلوا معنا في الدولة الفرية
 بين الحق والباطل لتعقد معكم عقد الصلح لا تفرقوا على تخديم كتاب الله وسنة رسوله والخبر الكرميها وتركوا أقوال الرجال لهموا
 أن نذرهم الحق حيث كان ولا تخير إلى شخص معين غير الرسول نقبل قوله كله ونرد قول من خالفه كله ولا فاشهد وأبنا أول
 منكر لهذه الطريقة ومراغب عنها داع إلى خلافه والله المسنعان **الوجه الثاني والستون قولكم** لو كلف الناس كلهم
 الاجتهاد وإن يكونوا علماء ضاعت مصالح العباد وقطعت الصنائع والمناجى وهذا لا سبيل إليه شرعاً وقد راجع **الجواب**
 من وجوه أحدها أن من حرم الله سبحانه بنا ورأفته أنه لم يكلفنا بالتقليد فلو كلفنا به لضاعت أصولنا وفسدت مصالحنا
 لم تكن ندرى من نقل من المفتين والفقهاء وهم جدد فوق المؤمنين ولا يدري حد هم في الحقيقة إلا الله فان المسلمين قد
 ملأوا الأرض شرراً وغرباً وجنوباً وشمالاً وانتشر الإسلام محمد الله وفضله وبلغ عبكهم الليل فلو كلفنا بالتقليد لو قضا في العلم
 السنة والفساد ولكلفنا بتحليل الشئ وتحريمه وإيجاب الشئ وإسقاطه معاً أن كلفنا بتقليد كل عالم وإن كلفنا بتقليد الأعلام
 فالأعلم فمعرفة ما دل عليه القرآن والسنة من الأحكام سهل بكثير كثير من معرفة الأعلام الذي اجتمعت فيه شروط
 التقليد وصرف ذلك مشقة على العالم الراسخ فضلاً عن المقلد الذي هو كالأعمى وإن كلفنا بتقليد البعض وكان جعل
 ذلك إلى تشييده واختياره بأصول دين الله تبعاً لآراءه واختياره بأشهر وأتباعه غير المحال فلا بد أن يكون ذلك راجعاً إلى امر
 الله باتباع قوله وتلقي الدين من بين يديه وذلك محمد بن عبد الله بن عبد المطلب رسول الله وأمينه على وجهه وبجنته على خلقه
 ولم يجعل الله هذا المنصب لسواه بعده أبداً **الثاني** أن بالنظر والاستدلال صلاح الأمور لأضياعها وبإعماله وتقليد من يخو
 ويصيب أضياعها وفسادها كما الواقع شاهد به **الثالث** أن كل واحد منا ما مور بأن يصدق الرسول فيما أخبر به ويطيع فيما
 أمر بذلك لا يكون إلا بعد معرفة امره وخبره ولم يوجب الله سبحانه من ذلك على الأمة إلا ما فيه حفظ دينها وديارها وأصلها

١١
 ٢١
 ٢٢

الآن
 عليه ما يجبره قاض

صانعة

متنقبة

في معاشها ومعادها وبأهل ذلك تضييع مصالحهم وتفسد امورها فخراب العالم الا بالجميل والاعتراف بالعلم واذا اظهر العلم في بلد او محلة قل الشر في اهلها واذا اظهر العلم هناك ظهر الشر والفساد ومن لم يعرف هذا فهو ممن لم يجعل الله له نورا قال الامام احمد لو لا العلم كان الناس كاهلها ثم قال الناس اخرج الى العلم منهم الى الطعام والشراب لان الطعام والشراب يحتاج اليه في اليوم مرتين او ثلاثا والعلوم يحتاج اليه في كل وقت **الرابع** ان الواجب على كل عبد ان يعرف ما يخصه من الاحكام ولا يتجسس الا يعرف ما لا تدعو الحاجة الى معرفته وليس في ذلك اضرار ومصالح الخلق ولا تعطيل لمعاشهم فقد كان الصحابة رضي الله عنهم قائلين بمصالحهم ومعاشهم وعار حروثهم والقيام على مواسيهم والضرب في الارض لمناجرهم والصفق بالاسواق وهم اهل العلماء الذين لا يفتقروا في الصلوة عبادهم **الخامس** ان العلم النافع هو الذي جاء به الرسول دون مقدمات الاذهان فمائل الخرس والا لغاير ذلك بحمد الله تعالى ايسر شئ على النفوس تصحيحه وحفظه وفهمه فانه كتاب الله الذي يسره للذكر كما قال تعالى ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر **قال البخاري** في صحيحه قال مطر البراق هل من طالب علم فيعان عليه ولم يقل فتضييع عليه مصاحبه وتتعل عليه معاشه وسنة رسوله وهي بحمد الله تعالى مضبوطة بحقوقه اصول الاحكام التي تدبر عليها نحو خمس مائة حديث وقرنها وقفاصيلها نحو اربعة آلاف ثلثا الذي هو في غاية الصعوبة والمشقة مقدمات الاذهان واغلوها المسائل والفروع والاصول التي ما انزل الله بها من سلطان التي كل مالها في نمو وزيادة وتوليد والدين كل ماله في عز ونفوذ والله المستعان **الوجه الثالث والستون** قولكم قد اجمع الناس على تقليد الروي من يهدي اليه زوجة ليلة الدخول وعلى تقليد الاخي في القبلة والوقت وتقليد الثقلين وتقليد الاثمة في الطهارة وقراءة الفاتحة وتقليد الزوجة في النطق دوما وطولها وتزويجها **سجتي** اياه ما تقدم ان استدرك هذا من باب المضايط وليس هذا من التقليد المذموم بل لسان السلف والخلف في شئ ونحن لم نرجع الى اقوال هؤلاء كقولهم اخبروا بما بل لان الله ورسوله امر بقبول قولهم وجعله دليلا على ترتيب الاحكام فاخبارهم بمنزلة الشهادة والافراد قايين في هذا اما يسوغ التقليد في احكام الدين والاعراض عن القرآن والسنة ونصب رجل بعينه ميزانا على كتاب الله وسنة رسوله **الوجه الرابع والستون** قولكم امر النبي صلى الله عليه واله وسلم عقبة بن اشرث ان يقلد المرأة التي اخبرته بانها ارضعته وزوجته **فيما لله العجب** فانه لا تقلدونها في ذلك ولو كانت إحدى امهات المؤمنين ولا تاخذون هذا الحديث وتكون تقليدا لمن قد غوى دينكم وآي شئ في هذا مما يدل على التقليد في دين الله وهل هذا الا بمنزلة قبول خبر الخبر عن امر حسي بخبريه وبمنزلة قبول الشاهد وهل كان مفارقة عقبة لها تقليدا لتلك الامة او اتباعا لرسول الله صلى الله عليه واله وسلم حيث امره بفرأها فبين بركة التقليد انكم لا تأمرون بفرأها وتقولون هي مزينة حلال وطيبا فاما نحن فمن حقوق الدليل علمنا ان نامر من وقعت له هذه الواقعة بمثل ما امر به رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لعقبة بن عامر سواء ولا نترك الحديث تقليدا للاحد **الوجه الخامس والستون** قولكم قد صرح الامة بتجواز التقليد كما قال سفيان اذا رايت الرجل يميل العمل وانت ترى غيره فلا تتأمله وقال محمد بن الحسن ينجي للعالم تقليد من هو اعلم منه ولا ينجي له تقليد مثله وقال الشافعي في غير موضع قلته تقليد العمى قلته تقليد العثمان وقلته تقليد لعلنا جئنا اليه من وجوه اصلها انكم ان ادعيتهم ان جميع الصلوات صحتها بغير التقليد فادعوا باطلا فقد ذكرنا من كلام الصحابة والتابعين وائمة الاسلام في ذم التقليد واهله والتمني عنه ما فيه كفاية وكانوا يسمون المقلد الامعة ومخفب دينه كما قال ابن مسعود الامعة الذي يحقب دينه الرجال وكانوا يسمونه الاخي الذي لا بصيرة له ويسمونه المقلد من اتبع كل ناسق فيقبلون من كل صائر لم يستضيئوا بنور العلم ولم يلبوا الى ذكر وثيق كما قال فيهم امير المؤمنين علي بن ابي طالب كرم الله وجهه والحمد لله

ج

٢٢٣

٦٥

نته

وكما سماه الشافعي حاطب ليل ونحوه عن تقليد وتقليد غيره فجزاه الله عن الاسلام خير القدر نعم الله ورسوله والمسلمين وودعوا الكتاب
الله وسنة رسوله وامر بانبيائهم ادون قوله وامر بان تعرض اقواله عليها فيقبل منها ما وافقه ويرج ما خالفها فحق لنا ان نقدر المقادير
هل حفظنا في ذلك وصيته واطاعوا امره وخالفوه وان ادعيتهم ان من العلماء من جوز التقليد فكان ما رأى الشافعي ان حق
الذين حكمهم عنهم انهم جوزوا التقليد لمن هو اعلم منهم فمن اعظم الناس رغبة عن التقليد وتباعا للحجة ومخالفة لمن هو
اعلم منهم فانتم مقرون ان ابا حنيفة اعلم من محمد بن الحسن ومن ابي يوسف وخلافه له معروف وقد صرح عن ابي يوسف انه قال
لا يجزى لاحد ان يقول مقالتي حتى يعلم من اين قلنا **الثاني** انكم منكرين ان يكون من قلدهم من الائمة مقلدا لغيره اشهد
الا نكارا وقيمتهم وتقديرهم في قول الشافعي قلته تقليدا للعلماء وقلته تقليدا للعتمان وقلته تقليدا للعطاء واضطربتم في حل كلامه
على موافقة الاجتهاد اشد الاضطراب وادعيتهم انه لم يقلد زيدا في الفرائض وانما اجتهد فوافق اجتهاده اجتهاده وقم الخاطيء على الخط
حتى وافق اجتهاده في مسائل المعادة حتى في الاكاديمية وجاء الاجتهاد واحد والقدرة بالقدرة فكيف نصبتم مقلدا لهم ولكن هذا
التناقض جاء من بهكة التقليد ولو اتبعتم العلم من حيث هو واقتديتم بال دليل وبجملته الحجة اماما لما تناقضتم هذا التناقض
واعطيت كل ذي حق حقه **الثالث** ان هذا من اكبر الحجج عليكم فان الشافعي قد صرح بتقليد عمر وعثمان وعطاء مع كونهم من
ائمة المجتهدين وانتم مع اقراركم بانكم من المقلدين لا ترون تقليد واحد من هؤلاء بل اذا قال الشافعي وقال عمر وعثمان وابن
مسعود فضلا عن سعيد بن المسيب وعطاء والحسن تركتم تقليد هؤلاء وقلدتم الشافعي وهذا عين التناقض فخالفتهم من
حيث نزعتم انكم قلدهم فان قلدهم الشافعي فقلدهم ومن قلدهم الشافعي فان قلدهم بل قلدهم فاما قلدهم فيه الشافعي قيل له
يكن ذلك تقليدا منكم ليه بل تقليدا له والافلوجاء عنهم خلاف قوله لم تلتفتوا الى احدهم **الرابع** ان من ذكرتم من
الائمة لم يقلدوا التقليد ولا سوغوه البتة بل غاية ما نقل عنهم من التقليد في مسائل بسيرة لم يظفروا فيها بنص عن الله و
رسوله ولم يجدوا فيها سوى قول من هو اعلم منهم فقلدهم وهذا افضل اهل العلم وهو الواجب فان التقليد انما يماس المضطرب
بما من عدل عن الكتاب والسنة واقوال الصحابة وعن معرفة الحق بالدليل مع تمكنه منه الى التقليد فهو كمن عدل الى الميتة
مع قدرته على المذكي فان الاصل ان لا يقبل قول الغير الا بدليل الا عند الضرورة فجعلتم انتم حال الضرورة راس اموالكم
الوجه السادس الستون قولكم قال الشافعي رأى الصحابة لنا خير من رأينا لانفسنا ونحن نقول ونصذر ورأى
الشافعي والائمة لنا خير من رأينا لانفسنا **جوابه** من وجوه احدها انكم اول مخالف لقوله ولا ترون رأيهم لكم خيرا من
رأى الائمة لانفسهم بل تقولون رأى الائمة لانفسهم خيرا لنا من رأى الصحابة لنا فاذا جاءت الفتيا عن ابي وعمر وعثمان وعلى
وسادات الصحابة وجاءت الفتيا عن الشافعي وابي حنيفة ومالك تركتم ما جاء عن الصحابة واخذتم ما افق به الائمة فهلا كان
رأى الصحابة لكم خيرا من رأى الائمة لكم لو نصحتهم انفسكم **الثاني** ان هذا لا يوجب صحة تقليد من سوى الصحابة لما خصهم الله به
من العلم والفهم والفضل والفقهاء عن الله ورسوله وشأهد والوحي والتلقي عن الرسول بلا واسطة ونزول الوحي بلغتهم
وهي غضة حصنة لم تشب ومراجعتهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها اشكل عليهم من القرآن والسنة حتى يجليهم لهم
فمن له هذه المزية بعد هم ومن شاركهم في هذه المنزلة حتى يقلد كما يقلدون فضلا عن وجوب تقليده وسقوط تقليدكم وخبركم
كما صرح به خلافتهم وقال الله ان بين علم الصحابة وعلم من قلدهم من الفضل كما بينه في ذلك **قال الشافعي** في الرسالة القدسية
بعد ان ذكرهم وذكر من تقضيهم وفضلهم وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وامر استمدرك بعلومنا وادعيتهم لنا احيد
وارى بنا من رأينا قال الشافعي وقد اثني الله على الصحابة في القرآن والتوراة والانجيل وسبق لهم من الفضل على لسان نبيهم

ما ليس لاحد بعد هم وفي الصحيحين من حديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخبر الناس في شيء من الدين يلوّنهم ثم الذين يلوّنهم ثم حتى قوم تشبهوا به في شهادته وفي الصحيحين من حديث أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسبوا اصحابي فلو ان احداكم انفق مثل حبة ذهب ما بلغ مد احدهم ولا نصفه وقال ابن مسعود ان الله نظر في قلوب عباده فوجد قلب حجر خير قلوب العباد ثم نظر في قلوب الناس بعده فراهي قلوب اصحابه خير قلوب العباد فاخترهم لصحبته وجعلهم ائمة دينه ووزراء نبيه فما ساء الله المؤمنين حسنا فهو عند الله حسن وما ساءوا فبيحا فهو عند الله قبيح وقد امرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بانابع سنة خلفائه الراشدين وبالاقتداء بالخلفتين وقال ابو سعيد كان ابو بكر اعلمنا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعلم والدين وسمعه اليه مرة وقال اللهم علمه الحكمة وتناول عمر في المنام القدر الذي شرب منه حتى راي النبي يخرج من تحت الظفارة واوله بالعلم واخبر ان القوم ان اطاعوا باب بكر وعمر رشدوا واخطوا لانه لو كان بعده نبي لكان عمر واخبر ان الله جعل الحق على لسانه وقلبه وقال رضيبت لكم ما رضى لكم ابن ام عبد يعني عبد الله بن مسعود وفضيأتموه وما قبلهم وما خسرهم الله بمن العلم والفضل اكثر من ان يدكر فهل يستحق تقليد هؤلاء وتقليد من بعدهم من لا يلانهم ولا يقارهم الثالوث انه لم يختلف المسلمون انه ليس قول من قلدهم حجة واكثر العلماء بل الذي نص عليه من قلدهم ان اقوال الصحابة حجة يجب اتباعها وخبرهم منها كما سياتي حكاية الفاظ الائمة في ذلك والبلغهم فيه الشافعيون والشافعيون لم يختلف مذهبه ان قول الصحابي حجة وذلك ان رضوه في الجريد على ذلك ان شاء الله وان من حكي عنه قولين فذلك فاما حكي ذلك بلا نزه قوله لا يصحجه واذا كان قول الصحابي حجة فقبول قوله حجة واجب متعين وقبول قول من سواه احسن احواله ان يكون سائفا فقياس احد القائلين على الآخر من افضل القياس ابطاله الوجه السابع والستون قولكم وقد جعل الله سبحانه في فطر العباد تقليد المتعلمين للعلماء والاستاذين في جميع الصنائع والعلوم الى اخره شقوا به ان هذا حق لا ينكره عاقل ولكن كيف يستلزم ذلك صحة التقليد في دين الله وقبول قول المتبع بغير حجة توجب قبول قوله وتقدير قوله على قول من هو اعلم منه وترك الحجج لقوله وتلك احوال اهل العلم جميعا من السلف والخلف لقوله فهل جعل الله ذلك في فطر احد من العالمين ثم يقال بل الذي فطر الله عليه عبادة طلب الحجج والدليل المثبت لقول المدعي قد ذكر سبحانه في فطر الناس انهم لا يقبلون قول من لم يقدم الدليل على صحة قوله ولا جاز ان اقام الله سبحانه البراهين القاطعة والحجج الساطعة والادلة الظاهرة والآيات الباهرة على صدق رسوله اقامه الحجج والبراهين فلهذا هذا وهم اصدق خلقه واعلمهم وابهرهم واكملهم فانوا بالآيات والحجج والبراهين مما اعترف امهم لهم بما في اصدق الناس فكيف يقبل قول من ادعاهم بغير حجة توجب قبول قوله والله تعالى انما اوجب قبول قولهم بعد قيام الحجج وظهور الآيات المستلزمة لصحة دعواهم لما جعل في فطر عباده من الانقياد للحجة وقبول صاحبها وهذا امر مشترك بين جميع اهل الارض مؤمنهم وكافرهم ومبرهم وفاجرهم الانقياد للحجة وتعظيم صاحبها وان خالفوه عنادا وبغيا فافعلوا اغراضهم بالاقتياد ولقد احسن القائل له

ج

٦٤

ابن وجه قول الحق في قلبه	ودعه فحق الحق يسير ويشق
سيئ منه مشدود يسيئ نفار	كأنه التوثيق من هو مطلق

فقطرة الله وشرعه من اكبر الحجة على فرقة التقليد الوجه الثامن والسوقان قولكم ان الله سبحانه
 فاوت بين ذوى الازهار كما فاوت بين ذوى الابدان فلا يلبق بحكمته وعدله ان يعرض على كل احد معرفة الحق
 بدليله في كل مسألة الى اخره **فتح** لا تنكر ذلك ولا تدعى ان الله فرض على جميع خلقه معرفة الحق بدليله في كل
 مسألة من مسائل الدين دقه وجله وانما انكم ناما انكره الاثمة ومن تقدّمهم من الصياغة والتابعين وما حدث
 في الاسلام بعد انقضاء القرون الفاضلة في القرن الرابع المذكور على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
 نصب رجل واحد وجعل قناويه بمنزلة نصوص الشريعة بل يقدمها عليه ويقدم قوله على احوال من بعد رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم من جميع علماء امته والاكتفاء بتقليده عن تلقى الاحكام من كتاب الله وسنة رسوله واقرار الصحابة
 وان يضم الى ذلك انه لا يقول الا بما في كتاب الله وسنة رسوله وهذا المعنى تضمنه الشهادة بما لا يعلم الشاهد والقول بل
 علم الاخبار عن خلفه وان كان اعلم منه انه غير مصيب للكتاب السنة ومتبوعى هو المصيب او يقول كلامه مصيب
 للكتاب السنة وقد تعارضت اقرالها فيجعل دالة الكتاب السنة متعارضة متناقضة والله ورسوله يحكم بالشريعة
 وضده في وقت واحد وبينه تبع لا راء الرجال وليس له في نفس الامر حكم معين فهو اما ان يسلك هذا السلك او يخلفه من
 خالف متبوعه ولا بد له من واحد من الامرين وهذا من بركة التقليد عليه اذ عرف هذا **فتح** انما قلنا ونقول ان الله تعالى
 اوجب على العباد ان يتقوه بحسب استطاعتهم واصل المقضى معرفة من يتقى ثم العمل به فالواجب على كل عبد ان يبذل
 جهده في معرفة ما يتقيه فما امره الله به وهما عنه ثم يلتمس طاعة الله ورسوله وما خفي عليه فهو فيه اسوة امثاله فمن عاين
 الرسول فكل احد سواه قد رخص بعض ما جاز به ولم يخرج من ذلك عن كونه من اهل العالم لم يكلفه الله ما لا يطيق من معرفة الحق
 واتباعه قال بن عمر وابن ابي عمير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا وقد خفي عليه بعض امر فاذا اوجب الله سبحانه
 على كل احد ما استطاعه وبلغته قوله من معرفة الحق وعدله فيما خفي عليه منه فاخطاه او قلده فيه غير كان ذلك
 مقتضى حكمته وعدله ورحمته بخلاف ما لو فرض على العباد تقليد من شاؤوا من العلماء وان يختار كل منهم رجلا ينصبه
 معيارا على حجة ويعرض عن اخذ الاحكام واقتباسها من مشكوة الوحى فان هذا ايضا في حكمته ورحمته واحسانه ويؤد
 الى ضياع دينه وهجر كتابه وسنة رسوله كما وقع فيه من وقع وبالله التوفيق **الوجه التاسع والسوق** قولكم
 انكم في تقليدكم بمنزلة المأموم مع الامام والمتبوع مع التابع فالركب خلف الدليل جوابه انا والله حولنا ندرك
 ولكن الشأن في الامام والدليل والمتبوع الذى فرض الله على الخلاق ان تاتى به وتتبعه وتسير خلفه واسم سبحانه
 بعزته ان العباد لوانتفع من كل طريق او استفادوا من كل باب لم يفتر لهم حتى يدخلوا خلف هذا العار الله هو امام الخلق
 ودليلهم وقائدهم حقوا ولم يجعل الله منصب الامامة بعد الا لمن دعا اليه ودل عليه وامر الناس ان يقتدوا به وياتوا به
 ويسيروا خلفه وان لا ينصبوا لنفسهم متبوعا ولا اماما ولا دليل غير بل يكون العلماء مع الناس بمنزلة ائمة الصلوة مع
 المصلين كل واحد يصلي طاعة لله وامتناعا لامره وهم في الجماعة متعاونون متساعدون بمنزلة الوغد مع الدليل كلهم يحج
 طاعة لله وامتناعا لامره لا ان المأموم يصلي لاجل كون الامام يصلي بل هو يصلي صلى امامه او بخلاف المقلد فانه انما
 ذهب الى قول متبوعه لانه قاله لان الرسول قاله ولو كان كذلك لدار مع الرسول بن كان ولم يكن مقلدا فاجتاجهم بما
 الصلوة ودليل الخلق من اظهر الحجج عليهم يوضحه **الوجه السبعون** ان الامام قد علم ان هذه الصلوة التي
 فرضها الله سبحانه عليه عبادة وانه امامه في وجوبها سواء وان هذا البيت هو الذى فرض الله حجة على كل من استطاع

ج

اليه سبيلا وانه هو الدليل في هذا الفرض سواء فهو لم يجر تقليد الدليل ولم يصح تقليد الامام وقد استأجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم دليلا يد له على طريق المدينة لما هاجر الهجرة التي فرضها الله عليه وصلى خلف عبد الرحمن بن عوف مأمورا والعالم يصلي خلف مثله ومن هو وزنه بل خلف من ليس بعالم وليس من تقليد في شيء يوضحه **الوجه الحادي** كان هذا متبعًا فالمتبع للائمة هو الذي يأتي بمثل ما اتوا به سواء من معرفة الدليل وتقديم الحجّة وتحكيمها حيث كانت مع من كانت فهذا يكون متبعًا لهم واما مع اعراض عن الاصل الذي قامت عليه امامتهم ولسانك غير سبيلهم ثم يدعي انه موثّق بهم فتلك اما بينهم ويقال لهم ها تقرأ ان كنتم ضدّ قين **الوجه الثاني والسبعون** قولكم ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتحوا البلاد وكان الناس حينئذ عهده بالاسلام وكان يفتقونهم ولم يقولوا لاحد منهم عليك ان تطلب معرفة الحق في هذه الفتنة بالدليل جحي اياه انهم لم يفتقروا بارائهم وانما بلغوهم ما قاله نبيهم وفعله وامر به فكان ما افترضهم به هو الحكم وهو الحجّة وقالوا الحمد هذا عهد نبينا اينما هو عهدنا اليكم فكان ملجأهم به هو نفس الدليل وهو الحكم فان كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو الحكم وهو ليل الحكم وكذلك القرآن كان الناس اذ ذلك انما يحرصون على معرفة ما قاله نبيهم وفعله وامر به وانما تبلغهم الصحابة ذلك فابن هذا امن ثم انما يحرص الناس فيه على ما قاله الآخر فالآخر وكلما تاخر الرجل اخذ واكلامه وهجره واوكادوا يجرّون كلام من فرقه حتى يجد اتباع الائمة اشد الناس هجرة لكلامهم واهل كل عصر انما يقضون ويفتون بقول الادنى فالادنى اليهم وكلما بعد العهد اذ ادكلام المتقدم هجرًا ورغبة عنه حتى ان كتبه لا تكاد تجد عنهم منها شيئًا بحسب تقدم زمانه ولكن ابن قال اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للتابعين لينصب كل منكم لنفسه رجلا فيناراه ويقلده دينه ولا يلتفت الى غيره ولا يتلقى الاحكام من الكتاب والسنة بل من تقليد الرجال فاذا جاءكم عن الله ورسوله شيء وعن من نصبه قوم امامًا نقلوا عنه فخذوا به وادعوا ببلغكم عن الله ورسوله فوالله لو كشف الغطاء لكم وحقت الحقائق لرأيتم نفوسكم وطريقكم مع الصحابة كما قال الاول

نزلوا بركة في قبائل هاشم

ونزلت بالبلاء بعد منزل

وكما قال الثاني

سأرت مشرقة وسرت مغربا

شتان بين مشرق ومغرب

وكما قال الثالث

ايها المنكر الثريا سهيلا

عمر لك الله كيف يلتقيان

هي شامية اذا ما استقلت

وسهيل اذا استقل يمانى

الوجه الثالث والسبعون قولكم ان التقليد من لوازم الشرع والقدر والمنكرون له مضطرون اليه ولا بد كما تقدم بيانه من الاحكام **جوابه** ان التقليد المنكر المذموم ليس من لوازم الشرع وان كان من لوازم القدر بل بطلانه ضايق من لوازم الشرع كما عرفت بهذه الوجوه التي ذكرناها واضحا فها وانما الذي من لوازم الشرع المتابعة وهذه المسائل التي ذكرتم انها من لوازم الشرع ليست تقليدا وانما هي متبعة وامثال للامر فان ايتم الاسميتها تقليدا فالتقليد بهذا الاعتبار حق وهو من الشرع ولا يلزم من ذلك ان يكون التقليد الذي وقع النزاع فيه من الشرع ولا من لوازمه وانما بطلانه من لوازمه يوضحه **الوجه الرابع والستون** ان ما كان من لوازم الشرع فبطلان ضده من لوازم الشرع فلو كان التقليد الذي وقع فيه النزاع

من لوازم الشرع لكان بطلان الاستدلال واتباع الحق في موضع التقليد من لوازم الشرع فان ثبوت احد النقيضين يقتضي
 انتفاء الآخر وصحة احد الضدين بوجوب بطلان الآخر **وشرح** ذلك دليلا فقول لو كان التقليد من الدين لم يحرم العدل عنه
 الى الاجتهاد والاستدلال لانه يتضمن بطلانه **فان قيل** كلاهما من الدين واحدهما اكمل من الآخر فيجوز العدل من المفضل
 الى الغايل **قيل** اذا كان قد استدل باب الاجتهاد عندكم وقطعت طريقه وصار الفرض هو التقليد فالعدل عنه الى بقاء
 سد بابيه وقطعت طريقه يكون عندكم معصية وفاعله الخ وفي هذا من قطع طريق العلم ابطال حجج الله وبيئاته وخوارق
 من قائم لله بحججه ما يبطل عن القول ويدحضه وقد ضمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه لا تزال طائفة من امة على الحق
 لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى تقوم الساعة وهؤلاء هم اولو العلم والمعرفة بما بعث الله به رسوله فانهم على بصيرة
 وقينة بخلاف الاصحى الذي قد شهد على نفسه بانه ليس من اولي العلم والمصداق والمقصود ان الذي هو من لوازم الشرع والدين
 والاقتدار يقتضي النص على اراء الرجال وتحكيم الكتاب والسنة في كل ما تنازع فيه العلماء واما الزهد في النصوص المستفاد
 عنها اراء الرجال وتقدمها عليها والاكتفاء على من جعل كتاب الله وسنة رسوله واقرار الصلابة نصب عينيه وعرض اقرار العلماء
 عليها ولم يتخذ من دون الله ولا رسوله ولا المؤمنين وليجة فبطلانه من لوازم الشرع ولا يتم الدين الا بالاكراه وباطاله فبطلان
 والاكتفاء من الله الموافق **الوجه الخامس في السبعون** قوله كل حجة اثرية اجتهد بها على بطلان التقليد فليتم
 مقلدون لحجة او رواتها وليس بيد العالم الا تقليد الراوي ولا بيد الحاكم الا تقليد الشاهد ولا بيد القاضي الا تقليد العالم الاخر
جوابه ما تقدم مرارا من ان هذا الذي سمي تقليدا هو اتباع امر الله ورسوله ولو كان هذا تقليدا لكان كل عالم على
 وجه الارض بعد الصحابة مقلدا بل كان الصحابة الذين اخذوا عن نظرهم مقلدين ومثل هذا الاستدلال لا يصح ولا
 من مشايخ او ملبس يقصد ليس الحق بالباطل وللمقلد لجهله اخذ نورا صحيحا من انواع التقليد واستدل به على النوع الباطل
 منه لوجود القدر المشترك وغفل عن القدر الفارق وهذا هو القياس الباطل المتفق على دمه وهو اخو هذا التقليد الباطل
 كلاهما في البطلان سواء واذا جعل الله سبحانه خبر الصادق حجة وشهادة العدل حجة لم يكن متبعا للحجة مقلدا اذا قيل انه
 مقلد للحجة فحيزها لا بهذا التقليد واحله وهل ندندن الاحواله والله المستعان **الوجه السادس في السبعون**
 قوله انتم منعتم من التقليد خشية وقوع للقلد في الخطأ بان يكون من قلده خطأ في فتواه ثم اوجبتم عليه النظر والاستدلال
 في طلب الحق ولا مريب ان صوابه في تقليد لامن هو اعلم منه اقرب من اجتهاده هو لنفسه كمن اودى بشي سبعة لاخير له بها فانه
 اذا قلد عالما بتلك السبعة خيرا بها اميئا ناصحا كان صوابه وحصول غرضه اقرب من اجتهاده لنفسه **جوابه** من جهة اصل
 انما منعنا التقليد طاعة لله ورسوله والله ورسوله منع منه وذم اهله في كتابه وامر بحججه وتحكيم رسوله ورد ما تنازعتم فيه
 الامة اليه والى رسوله واخبر ان الحكم له وحده وفي ان يتخذ من دونه ودون رسوله وليجة وامر ان يعصم بكتاب الله
 ثم ان يتخذ من دونه اولياء واريا يا مجمل من اتخذهم ما احلوه ويحرم ما حرموه وجعل من لا علم له بما انزل على رسوله بمنزلة
 الانعام واصرطاطمة اولى الاما اذا كانت طاعتهم طاعة لرسوله بان يكونوا متبعين لامرهم مخبرين به واقسم بنفسه سبحانه ان لا
 تؤمن حتى تحكموا الرسول واولي الامر منكم غير ان لا تقصروا في انفسكم انكم كما يحكمون كما يحكمون اذا جاء حكمه
 خلاف قول من قلده وان سلم حكمه تسليمًا كما يسلم للمقلد من لا قول من قلده بل تسليمًا اعظم من تسليمهم واكل الله المستعان
 وذم من حاكم لا غير الرسول وهذا كما انه ثابت في حجة فهو ثابت بعد مائة فلو كان حجة بين اظهرنا وحكامنا الى غير ذلك كما ان احل
 الذم والوعيد فسنته وما جاء به من التلوي ودين الحق لم يمت وان فقد من بين الامة شخصه الكريم فلم يفقد من بيننا سنته

دينية

د

ج

د

ودعوتوه وهدي به والعلم والاديان بحمد الله سبحانه من ابتناها ووجدناها وقد ضمن الله سبحانه حفظ الذكر الذي انزل على رسوله
 فلا يزال محفوظا بحفظ الله سبحانه بحجته ليقوم حجة الله على عباده قرنا بعد قرن اذ كان نبيهم اخر الانبياء ولا نبي بعده فكما حفظه
 لدينه وما انزل على رسوله مغنيا عن رسول اخر بعد خاتم الرسل والذ الذي اوجبه الله سبحانه وفرضه على الصحابة من تلق العلم
 والهدى من القرآن والسنة دون غيرهما هو عينه واجب على من بعدهم وهو محكم لم ينسخ ولا يتطرق اليه التغير حتى ينسخ الله
 العالم او يطوى الدنيا وقد ذكر الله تعالى من اذ ادعى الى ما انزله والى رسوله صدى واعرض وحذرة ان تصيبه مصيبة باعراضه
 عن ذلك في قلبه ودينه ودينه وخزائنه خالف عن امره واتبع غيره ان تصيبه فتنة او يصيبه عن اب اليمر والفتنة في قلبه
 والعن اب اليمر في بدنه وروحه وهما متلازمان فمن فتن في قلبه باعراضه عما جاء به وخالفته له الى غيره اصابه بالعدل
 الاله ولا بد واخبر سبحانه انه اذا قضى امرا على لسان رسوله لم يكن لاحد من المؤمنين ان يخبره من امره غير ما فضاها فلا
 خيرة بعد خضائه لمؤمن البتة ونحن نسأل المقلدين هل يمكن ان يخفى قضاء الله ورسوله على من قد شقوه دينكم
 في كثير من المواضع ام لا فان قالوا لا يمكن ان يخفى عليه ذلك انزلهم فوق منزلة اب بكر وعمر وعثمان وعلى والصحابة كلهم
 فليس احد منهم الا وقد خفى عليه بعض ما قضى الله ورسوله به فهذا الصديق اعلم الامة به خفى عليه ميثاق الحج
 حتى اعلمه به محمد بن مسلمة والمغيرة بن شعبة وخفى عليه ان الشهيد لاديه له حتى اعلمه به عمر فزجر الى قوله وخفى على
 نبيهم المحب فقال لوبقى شهر الرصد حتى يغسل وخفى عليه دية الاصابع ففضى في الامهات والتي تليها بنحو عشر بن حتى اخبرنا
 في كتاب عمر بن خور ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال قضى فينا بعشر عشر فترك قوله ورجع اليه وخفى عليه شأن الاستيلاء
 حتى اخبره به ابو مسعود الخليل وخفى عليه ثوبت المرأة من دية نروجا حتى كتب اليه الفضل بن سفيان الكلابي
 وهو اعز في من اهل البادية ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امره ان يورث امرأة اشيم الضبابي من دية نروجا وخفى عليه
 حكم امراض المرأة حتى سال عنه فوجد عند المغيرة بن شعبة وخفى عليه امر الجوس في الجارية حتى اخبره عبد الرحمن بن
 عوف ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اخذها من جبريس هجر وخفى عليه سقوط طواف الزام عن الحائض فكان
 يراد من حتى يطهرن ثم يطعن حتى بلغه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلاف ذلك فنهج عن قوله وخفى عليه التسوية
 بين دية الاصابع وكان يفضل بينها حتى بلغه السنة في التسوية فزجر اليها وخفى عليه شأن منعة الحج وكان ينهى عنها حتى
 على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر بها فترك قوله وامر بها وخفى عليه جواز التسمية باسماء الانبياء فنهج عنه حتى اخبره به
 طلحة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كاه ابا جهم فامسك ولم يتأد على النهي هذا وابو مسعود وعمر بن مسلمة وابو ايوب من اشهر
 الصحابة ولكن لم يبرأ الله رضي الله عنه امره يدين يديه حتى نهى عنه وكما خفى عليه قوله تعالى انك ميت وانهم ميتون وقوله
 وما يحل الا رسول قد خلت من قبله الرسل اقرن مات او قتل القلبي على اعقابكم حتى قال والله كاذب ما سمعتهما فاقط قبل
 وفي هذا وكما خفى عليه حكم الزيادة في المهر على مهور اذ ابر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبناته حتى ذكرته تلك المرأة بقوله
 تعالى واتيم احدا من قطار فلا تأخذن وامنه شيئا فقال كل احد افقه من عمر حتى النساء وكما خفى عليه امر الجدة والكلالة و
 بعض ابواب الربا فمضى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان عهد اليهم فيها عهدا وكما خفى عليه يوم الحديبية ان وعد
 الله لنبيه واصحابه بدخول مكة مطلق لا يتعين لذلك العام حتى بين له النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكما خفى عليه جواز
 استدانة الطيب للحكم وتطيبه بعد النحر وقبل طواف الافاضة وقد سمع السنة بذلك وكما خفى عليه امر القتل وم على رجل
 الطاعون والفرار منه حتى اخبر بان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا سمعتم به بارض فلا تدخاوا واذ اوقم وانتم

بارئ فلا يخرجوا منها فرائضه هذا وهو اعلم الاممة بعد الصديق على الاطلاق وهو كما قال بن مسعود لو وضع علمي عندي
 كفة ميزان وجعل علم اهل الارض في كفة لريخ علمي قال الاعشى قد كبرت ذلك لاهم الخبي فقال والله اني لا احب ان يفرغ
 بتسعة اعشار العلم **وخفي على عثمان بن عفان** اقل مدة الحمل حتى ذكره ابن عباس بقول تعالى وحمله وفصاله
 ثلاثون شهرا مع قوله والوالدان يرضعن اولادهن حولين كاملين مرجح الى ذلك **وخفي على ابي موسى** الاشعرى مهران
 بنت الامين مع البنت السدس حتى ذكره ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرما يوم خيبر **وخفي على بن مسعود** حكم القوصة
 لحوم البحر الاحلية حتى ذكره ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرما يوم خيبر **وخفي على بن مسعود** حكم القوصة
 وتروى اليه فيها شهرا فافتاهاهم بما يرضى بلغة النص بمثل ما افق **وهذا باب** لو تتبعناه لجمنا سفر كبير فقال حينئذ فرقة
 التقليد هل يجوز ان يخفى على من قلده ثوبه بعض شان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما خفي ذلك على سادات الاممة اولافان
 قالوا لا يخفى عليه وقد خفي على الصحابة مع قرب عهدهم **بلغوا في الغلو** مبلغ مدعى العصمة في الاممة وان قالوا بل يجوز ان يخفى
 عليهم وهو الواقع وهم مراتب في الخفاء في القلة والكثرة قلنا فنحن نماشد ذكر الله الذي هو عند لسان كل قائل وقلبه اذا نظره
 الله ورسوله امر اخفى على من قلده ثوبه هل تبقى لكم الخيرة بين قبول قوله وخره ام تنقطع خيرا تكم وتوجون العمل بما قصاه الله رسول
 عينا لا يجوز سواه قاعد والهد السوال جوابا والجواب سوال واقع والجواب لانهم والمقصود ان هذا هو الذي منعتهم
 التقليد فابن معكم حجة واحدة تقطع العذر فتسوق لكم ما ارضيكم لا نفسكم من التقليد **الوجه الثاني** ان فركوا صواب
 المقلد في تقليد لمن هو اعلم منه اقرب من صوابه في اجتهاده دعوى باطلة فانه اذا قل من قد خالفه غيره ممن هو نظيره واعلم
 منه لم يدرك على صواب هومن تقليد او على خطأ بل هو كما قال الشافعي حاطب ليل اما ان يفتقر بيده عودا وافق قلده واما
 اذا بدل اجتهاده في معرفة الحق فانه بين امرين اما ان يظفر به فله اجران واما ان يخطئه فله اجر فهو مصيب للاجر ولا بد
 بخلاف المقلد المتعصب فانه ان اصاب لم يوجروا ان اخطأ لم يسلموا الاشم فاين صواب الاعشى من صواب البصير البازل جميل
الوجه الثالث انما يكون اقرب الى الصواب اذا عرف ان الصواب مع من قلده دون غيره وحينئذ فلا يكون مقلدا
 له بل متبعا للحجة واما اذا لم يعرف ذلك البتة فمن اين لكم انه اقرب الى الصواب من باذل جهده ومستقر وسعيه في طلب الحق
الوجه الرابع ان الاقرب الى الصواب عند تنازع العلماء من امثال امر الله فدم ما تنازعوا فيه الى القران والسنة واما من
 ما تنازعوا فيه قول متبعه دون غيره فكيف يكون اقرب الى الصواب **الوجه الخامس** ان المثال الذي يشكركم من كل
 الحجج عليكم فان من اراد شري سلعة او سلوة طريقة حين اختلف عليه اثنان او اكثر وكل منهم ياصرة بخلاف ما ياصرة بالآخر
 فانه لا يفد من على تقليد واحد منهم بل يبقى مترددا طالبا للصواب من اقوالهم فلوا قد مر على قبول قول احد هيم مسأوة الاخر له في
 المعرفة والنصيحة والدلالة او كونه فوقه في ذلك على خطأ من موافقا ولم يعد احدا اصاب قد جعل الله في فطر العقل في مثل هذا
 ان يتوقف احد هيم ويطلب ترجيح قول المختلفين عليه من خارج حتى يستبين له الصواب ولم يجعل في فطرهم التحم على قبول قول
 واحد وطراح قول من دراه **الوجه السادس** والسبب في ان تقول لطائفة المقلدين هل يسقون تقليد كل عالم
 السلف والخلف او تقليد بعضهم دون بعض فان سوغتم تقليد الجميع كان تسويقكم لتقليد من انتم تمل الى من هبه كسويقكم
 لتقليد غير سواه فكيف صارت اقوال هذا العالم من هب لكم تقبوت ونقصون بها وقد سوغتم من تقليد هذا اما سوغتم من تقليد
 الاخر فكيف صارت هذا صاحب من هبكم دون هذا وكيف استخرجتم ان تروا اقوال هذا وتقلدوا اقوال هذا وكلاهما عالم يسوع التمام
 كانت اقواله من الدين فكيف سألتمكم دفع الدين وان لم تكن اقواله من الدين فكيف سوغتم تقليده وهذا لا جواب لكم عنه

يقول في نسخة الوجه الثامن والسبعون ان من قلده تنوع اذا روى عنه قولان وروايتان سوغتم العمل بهما وقلتم
 بجهنم له قولان فيسوغ لنا الاخذ بهما وهما او كان القولان جميعاً من ههنا كما في نسخة قول نظيره من المجتهد بن بشار قوله
 الاخر وجعلتم القولين جميعاً من ههنا لكم ورواهما كان قول نظيره ومن هو اعلم منه ابراهيم من قوله الاخر واقرب الى الكتاب
 والسنة يقول في نسخة الوجه التاسع والسبعون والسبعون انكم معاشر المقلدين اذا قال بعض اصحابكم من قلده تنوع قولاً خلافاً
 قول المتنوع اخرج على قوله جعلتم وجهاً وقضيتهم وافيتهم به والزمتم بمقتضاه فاذا قال الامام الذي هو نظير متبوعكم
 او فرفه قولاً خلافاً لم تلتفتوا اليه ولم تعدوا شيئاً ومعلوم ان واحداً من الائمة الذين هم نظير متبوعكم اجل من جميع اصحابه
 من اوليهم الى اخرهم فقدر السوء التقادير ان يكون قوله بمنزلة وجه في مذبحكم في الله العجب صابر من ائق واحكم يقول
 واحد من مشائخ المذهب ائق بالقبول من ائق بقول الخلفاء الراشدين وابن مسعود وابن عباس وابي بن كعب وابي الدرداء
 ومعاذ بن جبل وهذا من بركة التقليد عليكم وتلك الوجه الثمانون انكم ان رصتم التخصيص من هذه الخلطة وقلتم
 بل يسوغ تقليد بعضهم دون بعض وقال كل فرقة منكم يسوغ او يجب تقليد من قلده دون غيره من الائمة الذين هم
 مثله او اعلم منه كان اقل ما في ذلك معارضة قولكم يقول الفرقة الاخرى في ضرب هذه الاقوال بعضها ببعض تحريقال
 ما الذي جعل متبوعكم اولى بالتقليد من متبوع الفرقة الاخرى في كتاب او بآية سنة وهل تقطعت الامة امرها بينها زبناً
 وصار كل حزب بما لديهم فرحون الائمة السبب فكل طائفة تدعو الى متبوعها وتنتأي عن غيره وتنتهي عنه وذلك مقصود في
 التفريق بين الامة وجعل دين الله تابعاً للشمى والاعراض وعرضة للاضطراب الاختلاف وهذا كله يدل على ان التقليد
 ليس من عند الله للاختلاف الكثير الذي فيه ويكفي في فساد هذا المذهب تناقض اصحابه ومعارضة اقوالهم بعضها
 ببعض ولولا يكن فيه من الشناعة الايجابهم تقليد صاحبهم وتخريبهم تقليد الواحد من اكابر الصحابة كما صرحوا به فكيف
 الوجه الحادي والثمانون ان المقلدين حكوا على الله قدراً واشراً بالحكم الباطل جهاراً الخالف لما اخبره رسول
 فاحلوا الارض من الفاعمين لله بحجة وقالوا لم يبق في الارض عالم منذ الاعصار المتقدمة فقالت طائفة ليس لاحد ان يختار
 بعد ابي حنيفة وابي يوسف وزفر بن الهذيل وعبد بن الحسن والحسن بن زياد اللؤلؤي وهذا قول كثير من الخفية وقال
 بكر بن العلاء القشيري المالكى ليس لاحد ان يختار بعد المائتين من الهجرة وقال اخرون ليس لاحد ان يختار بعد الازاعي
 وسفيان الثوري وكيع بن الجراح وعبد الله بن المبارك وقالت طائفة ليس لاحد ان يختار بعد الشافعي واختلف للمقلدين
 من اتباعه فمن يؤخذ بقوله من المنتسبين اليه ويكون له وجريقتي ويحكم به من ليس كذلك وجعلهم ثلاث طوائف طائفة
 اصحاب جوه كابن شريح والقفال وابي حاتم وطائفة اصحاب احتمالات لا اصحاب جوه كابي المعالي وطائفة ليسوا واصحاب
 وجوه ولا احتمالات كابن حاتم وغيره واختلفوا متى اسند باب الاجتهاد على اقوال كثيرة ما انزل الله بها من سلطان وعند
 هؤلاء ان الارض قد دخلت من قائم لله بحجة ولم يبق فيها من يتكلم بالعلم ولم يحل لاحد بعد ان ينظر في كتاب الله لاستئنة
 برسوله لاحد الاحكام منها ولا يقضى بغيرها حتى يعرضه على قول مقلده ومتبوعه فان وافقه حكمه وافق به والا
 رده ولم يقبله وهذه اقوال كما ترى قد بلغت من الفساد والبطالان والشناقض والقول على الله بلا علم وباطال بحجة والرهبة
 في كتابه وسنة رسوله وقلبي الاحكام منها ما يبلغها ويأبى الله الا ان يتم نوره ويصدق قول رسوله ان لا تخلوا الارض من
 قائم لله بحجة وكن تزال طائفة من امته على غرض الحق الذي بعثه به وانه لا يزال يبعث على رأس كل مائة سنة لهدى
 الامة من بين دلهاديينها ويكفي في فساد هذه الاقوال ان يقال لا ربا بها فاذا لم يكن لاحد ان يختار بعد من ذكرتم فمن ان

ج
 كتاب الاصلين
 بعد ان كان في كتاب
 جامع في المسألة الاولى
 ائق اصحابه والاول
 ابن حاتم او غيره والله
 اعلم

محمد بن حسن

نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا ورحم ربك خبير
 صابرا يحسنون وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل امتي كالقطر لا يرى اوله خيرا من اخره وقد اخبر الله سبحانه
 عن السابقين بانهم ثلثة من الاولين وقليل من الآخرين فاخبر سبحانه انه بعث في الامم رسولا منهم ينزلون عليهم بآياته
 ويركهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وان كانوا من قبل لفى ضلال مبين قال والآخرين منهم لما يلحقوا بهم وهو العزيز الحكيم
 ثم اخبر ان ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم **وقل اطلن الكلام في القياس التقليد وذكرنا**
من ما خذها وتجر اصحابها وما لهم وعليهم من المنقول والمعقول ما لا يحجزه الناظر في كتاب من كتب القوم من اولها الى آخرها
 ولا يظفر به في غير هذا الكتاب ابد اذ ذلك بحول الله وقوته ومعونته وشفه فله الحمد والمدة وما كان فيه من صواب
 فمن الله هو المانك به وما كان فيه من خطأ فمني ومن الشيطان وليس الله ورسوله ودينه في شيء منه وبالله التوفيق **فصل**
في تحريم الافتاء والحكم في دين الله بما يخالف النصوص وسقوط الاحتجاج والتقليد عند ظهور النص وذكر اجماع العلماء على ذلك
قال الله تعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم ومن يعص الله ورسوله
فقد فضلنا له منا كراما مبينا وقال تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقلوا صوابين يدى الله ورسوله وانقلوا الله ان الله سميع عليم وقال
تعالى انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا اولئك هم المفلحون وقال تعالى
انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله ولا تكن الخائشين خصيما وقال اتبعوا ما ائيل اليكم من ربكم
ولا تتبعوا من دونه اولياء قليلا ما تذكرون وقال تعالى وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن
سبيله ذلك وصاكم به لعلكم تتقون وقال تعالى ان الحكم الا لله يقص الحق وهو خير الفاصلين وقال تعالى له غيب
السموات والارض ابصر به واسمع ما لم هم من دونه من ولى لا يشرك في حكمه احدا وقال تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله
فاولئك هم الكافرون ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون فاكذ هذا
التاكيد وكره هذا التفسير في موضع واحد لعظم مفسدة الحكم بخير ما انزل الله وعموم مضرته وبليدة الامة به **وقال قل انما امر**
سرى الفوا حش ما ظهر منها وما بطن والا تشم والبعثي بخير الحق وان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله ما لا
تعلمون وانكروا فقال على من حاكم في دينه ما ليس له به علم فقال ها انتم هؤلاء حاكميتم فيما لكم به علم فلم تحاجون وما ليس لكم
به علم والله يعلم وانتم لا تعلمون ونهى ان يقول احد هذا حلال وهذا احرام لما لم يحرمه الله ورسوله نصا واخبر ان فاعل
ذلك مقتر على الله الكذب فقال ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا احرام لتفتوا على الله الكذب ان الذي
يفتن عن على الله الكذب لا يفلحون متاع قليل ولهم عذاب اليم والآيات في هذا المعنى كثيرة واما السنة ففي الصحيحين من
حديث ابن عباس ان هلال بن امية قذف امرأته بشريك بن سماعة عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر حديث اللعان في قول
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابصرها فان جاءت به اكل العينين سابقا له ليمتين خذل لم السابقين فهو لشريك بن سماعة وان
جاءت به كن او كذا فهو لهلال بن امية فجاءت به على التعت المكمرة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو لا ما مضى من
كتاب الله لكان لي ولها شأن يريد والله ورسوله اعلم بكتاب الله قوله وتوיד روعها العذاب ان شتمه اربع شهادات بالله وتوיד
بالشأن والله اعلم ان كان يحرقها المشاجعة ولدها للرجل الذي رميت به ولكن كتاب الله فضل الحكمة واسقط كل قول ورأه
ولم يبق للاحتجاج بعدة موقرة وقال الشافعي اخبرنا سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن يربيع عن ابيه قال ارسل عمر بن الخطاب
الى شيخه من رضة كان يسكن دارنا فذهبت معه الى عمر فساله عن ولاد من ولاد الجاهلية فقال اما الفراءش فقلنا انما اللفظة

وقد اختلفوا في الحكم

ج

التكرير

عليه

ففلان فقال عمر هددت ولكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالفرش قال الشافعي اخبرني من لا اهتم
عن ابن ابي ذئب قال اخبرني محمد بن خفاف قال ابعت غلاما فاستغللته ثم ظهرت منه على عيب فخاصمت فيه الى عمر
عبد العزيز فقضى لي به وقضى علي برد غلته فأتيت عروة فآخبرته فقال اروح اليه العشي فآخذه ان عاتشة
اخبرني ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى في مثل هذا ان يخرج بالضمان فجلت الى عمر فآخذه بما اخبرني
به عروة عن عاتشة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال عمر فما ايسر هذا على من قضى قضية اللهم انك تعلم اني
لم ارد فيه الا الحق فبلغني فيه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فارد قضاهم وانفذ سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عليه وآله وسلم فراح اليه عروة فقضى ان اخذ الخراج من الذي قضى به على له قال الشافعي واخبرني من لا اهتم من اهل
المدينة عن ابن ابي ذئب قال قضى سعد بن ابراهيم على رجل بقضية برأى ربيعة بن ابي عبد الرحمن فآخبرني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عليه وآله وسلم بخلاف ما قضى به فقال سعد لربيعة هذا ابن ابي ذئب وهو عندي ثقة يخبرني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم بخلاف ما قضيت به فقال له ربيعة قد اجتهدت ومضى حكمك فقال سعد واعجبا انفذ قضاء سعد بن ام سعد
وارد قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم بل رد قضاء سعد بن ام سعد وانفذ قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم فدعا سعد بكتاب القضية فشقه وقضى للمفوض عليه فبوجها المقلدون ثم اوحش الله منهم وقال ابو النضر هاشم
ابن القاسم حدثنا محمد بن اسد عن عبد بن ابي لبابة عن هشام بن يحيى عن ابي رجا عن ثقيف ابي عمر بن الخطاب
فناكاه عن امرأة حاضت وقد كانت زارت البيت يوم النحر الهان تنفر فقال عمر لا فقال له الثقفان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم اثناني في مثل هذه المرأة بغير ما اقيمت به فقام اليه عمر رضي عنهما بالدرية ويقول لم تستفتيني في شيء فوافقت فيه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورواه ابو اذينة وقال ابو بكر بن ابي شيبة ثنا صالح بن عبد الله ثنا سفيان
ابن عاصم عن عتاب بن منصور قال قال عمر بن عبد العزيز لا راى لاحد مع سنة سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وقال الشافعي اجمع الناس على ان من استبان له سنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن له ان يذهب عما اقول
احد من الناس **وقال** ثور عنه قال اذا صح الحديث فاضربوا بقولي الحائط **وصح عنه** قال اذا مرويت عن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم حديثا ولم اخذ به فاعلموا ان عقلي قد ذهب **وصح عنه** انه قال لا قول لاحد مع سنة رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم **وقال** اسرائيل عن ابي الحنفى عن سعد بن اياس عن ابن مسعود ان رجلا سأل عن رجل
تزوج امرأة فرأى امها فاجعبته فطلق امرأته لم يتزوج امها فقال لا بأس فتزوجها الرجل وكان عبد الله على بيت المال
فكان يبيع تجارية بيت المال يعطي الكثير وياخذ القليل حتى ظم المدينة فسأل اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم فقال
لا تحل لهذا الرجل هذه المرأة ولا تصالح القضية الا ورنابون فلما قدم عبد الله انطلق الى الرجل فلم يجد له ووجد قومه فقال
ان الذي اقيمت به صا حكمة لا يحل واتى الصيارفة فقال يا معشر الصيارفة ان الذي كنت ابا يعكم لا يحل لا تحل القضية
الا ورنابون **وفي صحيح مسلم** من حديث الليث عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار ان ابا هريرة و ابن عباس و
ابا سلمة تدركوا في المتوفي عنها الحامل تضع عند وفاة زوجها فقال ابن عباس فتعذر اخر الاجلين فقال ابو سلمة يقول حين
تضع فقال ابو هريرة وانا مع ابن اخي فارسلوا الى أم سلمة فقالت قد وضعت سبعة بعد وفاة زوجها ببسيرة فامرها رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تزوج وقد تقدم من ذكره جوع عمر رضي الله عنه وابي موسى بن ابي عن ابن عباس عن اجتهادهم الى
السنة ما فيه كفاية وقال شداد بن حكيم عن زفر بن الهذيل انما ناخذ بالرأى ما لم نجد الاثر فاذا جاءه الاثر تركنا الراى اخذنا

ج

في الشافعي

بناقله
تقريب الذي وضعه في قوله فمعه

لهم

انقول بهذا قال ارايت في وسطى زفانا الزاني خرجت من الكنيسة اقول قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونقول لي نقول نحن
 اروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا اقول به **وقال** الحاكم انبأني ابو عمر السلمي مشافهة ان اباسعيد الحنبل صاحب حديث
 قال سمعت الربيع بن سليمان يقول سمعت الشافعي يقول وسأله رجل عن مسئلة فقال روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 انه قال كن اوكن افعال له السائل يا ابا عبد الله انقول بهذا فارقد الشافعي واصفر وحال لوزة وقال وحك اى ارض تقطع وارى سائر
 تظننى اذا رويت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئا فلم اقل به نعم على الرأس العينين نعم على الرأس والعينين **قال** سمعت
 الشافعي يقول ما من احد الا وتذهب عليه سنة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتعرب عنه فها ما قلت من قول او اصبحت من رسول
 فيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلاف ما قلت فالقول ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو قولى جعل
 به دهن الكلام **وقال** الربيع قال الشافعي لم اسمع احدا نسبته عامة او نسب نفسه الى علم يخالف في ان فرض الله اتباع امر
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتسليم بحكمه فان الله لم يجعل لاحد بعده الا اتباعه وانه لا يلزم قولى رجل قال لا يتبنا الله
 اوسنة رسوله وان ما سواها تتبع لهما وان فرض الله علينا وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 واجبا لا يختلف فيه الفرض وواجب قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفرق ساء صف قولها ان شاء الله
 قال الشافعي ثم تفرق اهل الكلام في تثبيت خبر الواحد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تفرقا متباينا وتفرقا متصفا من
 نسبته العامة الى الفقه تفرقا الى بعضهم فيه اكثر من التقليد والتحقيق من النظر والغفلة والاستعمال بالرياسة **وقال**
 عبد الله بن احمد قال ابى قال لنا الشافعي اذا سمع الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقولوا لى حتى اذهب اليه **وقال**
 الامام احمد كان احسن امر الشافعي عندي انه كان اذا سمع الخبر لم يكن عنده قال به وترك قوله **وقال** الربيع قال الشافعي
 لترك الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بان لا يدخله القياس لوضع القياس لموقع السنة **وقال** الربيع **قد**
 روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم باي هو واهى انه قضى في بروع بنت واشق ونكحت بغير مهر فماتت زوجها ففرض لها
 بمهر نسائها وقضى لها بالميراث فان كان ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فماتت بغير مهر فماتت زوجها ففرض لها
 صلى الله عليه وآله وسلم ولا في قياس لا في شيء الا طاعة الله بالتسليم له وان كانت لا تثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 والله وسلم لم يكن لاحد ان يثبت عنه ما لم يثبت ولم احظه من وجه ثبت مثله هو مرة عن معقل بن يسار ومرة عن معقل
 ابن سنان ومرة عن بعض اشبهكم لا يمتنى **وقال** الربيع سألت الشافعي عن رفع الايدي في الصلوة فقال يرفع المصلي يديه اذا
 افتتح الصلوة حن ومنكبويه واذا اراد ان يركع واذا رفع رأسه من الركوع رفعها كذا ولا يفعل ذلك في السجدة قلت له فما الخبر
 في ذلك فقال انبأنا ابن عبيدة عن الزهري عن سالم عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل قولنا قال الربيع فقلت فانا نقول
 برفع في الابتداء ثم لا يصح قال الشافعي انا ما لك عن نافع ان ابن عمر كان اذا افتتح الصلوة رفع يديه حن ومنكبويه واذا رفع رأسه
 من الركوع رفعها كذا قلت قال الشافعي وهو يعني ما تكلم به عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان كان اذا افتتح الصلوة رفع يديه
 حن ومنكبويه واذا رفع رأسه من الركوع رفعها كذا ثم خالفه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابن عمر فقلتم لا يرفع يديه
 الا في ابتداء الصلوة وقد روي عنهما انها رفعا هاهنا في الابتداء وعند الرفع من الركوع افيحز لعالم ان يترك فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم وابن عمر لرأى نفسه او فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا وسلم لرأى ابن عمر ثم قال من وضع اخيه يصب
 فيه فيترك على ابن عمر ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكيف لم ينهه بعض هذا عن بعض رايت اذا جاز له ان يروي عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ان يرفع يديه في مرتين او ثلاث وعن ابن عمر فيه اثنتين انا حن بواحدة ونزل بواحدة يجوز لغير ذلك

اخذ به واخذ الذي ترك اوجيبي لغيره ترك ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت له فان صاحبنا قال فما معنى
 الرفع قال معناه تعظيم الله واتباع لسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعنى الرفع في الاول معنى الرفع الذي خالفتم فيه النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع ثم خالفتم فيه روايتكم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وابن عمر **مروى** ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث عشرة رجلا او اربعة عشر رجلا وروى عن اصحاب
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غير وجه ومن ترك فقد ترك السنة **قلت** وهذا التصريح من الشافعي بان تارك رفع اليدين
 عند الركوع والرفع منه تارك للسنة وتنص اجماع على ذلك ايضا في احاديث الروايتين عنه **وقال** الربيع سألت الشافعي عن الطبيب
 قبل الاحرام بما يتي رجه بعد الاحرام وبعد روى الجهر والحلق وقبل الافاضة فقال جائز واجبة ولا اكرهه للثبوت السنة
 فيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والاخبار عن غيره واحد من الصحابة فقلت وما جئتكم فيه فذكر الاخبار فيه والا تاسر
 ثم قال انا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رجل ترك الصلاة والطبيب قال سالم
 وقالت عائشة طيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدي وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احق ان تتبع
قال الشافعي وهكذا ينبغي ان يكون الصالحون واهل العلم فاما ما يذهبون اليه من ترك السنة وغيرها وترك ذلك لغير
 شيء بل لرأى النفس فكذلك العلم اذا اليكم تاتون منه ما شئتم وتدرعون ما شئتم وقال في الكتاب القديم رواية النضر بن قيس
 بيب المدبر في جواب من قال له ان بعض اصحابك قد قال خلاف هذا **قال** الشافعي فقلت له من تبع سنة رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم وافقته ومن خلف فتركها خالفته صاحبنا الذي لا افارق الا الزهر الثابت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وان بعد والذي افارق من لم يقل بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان قرب **وقال** في خطبة كتابه باطل
 الاستحسان الحمد لله على جميع نعمه بما هو اهل له وما ينبغي له واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله
 بعثه بكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد فهدى بكتاب به ثم على لسان رسول الله
 الله عليه وآله وسلم ثم انعم عليه واقام الحجة على خلقه لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل **قال** وثقلنا عليك الكتاب
 تبيا فاكل كل شيء وهدى رحمة وقال وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم وقض عليهم اتباع ما نزل اليهم سري
 الله صلى الله عليه وآله وسلم لهم فقال وما كان منكم ولا مؤمنة اذ افضى الله ورسوله امر ان تكون لهم اخيرة من امرهم
 ومن يعص الله ورسوله فقد ضل اذ متبعين فاعلم ان معصيته في ترك امره وامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يفعل
 لهم الا اتباعه وكان ذلك قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولكن جعلناه نورا هدى به من نشاء من عباده وانما
 لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله مع ما علم الله نبيه ثم فرض اتباع كتابه فقال فاستسكت بالذي اوحى اليك وقال و
 ان احكم بينكم بما انزل الله لا تتبع أهواءهم واعلمهم ان احل لهم دينهم فقال عز وجل اليوم اكملت لكم دينكم واتممت
 نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً الى ان قال ثم علمهم بما اناهم من العلم فامرهم بالاقتداء وعليه وان لا يقولوا غير
 الا ما علمهم فقال لنبيه وكذلك اوحينا اليك رجاء من امرنا ما كنت تدرك ما الكتاب ولا الايمان وقال لنبيه قل
 ما كنت بدعاً من الرسل وما ادرى ما يفعل بولاكم وقال لنبيه ولا تقولن شيئا اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله
 ثم انزل على نبيه ان غفر له ما تقدم من ذنبه وما تاخر يعني والله اعلم ما تقدم من ذنبه قبل الوحي وما تاخر قبل ان يعصمه
 فلا ينسب فعله ما يفعل بمن رضاه عنه وانه اول شافعي ومشفق يوم القيمة وسيد الخلق وقال لنبيه ولا تنفق باليه
 لك به علم وجاءه صلى الله عليه وآله وسلم رجل في امرأة رجلها بالزنا فقال له يرحم فاحي الله اليه آية اللعان

والله اعلم
 والله اعلم

فلا عن بينهما وقال قل لا يعلم من في السموات الا الله وقال ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الارحام الاية وقال لنبيه يسألونك عن الساعة ايان مرهاها فيم انت من ذكرها فجب عن نبيه علم الساعة وكان من علم ملائكة الله المقربين وانبياءه المصطفين من عباد الله اقصر علما من ملائكته وانبيائه والله عز وجل فرض على خلق طائفة نبيه ولم يجعل لهم من الامر شيئا **وقد صنف** الامام احمد رضي الله عنه كتابا في طائفة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم رده فيه على من اخرج بظاهر القرآن في معارضة سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وترك الاخرج بها فقال في انشاء خطبة ان الله جل ثناؤه وتقدست اسماؤه بعث محمدا بالهدى ودين الحق ليظهر على الدين كله ولو كره المشركون وانزل عليه كتاب الهدى والنور لمن اتبعه وجعل رسول الدال على ما اراد من ظاهره وباطنه وخاصه وعامه وناسخه ومنسوخه وما ضاع له الكتاب فكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو المعبر عن كتاب الله الدال على معانيه شاهدة في ذلك اصحابه الذين ارتضاهم الله لنبيه واصطفاهم له ونقلوا ذلك عنه فكانوا هم اهل العلم للناس برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجماعه اذ الله من كتابه بمشاهدتهم ما قصد له الكتاب فكانوا هم المعبرين عن ذلك بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال جابر بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين اظم ناصليه ينزل القرآن وهو يعرف تأويله وما عمل به من شيء علمنا به ثم ساق الايات التي على طاعة الرسول فقال قل تناؤة في اول آل عمران والفقوا النار التي اعدت للكافرين واطيعوا الله والرسول لعلكم ترحموا وقال قل اطيعوا الله والرسول فان تولوا فان الله لا يحب الكافرين وقال في النساء فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما وقال ومن يطع الله والرسول فاولئك مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك رفيقا وقال وارسلناك للناس رسولا وكفى بالله شهيدا لمن يطع الرسول فقد اطاع الله ومن تولى فمأواذك عليهم حفيظا وقال يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تومنون بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن تأويلا وقال ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله يتصل حردده يدخله نارا خالد فيها له عذاب عظيم وقال انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله ولا تكن للخائنين خصبيا وقال في المائدة واطيعوا الله واطيعوا الرسول واحذروا فان توليتم فاعلموا انما علم رسولنا البلاغ المبين وقال يسألونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول فانفقوا الله واصلحوا ذات بينكم واطيعوا الله ورسوله ان كنتم مؤمنين وقال يا ايها الذين امنوا استجبوا لله وللرسول اذ دعاكم لما يحييكم واعلموا ان الله يحول بين المرء وقلبه والله اليه ترجعون وقال واطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتشوا وتذهب بريحكم واصبروا وان الله مع الصابرين وقال لما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطيعوا اولئك هم المفلحون ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويستتبه فاولئك هم الفائزون وقال واقبلوا الصلوة واتوا الزكوة واطيعوا الرسول لعلكم ترحموا وقال قل اطيعوا الله واطيعوا الرسول فان تولوا فاعلموا انما علمنا عليه ما حمل وعليكم ما حملت وان تطيعوا تهتدوا وما على الرسول الا البلاغ المبين وقال لا تجادلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذا فيخذلكم الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم وقال انما المؤمنون الذين امنوا بالله ورسوله واذ كانوا معك على امر جاهل يذنبوا حتى يستاذنوا من الذين يستاذنوا اولئك الذين يبقون من الله ورسوله فاذا استاذنوك لبعض شأنهم فاذن لمن شئت منهم واستغفر لهم الله ان الله غفور رحيم وقال يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديا ليصليكم الله اعمالكم ولا يعزكم الله ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما وقال وما كان

للمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل كل الامميين
وقال لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا وقال يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله
واطيعوا الرسول ولا تبطلوا اعمالكم وقال يا ايها الذين امنوا لا تقلدوا ما يبدى الله ورسوله واتقوا الله ان الله سميع عليم
فكان الحسن يقول لئن بخرا قبل ذبحه ليايها الذين امنوا لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم
لبعض ان تحيطوا اعمالكم وانتم لا تشعرون ان الذين يفضنون اصواتهم عند رسول الله اولئك الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى
لهم مغفرة واجز عظيم ان الذين ينادونك من وراء الحجرات اكثرهم لا يعقلون ولو انهم صبروا حتى تخرج اليهم لكان خيرا لهم
الله غفور رحيم وقال ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار ومن يتول الله والرسول والذين آمنوا
اذ هوى ما ضل صاحبكم وما يحوى وما ينفق عن الحق ان هو الا وحى يوحى علمه شديد القوى وقال وما اتاكم الرسول فخذوه
وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله ان الله شديد العقاب وقال واطيعوا الله واطيعوا الرسول فان تولى فاما على رسولنا الباطل المبين
وقال فاتقوا الله يا اولى الالباب الذين امنوا قد انزل الله اليكم ذكرا رسولا يتلوا عليكم آيات الله مبينات ليخرج الذين امنوا و
عملوا الصالحات من الظلمات الى النور وقال انا ارسلناك شاهدا و مبشرا و نذيرا للذين آمنوا بالله ورسوله وقضوه وقوة وشيعة
بكرة واصبيلا وقال افمن كان على بينة من ربه ويتلوه شاهد منه قال بن عباس هو جبريل وقاله مجاهد ومن قبله كتاب من
امامنا ورجة اولئك يؤمنون به ومن يكفر به من الاغراب قال سعيد بن جبريل الاغراب الملل فالناصحة فلا تترك في صريته منه الا الحق
من ربك ثم ذكر حديث يعلى بن امية طفت مع عمر فلما بلغنا الركن الغربي الذي يلي الاسود جرت بيده ليستلم فقال ما شأنك فقلت
الا تستلم فقال الرظف مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت بلى قال افرأيت به يستلم هذه الركنين الغربيين قال لا قال اليهم
لك فيه اسوة حسنة قلت بلى قال فانفذ عنك قال وجعل مغوية يستلم الامر كان كلها فقال له ابن عباس لم تستلم هذه الركنين
ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستلمها فقال مغوية ليس شئ من البيت محجور فقال ابن عباس لقد كان لكم في رسول
الله اسوة حسنة فقال مغوية صدقت ثم ذكر احمد الاختيم على ابطال قول من عارض السنن بظاهر القرآن وروى هابن لك هذا
فعل الذين يستمسكون بالمشابهة في رد الحكم فان لم يجد والفظا متشابهة غير الحكم بدونه استخرجوا من الحكم وصفا متشابهة ورجع في
به قائلهم طريقان في رد السنن احدهما رد هابن المتشابهة من القرآن او من السنن الثاني جعل الحكم متشابهة ليعطوا دلالة واما
طريقة الصحابة والتابعين وائمة الحديث كالشافعي الامام احمد ومالك وابي حنيفة وابي يوسف والبخاري واسحق فعمل هذه
الطريق وهي النهج بدون المتشابهة الى الحكم وياخذون من الحكم ما يفسر لهم المتشابهة ويبيده لهم فتتفق دلالة الحكم
وتوافق النصوص بعضها بعضا ويصدق بعضها بعضا فانها كلها من عند الله ومكان من عند الله فلا اختلاف فيه ولا تناقض
وانما الاختلاف والتناقض فيما كان من عند غيره **ولم يذكر** لهذا الاصل امثلة لشدة حاجته كل مسلم اليه اعظم من
حاجته الى الطعام والشراب **المثال الاول** رد الجمعية النصوص المحكمة غاية الاحكام المبينة بالقصة غاية البيان ان الله
موصوف بصفات الكمال من العلم والقدرة والارادة والحيوة والكمال والسمع والبصر والوجه واليد والقلب والغضب والرضا
والفرح والضحك والرجة والحكمة وقباله فعال كالحق والالتيان والاذول الى سماء الدنيا وخوفك والاعلم بحجى الرسول بذ لك الخبايا
به عن ربه ان لم يكن فوق الصالحين يوجب الصلوة والصيام والزكاة وتحريم الظلم والفواحش والكذب فليس يقصر عنه فالعلم
الصالح حاصل بان الرسول اخبر عن الله بذلك وفرض على الامة تصديقه فيه فرضا لا يتم اصل الايمان الا به فمر الجمعية ذلك
بالمشابهة من قوله ليس مثله شئ ومن قوله هل تعلم له سعة ومن قوله قل هو الله احد ثم استخرجوا من هذه النصوص المحكمة المبينة

وكان

ج

يتمكن

احتمالات وتخریفات جعلوها بمن قسم للمتشابه **المثال الثاني** مردهم الحكم المعلوم بالضرة ان الوصل جاء به من اثبات علو الله على خلقه واستوائه على عرشه بمتشابه قول الله تعالى وهو معكم اينما كنتم وقوله ونحن اقرب اليه من جبل الويل وقوله ما يكون من بخير ثلاثة الا هو ابرهم ولا خمسة الا هو سادسهم ولا ادق من ذلك ولا اكثر الا هو معهم اينما كانوا وخوذة لك ثم غيتوا وتخلوا حتى ردوا نصوص العلق والفرقية بمتشابه **المثال الثالث** رد القدرية النصوص الصريحة المحكمة في قدر الله على خلقه وانما شاء كان وما لم يشأ لم يكن بالمتشابه من قوله ولا يظلم ربك احداً وما ربك بظالم للعبيد وانما يجزئون ما كنت تعلمون ثم استخرجوا تلك النصوص المحكمة وجوهاً أخر أخرجوها به من قسم الحكم وادخلوها في المتشابه **المثال الرابع** رد الجبرية النصوص المحكمة في اثبات كون العبد قادراً مختاراً فاحلاً لمشيئته بمتشابه قوله وما تشاؤون الا ان يشاء الله وما تنكرون الا ان يشاء الله وقوله من يشأ الله يضلله ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم وامثال ذلك ثم استخرجوا تلك النصوص من الاحتمالات التي يقطع السامعون المتكلمين مردها ما صيروها بمتشابه **المثال الخامس** رد الخوارج والمعتزلة النصوص الصريحة المحكمة غاية الاحكام في ثبوت الشفاعة للعصاة وخرجهم من النار بالمتشابه من قوله فما تنفعهم شفاعة الشافعين وقوله ربنا انك من تدخل النار فقد اخزيته وقوله من يعص الله ورسوله ويتوكل على الله يدخله ناراً خالداً فيها وخوذة لك وتخلوا فيها فقل من ذكرنا سواء **المثال السادس** رد الجهمية النصوص المحكمة التي قد بلغت في صير احتسابها وصحتها الى اعلی الدرجات في رؤية المؤمنين ربهم تبارك وتعالى في عرشها القيامة وفي الجنة بالمتشابه من قوله لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وقوله لموسى ان راني قد سمع ما كان للبشران بكلمه الله الا وحياً او من وراء حجاب او يرسل رسوله فيوحي باذن مما يشاء ونحوها ثم احوالوا الحكم فمتشابهاً وردوا الجميع **المثال السابع** رد النصوص الصريحة الصحيحة التي تقوت العدة على ثبوت الاحضال الاختيارية للرب سبحانه وقيامها بكفوله كل يوم هو شأن وقوله فسيد الله عملكم ورسوله انما امر اذا اراد شيئاً ان يقول له كن فيكون وقوله فلما جاء هانوتي وقوله فلما تجلجلى به الجبل جعله دكا وقوله اذا اراد ان يهلك قرية امرنا مترفينها ففسقوا فيها وقوله قد سمع الله قول التي تجادلك في نزوحها وقوله لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير نحن اغنياء وقوله ينزل ربنا كل ليلة الى السماء الدنيا وقوله هل ينظرون الا ان تأتيهم الملائكة او ياتي ربك وقوله ان ربى قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولم يغضب بعده مثله وقوله اذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله حمدى عبدى الحديث واضعاف اضعاف ذلك من النصوص التي تزيد على الالف فردوا هذا كله مع احكامه بمتشابه قول الاحب الاولين **المثال الثامن** رد النصوص المحكمة الصريحة التي في غاية القوة والكثرة على ان الرب سبحانه انما يفعل ما يفعل المحكمة وضامة حميدة وجوهاً خيرة من عدوها ودخل لام التعليل في شره وقدره اكثر من ان يعد فردوها بالمتشابه من قوله لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ثم جعلوها كلها بمتشابهة **المثال التاسع** رد النصوص الصحيحة الصريحة الكثيرة الدالة على ثبوت الاسباب شرعاً وقد اكفينا بما كنتم تعملون بما كنتم تكسبون بما قدمت ايديكم وما قدمت يدك بما كنتم تقولون على الله غير الحق وكنتم عن آياته تستكبرون ذلك بانهم استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة ذلك بانهم كرهوا ما انزل الله فاحبط اعمالهم ذلك بانكم اتخلفتم آيات الله عز وجل والله يحدى به الله من اتبع رضوانه سبيل السلام يضل به كثير ويهدى به كثير وقوله ونزلنا من السماء ماء مباركا فانبثت انا به جنات وحبا الحصيد وقوله فانزلنا به الماء فاخرجنا به من كل الثمرات وقوله فانبتنا لكم به جنات من نخيل واعناب وقوله فانزلنا به يحذوهم الله بايديكم وقوله في العسل فيه شفاء للناس وقوله في القرآن ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين

كذلك

ج

ان

واضعاف ذلك من النصوص المثبتة للسببية فمرد ذلك كله بالمشابهة من قول هل من خالق غير الله وقوله فلم تفتلوه
 ولكن الله قتلهم وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما انا جلتكم ولكن الله جلكم
 وخوف لك وقوله اني لا اعطى احدا ولا امنعه وقوله للذي سألته عن الغزل عن امته اعزل عنها فسيأتيها ما قد لها وقوله
 لا عدوى ولا طيرة وقوله فمن اعدى الاول وقوله ارايت ان منع الله الثمرة ولم يقل منعها البرد والافنة التي تصيب الثمار
 وخوف ذلك من المشابهة الذي انما يدل على ان مالك السبب خالقه يتصرف فيه بان يسلبه سببته ان شاء ويقيها عليه
 ان شاء كما سلب النار قوة الاحراق عن الخليل **ويا لله العجب** اقرى من اثبت الاسباب قال ان الله خالقها اثبت
 خالقها غير الله واما قوله فلم تفتلوههم ولكن الله قتلهم وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى فثاب عنهم ففهم الآية فيها
 والآية من اكبر معجزات النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخطاب خاص لا هل بل وكذا لك القبضة التي رمى بها النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم فاصحابها الله سبحانه الى جميع وجوه المشركون وذلك خارج عن قدرته صلى الله عليه وآله وسلم وهو
 الرمي الذي نفاه عنه واثبت له الرمي الذي هو في محل قدرته وهو الخذف وكذلك القتل الذي نفاه عنهم هو قتل امر
 تباشر ايديهم وانما باشرته ايرى الملائكة فكان احدهم يشتد في اثر الفارس اذا برأسه قد وقع امامه من ضربة الملك
 ولو كان المراد ما فيه هلاك الذين لا فقه لهم في فهم النصوص لم يكن فرق بين ذلك وبين كل قتل وكل فعل من شره
 او رثا او سرقة او ظلم فان الله خالق الجميع وكلام الله ينزه عن هذا وكذا قولنا ما انا جلتكم ولكن الله جلكم يريد ان الله
 جلتكم بالقدر انما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم متصرفا بامر الله منفذ له فالله سبحانه امره بجعلهم قتلوا واما
 فكان الله هو الذي جعلهم وهذا معنى قوله والله اني لا اعطى احدا شيئا ولا امنعه ولهذا قال وانما انا قاسم فالله سبب ما
 هو المعطى على لسانه وهو يقسم ما قسمه بامره وكذا قولك في الغزل فسيأتيها ما قد لها ليس فيه اسقاط الاسباب فان
 الله سبحانه اذا خلق الولد سبق من الماء ما يخلق منه الولد ولو كان اقل شيء فليس من كل الماء يكون الولد لكن ان
 في السنة ان الرطى لا تاثير له في الولد البتة وليس سببا له وان الزوج والسيدان وطئ اولم بطا فكل الامرين بالنسبة
 الى حصول الولد عدله على سواهما كما يقولون منكر الاسباب كذلك قوله لا عدوى ولا طيرة ولو كان المراد بنفي السبب
 عنهم لم يدل على نفي كل سبب وانما غايته ان هذين الامرين ليسا من اسباب الشريك والحديث لا يدل على ذلك وانما
 يبقى ما كان المشركون يشبهونه من سببية مستمرة على طريقة واحدة لا يمكن ابطالها ولا صرفها عن محلها ولا معارضتها
 بما هو اقوى منها كما يقولون من قصر علمهم انهم كانوا يرون ذلك فاعلا مستقلا بنفسه فالتناسخ الاسباب لهم ثلاث طرق
 ابطالها بالحكمة واثباتها على وجه لا يتغير لا يقبل سلب سببيتها ولا معارضتها بمثلها او اقوى منها كما يقولون الطائفة
 والمجنون والذهرية والثالث ما جاء به الرسل ودل عليه الحسن العقل والفطرة انبأهم اسبابا وجواريل وقوم سلب
 سببيتها عنها اذا شاء الله ودفعها بامر اخر نظيرها او اقوى منها مع بقاء مقتضى السببية فيها كما تصرف كثير من اسباب
 الشر بالتوكل والدعاء والصدقة والذكر والاستغفار والعق والصلوة وتصرف كثير من اسباب الخير بعد اعتقادها
 بضد ذلك فله كرم من خير اعتقد سببه ثم صرف عن العقد باسباب احدها منعت حصوله وهو يشاهد السبب حتى
 كاناخذ باليد وكرم من شر اعتقد سببه ثم صرف عن العقد باسباب احدها منعت حصوله ومن لا فقه له في هذه
 المسئلة فلا انتفاع له بنفسه ولا بعلمه والله المستعان وعليه التكلان **المثال العاشر** في الحكمة النصوص
 الحكمة النصيحة التي نصرت العدة على ان الله سبحانه يحكم ويحكم ويحكم وقال ويقول واخبر ويخبر ونبا وامر ويا مروي

وينجي ويرضى ويعطي ويبشر وينذر ويحيي ويوصل لعبادة القول ويبين لهم ما يتقون ونادى وينادى
وناجى ويناجى ووعد وواعد وبيأى عبادة يوم القيمة ويخاطبهم ويكلّم كلامهم ليس بينه وبينه ترجمان ولا حاجب
يراجعه عبده من راجعه وهذه كلها انواع الكلام والتكليم وثبوتها بدون ثبوت صفة التكلم له فمتنع فمها الجسمية
مع احكامها وصبر احتما وتعيينها للبراد منها بحيث لا تختمل غير بما المتشابه من قوله ليس كذلك شئ **المثال الحادي عشر**
مرادوا حكم قول الاله الخالق والامر وقوله ولكن حق القول منى وقوله قل نزل من روح القدس من ربك بالحق وقوله وكلم الله
موسى تكليما وقوله انى اصطفتك على الناس برسالاتى وبكلامى وغيرها من النصوص المحكية بالمتشابه من قوله خالق كل
شئ وقوله انه لقول رسول كريم ولا ينان حجة عليهم فان صفات الله جل جلاله داخل في معنى اسمه فليس الله اسما
لذات لا سم لها ولا بصير لها ولا حيوة لها ولا كلام لها ولا علم وليس هذا رب العالمين وكلامه تعالى وعلمه وحياته وقد تقرر
ومشيتته ورحمته داخل في معنى اسمه فهو سبحانه بصفاته وكلامه الخالق وما سواه مخلوق واما اضافته القران الى
الرسول فاضافة تمييزية محض لا انشاء والرسالة تستلزم تبليغ كلام المرسل ولو لم يكن المرسل كلاما لم يبلغه الرسول لم يكن
رسولا ولهذا قال غير واحد من السلف من انكر ان يكون الله متكلماً فقد انكر رسالة الله فأن حقيقة رسالته لم تبليغ
كلامه من اسلمها فاجسمية واخوانهم في وانك النصوص المحكية بالمتشابه صبر والكل متشابه ما ثم مرد والجميع فلم يشعروا
لله فلا يقوم به يكون فاعاد كالم يشبه الله كلاما يقوم به يكون به متكلم فلا كلام له عندهم ولا اضال بل كلامه وفعله
مخلوق منفصل عنه وذلك لا يكون صفة له لا سبحانه انما يوصف بما قام به لا بما له يقسم به **المثال الثاني عشر**
وقد تقدم ذكره عجل فذكره ههنا مفصلاً في الجسمية النصوص المتنوعة المحكية على علو الله على خلقه وكونه فوق عباده
من ثمانية عشر نوعاً احدها التصريح بالفوقية مقدرة باداءة من المعينة للفوقية الذات مخبرين انهم من فوقهم **الثاني**
ذكرها مجردة عن الاداة كقوله وهو القاهر فوق عباده **الثالث** التصريح بالهزج اليه مخبرين الملائكة والروح اليه وقول
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيخرج الذين بانوا فيكم فيسألهم الرابع التصريح بالصعق اليه كقوله اليه يصعد الكلم الطيب
الخامس التصريح برفع بعض المخلوقات اليه كقوله بل رفع الله اليه وقوله انى متوفيك وارضاك **السادس** التصريح بالعلو
المطلق الدال على جميع مراتب العلو ذاتاً وقدرًا وشرافاً كقوله وهو العلى العظيم وهو العلى الكبير انه على كبر السالكين
بنزول الكتاب منه كقوله تنزيل الكتاب من الله تنزيل من حكيم حميد قل نزل من روح القدس من ربك وهذا يدل على شئيين
على ان القران ظهر منه لا من غيره وانه لا ينزل الا من الله **الثاني** على علوه على خلقه وان كلامه نزل به الروح الامين من عنده من
اعلى مكان الى رسوله **الثامن** التصريح باختصاص بعض المخلوقات بانها عنده وان بعضها اقرب اليه من بعض كقوله ان الذين عند
ربك وقوله وله من السموات ومن في الارض ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته ولا يستخسرون ففرق بين من له عزمًا ومن
عنده من ماله كنه وعبيد خصوصاً وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الكتاب الذى كتبه الرب تعالى على نفسه انه عنده على
العرش **التاسع** التصريح باله سبحانه في السماء وهذا عند اهل السنة على احد وجهين اما ان يكون في معنى على واما ان يراد بالسماء
العلو لا يختصون في ذلك ولا يميزون جل النص على غيره **العاشر** التصريح بالاستواء مقدراً باداءة على مختصاً بالعرش الذى هو اعلى
المخلوقات مصاحباً في الاكثر لاداءة ثم الدالة على الترتيب والمصلحة وهو هذا السياق صريح في معناه الذى لا يظنهم الخاطبون غيره
من العلو والارتفاع ولا يختمل غيره **الحادية عشر** التصريح برفع الايدي الى الله سبحانه كقوله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله
يسمع من عبده اذا رفع اليه يديه ان يردّها صفر **الثاني عشر** التصريح بنزول كل ليلة الى السماء الدنيا والنزول المعقول عند جميع

انما يكون من علو الى سفلى الثالث عشر الاشارة اليه حتمًا الى العلو كما اشار اليه من هو اعليه وما يجب له ويمتنع عليه من
افراخ الجهمية والمعتزلة والفلاسفة في اعظم مجمع على وجه الارض يرفع اصبعه الى السماء ويقول اللهم اشهد لي شهادتهم
ان الرب الذى ارسله ودعا اليه واستشهد به هو الذى فوق سفلواته على عرشه الرابع عشر التصريح بلفظ الاين الذى هو عند
الجهمية بمنزلة متى في الاستحالة ولا فرق بين اللفظين عندهم البتة فالقاتل اين الله ومتى كان الله عندهم سواء كقول علم
الخلق به والتعظيم لامنه واعظمهم بيانًا عن المعنى الصحيح بلفظ لا يؤهم باطلاً بوجوب اين الله في غير موضع اثنا عشر شهادة
التي هي اصدق شهادة عند الله وملائكته وجميع المؤمنين لمن قال ان ربى في السماء بالايمان وشهد عليه افراخهم بالكفر
وصرح الشافعي بان هذا الذى وصفته من ان ربها في السماء ايمانًا فقال في كتابه باب عنق الرقبة المؤمنة وذكر حديث الامة
السوداء التي سودت وجوه الجهمية وبيضت وجوه المحمديّة فلما وصفت الايمان قال اعتقها فانها مؤمنة وهي انما وصفت كونها
في السماء وان شئت اعبده ورسوله ففرت بينهما في الذكر فجعل الصادق المصدر وجميع ما هو الايمان السادس عشر اخبار سبحانه
عن فرعون انه رام الصبوح الى السماء ليظلم الى الله موسى فيكذب به فيما اخبر به من ان سبحانه فوق السموات فقال يا هامان ابن
لى صرخا لعل ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلم الى الله موسى وانى لا ظنه كاذبا فكذب فرعون موسى في اخباره اياته باء
ربه فوق السماء وعند الجهمية لا فرق بين الاخبار بذلك وبين الاخبار بانى اكل ويشرب وعلى نعمهم يكون فرعون قد نزه الرب
عما لا يليق به وكذب موسى في اخباره بذلك اذ من قال عندهم ان ربه فوق السموات فهو كاذب فهم في هذا التكذيب موافقون
لفرعون مخالفون لموسى ولجميع الانبياء ولذلك سماهم اثثة السنة فرعونية قالوا وهم شتر من الجهمية فان الجهمية يقولون ان
الله في كل مكان بذاته وهو لا يعطو بالكلية واقفوا عليه الوصف المطابق للعدم المحض فاي طائفة من طوائف بني ادم اثبتت
الصانع على اى وجه كان قولهم خيرا من قولهم السابعة عشر اخبار صلى الله عليه وآله وسلم ان نزود بين موسى وبين الله ويقول له
موسى ادع الى ربك فسله الخفيف فيرجع اليه ثم ينزل الى موسى فيامر بالرجوع اليه سبحانه فيصعد اليه سبحانه ثم ينزل من عند
الى موسى عدة مرار الثامن عشر اخبار تعالى عن نفسه واخبار رسوله عنه ان المؤمنين يرون عيانا جهمًا كروية الشمس في
الظهيرة والقمر ليلة البدر والذى تفهمه الاعم على اختلاف لغاتها واوامها من هذه الرؤية روية للمقابلة والمواجعة التي
تكون بين الراى والمرئ فيها مسافة محل ودة غير مفرطة في البعد فتمتنع الرؤية ولا في القرب فلا يمكن الرؤية لتعقل الاعم غير
هذا فاما ان يروى سبحانه من تخلفهم تعالى الله او من خلفهم او من امامهم او عن ايمانهم او عن شاكلتهم او من فوقهم ولا بد من
فهم من هذه الانقسام ان كانت الرؤية حقا وكلها باطل سوى رؤيتهم له من فوقهم كما في حديث جابر الذى في المسند وغيره بينا اهل
الجنة في نعمتهم اذ سطع لهم نور فوضوا رؤسهم فاذا التجار قد اشرف عليهم من فوقهم وقال يا اهل الجنة سلام عليكم ثم قرأ قوله
سلامة قوله من رب رحيم ثم توارى عنهم وبقى رحمة وبركته عليهم في ديارهم ولا يتم انكار الفوقية الا بالانكار الروية وليد انكار
الجهمية اصلهم وصبر حوايلك وركبوا النفيين معا وصعد في اهل السنة بالمرين معا واقرروا بها واصلوا اثبت الرؤية ونفى علو
الرب على خلقه واستواءه على عرشه من بين باين ذلك لا الى هؤلاء ولا الى هؤلاء فمن هذه النواع من الادلة السمعية المحكمة اذا بسطت
افرادها كانت الدليل على علو الرب على خلقه واستواءه على عرشه فترك الجهمية ذلك كله وردوه بالمتشابهة من قوله وهو معكم
ايما كنتم وردة عنهم المتأخر بقوله قل هو الله احد وبقوله ليس كمثل شئ ثم ردوا تلك الانواع كلها متشابهة فسلطوا المتشابهة
على الحكم وردوه ثم ردوا الحكم متشابهة فتارة يحتجون به على الباطل وتارة يدعون به الحق ومن له ادنى بصيرة يعلم ان لا شئ في
المصوص اظهر ولا ابين دلالة من مضى في هذه النصوص فاذا كانت متشابهة فالشريعة كلها متشابهة وليس فيها شئ يحكم البتة

ولا نمر هذا القول لزوماً لا يحيد عنه ان ترك الناس بدونها خير لهم من ائذها اليهم فانها او هتتم ثم افضت منهم غير السرا
واو قعتهم في اعتقاد الباطل ولم يقبيل لهم ما هو الحق في نفسه بل ائذلوا فيه على ما يستخرجونه بعقولهم وافكارهم في
مقاييسهم فنسأل الله مثبت القلوب تبارك وتعالى ان يثبت قلوبنا على دينه وما بعث به رسوله من الهدى ودين الحق وان لا
يزيغ قلوبنا بعد اذ هدانا الله قريب حجيب **المثال الثالث عشر** رد الراضية النصوص الصحيحة الصريحة المحكية
المعلومة عند خاص الامة وعامة بها بالضرورة في مدح الصحابة والثناء عليهم ورضاء الله عنهم ومغفرة لهم ونحو ذلك مما
وجوب محبة الامة واتباعهم لهم واستغفارهم لهم وافتدائهم لهم بالمشابهة من قوله لا ترجعوا بعدي كفراً يضرب بعضهم
رقاب بعض ونحو ذلك مما ورد في المحكم الصريح من افعالهم وايمانهم وطاعتهم بالمشابهة من افعالهم كفعل اخوانهم من الخواص
رد والنصوص الصحيحة المحكية في موالاة المؤمنين ومحبتهم وان اتركوا بعض الذين لا يرضونهم بالثبوت النصوص
والاستغفار والحسنات للماحة والمصائب للكفرة ودعاء المسلمين لهم في حياتهم وبعد موتهم وبألا صحتان في البرزخ وفي
موقف القيمة وشفاعة من ياذن الله له في الشفاعة ويصدق التمجيد وبرحمته رحمة الراحمين فهذه عشرة اسباب تفي
الذوق فان عجزت هذه الاسباب عنها فلا بد من دخول النار ثم يخرجون منها فتركوا ذلك كله بالمشابهة من نصوص الوعية
المحكم من افعالهم وايمانهم وطاعتهم بالمشابهة من افعالهم الذي يحتمل ان يكونوا قصدوا به طاعة الله فاجتهدوا فاداءهم اجتهادهم
الى ذلك فخصلوا فيه على الاجر المفرد وكان حظ ائمتهم منه تكفيرهم واستحلال دماءهم واموالهم وان لم يكونوا قصدوا ذلك كان
غايته ان يكونوا قد اذنبوا ولهم من الحسنات والثوبة وعندها ما يرفعهم موجب الذنب فاشتركوا في الرافضة في رد الحكم النصوص
وافعال المؤمنين بالمشابهة منها فكفرهم وخروج ائمتهم بالسيف يقتلون اهل الايمان ويدعون اهل الاوثان ففساد الدنيا والآخرة
من لقد سم بالمشابهة على الحكم وتقديم الذي على الشرع والهوى على الهدى وبالله التوفيق **المثال الرابع عشر** رد الحكم
الصريح الذي لا يحتمل الا وجهاً واحداً من وجوب الطمأنينة وتوقف اجزاء الصلوة وصحتها عليهم كقولهم لا تجزى صلوة لا يقيم
الرجل فيها صلته في ركوعه وسجدة وقوله لمن تركها صل فانك لم تقبل وقوله ثم اركع حتى تطمئن ركعاً ففجزاه في احدى الطائفتين
ونفي مسماها الشرعي بدونها وامر بالانتيان بها فارد هذا الحكم الصريح بالمشابهة من قوله اركعوا واسجدوا **المثال الخامس عشر**
رد الحكم الصريح من تعيين التكبير للدخول في الصلوة بقوله اذا اقيمت الصلوة فكبر وقوله تحريم التكبير وقوله لا يقبل الله
صلاة احدكم حتى يضع الموضوع مواضعه ثم يستقبل القبلة ويقول الله اكبر وهي نصوص في غاية الصحة فردت بالمشابهة من قوله
وذكر اسم ربه فضلى **المثال السادس عشر** رد النصوص المحكية الصريحة الصحيحة في تعيين قراءة فاتحة الكتاب في ركعة
بالمشابهة من قوله فاقرأوا ما تيسر منه وليس لك في الصلوة وانما هو يدل عن قيام الليل ويقبل للاعرابي ثم اقر ما تيسر معك من
القران وهذا يحتمل ان يكون قبل تعيين الفاتحة للصلوة وان يكون الاعرابي لا يحسنها وان يكون لم يسن في قراءتها فامر ان يقرأ
معها ما تيسر من القران وان يكون امره بالاكتماء بما تيسر عنها فهو مشابهاً بمحتمل هذه الوجوه فلا يترك الحكم الصريح **المثال**
السابع عشر رد الحكم الصريح من توقف الخروج من الصلوة على التسليم كما في قوله تحليلها التسليم وقوله انما يكفي احدكم ان
يسلم على اخيه من عن يمينه وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله والسلام عليكم ورحمة الله فاحذر ان لا يكفي غير ذلك فرد المشابهة من قوله
ابن مسعود فاذا قلت هذا فقد قضيت صلواتك بالمشابهة من عدم امر الاعرابي بالسلام **المثال الثامن عشر** رد الحكم الصريح
في اشتراط النية لعبادة الوضوء والغسل كما في قوله وما امر الا بالعبادة والله محلي صلين له الدين وقوله وانما لا قرء ما تيسر وهذا لم ينوب
الحديث فلا يكون له بالنص فردوا هذا بالمشابهة من قوله اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ولم يأم بالنية قالوا فلو اوجبناها

ج

بالدخول

بالصلوة

بالسنة لكان زيادة على نص القرآن فيكون شئنا والسنة لا تنسخ القرآن فهذه ثلاث مقدمات أحدها أن القرآن لم يوجب النية
 الثانية أن إيجاب السنة لها نسخ للقرآن الثالثة أن نسخ القرآن بالسنة لا يجوز وينبوا على هذه المقدمات أسقاط كثير مما صرح
 السنة بإيجابه كقراءة الفاتحة والطهائير وقعيين التكبير للدخول في الصلوة والتسليم المحرم منها ولا يتصور صدق المقدمات
 الثالث في موضع واحد أصلا بل إيمان يكون كلها كاذبة أو بعضها فأما أية الرضوء فالقرآن قد نبه على أنه لم يكف من طاعات
 صباه إلا بما اخلصه فيه الدين فمن لم يقرب التقرب إليه جملة لم يكن ما أتى به طاعة السنة فلا يكون معتدًا به مع أن قوله إذا قم
 إلى الصلوة فأجلسوا وجوهكم أنا فيهم المخاطب منه غسل الوجه وما بعده لأجل الصلوة كما يفهم من قوله إذا واجهت الأمير فزجل
 وإذا دخل الشتاء فاشتر الفرو وغذ ذلك فإن لم يكن القرآن قد دل على النية ودلت عليها السنة لم يكن وجوبها ناسخا للقرآن وإن كان
 نرا أنه عليه ولو كان كل ما أوجبه السنة ولم يوجبه القرآن نسخا لمطلت أكثر سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ودفع في صدره وأوجهاها وقال القائل هذه زيادة على ما في كتاب الله فلا تقبل ولا يعمل بها وهذا بعينه هو الذي أجبه رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه سيقم وحده من كافي السنن من حديث المقدام بن معد يكرب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أنه قال لا تأتي أو تبت القرآن ومثله معه الإيضا على أريكته يقول عليكم هذا القرآن فأوجدتم فيه من حلال فحرام
 وما وجدتم فيه من حرام فحرموه إلا ما يحل لكم الشمار الأهل ولا كل ذي ناب من السباع ولا لفظة يوشك أن
 يقعد الرجل على أريكته يجلث بجلثي فيقول ببني وبينكم كتاب الله فأوجدنا فيه حلالا استحلالناه وما وجدنا فيه حراما حرمناه
 وإن ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم كما حرم الله قال الترمذي حديث حسن وقال البيهقي إسناد صحيح وقال صالح بن
 موسى عن عبد العزيز بن ربيعة عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنني قد خلقت فيكم
 شيئين لن تضلوا بهما كتاب الله وسنتي ولن يفتروا حتى يردا على الخوض فلا يجوز التفريق بين ما جعم الله بينهما وما ردا أحدهما
 بالآخر بل سكت عما نطق به ولا يمكن أحدا يطرد ذلك ولا الذين أصلا هذا الأصل بل قد نقضوه في أكثر من ثلاث مائة موضع منها
 ما جعم عليه ومثما ما هو مختلف فيه والسنة مع القرآن على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون موافقة له من كل وجه فيكون توارد القرآن
 والسنة على الحكم الواحد من باب قرار الأدلة وتطابقها الثاني أن تكون بيا كما لا يريد بالقرآن وتفسيره الثالث أن تكون موجبة
 الحكم سكت القرآن عن إيجابه وأحرمه لما سكت عن تحريمه ولا يخرج عن هذه الأقسام فلا تعارض القرآن بوجه ما قاما من منها
 نرا أنه على القرآن فهو بشرع مبدل من النبي صلى الله عليه وآله وسلم تحجب طاعته فيه ولا تخل معصيته وليس هذا نقد يكتفي
 على كتاب الله بل امتثال ما أمر الله به من طاعة رسوله ولو كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يطاع في هذا القسم لم يكن
 لطاعته معز وسقطت طاعته المختصرة به وإنه إذا لم تجب طاعته إلا فيما وافق القرآن لا فيما زاد عليه لكون طاعة خاصة تختص به
 وقد قال الله تعالى من يطع الرسول فقد أطاع الله وكيف يمكن أحدا من أهل العلم أن لا يقبل حديثا زادنا على كتاب الله فلا يقبل حديثا
 تحريم المرأة على غيرها ولا على خالتها ولا حديث التحريم بالرضاعة لكل ما يحرم من النسب ولا حديث خيار الشرط ولا أحاديث الشفاعة
 ولا حديث الاله في المنصر مع أنه زاد على ما في القرآن ولا حديث ميثاق الجدة ولا حديث تحجير الأمه إذا اعتقت تحت زوجها
 ولا حديث منع الحائض من الصوم والصلوة ولا حديث وجوب الكفارة على من جامع في نهار رمضان ولا أحاديث أجل الدمتو في عنها
 نزولها مع زيادتها على ما في القرآن من العدة فضلا قلتم أنها نسخ للقرآن وهو لا ينسخ بالسنة وكيف أوجبتم الوتر مع أنه زيادة محضة
 على القرآن بخبر مختلف فيه وكيف زدتم على كتاب الله فجوزتم الوضوء بنبيذ الهمشخار ضعيف وكيف زدتم على كتاب الله فشرطتم في
 الصلوة أن يكون أقله عشرة دراهم بخبر لا يصح البتة وهو زيادة محضة على القرآن وقد أخذ الناس بحديث لا يرث المسلم الكافر

بالدخول

ج

بين

امتد

ولا الكافر المسلم وهو زائد على القرآن واخذوا كلهم بحديث توريثه صلى الله عليه وآله وسلم بنت الابن السدس مع البنت
وهو زائد على القرآن واخذ الناس كلهم بحديث استبراء المسبية بيمينه وهو زائد على ما في كتاب الله واخذوا بحديث من قتل
قتيلا فلا عليه سلبه وهو زائد على ما في القرآن من قسمة الغنائم واخذوا كلهم بقضائه صلى الله عليه وآله وسلم الزائد على ما
في القرآن من ان اعيان بنى الامم يتوارثون دون بنى العلات الرجل يرث اخاه لا بيه وامه دون اخيه لا بيه ولوتبعنا
هذا الطال جذاً فسنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجل في صدد ورناء واعظم وافرض علينا ان لا نقبلها اذا كانت
زائدة على ما في القرآن بل على الراس والعينين ثم على الراس والعينين وكذلك فرض على الامة الاخذ بحديث القضاء
بالشاهد واليمين وان كان زائداً على ما في القرآن وقد اخذ به اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهم بور النابعين
والائمة والعجب من برده لانه زائد على ما في كتاب الله ثم يقضى بالنكول ومعاقد القبط وجوه الحجر في الحائط وليست
في كتاب الله ولا سنة رسوله واخذتم انتم وجهه وراية محمد لا يقاد الولد بالولد مع ضعفه وهو زائد على ما في القرآن
واخذتم انتم والناس بحديث اخذ الجزية من الجحش وهو زائد على ما في القرآن واخذتم مع سائر الناس بقطع رجل السارق
في المرة الثانية مع زيادته صلى ما في القرآن واخذتم انتم والناس بحديث النهي عن الاقتصاص من الجرح قبل الان مال
هو زائد على ما في القرآن واخذت الامة باحاديث المحضانة وليست في القرآن واخذتم انتم وجهه واعتداد المتوفى عنها
في منزلها وهو زائد على ما في القرآن واخذتم مع الناس باحاديث البلوغ بالسنة والابنات وهي اذلة على ما في القرآن اذ ليس فيه
الا الاحتلام واخذتم مع الناس بحديث الخراج بالضمان مع ضعفه وهو زائد على القرآن وبحديث النهي عن بيع الكالي بالكالي
وهو زائد على ما في القرآن واضعاف اضعاف ما ذكرنا بل احكام السنة التي ليست في القرآن ان لم تكن اكثر من الم تنقص عنها
فلو ساءم لنا رد كل سنة زائدة على نص القرآن لبطلت سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلها الا سنة دل عليها
القرآن وهذا هو الذي اخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بانه سيقيم ولا بد من وقوع خبره **فان قيل** السنن الزائدة
على ما دل عليه القرآن تارة تكون بياتاً له وتارة تكون منشئة تحكم لم يتعرض القرآن له وتارة تكون معقودة لحكمه وليس
نزاعاً في القسمين الاولين فانها حجة باتفاق ولكن النزاع في القسم الثالث وهو الذي ترجمته بمسئلة الزيادة على النص
وقد ذهب الشيخ ابو الحسن الكرخي وحججه كثيرة من اصحاب ابي حنيفة الى انها خارجة ومنهم من جعلوا ايجاب التعريب مع الجلاء
شخفاً كما لو زاد عشرين سوطة على الثمانين في جد القرآن وقد ذهب ابو بكر الرازي الى ان الزيادة ان وردت بعد استقرار حكم النص
منفردة كانت ناسخة وان وردت متصلة بالنص قبل استقرار حكمه لم تكن ناسخة وان وردت ولا يعلم تاريخها فان ثبتت
من جهة ثبت النص بهنئها فان شهدت الاصول من عمل السلف او النظر على شوقهم ما عدا اشتباهها وان شهدت بالنص
منفردة اعينها ثبتناه واما ان لم يكن في الاصول دلالة على احدها فالواجب ان يحكم بوردتها معاً ويكونان بمنزلة الخاص العام
اذ لم يعلم تاريخها ولم يكن في الاصول دلالة على وجوب القضاء باحدها على الاخر فانهما يستعملان معاً وان كان وجود النص من
جهة ترجم العليم كالكتاب الخبر للمستفيض وورد الزيادة من جهة اخبار الاحاد لم يجز الحاقها بالنص لا العمل بها وذهب بعض
اصحابنا الى ان الزيادة ان غيرت حكم المريد عليه تقييداً شرعياً بحيث انه لو فعل على حد ما كان يفعل قبلها لم يكن معتداً به بل
يجب استينافه كان نسخاً لوضعه ركعة الى ركعتي الفجر وان لم يغير حكم المريد عليه بحيث لو فعل على حد ما كان يفعل قبلها كان
معتداً به ولا يجب استينافه لم يكن نسخاً ولم يجعله ايجاب التعريب مع الجلاء وايجاب عشرين جلدة مع الثمانين شخفاً وكن لان
ايجاب شرط منفصل عن العبادة لا يكون نسخاً كما يجب الوضوء بعد فرض الصلوة ولم يختلفوا ان ايجاب زيادة عبادة على عبادة

ج

نسخاً

يكونا

كاجاب الزكوة بعد اجاب الصلوة لا يكون شيئاً ولم يخالفوا ايضا ان اجاب صلوة سادسة على الصلوات الخمس لا يكون شيئاً
فالكلام معكم في الزيادة المخيق في ثلاث مواضع في المعنى والاسم والحكم اتما المعنى فانها تفيد معنى النسخ لانه الازالة والزيادة
تزيل حكم الاعتداد بالزيادة عليه وتوجب استينافه بدونها وتخرج عن كون جميع الواجب ويجعله بعضه وتوجب التاثير على
المقتصر عليه بعد ان لم يكن اثماً وهذا معنى النسخ وعليه ترتيب الاثم فانما توجب للمعنى فان الكراهة في زيادة شرعية معذرة
لحكم الشرع بدليل شرعي متاخر عن المزيد عليه فان اختلف وصف من هذه الاوصاف لم يكن شيئاً فان لم يغير حكمها شرعياً
بل رخصت البراءة الاصلية لم يكن شيئاً كاجاب عبادة بعد احكام وان كانت الزيادة مقارنة للمزيد عليه لم تكن شيئاً واذا غيّر
بل تكون تقبيها او تخصيصها واما الحكم فان كان النص للمزيد عليه ثابتاً بالكتاب والسنة المتواترة لم يقبل خبر الواحد بالزيادة
عليه وان كان ثابتاً بخبر الواحد قبلت الزيادة فان اتفقت الامة على قبول خبر الواحد في القسم الاول علمنا انه ودره مقارناً
للمزيد عليه فيكون تخصيصاً لا نسخاً قالوا وانما لم يقبل خبر الواحد بالزيادة على النص لان الزيادة لو كانت موجودة معه لنقلها
اليها من نقل النص او غير جائز ان يكون المراد انبات النص معقوداً بالزيادة فيقتصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ابدال
النص من غير اعنها فواجب اذا ان ينكرها معه ولو ذكرها لنقلها اليها من نقل النص فان كان النص من كذا في القرآن الزيادة
واردة من جهة السنة فغير جائز ان يقتصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على تلاوة الحكم المنزلي في القرآن دون ان يقتصرها
بذكر الزيادة لان حصول الفراء من النص الذي يمكننا استعماله بنفسه يلزمنا اعتقاد مقتضاها من حكمه كقوله الزانية
والزاني فاحلوا كل واحد منهما مائة جلدة فان كان الحاصل هو الجلد والتعريب فغير جائز ان ينقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الاية على الناس عارية من ذكر النسخ عقاباً لان سكوته عن ذكر الزيادة معها يلزمنا اعتقاد موجهاً وان الجلد هو كمال الحبل فلو كان مع
تعريب كان بعض الحبل لا كماله فاذا اختلفت التلاوة من ذكر النسخ عقاباً فقد ادا من اعتقاد ان الجلد المذكور في الآية هو تمام الحبل
وكماله فغير جائز الحاق الزيادة معه الا على وجه النسخ وهذا كان قوله واغدا يا انيس على امرأة هذا فان اعترفت فاجرها لا سوطاً
لحديث عبادة بن الصامت الشيب بالثيب جلد مائة والرجم وكذلك لما رجم ما عثر ولم يجلد كذا لك يجب ان يكون قوله الزانية
والزاني فاحلوا كل واحد منهما مائة جلدة لا نسخاً الحكم التعريب في قوله البكر بالبكر جلد مائة وتعريب عام والمقصود ان هذه
الزيادة لو كانت ثابتة مع النص لذكرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم عقيب التلاوة ولنقلها اليها من نقل المزيد عليه اذا
غير جائز عليهم ان يعلموا ان الحبل مجموع الامرين وينقلوا بعضه دون بعض قد سمعوا الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يكرر
الامرين فامتنع حينئذ العمل بالزيادة الا من الجهة التي ورد منها الاصل فاذا ورت من جهة الاحاد فان كانت قبل النص فقد
نسخها النص المطلق عارية من ذكرها وان كانت بعدة فهذا يوجب نسخ الآية بخبر الواحد وهو ممتنع فان كان المزيد عليه ثابتاً
بخبر الواحد جاز الحاق الزيادة بخبر الواحد على الوجه الذي يجوز نسخ به فان كانت واردة مع النص في خطاب واحد لم تكن نسخاً
وكانت بياناً فاجابكم **باب** من وجوه احكامها انكم اول من نقض هذا الاصل الذي اصلتموه فانكم قبلتم خبر
الوضوء بنسب النبي وهو من الترخي ما في كتاب الله مغير حكمه فان الله سبحانه جعل حكم عام الماء التيمم والخبر يقتضي ان
يكون حكمه الوضوء بالنسب في هذه الزيادة بهذا الخبر الذي لا يثبت رافعه حكم شرعي غير مقارنة له ولا مقاومة بوجه وقبلتم
خبر الامر بالتزوم رافعه حكم شرعي وهو اعتقاد كون الصلوات الخمس هي جميع الواجب ورفع التاثير بالاقترار عليها واجزاء
التيان في التعبد بفريضة الصلوة والذي قال هذه الزيادة هو الذي قال سائر الاحاديث الزائدة على ما في القرآن والذي نقلها
اليها هو الذي نقل تلك بعينه او اوقع منه او نظيره والذي فرض علينا طاعة رسوله وقبول قوله في تلك الزيادة هو الذي فرض

ج

الرواحد يث

عليها طاعته وقبول قوله هذه والذي قال لنا وما اناكم الرسول فخذوه هو الذي شرع لنا هذه الزيادة على لسان الله سبحانه
 ولا منصب التشريع عنه ابتداء كما ولا منصب البيان لما اذاه بكلامه بل كلامه كله بيان عن الله والزيادة بجميع وجوهها لا
 يخرج عن البيان بوجه من الوجوه بل كان السلف الصالح الطيب اذا سمعوا الحديث عنه وجدوا ان تصديقهم في القرآن ولم يقل
 احد منهم قط في حديث واحد ابدان هذا زيادة على القرآن فلا تقبله ولا تسلمه ولا تغفل به ورسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم اجل في صدقهم وسنته اعظم عندهم من ذلك وكبر ولا فرق اصحاب بين حجج السنة بعد الطواف وعدد ركعات الصلوة
 وعجيبتها بفض الطمانينة وتعيين الفاخرة والنبية فان الجميع بيان لما اراد الله ان اوجب هذه العبادات على عباده على هذا الوجه
 فهذا الوجه هو المراد فجاءت السنة ببيان المراد في جميع وجوهها حتى في التشريع المبني على ما اراد الله من عموم الامر
 بطاعته وطاعة رسوله فلا فرق بين تبين هذا المراد وبين بيان المراد من الصلوة والزكاة والحج والطواف وغيرها بل هذا
 بيان المراد من شئ وذلك بيان المراد من اعم منه فالغريب بيان محض المراد من قوله او يجعل الله لهن سبيلا وقد صرح النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم بان التعريب بيان لهذا السبيل المذكور في القرآن فكيف يجوز ردة بانه مخالف للقرآن معارض له
 ويقال لو قبلناه لا بطلنا به حكم القرآن وهل هذا الا قلب الحقائق فان حكم القرآن العام والخاص يوجب علينا قبوله فرضا
 لا يسعنا مخالفته فلو خالفنا القرآن ونخرجنا عن حكمه ولا بد ولكان في ذلك مخالفة للقرآن والحديث معا يؤيده
الوجه الثاني ان الله سبحانه نصب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منصب المبلغ المبين عنه فكل ما شرع لامة
 فهو بيان منه عن الله ان هذا شرعه ودينه ولا فرق بين ما يبلغه عنه من كلامه المنقول ومن وجبه الذي هو نظير كلامه في
 وجوب الاتباع ومخالفة هذا مخالفته هذا ايقنحه **الوجه الثالث** ان الله سبحانه امرنا باقام الصلوة وابتداء الزكاة
 وحج البيت وصوم رمضان وجاء البيان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمقادير ذلك وصفاته وشروطه فوجب على الامة
 قبوله اذ هو تفصيل لما امر الله به كما يجب علينا قبول الاصل المفضل وهكذا امر الله سبحانه بطاعته وطاعة رسوله فاذا امر
 الرسول بامر كان تفصيلا وبيانا للطاعة المأمور بها وكان فرض قبوله كفرض قبول الاصل المفضل ولا فرق بينهما في صحته
الوجه الرابع ان البيان من النبي صلى الله عليه وآله وسلم امرنا باخذها بيان نفس الوحي بظهوره على لسان الله
 ان كان خفيا الثاني بيان معناه وتفسيره لمن احتاج الى ذلك كما بين ان الظاهر المذكور في قوله ولم يلبسوا ايمانهم بظلم هو الشرع
 وان الحساب اليسير هو العرض وان الخيط لا يبيض الا شوهها بياض النهار وسواد الليل وان الذي رآه نزل اخرى عند سيد
 المنتهى هو جبريل كما فسره قوله او ياتي بعض آيات ربك انه طلوع الشمس من مغربها وكما فسره قوله ومثل كلمة طيبة كشجرة طيبة
 بائنها الخلة وكما فسره قوله يثبت الله الذين امنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ان ذلك في القبر حين يسأل من ربك
 وما دينك وكما فسره قوله يثبت الله ملك من الملائكة مؤكل بالحجاب كما فسره اخذ اهل الكتاب اجابهم وهرهبانهم اربابا من دون الله
 وذلك باستلال ما احلوه لهم من الحرام ومكريم ما حرموا عليهم من الحلال وكما فسره القوة التي امر الله ان تعبدوا لاهلها بالبر
 وكما فسره قوله من يجعل سوءا يحجز به بانه ما يحجز به العبد في الدنيا من النصب والهم والحزن والآراء وكما فسره الزيادة بانها النظر
 الى وجهه الكريم وكما فسره الدعاء في قوله قال ربكم ادعوني استجب لكم بانه العباد وكما فسره ادعوا بالخير وادعوا
 السبح بالركعتين بعد المغرب ونظا في ذلك الثالث ببيان انه بالفعل كما بين اوقات الصلوة للسائل بفعله الرابع ببيان ما سئل
 عنه من الاحكام التي ليست في القرآن فنزل القرآن ببيانها كما سئل عن قذف الزوجة فجاء القرآن بالعان ونظامه الخامس
 ببيان ما سئل عنه بالوحي وان لم يكن قرآنا كما سئل عن رجل احرم زوجة بعد ما تضمنه بالخلق فجاء الوحي بان يلزم عنه الحجة

ج

الا والى سبيل

ويغسل اثر الخلق السادس بيانه للحكام بالسنة ابتداء من غير سؤال كما هو عليهم نحو الحجر والمنعة وصبيد المدينة
ونكاح المرأة على عمتها وأختها وإشمال ذلك السابع بيانه للامة جواز الشئ بفعله هو له وحده فيهم عن الناس به التماس بيان
جواز الشئ بأمره لهم على فعله وهو يتباهى به او يعيهم بفعله التاسع بيانه اباحة الشئ عفوًا بالسكوت عن تحريمه وان لم
يأذن فيه نطقًا العاشر ان يحكم القرآن بأيجاب شئ او تحريمه او اباحته ويكون لذلك الحكم شرط وموانع وقيد واولقات
مخصوصة واحوال واوصاف فيجوز الرب سبحانه وتعالى على رسول في بيانها كقول تعالى واحل لكم ما وراء ذكركم فالحل موقوف
على شروط النكاح وانتفاء موانعه وحضور وقته واهلية الحل فاذا جاءت السنة ببيان ذلك كله لم يكن شئ منه زائدًا على
النص فيكون نسخًا له وان كان رفعًا لظاهر اطلاقه فهذا كل حكم منه صلى الله عليه وآله وسلم نزل على القرآن هذا سبيله
سواء بسوء أو فخر قال تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ثم جاءت السنة بأن القاتل والكافر والرقيق
لا يرث ولم يكن نسخًا للقرآن مع انه زائد عليه قطعًا اعني في موجبات الميراث فان القرآن اوجبه بالولادة وحرها فزادت
السنة مع وصف الولادة اتحاد الدين وعدم الرق والقتل فهذا كل نص في القرآن لا ينسخ
بالسنة كما قلتم ذلك في كل موضع تركتم فيه الحديث لانه زائد على القرآن الوجه الخامس ان تسميته للزيادة المذكرة
شئًا لا توجب تاويلًا يجوز مخالفتها فان تسمية ذلك شئًا اصطلاح منكم والاسماء المتواضع عليها التابعة للاصطلاح لا توجب
رفع احكام المخصوص قايين سمي الله ورسوله ذلك شئًا وآين قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاءكم حديثي زائدًا
على ما في كتاب الله فخذوه ولا تقبلوه فانه يكون نسخًا للكتاب الله وآين قال الله اذا قال رسول الله زائدًا على القرآن فلا تقبلوه
ولا تمولوه وردة وكيف يسوغ رد سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقواعد تعد متها انتم وابعاءكم ما نزل الله
بها من سلطان الوجه السادس ان يقال ما تنعون بالنسخ الذي تضمنته الزيادة بزعكم ان تنعون ان حكمكم
عليه من الايجاب التحريم والاباحة بطل بالكلية امر تنعون به تغير وصفه بزيادة شئ عليه من شرط او قيد او حال او ما ينفخ
او ما هو اعلم من ذلك فان عينكم الاول فلا ريب ان الزيادة لا تضمن ذلك فلا تكون ناسخة وان عينكم الثاني فهو حق ولكن لا يلزم
منها بطلان حكم المزيد عليه ولا رفعه ولا معارضته بل غايتها مع المزيد عليه كالشروط واللوائف والقيود والتخصيصات وشئ من
ذلك لا يكون نسخًا بوجوب ابطال الاول ورفع رأسًا وان كان نسخًا بالمعنى العام الذي تسميه السلف نسخًا وهو ضم الظاهر
بتخصيص وتقييد او شرط او مانع فهذا كثير من السلف يسميه نسخًا حتى سمي الاستثناء نسخًا فان اردتم هذا المعنى فلا مشاحة في
الاسم ولكن ذلك لا يسوغ رد السنن الناسخة للقرآن كبد المعنى ولا ينكر احد نسخ القرآن بالسنة بهذا المعنى بل هو متفق عليه بين
الناس وانما تنازعوا في جواز نسخها بالسنة النسخ الخاص الذي هو رفع اصل الحكم وجعلته بحيث يبقى بمنزلة ما لم يشرع البتة وان
اردتم بالنسخ ما هو اعلم من القسمين وهو رفع الحكم بجعلته تارة وتقييد مطلقه وتخصيص عامه وزيادة شرط او مانع تارة كنتم
قد ادرجتم في كلامكم قسمين مقبولين ومرددين كما بين في الشان في الالفاظ فهو الزيادة ما شتم فابطال السنن بهذا الاسم
كما لا سبيل اليه بوجه الوجه السابع ان الزيادة لو كانت ناسخة لما جاز اقتضاها بالنسخ بدلان النسخ لا يقار النسخ
وقد جوزتم اقتضاها به وفلزم تكون بيانًا او تخصيصًا فهذا كان حكمها مع التأخر عن ذلك والبيان لا يجب اقتضائه بالبيان بل يجوز
تأخيرها الى وقت حضور العمل وما ذكرتموه من ايهام اعتقاد خلاف الحق فهو مستقص بخلاف وجوب تأخير النسخ وعدم
الا شعار بانه سينسخه ولا نحن وفي اعتقاد موجب النص ما لم يات ما يرفع او يرفع ظاهره فحينئذ يعتقد موجب كذا
فكان كل من الاعتقادين في وقته هو المأمور به اذ لا يكلف الله نفسًا الا وسعها بوجه الوجه الثامن ان المكلف ان يعتقد

ان يكون للمزيد عليه قد نفي حكمه نفسه وجعل نفسه اذا انفرد عن الزيادة غير مجزئ بعد ان كان مجزئاً الوجه
 الثالث عشر من نقصان من العبادة لا يكون شيئاً لما بقي منها اكد لك الزيادة عليها الا تكون شيئاً لها بل ولي لما تقدم
 الوجه العاشر ان شئ الزيادة للمزيد عليه اما ان يكون نفي الوجوب او لا جزائه او لعدم وجوب غيره او لا
 رابع وهذا كزيادة التغريب مثلاً على المائة جلالة لا يجوز ان تكون ناسية لوجوبها فان الوجوب بحاله ولا لجزائها الا انها
 مجزئة عن نفسها لا لعدم وجوب الزائد لا نرفعه لحكم عقلي وهو البراءة الاصلية فلو كان رفعها شيئاً كان كل ما اوجب الله
 شيئاً بعد الشهادتين قد نفي به ما قبله والامر الرابع غير متصور ولا معقول فلا يحكم عليه فان قيل بل همنا امر رابع
 محقول وهو الاقتصار على الاول فانه شئ بالزيادة وهذا غير الاقسام الثلاثة فالحجاب ان لا مضمناً للاقتصار غير عدم
 وجوب غيره وكونه جميع الواجب وهذا هو القسم الثالث بعينه غير تمت التعبير عنه وكسوة عتبة عبادة اخرى الوجه
 الحادي والعشرون ان الناسخ والمنسوخ لا بد ان يتواردا على محل واحد يقتضي المنسوخ ثبوته والناسخ رخصته
 او بالعكس هذا غير متحقق في الزيادة على النص الوجه الثاني والعشرون ان كل واحد من الزائد والمزيد
 عليه دليل قائم بنفسه مستقل بافادته حكمه وقد امكن العمل بالذي لا يلزم فلا يوجب الغاء احدها واباطاله والقاء الحجب
 بينه وبين شقيقه وصاحبه فان كل ما جاء من عند الله فهو حق يجب اتباعه والعمل به ولا يوجب الغاءه واباطاله الا حيث
 ابطله الله ورسوله بنص آخرنا سخر له لا يمكن الجمع بينه وبين المنسوخ وهذا الوجه الله منتف في مسئلتنا فان العمل بالذي لا يلزم
 يمكن ولا تناقض بينهما ولا تناقض بوجوه فلا يسوغ لنا الغاء ما اعتبره الله ورسوله كما لا يسوغ لنا اعتبار ما الغاء وبالله التوفيق
 الوجه الثالث والعشرون ان كان القضاء بالشاهد واليمين ناسخاً للقران واثبات التغريب ناسخاً للقران
 فالوضوء بالنسبدين ايضاً ناسخاً للقران ولا فرق بينهما البتة بل القضاء بالنكول ومعاقبة القطم طيكن ناسخاً للقران فحينئذ
 فني كتاب الله بالسنة الصحيحة الصريحة التي لا مطعن فيها اولى من نسخها بالرأى والقياس للحديث الذي ثبت وان
 لم يكن ناسخاً للقران لم يكن هذا نسخاً له واما ان يكون هذا نسخاً وذلك ليس بنسخ فحكم ما طل وتفرق بين متماثلين الوجه
 الرابع والعشرون ان ما خالفه من الاحاديث التي نزعتم عنها زيادة على نص القران ان كانت تستلزم نسخها
 فقطم رجل السارق في المرة الثانية نسخاً لانه زيادة على القران وان لم يكن هذا نسخاً فليس لك نسخاً الوجه الخامس
 والعشرون انكم قلتم لا يكون المهر اقل من عشرة دراهم وذلك زيادة على ما في القران فان الله سبحانه له ابحر الاستحلال
 البصم بكل ما يسهل ما لا وذلك يتناول القليل والكثير فم تم على القران بقيا حتى غاية الضعف وخبر في غاية البطالان فان جاز
 نسخ القران بذلك فلم لا يجوز نسخها بالسنة الصحيحة الصريحة وان كان هذا ليس بنسخ لم يكن الاخر نسخاً الوجه
 السادس والعشرون انكم اوجبتم الطهارة للطواف بقوله الطواف بالمبيت صلوة وذلك زيادة على القران
 فان الله تعالى امر بالطواف ولم يامر بالطهارة فكيف لم يجعلوا ذلك نسخاً للقران وجعلتم القضاء بالشاهد واليمين والتغريب في
 حق الزنا نسخاً للقران الوجه السابع والعشرون انكم مع الناس اوجبتم الاستبراء في جوارحى للسببية
 بحديث ورد ذكره على كتاب الله ولم يجعلوا ذلك نسخاً له وهو الصواب بلا شك فهذا فعلكم ذلك في سائر الاحاديث الزائدة
 على القران الوجه الثامن والعشرون انكم وافقتم على تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها بخبر
 الواحد وهو انك عكس كتاب الله تعالى قطعاً ولم يكن ذلك نسخاً فهذا فعلكم ذلك في خبر القضاء بالشاهد واليمين والتغريب ولم
 تعدوا نسخاً وكل ما تقولونه في محل الوفاق يقولونكم من انتم في محل التزام حرفا حرف الوجه التاسع والعشرون

فانها

ج

أو

زيادة

زيادة

ج

بالتحفة

انكم قلتم لا يقطر المسافر ولا ينصرف في اقل من ثلاثة ايام والله تعالى قال من كان منكم مريضاً او على سفر فعدة من ايام اخر وهذا
يتناول الثلاثة وما دونها فاخذتم بقياس ضعيف وانما لا يثبت في الحدود بالثلاث وهو زيادة على القرآن ولم يجعلوا ذلك نسخاً
فكانت الباقى الوجه **الثلاثون** انكم منعتم قطع من سرق ما يسرع اليه الفساد من الاموال مع الله سارق حقيقة ولغة
وشراً لقوله لا تقطع في غير ولا كثير ولم يجعلوا ذلك نسخاً للقرآن وهو ان الله عليه **الوجه الحادي والثلاثون** انكم ردتم
السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المسح على العمامة وقلتم انها زائدة على نص الكتاب فتكون ناسخة له
فلا تقبل ثم ناقضتم فاخذتم باحاديث المسح على الخفين وهي زائدة على القرآن ولا فرق بينهما واعتدتم بالقرآن بان احاديث المسح
على الخفين متواترة بخلاف المسح على العمامة وهو اعتدال فاسد فان من له اطلاع على الحديث لا يشك في شهرته كل منهما وقد رُفِعَ
ولختلفت مخارجهما وثبوتها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقوله وضلاً **الوجه الثاني والثلاثون** انكم قد اقمتم
شهادة للمرأة الواحدة على الرضام والولادة وعيوب النساء مع انه زائد على ما في القرآن ولم يصح الحديث به صحة بالشاهد
والبين ورد نحوه بانه زائد على القرآن **الوجه الثالث والثلاثون** انكم ردتم السنة الثابتة عن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم في انه لا يحرم اقل من خمس رضعات ولا ظمير الرضعة والرضعتان وقلتم هي زائدة على القرآن ثم
اخذتم بخبر لا يصح بوجه ما في انه لا يقطع في اقل من عشرة دراهم او ما يساويه ولم تروا زيادة على القرآن وقلتم هذا بيان للفظ السار
فانه مجمل والرسول بينه بقوله لا تقطع اليد في اقل من عشرة دراهم في الله الحب كيف كان هذا ايضاً ولم يكن حديث التحريم
بخمس رضعات بياناً للمجمل وقوله وامها لكم الا في الرضعة ولا تون بعد في اية القطع الا كان مثله او اولى من اية الرضام سواء
سواء **الوجه الرابع والثلاثون** انكم ردتم السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمسح
على الجوبين وقلتم هي زائدة على القرآن وجوزتم الوضوء بالجهر المحرمة من نبيذ التمر المسكر بخبر لا يثبت وخلاف القرآن
الوجه الخامس والثلاثون انكم ردتم السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصوم عن
الميت والحج عنه وقلتم هو زائد على قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى ثم جوزتم ان يعمل اعمال الحج كلها عن القطع عليه ولم تروا
نزاهة اعلى قوله وان ليس للانسان الا ما سعى واخذتم بالسنة الصحيحة واصبتم في حل العاقلة الدية عن القاتل خطأ ثم تقولوا
هو زائد على قوله ولا تزر وازرة وزر اخرى ولا تكسب كل نفس الا عليها واعتدواكم بان الاجماع الجاهل الى ذلك لا يفيد لان
عثمان البجلي وهو من فقهاء التابعين يرى ان الدية على القاتل وليس على العاقلة منها شيء ثم هذا حجة عليكم ان حجة الامة على
الاخذ بالخبر وان كان زائداً على القرآن **الوجه السادس والثلاثون** انكم ردتم السنة الثابتة عن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم في اشتراط الحيوان بحل حيث حبس قلتم هو زائد على القرآن فان الله امر بان تمام الحج والعمره والا حلاله
خلاف الاتمام ثم اصابتم بحديث تحريم لبن الفحل وهو زائد على ما في القرآن قطعاً **الوجه السابع والثلاثون**
ردكم السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالوضوء من مس الفرج واكل لحوم الابل وقلتم ذلك زيادة على
القرآن لان الله تعالى انما ذكر الفحشاء ثم اخذتم بحديث ضعيف في ايجاب الوضوء من التثقبه وخبر ضعيف في ايجابه من الفحش
ولم يكن اذ ذلك زائداً على ما في القرآن اذ هو قول متفق عليه فمن الجب اذا اقال من قد تموت قولاً زائداً على ما في القرآن قبلتم وقلتم
ما قاله الابد ليل وسهل عليكم تحالفه ظاهر القرآن جينتين واذا اقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله زائد على ما في القرآن
قلتم هذا زيادة على النص هو نسخ والقرآن لا ينسخ بالسنة فلم تأخذوا به واستصعبتم خلاف ظاهر القرآن فبان خلافه اذ
قول من قد تموت وصعب خلافه اذا وافق قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **الوجه الثامن والثلاثون**

انكم اخذتم خبر ضعيف لا ثبت في ايجاب المضمضة والاستنشاق في الغسل من الجنابة ولم تروه زائداً على القرآن
ورددتم السنة الصحيحة الصريحة في امر المتوضى بالاستنشاق وقلتم هو زائد على القرآن فما توالنا الفرق بين ما يقبل
من السنن الصحيحة وما يرد منها فاما ان تقبلوها كلها وان زادت على القرآن واما ان تردوها كلها اذا كانت زائدة على
القرآن واما التحكم في قبول ما شئتم منها وردد ما شئتم فالمراد به الله ولا رسوله ونحن نشهد الله شهادة بساننا
عنها يوم نلقاه انا لانه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سنة واحدة صحيحة ابداً الا بسنة صحيحة مثلها نعلم انها
نسخة لها **الوجه التاسع والثلاثون** انكم رددتم السنة الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
في القسم للبكر سبجاً يفضلها بها على من عنده من النساء وللثيب ثلاثاً اذا عرس بها وقلتم هذا زائد على العدل لما هو
به في القرآن ومخالف له فلو قبلناه كنا قد سنخنا به القرآن ثم اخذتم بقياس فاسد واداه لا يصح في جواز نكاح الامة
لو اجد الطول غير خائف العنت اذ لم تكن تحت حرة وهو خلاف ظاهر القرآن وزائد عليه قطعاً **الوجه الرابعون**
ردكم السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باسقاط نفقة المبتوتة وسكنها وقلتم هو مخالف
للقرآن فلو قبلناه كان نسخاً للقرآن به ثم اخذتم خبر ضعيف لا يصح ان عدة الامة قمران وطلاقها طلاقان مع
كونه زائداً على ما في القرآن قطعاً **الوجه الحادي والاربعون** ردكم السنة الثابتة عن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم في تخيير ولي الدم بين الدية او الفداء او العفو بقلوبكم انها زائدة على ما في القرآن ثم اخذتم بقياس
من افسد القياس انه لو ضربه باعظم دبرس يوجد حتى ينثر دماغه على الارض فلا فرق عليه ولم تروا ذلك مخالف
لظاهر القرآن والله تعالى يقول النفس بالنفس ويقول فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتد عليكم
الوجه الثاني والاربعون انكم رددتم السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله
لا يقتل مسلم بكافر وقوله المؤمنون تنكحوا ذمهم وقلتم هذا خلاف ظاهر القرآن لان الله تعالى يقول النفس
بالنفس واخذتم بخبر لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بانه لا فود الا بالسيف وهو مخالف لظاهر القرآن
فانه سبحانه قال وجزاء سيئة سيئة مثلها وقال فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم
الوجه الثالث والاربعون انكم اخذتم خبر لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في انه لا
جمعة الا في مصر جامع وهو مخالف لظاهر القرآن قطعاً وزائد عليه ورددتم الخبر الصحيح الذي لا شك في صحته عند
احد من اهل العلم في ان كل بيعين فلا بيع بينهما حتى يتفرقا وقلتم هو خلاف ظاهر القرآن من وجوب البيع بالعقد
الوجه الرابع والاربعون انكم اخذتم خبر ضعيف لا تقطع الايدي في الغزو وهو زائد على القرآن عدل
الى سقوط الحد ودعى من فعل سبها في دار الحرب وتركتم الخبر الصحيح الذي لا ريب في صحته في المصاهرة وقلتم هو
خلاف ظاهر القرآن من عدة اوجه **الوجه الخامس والاربعون** انكم اخذتم خبر ضعيف بل باطل في ان لا يوق
الطاغي من السمك وهو خلاف ظاهر القرآن اذ يقول تعالى احل لكم صيد البحر وطعامه ماصيدة ما صيد منه حياً وطعامه
قال اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو ما مات فيه من ذلك عن الصديق وابن عباس وغيرهما ثم تركتم الخبر
الصحيح المصريح بان ميتته حلال مع موافقته لظاهر القرآن **الوجه السادس والاربعون** انكم اخذتم واصبتم
بخبر يشريه كل ذي ناب من السباع ويحلب من الطير وهو زائد على ما في القرآن ولم تروه ناسخاً ثم تركتم حديث احل
لحم الخيل الصحيح وقلتم هو مخالف لما في القرآن زائد عليه وليس كذلك **الوجه السابع والاربعون**

انكم اخذتم بحديث المنع من توريث القتلى مع انه زائد على القرآن وحديث عدم القوي على قاتل ولده وهون اشد على ما
 في القرآن مع ان الحديثين ليسا في الصحة بذالك وتركتم الاخذ بحديث اعتناق النبي صلى الله عليه وآله وسلم بصفية
 وجعل عتقها صداقاً فصارت بنتاً زوجة وقلتم هذا خلاف ظاهر القرآن والحديث في غاية الصحة **الوجه**
الثامن والأربعون انكم اخذتم بالحديث الضعيف الزائد على ما في القرآن وهو كل طلاق جائز الاطلاق المعتمود
 فقلتم هذا يدل على وقوع طلاق المذكرة والسكران وتركتم السنة الصحيحة التي لا ريب في صحتها فمن وجد متاعه بعينه عنده
 رجل قد افلس فهو احق به وقلتم هو خلاف ظاهر القرآن بقوله لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل **والجواب** ان ظاهر
 القرآن مع الحديث متوافقان متطابقان فان منع البائس من الوصول الى الثمن والى عين ماله اطعمه له بالباطل الغرماء
 فخالقتم ظاهر القرآن مع السنة الصحيحة الصريحة **الوجه التاسع والأربعون** انكم اخذتم بالحديث الضعيف
 وهو من كان له امام فقهاء الاصام فقرأه له ولم تقولوا هو زائد على القرآن في قوله وان ليس للانسان الا ما سعى وتركتم
 الحديث الصحيح في بقاء الاحرام بعد الموت وانه لا ينقطع به وقلتم هو خلاف ظاهر القرآن في قوله هل يجزؤون الا ما كنتم
 تعملون وخالف ظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا مات ابن ادم انقطع عنه عمله **الوجه الخمسون** رد السنة
 الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في وجوب المولاة حيث امر الذي تركه لمحة من قدمه بان يعيد
 الوضوء والصلاة وقالوا هو زائد على كتاب الله ثم اخذوا بالحديث الضعيف المزاد على كتاب الله في ان اقل الخيض
 ثلاثة ايام واكثره عشرة **الوجه الحادي والخمسون** رد الحديث الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم في انه لا نكاح الا بولي وان من نكحت نفسها فنكاحها باطل وقالوا هو زائد على كتاب الله فان الله تعالى يقول ولا
 تصدقوهن ان ينكحن أزواجهن وقال فاذا بلغن اجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في انفسهن بالمعروف ثم اخذوا بالحديث
 الضعيف الزائد على القرآن قطعاً في اشرط الشهادة في صحة النكاح والجواب انهم استدلوا على ذلك بقوله لا نكاح الا بولي
 مرشد وشاهد عدل ثم قالوا لا يفتقر الى حضور الولي ولا عدالة الشاهدين فهذا طرف من بيان تناقض من رد السنن
 بكونها زائدة على القرآن فتكون ناسخة فلا تقبل **الوجه الثاني والخمسون** انكم تجوزون الزيادة على القرآن
 بالقياس الذي احسن احواله ان يكون للامة فيه قولان احدهما انه باطل مناف للذي الثاني انه صحيح مؤخر عن الكتاب
 والسنة في المرتبة الاخيرة ولا تحتلفون في جواز اثبات حكم زائد على القرآن به فهلا قلتم ان ذلك يتضمن نسخ الكتاب
 بالقياس فان قيل قد دل القرآن على صحة القياس اعتبركم وانما اثبات الاحكام به فما خرجنا عن موجب القرآن ولا زدنا
 على ما في القرآن الا بما دلنا عليه القرآن قيل فهلا قلتم مثل هذا سواء في السنة الزائدة على القرآن وكان قولكم ذلك
 في السنة اسعد اصلح من القياس الذي هو محل راء المجتهدين وعرضه الخطأ بخلاف قول من ضمننا لنا العصمة في احواله
 وفرض الله علينا اتباعه وطاعته فان قيل لقياس بيان لمراد الله ورسوله من النصوص وانه اريد بها اثبات الحكم في الدنيا
 في نظيره وليس ذلك زائداً على القرآن بل تفسير له وتبيين قيل فهلا قلتم ان السنة بيان لمراد الله من القرآن تفصيلاً
 لما اجله وتبييناً لما سكت عنه وتفسير لما ابهمه فان الله سبحانه امر بالعدل والاحسان والبر والتقوى ونهى عن الظلم
 والفواحش والعدوان والاثم وابع لنا الطيبات وحرم علينا الخبائث فكل ما جاء به السنة فالحق تفصيل لهذا لما ملأ
 به والمنهى عنه والذي احل لنا وحرم علينا وهذا يتبين بالمشال **التاسع عشر** عتق عتق وهو ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم امر في حديث النعمان بن بشير ان يعدل بين الامة في العطية فقال اتقوا الله واعملوا بين اؤله ذكروا في الحديث

الى لا يشهد على جوفه جورا وقال ان هذا لا يصح وقال اشهد على هذا اغنيك تحديدا لله والا فمن الذي يطيب قلبه من
المسلمين ان يشهد على ما حكره النبي صلى الله عليه وآله وسلم بانه جورا والله لا يصح وان على خلاف تقوى الله وانه خلاف
العدل وهذا الحديث هو من تفصيل العدل الذي امر الله به في كتابه وقامت به السموات والارض واثبتت عليه الشريعة
فهو اشد موافقة للقرآن من كل قياس على وجه الارض وهو حكم الدلالة غاية الاحكام فرد بالمتشابه من قوله كل احد احق
بما له من ولد وولد وولد والناس اجمعين فكونه احق به يقتضي جواز تصرفه فيه كما يشاء وبقياس متشابه على اعطاء الاجانب
ومن المعلوم بالضرورة ان هذا المتشابه من العموم والقياس لا ينافي وهذا الحكم المبين غاية البيان **المثال العشرون**
رد الحكم الصحيح الصريح في مسئلة المصراة بالمتشابه من القياس زعمهم ان هذا حديث يخالف الاصول فلا يقبل فيقال الاصول
كتاب الله وسنة رسوله واجماع امته والقياس الصحيح الموافق للكتاب والسنة فالحديث الصحيح اصل بنفسه فكيف يقال
الاصل يخالف نفسه هذا من ابطال الباطل والاصول في الحقيقة اثنان لا ثالث لهما كلام الله وكلام رسوله وما عداهما
فمردود اليهما فالسنة اصل قائم بنفسه والقياس فرع فكيف يرد الاصل بالفرع قال لا ما ما حمل انما القياس ان نقس على
اصل فاما ان نحكي الى الاصل فنهدمه ثم نقس فعلى اي شيء نقس قد تقدم بيان موافقة حديث المصراة للقياس و
ابطال قول من زعم انه خلاف القياس وانه ليس في الشريعة حكم يخالف القياس الصحيح واما القياس الباطل فالشريعة
كلها مخالفة له وبالله التجب كيف وافق الوضع بالنبيين المستدل للاصول حتى قبل وخالف خبر المصراة للاصول
حتى رد **المثال الحادي والعشرون** رد السنة الصحيحة الصريحة للحكمة في العرايا بالمتشابه من قوله التمر
بالتمر مثلا به مثل سواء بسواء فان هذا لا يتناول الرطب بالتمر فان قيل فانه مردد ثم خبر النبي عن بيع الرطب بالتمر
مع انه حكم صريح صحيح حديث العرايا وهو متشابه قيل فاذا كان عندكم حكما صحيحا فكيف ردتموه بالمتشابه من اشتراط
المساواة بين التمر والتمر فلا جد يث النبي اخذتم ولا جد يث العرايا بل خالفتم الحديثين معا واما نحن فاخذنا بالسنة
الثلاثة وتركنا كل سنة على وجهها ومقتضاها ولم تضرب بعضها ببعض ولم نخالف شيئا منها فاخذنا بحديث النبي
عن بيع الرطب بالتمر مطلقا واخذنا بحديث العرايا وخصصنا به عموم حديث النبي عن بيع الرطب بالتمر اتباعا لسنة رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم وكلها واعمال الادلة الشرعية جميعها فانها كلها احق ولا يجوز ضرب احق ببعضه وبعض
ببعض والله الموفق **المثال الثاني والعشرون** رد حديث القسامة الصحيح الصريح بالحكم بالمتشابه من
قوله لو يعطي الناس بدعواهم لادعى رجال دماء رجال واموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه والذي شرع الحكم بالقسامة
هو ان شرع ان لا يعطي احد بدعواه المجردة وكلا الامرين حق عند الله لا اختلاف فيه ولم يعط في القسامة بغير الدعي
وكيف يليق بمن هرت حكمة شرع العقول ان لا يعطي المدعي بغير دعواه عودا من ارك ثم يعطيه بدعوى مجردة دم اخيه المسلم
وانما اعطاه ذلك بالدليل الظاهر الذي يغلب على الظن صدقه فوق تغليب الشاهدين وهو اللوث والعدالة والقرينة
الظاهرة من وجع العد ومقتولا في بيت عدوه فقصي الشارع الحكيم هذا السبب باستحقاق خمسين من اولياء القتيل
الذين يبعدوا ويستحيل تفاقم كلهم على رعي البري بدم ليس منه بسبيل ولا يكون رجل فيهم رشيد يراقب الله ولوعرض
على جميع العقلاء هذا الحكم والحكم بتغليب العد والقتل وجد القتل في دارة بانه ما قتله لولا وان ما بينهما من العدل كما بين
السماء والارض ولو سئل كل سليم الحاسة عن قاتل هذا القاتل من وجد في دارة والذي يقض منه الجحيم ان يرى قتيلا يتخط
في دمه وعدوا سرب يسكن ملجئة بالدم ويقال القول قوله فنستخرج منه ما قتله وحلى سبيله ونقدم ذلك على احكام

واعدها بالصحة بالعقول والفطر الذي لو انقضت العقلاء لم يمتد ولا احسن منه بل ولا يثله وابن ما تقدم منه الحكم
بالقسامة من حفظ الماء الى ما تقدم منه تخليف من لا شك مع القرائن التي تقيد القطع انها جاني ونظير هذا اذا رأينا
رجلا من اشرف الناس حاسر الرأس بغير عمامة واخراماه يشترط عدل وافر في يد عمامة وعلى راسه آخر فان ادفع
العمامة التي بيده الى حاسر الرأس تقبل قوله ولا نقول لصاحب اليد القول قولك مع يمينك وقوله صلى الله عليه وآله
وسلم لو يعطي الناس بدعواهم لا يراض القسامة بوجه فانه انما نفى الاعطاء بدعوى حجة وقوله ولكن اليمين على المدعى
عليه هو في مثل هذه الصلوة حيث لا تكون مع المدعى الا حجة الدعوى وقد دل القرآن على بجم المرأة بلعان الزوج اذا كانت
وليس ذلك اقامة للحجة بدين ايمان الزوج بل بها وبكوها وهكذا في القسامة انما يقبل فيها بالوث الظاهر والايمان للبتة في
المظلة وهاتان بينتاهن للموضعين والبيئات تختلف بحسب احوال الشهور كما تقدم باربعة شهور وثلاثة بالنص
وان خالفه من خالفه في بيعة الاعسار واثنان وواحد ويمين ورجل وامرأتان ورجل واحد وامرأة واحدة واربعة ايمان
وحضون يمينًا ونكول شهادة الحال وصف للمالك القطعة وقيام القرائن والشبه الذي يخبر به القائل ومعاقد القسط
ووجه الاجر في الحائط وكونه معقودا ببناء احد هما عند من يقول بذلك فالقسامة مع الوث اقوى البيئات **المثال**
الثالث والعشرون رد السنة الثابتة للحكمة في النهي عن بيع الرطب بالتمر بالمتشابه من قول واحل الله البيع
وبالمتشابه من قياس في غاية الفساد وهو قولهم الرطب والتمر اما ان يكونا جنسين واما ان يكونا جنسا واحدا وعلى
التقديرين فلا ينعى بيع احدهما بالآخر وانت اذا نظرت الى هذا القياس رايت مصداقا للسنة اعظم مصادمة ومع انه
فاسد في نفسه بل هما جنس واحد احدهما ازيد من الآخر قطعاً بليته فهو ازيد اجزاء من الآخر زيادة لا يمكن فصلها و
تميزها ولا يمكن ان يجعل في مقابلة تلك الاجزاء من الرطب ما يتساوى ان به عند الكمال اذ هو ظن وحسبان فكان المتعين
بيع احدهما بالآخر محض القياس لولوات به سنة وحتى لو لم يكن ريبا ولا القياس يقتضيه لكان اصلا قائما بنفسه يجب
التسليم والافتقار له كما يجب التسليم لسا ترخصه بالحكمة **وهن العجيبة** رد هذه السنة بدعوى انها مخالفة للقياس
والاصول وخرم بيع الكسب بالسمسم دعوى ان ذلك موافق للاصول فكل احد يعلم ان جريان الربا بين التمر والرطب
اقرب الى الربا نصاً وقياساً ومعقولا من جريانه بين الكسب والسمسم **المثال الرابع والعشرون** رد الحكم
الصريح الصحيح من السنة بالاقراء بين الاعبد السنة الموصى بعقدهم وقالوا هو خلاف الاصول بالمتشابه من راي
فاسد وقياس باطل بانهم اما ان يكون كل واحد منهم قد استحق العتق فلا يجوز نقله عنه الى غيره او لم يستحقه فالجواب
ان يعقوب منهم احد وهذا الرأي الباطل كما انه في مصادمة السنة فهو فاسد في نفسه فان العتق انما استحق في ثلث
ماله ليس الا والقياس الى الاصول تقتضي جمع الثلث في محل واحد كما اذا اوصى بثلاثة دراهم وهي كل ماله فلم يجز الوترية
فان ادفع الى الموصى له درهما ولا يخله شريكاً بثلث كل دراهم ونظائر ذلك فهذه العتق لعبه كانه اوصى بعتق ثلثهم اذ
هذا هو الذي يملكه وفيه صحة الوجوبية فالحكم بجميع الثلث في اثنين منهم احسن عقلاً وشرها وفطرة من جعل الثلث
شائناً في كل واحد منهم فحكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذه المسئلة خير من حكم غيره بالرأي **المثال**
الخامس والعشرون رد السنة الصريحة بالحكمة في تحريم الرجوع في الهبة لكل احد الا الولد او الذي رجم حرم
او لزوجه او زوجة او يكون الواهب قد اتيب منها فلهذه المواضع الاربعة يستتم الرجوع وفرقوا بين الاجنب والرحم بان هبة
القريب صلبة ولا يجوز قطعها وهبة الاجنب تدبر ولان يرضيه وان لا يرضيه وهذا امر كونه مصادمة للسنة مصادمة

ج

الكسب
الكسب

حخصة فهو فاسد لان الموهوب له حين قبض العين للموجبة دخلت في ملكه وجاز له التصرف فيها فرجع الواهب فيها انزع
 ملكه منه بخبر رضاه وهذا باطل شرعا وعقلا واما الولد في ادره حُرٌّ منه وهو وماله لا يبدى ويدينه من البعضية ما يوجب
 شدة الاتصال بخلاف الاجنبى **فان قيل** لم يخالفه الا بنص محكم صريح صحيح وهو حديث سالم عن ابيه عن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم من وهب هبة فهو احق بها مالم يثب منها قال البيهقي قال ابو عبد الله يعني الحاكم هذا حديث صحيح
 الا ان يكون الحمل فيه على شيخنا ابيد احمد بن اسحق بن محمد بن خالد الهاشمي ورواه الحاكم من حديث عمرو بن دينار عن ابي هريرة
 قال قال رسول الله عليه وآله وسلم الواهب احق بهبته مالم يثب وفي كتاب الدارقطني من حديث حماد بن سلمة عن قتادة
 عن الحسن عن سمرق عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كانت الهبة لذى رحم محرم لم يرجع فيها وفي الغيلانيات ثنا
 محمد بن ابراهيم بن ابي يحيى عن محمد بن عبد الله عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من وهب هبة
 فارجع بها فهو احق بها مالم يثب منها ولكنه كالكلب يبعث في فقهه **فالجواب** ان هذه الاحاديث لا تثبت ولو ثبتت لم تحل فيها
 ووجب العمل بها ومحدث لا يميل لواهب ان يرجع في هبته ولا يبطل احدها بالآخر ويكون الواهب الذي لا يميل له الرجوع من
 وهب تبرعا حصصا لا الاجل العوض والواهب الذي له الرجوع من وهب يستعوض من هبته ويثاب منها فلم يفعل المنتهب و
 يستعمل سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كالمها ولا يضرب بعضها ببعض اما حديث ابن عمر فقال الدارقطني لا يثبت
 مرفوعا والصواب عن ابن عمر عن عمر قوله وقال البيهقي ورواه علي بن سهل بن المغيرة عن عبيد الله بن موسى ثنا حفص بن
 ابي سفيان قال سمعت سالم بن عبد الله فذكرهم وهو غير محفوظ بهذا الاسناد وانما يروى عن ابراهيم بن اسمعيل بن محمد
 و ابراهيم ضعيف انتهى وقال الدارقطني خلط فيه علي بن سهل انتهى و ابراهيم بن اسمعيل هذا قال ابو نعيم لا يساوى
 فلسين وقال ابو حاتم الرازي لا يحتج به وقال يحيى بن معين ابراهيم بن اسمعيل المكي ليس بشئ قال البيهقي والحفوف عن عمر
 ابن دينار عن سالم عن ابيه عن عمر من وهب هبة فلم يثب منها فهو احق بها الا لذى رحم محرم قال البخاري هذا صحيح فاهل
 عبيد الله بن موسى عن حفص فلا اراده الاوهما واما حديث حماد بن سلمة فمن رواية عبد الله بن جعفر الرقي عن ابن المبارك
 وعبد الله هذا ضعيف عندهم واما حديث ابن عباس فمحمد بن عبد الله فيه هو العزيمى ولا تقوم به حجة قال الفلاس و
 الشافعى هو مرفوع الحديث وفيه ابراهيم بن يحيى قال مالك ويحيى بن سعيد وابن معين هو كذاب وقال الدارقطني
 الحديث فان لم تصح هذه الاحاديث لم يلتفت اليها وان صححت وجب حملها على من وهب للعوض وبالله التوفيق **المثال**
السادس والعشرون رد السنة للحكمة في القضاء باللقافة وقالوا هو خلاف الاصول ثم قالوا اودعاه اثنان
 استقناه بهما هذا مقتضى الاصول **ونظير هذا المثال السابع والعشرون** رد السنة للحكمة الثابتة في جعل
 الامنة فرائشا والحق الولد بالسيده وان لم يدعه وقالوا هو خلاف الاصول والامة لا تكون فرائشا ثم قالوا لو تزوجها وهو باقصة
 بقعة من المشرق وهي باقصة بقعة من المغرب وانت بولد السنة اشهر تحمده وان علمنا بانها لم يتلاقيا قط وهي فرائش بالعلقة
 فامته التي يطأها ليلًا ومهاذا ليست بفرائش وهذا مقتضى الاصول وحكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 خلاف الاصول على لازم قوله لم **ونظير هذا قياس** الحديث على السلام في الخروج من المملوكة بكل واحد منهما ودعوى ان
 ذلك موجب الاصول مع بعد ما بين الحديث والسلام وترك قياس نبيذ النمر المسكر على عصير العنب المسكر في تحريم قليل
 كل منهما مع شدة القوة بينهما ودعوى ان ذلك خلاف الاصول **ونظيره** ان الذمى لو منع دينارا واحدا من اخيه يتناقص
 تحريمه وحمل ملكه ودمه ولو سرق الكعبة البيت الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجاهر بسب الله ورسوله

عن حماد

الح

بقوله لا يخرى صليق لا يقيم الرجل فيها صليبه في ركوعه وسجوده ودعوى ان ذلك مقتضى الاصول ونظيره
ايضا ابطال الصلوة بالاشارة لرد السلام او غيره وقد اشار النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاته من السلام واشارة
العمامة من فسخه تارة وبأكثرهم تارة وتصحيحها من تركها لينة وقد امر بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي الصلوة
بدونها واخذ ان صليق النقر صلوة المنافقين واخبار حذيفة ان من صلى كذلك لقي الله على غير الفطرة التي فطر الله عليها
رسوله صلى الله عليه وآله وسلم واخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان من لا يتم ركوعه ولا سجوده اسوأ الناس
سرقة وهذا يدل على انه اسوأ حالا عند الله من سارق الاموال ونظيره هذا قولهم لو ان رجلاً مسلماً طاهر البدن عليه
جناية خمس يده في يد بيتية دفع الحث صارت البير كلها نجسة يحرم شرب ما شربا والوضوء منه والطهيرة فلو اغتسل فيها
مائة نصرتني خلف عابدة الصليب او مائة يهودي فهاؤها باقى على حاله طاهر مطهر يجوز الوضوء منه وشربه والطهيرة ونظيره
لو ماتت فارة في ماء فصب ذلك الماء في بئر لم يضر منها الا عشرون ولو اقطعت نظره بذلك ولو قوضها رجل مسلم طاهر
الاخصاء بماء فسقط ذلك الماء في البير فلا بد ان تلاحر كلها ونظيره هذا قولهم لو عقد على امه او اخته او ابنته ووطئها
وهو يعلم ان الله حرم ذلك فلا حد عليه لان صورة العقد شبهة ولو راى امرأة في الظلمة ظنها امرأة فوطئها فغلبه الحد
ولم يكن ذلك لشبهة ونظيره قولهم لو انه رثا شاهد بن فهد ابا الزور المحض ان فلاناً طلق امرأته ففرق الحاكم
بينهما جازلان يتزوجها ويطلقها لا بد ويجوز لحد الشاهد بن ذلك فلو حكم حاكم بفسخ هذا العقد لم يضر نقض حكمه
ولو حكم حاكم بالشاهد واليمين لنقض حكمه وقد حكم به النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونظيره ذلك قولهم لو تزوج
امرأة فخرجت تخفى لثمة براءة من قريتها الى قدمها جذمة عمياء مقطوعة الاطراف فلا خيار له وكذلك اذا وجدت هي
الزوج كذلك فلا خيار لها وان خرج الزوج من خيار عباد الله واغناهم واجملهم واعلمهم وليس له ان في الاسلام للزوج
ابن ان في الاسلام فلها الفسخ بذلك ونظيره قولهم يصح نكاح الشغار ويجب فيه مهر المثل وقد صح في رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم عنه وخرجه اياه ولا يصح نكاح من اعتق امه وجعل عتقها صداقاً او قرضه رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ونظيره قولهم يصح نكاح التحليل وقد صح لعنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفعل
من رواية عبد الله بن مسعود وابي هريرة وعلى بن ابي طالب كرم الله وجهه في البجعة ولا يصح نكاح الأمة لمضطر خائف العنت
عامة الطول اذا كانت تحت حرة ولو كانت عجزاً شوهاء لا تقفه ونظيره قولهم يجزى بيع الكلب وقد منع منه النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وخرجه بيع المدبر وقد باعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونظيره قولهم للجار ان يمنع
جاره ان يخرز خشبة هو محتاج الى غرضها في حائطه وقد فاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنه وتسليطهم
اياه على ان تراعى داره كلها منه بالشفعة بعد وقوع الحد ودونهم يرف الطرق وقد ابطمها النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ونظيره قولهم لا يحكم بالنسابة لانها خلاف الاصول ثم قالوا يحلف الذين وجدوا القتييل في حملهم ودارهم
خمس مائة ينفق عليهم بالدية فيا لله العجب كيف كان هذا وفق الاصول وحكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
والله وسلم خلاف الاصول ونظيره قولهم لو تزوج امرأة فقالت له امرأة اخرى انا ارضعتك وزوجتك او قال له
رجل هذه اختك من الرضا عجزانه تكن بينهما ووطئ الن وجه مع ان هذه هي الواقعة التي امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
والله وسلم عقبة بن الحارث بفراق امرأته لاجل قول الأمة السوداء انها ارضعتها ولو اشترى طعاماً او ماء فقال له رجل
هذا ذبيحة عجيبي او خمس لم يسعه ان يتناول مع الاصل في الطعام والماء المحل والا اصل في الايضاع التحريم ثم قالوا

لوقال المخبر هذا الطعام والشراب لفلان سرقه او غصبه منه فلان وسعه ان يتناوله ونظير هذا في نهم وواسل
 وحتته اختان وخبرناه فطلق احدهما كانت هي المختارة والتي امسكها هي المفارقة قالوا لان الطلاق لا يكون الا في زوجة
 واصحاب الى حصة مخلص من هذا فانه ان عقد على الاختين في عقد واحد فسد نكاحهما واستأنف نكاح من شاء
 منها وان تزوج واحدة بعد واحدة فنكاح الاولى هو الصحيح ونكاح الثانية فاسد ولكن لزمهم نظيره في مسئلة العبد اذا
 تزوج بدون اذن سيده كان موقفا على اجازته فلو قال له طلقها طلقا راجيا كان ذلك اجازة منه للنكاح فلو قال له
 طلقها ولم يقل راجيا لم يكن اجازة للنكاح مع ان الطلاق في هذا النكاح لا يكون راجيا الا بعد الاجازة وقبل الدخول واما
 قبل الاجازة والدخول فلا ينقسم الى بائن ورجعي **المثال الثامن والعشرون** رد السنة الصحيحة الصريحة
 المحكمة في ان من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح يكونها خلاف الاصول وبالمقتضى من حيث
 صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلوة وقت طلوع الشمس قالوا والعام عندنا يعارض الخاص فقد تعارض حاكم وعيين
 فقد مننا كالحاضر احتياطا فانه يجب عليه اعادة الصلوة وحديث الاستتمام يجوز له المضى فيها واذا تعاضا صرحنا الى النص ان
 يجب الاعادة لتتضمن براءة الذمة فيقال لا ريب ان قول صلى الله عليه وآله وسلم من ادرك ركعة من الصبح قبل ان يغرب
 الشمس فليتم صلاته ومن ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فليتم صلاته حديث واحد قاله صلى الله عليه وآله
 في وقت واحد وقد وجبت طاعته في شرط فوجب طاعته في الشطر الاخر وهو محذور خاص لا يعمل الا وجه واحد لا يجمع بين
 البتة وتحديث النوى عن الصلوة في اوقات النوى عام مجمل قد خص منه عصر يومه بالجماع وتخص منه قصبة الفاتحة
 والمنسبة بالنص وتخص منه ذوات الاسباب بالسنة كما قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم سنة الظهر بعد العصر
 واقرب من قضى سنة الفجر بعد صلاة الفجر وقد اعلمه انها سنة الفجر وامر من صلى في رحله ثم جاء مسجد جماعة ان يصلي
 معهم وتكون له نافلة قاله في صلوة الفجر وهي سبب الحديث وامر الداخل والامام بخطب ان يصلي خيعة المسجد قبل ان
 يجلس وايضا فان الامر باتمام الصلوة وقد طلعت الشمس فيها امر باتمامه لا بابتداء والنوى عن الصلوة في ذلك الوقت هي
 عن ابتداء الجماعة استدامتها فانه لم يقل لا تقوا الصلوة في ذلك الوقت وانما قال لا تصلوا وابتداء احكام الابتداء من
 الدوام وقد فرق النص والجماع والقياس بينهما فلا تقوا احكام الدوام من احكام الابتداء ولا احكام الابتداء من
 احكام الدوام في عامة مسائل الشريعة فالاحرام ينافي ابتداء النكاح والطيب دون استدامتها والنكاح ينافي قيام
 العدة والعدة دون استدامتها والحديث ينافي ابتداء المسح على الخفين دون استدامته وقز وال خوف العنت ينافي ابتداء
 النكاح الاية دون استدامتها عند الجمهور والزيادة ينافي ابتداء عقد النكاح دون استدامته عند الامام احمد
 ومن وافقه والذوق عن نية العبادة ينافي ابتداءها دون استدامتها وفقد الكفاءة ينافي لزوم النكاح في الابتداء و
 الدوام وحصول الغنى ينافي جواز الاخذ من الزكوة ابتداء ولا ينافيه دوامه وحصول الحج بالسف والجنين ينافي ابتداء العدة
 من الحج عليه ولا ينافي دوامه وطريقان ما يمنع الشهادة من الفسق والكفر والعدو بعد الحكم بها لا يمنع العمل بها على الدوام
 ويمنع في الابتداء والقدرة على التكفير بالمال تمنع التكفير بالصوم ابتداء لا دوام والقدرة على هذا التمتع تمنع الاستفال من
 الصوم ابتداء لا دوام والقدرة على الماء تمنع ابتداء التيمم اتفاقا في منع الاستقامة الصليق بالتيمم خلاف بين اهل العلم
 ولا يجوز اجارة العين للغصص **سنة** من لا يقدر على تخليصها او لم يغصبها بعد العقد من لا يقدر المستاجر على تخليصها
 منه لم تنفس الاجارة وخير المستاجر بين فسخ العقد وامضاءه ويمنع اهل الذمة من ابتداء اصل انكيسه في ذوالالاستلا

ولا ينبغي استئذانها ولو حلف لا يتزوج ولا يتطيب او لا يطهر فاستند امر ذلك لم يثبت وان ابتدأ حدث واصنافا فصحا
 ذلك من الاحكام التي يفرق فيها بين الابداء والدوام فثبتا في ابدائها الى ما يختار اليه في دوامها وذلك لقول الدرر وتو
 واستقر حكمه وآيتم فهو مستحب بالاحتمال وآيتم فالدوام سهل من الرفعة وآيتم فاحكام التبع يثبت فيها ما يثبت في
 المتبوعات والمستند ما تبعه لا صلبه الثابت فلو لم يكن في المسئلة نص لكان القياس يقتضي صحة ما ورد به النص فكيف
 وقد تقارر عليه النص والقياس فقد تبين انه لم يتعارض في هذه المسئلة عام وخاص لا نص قياسي بل النص فيها هو
 القياس مشتقان والنص العاقل لا يتناول مورد الخاص لا حتى اخل تحت لفظه ولو قدر صلاحية لفظه له فالخاص بيان
 لعدم ارادته فلا ينبغي تعطيل حكمه وباطاله بل بتعين اعماله واعتبار بادره لا تضرب احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعضها ببعض وهذه القاعدة اولى من القاعدة التي تتضمن ابطال احاديث السننين والفاء استدلالا ليلين والله الموفق
 نقول الصورة التي ابطمت فيها الصلوة وهي حالة طلوع الشمس اولى بالصحة من الصورة التي وافقت فيها السنة فانه اذا ثبت
 العصر قبل الغروب فقد ابتدأها في وقت نهي وهو وقت ناقص بل هو اولى الاوقات بالنقصان كما جعله النبي صلى الله عليه وسلم
 والله وسلم وقت صلاة المنافقين حين تصير الشمس بين قرني شيطان وحينئذ يجيئها الكفار وانما كان الذي هي الصلوة
 قبل ذلك الوقت حرمه الله وسد للذريعة وهذا بخلاف من ابتدأ الصلوة قبل طلوع الشمس فان الكفار حينئذ لا يجيئهم وزلها
 بل ينتظرون بجيئها طلوعها فكيف يقال بتطل صلوته من ابتدأها في وقت تام لا يجيئ فيها الكفار للشمس وتصح صلوته من
 ابتدأها وقت يجيئ الكفار للشمس سواء وهو الوقت الذي تكون فيه بين قرني شيطان فانه حينئذ يقارنها ليقع السجدة له
 كما يقارنها وقت الطلوع ليقع السجدة له فاذا كان ابدؤها وقت مقارفة الشيطان لها غير ما نتم من محبتها فلا تكون استئذانها
 وقت مقارفة الشيطان غير ما نتم من الصحة بطريق الاولى والاخرى فان كان في الدنيا قياس صحيح فدل من احكامه فقد تميز
 ان الصورة التي خالفتم فيها النص اولى بالبحر اذ قياسا من الصورة التي وافقتهم فيها وهذا ما حصلته عن شيخ الاسلام
 قدس الله روحه وقت القراءة عليه وهذه كانت طريقته وانما نقدر ان القياس الصحيح هو ما دل عليه النص وان من خالف
 النص للقياس فقد وقع في مخالفة القياس والنص معا وبالله التوفيق **في العجب** انهم قالوا وصل ركعة من العصر
 غربت الشمس حجت صلاته وكان مدركا لها بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب
 الشمس فقد ادرك العصر وهذا الشرط الحديث وشرطه الثاني ومن ادرك ركعة من الفجر قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الفجر
المثال الثامن والعشرون رد السنة الثابتة للحكمة الصريحة في دفع النقطة الى من وصف عفاها وعافها
 وكافها وقالوا هي مخالفة للاصول فكيف يعطى المدعي بدعواه من غير بينة ثم لم ينشئوا ان قالوا من ادعى لغيره عند غيره
 ثم وصف علامات في بدنه فانه يقضى له به بغير بينة ولم يروا ذلك خلاف الاصول وقالوا من ادعى خصما وصفا قد قطعت من
 حخته قضى له به ولم يكن ذلك خلاف الاصول ومن ادعى حائطا وجوه الامير من حخته قضى له به ولم يكن ذلك خلاف الاصول
 ومن ادعى ما لا على غيره فانكره ونكل عن اليمين قضى له بدعواه ولم يكن ذلك خلاف الاصول واذا ادعى الزوج ما في البيت
 قضى لكل واحد منهما بما يناسبه ولم يكن ذلك خلاف الاصول **ومش** نقول ليس في الاصول ما يبطل الحكم بدفع النقطة
 الى واحد البينة بل هو مقتضى الاصول فان الظن المستفاد بوصفه اعظم من الظن المستفاد بغيره النكول بل وبالشاهد
 بوصفه بينة ظاهرة على صحة دعواه لا سيما ولم يعارضه معارض فلا يجوز الغاء دليل صدقه مع عدم معارض اقواله منه فهذا خلاف
 الاصول حقا لا موجب السنة **المثال الثلاثون** رد السنة الثابتة للحكمة الصريحة في صحة صلاة من تكلم فيها جاهلا او ناسيا

من حيث ان النص
 والنص هو ما دل عليه
 اخص من ما دل عليه
 وهو الفجر والاقاب

ج
 في الشافعي الذي الذي
 ليس به النص بل هو من
 ليس في ما دل عليه

بأنها خلاف الأصول ثم قالوا من أكل في رمضان أو شرب شيئاً حرم صومه مع اعتدافهم بأن ذلك على خلاف الأصول القاطنة
 لكن تبعنا فيه السنة فيما الذي منعكم بتقدم السنة الأخرى على القياس الأصول كما تقدمتم خبر القمقهة في الصلوة و
 الوضوء بنبيذ التمر وأثار الألبار على القياس الأصول **المثال الحادي والثلاثون** رد السنة الثابتة للحكمة
 في اشتراط البأ ثم منفعة للمبيع مدة معلومة بأنها خلاف الأصول ثم قالوا يجوز بيع التمرة قبل بدو صلاحها بشرط الظن
 في الحال مع العلم بأنها لو قطعت لم تكن ما لا ينتفع به ولا يساوي شيئاً البتة ثم لما ان يتفقا على بقاءها إلى حين الكمال ودعوا عن
 ذلك موافق للأصول وهو عين ما في عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم **المثال الثاني والثلاثون** رد السنة
 الصحيحة الصريحة للحكمة في تخيير النبي صلى الله عليه وآله وسلم الولد بين أبيه وقالوا هو خلاف الأصول ثم قالوا
 إذا زوج الولي غير الأب الصغيرة حرم وكان النكاح لازماً فإذا بلغت انقلب جائزاً وثبت لها الخيار بين الفسخ والامتناع و
 هذا وفق الأصول **فيما لله المحجب** ابن في الأصول التي هي كتاب الله وسنة رسوله واجماع الأمة للمستند إلى الكتاب
 والسنة موافقة هذا الحكم للأصول ومخالفة حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالتخيير بين الأبوين الأصول
المثال الثالث والثلاثون رد السنة الثابتة الصحيحة الصريحة للحكمة في رجم الزانيين الكتابيين في
 خلاف الأصول وسقوط الحد عن عقد على مه ووطئها وان هذا هو مقتضى الأصول **فيما عجبنا** لهذه الأصول التي
 منعت الحد على من أقامه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واسقطته عن من يسقطه عنه فإنه ثبت عنه أنه أرسل
 البراء بن عازب إلى رجل تزوج امرأة أبيه أن يضرب عنقه ويأخذ ماله فوالله ما رضى له جدار إلى حتى حرم عليه يضرب
 العنق وأخذ المال وهذا هو الحق المحض فإن جريمة من جريمته اعظم من جريمة من زنى بأمرأة أبيه من غير عقد فإن هذا التركيب
 محظوراً واحكاماً والعاقبة عليها ضم الجريمة الوطئ جريمة العقد الذي حرمه الله فانتهاك حرمة شرعة بالعقد وحرمة امر
 بالوطئ ثم يقال الأصول تقتضي سقوط الحد عنه وكذلك حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برجم اليهوديين هو
 من اعظم الأصول فكيف رد هذا الأصل العظيم بالرأى الفاسد ويقال أنه مقتضى الأصول **فان قيل** انما حكم رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم بالرجم بما في الرواية الزائدة لما أبما اعتقاد صحته **قيل** هب ان الأمر كذلك انما حكم به
 اتباعه وموافقة وتجرم مخالفته امر بغير ذلك فاختاروا أحد المجيئين ثم اذهبوا إلى ما شئتم **المثال الرابع والثلاثون**
 رد السنة الصحيحة الصريحة للحكمة في وجوب الوفاء بالشروط في النكاح وانما الحق الشرط بالوفاء على الإطلاق بأنها
 خلاف الأصول والأخذ بحديث النبي عن بيع وشروط الذي لا يعلم له اسناد يصح مع مخالفته للسنة الصحيحة والقياس
 لا انعقاد الإجماع على خلافه ودعوا أنه موافق للأصول ما مخالفتهم للسنة الصحيحة فان جازاً بأجمعين وشروط ركنه
 إلى المدينة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من باع عبداً وله مال فإياه للبايع إلا ان يشترطه المبتاع فجعل المشتري
 بالشروط الزائدة على عقد البيع وقال من باع ثمرة قد ابرت فبى للبايع إلا ان يشترطها المبتاع فزاد البيوع وشروط ثابت بالسنة
 الصحيحة الصريحة وأما مخالفته للإجماع فالأمة مجمعة على جواز اشتراط الرهن والكفيل والضمين والتأجيل والخيار والزيادة
 أيام ونقد غير نقد البلد فهذا بيع وشروط متفق عليه فكيف يجعل النبي عن بيع وشروط موافقاً للأصول وشروط النكاح التي
 هي حق الشرط بالوفاء مخالفة للأصول **المثال الخامس والثلاثون** رد السنة الصحيحة الصريحة للحكمة
 في دحض الأرض بالثلث والرابع مزارة بأنها خلاف الأصول والأخذ بالحديث الذي لا يثبت بوجوه أنه في حق فقير النحان
 وهو ان يرفع حنطته إلى من يطعمها بقطير منها أو غزله إلى من يشبعه ثياباً بجزء منه أو زيتونه إلى من يصوره بجزء منه وهو

ذلك مما لا شر فيه ولا خطر ولا قمار ولا جهالة ولا اكل مال بالباطل بل هو نظير دفع مال الى من يتجر فيه بغيره من الربح
بل اولى فانه قد لا يجر المال فيذهب عمله فجاء هذا لا يذهب عمله فجاء فانه يلحق الحب ويعصر الزيتون ويحصل على
جزء منه يكون به شريكاً للملكة فهو اولى بالجواز من المضاربة فكيف يكون المنع منه موافقاً للاصول والمزارعة التي
فعلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلفاؤه الراشدون خلاف الأصول **المثال السادس والثلاثون**
رد السنة الصحيحة الصريحة للحكمة التي رواها بضعة وعشرون صحابياً في ان المدينة حرم صيدها ودعوات
ذلك خلاف الأصول ومعارضتها بالمشابهة من قوله صلى الله عليه وآله وسلم يا ابا عبد الله التغير يا لله العجب
اي الأصول التي خالفها هذه السنن وهي من اعظم الأصول فهناك حديث ابى حمزة الثمالی في هذه الأصول ونحن نقول
معاذ الله ان نرد لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سنة صحيحة غير معلومة النسخ ابدأ وحديث ابى حمزة لا يمتثل
اربعة اوجه قد ذهب الى كل منها طائفة احدها ان يكون متقدماً على احاديث خريم المدينة فيكون منسوخاً الثاني
ان يكون متأخراً عنها معارضتها فيكون ناسخاً الثالث ان يكون النشر مما صيد خارج المدينة ثم ادخل المدينة كما
هو الغالب من الصحيح الرابع ان يكون رخصة لذات الصغى دون غيره كما رخص لابي بردة في التخيبة بالعناق دون
غيره فهو متشابه كما ترى فكيف يجعل صلا يقدم على تلك النصوص الكثيرة للحكمة الصريحة لا لضعف الارجحاً واحداً
المثال السابع والثلاثون رد السنة الصحيحة الصريحة للحكمة في تقدير نصاب العشرة الخمسة اوسق
بالمشابهة من قوله فيما سقت السماء العشر وما سقى بغيره اربع وعشرون اوقية او اربعة ايام من القليل والكثير وقد عارضه
الخاص دلالة العام قطعية كالتخاص اذا تعارضاً قدم الاخر وهو الوجوب فيقال يجب العمل بكلا الحديثين ولا يجوز
معارضة احدهما بالآخر والفاء احدهما بالكلية فان طاعة الرسول في هذا وفي هذا ولا تعارض بينهما بحسب الله بل هو من الوجوه
فان قوله فيما سقت السماء العشر انما يريد به التمييز بين ما يجب فيه العشر وما يجب فيه نصفه فذكر النوعين مفرقاً
بينهما في مقدار الواجب واما مقدار النصاب فسكت عنه في هذا الحديث وبينه نصاً في الحديث الاخر فكيف يجوز العمل
عن النص الصحيح المحكم الذي لا يمتثل غير ما دل عليه البتة الى الجمل المتشابه الذي غابته ان يتعلق فيه بعوم
لم يقصد وبيان بالخاص المحكم المبين كبيان سائر النصوص بما يخصها من النصوص **يا لله العجب** كيف يخصص عوم
القران والسنة بالقياس الحسن احواله ان يكون مختلفاً في الاحتجاج به وهو محل شتمه واضطراب اذا ما من قياس لا وكن
معارضته بقياس مثله او وده او اقوى منه بخلاف السنة الصحيحة الصريحة فانها لا يعارضها الا سنة ناسخة معلومة
التاخر والخالفه ثم يقال اذا خصصتم عوم قوله فيما سقت السماء العشر بالنصب والحشيش ولا ذكر له في النص فهنا
خصصتموه بقوله لا زكاة في حب ولا ثم حتى يبلغ خمسة اوسق واذا كنتم تخصصون العوم بالقياس فهنا خصصتم هذا
العام بالقياس الجلي الذي هو من اجل القياس واصح على سائر انواع المال التي تجب فيه الزكاة فان الزكاة الخاصة
لم يشترها الله ورسوله في مال الا وجعل له نصاباً كالمواشي والذهب والفضة ويقال ايضاً هل اوجبتم الزكاة في قليل
كل مال وكثيره عمل بقوله تعالى ان من اموالهم صدقة وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما من صاحب ابل ولا بقرة ولا يوك
زكاتها الا بطر له بقى القيمة بقاع قرقره وبقوله ما من صاحب ذهب ولا فضة الا يؤدى زكاتها الا صحت له يوم القيمة صدقة
من ناره ولا كان هذا العمى عندكم مقدماً على احاديث النصب الخاصة وهذا قلتم هناك تعارض مسقط وموجب
فقد منا الموجب احتياطاً وهذا في غاية الوضوح وبالله التوفيق **المثال الثامن والثلاثون** رد السنة الصحيحة

التغير

ج

الصريحة للحكمة في جواز النكاح بها أقل من المهر ولو خافنا من حد يربح مع موافقتها لعموم القرآن في قوله ان تستقوا
بأموالكم وللقياس في جواز التراضي بالمعاوضة على القليل والكثير باثر لا يشهد بقياس من أفضل القياس على قطع يد
السارق وابن النكاح من الصوصية وابن استباحة الفرج به الى قطع اليد في السرقة وقد تقدم ميراثان اعم الناس قياساً
اهل الحديث وكلما كان الرجل الى الحديث اقرب كان قياسه اعم وكلما كان عن الحديث ابعد كان قياسه اشد **المثال**
التاسع والثلاثون رد السنة الصحيحة الصريحة للحكمة فيمن أسلم ومثقتة اختان انه يخير في امساك من شاء
منها وترك الاخرى بأنه خلاف الأصول وقالوا قياس الأصول يقتضي انه ان نكح واحدة بعد واحدة فذاك الثانية هو المردف
ونكاح الاولى هو الصحيح من غير تخيير وان نكح اماً فذاكهما باطل ولا تخيير وكذلك حديث من أسلم على عشرة نسوة وربها
اولو التخيير يخيره في ابتداء العقد على من شاء من المنكحات ولفظ الحديث يابي هذا التاويل لشد الالباء فانه قال السيد
اربكاً وفارق سائرهن رواه معمر عن الزهري عن سالم عن ابيه ان عيلان أسلم فذكره قال مسلم هكذا روى معمر هذا
الحديث بالبصرة فان رواه عنه ثلثة خارج البصريين حكيمنا له بالحكمة او قال صار الحديث حديثاً والافال امرسال او قال
البيهقي فوجدنا سفيان بن سعيد الثوري وعبد الرحمن بن محمد الحاربي وعيسى بن يونس وثلاثتهم كوفيون حديثاً
عن معمر متصلاً وهكذا روى عن يحيى بن ابي كثير وهو يابى وعن الفضل بن موسى وهو خراساني عن معمر متصلاً عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصح الحديث بذلك وقد روى عن ايوب السخيتياني عن نافع وسالم عن ابن عمر متصلاً قال
ايوب على الحافظ فنفرد به سوار بن محشر عن ايوب وسوار بصري ثقة قال كأكبر رواة هذا الحديث كلهم ثقات تقوم الحجة
بروايتهم وقد روى ابو داود عن فيروز الدبلي قال قلت يا رسول الله اني اسلمت ونحيت اختان قال طلق ايتهم ما شئت
فهذان الحديثان هما الأصول التي مرد ما خالفها من القياس اما ان يقعد قاعدة ويقول هذا هو الاصل ثم يرد السنة
لاجل مخالفة تلك القاعدة فلعمري والله لهدم الف قاعدة لم يقبلها الله ورسوله افرض عيلان من رده حديث واحد هذه
القاعدة معلومة البطلان من الدين فان النكحة الكفار لم يتعرض لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكيف وقعت هل
صادت الشرط المعبرة في الاسلام فتصح امر لم تصادفها فتبطل وانما اعتبر حالها وقت اسلام الزوج فان كان ممن
يجوز له المقام مع امراته اقرها ولو كان في الكاهلية قد وقع على غير شرطه من الولي والشهقي وغير ذلك وان لم يكن الا من
يجوز له الاستمرار لم يقر عليه كالمسلم ونحته ذات رحم محرماً واختان او اكثر من اربع فهذا هو الاصل الذي اصلته سنة
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما خالفه فلا يلتفت اليه والله الموفق **المثال الاربعون** رد السنة
الصريحة للحكمة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يفرق بين من أسلم وبين امراته اذا لم يسلم معه
بل عني اسلم الاخر فالنكاح بحاله ما لم يتزوج هذه سنته المعلومة قال الشافعي اسلم ابو سفيان بن حرب بم الظهران و
دار خزيمة وخزاعة مسلمين قبل الفتح وفي دار الاسلام ورجعوا الى مكة وهذا بنت عتبة مقيمة على غير الاسلام فاحذر المحنة
وقالت اقبلوا الشيخ الفضال ثم اسلمت هذه بعد اسلام ابني سفيان بايام كثيرة وقد كانت كافرة مقيمة بل ولا ليست بدار
الاسلام وابي سفيان بها مسلم وهذا كافر ثم اسلمت قبل القضاء العدة واستقر على النكاح لان عدتها لم تنقض حتى اسلمت
وكان كذلك حكيم بن خزام واسلامه واسلمت امرأة صفوان بن امية وامرأة عكرمة بن ابي جهل بمكة وصارت دارها دار
الاسلام وظهر حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمكة وهرب عكرمة الى اليمن وهي دار حرب وصفوان يريد اليمن في
دار حرب ثم رجع صفوان الى مكة وهي دار الاسلام وشهد حنيناً وهو كافر ثم اسلم فاستقرت عنده امرأته بالنكاح الاول

وذلك انه لم تنقض عدتها وقد حفظ اهل العلم بانما نرى ان امرأة من الانصار كانت عند رجل بمكة فاسلمت وهاجرت
الى المدينة فقدم زوجها وهي في الغث فاستقر على النكاح قال الزهري لم يبلغني ان امرأة هاجرت الى الله ورسوله وخرجت
كافرة مقيم بدالكفر الا فرقت بغيرها بينها وبين زوجها الا ان يقدم زوجها هاجرا قبل ان تنقض عدتها وان لم يبلغنا
امرأة فرقت بينها وبين زوجها اذا قدم وهي في عدتها وفي صحيح البخاري عن ابن عباس قال كان المشركون على ما نزلت من
النبي صلى الله عليه وآله وسلم اهل حرب يقاتلهم ويقاتلونهم واهل عهد لا يقاتلهم ولا يقاتلون فكان اذا هاجرت امرأة
من اهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتظهر فاذا ظهرت حل لهما النكاح فان هاجر قبل ان تنكح ردت اليه وفي سنن
ابن داود عن ابن عباس قال روى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زينب ابنته على ابي العاص بن الربيع بالنكاح
الاول ولم يحدث شيئا بعد ست سنين وفي لفظ لا حمل ولم يحدث شهادة ولا صداقا وعند الترمذي ولم يحدث
لكا كما قال الترمذي هذا حديث حسن ليس باسناده بأس وقد روى باسناد ضعيف عن عمرو بن شعيب عن ابيه
عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ردها على ابي العاص بنكاح جديد قال الترمذي في اسناده مقال
وقال الامام احمد هذا حديث ضعيف والصحيح انه اقرها على النكاح الاول وقال الدارقطني هذا حديث لا يثبت و
الصواب حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ردها بالنكاح الاول وقال الترمذي في كتاب العلل
له سألت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال حديث ابن عباس في هذا الباب احسن من حديث عمرو بن شعيب
فكيف يجعل هذا الحديث الضعيف اصلا لغيره السنة الصحيحة المعلومة وتجعل خلاف الاصول فان قيل
انما جعلنا هذا خلاف الاصول لقوله تعالى لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن وفرد لا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ولا فدية
مؤمنة خير من مشركة ولو عجبتكم ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولقوله ولا تنكحوا
بعض الكوافر لان اختلاف الدين مانع من ابتداء النكاح فكان مانعا من دوامه كالرضاء **قيل** لا تخالف السنة
شيئا من هذه الاصول الا هذا الفلاس فان هذه الاصول انما دلت على تحريم نكاح الكافر ابتداء والكافرة غير
الكتابيين وهذا حق لا خلاف فيه بين الامة ولكن اين في هذه الاصول ما يوجب تعجيل الفرفة بالاسلام وان لا يثبت
على القضاء العدة ومعلوم ان افتراقهما في الدين سبب لا افتراقهما في النكاح ولكن توقف السبب على وجوب شرطه وانقضاء
مانعه لا يخرج عن السببية فاذا وجد الشرط وانتفى المانع على ما قلناه وافترضنا انما دل على السببية والسنة
دلت على شرط السبب وما نفع كسائر الاسباب التي فصلت السنة شرطها وما نفع كقولنا وحل لكم ما وراء ذلك وقوله
فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقوله فلا تقل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وقوله والسارق والسارقة فاطعوا اي بهما
ونظائر ذلك فلا يخفى ان يجعل بيان الشروط والوانم معارضة لبيان الاسباب والموجبات فتعوى السنة كلها واكثرها
معارضة للقرآن وهذا حال **المثال الحادي والاربعون** السنة الصحيحة الصريحة المحكمة بان ذكاة
الجنين ذكاة امه بانها خلاف الاصول وهو تحريم الميتة فيقال الذي جاء على لسانه تحريم الميتة هذا الذي ابهم
الاجته المذكيمة فلو قدر انها ميتة لكان استثناءها بمنزلة استثناء السمك والجماد من الميتة فكيف وليست بميتة
فانما جزء من اجزاء الامه والذكاة قد انت على جميع اجزائها فلا يحتاج ان يفرد كل جزء منها بذكاة والجنين تابع للام
جزء منها فهذا هو مقتضى الاصول الصحيحة ولو لم يترد السنة بالاباحة فكيف وردت بالاباحة الموافقة للقياس
الاصول فان قيل فالحديث حجة عليكم فانه قال ذكاة الجنين ذكاة امه والمراد التشبيه اي ذكاة كذكاة امه

وهذا يدل على انه لا يباح الا بدكاة تشبه ذكاة الامر **قيل** هذا السؤال شقيق قول القائل كلمة تكفي العاقل فلو تأملتم الحديث لم تستحسنوا ايراد هذا السؤال فان لفظ الحديث هكذا **عن ابن سعيد** قال قلنا يا رسول الله نخر الناقة ونذبح البقر والشاة وفي بطنها الجنين انلقيد امرنا كله قال كلوا ان شئتم فان ذكاة ذكاة امه فاباح لهم اكله معللاً بان ذكاة الام ذكاة ذكاة فقد اتفق للنص والاصل والقياس والله **الحكم المثلث الثاني والاربعون** رد السنة الصحيحة الصريحة المحكمة في اشعار الهدى بانها خلاف الاصول اذ الاشعار مثله ولعمري والله ان هذه السنة خلاف الاصول الباطلة وما ضرها ذلك شيئاً والمثالة المحرمة هي العدو ان الذي لا يكون عقوبة ولا تعظيماً لشعائراً الله فاما شق صحيفة سنن البعير المستحب او الواجب فوجه ليسيل دمه قليلاً فيظهر اشعار الا سلام واقامة هذه السنة التي هي من احب الاشياء الى الله ضلعي وفق الاصول واي كتاب او سنة حرم ذلك حتى يكون خلافاً للاصول وقياس الاشعار على المثلة المحرمة من افسد قياس على وجه الارض فانه قياس ما يحبه الله ويرضاه على ما يبغضه ويسخطه وينى عنه ولو لم يكن في حكمة الاشعار الا تعظيم شعائر الله واظهارها وعلو الناس بان هذه قرايين الله عز وجل تساق الى بيته تنجز له ويتقرب بها اليه عند بيته كما يقرب اليه بالصلوة الى بيته عكس ما عليه اعداؤه المشركون الذين يذبحون لاربابهم ويصلون لها فشرع لاوليائهم واهل بيته ان يكون نسكهم وصلاتهم لله وحده وان يظهر واشعائراً قبيحة غايبة الاظهار وليعلم دينه على كل من فيه هي الاصول الصحيحة التي جاءت السنة بالا شعائر على وفقها والله **الحكم المثلث الثالث والاربعون** رد السنة الصحيحة الصريحة المحكمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو ان امراً اطعم عليك بغير اذن فخرته بحصة ففقات عينه ما كان عليك جناح متفق عليه وفي افراد مسلم من اطعم في بيت قوم بغير اذنهم فقد حل لهم ان يبقوا واعينه وفي الصحيحين من حديث سهل بن سعد اطعم رجل من حجر في حجر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم معه من رحيك بها راسه فقال لو اعلم انك تنظر لطعنت به في عينك انما جعل الاستيذان من اجل النظر في صحيح مسلم عن انس ان رجلاً اطعم من بعض حجر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقام اليه بمشقة وبشاقص قال لا كافي انظر الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطله ليضعه وفي سنن البيهقي باسناد صحيح من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اطعم على قوم بغير اذنهم فهو قاصب عيونه فلا دية له ولا قصاص فردت هذه السنن بانها خلاف الاصول فان الله انما اباح قلم العين بالعين لا بجناية النظر لهذا الوجه على بلسانهم يقطع ولو استمع عليه باذنه لم يجز له ان يقطع اذنه فيقال بل هذه السنن من اعظم الاصول فيما خلفها فهو خلاف الاصول وفي لعمري انما شرع الله سبحانه اخذ العين بالعين فهذا حق في القصاص واما العضو الجاني المعتدى الذي لا يمكن دفع ضربه وعروانه الا بروميته فان الآية لا تتناولها نفيًا ولا اثباتًا والسنة جاءت ببيان حكمه بياناً ابتدئاً لما اسكت عنه القرآن لا تخالفاً لما في القرآن وهذا قسم اخر غير فقهاء العين قصاصاً وغير دفع الضمان الذي يدفع بالاسهل فالاسهل من دفع الضمان دفع ضربه صباه فاذا اندفع بالعصا لم يدفع بالسيف واما هذا المعتدى بالنظر المحرم الذي لا يمكن الاحتراز منه فانه انما يقع على وجه الاختفاء والمحقق فهو قسم اخر غير الجاني وغير الضمان الذي لم يتحقق عروانه ولا يقع هذا غالباً الا على وجه الاختفاء وعدم مشاهدة عين الناظر اليه فلو كلف الناظر اليه اقامة البيعة على جانيته لتعدت عليه ولو امر به بالاسهل فالاسهل ذهبت جناية عدوانه بالنظر اليه والحرمة ههنا والشرعية الكاملة تاتي هذا وهذا فكان احسن ما يمكن واصحها واكفاه لتأثير الجاني ما جاءت به السنة التي لا معارض لها ولا دافع لصحتها من خذف ما هنالك وان لم يكن هناك

ج

له ذكاة في الاصل واوله لتأثير الله عليه

الكفله

نبص عاد لم يضر خذت اشياء وان كان هناك بصير عاد لا يلوم من الانفسه فهو الذي عرضه صاحبه للتلف فادناه
 الى الهلاك والتخاؤف ليس بظالم ولا نكاحا شائنا ظالم والشرية اكل واجل من ان تضيع حق هذا الذي قد هتك حرمة و
 تخيله في الانتصار على التعزير بعد اقامة البيعة فحكم الله فيه بما شرع على لسان رسوله ومن احسن من الله حكما لقوء
 يوقنون **المثال الرابع والاربعون** رد السنة الصحيحة الصريحة بالحكمة في وضع الجواشع بانها خلاف السنة
 كما في صحيح مسلم عن جابر بن عبد الله لو بعت من اخيك ثمر فاصابته جاشعة فلاجل لك ان تاخذ منه شيئا ثم تاخذ مال
 اخيك بغير حق وروى سفين بن عبيدة عن حميد عن سليمان عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غي عن
 بيع السنين وامر بوضع الجواشع **فقيل** في هذا خلاف الاصول فان المشتري قد ملك الثمرة وملك التصرف فيها ثم
 نقل الملك اليه ولو ربح فيها كان الربح له فكيف تكون من ضمان البائع وفي صحيح مسلم عن ابي سعيد قال صيب رجل في
 عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثمار ايتاعها فكثروا وبذره فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تصدقوا
 عليه فتصدقوا عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا ما وجدتم وليس لكم
 الا ذلك وروى مالك عن ابي الرجال عن امه عميرة انه سمعها تقول ايتاع رجل ثمر حاشط في زمن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم فاشجحه واقام عليه حتى تبين له نقصان فقال رب الحاشط ان يضره عنه فخلع لا يفصل فذهبت
 امر المشتري الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت له ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تألى
 ان لا يفعل خيرا فضع بينك وبينك رب المال فأتى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله هوله **والجواب**
 ان وضع الجواشع لا يخالف شيئا من الاصول الصحيحة بل هو مقتضى اصول الشريعة ونحن بحمد الله نبين هذا بقا من
 اما الاول فخلع يثبت وضع الجواشع لا يخالف كتابا ولا سنة ولا اجماعا وهو اصل بنفسه فيجب قبوله واما ما ذكرتم من القيام
 فيكم في فساد شهادة النضر له بالاهداء وكيف وهي فاسد في نفسه وهذا يتبين بالمقام الثاني وهو ان وضع الجواشع كما
 هو هو اقل للسنة الصحيحة الصريحة فهي مقتضى القياس الصحيح فان المشتري لم يتسلم الثمرة ولم يقبضها القبض التام
 الذي يوجب نقل الضمان اليه فان قبض كل شيء بحسبه وقبض الثمار انما يكون عند كمال دركها شيئا فشيئا فهو قبض
 المناظر في الاجارة وتسليم الشجرة اليه كتسليم العين المخرجة من الارض والعقار والحيوان وعلق البائع لم ينقطع عن
 المبيع فان له سعي الاصل وتعاونه كالم ينقطع علق المؤجر عن العين المستأجرة والمشتري لم يتسلم التسليم التام كما
 لم يتسلم المستأجر التسليم التام فاذا اجاء امر غالب احتاج الثمرة من غير تقريط من المشتري لم يجل للبائع الزامه بقرين
 ما تلف الله سبحانه منها قبل تمكنه من قبضها القبض المعتاد وهذا معنى قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم اريت
 ان منع الله الثمرة فبمري ياخذ احدكم مال اخيه بغير حق فذكر الحكم وهو قوله فلاجل له ان ياخذ منه شيئا وعلته الحكم
 وهو قوله اريت ان منع الله الثمرة الى اخره وهذا الحكم نص لا يحتمل التأويل والتعليل وصف مناسب لا يقبل الالغاء
 ولا المعارضة وقياس الاصول لا يقتضي غير ذلك ولهذا لو تمكن من القبض المعتاد في وقته ثم اخبره بتقريط منه او انتظار
 غدا السعر كان التلف من ضمانه ولم توضع عنه الجاشعة واما معارضة هذه السنة بحد يث الذي اصيب في ثمار ايتاعها
 فمن باب رد الحكم بالمشابه فانه ليس فيه انه اصيب فيها بجاشعة فليس في الحديث انها كانت جاشعة عامة بل لعلها
 جاشعة خاصة كسرقعة اللصوص التي يمكن الاحتراز منها ومثل هذا لا يمكن جاشعة تسقط الثمن عن المشتري بخلاف
 غيب الجيوش والتلف باقية سماوية وان قدر ان الجاشعة عامة فليس في الحديث ما يبين ان التلف لم يكن بتقريطه

في التأخير ولو قدر ان التلف لم يكن يتفرط فليس فيه انه طلب الفسخ وان توضع عنه الجائحة بل لعله رضى بالمعسر
ولم يطلب الوضع والحق في ذلك له ان شاء طلبه وان شاء تركه فاين في الحديث انه طلب ذلك وان النبي صلى الله عليه
والله وسلم منع منه ولا يثبت الدليل الا بنبوت المتقدمين فكيف يعارض نص قوله الصحيح الصحيح للحكماء الذين لا يخطئون
غير معنى واحد وهو نص فيه هذا الحديث المتشابه ثم قوله فيه ليس كمر فيه الا ذلك دليل على انه لم يبق لمباقي التكرار
في ذمة المشتري غير ما اخذاه وعندكم ائمال كله في ذمته فالحديث حجة عليكم واما المعارضة بخبر مالك فمن ابطال
المعارضات وافند ما فإين فيه انه اصابته جائحة بوجوبها وانما فيه عالجها واقام عليه حتى يبين له النقصان ومثل
هذا الا يكون سبباً لوضع الثمن وبالله التوفيق **المثال الخامس والاربعون** رد السنة الصحيحة الصريحة
الحكمة في وجوب الاعادة على من صلى خلف الصف وحده كما في المسند باسناد صحيح وصحيح ابن حبان ابن خزيمة
عن علي بن شيبان ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يصلي خلف الصف فوقف حتى انصرف الرجل
فقال له استقبل صلاتك فلا صلوة لفرخ خلف الصف وفي السنن وصحيح ابن حبان وابن خزيمة عن وابصة بن معبد
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده فامر ان يعيد صلاته وفي مسند الامام
احمد سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل صلى وحده خلف الصف قال يعيد صلاته فمرت هذه السنة
الحكمة بانها خلاف الاصول ولعمري انه ما هي محض الاصول وما خالفها فهي خلاف الاصول وردت بالمشابهة من حديث
ابن عباس حيث احرم عن يسار النبي صلى الله عليه وآله وسلم فادار الى يمينه ولم يامر باستقبال الصلوة وهذا امر اشد
الرد فانه لا يشترط ان تكون تكبير الاحرام من المأمومين في حال واحد بل لو كبر احد هم وحده ثم كبر الاخر بعده صححت الفكرة
ولم يكن السابق فزاً وان احرم وحده فلا اعتبار بالمصافة فيما تدرى به الركعة وهو الركوع وافند من هذا الرد الحديث بان
الامام يقف فزا وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجل واعظم في صدر رايها ان تعارض بهن او امثاله واقيم
من هذه المعارضة معارضتها بان المرأة تقف خلف الصف وحدها فان هذا هو موقفها المشروع بل الواجب كما ان موقف
الامام المشروع ان يكون وحده امام الصف واما موقف الفرد خلف الصف فلم يشترعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
البنية بل شرع الامر باعادة الصلوة لمن وقف فيه واخبرانه لا صلوة له **فان قيل** فب ان هذه المعارضة لم يسلم
منها شيء فما تصنعون بحديث ابى بكر حين ركع دون الصف ثم مشى ركعاً حتى دخل في الصف فقال له النبي صلى الله
عليه وآله وسلم زادك الله حرصاً ولا تعد ولم يامر باعادة الصلوة وقد وقت منه تلك الركعة فزا **قيل** نقبله على الدوام
والعينين ونسك قول صلى الله عليه وآله وسلم لا تعد فلو فعل احد ذلك غير عالم بالنهي لقلنا له كما قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم سواء فان عاد بعد علمه بالنهي فاما ان يجتمع مع الامام في الركوع وهو في الصف او لا فان جامع
في الركوع وهو في الصف صححت جهالة لانه ادرك الركعة وهو غير في كمال ادركها قائماً وان رفعه الامام رأسه قبل ان يدخل
في الصف فقد قيل تصح صلاته وقيل لا تصح له تلك الركعة ويكون فزا فيها والطائفتان احتجوا بحديث ابى بكر والخبر انه
قضية عين يحتمل دخول في الصف قبل رفع الامام ويحتمل انه لم يدخل فيه حتى رفع الامام وحكاية الفعل لا عمى لها فلا
يمكن ان يحتج بها على الصوتين في الدجالة متشابهة فلا يترك لها النص الحكم الصريح فهذا مقتضى الاصول نصاً وقياً
وبالله التوفيق **المثال السادس والاربعون** رد السنة الصحيحة الصريحة المحكمة في جواز الاذان المجرى
قبل دخول وقتها كما في الصحيحين من حديث سالم بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ان يلا الاذان

ج

بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا اذان ابن امرؤك ثم روى صحيح مسلم عن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يقر بكم نداء بلال ولا هذا الياس حتى ينفر الفجي وهو في الصحيحين من حديث ابن مسعود وقطفه لا يمنع احدكم اذان بلال من صحبه فانه يؤذن او ينادي ليرجع قائمكم ونبئتكم قال مالك لم تنزل الصبح ينادي لها قبل الفجر قوت هذه السنة لخالفها الاصول والقياس على سائر الصلوات وتجديث حماد بن سلمة عن ايوب عن نافع عن ابن عمر ان بلالا اذن قبل طلوع الفجر فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يرجع فينادي الا ان العبد نام الا ان العبد نام فارجع فنادي الا ان العبد نام ولا تزد السنة الصحيحة بمثل ذلك فانها اصل بنفسها وقياس وقت الفجر على غيره من الاوقات لو لم يكن فيه الا مصادمته للسنة لكن في رده فكيف والفرق قد اشار اليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو ما في النداء قبل الوقت من الصلوة والحكمة التي تكون في غير الفجر واذا اخضع وقمها باجر لا يكون في سائر الصلوات امتنع الحنفى واما حديث حماد عن ايوب فحديث معلول عند ائمة الحديث لا تقوم به حجة قال ابو داود لم يرو عن ايوب الاحاد بن سلمة وقال سفيان بن ابراهيم بن حبيب سالت عليا وهو ابن المديني عن حديث ايوب عن نافع عن ابن عمر ان بلالا اذن بليل فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ارجع فنادى العبد نام فقال هو عندي خطا لم يتابع حماد بن سلمة على هذا الينا روى ان بلالا كان ينادي بليل قال البيهقي قد تابعه سعيد بن زبير وهو ضعيف واما حماد بن سلمة فانه احد ائمة المسلمين حتى قال الامام احمد اذا رايت الرجل يغير حماد بن سلمة فأتهمه فانه كان شديدا على اهل البدع قال البيهقي الا انه لم يطعن في السن سنة حفظه فلذلك ترك البخاري الاحتجاج بحديثه واما مسلم فاجتهد في امره واخرجه من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره وما سكت حديثه عن ثابت لا يبلغ اكثر من اثني عشر حديثا اخرجهما في الشواهد دون الاحتجاج به واذا كان الامر كذلك فلا احتياط لمن راقب الله عز وجل ان لا يحتج بما يجزى من حديثه بخلاف الاحاديث الثقات الاثبات وهذا الحديث من جملة ما تم ذكره من طريق الدارقطني عن عمر عن ايوب قال قد نال مرة بليل قال الدارقطني هذا امر سهل ثم ذكر من طريق ابراهيم وعبد العزيز بن عبد الملك ابن ابى مخنف وروى عن عبد العزيز بن ابى رواد عن ابن عمر ان بلالا قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما حلتك على ذلك قال استيقظت واذا وسمعتان فظننت ان الفجر قد طلعت فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ينادي في المدينة ان العبد قد نام واقعد الى جانبه حتى طلعت الفجر ثم قال هكذا رواه ابراهيم عن عبد العزيز وخالفه شعيب بن حرب فقال عن عبد العزيز عن نافع عن مؤذن لعمر فقال له مسروح انه اذن قبل الصبح فامر عمر من ينادي الا ان العبد قد نام قال فوافى رواه حماد بن زيد عن عبيد الله بن عمر عن نافع او غيره ان مؤذنا لعمر يقال له مسروح او غيره ورواه الدارقطني عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر كان لعمر مؤذن يقال له مسروح فذكر نحوه قال ابى داود وهذا احسن من ذلك يعنى حديث عمر احسن قال البيهقي وروى من وجه اخر عن عبد العزيز موصولا ولا يصح رواه عامر بن مالك عنه عن نافع عن ابن عمر ان بلالا اذن قبل الفجر فغضب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم وامر ان ينادي ان العبد نام فوجى بلال وجعل اشدا ينادى قال الدارقطني وهم فيه عامر بن مدرك والصواب عن شعيب بن حرب عن عبد العزيز عن نافع عن مؤذن عن عمر عن عمر من قوله وروى النضر بن مالك ولا يصح وروى عن ابى يوسف القاضي عن ابن ابى عمرة عن قتادة عن انس ان بلالا اذن قبل الفجر فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يصعد فينادي الا ان العبد نام ففعل وقال ليت بلالا لم تلده امه وابتل من نضح جبينه قال الدارقطني فخر به ابو يوسف عن سعيد يعنى موصولا وغيره يربطه عن سعيد عن قتادة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمرسل اصح ورواه الدارقطني من طريق محمد بن القاسم الاسدي ثنا الربيع بن صبيح عن الحسن عن انس ثم قال محمد بن

ج

له اوسان النابذ
المستقر في الاسناد
الزمر ومن في من
فيهم ومن في من
فيهم

ابن القاسم الاسدي ضعيف جداً وقال البخاري كذب الامام احمد وروى عن حميد بن هلال ان بلالا اذن ليلة بسواد
 قامو النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يرجع الى مقامه فينادى ان العبد نام ورواه اسمعيل بن مسلم عن حميد بن عمار
 وحميد لم يلق ابا قتادة فهو مرسل بكل حال وروى عن شداد مولى عياض قال جاء بلال الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو
 يتعشى فقال لا تؤذن حتى يطلع الفجر وهذا مرسل قال ابو داود شداد مولى عياض لم يدر بلالا وروى الحسن بن عمار عن
 طلحة بن مصرف عن سويد بن غفلة عن بلال قال مررت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان لا تؤذن حتى يطلع الفجر
 وعن الحكم عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن بلال مثله لم يروه هكذا اخبر الحسن بن عمار وهو متروك ورواه الحكم بن زائدة
 عن طلحة بن مصرف عن سويد بن غفلة ان بلالا لم يؤذن حتى ينشق الفجر هكذا رواه لم يذكر فيه امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم وكلامه ضعيفان وروى عن سفیان عن سليمان التيمي عن ابي عثمان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تؤذن
 الا تؤذن وجمع سفیان اصابعه الثلاث لا تؤذن حتى يقول الفجر هكذا وصف سفیان بين السبأين ثم فرق بينهما قال
 وروينا عن سليمان التيمي عن ابي عثمان النهدي عن ابن مسعود ما دل على ان بلال لبيل وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ذكر معاني تاذينه بالليل وذلك اولى بالقبول لانه موصول وهذا مرسل وروى عن اسمعيل بن ابي خالد عن ابي اسود
 عن الاسود قال قالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا وتر من الليل رجع الى فراشه فاذا اذن
 بلال قام فكان بلال يؤذن اذا طلع الفجر فان كان جنباً اغتسل وان لم يكن قوضاً ثم صلى ركعتين وروى الثوري عن
 ابي اسحق في هذا الحديث قال ما كان المؤمن يؤذن حتى يطلع الفجر وروى شعبة عن ابي اسحق عن الاسود سألت عائشة
 عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالليل قالت كان ينام اول الليل فاذا كان السحر اوى ثم ياتي فراشه فان
 كانت له حاجة الى اهله التيمم ثم ينام فاذا سمع النداء وما قالت الاذان وثب وما قالت قام فاذا كان جنباً افاض عليه
 الماء وما قالت اغتسل وان لم يكن جنباً قوضاً ثم خرج للصلاة وقال نهي بن معاوية عن ابي اسحق في هذا الحديث فاذا
 كان عند الفل وثب قال البيهقي وفي روايته ورواية شعبة كالدليل على ان هذا النداء كان قبل طلوع الفجر وهي رواية
 لرواية القاسم عن عائشة وذلك اولى من رواية من خالفها وروى عن عبد الكريم عن نافع عن ابن عمر عن حفصة قالت
 كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اذن المؤذن صلى الركعتين ثم خرج الى المسجد وحرم الطعام وكان لا يؤذن الا
 بعد الفجر قال البيهقي هكذا في هذه الرواية وهو محمول ان صح على الاذان الثاني والصحيح نافع بخير هذا اللفظ رواه مالك
 عن نافع عن ابن عمر عن حفصة زوجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم انها اخبرنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا
 سكت المؤذن من الاذان لصلاة الصبح صلى ركعتين خفيفتين قبل ان تقوم للصلاة والحديث في الصحيحين فان قيل
 عمد تكمر في هذا انما هو على حديث بلال ولا يمكن الاحتجاج به فانه قد اضطرب الرواية فيه هل كان المؤذن بلال او ابن ابي بكر
 وليست احدي الروايتين اولى من الاخرى فتساقطان فروى شعبة عن حبيب بن عبد الرحمن قال سمعت عمي ابيسة
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان ابن ام مكتوم ينادي لبيل فكلوا واشربوا حتى ينادي بلال رواه البيهقي
 وابن جبان في صحيحه **فالحمل ب** ان هذا الحديث قد رواه ابن عمر وعائشة وابن مسعود وسمرة بن جندب عن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم ان بلالا يؤذن لبيل وهذا الذي رواه صاحب الصحيح ولم يختلف عليهم في ذلك واما حديث ابيسة
 فاختلف عليها في ثلاثة اوجه احدها كذا رواه محمد بن ابي ب عن ابي الوليد وابن عمر عن شعبة الثاني كحديث عائشة
 وابن عمر ان بلالا يؤذن لبيل هكذا رواه محمد بن يس بن الكندي عن ابي الوليد عن شعبة وكذا رواه ابو داود الطيالسي

ج

له بالتحقيق

وعمر بن مَرْزُوقٍ عَنْ شُعْبَةَ الثَّالِثِ رَوَى عَلَى الشَّكِّ أَنَّ بِلَالَ بْنَ الْوَدَّ كَانَ يَلْبَسُ بِلِيلَ فُكْلُو وَاشْرَبُوا حَتَّى يَوَدُّ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ وَأَقَالَ
 ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ يَوَدُّ بِلِيلَ فُكْلُو وَاشْرَبُوا حَتَّى يَوَدُّ بِلَالَ كَذَلِكَ رَوَاهُ سَلِيمُ بْنُ حَرْبٍ وَجَمَاعَةُ وَالصَّوَابُ رَوَايَةُ ابْنِ أَوْدِ
 الطَّيَالِسِيِّ وَعُمَرُ بْنُ مَرْزُوقٍ لَمْ يَأْفَقْهَا أَحَدٌ مِنْ ابْنِ عُمَرَ وَعَاكُشَةُ وَأَمَّا رَوَايَةُ ابْنِ الْوَلِيدِ وَابْنِ عُمَرَ فِيهَا فَقَدْ لَبِثَ فِيهَا لَفْظُ الْحَدِيثِ
 وَقَدْ عَارَضَهَا رَوَايَةُ الشَّكِّ وَمِثْلُهَا الْخُرُومُ أَنَّ الْمُؤْتَذَنَ بِلِيلَ هُوَ بِلَالٌ وَهُوَ الصَّوَابُ بِلَا شَكٍّ فَإِنَّ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ كَانَ ضَرِيرَ
 الْبَصِّ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عِلْمٌ بِالْفَجْرِ فَكَانَ إِذَا قِيلَ لَهُ طَلَعَ الْفَجْرُ إِذَنْ وَأَمَّا مَا أَدْعَاهُ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
 جَعَلَ الْأَذَانَ نَوْبًا بَيْنَ بِلَالٍ وَابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ وَكَانَ كُلُّ مِنْهُمَا فِي نَوْبِهِ يَوَدُّ بِلِيلَ فَاهْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ النَّاسُ
 أَنْ يَأْكُلُوا وَيَشْرَبُوا حَتَّى يَوَدُّنَ الْآخَرُ فَمِنْ ذَلِكَ مَا طَلَعَ الْفَجْرُ إِذَنْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَجْعَلْ فِي ذَلِكَ أَشْرَافًا
 لَا بِأَسْنَادٍ صَحِيحٍ وَلَا ضَعِيفٍ وَلَا مُرْسَلٍ وَلَا مُتَّصِلٍ وَلَكِنْ هَذِهِ طَرِيقَةٌ مِنْ يَجْعَلُ غُلَطُ الرِّوَاةِ شَرِيعَةً وَيَجْعَلُهَا عَلَى السَّنَةِ وَخَيْرُ
 ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عُمَرَ وَعَاكُشَةُ وَسَمِعْتُ الَّذِي لَمْ يَخْتَلَفْ عَلَيْهِمْ فِيهِ أَوَّلِي الصَّحَّةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ الْمَثَالِ **لِسَمَاعِ بْنِ الْأَرْبَعُونَ**
 رَدَّ السَّنَةِ الصَّحِيحَةِ الصَّوَابَةِ الْمُسْتَفِيدَةِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ كَمَا فِي الصَّحِيحِ مِنْ
 حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى قَبْرِ مَنْبُوحٍ فَضَمَّ يَدَيْهِ وَتَقَدَّمَ فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا وَقِيَّهَا مَرَّةً
 حَدِيثُ ابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى قَبْرِ امْرَأَةٍ سَوَاءٌ كَانَتْ تَقُمُ الْمَسْجِدَ وَفِي صَحِيحِهِ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَآلِهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى قَبْرِ امْرَأَةٍ بَعْدَ مَا دَفِنَتْ وَفِي سَنَنِ الْبَيْهَقِيِّ وَالذَّارِقُطِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
 وَآلِهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى قَبْرِ بَعْدَ شَهْرٍ وَقِيَّهَا مَرَّةً أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى مَيِّتٍ بَعْدَ ثَلَاثٍ وَفِي جَامِعِ التَّرْمِذِيِّ
 أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى امْرَأَةٍ بَعْدَ شَهْرٍ قَرِحَتْ هَذِهِ السَّنَنِ الْحِكْمَةُ بِالْمُتَشَابِهِ مِنْ قَوْلِهِ لَا تَجْلِسُوا
 عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تَقْبَلُوا إِلَيْهَا وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَالَّذِي قَالَهُ هُوَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الَّذِي صَلَّى عَلَى الْقَبْرِ فَهَذَا قَوْلُهُ
 وَهَذَا أَفْعَلُهُ وَلَا يَنْقُضُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَإِنَّ الصَّلَاةَ الْمَنْعَى عَنْهَا إِلَى الْقَبْرِ غَيْرُ الصَّلَاةِ الَّتِي عَلَى الْقَبْرِ فَهَذِهِ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ عَلَى
 الْمَيِّتِ الَّتِي لَا تَشْتَرُطُ مَكَانَ بَلْ فَعَلَهَا فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ أَفْضَلُ مِنْ فَعَلَهَا فِيهِ فَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ عَلَى قَبْرِ مَنْ جُنِسَ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ عَلَى
 دَعَشِهِ فَإِنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالصَّلَاةِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِ عَلَى النَّعْشِ وَعَلَى الْأَرْضِ وَبَيْنَ كَوْنِهِ فِي بَطْنِهَا أَوْ خِلَافَ سَائِرِ
 الصَّلَاةِ فَإِنَّهَا لَمْ تَشْرَعْ فِي الْقَبْرِ وَلَا إِلَيْهَا لَا نَهْيٌ مِنْ رِجَالِهَا إِلَى اخْتِذَاهَا مَسَاجِدَ وَقَدْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
 مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَإِنَّ مَا لَعَنَ فَاعَلَهُ وَحَذَرَهُ مِنْهُ وَخَبَرَنَا أَنَّ أَهْلَهُ شَرُّ الْأَخْلَاقِ كَمَا قَالَ زَيْنُ مِنْ شَرِّ النَّاسِ مَنْ تَدْرَكَهُمُ السَّاعَةُ
 وَهُمْ أَحْيَاءُ وَالَّذِينَ يُخْجَلُونَ الْقَبْرَ مَسَاجِدَ إِلَى مَا فَعَلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَإِنْ أَمْتَكَّرَتْ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ **لِلْمَثَالِ**
الْثَّانِي وَالْأَرْبَعُونَ رَدَّ السَّنَةِ الصَّحِيحَةِ الصَّوَابَةِ الْحِكْمَةِ فِي النَّهْيِ عَنِ الْجُلُوسِ عَلَى فُرَاشِ الْكُرْسِيِّ كَمَا فِي
 صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ حَزْرَةَ نَهَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا شَرِبَ فِي أَيْتَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَإِنْ
 نَاقَلَ فِيهَا وَعَنِ الْكُرْسِيِّ الدَّرِيئِيِّ وَأَنْ يَجْلِسَ عَلَيْهِ وَقَالَ هُوَ لَمْ يَكُنْ فِي الدُّنْيَا وَلَمْ يَكُنْ فِي الْآخِرَةِ وَلَوْ لَمْ يَأْتِ هَذَا النَّصُّ لَكَانَ النَّهْيُ
 عَنْ لِبْسِهِ مِثْلًا وَلَا فَرَأَيْنَاهُ كَمَا هُوَ مِثْلًا لِلْإِتِّخَافِ بِهِ وَفَكَانَ لُبْسُ لُغَةً وَشَرَعًا كَمَا قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ لِيُحْصِيَ لَنَا قُلُوبُ
 مَنْ طَوَّلَ مَا لَسَ وَلَوْ لَمْ يَأْتِ لَفُظُ الْعَامِّ الْمِثْلَانِ لَا فَرَأَيْنَاهُ بِالنَّهْيِ لَكَانَ الْقِيَاسُ الْحُضُّ مِنْ جِبَا النَّهْيِ أَمَّا قِيَاسُ الْمِثْلِ
 أَوْ قِيَاسُ الْأَوَّلَى فَقَدْ دُلَّ عَلَى تَضَرُّعِهِمْ الْأَفْعَالُ النَّصِّ الْخَاصِّ وَاللَفْظُ الْعَامُّ وَالْقِيَاسُ الْعَصِيمُ وَلَا يَجِيزُ رَدُّ ذَلِكَ كَلَامَهُ
 بِالْمُتَشَابِهِ مِنْ قَوْلِهِ خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِنْ الْقِيَاسِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْكُرْسِيُّ بِطَانَةِ الْفُرَاشِ دُونَ ظَهْرِ مَرْتَبَةٍ فَإِنَّ الْحِكْمَ
 فِي ذَلِكَ التَّضَرُّعُ عَلَى أَصَحِّ الْفَتْوَى لِبْنِ وَالْفَرْقُ عَلَى الْقَوْلِ الْآخَرِ صَبْرًا شَرًّا الْكُرْسِيِّ وَعَلَمًا كَشَفَ الْفُرَاشَ بِهِ فَإِنَّ حَقَّ الْفَرْقِ بَطْنُ الْقِيَاسِ

وان بطل الفرق منهم الحكم فقد تمسك بعموم النوى عن افتراض الحر من طائفة من الفقهاء فخر موع على الرجال النساء
وهذه طريقة الخراسانيين من اصحاب الشافعي وقابلهم من ابا حنيفة والشافعيين والاصحاب التفصيل وان من ابيهم له
لبسه ايمحله افتراضه ومن حرم عليه حرم عليه وهذا قول لاكثرين وهي طريقة العراقيين من الشافعية **المثال التاسع**
والاسرجون رد السنة الصحيحة الصريحة المحكمة في حرص الثمار في الزكوة والعرايا وغيرها اذا بدا اصابها كما
رواه الشافعي عن عبد الله بن نافع عن محمد بن صالح التمار عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عتاب بن اسيد ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في زكوة الكرم يخرص كما يخرص النخل تؤدى زكاته زبيبا كما تؤدى زكوة النخل تمرا ويهدى
الاسناد بعينه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يبعث من يخرص على الناس كرومهم وثمارهم وقال ابو اؤد الطيالسي
ثناشعة عن خبيب بن عبد الرحمن قال سمعت عبد الرحمن بن مسعود بن نيار يقول اتانا سهل بن ابي حنيفة الرجلين
فحدثنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا خرصتم فزعي الثلث فان لم تدعوا الثلث فزعي الربع قال الحكم
هذا حديث صحيح الاسناد ورواه ابو اؤد في السنن وروى فيها ايضا عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يبعث
عبد الله بن رواحة الى يهود يخرص النخل حين يطيب قبل ان يוכל منه ثم يغير يهود فيأخذون من ذلك الخرص امر يهود
اليهم بذلك الخرص لكي يخصى الزكوة قبل ان توكل الثمار وتفترق وروى الشافعي عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن
المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ليهود خيبر افركم على ما افركم الله على ان التمر يسننوا وبينكم قال وكان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبعث عبد الله بن رواحة فيخرص عليهم ثم يقول ان شئتم فلكم وان شئتم فلي كانوا
يأخذونه وفي الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرس حريقة المرأة وهوذا اذهب الى قبلك وقال لا حجاب
اخرصوها فخرصوها بعشرة اوسق وفي الصحيحين من حديث زيد بن ثابت رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
لصاحب العرية ان يبيعها بخمرها ثم اتوا حجة عن عمر بن الخطاب انه بعث سهل بن ابي حنيفة على خرس التمر وقال اذا نيت
ارضا فاخرصها ودرهم قدرها ما يكون فزمت هذه السنن كلها بقوله تعالى انما الخمر والميسر الانصاب والازلام رجس
من عمل الشيطان فاجتنبوه قالوا واخرص من باب القمار والميسر فيكون خريجه ناسخا لهذه الاثارة وهذا امر يبطل الباطل فان
الفرق بين القمار والميسر واخرص المشرك كالفريقين البيه والربا والميتة والمذكي وقد نزه الله رسوله واصحابه عن
تعاطي القمار وعن شرعه وادخله في الدين **وبالله العجب** اكان المسلمون يقاصرون الى زمن خيبر ثم استمروا على
ذلك الى عهد الخلفاء الراشدين ثم انقض عصر الصحابة وعصر التابعين على القمار ولا يعرفون ان الخوص فارتحق بيده
بعض فقهاء الكوفة هذا والله الباطل حقا والله الموفق **المثال العاشر** رد السنة الصحيحة الصريحة المحكمة
في صفة صلوة الكسوف وتكرار الركوع في كل ركعة كحديث عائشة وابن عباس وجابر وابي بن كعب عبد الله بن عمرو
ابن العاص وابي موسى الاشعري كلهم روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكرار الركوع في الركعة الواحدة فزمت
هذه السنن المحكمة بالمشايخ من حديث عبد الرحمن بن سمرق قال كنت بي ما ادعى باسمهم وانا بالمدينة فانكسفت الشمس
فجمعت اسمي وقلت لا نظن ما ذا حدث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كسوف الشمس فكنت خلف ظهرهم
فجعل يسلموا بكبر ويديعوني حتى حصرها فضلى ركعتين وقرأ بسورتين رواه مسلم في صحيحه وفي صحيح البخاري عن ابي بكر
قال انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فضلى ركعتين وهذا لا يناقض رواية من روى انه ركع
في كل ركعة ركوعين فمى ركعتان وقعد ركوعهما كما يسمى ان يجعدتين مع تعدد سجودهما كما قال ابن عمر حفظت عن

في مصنفه

ج

الذي

حديث

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سجدتين قبل المظهر وسجدتين بعد ها وكثيرا ما سجد في السنن اطلاق السجدة
على الركعتين فسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصدق بعضها بعضا لا سيما والذين رواوا انكم اركعوا اكثر من
واجل واخص برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الذين لم يكن في **فان قيل** ففي حديث ابى بكرة فضلى كعتين
نحوهما تصليان وهذا صريح في افراد الركوع **قيل** هذا الحديث رواه شعبة عن يونس بن عبيد عن الحسن عن ابى بكر
دون الزيادة المذكورة وهو الذي رواه البخارى في صحيحه وزاد اسمعيل بن حكيم هذه الزيادة فان رجحنا بالحفظ و
الاتقان فشعبة شعبة وان قبلنا الزيادة فروايتنا زاد في كل ركعة ركوعا اخرنا انما على رواية من روى ركوعا واحدا
فتكون **اولى فان قيل** فما تصنعون بالسنة المحكية الصريحة من رواية سمرق بن جندب والنعمان بن بشير عبد الله
ابن عمر وان صلاها ركعتين كل ركعة بركوع واحد ويجزئ قبضة الهلال عنده صلى الله عليه وآله وسلم اذا رايتهم
ذلك فضلوا كما حدى صلوة صليتموها من المكتوبة وهذه الاحاديث في السند وسنن النساء وغيرها **قيل** الجواب
من ثلاثة اوجه احدها ان احاديث تكرار الركوع اصح اسنادا واسلم من العلة والاضطراب لا سيما حديث عبد الله
ابن عمرو فان الذى في الصحيحين عنه انه قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتودى
ان الصلوة جامعة فركع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين في سجدة ثم قام فركع ركعتين في سجدة ثم جلس حتى
جلى عن الشمس فهذا اصح واصح من حديث كل ركعة بركوع فلم يبق الحديث سمرق بن جندب والنعمان بن بشير
وليس منهما شئ في الصحيحين الثاني ان روايتهم من الصحابة اكبر واكثر واحفظ واجل من سمرق والنعمان بن بشير فلا ترد
روايتهم بها الثالث انها متضمنة لزيادة فيجب الاخذ بها وبالله التوفيق **المثال الحادى والخمسون** ر السنة
الصحيحة المحكية في الجهر في صلوة الكسوف كما في صحيح البخارى من حديث الاوزاعي عن الزهرى عن اخيه عروة بن الزبير
عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ طويلا يجهر بها في صلوة الكسوف قال البخارى تابعه
سليمان بن كثير وسفيان بن حسين عن الزهرى قلت اما حديث سليمان بن كثير ففي مسند ابى داود الطيالسى ثنا
سليمان بن كثير عن الزهرى عن عروة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجهر بالقراءة في صلوة الكسوف وقد
تابعه عبد الرحمن بن ممر عن الزهرى وهو في الصحيحين انه سمع ابن شهاب يحدث عن عروة عن عائشة كسفت الشمس
على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مناديا ان الصلوة جامعة
فاجتمع الناس فتقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكبر وافتتح القرآن وقرأ طويلا يجهر بها فلما كمل الحث
قال البخارى حديث عائشة في الجهر اصح من حديث سمرق قلت يريد قول سمرق صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
في كسوف لم سمع له صوتا وهو صرح منه بلا شك ونحن نضمن زيادة الجهر فهذه ثلاث نزجيات والله روت به هذه
السنة المحكية هو المتشابه من قول ابن عباس انه صلى لكسوف فقرأ نحو من سورة البقرة قالوا فسمع ما قرأ لم يقد
سورة البقرة وهذا يحتمل وجوها اربعة انه لم يجهر الثاني انه جهر ولم يسمع ابن عباس الثالث انه سمع ولم يحفظ
ما قرأ به فقد تيسر سورة البقرة فابن عباس لم يجهر القرآن في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم واما جمعه بعده
الرابع ان يكون شئ ما قرأه وحفظ قدره فقرأه فقد رها بالبقرة ونحن نرى الرجل ينسى ما قرأه الا ما مر في صلوة
يومه فكيف يقدم هذا اللفظ الجمل على الصريح المحكم الذى لا يحتمل الا وجهها واحد او من العجب ان اسأروا ترك
جهر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بسم الله الرحمن الرحيم ولم يصح عن صحابى خلافة فقلتم كان صغيرا يصلى

ج

خلف الصنوف فلم يسمع البسالة وابن عباس اصغر سنامنه بلا شك وقدمتم صدمه ساءه للجهر على من سمعه صرحا فلهذا لم
 كان صغيرا فاداه على خلف الصف فلم يسمع جهره واوجب من هذا اقول ان اشيا كان صغيرا لم يسمع تلبية رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم لتبكي حجرا وعمرة وقدمتم قول بن عمر عليه انه اخبرني وانس اذ ذلك له عشرين سنة وابن عمر لم يستكها
 وهو بين انس وقوله افراد الحجرجل وقول انس سمعته يقول بتبكي عمرة وحجرا حكاه ميهن صريح لا يحتمل غير ما يدل عليه وقد
 قال ابن جرير تمتد سوان لله صلى الله عليه وآله وسلم بالعمره الى الحج وبدأ فاهل بالعمره ثم اهل بالحج فقد تم على حديث انس
 الصحيح الصحيح الحكم الذي لم يختلف عليه فيه حديثا ليس مثله في الصراحة والبيان ولم يذكر رواية لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه
 وآله وسلم وقد اختلف عليه فيه **المثال الثاني والخمسون** رد السنة الصحيحة الصريحة المحكمة في الاكتفاء
 في بول الغلام الذي لم يطعم بالضمير دون الغسل كما في الصحيحين عن ام قيس انها انت با بن لها صغير لم يأكل الطعام فجلس
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجره فقال عليه فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقاء ففضحه ولم يغسله
 وفي الصحيحين ايضا عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يوتى بالصبيان فيبرك عليهم ويحكنهم فأتى
 بصبي فبال عليه فدعا بقاء فاتبه ولم يغسله وفي سنن ابى داود عن امامة بنت الحارث قالت كان الحسين بن علي عليها
 السلام في حجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبال عليه فقالت البس شبا واعطى اذ اركه حتى اغسله فقال انما يغسل من
 بول الا نقي وينظف من بول الذنك وفي المسند غير عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بول
 الغلام الرضيع ينظف وبول الجارية يغسل قال قتادة هذا ما لم يطعم فاذا طعم غسل جميعا قال احكام ابو عبد الله هذا حديث صحيح
 الا سناد فان ابا اسود الدؤلي صح سماعه عن علي عليه السلام وقال الترمذي حديث حسن وفي سنن ابى داود من حديث ابى
 السحر خادم النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغسل من بول الجارية ويرش من
 بول الغلام وفي المسند من حديث ام كرز الخزاعية قالت اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بغلام فبال عليه فامر به
 ففضحه واتى بجارية فبال عليه فامر به فغسل وعذر ابن ماجه عن ام كرز الخزاعية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 بول الغلام ينظف وبول الجارية يغسل وجه الافتاء بذلك عن علي بن ابى طالب كرم الله وجهه في الجنة وامر سامة ولم يأت
 عن صحابي خلافا فمردت هذه السنن بقبول مشاهير على بول الشيخ وبعوم لم يرد به هذا الخاص وهو قوله انما يغسل من
 من اربع من البول والغائط والمني والدم والقي والحديث لا يثبت فانه من رواية علي بن زيد بن جدعان عن ثابت بن جابر
 قال ابن علي لا علم رواه عن علي بن زيد غير ثابت بن جابر واحاديثه منكرو ومعلولات ولو صح وجب العمل بالحديثين ولا
 يضرب احدهما بالآخر ويكون البول فيه مخصوصا ببول الصبي كخاص منه بول ما يركب كل كبة باحاديث دون هذه في الصحة
 والشهرة **المثال الثالث والخمسون** رد السنة الثابتة الصحيحة المحكمة في الوثوق بواحدة مفصلة كما في الصحيحين
 عن ابن عمر انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صلوة الليل فقال مشي مشي فاذا خشى احدكم الصبي صلى ركعة
 واحدة قوتره ما قد صلى وفي الصحيحين ايضا من حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فيا بين ان
 يفرغ من صلوة العشاء الى الفجر احد عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة وفي صحيح مسلم عن ابى عبيد قال سألت
 ابن عباس عن الترت فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ركعة من آخر الليل وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم صلوة القاعد على النصف من صلوة القائم فاذا صلى القاعد ركعتين وجب بهذا النص ان تعدل صلوة القائم ركعة
 فلو لم تصح لكانت صلوة القاعد اتم من صلوة القائم والاعتماد على الاحاديث المتقدمه وصحح الوتر بواحدة مفصلة عن عثمان

ج
 له كذا
 في اصل
 ولعل الصواب
 عكسه اي
 عن ثابت بن
 حماد وغير
 علي بن زيد
 والله اعلم
 ١٢ - ١٢

ابن عمر

من رجل فكلمه بشئ لا ندرى ما هو فلما انصرف احطنا به فنقول ما ذا قال لك رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 قال قال لي يو شئت ان يصلى احدكم الصبح اربعاً وعند مسلم اقيمت صلوة الصبح فرأى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 رجلاً يصلى والمؤمن يقيم الصلوة فقال تصلى الصبح اربعاً وقال ابو ابي الطيب في مسنده ثنا ابو حاتم عن ابن
 ابي طيبة عن ابن عباس قال كنت اصلى واخذ المؤمن في الاقامة فحذبنى النبي صلى الله عليه واله وسلم فقال انصت
 الصبح اربعاً وكان عمر بن الخطاب اذا رأى رجلاً يصلى وهو يسمع الاقامة ضربه وقال حماد بن سلمة عن ايوب عن نافع
 عن ابن عمر انه ابصر رجلاً يصلى الركعتين والمؤمن يقيم خصبه وقال تصلى الصبح اربعاً فردت هذه السنن كلها رواة
 حجاج بن نضر المتروك عن عباد بن كثير الهالك عن ليث عن عطاء عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 قال اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا المكثوبة ونزاد الا ركعتي الصبح فهذه الزيادة كما سمعنا زيادة في الحديث لا اصل لها قال
 قيل فقد كان ابو الدرداء يدخل المسجد والناس صفوف في صلوة الفجر فيصلى الركعتين في ناحية المسجد ثم يدخل المسجد
 في الصلوة وكان ابن مسعود يخرج من داره لصلوة الفجر ثم ياتي الصلوة فيصلى ركعتين في ناحية المسجد ثم يدخل معهم
 في الصلوة قيل عمر بن الخطاب وابنه عبد الله في مقابلة ابى الدرداء وابن مسعود والسنة سائلة لا معارض لها وروى
 احمد قياس يكون فان وقتها يضيق بالاقامة فلم يقبل غير ما بحث لا يجزى لمن حضر ان يؤخرها ويصلها بعد ذلك والله
 الموفق **المثال الخامس والخمسون** رد السنة الصحيحة المحكمة في استحباب صلوة النساء جماعة لا منفردة ان
 كافي المسند والسنن من حديث عبد الرحمن بن خالد عن ام ورقة بنت عبد الله بن الحارث ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 كان يزورها في بيتها وجعل لها مؤذناً كان يؤذن لها وامرأته ان تؤم اهل دارها قال عبد الرحمن فاناريت مؤذناً فيها
 كبيراً وقال الوليد بن جبير حدثني جدتي عن ام ورقة ان النبي صلى الله عليه واله وسلم امرها او اذن لها ان تؤم اهل
 دارها وكانت قد قرأت القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وقال الامام احمد ثنا وكيع بن سفيان عن
 مسرة ابى حازم عن رابطة الحنفية ان عائشة امت نسوة في المكثوبة قامت بينهن وسطاً فابعد ليث عن عطاء عن
 عائشة وروى الشافعي عن ام سلمة انها امت نسوة فقامت وسطهن ولو لم يكن في المسئلة الا عموم قوله صلى الله عليه
 واله وسلم تفضل صلوة الجماعة على صلوة الفرد بسبع وعشرين درجة كفى وروى البيهقي من حديث يحيى بن يحيى نا بان
 لهيعة عن الوليد بن ابى الوليد عن القاسم بن محمد عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال لا خير في جماعة
 النساء الا في صلوة او جئانة والاعتماد على ما تقدم فردت هذه السنن بالمشايخ من قول صلى الله عليه واله وسلم لا خير في جماعة
 قوم ولو امرهم امرأة وهذا الناهي في الولاية والامامة العظمى القضاء واما الآية والشهادة والفتيا والامامة فلا يدخل
 في هذا **ومن العجب** ان من خالف هذه السنة جز المرأة ان تكون قاضية تلى امور المسلمين فكيف افعل وهي حاكمة
 عليهم ولم يفعل اخواتها من النساء اذا امتن **المثال السادس والخمسون** رد السنة الصحيحة المحكمة
 عن النبي صلى الله عليه واله وسلم التي رواها عنه خمسة عشر نفساً من الصحابة ان كان يسلم في الصلوة عن يمينه
 وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله والسلام عليكم ورحمة الله منهم عبد الله بن مسعود وسعد بن ابى وقاص جابر بن عمر
 وابو موسى الاشعري وعمار بن ياسر عبد الله بن عمر والبراء بن عازب وائل بن حجر وابو مالك الاشعري وعدي بن عمر وغيرهم
 وطلق بن علي واوس بن اوس وابو مثنة والاحاديث بن لك ما بين يحيى وحسن فرد ذلك بخمسة احاديث مختلفة عن
 احمد ما حديث هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كان يسلم تسليمة واحدة

مسند
 مسند
 مسند

ج

رواه الترمذي والثاني حديث عبد العزيز بن محمد الدراودي عن مصعب بن ثابت عن اسمعيل بن محمد عن عمار
ابن سعد عن سعد بن سعد بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم في آخر الصلوة تسليمه واحدة والسلام عليكم والسلام
حديث عبد المهيمن بن عباس عن ابيه عن جده انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسلم تسليمه واحدة لا يزيد
عليها رواه الدارقطني الرابع حديث عطاء بن ابي ميمونة عن ابيه عن الحسن بن سمرة بن جندب كان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم يسلم مرة واحدة في الصلوة قبل وجهه فاذا سلم عن يمينه سلم عن يساره رواه الدارقطني الخامس حديث يحيى
ابن راشد عن يزيد بن مولى سلمة بن الاكوع قال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسلم مرة واحدة وهذه الاحاديث
لا تقاوم تلك ولا تقاربها حتى تعارض بها اما حديث عائشة فحديث معلول باتفاق اهل الحديث قال البخاري زهير بن محمد
من اهل الشام يروى منكبه وقال يحيى ضعيف والحديث من رواية عمر بن ابي سلمة عنه قال الطحاوي وهو وان كان ثقة
فان روايته عمرو بن ابي سلمة عنه تضعف جدا هكذا قال يحيى بن معين فيما حكى لي عنه غير واحد من اصحابنا منهم علي
ابن عبد الرحمن بن المغيرة وزعم ان فيها تخليطا كثيرا قال والحديث اصله موقوف على عائشة هكذا رواه الحفاظ فان
قيل فاذا ثبت ذلك عن عائشة فمن يعارضها في ذلك من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قيل له بالي بكر
وعمر وعلي بن ابي طالب عليهم السلام وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر وسهل بن سعد الساعدي وذكر الاساتيد
بن لك ثم قال فمحق اراء اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابي بكر وعمر وعلي بن مسعود وعمار ومن ذكر
معهم يسلمون عن ايمانهم وعن شهادتهم ولا ينكر ذلك عليهم غيرهم على قرب عهدهم برواية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
الله وسلم وحفظهم لا فقال له فما ينبغي لاحد خلافة من لم يكن روى في ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكيف قد
روى عنه ما يوافق فعلهم واما حديث سعد بن ابي وقاص فحديث معلول بل باطل والدليل بطلانه ان الذي رواه
هكذا الدراودي خاصة وقد خالف في ذلك جميع من رواه عن مصعب بن ثابت كعبد الله بن المبارك وشيخ بن عمرو
ثم قد رواه اسمعيل بن محمد عن عمار بن سعد عن سعد بن كمار رواه الناس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسلم
يمينه حتى يرى بياض خده وعن يساره حتى يرى بياض خده رواه مسلم في صحيحه فقد صحح رواية سعد بن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم تسليمه اثنين ومعين من ذكرنا من الصحابة وبان ذلك بطلان رواية الدراودي واما حديث
عبد المهيمن بن عباس بن سهل عن ابيه عن جده فقال الدارقطني عبد المهيمن ليس بالقوي وقال ابن حبان بطل
الاستحباب واما حديث عطاء بن ابي ميمونة عن ابيه عن الحسن بن سمرة بن جندب كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسلم
واحدة لا يزيد عليها رواه الدارقطني واما حديث يحيى بن راشد عن يزيد بن مولى سلمة فقال يحيى بن راشد ليس بشيء وقال الشافعي ضعيف
وقال ابو عمر بن عبد البر روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم تسليمه واحدة من حديث سعد بن
ابى وقاص من حديث عائشة ومن حديث انس الا انها معلولة لا يصححها اهل العلم بالحديث لان حديث سعد خطأ
فيه الدراودي فرواه على غير ما رواه الشافعي بتسليمه واحدة وغيره يروى فيه بتسليمتين ثم ذكر حديثه عن مصعب
ابن ثابت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم في الصلوة تسليمه واحدة ثم قال وهذا وهم عندهم وغلط
واما الحديث كمار رواه ابن المبارك وغيره عن مصعب بن ثابت عن اسمعيل بن محمد عن عمار بن سعد بن ابي وقاص
عن ابيه كان يسلم عن يمينه وعن يساره وقد روى هذا الحديث بالتسليمتين من طريق مصعب ثم ساق طريقه
بالتسليمتين عن سعد ثم ساق من طريق ابن المبارك عن مصعب عن اسمعيل بن محمد عن عمار بن سعد عن ابيه

يروى عنه

ج

شكاه

قال راي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسلم عن يمينه وعن شماله كافي النظر الى صفحة خذه فقال الزهري رحمه الله
 هذا من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال له اسمعيل بن محمد اكل حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 سمعت قال لا قال فتصهفه قال لا قال فاجعل هذا في النصف الذي لم تسمع قال واما حديث عائشة ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم كان يسلم تسليمه واحدة فلم يرفعه احد الزهري بن محمد وحده عن هشام بن عروة روافه عنده وروى في
 سلمة وزهري بن محمد ضعيف عند الجميع كثير الخطأ لا يحتج به وذكر يحيى بن معين هذا الحديث فقال عمر وابن ابي سلمة
 وزهري ضعيفان لا حجة فيها واما حديث انس فلم يأت الا من طريق ايوب السخيتي عن انس ولم يسمع ايوب من انس
 عندهم شيئاً قال وقد روى عن الحسن مرسلاً ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وابا بكر وعمر كانوا يسلمون تسليمه واحدة
 ذكره وكيع عن الربيع عنه قال والعل الشهور بالمدينة التسليمه الواحدة وهو عمل قد توارثه اهل المدينة كابرا عن كابر
 ومثله يصح فيه الاجتهاد بالعمل في كل بلد لانه لا يخفى لو وقع في كل يوم مراراً قلت هذا اصل قد نازعهم فيه الجمهور
 قالوا عمل اهل المدينة كعمل غيرهم من اهل الامصار لا فرق بين عملهم وعمل اهل الحجاز والعراق والشام فمن كانت السنة
 معهم فهم اهل العمل المتبع واذا اختلف علماء المسلمين لم يكن عمل بعضهم حجة على بعض انما الحجة اتمام السنة ولا
 تترك السنة تكون عمل بعض المسلمين على خلافها او عمل بها غيرهم ولو ساء ترك السنة لعمل بعض الامة على خلافها
 لتركت السنن وصارت تبعاً لغيرها فان عمل بها ذلك الغير عمل بها والا فلا والسنة هي العيار على العمل وليس العمل عياراً
 على السنة ولم تضمن لنا العصمة قط في عمل مصر من الامصار ودون سائرها والحذر ان والمسالك والبقاع لا تاتيها في
 ترجيح الاقوال وانما التاثير لا هلهما وسكانها ومعلوم ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شاهدوا التنازل
 وعرفوا التنازل وظفروا من العلم ما لم يظفروا به من بعدهم فهم المتقدمون في العلم على من سواهم كما هم المتقدمون
 في الفضل والدين وعلمهم هو العمل الذي لا يخالف وقد انتقل كثرة عن المدينة ونظر قوا في الامصار بل كثرة
 علماءهم صاروا الى الكوفة والبصرة والشام مثل علي بن ابي طالب كرم الله وجهه وابي موسى وعبد الله بن مسعود وعبد
 ابن الصامت وابي الدرداء وعمر بن العاص ومعاوية بن ابي سفيان ومعاذ بن جبل وانتقل الى الكوفة والبصرة
 نحو ثلثمائة صحابي ونبيت والى الشام ومصر نحوهم فكيف يكون عمل هؤلاء معتبراً ما داموا في المدينة فاذا اختلفوا
 لم يكن عمل من خلفهم معتبراً فاذا اختلفوا في المدينة كان عمل من بقي فيها هو المعتبر ولم يكن خلاف من انتقل عنها
 معتبراً هذا من الممتنع وليس جعل عمل الباقيين معتبراً اولى من جعل عمل المفارقين معتبراً فان الوحي انقطع بعد
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يبق الا كتاب الله وسنة رسوله فمن كانت السنة معه فمعه هو العمل
 المعتبر حقا ثم كيف يترك السنة المعصومة لعمل غير معصوم ثم يقال اذ يتروا لولا ستمر على اهل مصر من الامصار التي
 انتقل اليها الصحابة على ما اداه اليهم من بها من الصحابة ما الفرق بينه وبين عمل اهل المدينة المستقر على ما اداه اليهم
 من بها من الصحابة والعمل انما استند الى قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفعله فكيف يكون قوله وفعله
 الذي اداه من بالمدينة موجبا للعمل دون قوله وفعله الذي اداه غيرهم هذا اذا كان النص مع عمل اهل المدينة فكيف اذا
 كان مع غيرهم النص وليس معهم نص يعارضه وليس معهم الاجتهاد والعمل ومن المعلوم ان العمل يقابل النص بل يقابل
 العمل بالعمل ويسلم النص عن المعارض وايضا فقول هل يجزئ ان يخفى على اهل المدينة بعد مفارقتهم هو الصحابة
 لثلاثة من سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويكون علمها عند من فارقتهم ام لا فان قلنا لا يجزئ ان ابطالتم

أكثر السنن التي لم يروها أهل المدينة وإن كانت من رواية إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ومن رواية أهل بيت
علي عنه ومن رواية أصحاب معاذ عنه ومن رواية أصحاب أبي موسى عنه ومن رواية أصحاب عمر بن الخطاب عنه
عبد الله وأبي الدرداء ومعاوية وأنس بن مالك وعمار بن ياسر واضعافه في الآخرة وهذا أصح الأسبيل إليه وإن قلتم
يجوز أن يخفى على من بقي في المدينة بعض السنن ويكون علمها عند غيرهم فكيف يترك السنن لعل من قد اعترفتم
بان السنن قد تخفى عليهم وإيضاً فإن عمر بن الخطاب كان إذا كتب إليه بعض الأعراب بسنة عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عمل بها ولو لم يكن معهما بالمدينة كما كتب إليه الضحاک بن سفيان الكلبي أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ورث امرأة الشليم الضبابي من دية نروجهما ففضى به عمر وإيضاً فإن هذه السنة التي لم يعمل بها أهل
المدينة لتو جاء من رواها إلى المدينة وعمل بها لم يكن عمل من خالفه حجة عليه فكيف يكون حجة عليه إذا خرج من المدينة
وايضاً فإن هذا لا يجب أن يكون جميع أهل الأمصار تبعاً للمدينة فيما يعملون به وأنه لا يجيئ زلمة مخالفتهم في شيء فإن
عملهم إذا قدم على السنة فلا تقدم على عمل غيرهم أولى وأن قيل إن عملهم نفس سنة لم يعمل أحد مخالفتهم
ولكن عمر بن الخطاب ومن بعده من الخلفاء لم يأمر أحد منهم أهل الأمصار أن لا يعملوا إلا بما عرفوه من السنة وعلمهم إياه الصحابة
إذا خالف عمل أهل المدينة وأنهم لا يعملون إلا بعمل أهل المدينة بل مالك نفسه منع الرشيد من ذلك وقد عزم عليه قال
له قد تفرق أصحاب رسول الله صلى الله وآله وسلم في البلاد وصار عند كل طائفة علم ليس عند غيرهم وهذا يدل على أن عمل
أهل المدينة ليس عند حجة لا زمة لجميع الأمة وإنما هو اختيار منه لما عليه العمل ولم يقل قط في مؤطاة ولا غير لا يجيئ
العمل بغيره بل يجيئ أخباراً أخرجه أن هذا عمل أهل بلده فإنه رضى الله عنه وجزاه عن الإسلام خير الأدعي إجماع أهل المدينة
في نيف وأربعين مسألة ثم هي ثلاثة أنواع أحدها لا يعلمون أهل المدينة خالفهم فيه غيرهم والثاني ما خالف فيه أهل
المدينة غيرهم وإن لم يعلم اختلافتهم فيه والثالث ما فيه الخلاف بين أهل المدينة أنفسهم ومن ورعه رضى الله عنه
لم يقل إن هذا إجماع الأمة الذي لا يعمل خلافة وعند هذا افتقر ما عليه العمل ما أن يراد به القسم الأول أو هو والثاني
أو هو والثالث فإن أريد الأول فلا ريب أنه حجة يجب اتباعه وإن أريد الثاني والثالث فإين دليله وإيضاً فالحق عمل أهل المدينة
أن يكون حجة العمل القديم التي كانت في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه ومن خلفائه الراشدين وهذا
كما هم الذي كانه مشأهم بالحج رأى عين في أعطائهم أموالهم التي قسمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على من شاء
معه خير فاعطوها لليهود على أن يعملوا بأنفسهم وأموالهم والتمرة بينهم وبين المسلمين يقرؤهم ما أقرهم الله ويخبرونهم
حتى شأوا واستمر هذا العمل كذلك بالمرئ إلى أن استأثر الله بنبيه صلى الله عليه وآله وسلم ورثة أربعة أعوام ثم استمر
مدة خلافة الصديق وكلمهم على ذلك ثم استمر مدة خلافة عمر إلى أن أجلاه قبل أن يستشهد بعامة فهذا هو العمل كما فكيف
سأخ خلافة وتركة لعل حادث ومن ذلك عمل الصحابة مع نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم على الاشتراك في الهدى المدينة عن عشرة
والبقية عن سبعة فيلزم عمل ما أحق وأوله بالاتباع فكيف يخالف إلى عمل حادث بعد مخالفة له ومن ذلك عمل أهل المدينة
التي كانه رأى عين في سجدتهم في إذا السماء انشقت مع نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم وتبعهم البهريّة وأما صاحب النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ثلاثة أعوام وبعض الرابع وقد أخبر عن عمل الصحابة مع نبيهم في آخر عمره فهذا والله هو العمل فكيف يقدم عليه
عمل من بعدهم بما أشاء الله السنن ويقال العمل على تركه الصحيح ومن ذلك عمل الصحابة مع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وقد
قرأ البقرة على المنبر في خطبته يوم الجمعة ثم نزل عن المنبر فجلس وسجد من أجل المسجدة ثم صعد فحمد الله وأثنى عليه

ومن

ثم يفيض

في

لن
جاءه

ج

فكيف يقال العمل على خلافه ويقدم العمل لذى يخالف ذلك عليه ومن ذلك عمل الصحابة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في اقتلائهم به وهو جالس وهذا كانه رأى عين سواء كانت صلواتهم خلفه فحقوا أو قداماً فهذا عمل في غاية الظهور والصحبة
 فمن العجب ان يقدم عليه رواية جابر الجعفي عن الشعبي وهما كوفيان ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يؤمن
 احدٌ بعدى جالساً وهذه من اسقط روايات اهل الكوفة ومن ذلك ان سليمان بن عبد الملك عام حج جمع ناساً من اهل العلم
 فيهم عمر بن عبد العزيز وخارجة بن يزيد بن ثابت والقاسم بن محمد وسالم وعبيد الله ابن عبد الله بن عمرو محمد بن شهاب الزهري
 وابو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فسألهم عن الطيب قبل الافاضة فكلهم امره بالطيب وقال القاسم اخبرني
 عائشة انها طيبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين احرم وحله قبل ان يطوف بالبيت ولم يختلف عليه
 احد منهم الا ان عبد الله بن عبد الله قال كان عبد الله رجلاً جاداً اجلاً كان يرى الحجرة ثم يذهب ثم يخلق ثم يركب فيفيض قبل
 ان يأتي منزله قال سالوه صدق ذكره النساء في هذا عمل اهل المدينة وفتياهم فأي عمل بعد ذلك في الفسحة التقديم عليه
 ومن ذلك ما رواه البخاري في صحيحه عن قاسم بن مسلم عن ابي جعفر قال ما بالمدينة اهل بيت هجرة الا يزعمون على الثالث
 الربيع وزارع على وسعد بن مالك وعبد الله بن مسعود وعمر بن عبد العزيز والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير والابن بكرو
 ال عمر وال علي وابن سيرين وعامل عمر بن الخطاب الناس على ان جاء عمر بالبدن من عنده فله الشطر وان جاءوا بالبدن
 فلم يكن اكل افهنا والله هو العمل الذي يستحق تقديمه على كل عمل خالف والذي من جعله بينه وبين الله فقد استوفى
فيما لله العجب اي عمل بعد هذا يقدم عليه وهل يكون عمل يكن ان يقال انه اجماع اظهر من هذا واصح منه وايضاً
 قال العمل فوعا في قوله يعارضه نفس لا عمل قبله ولا عمل مصر اخر شيد وعمل عارضه واحد من هذه الثلاثة فان سويتهم بن اقسام
 هذا العمل كلها في تسوية بين المختلفات التي فرق النص العقل بينهما وان فرقته بينهما فلا بد من دليل فارق بين ما هي
 معتبر منها وما هي غير معتبرة ولا تدرك ولا يلاحظ الا كان دليل من قرع النص اقتضى وكان به اسعد وايضاً فان انقسم عليهم
 هذا العمل من وجه اخر ليعتد به المقبول من المردود فحقول عمل اهل المدينة واجماعهم نوعان احدهما ما كان من طريق النقل
 والحكاية والثاني ما كان من طريق الاجتهاد والاستدلال فالاول على ثلاثة اضرب احدها نقل الشرع مبني على جهة النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم وهو اربعة انواع احدها نقل قول والثاني نقل فعله والثالث نقل تقريره لهم على امر يشاهد لهم عليه
 او اخبرهم به الرابع نقل لفظه في شيء قام بسبب وجوه ولم يفعلها الثاني نقل العمل المتصل زمناً بعد زمين من عهد صلى الله
 عليه وآله وسلم والثالث نقل الاماكن واعيان ومقادير لم تتغير عن حالها ونحو ذلك كمثله هذه الانواع فاما نقل قوله
 فظاهر وهو الاحاديث المدنية التي هي املاح احاديث النبوية وهي اشرف احاديث اهل الامصار ومن تأمل بواب البخاري
 وجد اول ما يبدى في الباب بها ما وجدها ثم يتبعها باحاديث اهل الامصار وهذه كالك عن نافع عن ابن عمر وابن شهاب عن
 سعيد بن المسيب عن ابي هريرة ومالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة وابو الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة و
 ابن شهاب عن سالم عن ابيه وابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن ابي هريرة ويحيى بن سعيد عن ابي سلمة عن ابي هريرة
 وابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس مالك عن موسى بن عقبة عن كريب عن اسامة بن
 زيد والزهرى عن عطاء بن يزيد الليثي عن ابوب وامثال ذلك واما نقل فعله فنكتلهم انه قرأ من يدر بضاعة وان كان
 يخرج كل عبيد الى المصلى فيصلي به العبد هو والناس وانه كان يخاطبهم قائماً على منبره وظهر الى القبلة ووجه اليهم الله
 ينز قبال كل سبب ما شيا وراكبا وانه كان ينز ودهم في دورهم ويعطى مرضاهم ويشهد جنازتهم ونحو ذلك واما نقل التقرير

السكر

فكنفاهم اقرارهم لهم على تلقيح الخلل وعلى بقاء انهم التي كانوا يتبعونها وعلى ثلثة انواع بقاء الضرب في المرض وبقاء الاداء
 وبقاء السالم فلم ينكر عليهم منها بقاء واحدة وانما اخرجهم فيها الربا الصريح ووسايله المفضية اليه او التوسل بتلك المتاجر
 الى انحراف كبيع السالم لمن يقتل به المسلم وبيع العصا لمن يصورها خمرًا وبيع الحر لمن يلبسه من الرجال وخوف ذلك مما هو
 معاونة على الاثم والعدوان وكما قرارهم على صنائعهم المختلفة من بقاء وخياطة وصباغة وفلاحة وانما حرم عليهم فيها الشر
 والتوسل بها الى الحرامات وكما قرارهم على انشاء الاشعار المباحة وذكر ايام الجاهلية والمساواة على الاقدام وكما قرارهم
 اليها ذنبا في السفر وكما قرارهم على الخيلاء في الحرب وليس الحرير فيه واعلام الشجاع منهم بعينه بعلامة من ريشة او غيرها
 وكما قرارهم على لبس ما ينجي الكفار من الشياطين وعلى انفاق ما ضربه من الدرهم وهرما كان عليها صور من كرم ولم يضرب
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا خلفاءه مدة حيوتهم دينارًا ولا درهما وانما كانوا يتعاملون بضرب الكفار وكما قرار
 لهم بحضرتهم على المناسك المباح وعلى الشجر في الاكل وعلى النور في المسجد وعلى شركة الابدان وهذا الكثير من انواع السنن
 اخرج به الصحابة وائمة الاسلام كلهم وقد اخرج به جابر في تقرير الرب في زمن الوحي كقولنا نزل القرآن ينزل فلو كان
 شئ يزي عنه لزم عنه القرآن وهذا من حال فقه الصحابة وعلمهم واستيلائهم على معرفة طرق الاحكام ومداكرها و
 هو يدل على امرين احدهما ان اصل الافعال الاباحة ولا يحرم منها الا ما حرمه الله على لسان رسوله الثاني ان علم الرب تعالى
 بها يفعلون في زمن شرع الشرائع ونزول الوحي واقراء لهم عليه دليل على عفو عنه والفرق بين هذا الوجه والوجه
 الذي قبله انه في الوجه الاول يكون معفوًا عنه استصباحًا وفي الثاني يكون العفو عنه تقريرًا بحكم الاستصباح من
 هذا النوع تقرير لهم على اكل الزروع التي تدراس بالبقرة من غير امر لهم بغسلها وقد علم صلى الله عليه وآله وسلم انما لا بد ان
 يتناول وقت الدباس ومن ذلك تقريره لهم على الوقوف في بيوتهم وعلى طعمتهم بارواث الابل احشاء البقر وابعار الغنم وقد
 علم ان دخانها ورمادها يصيب ثيابهم واوانيهم ولم يامرهم باجتناب ذلك وهو دليل على احرامين ولا بد طهارة ذلك وان
 دخان الخباسة ورمادها ليس نجس ومن ذلك تقريرهم على سجود احداهم على ثوبه اذا اشتد الحر ولا يقال في ذلك انه ربما
 لم يعلمه لان الله قل علمه واقهرهم عليه ولم يامر رسوله بانكاره عليهم فامل هذا الوضع ومن ذلك تقريرهم على الانكحة التي
 عقدوها في حال الشرك ولم يتعرض لكيفية وقوعها وانما انكر منها ما لا مساس في الاسلام حين الدخول فيه ومن ذلك تقريرهم
 على ما يابى منهم من الاعمال التي اكتسبوها قبل الاسلام برأ او غيره ولم يامر بردها بل جعل لهم بالتوبة ما سلف من ذلك
 ومنه تقرير الحبشة باللعب في المسجد بالحرايب وتقرير عائشة على النظر اليهم وهو كتحريم النساء على الخروج والشمس في الطريق
 وحضور المساجد وسماع الخطب التي كان ينادى بالاجتماع لها وتقريره الرجال على استئجار امهات في الطعن والغسل والطبخ و
 العجن وعلق الفرس والقيام بمصالح البيت ولم يقل للرجال قط لا يحل لكم ذلك الا بما وضعت من الاسترخاء حتى يترك
 الاجرة وتقريره لهم على الاتفاق عليهم بالمعروف من غير تقدير فرض ولا حب ولا خبز ولم يقل لهم لا تهاؤمكم من الاتفاق
 الواجب الا بما وضعت الزوجات من ذلك على الحب الواجب لمن مع فساد المعاشرة من وجوه عديدة او باسقاط الزوجات
 حرمهن من الحب بل اقرهم على ما كانوا يعتادون نفقته قبل الاسلام وبعده وقرر وجوبه بالمعروف وجعله نظير نفقة الرقيق
 في ذلك ومنه تقريرهم على التطوع بين اذان المغرب والصلوة وهو برأهم ولا ينهاهم ومنه تقريرهم على بقاء الوضوء وقد
 خففت رؤسهم من النوم في انتظار الصلوة ولم يامرهم باعادة وضوءهم في احتمال كونه لم يعلم ذلك مردود بعلم الله به و
 بان القوم اجل واعرف بالله ورسوله ان لا يخبروه بذلك وبان خفاء مثل ذلك على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ج